





تحفة الله في الفقه

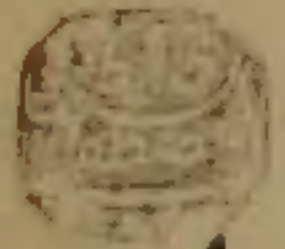
ما في هذا المجلد

شرح شروط لفاضل البركي  
شرح فقيد كيد في الفقه  
شرح فقه كبر على القاض

شرح بدء الامالي  
على الفاضل

شرح جوهرة النجيد

الى ربه الله  
تسرف باستصحاب الفقه الى ربه  
القدير السيد الحاج حافظ مصطفى  
الاعام بجامع الهداية والواعظ  
بجامع خيرة حارة غفر الله له  
ولو الله له ولا سائبه  
ولا هو انه في الدين  
امين يا معين



منه راجع

تسرف باستصحاب الفقه الى ربه  
القدير السيد الحاج حافظ مصطفى  
غفر الله له ولا سائبه  
ولا هو انه في الدين  
امين يا معين

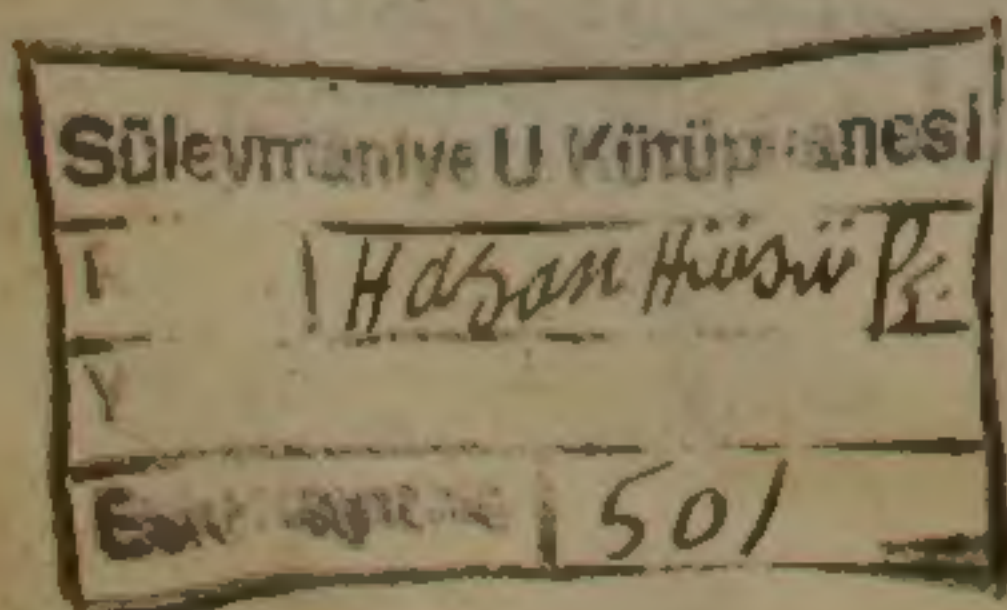


روى  
في



1

هذا كتاب صفوة النقول في شرح شروط الصفة





هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء المثلج اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الثالث في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الرابع في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الخامس في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل العباد سببا لخلق الرحمن  
 والصلوة على محمد وآله واصحابه الذين اتبعوا باحكام القرآن وبعد  
 فلما رأيت هذا المختصر من اولي الناس طالبين لم يكن لي شئ الا ان  
 فشرحت بقدر الامكان بعض الله الملك المنان وسببته صفوة المنقولة  
 في شرح شرط الصلوة واسئالي الله تعالى ان يجعل هذا الصالح  
 ومكر الذي في فضل وكرمه هو المعبر على المراء والدمج والمعاد  
 قلا المص **باب** شرط الصلوة وهي ابرئ شرط الصلوة ثمانية  
 الاولى ابرئ الصلوة لا تلي الوضوء بالتميم وهو لغة النظافة وشراعت غسل  
 واليدين والرجلين ومسح برأسه والوضوء بالماء النقي الذي  
 يتوضأ به الماء المطلق وهو ما يسمى في الوقف ماء من غير حاجة الى ذكر  
 قبح كمال السماء وماء الانهار وماء البحار وماء العيون وماء الابار  
 ونزول الجاهل بالماء المطلق حقيقة كانت او حكيمة وقوله المطلق  
 احتراز عن الماء المقيد لا تلي الوضوء طهارة النجاسة للماء  
 المقيد وهو ما يحتاج في تعريفة انه الى قيد زائد على لفظ الماء كماء  
 النار وماء البطيخ وماء البقلة ونحو ذلك النجاسة الحقيقية  
 القوب والبدن بالماء المقيد بشرط ان ينقص بالمصحاء النجاسة  
 ولا فساد ونحوه طهارة النجاسة الحقيقية للماء طهارة  
 شرب طاهر كالصالحين والرحمنان فغير احد واصافه بشرط  
 ان يكون الغلبة للماء من غير ان يكون اجزاء الماء أكثر  
 من اجزاء النجاسة او التيمم وهو في القصد وفي الشريعة استعمال  
 الصعيد بقصد التطهير على وجه مخصوص لقوله عم التيمم ضربا  
 ضربة للوجه وضربة للذراعين وضربة ان يضرب يديه على الأرض  
 او على ما هو من الأرض فينفضها عن يديه بها وجه ثم يضرب

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء المثلج اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الثالث في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الرابع في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الخامس في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس

وهو الذي لا يبرأ من الماء

والوجه السادس في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه السابع في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الثامن في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه التاسع في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس

ضربة اخرى على العين باليسير بالماء من رؤي الصانع  
 وينتهي الى المرفقين ولا يستعاب بالمسح في التيمم واجب في طهارة  
 الرواية عن اصحابنا والنية شرط فيه لو لم يذبحوا حتى لو اصابوا  
 وجهه ويديه لم يكن متيمما ما لم ينو التطهير والتيمم في الجاهل والخطأ  
 سواء لم يفرق بالتراب وبكل ما كان من جنس الأرض كالرمل والحجر  
 والذئب والنجس عند الحصى خبيث ومحمد ومحمدات الله تعالى واما عند أبي حنيفة  
 لا يجوز الا بالتراب والرمل ولو جاوز التيمم بالماء لم ينجس من جنس الأرض  
 كالدخول في الفضة والخضرة وسائر الخشب وان كان على هذه الأقوال  
 نجاسه عند أبي حنيفة ولو تيمم بالماء ان كان ما شاء لم ينجس وان كان  
 جبلا لم ينجس لان من جنس الأرض عند عدم الماء عند عدم الوضوء  
 الى الماء الكافي في النظاهرة الكاملة واعلم ان شرط التيمم في الاصل  
 النية والثبات المسح والثالث الصعيد والرابع كفى الصعيد طاهرا  
 والخامس الخمر استواء الماء حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض  
 الوضوء او بالحرارة او باستعمال الماء جاز لا التيمم والثامن شروط  
 الصلوة طهارة القوب ابرطهارة قوب المصلي عن النجاسة الحقيقية كقوب  
 ما بين كل نحو خمر ملائق كل نحو الطيور والنجاسة العظيمة كالغائط  
 والدم المستفوح ولحم الخنزير ودم الدجاجة والبط والذئب ودم  
 ملائق كل نحو سائر الفرس والحمار واما الاواني والابواب فكلما نجس  
 نجاسة غليظة عند النجاسة واما عند صاحب جبهة خبيثة سوى خبيث  
 القيل واعلم ان النجاسة ان كانت غليظة زائدة على قدر الدم ينجس  
 جوارز الصلوة والذئب ماء وانه لو ينجس لكن الغسل او ان واحد  
 الماء والذئب مقدرا بان يكون مثل عرض مقف الكه وهو داخل في  
 الوضوء وقال الفقهاء ان جوارز الصلوة بالذئب هو الذي هو  
 ما يبلغ وزنه مثقالا فالاعتبار بالكيفية وزنه والرقق مجازا  
 وفي الحقيقة يعتبر بربع القوب وانه لو ينجس كذا في الهداية والكتاب  
 واختلف المشايخ في الربع قال بعضهم ربع جميع القوب الذي  
 اصابته النجاسة وقال بعضهم ربع الموضع الذي اصابته

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء المثلج اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الثالث في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الرابع في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس  
 والوجه الخامس في بيان ان الماء اذا لم يجمد لم ينجس

اعلم ان النجاسة الحقيقية ما كان من النجاسة ولم يرد نص آخر على طهارة ما كان من النجاسة وقالوا ما وقع  
 الاجماع على نجاسته والحقيقة ما كان من النجاسة وطهارة نجاسته وعند هذا اختلف الفقهاء في



النجاسة يعني ان كان زبل او فريخ الزبل وان كان خروصا فربح  
 الدخيل من الثالث من شروط الصلوة مراعاة المكان اي مراعاة الطهارة  
 الذي يصلي فيه ولو قام وصلى على شئ نجس لا يجوز صلته اذا كان النجس  
 قد رانما من الصلوة وهه الزيادة على قدر النجس وان كان موضع قدس  
 وركبته طاهرا وموضع جبهته وافقه نجسا فصدرك وعن الجنبين فانه  
 قلت يجر على انفة للضرورة وتحرر صلاته لانه موضع لا يقبل النجاسة  
 اللهم خلاها فان هذا الوجه لا يقتضي الا انفس النجس بل هو قدس  
 في الجبهة وفوقه او عن الجنبين فانه ايضا لا يجوز وهو الاصل وان كان  
 موضع افقه نجسا وسائر المواضع طاهرا جازت صلته بل هو خلافه  
 لا يقتضي على الجبهة في النجس جازت بلاقاق مكانه اقتصر عليها في النجس  
 ولا يصح الا في موضع الا في موضع قدس وان كان النجاسة في موضع  
 الكعبين والركبتين ولا يصح لا يجوز صلته وان كان موضع احد قدس  
 لا يجوز صلته اذا كان وضعا عليها وان كانت تحت كل قدم اقل من قدر  
 الذراع فلو جمع يصير اكثر من قدر الذراع لا يجوز صلته والاربع من  
 شروط الصلوة طهارة البدن اي طهارة ذلك المصلي من الخلق والبول  
 والغائط ارجح على المصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة  
 المانعة عن الصلوة في بدنه بالماء المطلق او المقتدر وكل ما يجمع طاهرا  
 يمكن ازاله النجاسة كالخل وماء الورد ونحوها وما استعملها ما ايل  
 شبه فحكم الى التلذذ فيكون من النجاس والماس من شروط  
 الصلوة ستر العورة ايسر المصلي موضع العورة من غيره لانه  
 رافع عن ابه حشفه وابه يوحى اذا كان المصلي محلي الخبيث  
 الى موضع عورة لا يفسد صلوة وقال بعض الشافعي ستر العورة  
 ايفه شرط من نفه حقه قال انه كان المصلي محلي الخبيث كشف اللحية  
 بحيث يستقر عليه جيبه بجوز صلوة ولا عورة الرجل من تحت  
 السرقة الى الركبة وعلم بهذا ان الشرع ليس بعورة واما الركبة ما  
 يصور في قوله عليه السلام الركبة من العورة ولو صلى في بيت مظلم عرا  
 ولا في طاهر فانه لا يفسد لا يجوز صلته بآل جماع والنسك طاهرا

في قوله ستر العورة  
 يعني ان يستر العورة  
 من غير ان يستر  
 ما فوقها ولا ما  
 تحتها

في قوله لا يفسد  
 لا يفسد صلته  
 بل يفسد ما كان  
 عليه من النجاسة

في قوله ستر العورة  
 يعني ان يستر العورة  
 من غير ان يستر  
 ما فوقها ولا ما  
 تحتها

في قوله لا يفسد  
 لا يفسد صلته  
 بل يفسد ما كان  
 عليه من النجاسة

عمود

عمود اي يجر الزبل او غيره الى وجهها وكفها لا يها لب عمود  
 في حق الصلوة ولا في حق الا جنبني وقد مر واختلاف المصلي في القدر  
 ولا يصح ان يها لب عمود للحاجة الى الشئ في الطراف واما الشعر ما  
 المستدل فقال فقيه ابو الليث ان الكف ربع المستدل فسد  
 صلواتها لا ترا عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصلوة وقال في  
 الفتاوى الحاقانية المعتمد ايضا والصلوة انكشاف ما فوق الاذنين من  
 الشعر لا ما في عنقهما وهو احتياجهما للشهادة والامة مثل الرجل في ثوبا  
 من تحت السرقة الى الركبة عورة الا ظهرها وبطنها ليس بصلوة لانه طاهر  
 مثل الرجل بالبطن والظهر فها عورة لا يها على الشهرة وما عدا ذلك  
 وهو من اعلى البطن وما فوقه ومن سفل الركبة وما تحته فليس بقوة  
 باجماع الامة لو انها محل الخدمة والمديرة والمكاتبه ولم الولد مثل  
 الامة في حكم المذكور لبقاء الرق فيهن والتساوي من شروط الصلوة  
 استقلال القبلة ارجح للمصلي اذا كان في الكعبة ان يكون وجهه  
 مغالبا لعل الكعبة حتى لو صلى عكس فربما يحسن ان ينجح لولاه  
 الجذر ان يقع استقباله على عين الكعبة كذا في الحاقه وللواقعة  
 ان يتوجه الى الجبهة التي هو فيها قال في الهداية هو الصحيح واحتربه  
 عن قول الجباني ان فرض الغائب ايضا احدا عنها وكان الشافعي  
 الامام في لا يشرط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة بناء  
 على ما هو الصحيح وقال الشافعي عند من الفصل بشرط نية الكعبة مع استقبال  
 للقبلة بناء على اختيار قول الجباني وذكر في امك الفتاوى ان علم  
 المصلي القبلة الكعبة ولم ينها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط  
 نية الكعبة وذكر في الحاقانية ان نوى المصلي وقت الشروع في الصلوة  
 ان قبله تحاب سمح لا يجوز لانه على الامة على جبهته القبلة ليس بقبلة  
 ولو كان المصلي فيها لا يقدور على التوجه الى القبلة ليس بمعاخذ  
 يتوجهه او كان يقدور على التوجه الا ان يخاف ان توجهه الى القبلة  
 عند ذلك او سبغ ياتيه فوجهه اخرها ليعرفه في ماله او يذنه فيصلي الى  
 آخر جهته قد لو توجهه صدره عن القبلة بغير عذر وفسد صلوة

في قوله ستر العورة  
 يعني ان يستر العورة  
 من غير ان يستر  
 ما فوقها ولا ما  
 تحتها

في قوله لا يفسد  
 لا يفسد صلته  
 بل يفسد ما كان  
 عليه من النجاسة

في قوله ستر العورة  
 يعني ان يستر العورة  
 من غير ان يستر  
 ما فوقها ولا ما  
 تحتها

في قوله لا يفسد  
 لا يفسد صلته  
 بل يفسد ما كان  
 عليه من النجاسة



عالم اسلام اور اديب عالم  
عظم ۹۰

والشعاع

برکات



التبليغ

واعلم ان العروب في اللغة هي كمنه الامام وبه الساقط وبه المضطرب وفي اللغة ما يشبهه لعل فيه شبهة قال  
صاحب المنار وما لا يقر به الاكونه ساقطاً عن اعلى واكونه لازماً على اعلى واكونه مضطرباً بين الوضوح والغموض  
وبين الغرور وعدم الغرور فانه يفرع على اعلى سورة النور



10

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الخافقة نصف البند يمكن  
وباب جسد الخافقة والخافقة  
والخافقة بوزن البند اسم  
الخطي

واعلم يا الجليلي سمعتموه والخافتموه اسماعيل  
عند الهند والى وعند الكفرة واليهود  
والخافتموه في كل ارض وادى  
انظروا نظروا فما سئلوا بالحق كان سئبه  
في القلوب والوجوه كيد الطغاة والظالمين  
والغشاق والاستناد الى  
اليد اليسرى

الحمد لله

فأما القصة فثبت بعد رفع اليأس في  
ثم الموضع والفتحة من السند فأنه  
القصص الأربعة في السند فأنه  
القصة والفتحة

لا بد من العلم بالحق في كل شيء  
وإذا لم يكن كذلك فليس هو الحق

سید محمد علی

لا تتركه  
في يد  
العدو  
فان  
يكون  
في  
يد  
العدو  
فان  
يكون  
في  
يد  
العدو

شماره ۱۰۰

والمعلم للسلطان والامير  
العزيز والقيصر  
والملك السعدي

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْمَدِينَةِ مِمَّنْ كَفَرُوا فَكَيْفَ أَخْلَقُ  
فِيهَا وَكُنْتُ مِنَ الْمُتَكِبِينَ

21 44 2/4



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

کتابخانه عمومی  
شعبه کتب خطی  
کتابخانه عمومی  
کتابخانه عمومی

مختار

الانوار الى  
مطابقه الواقع  
التي

الحمد لله  
عبدنا ظلال  
ملكه

مجلس  
العلماء

卷之四

10

ركعتين من الصلوة والامام والمنفرد اذا جهر او خافت باثني عشر اجزاء  
 واما التسبيحة عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فلا عند ابي حنيفة لا يات بها  
 في حال الجهر ولا في حال الخفية وكذا عند ابي يوسف واما عند محمد يات بها في  
 اول السورة اذا خافت بالقرأة لا اذا جهر ولا يوجب بي الجهر والخفية في ركعتي  
 والسادس من سنن الصلاة التسبيح اى ان يقول الامام بعد تمام الركوع  
 واستواء قائما سمع الله لى حمد والثناء من سنن الصلاة التسامين  
 اى اذا قال الامام ولا الضالين ان يقول المؤمن آمين والامام والمنفرد  
 يات بها ثلث اجزاء والثامن منى الصلوة التمجيد اى ان يقول للمفتدى  
 اللهم ربنا لك الحمد يقول ربنا ولك الحمد اوتربنا لك الحمد وافضلها على  
 ترتيبها كما في الكافي والامام ايضا يات بعد التسبيح بالتمجيد عند ابي  
 ومحمد وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة يات بالتمجيد وان كان المصلي  
 منفردا يات بالتسبيح والتمجيد ذكر في الرواية والدرر والغفر وقيل يات  
 بالتسبيح فقط وقيل بالتمجيد فقط وما في الرواية والدرر اصح واولي  
 والعاشر منى سنن الصلاة تسبيحات الركوع اى ان يقول المصلي في الركوع  
 سبحان ربك العظيم ثلاث مرات وذلك ادناه وان زاد فهو افضل  
 قاله انه يجزم عليه وتر وان اقتصر على مرة واحدة او تركه بالكلية جاز  
 صلواته ولكن يكمل والعاشر منى سنن الصلاة تسبيحات السجدة اى ان  
 المصلي في سجدة سبحان ربك الاعلى ثلثا وذلك ايضا ادناه واذا زاد  
 فهو ايضا افضل ويترك على وتر كما في الركوع ولما دعي منى سنن الصلاة  
 قراءة التشهد في الفقرة الاولى فقط في الرابع والثاني من الصلاة  
 ان يقول التحيات الى واذا انتهى الى اولى التهادين هل يشير بالسجدة عند  
 التشهد اى لا قال صاحب الصلاة والبرازي الاصح انه لا يشير ولا يشير  
 الرواية انه يشير وصنفه انه لا يخلق من يد اليمنى عند التشهد الا بالامام  
 والوسطى ويقتضى البصر والتشرف ويشير بالسجدة والثانية عشر منى  
 الصلاة قراءة الفاتحة في الركعتين الاخيرتين فقط ولا يزيد على الفاتحة شيئا من القرآن  
 في الفرائض في الركعتين الاخيرتين لانه المتوارث في فعل النبوة فان ضم  
 السورة الى الفاتحة في الاخيرة يجب عليه سجدة السهو في رواية عن ابي  
 جعفر

卷之六

فصل في  
الاعمال  
التي  
يجب  
عليها  
الزكاة

نکته در خصوص

فارسى

2



کافور

كما ذكرنا في باب اركان الصلاة والسادس من السجعات تكبيرة الامم  
سنة بلا مؤدى كبيرة المأموم ستر الاجراء بلا مبداء الف في لغة لانه لو اخل  
المد في الف فقد صلاته عند الاكثرين ويكفر لو تمهله ولانه يكون  
استقاما ومقتضاه الشكل وبان يحرك تحت التكبير مد في باب اركان  
الصلاة والسابع من السجعات وضع اليدين حالة التشهد  
على ركبتيه مبسوطة مع هز الأضباع لامل التفرغ والثامن من السجعات  
بط الظرف في الركوع اي يسطر الصل على ظهره ويستوى رأسه فجزء  
والثاسع من السجعات تسوية الرأس مع العنق اي تسوى  
الرأس مع العنق ولا يرفو رأسه ولا يتكسر لما روى انه دم اذا كان  
ركوع يسطر ظهره حتى لو صب عليه الماء لا يستقر والعاشر من السجعات  
رفع الرأس بالتسليم اي يرفو الصل رأسه من الركوع حتى يستوى  
قائما ويقول حالة الرفع سمع الله لمن حمده وقد مر تفصيل التسليم  
والحمد في باب سنن الصلاة والحادي عشر من السجعات ان  
يضع أولا ركبتيه ثم يديه على الارض اي ان يضع الصلاة أولا ركبتيه على  
الارض ثم يضع يديه بعدها والثاني عشر من السجعات ان يضع وجهه  
على الارض ويكون السجود بين كفيه لما روى ان النبي دم كان  
اذا سجد وضع ركبتيه على الارض قبل يديه واذا رخص رفع يديه قبل  
ركبتيه ووضع رأسه بين كفيه والثالث عشر من السجعات ان يبدا  
بأنفه اي ان يضع أنفه على الارض في السجود اول ان لم يكن فيه عذر  
والرابع عشر من السجعات ان يضع جبهته في السجود بعد أنفه  
اي ان يضع الصلاة جبهته في السجود وبعد وضع الأنف على الارض  
وكه باحد يديه اي يركع وضع الأنف وحده او الجبهة وحدها  
في السجود اذا لم يكن باحد يديه عذر او يكون عمامته اي يركع السجود  
ايضا على كونه عمامته بلا عذر والخامس عشر من السجعات ان يبدى  
ضبعيه اي ان يظفر عضديه لقوله عم اذا سجدت فضع كفيك والسادس عشر من السجعات ان يجازي  
عنه اي ان يجازي الصل بطنه عنها والراة فليصق بطنه على خديها

كما ذكرنا في باب اركان الصلاة والسادس من السجرات تكبير الامم  
سرا بلا مزاى تكبير المأموم سرا لا جهر بلا مزاى الالف في لفظه لانه لو اخطأ  
المؤمن في تكبير صلاته عند الاكثرين ويكفر لو تعمده ولا يكون  
استغما او مقتضاه الشك وبأنه لا يكره حث التكبير في باب اركان  
الصلاة والسابع من السجرات وضع اليدين حالة التشهد  
على ركبتيه مبسوطة مع تقويم الأصابع لامل التفرج والثامن من السجرات  
بسط النظر في الركوع اي بسط المصل على ظهره ويستوي رأسه فحين  
والتاسع من السجرات تسوية الرأس مع العنق اي تسوية  
الرأس مع العنق ولا يرفع رأسه ولا يتكلم لما روي انه لا يركع اذا كان  
ركوعه يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء لا يستقر والمعاشر من السجرات  
رفع الرأس بالتسليم اي يرفع المصل رأسه من الركوع حتى يستوي  
قائما ويقول حالة الرفع سمع الله لمن حمده وقدم تفصيل التسليم  
والحمد في باب سمن الصلاة والحادي عشر من السجرات ان  
يضع أولا ركبتيه ثم يديه على الارض اي ان يضع المصل أولا ركبتيه على  
الارض ثم يضع يديه بعدها والثاني عشر من السجرات ان يضع  
وجهه على الارض ويكون السجود بين كفيه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
اذا سجد وضع ركبتيه على الارض قبل يديه واذا رخص رفع يديه قبل  
ركبتيه ووضع رأسه بين كفيه والثالث عشر من السجرات ان يبدا  
بأنفه اي ان يضع أنفه على الارض في السجود اولاً ان لم يكن فيه عذر  
والرابع عشر من السجرات ان يضع جبهته في السجود بعد أنفه  
اي ان يضع المصل جبهته في السجود وبعد وضع الأنف على الارض  
وكره باحدهما اي يكره وضع الأنف وحده او الجبهة وحدها  
في السجود اذا لم يكن باحدهما عذراً او يكون تمامته اي يكون السجود  
ايضا على كونه تمامته بلا عذر والخامس عشر من السجرات ان يبدي  
ضيقه اي ان يظهر عجزه بقوله عم اذا سجدت فضع كفيك على  
الأرض من فميك والسلس عشر من السجرات ان يجازي  
عنه اي ان يجازي المصل بطنه منها والراوة فليصق بطنه على خديها  
لانه لا يركعها



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.



36

كله لا راد الا الله ان اراد به الجواب اى اذا قيل للمصلي وهو في الصلاة هل  
الغير الله فقال في الجواب لا الا الله فقد صلته لان سؤال وجواب  
وهو من كلام الناس وان اراد به الاعلام لم يقيد اى اراد به المصلي  
الاعلام انه في الصلاة فقال لا الا الله لم تقيد صلته لان مجزوء الاعلام  
ولما من الغدات انكشف العور اى لو كشف المصلي موضع العور  
فقد صلته سواء كان رجلا او امرأة وتقصيده مذكور في باب  
شرط الصلاة في بحث ستر العور والسادس من الغدات ارتفاع  
البكاء من وجع او مصيبة اى اذا بكى المصلي فارتفع بكائه وسمع منه صوت  
وكان ذلك من وجع حصل له في يده او مصيبة صابته في اهله او ماله  
فقد صلته لانه بمنزلة التذكاة وهو من كلام الناس وعن محمد بن  
قال اذا كان مرضه شديدا بحيث لا يملك نفسه لفقد لسانه وكره الجنة  
والنار اى اذا بكى المصلي بسبب تذكرو صفا و الجنة او عذاب النار او نحو ذلك  
من امور الآخرة لم تقيد صلته لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو  
من الله تعالى والسابغ من الغدات دعا السلام بيه اى صاف يدين  
او بلسانه بان قال عليكم السلام فقد صلته واما اذا اشار خفيها  
بيده او برأسه او طبع شيئا منه فاوى برأسه وعينه او حاجبه لا تقيد  
صلته لعدم العمل الكثير في جميع ذلك والثامن من الغدات ذكر  
الفايئة ان لم يفظ الترتيب واعلم انه اذا ترك الصلاة جهلا بوجوبه  
قضاؤها وقدمها على صلاة الوقت لان الترتيب بين الفايئة ولو  
والوقفية شرط الا انه يفظ بالنيان ويضيغ الوقت ويكثر  
القوايت فلو صلى فضاذا كرا ان عليه صلاة فايئة فسد فرضه والفتاة  
من الغدات العمل الكثير وهو كل عمل لا يشك الناظر الى المصلي انه ليس  
في الصلاة وان شك انه في الصلاة ام لا فهو قليل لا تقيد الصلاة  
وقال بعضهم العمل الكثير كل عمل يعمل باليديين فأو عاده فزوع عمل كثير  
وقيل ان استكثر المصلي تذكروا فقليل والخيار القول الأول والعلم  
من الغدات التكلم اى اذا تكلم المصلي في الصلاة بكلام الناس  
ناسيا او ساهيا او عامدا بشر ان يكون مسجوعا لنفسه وان لم يصح

يقطعوا ما داموا على ما هم عليه  
فقط أو ما فيه الخير



في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

الحروف في جميع الكلام تفسد الصلاة والصحيح ان الفقد حصول  
الامر من تصحيح الموضع والسماع لاحد من التكميم التلطف  
بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي والحاد عشر من الفدات  
الاكل اي اذا اكل او شرب في صلاة عامدا او ساهيا فقد فسد  
لان كثرة ولا يغذر بالنسيان ولا فرق بين الغلب والكثرة حتى  
ما يقرب من استنائه من الكلام الطعام ان كان زيدا على قدر  
الحاجة فقد صلاته وان كان اقل لا ولو اكل حلوا وبقر في فمه  
طعم الحلاوة وهو في الصلاة وابتلع ريقه فقد فسد لانه غني بسير  
والثاني عشر من الفدات الانبياء ولو ان الفدية في الصلاة بان  
قال اه بقصر الهمزة مفتوحة او تاؤه بان قال اوه بفتح الهمزة وتزيد  
الواو مفتوحة او قال اوه بضم الهمزة واسكان الواو وقال اه بفتح  
الهمزة ان كان ذلك الانبياء او التاؤه من ذكر الجنة والنار او من  
امور الآخرة لم تفسد لانه بمنزلة الدعاء والاستغفار والتوبة  
وان كان من غنى فقد صلاته والثالث عشر من الفدات  
الفرقة في كل صلاة ذات ركوع وسجود وان فرقة المصلي في كل  
صلاة وهي ذات ركوع وسجود ينقض الصلاة والوضوء والتميم  
سواء كانت الفرقة عامدا او ناسيا وان فرقة المصلي في صلاة  
الجماعة او سجدة التلاوة او في سجود السهو لا ينقض الصلاة ولا  
الفرقة ان يكون مسوعا للمصلي عنده والتميم في الصلاة  
لان بمنزلة الكلام المسموع ولا يفيد الوضوء والتميم لان النص في  
الفرقة في الفتح والفتح وها وحدها ان يكون مسوعا له  
دون جيرانه واما التيميم فلا ينقض الوضوء والتميم والصلاة  
بالاجماع لا تكون بمنزلة الكلام الغير المسموع وحده التيميم ما لا يكل  
مسوعا اصلا لانه ولا جيرانه والرابع عشر من الفدات الاعماء  
اي اذا اتم المصلي في الصلاة اوحي ولو قبل ان تنتهي صلاة ووضوء  
وتيمم في الفدات كلها يفسد الصلاة سواء كان عامدا اي  
سواء كان المصلي عالما بان في الصلاة او ناسيا او لا يعلم بان في الصلاة

ويجوز

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

ويجوز على الاعادة اي على الصلي اعادة الصلاة لانه افسد صلاته التي  
صليها بسبب عمل ما يفسد الصلاة **باب** فرائض الوضوء وهي اي  
فرائض الوضوء اربعة الاول من فرائض الوضوء غسل الوجه الغسل  
الاسانة وحده الغسل غلبا في حنيفة ومحمدان يتقاطط الماء ولو قطر  
وعند ابي يوسف يخرج ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في غيره  
الرواية لابن المصنف وحده الوجه ما بين قصاص الشعر واسفل اللحية  
الوقت في غسل الوجه خلافا لابي يوسف والثاني من فرائض الوضوء  
غسل اليدين مع المرفقين المرفق بكماله وفيه الفاء وبالعكس  
وهو موصول الذراع والعضد والثالث من فرائض الوضوء مسح الرأس  
والرأس والسم في اللغة امرار الشيء والمراد به في الوضوء اصابة اليد  
بالماء ما لم يمسح والفرق في مسح الرأس به واما مسح اللحية فغير  
اي حنيفة يفرق مسح ريعها قياسا على مسح الرأس وعن ابي يوسف مسح  
كلها فرض وروي عن ابي حنيفة ايضا يفرق مسح ما يله في بشرة الوجه  
واختاره قاضيان وصححه الرابع من فرائض الوضوء غسل  
الرجلين مع الكعبين وهما المقطعان الثانيان في جابني القدم  
فان ترك اي المتوضي واحدا منها اي من فرائض الوضوء او جزاء من  
اجزاء هذه الاربعة اي لو ترك موضعا قليلا من هذه الاعضاء  
المفروضة غسلها ولو قد راس ابرة لم يجر صلاته اصلا لانه صلى  
بغير وضوء وان صلى اجماعا اي فان صلى الصلاة بترك موضع من  
فرائض الوضوء او جزاء من موضع فرائض اعادة الصلاة **باب** ستن  
الوضوء وهو عشرة الاول ستن الوضوء تسمية الله تعالى بابتداء  
الوضوء لقوله عليه السلام اذا نظرت احدكم فانه كراسم الله **باب** ستن  
لم يطرر الا عامر عليه الماء والتسمية ان يقول بسم الله العظيم والحمد  
لله عظيم الاسلام وقيل الا فضل بسم الرحمن الرحيم بعد التوضؤ  
والاصح انه يتيمم مرتين مرة قبل كشف الفورة للاستتماء ومرة  
بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء والثاني من ستن الوضوء

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة

في كل صلاة على كل ما يفسد الصلاة



في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

غسل اليدين قبل ادخال الماء أي يغسل يديه أولا ثلثا ثم يغسل  
الأثناء لقوله عليه السلام إذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يديه  
وهذا الغسل سنة تنوب عن الغرض من البدل ان موضع اول  
الوضوء والثالث من سنن الوضوء سواء استعمل السواك  
وهو العود الذي يستاك به ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب  
وافضل الأراك ثم الزيتون مقدار ان يكون طول شبر في غلظ الخنصر  
قال المحيط قال في موضع الدعاء التوضي بالماء والبراهم سواء  
ولا يغفر الا في مقام السواك عند وجود السواك وكيفية  
استعماله ان يبدأ بجانب الأيمن من العلياء ثم باليسار ثم  
بالأيمن من السفلى ثم باليسار قبل الاستيلاء وعند الفراغ  
منه الرابع من سنن الوضوء المضمضة والسنة ان يبالي في المضمضة  
والاستنشاق الا ان يكون صائما قال في الخلاصة المضمضة  
استيعاب الماء جميع النعم والمبالغة فيها ان يصل الماء  
الى رأس حلقه والخامس من سنن الوضوء الاستنشاق  
وهو جذب الماء بالنفوس حتى يصل الى مخزجه قال في الخلاصة يصعد  
حد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه  
ان يجاوز المارن والسادس من سنن الوضوء مسح  
الأذنين بماء الرأس ارمح المحتوض رأسه أولا ثم يمسح  
الأذنين بغير تجديد الماء وهو على هذه الصفة سنة هذا  
اذا لم يمسح الغمامة بيده بان كانت موضوعة في مكان  
وأما ان مشها فلا بد ان يأخذ الأذنين ماء جديدا ومسح  
والسابع من سنن الوضوء تحليل النجاسة بالأصابع  
هذا اذا كانت لا ترى البشرة تحتها وأما ان كانت خفية  
خفية بان ترى بشرتها لم يمسح غسل ما تحتها في الظاهر  
والثامن من سنن الوضوء تكرار الغسل  
تكرار غسل موضع الوضوء الى الثلثة سنة لما روي انه  
عم تواتر ومرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة

الابه

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

الابه وانه عم تواتر مرتين وقال بهذا وضوء من يغسل  
الله له الأجر مرتين وانه عم تواتر ثلاثا في الغالب  
فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة على الثلث الا للضرورة  
طمانية القلب عند حصول الشك ثم المرة الأولى فرض  
والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة والتابع  
من سنن الوضوء الاستنجاء وهو ازالة النجاسة  
بالماء عند عدم وجوده اذ لم يكن الجواز قدر  
الدرهم وأما ان كان قدر الدرهم فغسل واجب وان  
زاد على قدر الدرهم فغسل فرض وليس غلظ  
منون من ثلث او خمس او ست وينبغي ان يغسل  
حتى ينقى ويقع في قلبه انه قد طهر ويغسل بطن اصبع  
او اصبعين او ثلث لا يبرؤسها تحزرا عن الاستماع  
وينبغي ان يمسح موضع الاستنجاء بالحرقه بعد الغسل  
قبل ان يقول لم ينزل اشياء بالماء لم يعمل بالكلية والظاهر  
من سنن الوضوء الاستنجاء بالحجر والماء واليد وما  
يقوم مقامها من الاشياء هذا اذ لم يجد الماء وكيفية  
الاستنجاء بالحجر وامثاله يدبر بالاول ويقبل  
بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وأما ان كان  
في الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر الثاني ويقبل  
بالثالث والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في  
الازمان كلها كذا في قاطحان وقال في الخلاصة وهذه  
الكيفية ليست بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود  
يعني الأتقاء والتطهير باب ما استحبت في الوضوء  
وهي سنة الاول من مستحبات الوضوء النية وهي  
في الوضوء مستحبة ومحلها القلب ووقتها عند غسل الوجه  
ويستحب ان يثقل باليسار فيقول نويت رفع  
الحديث او نويت الوضوء وقال عمر الدين الحلواني

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل

في الأثناء حتى يغسلها ثلثا فإنه لا بد من  
إبوابه بدل



لا بأس بتقريب النية على الأعضاء بان ينوي عند غسل  
 الوجه رفع الحدث وعند غسل اليد رفع الحدث و  
 عند غسل الرجل رفع الحدث والثاني من مستحبات  
 الوضوء الموالاة وهي ان يغسل كل عضو على اثر الآخر  
 قبل ويفصل بينهما بحيث يحذف العضو السابق عند  
 اغتسال الاربواء والثالث من مستحبات الوضوء البدن  
 بيمينه ثم يغسل المتوضي يده اليمنى اولاً ثم يارفعها  
 والرابع من مستحبات الوضوء مراعاة الترتيب المذكور  
 في لفظ آية الوضوء وهي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم واولا ثم يديه الى المرفقين  
 ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجله والحق في مستحبات  
 الوضوء استيعاب جميع الرأس بالمسح وبقيته  
 الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يغمس  
 الاصابع ويضع على مقدم رأسه من يديه ثلاث اصابع البصر  
 المضمضة والوسطى ويمسك ابراهيمه وتباً بيمينه مرفوعة  
 عن وجهه ويحافظ بطن كفيه عن راسه ويمسح باليد اليسرى الى القفا  
 ثم يضع كفيه على جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن  
 ابراهيمه وباطن اذنيه بباطن يمينه وقال في المحيط  
 وليست هذه الكيفية امرالزاماً والمقصود الاستيعاب  
 باني وجهه كان والسادس من مستحبات الوضوء البدن  
 بما بدأ الله تعالى بذكره في آية الوضوء استحب ان يبدأ  
 المتوضي بغسل الوجه لان الله بدأ به ولكن هذا بعد غسل  
 يديه على وجه الستة التي ذكرناها في سنن الوضوء **باب**  
**اداب الوضوء وهي ستة** الاول من اداب الوضوء ترك  
 الكلام سواء الادعية المأثورة التي يدعي بها عند غسل  
 كل عضو لا يكلم المتوضي في أثناء الوضوء الا ان يقرأ  
 الادعية المنقولة عن النبي عليه السلام كما سذكرها

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم واولا ثم يديه الى المرفقين ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجله والحق في مستحبات الوضوء استيعاب جميع الرأس بالمسح وبقيته الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يغمس الاصابع ويضع على مقدم رأسه من يديه ثلاث اصابع البصر المضمضة والوسطى ويمسك ابراهيمه وتباً بيمينه مرفوعة عن وجهه ويحافظ بطن كفيه عن راسه ويمسح باليد اليسرى الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابراهيمه وباطن اذنيه بباطن يمينه وقال في المحيط وليست هذه الكيفية امرالزاماً والمقصود الاستيعاب باني وجهه كان والسادس من مستحبات الوضوء البدن بما بدأ الله تعالى بذكره في آية الوضوء استحب ان يبدأ المتوضي بغسل الوجه لان الله بدأ به ولكن هذا بعد غسل يديه على وجه الستة التي ذكرناها في سنن الوضوء

انشاء الله

ان شاء الله تعالى في باب نوافل الوضوء قال في الفتاوى  
 وبني عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد  
 ان محمداً عبده ورسوله والثاني من اداب الوضوء الحفاضة  
 والاستنشاق بيده اليمنى ان ينبغي على المتوضي ان يحفظ  
 ويستشق بيده اليمنى والثالث من اداب الوضوء الاحتياط  
 بيمينه **المسح** لانه من ازالة الاثر قالت عائشة  
 رضي الله عنها كانت اليد اليمنى من رسول الله لطيفة  
 وطعامه وبه اليسرى لخلقه وما كان من الاثر **الرابع**  
 والرابع من اداب الوضوء ستر العورة بعد الاستيعاب  
 في الخلا لا يكشف العورة لا يكون الا للضرورة وهذه  
 زالت الضرورة وكشف العورة **الخامس** خلاف الادب  
 لقوله عم ان الله تعالى اجوز ان يمسح منه والخاص  
 من اداب الوضوء ترك استقبال القبلة واستدبارها  
 لان استقبالها واستدبارها في حال الاستنجاء مكروه  
 كراهية تفرقة وكراهية الرجل الى القبلة في النوم وغيره  
 مكروه واما حالة البول والتغوط فمكروه كراهية  
 تحريمه سواء كان في الصحى او في البناء والسادس  
 من اداب الوضوء ترك استدبار عين الشمس والقمر  
 واستقبالهما اذا كان في البرية او وكذا يكره ان يستدبر  
 ويستقبلهما عند البول والغائط لكونهما آيتين عظيمتين  
 من آيات الله تعالى **باب نوافل الوضوء وهي ستة**  
 الاول من نوافل الوضوء مسح الرقبة امر مسح رقبته  
 بظهور الاصابع الثلاث ولا يحتاج فيه الى تجديد الماء  
 لان البتة لا يقيته على ظهور الاصابع بعد مسح الرأس  
 والثاني من نوافل الوضوء تحليل اصابع اليد والرجل  
 وكون التحليل من نوافل اذا كانت الاصابع مفتوحة  
 منفرجة واما اذا كانت منضمة غير منفرجة بحيث

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم واولا ثم يديه الى المرفقين ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجله والحق في مستحبات الوضوء استيعاب جميع الرأس بالمسح وبقيته الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يغمس الاصابع ويضع على مقدم رأسه من يديه ثلاث اصابع البصر المضمضة والوسطى ويمسك ابراهيمه وتباً بيمينه مرفوعة عن وجهه ويحافظ بطن كفيه عن راسه ويمسح باليد اليسرى الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابراهيمه وباطن اذنيه بباطن يمينه وقال في المحيط وليست هذه الكيفية امرالزاماً والمقصود الاستيعاب باني وجهه كان والسادس من مستحبات الوضوء البدن بما بدأ الله تعالى بذكره في آية الوضوء استحب ان يبدأ المتوضي بغسل الوجه لان الله بدأ به ولكن هذا بعد غسل يديه على وجه الستة التي ذكرناها في سنن الوضوء







في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

ثلاثة ولا يزيد ولا ينقص في غالب احواله وانما اذا زاد على  
الثلاثة عند الضرورة لطماينة القلب عند حصول الشك  
فهو جائز والثالث من احوال الوضوء الرجلين عريانا  
لان ذلك الاحاديث المشهورة على وجوب غسل  
الرجلين اذا كانا عريانا والوعيد على مسحهما عريانا و  
الرابع من احوال الوضوء كشف العورة عند الوضوء  
لان كشف العورة لا يجوز بغير ضرورة ولا ضرورة عند الوضوء  
ولا يكون منها عند الاستبراء لان قيمة ضرورة الظهارة  
والخامس من احوال الوضوء الاستبراء بيده اليمنى لان  
الاستبراء من ازالة الاذر وازالة الاذر من بيده  
اليمنى كما ذكرنا في باب اداب الوضوء والسادس  
من احوال الوضوء القاء البول والغائط الى سوا مكان  
الماء جاريا او زاكدا وكذا التغوط والتبول من غير ان يظن  
انهما او حوض او عين او بئر وكل ذلك عند عدم الضرورة  
باب نواقض الوضوء وهي سبعة الاول من نواقض  
الوضوء كل ما خرج من السيلتين ارحم القبل والذبر  
وهذا يشمل البول والغائط والدود والحصى والريح  
الا ان الريح اذا خرجت من غير الذبر لا ينقض الوضوء او من  
غير السيلتين كالغم والاذى وسائر الابداح بشرط ان  
يكون الخارج منها نجسا وسال كالدم والقيح والنفث  
وانما اذا لم يسلم فلا ينقض الوضوء قال صاحب المحيط اذا  
خرجت نقطة فسال منها او صديد او ان سأل عن راس  
الجرح فنقض سواء خرج بنفسه وسال او خرج بالعصر  
قال وان لم يسلم لا ينقض وهذا الاقوال وجه غير البزاق  
والامتناع ان لا ينقض الوضوء خروجها لانهما ليسا نجسين  
وما لم يكن نجسا ليس بحدث وما يخرج من الاثنين  
والعين باب نواقض الوضوء ما يخرج منها ايضا بشرط

ان يكون

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى  
في سبيل الله تعالى

ان يكون الخارج طاهرا لا نجسا والثاني من نواقض الوضوء  
القي اذا كان ملأ الفم بان يكون التكلم به سواء كان قاء  
طعاما او ماء اذا كان القي بلعلا لا ينقض عند ابي حنيفة  
سواء نزل من الراس او صدر من الجوف وقال ابو يوسف  
ان صدر من الجوف ينقض الوضوء لانه نجس بالخروج  
الى الخمس والثالث من نواقض الوضوء النوم مستندا الى  
الشيء اذا نام المتوضي مستندا الى الشيء بحيث  
لو ازيل ذلك الشيء لسقط التام او مستندا الى  
مرفقيه او مضطجها الرقيم في الصلوة قائما او كائنا  
قائما او ساجدا لا وضوء عليه وان نجا وضعا جنبه  
على الارض وهذا كله ينقض الوضوء وانما ان نام قاعدا  
متربعا او غير متربع ان نام وضعا اليه على عقيقه  
حال كونه مستويا في الحالين او وضعا بطئه على فخذه  
لا ينقض الوضوء وفي الخلاصة فان نام متربعا لا ينقض  
وكذا لو نام متوركا وهو ان يخرج قدميه من جانب و  
يلصق اليه بالارض وان سقط التام في النوم الذي  
هو غير ناقض للوضوء ينظر ان كان الله بعد ما سقط على  
الارض فعليه الوضوء وان انبت قبل السقوط فلا وضوء  
عليه والرابع من نواقض الوضوء الفرقة في كل صلاة  
فات ركوع وجود وقدم تفصيل الفرقة في باب  
ما يفسد الصلوة والخامس من نواقض الوضوء الجنونا  
ار اذا جن المتوضي انقض وضوءه وان قل والشاذ  
من نواقض الوضوء الاعماء اذا اعنى المتوضي انفق وضوءه  
وان اقل لان الجنون والاعماء فوق النوم لان التام اذا نبت  
انتهى بخلافهما وكذا الكبر ناقض للوضوء وحد الكبر  
ما قال في المحيط انه اذا دخل في بعض مشيته تحرك فهو كبر  
بالا اتفاق يحكم بنقض وضوءه والسابع من نواقض الوضوء

ان يكون



والاستنساخ من الاستنساخ

والاستنساخ من الاستنساخ

ثم اسلم في الحال وادار بصلبها

ثانياً وكيفية لاد وضوءه

واعلم ان الغسل في الوضوء

الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء

الردة تعود بالية تعالى يعني من ارتد وهو على وضوء اولاً  
استغفر بالارتداد باب فرائض الغسل وهي ثلثة الاول  
من فرائض الغسل المضمضة والثاني من فرائض  
الغسل الاستنشاق وقد ذكرنا كيفية المضمضة  
والاستنشاق في باب سنن الوضوء وانما  
فرضت والاستنشاق في الغسل دون الوضوء لان  
الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل الفم  
والانف من البدن وفي الوضوء غسل الوجه فرض وليس  
الفم والانف من الوجه لان الوجه من المواجهة وليس  
فيها مواجبه والثالث من فرائض الغسل غسل سائر  
البدن جميعاً غسل باقي الأعضاء من القدم الى القدم  
فرض ولو بقي شيء من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج  
من الجنابة ولو كان بقدر رأس ابرة لا فراضه  
استيعاب جميع البدن وايصال الماء للجنابة الشعر  
وانشاء الخبة وانشاء الشعر متلبداً ولم يصل الماء  
الى ثنائه لا يجوز الغسل لقوله ثم تحت كل شعرة  
جنابة والمرأة في الغسل كالرجل في وجوب استيعاب جميع  
البدن والشعر والبشر ولكن الشعر النازل من ذوايها  
لا يجب غسلها اذا بلغ الماء اصول شعريها لقوله ثم  
لا تمسك بكفك اذا بلغ الماء اصول شعرك وهذا  
اذا كانت الشعر مفقولة وان كانت منقوصة يفرض  
على المرأة ايضاً ايصال الماء الى ثنائه الشعر اتفاقاً لعدم  
الخروج وانما الرجل فان كان له شعرة فانه يجب عليه  
ايصال الماء الى ثنائه الشعر وان كان مفقولة لا شيء  
وفرضه في حقه لا مكان الحلق للرجل باب سنن الغسل  
وهي ثلثة الاول من سنن الغسل ان يبدأ بغسل  
يديه ان يغسل يده اولاً لانه التي التطهر بها الثاني

من سنن

واعلم ان الغسل في الوضوء

والاستنساخ من الاستنساخ

من سنن الغسل ان يغسل فرجه ان يغسل فرجه بعد غسل  
اليدين والثالث من سنن الغسل ان يزيل النجاسة ان كانت  
على بدنه لئلا يكثر النجاسة بوصول الماء اليه وسبيل  
الي عضو اخر والرابع من سنن الغسل ان يتوضأ وضوء  
الصلاة اريتوضأ مثل وضوءه للصلاة بلا فرق الا انه  
يؤخر غسل الرجل واختلافه في مسح الرأس في وضوءه  
الغسل قال بعضهم لا يمسح والقصة انه يمسح والخامس  
من سنن الغسل ان يقبض الماء على رأسه  
وكيفية ان يصب الماء على منكبيه الايمن ثم على منكبيه  
الايسر ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ  
بالرأس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو الاصح ولو انفس  
في ماء جار ان حك قدر الوضوء والغسل فقد اكمل  
الثلثة والا فلا والسادس من سنن الغسل  
غسل عليه بعد الفراغ من غسل جميع الأعضاء وقال  
بعضهم ينبغي ان يغسل رجله بعد القبس لان فيه  
مسارعة الى الشتر وكشف العورة مكروهة بغير  
ضرورة وينبغي ان يغسل رجله في موضع لا يراه احد  
لا احتمال انكشاف العورة حال الاغتسال او القبس قال  
كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح وكشف  
العورة في الخلوة قيل بانه وقيل لا يعني انهما ان الغسل  
دون الكثير وموضع العورة الرجل والمرأة مذكور  
في باب شروط الصلاة في بحث ستر العورة باب  
المعاني الموجهة للغسل وهي على نوعين الاول من المعاني  
الموجهة للغسل حقيقة كانهزال المنى من الذكر والفرج  
الى خارج البدن فادام في قصبة الذكر والفرج الداخل  
لا يجب الغسل على وجه الحق والشهوة وانما اذا انزل  
من ضرب او حمل شيء ثقيل او سقط من علو لا يجب الغسل

واعلم ان الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء

واعلم ان الغسل في الوضوء



اعلم ان السجدة هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة

ثم اعلم ان الشهوة شرط وقت الاغتسال عند ابي حنيفة  
وعند محمد رحم ووقت الخروج عند ابي يوسف حتى ان  
انفصل عن مكان الشهوة واخذ رأس العضو حتر  
سكنت شهوته خرج بلا شهوة يجب الغسل عند هما  
لا عنده وان اغتسل قبل ان يقول ثم خرج بنية المني  
يجب ثانيا عند هما لا عنده والفتوى على قوله في  
الصيف وعلى قولهما في غيره كذا في الجداد ولو خرج  
معي بعد ما بال لا يجب إعادة الغسل اجماعا على الرجل  
او المرأة ارسوا كان انزل المني من الرجل او المرأة في  
حالة النوم واليقظة ارسوا كانت هذه الحالة ايضا  
في النوم او اليقظة والنوع الثاني من المعاني الموجبة  
للفعل حتى وهو ما حكم به الشرع على وجوب الغسل  
كن استيقظ فوجد في ثوبه منيا او مذي ولم يتذكر  
الاغتلام حكم عليه الغسل احتياطاً لانه ان المني لم يتذكر  
يحمل انه احتلم ولم يعرف واما ان وجد المني يجب  
الغسل ايضا لاحتمال كونه متبارق بحرارة البدن  
وعند ابي يوسف ان يتيقن انه مذي ولم يتذكر الاغتلام  
لا غسل عليه والا قول احوط وعليه الفتوى وان استيقظ  
فوجد في اقليمه بلا ولم يتذكر الاغتلام ينظر ان كان  
ذكره منتشره قبل النوم فلا غسل عليه لان الانتشار  
سبب خروج المذي فيحمل على انه مذي وان كان ذكره  
قبل النوم سكتنا فعليه الغسل للاحتياط باب الغسل  
المسنون عند ابي حنيفة اربعة الاول من الغسل المسنون  
غسل الجمعة والاصح انه عندنا مندوب وعند مالك  
هو واجب والغسل في يوم الجمعة للصلاة عند ابي  
يوسف وليوم عند الحسن والاصح انه للصلاة ولو  
لم يغسل الصلاة ينال ثواب الجمعة اذا وجد في اليوم

هذا هو الغسل  
الذي هو الغسل  
الذي هو الغسل  
الذي هو الغسل

اعلم ان السجدة هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة  
التي هي السجدة التي هي السجدة

عند الحسن لا عند ابي يوسف والثاني من الغسل  
المسنون غسل العيدين والاصح انه مستحب ايضا  
لانه يوم اجتماع والثالث من الغسل المسنون غسل  
الوقوف بعرفة فانه ايضا مستحب للاجتماع ول  
والرابع من الغسل المسنون غسل الاحرام وهذا  
ايضا مستحب وقيل الاغتسال المندوبية الغسل  
لوقوف مزدلفة ولخول مكة

والمدينة ولزيارة النبي ثم الغسل  
يستروا جميع المسلمين دخول  
الحرمين الشريفين وزيارة  
روضتي سيدنا محمد واجعل خاتماً  
بالايمان والاسلام يا  
ذا الجلال والاكرام و  
صلى الله على سيدنا محمد  
واله اجمعين والحمد  
لله رب العالمين  
سنة مائة  
واحدا  
الاول

هذه الرسالة يسمى صفوة المنقولات لشرح شروط  
الصلاة وتخرج مسائل هذه الرسالة من هذه الكتب  
المذكورة فتاوى سمرقند فتاوى ابوالقيت فتاوى  
قاضي خان فتاوى سمرقند فتاوى القس فتاوى  
برهان الدين فتاوى العتاي فتاوى الصغير فتاوى  
ابو الفضل كرمات وفي هذه الجملة عشرة اقسام كاملة  
تمت المسائل



هذا شرح فقه الفاضل الكبير  
مولانا الفاضل الكويستاني

وهو مولانا شيخ الاسلام وفقيه الامم شمس الدين محمد الكويستاني  
والكويستاني والفقيهان هما جديان لابيهم وهو مولانا شيخ الاسلام  
الفاضل الكويستاني والفاضل الكويستاني هو الذي كان له كلام في شرح  
الكراد وكان مقبلا بخار وروى ان فاضل الكويستاني كان له كلام في شرح

هذا شرح فقه الفاضل الكبير  
مولانا الفاضل الكويستاني

هذا شرح فقه الفاضل الكبير



[illegible]

سینه  
انقضا  
راه  
صل اسم

بر



لا يصح انهم كانوا من جنة وبس على هذا الصنف والاصناف كلها مازولا والعلم ما علم  
به الله ثم سمي به الخالق ثم كل نوع من المخلوقات وما جوبه من الجواهر والاعراض مثل عالم  
الانسان وعالم الماء وعالم النار وعالم زبد وعجزه من الافراد والوقوف والاركان  
اصلا احضر منها ولا يخلو من افراد هذه الانواع بقية الاستفراق الا انه يوم  
استفراق افراد نوع واحد منها والفاعل لم يجمع هذا الجمع الا العالم والباسم فقال  
اليسمين والعاقبة اريد بها العاقبة التابعة للاعمال الصالحة جعلها الله تعالى  
للمؤمنين المتقين بكل ما امرهم به من طاعات والابتعاد عما نهى الله تعالى  
او نهى عنه والتفكير في الاصل جعل النفس وفانية ما جازى فانها بدلت الوادع والخلع عطف  
للمؤمنين في هذه العاقبة نبيها على فضيلتها وارضا والجميعين في تحصيل صفة النور عند  
التحصيل والافعال التي لا يعدمها من النور كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدرى الله ما في  
قلوبكم الا ما يعلن منكم فكلما كان في القلب من النور كان في العمل من الصفة  
اجل الله في كل ما عارف قلت الصفة اذا هي صفة جوهرية تكون في كل شيء  
او سكر الكون صفة ذلك على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وهذا الصنف والافعال في هذا العالم والادوية اية موصلة الى الله على ما في قوله  
اليسمين قال عليه السلام كل كلام لا يند في الصلاة على من وقع محقق في كل برية  
الا وهو فعل الصلة بالصلاة قال والصلاة بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
الا اذا حذفت او شئ فكنت صلاتك او صلاتان وقال ابن درسي لم يثبت الواو في  
جزء القرآن اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
كما في شرح النور والافعال في الاصل الفظف تثنى بالتثنية في الرحمة والى الملائكة  
الاستغفار والى العباد وهو الصنف على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وعجزه وقال ابن الجوزي ان الله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقال في الاصل العباد  
استعمل في عزة محاربا والسلام اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
تسبيحا وقيل كتبه بالسلام كانه من التسمية في عبادته بالكتابة لا لفظا فالحسن الزك  
والنكر والوقوف في ذلك سواد على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
لثانيه واما جاز الاول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقيل يجوز العكس الرسول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقيل يجوز العكس الرسول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية

بما يعلم  
العلم

هذا الصنف والافعال في هذا العالم والادوية اية موصلة الى الله على ما في قوله  
اليسمين قال عليه السلام كل كلام لا يند في الصلاة على من وقع محقق في كل برية  
الا وهو فعل الصلة بالصلاة قال والصلاة بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
الا اذا حذفت او شئ فكنت صلاتك او صلاتان وقال ابن درسي لم يثبت الواو في  
جزء القرآن اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
كما في شرح النور والافعال في الاصل الفظف تثنى بالتثنية في الرحمة والى الملائكة  
الاستغفار والى العباد وهو الصنف على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وعجزه وقال ابن الجوزي ان الله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقال في الاصل العباد  
استعمل في عزة محاربا والسلام اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
تسبيحا وقيل كتبه بالسلام كانه من التسمية في عبادته بالكتابة لا لفظا فالحسن الزك  
والنكر والوقوف في ذلك سواد على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
لثانيه واما جاز الاول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقيل يجوز العكس الرسول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية

تسليق

تسليق الاحكام حكمها وانما خلاف النبي فانه مخصوص بالانسان كما في الترتيب وبقيل  
بينهما بناتين فالرسول موصوف بالانسان والنبوة لا تكون معه والنبوة التي هي في كل منهما  
لفظ لا يدرى انزل عليهم علم السلام سبعة اصحاب الكتب اربعة ونبوت وادريس ابراهيم  
صاحب خبير حنيف وثلاثين وعشرين ورواية لابرهم عشرة ولويسة قبل النبوة عشرة  
وكلهم ارسلا ثلثا وثلاث عشرة فيكون غير السبعة لم يكن رسولا محمدا شريفا  
الشريعة وهي الفاضلة او تسعة تسعون وانما سمي به الهاما والحق ذات كثر فضله  
المجودة او كثر الخلق في الارض السماء او كثر جهده في الامور والامور كانت نافذة به في الصلاة على  
كان في شرح النور وعجزه تعرض لقوله وعلى الى بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
العبرة وعجزه واو عند الكوفة والاول اصح لانه اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
الامة او الفخامة العائون منهم فلا يقال الا على المعكدين كانه المؤد والاول الخار كافر  
شرح سلم والاحسن وعلى محمد فانه اضافته الى المصنف قبل او بعد فاشترط والشيء السبعة  
لم يفسدوا بين النبي صلى الله عليه وسلم بكونه على نعم حديث في فضل نبينا بعد فليس اجمعين  
تاكيد وصفه جمع اجمع والاصل اسم تفضيل فانه قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جماع  
قرائة في كل شيء لم يعلل الا في الجمع والاول في ان يورد ثلثة ما هو سنة في الحقيقة ما يدل على  
براعة الاستعمال في الهابة ان شرط التفسير والتشديد واما بعد اعلم امر من العلم  
وهو انك لا تبيح حقيقة المتعلق بالذات او النسبة وعلى الاول فيغير الى واحد وعلى الثاني  
الاشتباه وهو كونه ترغيبا على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وللصباح واعلم ان هذا صنف في ما هو كالمقدمة لما هو المقدم في الابواب الثمانية بانه العبد  
الانسان من كان له اجداد او ملوك كانه العبد في الاول المراد لا الثاني كالفن وهو  
اشرف اسم المؤمن ولا تجوز في ما اشرف في نوع الانسان فاحرص على عبده ما وجب ونعم العبد  
اوت واعلم بعد من الباء كما ذكره الفاضل الجار في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
في سورة قيساس كما ذكره الرضا لم يعلم بانه الله تعالى وهو بكل شيء عليم وقد علم بذلك الخطي  
في ايراد الباء الخطي مستند ارسلاف بالاداء والنواهي او مقصود طوبى وجوده وروايت  
وكلاهما ملابم لغام ويستعمل وكلام رب الانام كانه قوله تعالى واذا انزل ابراهيم ربه الى الارض  
في الاصل الحكيم في الاصل الشافي في الصلاة لكونه لا استسلم الا اختيارا بالنسبة الى ما يحل  
العوائق فمن نزل فيها وذكر الراغب ان الانبياء ينقض امرين احدهما تعرف حال النور  
على ما جاز امره والثاني طوبى وجوده وروايت في نسخة اخرى واحد هما كانه السبعة

هذا الصنف والافعال في هذا العالم والادوية اية موصلة الى الله على ما في قوله  
اليسمين قال عليه السلام كل كلام لا يند في الصلاة على من وقع محقق في كل برية  
الا وهو فعل الصلة بالصلاة قال والصلاة بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
الا اذا حذفت او شئ فكنت صلاتك او صلاتان وقال ابن درسي لم يثبت الواو في  
جزء القرآن اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
كما في شرح النور والافعال في الاصل الفظف تثنى بالتثنية في الرحمة والى الملائكة  
الاستغفار والى العباد وهو الصنف على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وعجزه وقال ابن الجوزي ان الله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقال في الاصل العباد  
استعمل في عزة محاربا والسلام اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
تسبيحا وقيل كتبه بالسلام كانه من التسمية في عبادته بالكتابة لا لفظا فالحسن الزك  
والنكر والوقوف في ذلك سواد على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
لثانيه واما جاز الاول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقيل يجوز العكس الرسول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية

هذا الصنف والافعال في هذا العالم والادوية اية موصلة الى الله على ما في قوله  
اليسمين قال عليه السلام كل كلام لا يند في الصلاة على من وقع محقق في كل برية  
الا وهو فعل الصلة بالصلاة قال والصلاة بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
الا اذا حذفت او شئ فكنت صلاتك او صلاتان وقال ابن درسي لم يثبت الواو في  
جزء القرآن اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
كما في شرح النور والافعال في الاصل الفظف تثنى بالتثنية في الرحمة والى الملائكة  
الاستغفار والى العباد وهو الصنف على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وعجزه وقال ابن الجوزي ان الله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقال في الاصل العباد  
استعمل في عزة محاربا والسلام اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
تسبيحا وقيل كتبه بالسلام كانه من التسمية في عبادته بالكتابة لا لفظا فالحسن الزك  
والنكر والوقوف في ذلك سواد على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
لثانيه واما جاز الاول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية وقيل يجوز العكس الرسول في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية

البيان لا يدرى انزل عليهم علم السلام سبعة اصحاب الكتب اربعة ونبوت وادريس ابراهيم  
صاحب خبير حنيف وثلاثين وعشرين ورواية لابرهم عشرة ولويسة قبل النبوة عشرة  
وكلهم ارسلا ثلثا وثلاث عشرة فيكون غير السبعة لم يكن رسولا محمدا شريفا  
الشريعة وهي الفاضلة او تسعة تسعون وانما سمي به الهاما والحق ذات كثر فضله  
المجودة او كثر الخلق في الارض السماء او كثر جهده في الامور والامور كانت نافذة به في الصلاة على  
كان في شرح النور وعجزه تعرض لقوله وعلى الى بالفتح مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة  
العبرة وعجزه واو عند الكوفة والاول اصح لانه اسم من التسمية في التثنية والاثنية والجمع وسغا وهذا امر نادر في كل لغة  
الامة او الفخامة العائون منهم فلا يقال الا على المعكدين كانه المؤد والاول الخار كافر  
شرح سلم والاحسن وعلى محمد فانه اضافته الى المصنف قبل او بعد فاشترط والشيء السبعة  
لم يفسدوا بين النبي صلى الله عليه وسلم بكونه على نعم حديث في فضل نبينا بعد فليس اجمعين  
تاكيد وصفه جمع اجمع والاصل اسم تفضيل فانه قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جماع  
قرائة في كل شيء لم يعلل الا في الجمع والاول في ان يورد ثلثة ما هو سنة في الحقيقة ما يدل على  
براعة الاستعمال في الهابة ان شرط التفسير والتشديد واما بعد اعلم امر من العلم  
وهو انك لا تبيح حقيقة المتعلق بالذات او النسبة وعلى الاول فيغير الى واحد وعلى الثاني  
الاشتباه وهو كونه ترغيبا على ما في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
وللصباح واعلم ان هذا صنف في ما هو كالمقدمة لما هو المقدم في الابواب الثمانية بانه العبد  
الانسان من كان له اجداد او ملوك كانه العبد في الاول المراد لا الثاني كالفن وهو  
اشرف اسم المؤمن ولا تجوز في ما اشرف في نوع الانسان فاحرص على عبده ما وجب ونعم العبد  
اوت واعلم بعد من الباء كما ذكره الفاضل الجار في قوله تعالى في كل شيء صفة جوهرية  
في سورة قيساس كما ذكره الرضا لم يعلم بانه الله تعالى وهو بكل شيء عليم وقد علم بذلك الخطي  
في ايراد الباء الخطي مستند ارسلاف بالاداء والنواهي او مقصود طوبى وجوده وروايت  
وكلاهما ملابم لغام ويستعمل وكلام رب الانام كانه قوله تعالى واذا انزل ابراهيم ربه الى الارض  
في الاصل الحكيم في الاصل الشافي في الصلاة لكونه لا استسلم الا اختيارا بالنسبة الى ما يحل  
العوائق فمن نزل فيها وذكر الراغب ان الانبياء ينقض امرين احدهما تعرف حال النور  
على ما جاز امره والثاني طوبى وجوده وروايت في نسخة اخرى واحد هما كانه السبعة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تاریخ

والحائز الفضل

وكل منهما مستفهم لا فرق فليزم انفاعلهما  
عند عدم الفاعل على الاول وعدم قدرة  
العبد على الثاني **والثاني** فاعلهما

تبدیل از اظهار  
نوع و النوع

بغیة



٧ الفقه في البيت

۱۶۱

والحرام على الخلاف وفيه الثبوت والإزالة كالجوارح ومنها ظني وبه ثبت السنة المستحب  
وكراهية التزويج والنجوم على الخلاف وثابتها في القطع لم يقبلان ما يقطع الأصل أصلاً  
كما في الكتاب ومتواتر السنة والأجماع وبه ثبت الغرض القطعي وقيل له الواجب  
أيضاً وما يقطع الأصل الناشئ عنه دليل هو لغة الوضع كالقياس والظاهر المستند  
وهو سمي بالظني لانه العمل في اعتقاد المجتهدين وهو لو كان ما يبطل تركه العمل وهو دون  
القطع وبسبب الغرض الظني كعدم المسخ وبالافتقار وهو دون الغرض وفوق السنة  
وبسبب الواجب الغرض العمل كالوتر القنوت لا شبهة لفظاً ومعنى فيه أرغ ذلك  
الدليل واخره به عما ثبت بما رواه القسم الأول من الأول والثاني في الثاني لا يميز  
فيه ما تواتر النص كقاعدة العصا والأستينك وشئت الفعل في المصنوع كالمسبوق  
وأنما عرف الغرض المطلق ولم يقيد بالآخر الذي لا إطلاق الغرض عليه بخلاف ما استمر  
الشيء الكافي إلا أن المراد فيما يفي بسبب مطلق الغرض بل فرض الشيء وهو ما لا بد له لكنه  
الشيء منه ولو دليل ظني كما يحيى وحكم حكم هذا الغرض وهو لغة منع الشيء مطلقاً  
وغيره مشترك بين معاني منها خطأ ويقال له الكلام الشيء ومولود الأمر والنهي  
والإيجاب والنجوم ومنها الأثر الترتيب على الخطاب في الوجوب والحرمة أو غيره ومنها الأمر  
المرتبط على الأفعال الشرعية والأول سمي بالافتقار إلى السنة وفيه الثاني بالمعقبات  
الشرعية وهو لو كان ديني كالصحة في الصلاة والملازمة في البيع واخره كالتواب  
والعقاب وهو المراد في هذا المقام التواب أجزاز التواب وأجزاء فحيت لا ينفذ  
يكون الفعل المعصية بالتواب بالفعل الذي هو أعم من الفعل والترك على ما في فعل المترك  
ترك كل المنة فانه فرض يتأهب به كافي للكشف وغيره والعقاب في الأصل البذل  
عن الشيء كافي الشارح وقال الجوهرى والبيهقي هو العقوبة فلم يكن مما كان بين الأئمة  
وفي النكاح اسم من العقاب وهو جزاء الشر بالترك لغرض غير مستحق به لا مع البصر طسفاً  
وفي الاستعداد استعداد بان التارك للصلاة عند اكسائلا لا بفعل إلا إذا جحد لكن يعزب  
وحيثما هي فصلت كما في فتح القدير بلا عذر ار بلا عذوبة الفضل لها أولوية منه  
أو مانع شرعي والعذر كالمعتق والسكون في الأصل بحرر النساء ما يجوز له ذنوبه بانه  
يقول لم أفعل وأفعلت لأجل كذا أو فعلت ولا أعود وهذا الثالث التوبة وكل توبة  
عذر بلا عكس ولا يعجز عن عامل عند الكوفة وقال البصري انه العامل البقاء وحكم  
المع بالضم والقياس الفصح لغة السنة وشرعية عدم الأيمان عام من شأن الأيمان هـ



بالاكتار اربان بلكر قسبة شيا ولم يعرف مما علم بحجة الضرورة او لسانه بل لم يظهر  
عنده الحاجة والاكثار ضد العرفان وفيه استغفار بان لم يحكم لزوم الاعتقاد بكل فرض  
لا شبهة فيه في المتفق عليه انهما اتفقوا على ما عليه كبروك التسمية عند اهل  
السنة والجماعة كصحة ابي بكر رضي الله عنه وهذا القيد زيادة التوضيح لانه  
مستغفار في صريحه واعلم ان كبري نواته لم يطل جميع طاعة ولم يلزم القضاء الا  
الحج فان نسبة النعم اليه نسبة الوقت الى الصلاة وقد اجمعت والوقت باق وبطل  
معاجزة قال كبري المحققين انهم لم يطل كافي التزنية والواجب لغة الساقط  
كأنه في الاسلام والبرهنة وغيرهما والاراد كافي الصالح والمغرب والاساس  
وغيره فقد اشكل ما في النسخ الحق انما ثابت وشرعية ما ثبت ان فعله او ترك  
تقرر بدليل فيه شبهة مثل ما ثبت باجماع في الظن مما تقرر في الفرض الا انه بدليل فيه  
ما ثبت بالظن كالفرض الظن والسنة المستحب وقال ان في رتبة الفرض الواجب  
متراد فان ما يندم شرعا ان كان سواء ثبت بظن او ظن الا انه يشك في بعض النكاح  
وصلوة العالم واصطلاحنا اولى من اصطلاحه فان فيه ترجيح بل يرجح وعدم النفاذ  
الى النفاذ بين الدليلين والدوليين مع عدم موافقة الحكم المستحب وكما الصلاة على  
النبي عليه السلام وانما بين الفوائد وترك العمل الصالح والعبادة الشريعة كما  
في الكشف وغيره واعلم ان الواجب في تطبيق على المعنى الا انه كما في العمل المقتضى كالعدم  
الذوق في معيار النسخ كالركعة والحج كالعبادة والركن كالعبادة الحاج عنه  
المحتمل كافي اصول الامانة وحكم الحكم الواجب والاشارة ترتيب على فعل حكم الفرض  
عملا بمنزلة نسبة فاعادة ارض حجت العمل والركن فينبأ بعاقب بلا عذر وفيه  
اشكال وهو ان النواك ان كان متا ولا يقتضى الاعتقاد او لا يلزم اعتقاد حقيقته  
بشأنه بدليل ظني والاعتقاد في الشبهة هو الحكم الجازم العاقل للشك في كفاية التغير  
عن لا يكتفي ان لا ينسب الكفر الى الكفار باحدة اربان في الوجوب بالنقل والاعتقاد  
لوجود الظن لكن يكون متا لا يمتنع لانه زاد في الواحد كافي الكشف وفيه يكون لانه  
يكون بالكلية ان المؤكدة كافي التظيم وعبرة والاول صح واستدراك في ما في القلب  
ثباته واثبات ما في القلب والسنة مثلثة الطريقة ولو غير منصفة لغة وعرفا  
بلا خلاف بين العلماء ما اختلف عليه معتد رتبيا كان او لم يكن كما اشار اليه صاحب  
التحقيق والاراد هنا سنة نبينا عليه السلام ما اختلف عليه اربان وادوم عليه او امر بغير

او ترك فاسنة مصدر يا عينا للمعنى الشيئ ولما اشق منه السنة وعجزه البقي  
اسم اسماء عليه السلام وقد ذكرنا في التبعة بانبات الهمة والهاقون  
بتحقيقها وانما دخل الاسم عليه لانه في الاصل صفة مربية بالتحقيق وهو مذهب  
سبويه وقال الرضا انه الحق وقد ورد في السبع والتحقيق وهو المختار على ما في العاقل  
وفيما تامل وقبل في النبوة وهي الارتفاع وهذا غير متقبل عند المحققين كما في العاقل  
عليه السلام قد ذكرنا حقه ترك الف كفاية وانما احره لانه انما يشان الضيق واستدراكه  
الى الاسلام بخبر الصلاة على ما دل عليه النقل كما هو موطنه اعم من الحقيقة والحكمة  
فيتمثل تركه سنة صارت شعارا لاهل البيعة فانه سنة كفاية لاهل البيت بالبين  
مع تركه او امر بين تركا حقيقيا او حكيا كما اختلف عليه ولم يتركه على ما كان لا يترك  
وكما يندم فانه لم يروا حقه بانه في شراح الوفاية الا انه سجد فانه لم يروا انه  
واظف عليه فيكون مستحبا لاسنة كافي في فتح الغدير وغيره في المدة والاولى  
الواظفة بل ان ترك دليل الوجوب فقدره في البسوط البكرية الواظفة لم تثبت  
الوجوب بدونه الا ان العمل بالاكثار على النواك وتبع بالفتح والسكون لغة قدوة والام  
الباء في على الصيغة واستجدانها كافي المشاورة في سورة يوسف طرف بلا خلاف فانه  
مصنوع على احد المتضامين والاولى تركه او التبعة في وقت حدة المعاجزة رفض في ذلك  
الترجيح في الزمان وفيه اشكال لوجوده الاول انه لم يصلح ان يكون طرفا للواظفة  
لغفد ان الاظافة المشهورة في الطرف والثانية ان الواظفة اصل والترك فرع وكلام  
يشعر بالعكس كقولهم جاء زيد مع عمرو فالتبعة زيد لعمرو على ما في او ان كتاب المطول  
والثالث ان تركه اعم من الاختيار والاضطرار ومنه تركه كافي الراتب ورجح بطل  
فيه ما تركه في الفرض الواجب كافي ليل القوريس وعجزنا ولم يجعل على تركه بلا قضاء  
والا كانه افا والحد كافي التقرر والاطلاق والى على السنة تنقسم الى السنة الهدي  
ويقال لها السنة المؤكدة القريبة الى الواجب السنة الهادية الى الدين الكامل  
وهي كافي فاعلم متا بانواك متا لا يمتنع والى السنة الزوائد السنة الزائدة على  
الهيئة وهي كافي فاعلم متا بانواك غير متا فاصرفها كصلوة الاولى وانما جمع والاول  
برده الى الجنب الشارة الى انه اكثر في القسم الاول وجوز ان يكون المعنى سنة الهادى للمخلف  
على وجه اكمل وسنة الزائدة على جميع المكلفين في الاعمال عليه افضل الصلاة والسلام  
على النفس والاجال وانما جمع الزائدة لانه جعل الصفة اسما كالكامل وقد جمع اليه



على التواكل كان في الرضى وما في شرح الوقاية انه الاولي مكانه على سبيل العبادة ه  
والثانية ما على العادة فرد ودية الوقوف بين العباد والعبادة هو البنية المستقيمة  
للاصلاح كان في الكافة وعجزه وجميع افعال عليه السلام عبادة مشتمل عليها كابين  
في محله فالاولى كالادان والاقامة والرواتب والثانية كالسواك وصلاة القبيل  
والنوافل المعينة واذا ان القاعد والمفرد وسيره عليه السلام في القيام والوقوف  
والسجدة والتسليم وقد تنقسم السنة الى سنة العين كالرواتب وسنة الكفاية  
كسلام واحد من جمع وقيل ومنه الاعتكاف ورد بانه رواية شاذة والحق انه من سنة  
العين والى سنة عبادة وسنة اتباع مثل الطلاق في الطهر بلا وطئ فانه الطلاق  
واثره كان بفضل المباحين ابقاء على هذا الوجه مسلوكة على طريقة عليه السلام كما  
في المحرمات والى سنة النبي عليه السلام والى سنة الصحابة وصراحتهم كالنكاح ووضع  
الكسوف فانه سنة عابثة رضى عنها كان في المسعودية والى سنة النبي عليه السلام  
في الاستسكان والمطلق قد ينفرد السنة غير عليه السلام وحكمه التواكل بالفضل  
في السنين والعقاب بالترك في السنة بضم الميم وفيه الدال الاشارة الى طريقه  
موجز الى الطلوع وفيه التواكل العقاب بالترك وهو اظهر الفضل على احد شيئين مع  
بقاء المحبة لكن في المسعودية من اعتقه السنة على تركه وعمل بها فهو مؤثر في سنة  
اعتقه ولم يعمل بها فهو مؤثر عاصي ومن اعتقه على الغير فهو مبتدع ومن لم يعتقه  
اصلا فهو كافر وفي التواكل ان التواكل انما على الصحيح وقال ابو اليسر عليه السلام  
مع حوق انهم يبيرون وقال محمد بن محمد في المصيرين على ترك سنة بالنقل والابو يوسف  
بالنكاح كان في الكسوف في الاعتناء استغارية لا يكون بانكار سنة في السن  
كان في النظم وعجزه وقيل انه يكون عند بعضهم وكذا بالهوان والاستحقاق كافر في الزيادة  
وذكر في الخلاصة لو ترك سنة بلا عذر بها لم يقبل فرسه وبسبب نكاحها والكلام في  
بان تارك التواكل لا يعاقب بل لا يكون ولا يبيح ومن حكمه لا بأس به كان في التحقيق فلهذا  
فربما من حكم المسح فتركه كراهة التوبة كايانه والمسح لغزيم الاستحباب  
وهو ان يتجر الانسان في الشياء كانه في الغزوات وشريعة كالنطق والنقل والى سنة  
ما فعل النبي عليه السلام من فعل او ترك كترك ما قيل في سنة لا بأس به عليه السلام ه  
والاصح تركه الا لف مرة واحدة وتركه مرة اخرى ارسله لوطا عليه قاهر  
بفعل او تركه او فعل مرة او تركه كما هو البادر واما اخره من السنة اشارة الى

دو سنة الزوايه كان في التواكل المسمى على فعل عمر النبي عليه السلام كالصلاة وغيره  
رضي الله عنهم ولم يشترطها اطلاق السنة على سنة غيره عليه السلام نوحى الى  
الشمس المسح فبال وما المسح فبال او ترك احده السلف ارسله كراهة  
من هذه الفتوى صحتها كانه او غيره والاولة كلمة او السلف يفتي من لغة المتقدم ثم سببه  
الادب والتقدم في سيرة علي بن يقبله وبقية ائمة في حنيفه واصحابه فانهم  
سلفنا والصحابة والتابعين فانهم سلفهم كان في المسح وفيه ابا حنيفة من اجله  
التابعين كان في السنة وفيه ما انا ما في سنة من سنة عليه السلام في السنة في السنة  
وما انا ما في السنة في سنة فانه تارة وترك اخر وما انا ما في السنة في السنة في السنة في السنة  
وان السلف ضد الخلف في التعبد والتأخرين والتقدم في السنة في السنة في السنة في السنة  
بلا واسطة والتأخرين الذين بعدهم في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة  
التأخرين واصحابنا يطلق على مجموع الطائفتين كان في التوبة وعجزا وما فعل في التواكل  
من فقه هذه الاشارة انه عليه وحكم التواكل بالفضل ان كل من تركه وعدم العقاب  
بالترك لكل منهما وفيه استغارية تاركه معاتب وتمام ففعل افضل وتركه كراهة  
التوبة كان في فتح القبر الا انه يشك في كماله الزيادة على تلك ايات بعد الفتح  
نقل ولا يعاقب تركها وان صار فرضا بعد الفتح ولو كل القرآن وكذا الشروع في التواكل  
والجلب لغزيم الحنك الشيء الا حلاله كان في الدوان والقاسوس عجزا لاما الحنك  
ار اظهره والباع خلاف المخطو كان في الصحاح والاباح ضد الحنك كان في الكسوف وغيره  
لكن في انان المحرمات الحنك يقتضي الاباح لانه فوقي فينتقمها ضرورة وفي خلق لها  
ان الاباح ضد النكاح فانهم ما فعل او ترك بحجر القيد القيم من النكاح العيلة لانه اياه  
الجواز فيبين الاباح والفعل والترك فلهذا كراهة كل واحد من الفعلين فهو ما استوي  
طرافه في نظر الشارع كام مثل الاكل زيادة على النكاح من العلوة فانما والكسوف  
والسجدة والقرين وحكم التواكل فعلا وتركه وعدم العقاب فعلا وتركه والحكم في التواكل  
وهو جعل السنة حراما كان في القاسوس عجزه فيدل على المنع من جهة الفعل ثم يحرم عليهم الحنك  
والاشد لهم وهو كالحكم صفة او موصة والاول ارجح وشرا ما ثبت ارجح من  
الفعل والترك فقرار النبي الشامل للفظ والظن كما هو منه السجدة في هو الحنك  
كايانه فيخرج عنه ما كره عند محمد كراهة التواكل والفرقة الزجرية النبي بالفعل والقول  
كاجتناب وشرا فالفعل استعلاء وهو الراد لا عجزا او العرف مقدم وموجب على اللغة



وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَعَ الْأَمْرِ الْعَاقِلِ الْأَوَّلِ الْمُنْتَهَى

کتابخانه

حرمان الشفاعة دون العقوبة بالنار فخرج من العلم النفس على الصحيح وان كان في الحال قريباً  
 لم يستحق فاعل محذوراً واشتراكه ان كان ثواب قسمة فالحكمة توباً وتتم بها عند  
 تنزيه هذه والتجريد عنه قسم من الوام عند ما هو مانع منه بليل فله والفقد  
 من الألف وهو الأخرى مع الأعتدال قليلاً كما ان كثيراً في البدن والخاصة وعرفا هو التماثل  
 من النقص وهو ابطال ما يلبس الجسم البعرة كالسقاء والعقد للعلل ارجح لعل هو اخص النقص  
 فانه فعل فصفة لم يستطع الجوار والجماد المشرع فيه من العبادات والاعمال كالنكاح  
 في الصلوة وعدم القدرة على تسليم المبيع فالأول ان يجعل هذا المبدأ المبدأ للماضي  
 عرفهم فانهم قالوا العمل صحيح ان وجد الاركان والوسط والوصف المرفوع فيه وغير صحيح  
 ان وجد غير صحيح فانه كان باعتبار الأصل فاطل في العبادات كصلوة يديم ركن او شرط  
 وفي الماعنات كبيع المحرور ان كان باعتبار الوصف فحاشد كركن الواجب كالربوا  
 وان كان باعتبار ركن محذور فحاشد كركن الواجب كالربوا  
 واعلم ان الفقه من ان حق الله تعالى خالصاً او غالباً وحق العبد خالصاً او غالباً والاول  
 يسهل العبادات ويشتمل على انفسها في الدقة الاولى في الوقف من الهدية والثاني بالحق  
 يشتمل عليها الدقة الثانية منها وملك العباد بالفضل المفضل للعلل عند انقصاؤه  
 ووجه انه لو زاد على صلوة فرض ركعة او ركعتين ثم افسد عبد الله على شيء ونظر  
 كثيرة وعده ان العباد بالفضل سدا هو الخطا في فعله وهو على نوعين كسب  
 مجنون وسكران وقصد انسان الاول معفو والثاني مأخوذ لان شرب السكر غير مقصود  
 غير مشروع ولا يخفى ان هذه النوع من غير المشروع داخل في الحرام فلا ينبغي ان يقدحوا  
 على حدة كما اشترط اليه ولا يفرغ في انواع ما ياتيه به المكلف من العبادات والاعمال  
 مشروع فيما يتعلق منها بغير العباد اهم من سائر الافام ليكون تقريباً وتوضيحاً  
 للسابق انزعيها السائر الانقسام فعال يكون انه الملك العلم عاطفا على اول  
الكلام ثم اعلم ان الصلوة اسم التصلية في لغة الشرع ودون اللغة الأصلية وانما  
 سميت بهذه الافعال اشتراكاً على الدعاء فيكون من الاسماء الغيرة وقيل من  
 قبيل التوقل لوجود الصلوة بديم الدعاء كصلوة الأسماء جامعة صفة من الجمع  
 ضم الى تفرع بعض من بعض والاسماء وهي الجمع صفة الشارع وصفة نسبة  
 كفاية للاول في الانواع الثانية الاول بضم الهمزة جمع الاول والماء جمع لازم  
 ما وصف به وان كان مفرداً لكنه كالجمع في هذا الحكم ولذا قالوا بانها بل عدت العشرة







والنوب ان يركب في ذلك الوقت على السجدة في الاخير والاولى عند  
 الاضطراب والنوب لغة ما ينسب من الفطن والفتوة والخبرة ولا يطلق عادة على  
 البساط والسيح والستر والعمامة والعلنس ولذا لا يدخل تحت الوصية واصلة  
 ارجوع الى الحالة الاولى او القدرة والفعل ارجع الى القدرة والمكان ارجع الى  
 المصلي وجبهته في رواية فلما بان بالجماعة تحت اليد والركبة كما فرض عليه من ركعتين  
 وقام عليها او فرض على الارض الخفة بلا نظير ولو جعل على سجدة خفيفة فلا  
 ويجوز تحت القديين لما على النوب والمكان وهو لغة الحاد للشيء والستر واعلم ان مقام  
 التفصيل في ذكر طهارة الماء والاجال الطهارة مطلقا كائنه فانه لم يقل بنية الركعة  
 والواجب السنة والنفل والى مس سرة العورة ولو بالمداد او في الشجر او الطين ولا يجزئ  
 بستر الظلمة والاطلاق دال على ستر الظلمة من غير ان يعمد الى العمامة من اصحابنا لم  
 يجعلوا السرة في ستر طهارة الركعة في العورة مغلظة القبل والذكر وحقيقة ما سواها  
 من غير الوجه والكفين في الخوة في موضع الارض من الرجل ومنه في الظلمة والبطون في الامة  
 فانه انكشف الرجل من الخفة في نفسه والركعة قد انكشف من الخفة في الجلباب فاستتر  
 بالفتح لغطية الشئ والعورة سودة الانساق والعار الذموم ولا يستحي ان يستر عورة  
 والاحسن ان يستر الرجل في قميص او رداء او ستر او بل وكذا العورة بزيادة خاف واستقبل  
 القبل بالركعة المجهدة وعرفا ما يصل الى كونه في الارض السابعة الى السماء السابعة  
 ما يجاوز الركعة وهي ثلثة لاهل السنة والسيح لاهل السنة ومكة لاهل الحرم والمواضع لما في  
 على ما قال بعض النحويين في توسعة على الناس كانه في العنق وذكر في التلخيص ان النوب في لاهل  
 الشرق والعكس المحبوب لاهل الشمال والعكس فانه جهة قبل كالعين فوق باقده  
 اللطيفين الاولين المحارب المنقوبة باجتماع الصحابة والتابعين فانهم جعلوا قبل العراق  
 ما بين الشرق والغرب وقبله اسان ما بين المورين وكذا قبل ما وراء النهر والى الشمال  
 في اهل ذلك الموضع ولو اعدوا سقا او اطن صدقة وعنده فقد بين ان الذين  
 انعم على ما كان في ابن البارك انما جعل الجدر في الاستقبال خلف الاذن اليمنى وعنده فقد  
 هذه الامور في ركعتين في الركعة ولا يباس بالخوف بالزوال المعامل بالركعة بانه يركع في  
 من سطح الوجه مسامتا للركعة كمال صاحب التحقيق في حاشية الهداية والاسقبال  
 كان قبل النوب كذا قال الرافعي ما بين التاكيد لا للطلب والنية بنية  
 الباء وقد تحققت لغة النوب وشرعا انعقد الفعل انه تعالى ومعه ومع اللفظ افضل

قوله في الركعة المجهدة  
 وهو ركعة وضعت في  
 الاستقبال نحو ما في  
 البيت ولا تحذف الراء  
 من النسيب وسع فاذ لم يفسد  
 التحصيل في ركعة او ركعتين  
 النوبة لا يفسد بطلوه وهذا  
 الشرح واجب التوفيق

والاحسن ان يقال اللهم اني اريد ان اصلي فرض الظهر والصلوة لله تعالى والركعة ليست  
 او صلوة الوتر او الصلوة فيسجد لي وتقبلها مني في السنين والارواح والنفل يكتفي  
 مطلق الصلوة على السجدة وقبل لا يكتفي في الاولين ولا يشترط العدة في النية والنية  
 والاطلاق مشعر بان النية لا تقدر وذا بعد تحريمه الامام وينبغي ان يعلم  
 اذا وقف الامام موقف الامامة وهذا الجود كانه في النظم ونية الامامة كمال الركعة  
 وابو حفص الامام العامة لم يشترطوا ذلك الا للركعة والنية تشرع في وجوبه  
 حضور القلب عند النية فلو شغل بغيره مثله في انشاء الاركان فلا يفسد  
 الاثارة وقال الباقون لم ينقص احد الا اذا فسر وقبل بركعة في كل ركعة ولا يوافقه  
 بالستر لانه مقتو عنه لكنه لم يمتحن تواكيا في النية ولم يعتبر قول قال لا ينية  
 الصلاة لم يكن قلبه فيها كانه في اللفظ والحرارة والاحتمية وعرفا واعلم ان حضور  
 القلب في ركعة غير ما هو طاهر له وهو بين العلم والفعل والقول الصادر عن المصلي  
 وهو غير التمام فانه العلم بنفس اللفظ غير العلم بلفظ اللفظ والنية الاولى لغة  
 قوله الله اكبر فانه في الالف والواو والهمزة ويجوز ان يكون للبيان او النفل اذا كان  
 بغير اسم المفعول او شرعا قول دال على التظيم فقط كقوله اكبر او كبر او باللام فاما  
 او الرحمن وعنده ان يقول لم يصح الا بالاولين وتجدد اشترط الكلام التام وكبره عند بعضهم  
 الا بالاول الاول فانه الواو لم تكن فرضا في الشبهة اسفاريته لو كثر جذا  
 او حاصل في سنة او مكثف العورة او قبل الزوال او من غير فافهم ورفع راسه او  
 القاء او ستر او زالت الشمس واستقبل فضة جاز وفيه قال بالركعة لم يجوز كافر  
 فتح القدير وبانه لو نوى على ركعة الاربع الظهر او على الظهر ركعتين والعصر او فاته  
 جاز لانه لم يشترط التكبير لكل صلاة ونمازة النية وفيه دلالة على ان النية قد يكون  
 متأخرة عن التكبير والوافي في الاصلية سبعة القيام للوضوء في النفل لغة اللفظ  
 وشرعا استواء السقف الاسفل والاعلى فركن اصل القيام لا اعتداده الا بالركعة  
 الامام لو لم يطول القيام في السجدة الثانية اخره لانه لا قراءة فيه كانه في الاصل  
 فالاعتداده انما يجب لتحصيل القراءة كانه في الاسرار الذي صنفه ابو داود في النفل  
 اختلفوا في القيام هل يقعد بعد القراءة وفي حق الامة والاخرس بثلاث ايات  
 والقراءة اربعة آية قصيرة عنده وطويلة عندها ولا ينشأ ولا يذوق الاية كما  
 بان ولا مثل ان وصي وان بعد بعض آية لانه القراءة في كل ركعة والكلمات بعضها



التي في الترتيب كما ذكره الراغب في الكيفية بالاسم لم يصح على الاصح لانه بعض آية وما في  
اوائل السور ان قالوا ان آية نكتن لم يثبت فرائنا بقينا كآياتي والركوع الواحد  
لانه اسم الجنس لم يثبت على العدة عندنا وهو لغة الاحياء وسرعا الحناء الظاهر في الكلام  
فلو كان الجمل اجزاه في ظاهر الرواية وعندنا في القيام لم يكن في الظاهر لم يثبت  
صلافا لانه يوسف والسجود اذ لم يطلق عليه اسم سجدة فاما اسم الجنس لم يثبت على  
العدة عندنا بل العربية فبعض اشكال وهو لغة لا يثبت في شرعا وضع الجبهة او الالف  
على ما يجد منه في الارض او غير ما يثبت في لغة لم يثبت في لغة كمن لو اكتب بالالف اساء  
عنده كان في الجملاء وعندنا وضع الجبهة فقط وهو قولها وبه يخفى كان في الالف وذكر  
في التنقيح وضع الالف سنة وفي الخلاصة ذكره الا في مختار على احد ما لا عذر وفيه  
اشارة الى انه الجدة والدفن بس الجمل السجود لا فرضا ولا سنة ولو بالعدة كان في الكافي  
وعنه في المختار لا ذكر في الخلاصة انه لم يثبت في السجود وعلما اجماعا فلا يعتد بكلامه  
الكشاف وما يبعثه انما في محل السجود والالف وضع البدن والركعة والقدم ليس في  
كافا لوان في الغيبة وعنه رفع القدم من غير رفع اليدين وانما لم يذكر الا في السجود  
فرضه عندنا على الصحيح لانه لا يخصل ركن بعده حتى لو ذهب في الركوع الى السجود ونزع  
ما نزع سجدته ولا في السجود على الارض بل في الارض من كان في الخوف والاحسان في القعدة الاجرة  
ركن في الواجب في السجود والالف انها في السجود كالتكبير لا في الركوع والالف في الركوع  
الركعة ولم يثبت في الاخر في كافر الخوف ودرارها واجبة في النظم في الخوف  
والعدة لانه في القعدة الجلوس او هو في القيام كان في القنوس وشرعة الجلوس قدر  
التشهد او مقدار الشهادتين او اذ لم يبتدئ على الاسم كما ركع والاول صحيح  
والاجرة ثبتت الاجرة في الاخر في كافر الخوف ما يفتقر الى الاول واقر به عم القعدة الاول  
وقعدة السجود انما واجبت على ما قالوا والترتيب اوضح كل فرض في الصلاة  
في تمام يثبت في فيما احدث شرعية اربعين افعال انقضت ولم يثبت في السجدة  
مسند ركعة في كل ركعة في فرض القيام ثم القعدة ثم الركوع ثم السجدة وفيه استغفار  
بأنه الترتيب فيما تعد في كل ركعة كالسجدة ليس في فرض بل واجب اذ في جميع الصلاة  
فيقدم جميع الاركان على القعدة الاجرة وفيه استغفار بانه الترتيب في القعدة في جميع  
الصلاة ليس في فرض ركعة السجود والالف في الخوف في غير فرض في فرضية الترتيب  
فيما احدث في كل ركعة اذ في كل الصلاة كالقيام والركوع والقعدة الاجرة والالف في الترتيب

فيما تعد في كل ركعة وكل الصلاة ليس في فرض بل واجب السجدة والالف في القعدة  
في كل ركعة وكل الصلاة ليس في فرض بل واجب السجدة والالف في القعدة  
والقعدة الاجرة وقد قالوا بغير فرضية كلهما واعلم ان ما ذكره من فرضية الترتيب  
مختلفة في الكافي والخزانة والعدة انما الترتيب بين الاركان واجب وبه  
صرح صاحب العجايف وفي الترتيب في الترتيب في الافعال ليس في فرض وفي الترتيب  
شرح النعمان في الترتيب فيما بين غير السجدة بشرط على ما قالوا وهذا ينادى على  
صوت على الاختلاف فيجعل ان يكون اشارة الى الضعف كالاخفى على العار فيهم  
ويؤيده ما قال العلامة التنقيح في شرح هذا الكتاب ان الترتيب ليس بشرط في الاركان  
والخروج من الصلاة بفعل الضلع الاختيار في الصلاة عندنا في صيغة واحدة عليه  
على ما ذكره البرقي وقال الكافي وعنه في تحقيق الصحاح ان ليس في فرض عندنا في نفس  
الصلاة عنده وتتم عندنا اذا اتممت قبل الخروج معان كوجوبه لانه اذا اتممت في الركعة  
فقد زال الدم ودخل الزوال وتغير الشمس اذ في القعدة والعدة المسجدة في غير ما في  
الاشي غشيه لانه في القعدة للصلاة فكان واجبة في ظلالها كافي في الزيادة وعنه **باب**  
**التي** ارسلت في اثنان واحد من الثمانية في الواجبات اربعة للصلاة  
والترتيب بانه واجب السجود لا في غير فرض فانه في ما لا يوجب السجود الواجبات  
جمع الواجبات قد جمع بطر والالف والالف في القعدة كالجمل في الصلوات  
والايام الخاليات ارجع ما هو واجب في الصلاة وفيه ما ياتي في اربع عدد ما احدث  
فانه صفة في أصل واحد الوعدة الا في الزيادة وانما اشر على اسم الفاعل الواحد لانه في  
استعمل في الترتيب وعنه في عطف على الاقل لانه اكثر من العكس اعلم انهم اختلفوا  
في عدده انما سبعة او ثمانية او تسعة او عشرة او اثنا عشر او اربعة عشر  
او عشرة او ثلثون او ثمانون والاصح السادس والثلاثون كان في الخزانة  
الف تحة وسورة في الاوليين والترتيب في الذكر وتعد الاركان والقعدة الاولى  
والشهادتين والقنوت وتكبيرات العبد والوجه والالف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وتكبير من بعض الواجبات ما لم ارفأ كل منها بشمل جميع الصلوات للثبات  
كفعل في الركعات الصلوات كالمائة او مائة من الصلوات او مائة من الصلوات او مائة من الصلوات  
او مائة من الصلوات على الفرض والتنقل فقدره ما لم يجمع جميع الصلوات في بعض  
واحدة سنة ونفلا في الواجبات العامة سبعة ومنها ما جعل بعض الواجبات

في القيام والركوع والسجود



ما يخص بعض المسلمين وبعض الصلوات فيه تسامح فيه المفسر لبعض من الائمة  
وبعض المتقدمين وبعض المتأخرين في الفرض والواجب السنة والنفل وهي رتبة عشر  
واجبا اما بعض العام السامع لكل فلفظ التكبير رتبة كبر والاكبر الا انه المشهور انه  
سنة وذكره المستصفى في صلاة العبد واجبت تكبير ركوعها للجمعة حال في الحرم  
بجميع الحرم بالكلية فانه منع ما جعل خارج الصلوة فالتأجيل والنفل والمباغة والفتحة الاولى  
في الصلاة والرباع في جميع الصلوات عند السجود وقال محمد بن زكريا في فرض في السنة والنفل  
والشهادة في قراءة النيات لابن مسعود وروى ابن عباس وابو موسى في التحدث في  
ظاهر الركعة والقياس ان يكون في الركعة الاولى سنة كما قال بعضهم في الاول ركن  
الافعال فكانت اخط رتبة منها كما في الكافي والطائفة بالسنة من الاطمينان وهو لغة  
السكون وشبهه القارئ في سجدة في الركوع والسجود عند الطرفين في خروج الكعبتين  
وسنة في تحريك الجوارح وفرض عند ابوسعفة والشافعية وفيه استغفارها في القنوت  
والجلوس سنة واما الاجماع الا انه سنة في الصلاة تشهد بلبثها في الركعة واجبة  
عند الطائفة فيلزم اليهودية كما ويكره اشعة الكراهة عند ابوسعفة في صلاة الكافي في السنة  
وعزها في اشار الى ما اشهره اليهودية من الفرض والواجب فقال في المسائل ان كل  
فرض في يومه اراء كل فرد في افراد فرض الصلاة في وقتها الثاني في بيانها في قوله  
في القيام والقنوت في الركوع والسجود وتكبيره اراء اركان فالسجود في الركعة الثانية  
كل واجب كذا اراء كل واجبة واجبارها في وقتها الثاني في صلاة الكافي في قوله في الركعة  
ثم في السجدة او شك في التسمية في الوضوء فتشغل في السلام ثم تذكر في السجود كافي  
الحجرات والخروج من الصلوة المطلقة فلا يسلك بسلام هو سنة في صلاة الجماعة بلغة  
السلام ان يلفظ هو السلام الاول فانه يوجب به عند عامة العلماء وقبل سبيلين كما في  
التحفة فلو خرج بلفظ هو او فعل آخر فالسجود قبل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره  
ولا يبعد في قولنا انما زاد اللفظ استغفاراً بالركعة وهذه الكلمة وبؤيده ما في التوازي  
وعزها انه لو اقتصر بالامام بعد السلام قبل عليه لم يخل في صلاة والسلام ان يقول السلام  
عليك ورحمة الله والحمد لله في حرث كواحد منكم في الطلوع كما في معنى التسمية انه فرغت  
عليك فلتا في الطلوع على ما اشار اليه شيخ الاسلام وفيه دلالة على ان هذا السلام للتعزية  
على خروج من الصلوة لا للتحية كما في من قبله في الجوارح قال العلامة في الكافي  
اما بعض الناس في الواجب في ركعتين الاوليين من الفرض الثلاثة والاربعة

للقراءة اربعة القرائن من الفاتحة وعزها وفي تسامح اذ المفسر في القراءة في الاوليين كذا  
في التحفة وعزها في الاوليين في ركعة على الصحيح من مذهبها فلو قرأ في الاخرين فقط  
كان قضاء في الصلاة في الاصل ركعتان زبدت في المحفوظ في التفسير وتعيين  
الفاتحة لما فيه السامع في قراءة الفاتحة في الاوليين وفيه استغفار بوجوب كل الفاتحة  
وهذا عنده واما عند ما فالكثرة ولذا لا سيما في بناء الفاتحة كما في الزيادة وبارك الله  
في الاخر والآخرين وقبل واجبة والاصح انها افضل من التسبيح والسكوت بعد الفاتحة  
او ثلاث تسبيحات كالتف والفاتحة علم الفاتحة او وصفت كافي في الكتاب او احتجوا  
منه في الاصل بعد اوصافه ولذا اوجب الامام والنا والمفسر في الفاتحة والنفل والافعال  
بمعنى التسبيح والتف والبيان في بناء على معنى الكتاب واقضاه على مرة في الكتاب  
من الفاتحة في كل ركعة بخلاف الزمان فالواجب واحدة وفيه استغفار بالاباس في كل ركعة  
في التطوع في كل ركعة الجواد وهم سورة ولو قصير منها في الاوليين او الكل فلو لم يصح  
جوزها في الاخرين على الاصح كما في الكافي والسورة بلا هوذا في لغة الرضا ان  
واو ياء سورة البقرة معانيها سورة طاعت رجعت بعض الآيات من القرآن  
وان كان في السور مسموياً فمعانيها بقية من القرآن وشعرها طاعت في كلامه كما شئت  
باسم من الشريعة واقصر في الكون ثلث آيات وعشر كلمات اعتدوا واما كانت عشر  
كلية واكثر من اربعين حرفاً فلو صحت مع الفاتحة جاز بكراهة واما في سورة لارها  
السنة في كل ركعة كما في الاختيار والمدينة وغيرهما وسبحة لا يجمع بين سورتين في  
ركعة واحدة كما في الحجرات اوصف ثلاث آيات قصيرة ولما قصرت سورة كونه  
فقل كيف قدرتم ظهرتم عيسى وبسم الله او بسم الله واستكبر فانها ست وانه كانت عشر  
كلمات واكثر من حرفين حرفاً والآية اصلها آية بالفتح عند بعضين والآخرين  
الكويتيين والسكون عند القراء الا انه قلب العين على طاء القياس وآية فاعل  
عند اكثر من حرف العين والقياس في الادغام لغة العلامة وشعرها طاعت في كلامه  
لها اول وآخر في الترتيب بلا تسمية فاما آية الكرسي فمعانيها آية فيها بيان الكرسي وقال  
الآية ما دل على حكم سواء كانت آية او سورة او جمل منها كما قال الراغب او آية طوبى  
معها اربع الفاتحة معادلة لا قصير سورة كونه يعمل سوءاً او يظلم نفسه ثم يستغفر  
يكرهه فلو راجعها فانه احد عشر واكثر من حرفين كلمة واكثر من اربعين حرفاً  
او اطول كلمة كراهة في الركعة الا قصير مرات ولذا لو قصيرها في ركعتين معهما جاز

بلك



والتي من تقدم ان كان عليها اربع السورة او الاربعة الثلث او الاربعة الطويلة وهذه  
الواجبة الحسين بن علي بن ابي طالب في الامام والمؤمنين في كل ركعة من كل صلاة  
والا في كل صلاة وجزة والقنوت في الركعة الواحدة في جميع السنة ولو قنوتها  
في رمضان في صلاة الاوتر الدعاء المطلق او الدعاء المعروف اللهم اننا نستعينك  
واللهم هذا المظن والاكرام فانه امتداد زمانه مثل الانشقاق والبروج او غيرها  
والاول الذي كان في الحجة وليس دعاء موقت اصلا او سور ما ذكرنا على خلاف  
وحيث لا يجزى له كما يقول ثلثا اللهم اغفر لي ايا رب اوبى اننا الاله على الخلاف  
وهو ثلثا وثلاثة ثلثا في الركعة وجزءا والاطلاق مشعر بجزءا الجهر والخاصة فيه له  
للنعم وجزءا لكن المنفرد بخاتمة ولا رواية عن الامام في الامام وقال ابو بصير يجر  
وعنه يجر خاتمة وعنه يجر من المنفرد وقال بعضهم القنوت طول القيام ودعاء الدعاء كما  
في الزيادة والقنوت في الاصل الدعاء والوتر بالركعة التيمم والقبض بالقبض عند ال  
الحج والوتر في الاصل الصلاة ارجع ذلك وترا اما واحدة او ثلثا كما في ثلث ربي  
في الجهر بوضعه جماعة ارسله الامام عزة ولو جازيا حال كونه مجموعا معية بالنفد  
به في الجهر والعشائين اداة وقضاء والحجة والعبد والكنيسة والاشياء عند ما  
والترافق والوتر وتطوع الليل كما في الجلاء وجزءا وذكر في الكافي ان الجهر افضل فيها  
وفي القاعة الجهر افضل باوراء القرائن وانما بقية الامام في المنفرد ان يسمع او يجره  
او اوتر العزاة فان لم يترك لسانه لم يجر كما في قوله والاطلاق مشعر بانه لا يقبض  
بالجوزية الصلوة وهذا ظاهر رواية وعند التقيية وعنه الشيخ اكره ان يجره في الركعة  
فلو كانت بالغا في بعضها جهر بالسورة والباقي كما في المنيعة وذكر في الخلاصة انه  
يجزى لكل لكن لا يجزى في حصة الناس والائمه في كل ركعة في الكسوف والجماعة بالفتح  
الجهر والجماعة الاصل ظهور الاله في احوال كائنات البصر والسمع كما في القنوتات  
وفي الشيخ اسما عزة وقال لا يكره ان يوتر عزة واقفي اسما عزة في الركعة والاول  
اصح والنام الى فنة ارسله الامام في الركعة وقال لا يكره ان يوتر عزة واقفي اسما عزة في الركعة والاول  
والاعتماد على الاول ان الثاني ليس بقراءة بل بحجة كما في الحاشية وهو لغة اسراء  
النطق كذا في ارجاء من وضعها في الظاهر والعصر والطواف والكنيسة ونطق  
الهار والبلد في الاحكام مشترك فلا تعبد والكلام في المقامين مستقر الى  
ان الجماعة عزة واجبة بل سنة مؤكدة الا ان جماعة الشيخ قالوا بوجوبها قالوا

السنة بالوجوب بانه كما في شيخ القدير وقال الطحاوي وجماعة انها فرض كفاية لكل  
الموتى ولا ينبغي ان يتخلف عنها في الحديث لو كان القنوت واحدا لكل واحد منهما  
بكل ركعة ثوابا في صلوة فاصلا لكل لو كان ثلثا كما في التواب لكل واحد ثلثا  
واربعة ستمائة وحسب الغني واثنتين وهكذا الى العشرة وفي الزيادة على العشرة لم يقدر  
الخلافة ان يكتبوا التواب واحدة والتفصيل في الروضة والنص في القنوت في وقت ركعة  
الامام ارسله الامام في القراءة امامه مع ترك الكلام زمانا في قراءة الامام قالوا ان  
القراءة ان كانت فخرضا على الناري فقد فرض الاستماع على من سمع منه الا ان يقرأ التواتر  
لما كانت فرضا على جرحل فرض الاستماع على النبي فيها السلام ولم يفرض على السجدة فلم  
يفرض الاستماع على من سمع منه كما في تفسير الكشي وجزءا شعارا في قراءة القنوت  
مكره كراهة التوجه والاختلاف في الجهر واما في السرية فلا يكره عند محمد والاصح كراهة  
المروية في ثابتن من كبار الصحابة رضي الله عنهم والاصح ان يقرأ في السجدة الاستماع  
والسكوت كما قال الراغب القنوت كالاموم شامل للمدرك ومدرك الكل والناظر  
مدرك الاول فاشت البعوض والسجدة في الاول مدرك البعض والامام القنوت  
وليس يصفه فانه اسم موصوف لذات ومعنى معينين كاسم الزمان والمكان بخلاف قوله  
القنوت فانه الذات فيه مبهمة والعاشرة متباعدة الامام ارسله الامام في الركعة  
امامه عزة في قوله اجل انه فعل محتمل لم يكن فعل كقيام والقنوت او لم يكن على  
وجزءا فعل احدها واجبا والآخر محتملا ولم يكن لا فعل بل يعلل النظر من غير  
امتناع الامور لم يكن متباعدة على احوال ارسله الامام في قسم من اقسام الاحوال اذا قسموا احوالها  
فانما يجره من حاشية معينة بعد منتهى امتهاله وهما كلام من وجوه الاول انهم قالوا  
ان الثانية فرض كما في الكافي وجزءا والى في انها شرط في جزء واحد لا في كل جزءا كما  
في الترتيب والثالث انها شرط في الافعال وجزءا الا انكار كما في البيهقي والرابع ان  
الجماعة قد فصلوا ما يفعل الامام على خمسة اشان واجبا لثلاثة اربعة احوال ما يجره  
في الصلوة بلا خلاف وثانها ما يسوق فيه الاجتهاد مع العار من التكبير العبد  
وسجدة السجود والسلام والقنوت بعد الركوع والوتر واما البوار في كراهة اذكار  
الصلوة كالثناء وسبح الركوع والسجود والثناء والسلام فغير واجب المتابعة الا  
نحو ان يوترها الامام لم يتركها الاموم وانما كان خطا بالاتفاق وانما في ذلك  
كزيادة ركوع او سجود او جلوس او قيام او ما ساق فيه الاجتهاد مع المهر كالقنوت



في الفجر والبيكة الحامسة في الجنازة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبير الجنازة  
 فالسابعة عز حائرة وجده ارجو القدر امامه كان الفعل محسوبا بصلاته كالعلم  
 وان لم يكن محسوبا بمعتبره صلاته كما اذا وجدته في حال القعدة وسجدة السلاوة  
 اسجدة ثابته بسبب اتباع كتابه في السنة بالعادة لا يزعم كما قال الراغب  
 والامام للغير من سلاوة معتبرة حتى لا يسمع من الطوطي او القرد او النائم لم يزم وكذا  
 لو قوت الحائض او النفا لم يزم عليها والما لوقر الموت لم يزم سجدة الامام والقوم  
 عند الشجيين واما عند محمد بن سبيح واخا في الصلاة كان الجلاء واعلم ان نفس السجدة  
 واجبة وشروطها شرط الصلاة في الصلاة بسبب ونبأ الصلاة مع السجدة  
 وفي غير ما يستلزم ان يقوم القاع في تكبيره بسبب سبب الصلاة في تكبيره لم ينفذ كما  
 في الجنازة والسجدة بالفتح السجدة الواحدة فاما المرة واما بالكلية اسم وكذا البيهقي  
 على الامام سلاوة او سماع من عزه في سجدة خارج الصلاة ويصل فيه بالقعدة فانه  
 لو سمع من رجل ثم اقتدرت بعده في سجدة ولو اقتدر بعد سجدة سقطت على المنع  
 الذي يسجد في الصلاة او السماع في سجدة خارجها والكلام مبني على انه لو سمع آية  
 من رجل في مكان ثم قرأ آية في سجدة واحدة والى القدر بالعربية فواجبة  
 على السماع لكن يجب على العجمي ان يعلم ان في فتح القدر واعلم جميع العجم  
 وقت الحار حية فلا يكره لو اقر كان في الجنبين والوجوب ان يكون باحد الامرين  
 اما بالسلاوة او بالسماع حتى وجبت على الامم بقرانه ولم يجب عليه بقرانه عزه  
 وكذا اذا قرأ الامام في الخطبة وسجد على المنبر فانه لم يسجد معه الا السماع منه كان  
 الخطبة وعز في القدر ولا يرد عا واصلوا فلا يجب على السامع ان يسجد بالقرعة  
 او السماع غير مستوعب وتكبير الصلاة الواجبة على الختان الزائدة الستة  
 ثلاثة تقدم على القراءة في الركعة الاولى وثلاثة تأخر في الاخر ويصل بين كل  
 تكبيرين قد ثلاث بسجدة في العبدان اليهوديين اول شوال وعاشرة رجب  
 فالعبد ما عدا مرة بعد عز من القدر يرجع الى السنة بعد الاقرار عند سجدته  
 كل يوم فيه سنة لانه يحكي السرور في الشريعة والكلام مستوعب بانه يجب لكل تكبير  
 متروك متروكا بانه لا يكل كما في السنة لكن لا يرفع الغنية قالوا لا يسجد في  
 العبدان والجمعة كان في الجنازة وتكبير ركوعها ان تكبير كل ركوع من الركعات  
 الاربع منها لكن في فتح القدر وعز انه لم يجب الا تكبير الركوع الثاني فانه يلقى

اتباع الكتاب المنزل بالقراءة في  
 اعظم السلاوة لانه السلاوة  
 مختص

بالزائد والاكتمال في الضيقين مبني على تكبير القعدة عز واجب فيه خلاف كما  
 في الزاهد وسجدة السهو اسجد بان السهو وعقله واحدة او اكثر فلم يزم لكل  
 سهو سجدة على عدة والسجود اولى وان لم يدل المصدر على العدد كما في سببية  
 الصافي البنية الى ان لم يجب بالعدة انما اعظم ولم يكره السجدة بان بل التوبة  
 وبسبب هذه القصة ترك القعدة الاولى والتفكر بعد ركعتين فاما اذا  
 سجدة العذر لا السهو كما في الزاهد وهي سجدة بان بعد السلام بسبب الصلاة  
 وقعدة وشهدت بسلام سجد السهو والكل واجب وفي رواية انه القعدة هذه  
 هي الاخيرة واليه يهلك من قال هذا قول محمد وهذا الاختلاف انما يظهر اذا صلى  
 بعد السلام قبل سجدة السهو فلا ينقص طهراته عند ما وعند محمد ينقص كما في اثنا  
 العشر فاجبة على الامام وتابعيه وعلى المنذور ترك واجب بترك الامام او المنذور  
 كل واجب الواجب يكون في ضمن الصور الثمانية الاولى اسبق من السنة في  
 القسم الاخر الثاني الخاضع لبعض الماربعة عشر فالسهو ترك القعدة واحدة  
 الاولى بين او الثاني والاقصا على قرعة او ضم سورة او تقديم الفاتحة او القنوت  
 في الوتر او الجهر او الخفية وفيه سفار بانه السجدة لم يجب ترك الواجب في الصلاة  
 الستة وهذا مستقيم في الاضمار والتابعة وسجدة السهو فانه لم يجب في  
 الاولين على الموت وفي الاخر على الامام الا التوبة واما في الواجب فواجبة لكل  
 الصلاة تنوب عن السلاوة في دار ولم يسجد في تكبيرات العيد للفتنة كما ذكرنا  
 والقسم بالكلية اسم القسم بالفتح لغة التجزئة وعرفنا تفريق ضم مشترك في سجدة  
 السهو على الامام والمنذور ترك واجب في جميع الصور الواجبات من القسم الاول  
 العالم لسبعة فالسهو ترك القعدة التكبير في التجزئة او القعدة الاولى او التسديد  
 او الطائفة واحدة الركوعين او تاجز الفرض او الواجب السلام وقد بينا  
 الاختلاف في بعض من الغنمين والصور جميع الصورة وهي لغة النوع كما في  
 القاموس ثم اكد باب الطائفة لانه فيه خلاف مشهور وجعل باب تكبير السجدة  
 باب شبة لغيره مبالغة في وجوبها وهو من قبيل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
 من النساء الا ما قد سلف فقال الا في صورة الطائفة فانها لا يجب التسديد كما  
 انما يمكن ولكن لا يمكن في السهو تركها فانها واجبة للغير الا حسن المفسر فان  
 الامم لم تدفع عليه كونه الرض وعز والمخ لا الطائفة واجبة لاجل السجل







بعضهم منهما بان الواجب المنتظر لا يجانبه والاصل المختار في التوبة كذا في المتن بعد  
انما الصلاة وانما ذكر الصلاة في المتن غير حقيق او غير صحيح في تفسيره لا ذكر في المتن  
فيكون الامام صلوات الله عليه وجميع المسلمين اركانهم بان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي  
ولجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والنفوس اللهم زنا انسانا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وما قال محمد اللهم اصلي امرئ دافع عنك شر كل شيطان  
استغلي وطاعك وطاعة رسولك في ذلك ما يشاء الكتاب السني لا يرد انما لم يرد  
الا الذين كاضوا عنه لانه يحتاج الى استئذانها كافرين ولعلنا في التوبة كذا في  
السابق فينبغي التفتي في الاسلام لغة الانقياد والتعلق بالواجب كذا في السابق  
وشرعا على نوعين دونه الايمان وهو الاعتراف بالدين وان لم يكن له اعتقاد به تحقيق  
الدم وفوق الايمان وهو الاعتراف مع الاعتقاد بالقدرة والوفاء بالفضل كذا في القواعد  
وما قيل الايمان والاسلام واحد فمعناه انما اذا ذكرهما والا فالمراد من الايمان  
التصديق بالباطن ومن الاسلام الطاعة الظاهرة ومن بعض الشايع ان الايمان يقتضي  
الاسلام والاسلام تحقيق الايمان كذا في شرح النوايا والسلام كونه وسيرة ارجاء  
بين وبينه تسليح فاه السلام له خمس سنن ان يسمي تسليما وان يلقب عليه  
الجليلين وان يكون باللفظ المعهود وان يكون بالاول من في يمينه من الخطبة والرجال  
والنساء والامام فان كان في يمينه او يساره فان كان في يمينه في الايمن كذا في الجواهر  
وان يكون الثانية اخفض من الاولى كذا في الخزانة والخاصة ببعض عشرة من السنين  
ودونه التارخ من جهة الامام اسماء القدم بالكيفية ان يكون كونه في كونه  
الحقيقة لانه الاصل في الاشارة المشقة لانها في قوله وهو التسمية لم يخلف  
بالانتقال في شرط او كذا في وجوده لا يمنع وجوده من وجوب الحكم على خلاف  
الاول كذا في الاشارة لانه يقتضي وجوب الجهر به في صريحه في شق الحديث ومعارضة المتقدم  
تكبير الامام للمجتمعة انما اذا تكبيرة امامية به يدرك فقبل تكبيرة الافتتاح وقال  
يواصل تكبيرة مثل ان يوصل الفاتحة بركبته وقال شيخ الاسلام في قوله ادق واخوب  
وقوله ارفق واصوب كذا في المحققين وقبل ذلك ادرك الركعة الاولى فقد ادركها وهو  
الصحيح كذا في المحققين ومناجاة له من صلاة المقتدر للامام بطريق الحاشية كذا في  
في سائر افعال ارباب افعال الامام عنده وقال لا يواصل افعاله افعاله على ما قاله الامام  
الحسن وقال شيخ الاسلام في الحاشية في الافعال افضل كذا في الحاشية في سائر الباطن

لجميع كما تواتر جماعا كذا في الفاتحة في صلاة كذا في الفاتحة في صلاة كذا في الفاتحة في صلاة  
اعود باسمه الشيطان الرجيم مرة في الركعة الاولى لا يجزئها صلاة الامام واقفا او في الركعة  
والا في سجدة ارباعا يقول بسم الله الرحمن الرحيم مرة بعد اربعة ركعات وفيه شعار بان  
التسمية تسنن الا في الركعة الاولى وهذه رواية عن أبي جعفر رحمه الله وفيه كل ركعة  
قبل النخلة وهو قول ابو يوسف وقال الرافعي انه قول ابي جعفر كذا في المحيط وعليه الفتوى  
كذا في المحققين فالاولى تركها بعده وبانها ليست في الفاتحة والكثيران في عملها آتية من  
الفاتحة كذا في المحيط والندوة والخلاصة والزاوي وعرضا وقال في الركعة الاولى في الفتح  
بها ثم متقدم من صاحبنا فالمراد بالاحتفاء دليل على انها من القرآن وذكر ابو بكر في الاصح  
انها آتية في حق مرة التسليم وفي جواز الصلوة ولم يوجد في حاشية المتن في التلويح ان  
ليست في القرآن في التلويح من حيث يتبين رحمه الله نعم قد ثبت في هذا حديثك رحمه الله  
واحتفاء في التسمية الجهر بها كونه كذا في المحيط وفيه ذكر في الكفاية الحنفية قد عرفت  
على وجوب احتفاء في الصلوة وهذه الاربعة الركعات والتسمية واحتفاء فيهما للامام  
ارسته في حق الامام القادر على القراءة وكذا في المنقولات اعم السبوق فلم تنس في حقها  
امين واحسين والامين ان يقول الامام والمنقولات امين بالقدر والمدة وكيفية  
اليمين وكذا في حديثه فانما كان معناه انما لم تكن غير حقة عنده وعليه الفتوى وهو  
توبيخ امين يعني امين مجوام امين يادركم كذا في المحققين وذكر الرضا في  
شرايعه كذا في سبيل بني علي الفتح وحقق كذا في الفهرست ولا يمنع ان يقال اصل القصر  
ثم المدة ومعناه افضل سراجا من الامام والامام والمنقولات في الجهر والسرية فيكون  
الجهر وسر القصد في الصلوة الجهرية لا السرية وعنده بعضهم يؤمن ولو في الظاهر  
والعصر اذا سمع ولا الضالين كذا في فتح القدير والتسميع ان يقول حالة الانتقال سمع  
لم حدة بالسكوت للامام فلا يجزئ ولا يجمع بينهما ولا يقرأ عنده تسميع الامام محمد ان يقول  
ربنا لك الحمد ولا يسمع ولا يجمع والمنقولات يجمع بين التسميع والتحميد الانتقال وقبل يبرز  
التسميع الانتقال في الحمد عند الاستواء وقبل عند الخطا والاول الصبي كذا في المنقولات  
والعاشق ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم على الارض والرجل في الركعة الاولى كذا في  
الاصحاب السبعة للرجل على الارض والرجل وهو مؤمن سماعي مع نفسه كذا في  
رجل يعني يوحى اليه كذا في المنقولات كذا في المحيط وشرح الطحاوي واصحابها كذا في  
الحاشية في النخلة وهذه في العرض وانما في التلويح كذا في المنقولات كذا في الزاوي



في الفعة الاولى والثانية الصلابة والسموية للرجال مستدرك بنذكر كبر الرجل والرجل  
مذكور في آدم بلطف قد البلوغ في الفعة الثالثة جمع النوبة اسم جمع النوبة موند في نيتا  
آدم بلطف قد البلوغ النورك ان يفسر على البشر باليسر تحفة وجعلها في الجانبة التي  
لانه استمر **الثاني** **الربو في المسح** جمع المسح كما ذكره في الملاء وعنده من مسجها  
وقد انه قد سن كثير ما ذكره واستحق كثير عالم يذكره فيها في الجاه كباية وقد استمرنا  
الاقبل من ندين انما العام اربعة من مسجها تركه الانفات وهو ان يولي عتقه  
فمن خرج من جهة القبلة وجبهه دون سائر جهات ويسمى **الربو** جانبيه وسماها  
لو نظر بوجهه في الشمال فلم يكن في الانفات في سببه لانه على علم فعله بعدة  
والا حسن ترك الطرفين قال الرازي انفت فلان اراد بوجهه كاقبل مثل استجاب  
بفضل الشاخي واستاربه الى ضعفه فانه قد انفتحت محمافرة يكون وضاد في ان  
اكثر المسح في عدوانه وكروا وجعلوا تركه كناية عن الخسوف المأمور به المسح وهو يكون  
منه نظره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهره فمعه وفي السجود الى ارضه  
انته في السجود الى وجهه وفي السجود الى وجهه في السجود الى وجهه في السجود الى وجهه  
كافة الكفة وعرة وقطبة العلم بالفتح وكشف العلم وقد يصح العام مع شديدا الى  
سنة بالنسبة في العلم او يمين ظهره ويطا قبل يمين في القيام وفي عزة بالبا وكافة  
الزاهر وعرة عند غلبة التناوب بالواو في النسخ الى رايها والصواب في الملاء  
وهو المنقش الى نسخ فيه العلم لانه لا يدور في الحواس في الغاية وفيه استعار بانه  
لا يفتي بلا عذر لعلته والاكراه كانه في اوانه وورع السعال بالفتح مصدر سعل كقصر  
وهو حر كمنع بها الطبيعة اذ في التربة وما يتصل بها ما استطاع والطاق فانه  
اضطه فيه فلا بأس وزيادة العادة افرادة غير العاني على ثلاث ايات من الفرائض  
الانه لو قرأ اربع ايات من سورة لم يكن مستحيا وهو كونه في السنة في السورة  
القائمة كالم لا ان يقال هذه التوازة ذات وجهين وانما قال الزيادة ولم يقل المريد  
لان ما قرأ صار فرضا ولو كان القرآن كافر للعلم وعرة والي من ينيل القرآن اربعين  
حروف القرآن وتوفية حقا بلا اسرع فوقيت ضم بعضها الى بعض الصلاة الفرض بعزبه  
اللام في الفرض بعزبه على التوازة وفي التوازي بين التوازة والمنة وفي التوازي ان  
يسرع على وجه لا يتقرب كالم لا ان يقال الامام الا عظيم كانه في ركة فليل  
وبنفي ان يفتي ويحكم على آية الرحمة او الفوعة او الخنة للتبشير على صالح الاعمال والنعاه

على حسن المال كلف المضرات وتسود الرأس بحيث لا يكون رافعا ولا خافضا فلو غفر  
قليل كان على خلاف السنة كلف المسح مع النظر المستوي حيث يسبق عليه فوضع  
ما رافعا في الامام وفي وقت الركوع المستوي والملاء قد ذكره في السنة فقال اوكبر  
ان يطا على او يرفع رأسه الى السماء ووضع ركبته الى اليمين ثم البس كافي الركعة في  
الكلام تسامح قبل وضع يديه بيمينه الى اليمين ثم البس كافي الركعة في السنة بكونه وضع  
اليمن ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كافي الحاقين وفيه لال على هذا الترتيب سنة كلف  
الفرض ووضع الركبتين كافي الجلاء ووضع يديه قبل الالف بوضع يديه في الملاء  
ثم الارنية ولذا لا يكتفي بوجهه كافي المحيط ووضع الالف في الجهة فانه الاصل ان  
يضع ولما كان اقرب الى الارض كافي المضرات وعرة كلف في الفعة ان يفتي في السنة  
وقبل يضعها معا ولا خضر وضع ركبته بيمينه ثم الالف ثم الجبهة السجود والناظر على كسر  
ذلك الترتيب في رفع الجبهة ثم الالف ثم البدن ثم الركبتين فانه الاصل ان يرفع ولما كان  
اقرب الى السماء للقيام اراد ان تصاب الشق الاسفل او الالف في فصل الرفع للفقود  
ولذا كلف العمل في كل ركعة برفع الركبتين وفيه استعار الى الرفع المستوي فانه لو رفع  
بجسته يكون الى الجلود اقرب جاز والسجود ارفع الجبهة بين اليدين بحيث يكون اليدين  
موازية في كافي كونه وذكر في النصف ارفع اليدين في هذا التكبير اوت  
وفي الجلاء في ذلك السجود سنة والعاشرة بوجه اصابع يديه ارفع روجه رؤسها بان  
يضع الرامة على الارض ورؤس اصابع رجليه بانه يضع صدر القدم مع بطون الاصابع  
على الارض نحو القبلة فانه الخراف الاصابع مكرهه كافي الخزانة ويؤيده ما ذكره الجلاء  
ان هذا التوجيه سنة وفي الفعة بسجود ان ينظر السجود الى الالف وترك مسج الرب  
والخشيش وعرة من وجهه عرة والوقوف في الخشيش رشيح الجلاء قبل السلام ارفع اليدين  
الركعة في حال الصلاة مستحيا بالطريق الاولى وفيه استعار بانه الركعة بعرة مكرهه المسح  
سنة والانه وجود التضرع وعدمه متان وليس لك فانه لو كان بضره اسحق المسح  
قبل السلام وبعده ولو كان لا بضره كره في الحال ولا يكره قبل السلام كافي الخزانة  
والفصل الخامس بين الشين والنعيقين قال ابن القيم من لم يرفع اليدين في الركعة في ذلك  
من الرجل فذكر اربعة اصابع في اليد متوسطة مصفوفة وقد رتب في يأسكون مبلغة  
وان يكون مسادا بغيره وترك الناعمة العد احسن في القيام للملاءمة في خشوع وافر  
بعم حال الركوع وعرة كافر ووضع يديه الى اليمين واليسار على فخذيه بوجهها الصابغة نحو

الترتيب



القبله موقفة كانت النظم وعلم محمد عليه السلام فيكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي  
 الجلباب في ذلك الوضع سنة والفخذ يفتح الفاء وسكون الحاء وكثير ما بين الساق والركبة  
 في القعدة الاولى والثانية وتحويل وجهه الى القبلة ويسير بحيث يرى بياض فخذ  
 الايمن واليسار وقد قرأنا التحويل سنة عند السلام في قبيل السليمان فيقول الامام سلم  
 كان في الحاقين والخاص من السجدة تسعة رقع بيده الا حسن رقع اليدين للمحافظة على  
 اللبنة والفتح رفع اهما لم يدين فحسن الرفع فيمنع التكبير للتحريم والقنوت والعينين  
 هذه من سجدة الفتح فالكثير من قبل النبيين في اسفل الازنان للرجال وقد مر التحقيق  
 وكونه سنة فالبشارة في كلامه كالتفريق بالسجدة وهذه السجدة في كل ركعة  
 تجتمع راس الكتف والعصاة للشد في رواية عمه صلى الله عليه وآله وسلم كالمجلد وبما قد يعجز  
 الشايع وقبل هذه من قبلها والاولى هي كانه في الحيط وقيل الامة كارجل كانه في الزاوية  
 ووضع اليدين تحت الشرة ما بين في القطع للرجال لانه من سنن المسلمين وقد مر وضعهما  
 على الصفة للشد واحاط الكفاين في الشرح الى اطراف الاصابع كانه القاموس وتوحيده  
 ما في الروايات اخرج اليدين من اليدين عند التحول وفيه اسفار بابا في حال التكبير  
 فيها مستحسنة والفتوى كانه في الركبة وعزه والقرأة على القدر المراد في الرسول  
 عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم الامام فيقول المقيم المفضل في الفجر والظهر والاعجاز  
 سورة الفاتحة وفي العصر والصفحة وفي المغرب خمس ايات وسورة الفاتحة في الاخير  
 مثل الفارق وفي البراءة مثل الاصل كانه في الجلباب والاصول ان يقرأ على وجه لا يورد الى  
 تغليب الجماعة وفيه اسفار بابا في المفرد في الركعة وفيه والاشارة في الاخير  
 ما هو الاكثر في فصل التواضع في المفردة بعد الحال كانه في الركعة والاشارة في زيادة  
 السجدة في الركعة والسجود وانما جمع الصلوات اربعة الصلوة والامم وكلها ما شاع  
 على الثلاث الا حسن اسقاط الالف كتابة للام وتران في الحسن السبع والرفع وفي  
 الزاد الحسن السبع كل للوقوف فالام لا يمل القدم فيقول ثلثا او اربع او  
 حق على قدر تكبيرهم من الثلاث كانه في الحيط وابعاد الضميمة من الضميمة فيضم  
 الفاء وسكون العين وقد تضم في البطن والجنب في الركوع والسجود الا اذا كان في الصف  
 فانه لا يورد احد وابعاد البطن في الفخذ والفخذ في الساق ما بين الكعب والركبة  
 والساق في الارض باء يضع بطون الاصابع على الارض ويصير القدم في الركوع  
 والسجود فالاول متعلق بالاولين والآخر بكل للرجال وبالعكس في النساء فيضم الضميمة

الى البطن والبطن الى الفخذ والفخذ الى الساق والساق الى الارض فيهما السجدة وهذا الاصل  
 سنة كما بعد الذراعين من الارض كانه في الجلباب وقراءة الفاتحة بعد الاولين اربع  
 الاخر او الاخرين للمفترض وفي المنقلب والناظر وما في كل على راسها واجبة  
 في جميع الركعات في السجدة فانه غير مستحبة بل سنة او واجبة في غير السجدة من  
 الروايات وقد مر المتبادر في هذا الكلام انها تقرأ بنية القراءة وقد قال علماءنا انها  
 تقرأ بنية الشاهد وعلم عابثه رضي الله عنها اقرأ على وجه الشاهد وفي غيب الرواية  
 انها لو قرئت بنية القراءة ضم اليها السجدة كانه في الركعة والسجدة في الركعة في  
 كل ركعة على سنن التسمية للامام والمنفرد وفي الاول اشارة الى انها مستحبة وفي  
 الاخر سنة وعند الصلوات الاول وعند غيره الثاني وقد مر في التوسط اشارة الى  
 انها لا تجب والاشارة بين الفاتحة والسجدة وقد مر كانه في الشف وعنده سنة وعلم محمد  
 انه لا يسن الا في السجدة كانه في الحيط وذكر في العيون انه من المنفرد واجب واستطاع  
 الذرير برك اول الصلوة الامام بالسكوت او تنكر راسها دين او بالصلوة على علمه  
 او بالركعة كالامام وهو الصحيح كانه في الثانية او بالرسول في السجدة وهو الصحيح كانه في هذه  
 فروع الامام في صلواته بالتوجه الى القيام او بالقيام الى السنة او غيره من الاعمال فلو قام  
 الى قضاء ما سبق قبل ذلك فقد اساء الا اذا كان يصلي الجمعة او العيدين او الفجر او صاحب  
 الحج او الماسح او حاف حروف الوقت كانه في الركعة وفيه وسجدة في السجدة في الركعة  
 في مكانه اذا سلم الامام حتى يقوم او يتوجه الى التوجه وتقبل الامام بالقيام والتوجه اليهم  
 اذا سلم وانما يصلي على الارض او ما تشبهه ولا بأس به يصلي على البود وسائر العروش  
**الباب في مس في المحمدا** ارجع ما يؤم في الصلوة قطعها كانه او طيبا وفيه  
 فطره وجوه انه لا يردون بالحرام المطلق الا القطع والثاني انه ترك بالهدد بيان كثير  
 كانه في الركعة لا ذراك الرئيس وقراءة الشيطان مكانا الرحمن وعمرها والثالث  
 عدة في ما فكره عندكم كما يفصل الامام كانه في الركعة ولم يجز ان يريده الكره والا كان  
 الا ان جعل البابين باءا واحدا وهي اربعة عشر محمدا لا وجه للخصيص كما مر على العموم  
 مصدق متعلق بالتيمة على سبيل التمثيل كما مفضل وصلوة المحمدا سنة والجمعة والجمعة  
 بالثاني من الجمعة فانه يسن اقفاؤها فيكون المحمدا والثلث يسنها وسما لا يجوز بل يعجز  
 الوجه في القعدة لانه ترك الحشوع كما في فكره والنظر ارفع العينين ولو مرة الى جهة  
 السماء لانه ترك الحشوع وفي الشف يكره تغليب الوجه الى كونه السماء عند التكبير الاولى

الركعتين

سنة في غير الركعتين



والى من التكاليف والاعتماد على السطوة بضم السين والطاء فاعلموا ان سنة او اليد  
وكونه اركانها كما كان لها ركنها في الفرض لا يخل بالقيام وبزجل اليد في موضع  
السنه في الوضوء ولا يكره في النطق وقبل كونه ايضا ورفع اليدين في غير ما سرق  
فلما برهان عند الانتقال الى الركوع والقومة فانه مكره او مفسد در رفع الاصابع ار  
رفع القدم فانه وضع القدم بوضع الاصابع ولو واحدة في وقت الركوع والسجود عن  
الارض بانه يضع الركبتين على الارض ويرفع القدمين وهذا مكره لان من غير ان يرفعها  
حرام عزيمته ليس كذلك فانه وضع القدم في الركوع والسجود فرض استقبال الاصابع  
سنة والجلوس على عقبيه في الركوع والجلوس عليها والعقب الفتح والكسر في القدم  
الى الكعب المشتهر بقرائة التسمية في القعدة وفيه تنبيه على الاتقاء والكراهة  
كأنه الخزانة وذكر في حق القدر ان الحق في الدعاء على ضربين احدهما مستحب ان يضع  
اليدين على عقبيه وركبته في الارض وهو المروي عنه عليه السلام وثانيها من ان يضع  
اليدين على الارض وينصب يديه وقيل وضع اليدين على الارض ونصب يديه امامه وقيل  
هو ان يضع اليدين وينصب يديه والاول هو كافي في الكافي والجبين فيجب ان  
يخطا بغيره لاجل ان يخطا بغيره فاصد به بعضه صحيح في كل المودات بنوعه او بدنه دور  
الملائكة الاولى ترك الالف وهاهنا اشكال في وجوه لانه الجنب مرة حرام فلهذا علم  
المرتب عن اهل الطاهر المدة الاولى وفي الزيادة العقب لا ينفذ للصلح حتى لو افاده  
لا بأس حتى انه عليه السلام اذا قام في السجود صبغ يديه في ثوبه بماء وسيرة نفيها للموم  
ولعله يخطئ المصلح فانهم قالوا ان كل بدنه مرة او مرتين لا يفسد صلاته وانما الشك  
فان كان من قبل القعدة والافلا في الخزانة وغيره والعاشرة الاشارة بالسبابة هل  
الحديث اشارة جماعة يجهلون العلم بحديث الرسول عليه السلام فيخلق ابراهيم يده  
اليمنى وسطا يدها بيمينها ويضعها بين يديه ويضعها بين يديه بالسبابة ما يله  
الارباب عند قوله الشهادة لا اله الا الله فيرفع عنده لاله ويضع عنده لاله ليكبره كالنبي  
والاثبات وفيما اشارة الى انه لا يشرع في هذا الظاهر اصول صحيحا وعليه القبول كافي في القبر  
والخلاصة وعجزها عنهم جميعا كالمدينين والكوفيين انه سنة فافعل به اولى كافي  
انما هو اهل الركن بجمعه واباها مكن واحد سميت به بجمعة واباها سميت اودر  
او صفة او كونه ذلك كافي في المودات والحديث اسم من التبريت الاخبار كما ذكره الرضى  
ثم سمي بقوله او فخر بنسب النبي صلى الله عليه وسلم وقهر السلام على جانب جعله قصير

ترك

تركه احده السلامين واثبات سلام آخر وفيه اشعار بان كل واحد من السلامين واجب  
فيشبه الياء الفصحى مكره وفيه باب الملاحق الحق وفي المحيط ان كلهما سنة وقبل ان الثاني  
سنة فيكون تركهما وترك الثاني مكره والا صح وجوبهما كافي في العذر والفتوى في  
عجز الوتر اولا فمعه حنفية في الجوشا في وقت الركعة الثانية بعد الركوع لم يجر الجهر  
ان يثبت فيها بل يوقف فانما ساكتا وقيل يعقد وقال ابو يوسف انه نالقه لانه مجتمعة  
فيه وقال انه منسوخ والعلل بالسجود حرام والزيادة الزيادة في شيء في الاذكار في السنة  
في البكير والثناء اربعة البكير وبعد الشاء فانه في بعضه مع فذل على البكيرية في الجملة  
واخره عما قال الشافعي رحمه الله في التوجه كافي في الشك وهذا في الغرض وامان في الغفل  
فما لانه الام فيه واسع او في الشيء من الزيادة على العدد والسجود في سبيل الركوع  
والسجود وهو الشاء والحسن السبع والتسع او التسمية في القعدة الاولى فلا يراه بها  
لصلوة والدعاء فلو فعل ان كان عمدا كرهه والالتزم السجود في الغرض وامان في  
الغفل فمما ذكره في الزيادة على السنة اربعة السلف كافي في الشك متعلق  
بالزيادة المتعلقة بكل من الاربعة وفيه اشعار بان مطلق السنة بجعل على سنة غير التي عليه السلام  
وترك واجب سبق من الواجبات العامة والخاصة عمدا فيمحو حال او مصدر او تركه  
عمدا واجب تركه فاصد بترك لفظ البكيرية للتحريم وتعيين القعدة في الاوليين  
وفي كتاب المحيط في الاحكام الفاضل بين الحلال والحرام للعلامة المحمدية الامام  
وقدة الشيخ الفخام محمد بن احمد بن الصدوق الشهيد روى انه روى عن ابي بصير  
وسكره ما عبيد حاشه في سبيل الوافات على الاصح في حق النبي وبعده والذخيرة  
وعز ما سجد الكتاب فانه محيط بجمل جميع الوافات لا ولي الا بالباب ومدة اشغال  
بثمان في السنين واختصاصه في ثلاث وعشمة وثمانين وثمانية بذلك لانه كان  
على الجاهل اوصافا في سبيل الاطاعة في كل المعنيين كما ذكره الرابع ذكرت  
الحجامة المكرهات اكل فودم افرا الى الله ذكرنا في اربعة عشر فصل المكرهات  
وفيه بحث في وجوه الاول بعضها منها لم يذكر في المحيط كما اشترنا اليه والثاني ان كل  
منها ذكر في غير المحيط والسادس في التقديم التخصيص فلي يكون التقديم لاهل الام  
بحسب الكل الجهر كما ذكره الحق الشريف في حاشية المصالح والثالث انه لم يذكر في المحيط  
اهما الا بلفظ الكراهة الدالة على المنع وقد ذكرنا في الحاشية والة على القطع  
الباب السادس في المكرهات اربع مكرهات في الصلاة كراهة تحريم فانه مقابل للحرام



والصحة امر رفيع في النافذة الحاشية من الصلاة فقد كان في الزيادة في غير ذلك  
على الارض فلا بأس به لكن في النية ان يسمي بكون اوله والفتح خارج الصلاة  
الى الباري فانه افضل كافي الغنية والابنية في المسجد النبوي ولا فوقها ولا ينظر  
فالتوفيق لانه في المسجد الحقيقه كافي الحاشية ويصح ان يرفع يديه في القدر والالتفات  
كافي القاموس والصحة ان اخرج النية في الصلاة غير المسموع وفيه استغفار  
بانه هذا النية لم يفسد لانه ليس المسموع النهائي والافتقار عند الطرفين كواحد وفيه  
ونف خلافا لابي يوسف رحمه الله فانه ليس بمتاخر في كافي الترتيب والمسالك والدرام  
اجل من يعرفه بالذوق في الفضة فاللام في الجمع الى الجنس في النية وكذا كافي الترتيب  
والقول في التبر والناس في القول وكذا حال كونه بحيث لا يفتح الترتيب اصلا او صفا  
فلو منع واحد منهما لم يكن بطريق الايجاب لانه منع وفيه استغفار بان لو كان في يده نحو  
الدرهم لم يكره كافي الزيادة لكن في الخلاصة انه مكره ولعل ذلك لكونه يوجب ترك  
سنة وضع اليد في الركوع وجزء في غير ما بعده واعلاء الرأس ارجح عاليا او  
سا فلان المولى في النظر والبطون في الركوع فيكره كلاهما في لغة السنة وجاز في غير  
اللازم المفسر مثل سبعة نفث فانه مضمون لاهلك كافي النية يقال عند غنة اذا  
نزل كافي القاموس والاعانة بفتح باين الاسماء في فضل الطعام او غيرها  
وايسر بالسر الخس لو كان قبله اقل في خمسة وقيل ما دون مائة الف في قايين القدم  
والصلوة فلو كان كثيرا قدر الحصة او مائة الف في كافي المحيط وذكر في التبر ان  
مقدار الحصة غير مفيد وفيه اشارة الى ان قليل الاكل والشرب وكثيرهما سواء كافي  
الخلاصة وغيره وترك سنة من السنن المذكورة تركت البكيرة والسيح واللام تأني  
عن الحمل على السنن الرواتب على منها ما ياتي ناركها على الصحيح وانما كافي معتقد انها كافي  
في الترتيب واما في العودة في الركوع لانه اخر ما في محلها الذي هو القيام ولذا الوتر  
في غير لم يفسد منها كافي الكشف ومحصل الاذكار اراد كافي الصلوة وانما جمع الذكر  
لانه اراد به الحاصل بالمصدر وهو الايمان بالباطن ورد الترتيب فيها ويطلق ويراد به  
المواظبة على العمل بما اوجبه دينه كالملازمة وقراءة الحديث ودراس العلم  
والانتماء في الصلاة كافي في فتح الباري وفيه الاستغاثات فان السنة اربعة  
بالتسليم اربعة القيام ويتم الزاوية الركوع وكذا غيره فيكره ان يكره بعد الاخطاء  
او الخوض او يقال الله في القيام والوقوف ثم يقال اكره في الركوع والسجود او يقال

والصحة

والكره ما ذكره مكره كراهة تجزيم والظاهر ان اربابها ما هو المختار في حديثه  
فيما كره تجزيمها ثم وقد ذكر في ترك السنة وجزء مما فيه ثم في الجمل والاعمال الفصل  
المكره بوجوب نفس الصلاة فيجوز نقصانها في كافي الجمل في كافي كراهة تجزيم  
وجوب عادة الصلاة لانه ترك الواجب وتجزئتها يستحق لانه كانه ترك كافي في القدر  
واكره في كافي الامور المذكورة انما كانت مكرهه اذا كان العاقل متوقفا في ذلك  
والا فليست بمرهية وهي سنة ومسموعة مكرهه وفيه المكره في كراهة تجزيم كافي  
في الجمل وقد ذكرنا في كراهة تجزيم في باب العام من التبر في اشارة الى كراهة تجزيم  
ترك التبر ان يكره في كراهة تجزيم كراهة لم يشرع مكرهه والرواية في النية والترك  
بالفتح مصدر ثلاث في كافي النية كراهة تجزيم مصدر في كراهة تجزيم مصدر في كراهة  
اكره في كافي النية كراهة تجزيم وكذا في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
والجواز والعقد وهو في الاعمال وبعض البعض باليد اربابا في كراهة تجزيم  
الاصح ان لا يكره ان لا يكره في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
وقيل بكره لانه يفتقر لثبوت وان عدمه في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
وقيل العاد كالان على ربه وقيل هو بركة لقول ابن مسعود في كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
ويحكي كراهة تجزيم وقال في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
اسكن للفتل كافي الحاشية كافي آيات القرآن والسور وكذا في كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
كالوضوء في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
والحاشية كافي الحاشية والتخفيف وضع اليد على حفر وهو وسط الانسان لانه يشبه  
فعل اليهود في الصلاة وخارجها وما هو في اصطلاح الجارية في الافعال كراهة تجزيم  
وكذا في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
كافي النماز والخلق بالضم خفض بالقدر والسيح بالدركة بالبعيرة والجمار بالفعال  
عن قبول الحن كافي الموائد والحاكم في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
بلا سبب وان لم يظفر في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
ولو كان بعد كراهة تجزيم والخلق بالضم خفض بالقدر والسيح بالدركة بالبعيرة والجمار بالفعال  
بانه لو تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم  
مكرهه واصلة في كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم كراهة تجزيم



سمع الله حمده في النوبة لوجهين تاجر السنة في عملها وتقبلها في غير عملها ووضع يديه  
قبل وضع ركبتيه على الأرض متنازع فيه كالبعد للشيء وبلأعد من من أدركه خلاف السنة  
كوضع اليد اليسرى قبل اليمن والركبة اليسرى قبل اليمن. والأما عشر رقعها يريد به رفع  
ركبتيه للقيام كذلك بلا عذر كما أنه كرفع اليد اليمنى والافتاء لعمان قد ذكرنا  
في الحاشية أنه إذا ذكره ثم لم يجد له عذرا فمما إذا أراد غيره فذلك لأنه استعمل مشترك بلا  
قربة ولعلنا لم نذكره بالسنة أو غيره بلا علة التناوب المصوب للهرة وإنما ذكره لأنه  
فعل الجوس وقد مر أنه من عند غلبته وعرض الغيبين الرطبان أضافها فانه فعل اليهود  
وخلو السنة في الأفاضل غير الغلب لا حضوره وفي الكثرة فانه وجده حضوره فله ذلك  
وأما في الأوامر المتعددة لانه باب سبعة نكاح وقلت في تسوية الأجر بالصفا  
في التماس من قوله في وجهه والحق صغار الأجر والواحدة الخاصة الاية لا يمكنه وجود  
لارتفاعها أو تخافها فانه باب الغيب أو من باب فلا بأس به في كماله في أنه يكن  
في الكثرة وجره أنه لا يزيد على مرة قال عليه الصلاة والسلام بالبادرة أو ذر وكونه عبثا  
والعشر من مسج جهنم من الزنا والعرق قبل الوضوء قبل السلام كما في فكره في الخلال  
بالطريق الأولى وذكره الروضة أنهم اختلفوا في ذلك المسح في بعضه لا يكره وهو قول الجمهور  
وقال بعضهم أنه يكره وهو قول أبي يوسف وكف التوب رضى به في رفعه من بين يديه أو خلفه  
عنه سجد كان في كونه وأما ذكره لأنه نوع فخر فالأولى الكفاية بما هو في أخلاق الجبابرة  
والشأن من التمسك المذكور فدفعه بالسنة دون غيره والتعليق التمدد وأصله التمسك فقلت  
قلت الطاهر بأد كالتقطي ورفعة الأصابع أمر في ما قدما حتى يهتد في الغامض ينصرفها  
والأمر في الوضوء الاية الرخصة بالاعتقال من رجل إلى رجل الرعيان بأحد القدمين  
الأبعد فانه فعل الشيطان والأولى المروءة بين الرجلين وهو أن يرفع يده عن كونه كما في التمسك  
وتدوير الأصابع أمر في رفعه في الركوع فانه نوع في كل التفرج كما في التمسك في الركوع والطلب  
انعام قراءة الصلاة قبل أو بعد الصلاة لا يفضل بين كلمات القرآن وأما التمسك في الركوع فغير  
مكروه عند الإمام برهان الدين ومكروه عند القاضي بدعي الدين كلفه الفقيه وترك سبوت  
الراسع في الظهر بالرفع أو خفض الرأس أو تحريك الرأس ثلاثا في المرة الواحدة أو تحريكها  
أو رفع يده عن الركوع أو تحريكها أو تحريك الرأس أو تحريكها أو تحريكها أو تحريكها أو تحريكها  
الصف لوقوف العمل خطو فانه لم يقف فقد تجاوز الكراهة إلى الف والخطو بالفتح في  
بابين القدمين وبالفتح المرة والثلاثون التماسك بالركعة ولعمري أن التمسك وتساكن الأطراف

يكنها شمالا مرة إلى جانب اليمن ومرة إلى جانب الشمال قال عليه السلام إذا مضى أحدكم  
فليكن أطرافه ولا يتجمل بجل البهائم ولا يلبس في التمسك بالفتات وقيل جمل الفتاة  
والبرصوت وغيرهما مما يضر ويغضب ويحجب رجليه لا بأس بلبسها وفيه استعارة بغير القيل خارج  
الصلاة في السجدة لا بأس به كانه الحاد والمفك كالمرة واحدة القيل والغارسة فيسبب في ثلاث  
بلا الفأول في الثلاث مفيد إذا كان بينهما فخره ودمها حية في الحيرة كذا في الرو  
الثالث وعنه محمد القيل أحد الذين كلف التماسك والاعتناء بالصفاق في الصلاة الأولى  
الريق فانه الصفاق ماء الدم إذا خرج فادلم يخرج فربق كانه الغامض وذكره البستان  
أنه في السجدة سواء فلا يصبغ غير يمينه وأما ما قيل في يساره وفي قدمه فانه لم يذكره  
فليصق يمينه ثم يمسح به في التمسك والفتنة والحق أمر في مسج حياصة القدم  
يعمل قليل عند المصلي فلو كان حقا مسجها والعمل كغيره عنده في صلاة كما إذا لبس  
لانه محتاج إلى البدين ولذا خص التمسك بكل رجليه في الركعة وعنه في التمسك في الركعة  
شم الغيب بالركعة التحفيف بالفتح والتشديد بالأصغر ثلاثا للدين عند التمسك في الركعة  
في الركعة وهو بالساق أو مرة واحدة راحة يمينه والرفع باليمين أو بالروضة وكونه دون  
الثالث فانه نزهة ثلاث مرات متواليات في صلاة عند بعض الشيوخ لانه على كثير  
ولم تفسد إذا عتبر في العمل الكثير احتياج البدين ونما في الحيط واليمين السورة أيا  
تعيين المصلي السورة فلا يشك بتعيين تاريخ الفأول في الصلاة ولا بتعيين سورة  
الحامزة ولا خلاص سنة العز واليوب صلوة معنية نعم الموصوف فتشمل كل صلوة  
خصها المصلي بسورة بحيث لا يعرف كل منها أو بعضها بغيرها أو غير ذلك السورة لانه في  
إيمان الباني في كل مرة في أحيائها لم يكره وقبل أن يكره إذا اعتقد أنه غير المكره أو كره  
فانه في التمسك بالأسن من هذا الكلام كونه بغير الغرض وقبل خفض الركوع والجمع عمدا  
بين السورتين ترك سورة واحدة يكون بينهما في ركعة واحدة لانه مراعاة ترتيب السور  
من واجبات نظم القرآن وقيل به واجبات الصلاة كما في التماسك وذكره في المحررات في رعاية  
ترتيب المصلي لانه ليس بالواجب ترك السورة في الإشارة إلى أنه لو ترك سورة لم يكره وإذا  
بلا خلاف وإلى أنه لو ترك سورتين فبأسا على الترك في الركعتين وإلى أنه لو جمع بين  
السورتين لم يكره كما في الركعة وكذا لو جمع بين السورتين وقبل يكره كانه في السنة وإلى أنه  
لو ترك سورتين في الركعتين لم يكره وقالوا يكره ترك سورة أو سورتين ويشك في أثر  
سورة الحامزة ولا خلاص كانه التماسك ويمكن أن يقال إنه يجمع التمسك كما في الركعة



ترك سورة ولو قصيرة كانه اخر انما هذا كانه في الغرض لما في النوافل فبعض كلام كانه في الترتيب  
والاستقبال من آية في سورة الى آية اخر من او من غير ذلك او ركعتين لو كان بينهما اربعين  
الآيتين سورة مثلا فيشمل آية او آيات لوجوب عناية الترتيب بين الآيات قالوا يكون تقدم  
السورة مثلا فيشمل تقدم الآيات او الآيات المتأخرة على السورة والآيات المتقدمة  
لو كان ذلك تقدم في الركعة من الغرض ولو في الركعتين اركعتي الغرض باعانة الامام لقوله عليه  
الصلاة والسلام من قرأ القرآن معكوسا الف في الف لم يضره شيء ولا في الركعة الاولى في قوله في الآخرة  
وقيل سفار ياب لم يكره في السنين ولو ضم وقوله المعوذتين في الركعة الاولى في قوله في الآخرة  
شأنهم المعوذتين في الآخرة والتسبيح اول كل سورة معادلة للفاضة عرفا في كل ركعة فتنسب  
في الفاضلة وتكون في السورة في كل ركعة عند تمام الآيات التسبيح عند تحريك التسبيح وعينه  
وعنا يجنبه رحمه الله حصة بين السورتين واما خارج الصلاة فواجب على من صلى في  
الزاهر وحمل الصبي او الصبية بلا عذر فلم يكره بعد خوف الماء والسبع ووالا كفا  
استدراكه لوجوب بين الحلق والارصاع وفي الصلاة لانه عمل كثير خلاف ما لم ينزل الله  
منها كانه في الحديث وعينه والخاص ببعض سبعة عشر مكرها انظار الامام انما ينزل في الركعة  
لم يركض سبعة ايام في الركعة خفف عليه الشخص والاخص خفف بالفتح والسكون  
فانه صوت الفعل كانه في الصلاة ظرفا لفتح وقال ابو حنيفة رحمه الله في حديثه عن النبي  
وهل يكره من صلاة قبل لا بأس به وقيل باجره لغاؤه على التبر وطول الركعة الثانية  
بثلاث آيات ان تعذر الماء والافبكة الكلمات والحواف ولم يعتبر ما ذكره في الحديث كانه في الركعة  
ففيه نسخ على الاو في الغرض وفي النوافل وفي آية يوسف يكره ان يكون سوا ذلك الكلام  
والا فلا يكره لا يكره فطول الآية في جميع الصلوات والآية في الآية في الثلاثين وفي الآية في  
الثلاثين والثلاثين او عشرة وعشرين ولا بأس به بغير اربعين وثلاث آيات لا تكرر في الركعة  
وتسبى بعد التسبيح والثلاث وقيل بعد النصف كانه في الترتيب وعينه هذا عند محمد واما  
عنه التسبيح فيقول اوله في الآية في الغرض على الاول كانه في الزاهر والوقوف في الركعة  
في القراءة او السماع لسؤال الجنة والتعوذ في الآخرة في الركعة اربعين اوجها فانها  
منها في كانه في الركعة آية العذاب للامام حال في التوقف لكونه فاعلا للشيء في المقعد  
مطلعا في الغرض في النوافل متعلق بكل من الامام والمقدم وهذا يستقيم في حق المقدم  
والخلف في الامام فلا لانه لو كان المقدم في الفعل طالبا للعداء فلا كلام ذلك كانه في فتح القدير  
والغرض في الغرض في النوافل في الآخرة ذلك توسع في السجدة على كونه العامة في

في النوافل في الآخرة في السجدة على كونه العامة في

الحاف وكسر العين السجود على وجهه وعلى وجهه على الراس فلو سجد على راسه او على راسه او على راسه  
كره وجاز اذا وجهه شدا والارض فلو سجد على راسه او على راسه او على راسه او على راسه  
والا مثل الصالحين والصلوات والسجود على وجهه على الراس فلو سجد على راسه او على راسه او على راسه  
افترش الرجال العصفين بفتح العين ومن الصاد وكسر العينين ما بين الرقبة والكف  
لا يكلها خلاف السنة في حقهم كغيب في ذلك في حقهم ونزعهم العدين والعينين ما بين  
الى التمسك من الفطن والعنفوس بفتح الحاف وضم السين ما بين الرقبة والكف  
لانه ليس بفعل الصلاة ولا بفعل كثير من في المحيط ترخ الغيب نفسه لانه يحتاج الى البير  
بخلاف لرفاهة غير محتاج ولطول الامام ولولا ادراك الجماعة في ذلك لكانت مستحسن  
منه للصلاة بازدياد القراءة او التسبيح او الدعاء المسنون بحيث يشغل الطويل بالضم  
على النعم المقدمين به لانه يصير سببا لتفكيره وكيفية تركه في الامام بحيث يفتي  
ترك اكمال السنة بتقصيص التسبيح وعينه لها الصلاة بجملة يوم في النعم في قوله  
اظهرهم عند تمام صلاتهم قبل وقته فانه بعد الاكمال ولذا لم يجله والعاشرة في  
الامام النعم ان اضطراره المقدم يسكون او يكره آية للفتح لا زالة الاغلاق اذا قرأ  
الامام ما يجوز به الصلاة في النعم لانه يلجهم في القراءة خلفه فانه مكره فينبغي ان يركع  
ولا يستفتح وفيه إشارة الى انهم فتح اعلمه من ساعة الارواح وان يلجهم في النعم  
فيكون به الصلوة وكل منها لا ينبغي فيه راحة يستفتح او يستغل الى آية اخر والى انه  
لا يفسد صلوة الفاضل والامام سواء في ما يجوز او لم يجره واستغل او لم يستغل واخذ منه  
اول ما فسد هو الصحيح كانه في وجوبه في نوافل الزاهر فانه يفتي فيها كانه الزاهر  
وذكر في الكثرة في جهرها بغير غلبة النعم وكلام النعم وفيه سفار ياب لم يكره الجهر  
في نوافل الليل فانه جهر والجهر افضل عند بعضهم والحا فته عند الآخرين والنوسط عنده  
الاكثر كانه في الترتيب والنافلة في الزائدة وسر غاها فعل النبي عليه السلام بلا مواظبة  
والها في لغة صوت واسع ممتد في طوع الشمس الى الغروب وعرفا في زمانه طوع الشمس  
الى الغروب في شرعا في طوع الشمس الى الغروب وقراءة الامام آية السجدة في الجاهلية من  
الصلاة الا اذا كانت الآيات في آخر السورة كافر فانه لم يكره وهذا موافق لما في  
كثرة العبادة في الجاهلية ولا يعتمد عليه كثير اعتقادا وقاله الفاضل الامام واصل كلامه في  
انه يكره قرأته في الصلاة ان ترك السجدة فقد ترك الواجب في سجده لم يبايع النعم  
بطن طلبة صلاته بلا ركوع وكلها مكره وقالوا هذا اذا كانت في وسط السورة

القراءة











٥ ثم المغاسي

الطوفان

مکملہ

[illegible]

الحمد لله على النعم والصلوة والسلام على رسول  
الانعام وعلى الائمة الطيبة الطاهرة  
العلم كثر في الفاضل  
والانعام







ذراع الكثر يسوع يسوع فضات يسوع في كل  
قبضة اصبع قائم 7

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى هذه المختصر في علم الفقه جمعته  
لبعض افاضائي من الدين بقدر ما وسع وقتي واصغرته فيه على عشرة كتب  
هي اتم كتب الفقه واحقها بالتقديم وهي كتاب الطهارة والصلوة والزكوة  
والزكاة والنجس والجمادات والقيصر مع الذبايح والكرامات والنفوس والكسب  
مع الارث لفعلة الله به وجعل سبيل الترقية الى اعلى مراتب سعادة الآخرة  
**كتاب الطهارة** كذا في المتن

الماء على ثلثة اقسام ظاهر وظاهر وهو الباني على اوصاف خلقته ومنها ما يظفر  
ما يظفر الكرم والميتعة لظاهر لم يظفر بالاجزاء ولم يجد كذا سماء اخرى وظاهر  
فقط وهو كل ما يزيل به حدث او اقيمت قربة وتنجس وتؤكل وتؤكل وقعت  
فيه كاسية وان لم تقترن بكثرة وقعت فيه نجاسة فغيرت احواله واصفاه جارية كما  
او واقفا والكثرة عشرة في غير ما ذكرنا من عمق لا تظهر الا من العرف  
والقبيل في دونه والى ما يذهب بشبهة والواقف دونه والنجاسة كل ما في  
من احد السبلين من الانثى وعزة الاخرى الحام والعصفور والدم والقيح والصدية  
اذا سال الى محل الطهارة في الجملة والخر والقيح ملان الغم وفرد ما لا يؤكل لحمه من الطيور  
يكتسب لما لا لا التوب من نجس وفرد الفارة وبوله معفو عنه في الطعام والنوب  
لاني الماء ودم البق والبرص والسمك عفوه وشعر البنت وكل جزء منها لا ينجس  
فيه طاهر وشعر الخنزير وروث ارجاسه نجس ورضع الحمار سنة وعظم البغل طاهر  
وكل ارب ربع طهر الا جلد الخنزير والاداس وسور الاذنين طاهر الا حال شرب الخمر  
وسور الفرس وما يؤكل لحمه طاهر وسور الخنزير والكلب وسباع البهايم نجس وسور  
الهرة والرجاجه الخلاء والابل والبقر الخلاء والحيث والغوب والفارة وسباع  
الطيور كروه وسور البغل والحار طاهر مشكوك في طهوريته فانه لم يجد عذره بوقضاء  
به وبشتم **فصل في الوضوء والغسل** فصل الوضوء اربعة الاول غسل الوجه وهو

من منبت الناصية الى اسفل الزقن طولا ومن الاذن الى الاذن ومنا وجب  
غسل الشعر الساكن للدين والدين ولا يغسل بالحنه وكنت الشارب الى جنب  
وامنزل من الحنك اما اليسار من الذراع والاذن فيجب غسله والثاني غسل  
اليدين مع الكرعين والثالث مسح راسه والرابع غسل الرجلين مع  
الكعبين والاداء في شقها بوضوح مع الحصى وسنة عشر من السنة والشمس  
وغسل اليدين الى الرسغين ثلثا لغايم من نوبة والترتيب والمولات والسواك والشمس  
والاستنشاقي والبالغة زما للفظ واليداية وغسل اليدين والرجلين من زكوس  
الا صابغ وكليل الحنك والا صابغ ويؤكل الى ثم الصبيح في مسح كل ارباب اليدين  
من معتبة ومسح الاذنين والرقبة وتبشيت كل غسل وقصر الغسل عنه  
المضغطة والاستنشاقي وغسل ساكن البدن والصال الماء الى باطن السرة والاني  
شعر الرجل وان كان مضمونا بخلاف صفات المرأة وسنة ستة اربعة غسل يديه  
وفرد واز الى النجاسة من بدنه ثم يوضو وضوء الصلوة الارجلية كان في جمع  
الفسان ثم يغسل راسه وجده ثلثا ثم يجمع فيجمع الفان فيغسل رجله  
وغسل يوم الجمعة والعبد وعرفه وتعد الاحرام سنة وشروط السنة في الغسل  
الجمعة قبل ان يركب وتغسل في اسلم اوافاق بالنسج والنجس بالانزال في اوج  
وغسل الجنابة والغسل بالناسل بسقط بالاسلام والواقف الوضوء كل ما في  
من السبلين والدم والقيح والصدية والخر والقيح ملان الغم وفرد ما لا يؤكل لحمه من الطيور  
يكتسب لما لا لا التوب من نجس وفرد الفارة وبوله معفو عنه في الطعام والنوب  
لاني الماء ودم البق والبرص والسمك عفوه وشعر البنت وكل جزء منها لا ينجس  
فيه طاهر وشعر الخنزير وروث ارجاسه نجس ورضع الحمار سنة وعظم البغل طاهر  
وكل ارب ربع طهر الا جلد الخنزير والاداس وسور الاذنين طاهر الا حال شرب الخمر  
وسور الفرس وما يؤكل لحمه طاهر وسور الخنزير والكلب وسباع البهايم نجس وسور  
الهرة والرجاجه الخلاء والابل والبقر الخلاء والحيث والغوب والفارة وسباع  
الطيور كروه وسور البغل والحار طاهر مشكوك في طهوريته فانه لم يجد عذره بوقضاء  
به وبشتم **فصل في الوضوء والغسل** فصل الوضوء اربعة الاول غسل الوجه وهو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى هذه المختصر في علم الفقه جمعته  
لبعض افاضائي من الدين بقدر ما وسع وقتي واصغرته فيه على عشرة كتب  
هي اتم كتب الفقه واحقها بالتقديم وهي كتاب الطهارة والصلوة والزكوة  
والزكاة والنجس والجمادات والقيصر مع الذبايح والكرامات والنفوس والكسب  
مع الارث لفعلة الله به وجعل سبيل الترقية الى اعلى مراتب سعادة الآخرة  
**كتاب الطهارة** كذا في المتن

الماء على ثلثة اقسام ظاهر وظاهر وهو الباني على اوصاف خلقته ومنها ما يظفر  
ما يظفر الكرم والميتعة لظاهر لم يظفر بالاجزاء ولم يجد كذا سماء اخرى وظاهر  
فقط وهو كل ما يزيل به حدث او اقيمت قربة وتنجس وتؤكل وتؤكل وقعت  
فيه كاسية وان لم تقترن بكثرة وقعت فيه نجاسة فغيرت احواله واصفاه جارية كما  
او واقفا والكثرة عشرة في غير ما ذكرنا من عمق لا تظهر الا من العرف  
والقبيل في دونه والى ما يذهب بشبهة والواقف دونه والنجاسة كل ما في  
من احد السبلين من الانثى وعزة الاخرى الحام والعصفور والدم والقيح والصدية  
اذا سال الى محل الطهارة في الجملة والخر والقيح ملان الغم وفرد ما لا يؤكل لحمه من الطيور  
يكتسب لما لا لا التوب من نجس وفرد الفارة وبوله معفو عنه في الطعام والنوب  
لاني الماء ودم البق والبرص والسمك عفوه وشعر البنت وكل جزء منها لا ينجس  
فيه طاهر وشعر الخنزير وروث ارجاسه نجس ورضع الحمار سنة وعظم البغل طاهر  
وكل ارب ربع طهر الا جلد الخنزير والاداس وسور الاذنين طاهر الا حال شرب الخمر  
وسور الفرس وما يؤكل لحمه طاهر وسور الخنزير والكلب وسباع البهايم نجس وسور  
الهرة والرجاجه الخلاء والابل والبقر الخلاء والحيث والغوب والفارة وسباع  
الطيور كروه وسور البغل والحار طاهر مشكوك في طهوريته فانه لم يجد عذره بوقضاء  
به وبشتم **فصل في الوضوء والغسل** فصل الوضوء اربعة الاول غسل الوجه وهو



فوق خفت لبسه قبل الحدث وعلى جوب لا يشق الماء ويقت على الساق  
بلا ربط ولم يكن بخداه ولو سافر في مدة ثم نكحها ولو سافر في مدة  
لم يزد على يوم وليل من حين مسخ وتيسر ظاهر الخف وانقله قدر لبته اصابع من  
اصابع اليد وانما في كية مانع وهو قدر لبته ثم اصغر اصابع الرجل ونظف  
المسح كل ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا حتى المدة وتزج اصابع اليدين الى  
ساق الخف ومنه بطل المسح بحجة المدة او بانزع كفة غسل القدمين في مسح  
الجبهة وان شذنا في ذلك ولا يوجب في مسح الساقين في مسح اليدين  
ثم يزد بطلان وان كان في الصلاة استقباله وعصاة الفضة في غير ذلك  
مسحها مع فرضها **فصل في التيمم** وهو لم يجد الماء خارج بيته وبين المص  
بيل او وجده وهو خاف العطش او كان في موضع خاف شدة حره فركبته او شدة  
او كان جنباً في المص حائضاً وشده الرطوبة او شدة او شدة او شدة او شدة  
يغيب فاحسب او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة  
الغنى الجارية والوجه في الخوف في الجفة والوقت فان كان مع  
رفيقه فطلبه قبل التيمم استحباً ولا يجب طلب الماء اذا غلب على ظنه ان  
يقرب ماء التيمم من مكان حره لوضوءه فركبته مع رفقة ويحل ان يصبغ  
ويشبع جانيه والنية فيه فرض وتكون بالصعبه الطاهر وهو كل ما كان من جنس  
الارض والتيمم في كل وقت والنية سواها وينقص الوضوء وروية الماء في كل وقت  
ايضا اذا قدر على استعماله في غير الموضع في آخر الوقت فلا فضل له في غير الموضع  
ويصل التيمم ماشاء وضوءاً وتغسل يده في الماء في كل وقت ولا يعلم في كل وقت  
فيمر ويصل اخره وما اعجزه من الطريق للشرب لا يمنع التيمم الا ان يعلم في كل وقت  
بكثرته انه وضع للشرب والوضوء **فصل في ازالة نجاسة** النجاسة  
المرئية يظهر بزره او غيرها بكل ما يج طاهر من كل ما كان من ماء الورد والماء  
المستعمل والاشربة يشق ازالة عفوه وغير المرئية يظهر بالفضل الذي  
يغلب على الظن الزوال به وكل شيء صفيق كالمرارة والسيف السكين وغيره  
يطهر بالمسح والماء كسب كل طبا ويكفي في كل ما يشاء ولو شرب النجاسة  
في الارض التيمم في الصلاة على مكانه في كل وقت التيمم منه فاداه انما يشق

فوق خفت لبسه قبل الحدث وعلى جوب لا يشق الماء ويقت على الساق  
بلا ربط ولم يكن بخداه ولو سافر في مدة ثم نكحها ولو سافر في مدة  
لم يزد على يوم وليل من حين مسخ وتيسر ظاهر الخف وانقله قدر لبته اصابع من  
اصابع اليد وانما في كية مانع وهو قدر لبته ثم اصغر اصابع الرجل ونظف  
المسح كل ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا حتى المدة وتزج اصابع اليدين الى  
ساق الخف ومنه بطل المسح بحجة المدة او بانزع كفة غسل القدمين في مسح  
الجبهة وان شذنا في ذلك ولا يوجب في مسح الساقين في مسح اليدين  
ثم يزد بطلان وان كان في الصلاة استقباله وعصاة الفضة في غير ذلك  
مسحها مع فرضها **فصل في التيمم** وهو لم يجد الماء خارج بيته وبين المص  
بيل او وجده وهو خاف العطش او كان في موضع خاف شدة حره فركبته او شدة  
او كان جنباً في المص حائضاً وشده الرطوبة او شدة او شدة او شدة او شدة  
يغيب فاحسب او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة  
الغنى الجارية والوجه في الخوف في الجفة والوقت فان كان مع  
رفيقه فطلبه قبل التيمم استحباً ولا يجب طلب الماء اذا غلب على ظنه ان  
يقرب ماء التيمم من مكان حره لوضوءه فركبته مع رفقة ويحل ان يصبغ  
ويشبع جانيه والنية فيه فرض وتكون بالصعبه الطاهر وهو كل ما كان من جنس  
الارض والتيمم في كل وقت والنية سواها وينقص الوضوء وروية الماء في كل وقت  
ايضا اذا قدر على استعماله في غير الموضع في آخر الوقت فلا فضل له في غير الموضع  
ويصل التيمم ماشاء وضوءاً وتغسل يده في الماء في كل وقت ولا يعلم في كل وقت  
فيمر ويصل اخره وما اعجزه من الطريق للشرب لا يمنع التيمم الا ان يعلم في كل وقت  
بكثرته انه وضع للشرب والوضوء **فصل في ازالة نجاسة** النجاسة  
المرئية يظهر بزره او غيرها بكل ما يج طاهر من كل ما كان من ماء الورد والماء  
المستعمل والاشربة يشق ازالة عفوه وغير المرئية يظهر بالفضل الذي  
يغلب على الظن الزوال به وكل شيء صفيق كالمرارة والسيف السكين وغيره  
يطهر بالمسح والماء كسب كل طبا ويكفي في كل ما يشاء ولو شرب النجاسة  
في الارض التيمم في الصلاة على مكانه في كل وقت التيمم منه فاداه انما يشق

فوق خفت لبسه قبل الحدث وعلى جوب لا يشق الماء ويقت على الساق  
بلا ربط ولم يكن بخداه ولو سافر في مدة ثم نكحها ولو سافر في مدة  
لم يزد على يوم وليل من حين مسخ وتيسر ظاهر الخف وانقله قدر لبته اصابع من  
اصابع اليد وانما في كية مانع وهو قدر لبته ثم اصغر اصابع الرجل ونظف  
المسح كل ما ينقص الوضوء وينقصه ايضا حتى المدة وتزج اصابع اليدين الى  
ساق الخف ومنه بطل المسح بحجة المدة او بانزع كفة غسل القدمين في مسح  
الجبهة وان شذنا في ذلك ولا يوجب في مسح الساقين في مسح اليدين  
ثم يزد بطلان وان كان في الصلاة استقباله وعصاة الفضة في غير ذلك  
مسحها مع فرضها **فصل في التيمم** وهو لم يجد الماء خارج بيته وبين المص  
بيل او وجده وهو خاف العطش او كان في موضع خاف شدة حره فركبته او شدة  
او كان جنباً في المص حائضاً وشده الرطوبة او شدة او شدة او شدة او شدة  
يغيب فاحسب او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة او شدة  
الغنى الجارية والوجه في الخوف في الجفة والوقت فان كان مع  
رفيقه فطلبه قبل التيمم استحباً ولا يجب طلب الماء اذا غلب على ظنه ان  
يقرب ماء التيمم من مكان حره لوضوءه فركبته مع رفقة ويحل ان يصبغ  
ويشبع جانيه والنية فيه فرض وتكون بالصعبه الطاهر وهو كل ما كان من جنس  
الارض والتيمم في كل وقت والنية سواها وينقص الوضوء وروية الماء في كل وقت  
ايضا اذا قدر على استعماله في غير الموضع في آخر الوقت فلا فضل له في غير الموضع  
ويصل التيمم ماشاء وضوءاً وتغسل يده في الماء في كل وقت ولا يعلم في كل وقت  
فيمر ويصل اخره وما اعجزه من الطريق للشرب لا يمنع التيمم الا ان يعلم في كل وقت  
بكثرته انه وضع للشرب والوضوء **فصل في ازالة نجاسة** النجاسة  
المرئية يظهر بزره او غيرها بكل ما يج طاهر من كل ما كان من ماء الورد والماء  
المستعمل والاشربة يشق ازالة عفوه وغير المرئية يظهر بالفضل الذي  
يغلب على الظن الزوال به وكل شيء صفيق كالمرارة والسيف السكين وغيره  
يطهر بالمسح والماء كسب كل طبا ويكفي في كل ما يشاء ولو شرب النجاسة  
في الارض التيمم في الصلاة على مكانه في كل وقت التيمم منه فاداه انما يشق

او النعل نجاسة لها جرم خفت فذلك لارض يظهر خلاف الملبس والنوب  
**فصل في البئر** البئر التي سبها المائنة نجاسة واليائنة كالبئر والرواحنة  
فيلها عفواً كثيراً وهو ما بعد الفاطنة كثيراً والربط والبائس  
والصبي والمنكر سوانة فانه يثبت فيها عفورة او فارة او كذا يظهر  
بشرع من ولو ابدلوا بعد ارجاع الواقع في الحمامة والوحدة والوحدة  
وكذا الرغول والواو في الادوية والاشياء وكذا ما يخرج الكل فانه استغ  
الواقع او في المسح مطلقاً وان لم يكن المسح المائنة من غيرهم  
**فصل في الاستسقاء** وهو من البول والغائط وكذا ما يخرج من كل طاهر من  
بشرع الكل من ينفذ ولا يسب عدو الماء افضل فانه ما يخرج من الخ  
فعلن الماء وبكره بالظلم والرواحنة والمطعم واليمن لا يفسد ولا يفسد  
**كتاب النكاح** وهو من النكاح والرواحنة  
ومن اسلم او افاق او بلغ او طهر وقد بلغ في كل وقت قد رخصت له  
والوارث او من او حاضرت جنته لم **فصل في الاذان** الاذان  
هو للجنس والجمعة فقط بغير ترصيع ويزيد في الفجر بعد الفلاح والصلوة من يوم  
منين والاقامة مثله بزيادة قد قامت الصلوة من بعد الفلاح وترسل  
وبكر الاقامة ويوجه فيها القبلة ويبلغت كنية وشيرة وبر فوضوه  
ويجب الوضوء فيها ويكره ان يلبس في الاذان حائضاً وبكره اقامته  
الحديث في يودون للنية الاولى ونعيم ولا كفارة بالاقامة في البولي  
وكون اقامة غير المؤذن وبكره المؤذن اخذ الاخرة ولا يودون للصلوة قبل  
الوقت ويعاد فيه وجب على سماع الاذان والاقامة متابعة المؤذن  
الا في الجهر الا في القول لا في القول ولا قوة الا بانه على العظم والنية  
ماشاء انه كان وما لم يشاء لم يكن وقد قوله الصلوة من يوم صحت  
وبالحق فطقت ولا ينكح سابعها ولا يسلم ولا يود ولا يبر ولا يستقل  
يعمل غير الاجابة وينقطع التواضع لها **فصل** وشروط الصلوة سبعة  
الوقت والطهارة بالائحة وشيرة العورة واستقبال القبلة والنية  
وبكره الاحرام واركبها سنة القيام والبرادة والركوع والسجود  
والاستقبال من ركن اليمين والقفدة الاخرة وواجبها احدى عشرة الف

او النعل نجاسة لها جرم خفت فذلك لارض يظهر خلاف الملبس والنوب  
**فصل في البئر** البئر التي سبها المائنة نجاسة واليائنة كالبئر والرواحنة  
فيلها عفواً كثيراً وهو ما بعد الفاطنة كثيراً والربط والبائس  
والصبي والمنكر سوانة فانه يثبت فيها عفورة او فارة او كذا يظهر  
بشرع من ولو ابدلوا بعد ارجاع الواقع في الحمامة والوحدة والوحدة  
وكذا الرغول والواو في الادوية والاشياء وكذا ما يخرج الكل فانه استغ  
الواقع او في المسح مطلقاً وان لم يكن المسح المائنة من غيرهم  
**فصل في الاستسقاء** وهو من البول والغائط وكذا ما يخرج من كل طاهر من  
بشرع الكل من ينفذ ولا يسب عدو الماء افضل فانه ما يخرج من الخ  
فعلن الماء وبكره بالظلم والرواحنة والمطعم واليمن لا يفسد ولا يفسد  
**كتاب النكاح** وهو من النكاح والرواحنة  
ومن اسلم او افاق او بلغ او طهر وقد بلغ في كل وقت قد رخصت له  
والوارث او من او حاضرت جنته لم **فصل في الاذان** الاذان  
هو للجنس والجمعة فقط بغير ترصيع ويزيد في الفجر بعد الفلاح والصلوة من يوم  
منين والاقامة مثله بزيادة قد قامت الصلوة من بعد الفلاح وترسل  
وبكر الاقامة ويوجه فيها القبلة ويبلغت كنية وشيرة وبر فوضوه  
ويجب الوضوء فيها ويكره ان يلبس في الاذان حائضاً وبكره اقامته  
الحديث في يودون للنية الاولى ونعيم ولا كفارة بالاقامة في البولي  
وكون اقامة غير المؤذن وبكره المؤذن اخذ الاخرة ولا يودون للصلوة قبل  
الوقت ويعاد فيه وجب على سماع الاذان والاقامة متابعة المؤذن  
الا في الجهر الا في القول لا في القول ولا قوة الا بانه على العظم والنية  
ماشاء انه كان وما لم يشاء لم يكن وقد قوله الصلوة من يوم صحت  
وبالحق فطقت ولا ينكح سابعها ولا يسلم ولا يود ولا يبر ولا يستقل  
يعمل غير الاجابة وينقطع التواضع لها **فصل** وشروط الصلوة سبعة  
الوقت والطهارة بالائحة وشيرة العورة واستقبال القبلة والنية  
وبكره الاحرام واركبها سنة القيام والبرادة والركوع والسجود  
والاستقبال من ركن اليمين والقفدة الاخرة وواجبها احدى عشرة الف

او النعل نجاسة لها جرم خفت فذلك لارض يظهر خلاف الملبس والنوب  
**فصل في البئر** البئر التي سبها المائنة نجاسة واليائنة كالبئر والرواحنة  
فيلها عفواً كثيراً وهو ما بعد الفاطنة كثيراً والربط والبائس  
والصبي والمنكر سوانة فانه يثبت فيها عفورة او فارة او كذا يظهر  
بشرع من ولو ابدلوا بعد ارجاع الواقع في الحمامة والوحدة والوحدة  
وكذا الرغول والواو في الادوية والاشياء وكذا ما يخرج الكل فانه استغ  
الواقع او في المسح مطلقاً وان لم يكن المسح المائنة من غيرهم  
**فصل في الاستسقاء** وهو من البول والغائط وكذا ما يخرج من كل طاهر من  
بشرع الكل من ينفذ ولا يسب عدو الماء افضل فانه ما يخرج من الخ  
فعلن الماء وبكره بالظلم والرواحنة والمطعم واليمن لا يفسد ولا يفسد  
**كتاب النكاح** وهو من النكاح والرواحنة  
ومن اسلم او افاق او بلغ او طهر وقد بلغ في كل وقت قد رخصت له  
والوارث او من او حاضرت جنته لم **فصل في الاذان** الاذان  
هو للجنس والجمعة فقط بغير ترصيع ويزيد في الفجر بعد الفلاح والصلوة من يوم  
منين والاقامة مثله بزيادة قد قامت الصلوة من بعد الفلاح وترسل  
وبكر الاقامة ويوجه فيها القبلة ويبلغت كنية وشيرة وبر فوضوه  
ويجب الوضوء فيها ويكره ان يلبس في الاذان حائضاً وبكره اقامته  
الحديث في يودون للنية الاولى ونعيم ولا كفارة بالاقامة في البولي  
وكون اقامة غير المؤذن وبكره المؤذن اخذ الاخرة ولا يودون للصلوة قبل  
الوقت ويعاد فيه وجب على سماع الاذان والاقامة متابعة المؤذن  
الا في الجهر الا في القول لا في القول ولا قوة الا بانه على العظم والنية  
ماشاء انه كان وما لم يشاء لم يكن وقد قوله الصلوة من يوم صحت  
وبالحق فطقت ولا ينكح سابعها ولا يسلم ولا يود ولا يبر ولا يستقل  
يعمل غير الاجابة وينقطع التواضع لها **فصل** وشروط الصلوة سبعة  
الوقت والطهارة بالائحة وشيرة العورة واستقبال القبلة والنية  
وبكره الاحرام واركبها سنة القيام والبرادة والركوع والسجود  
والاستقبال من ركن اليمين والقفدة الاخرة وواجبها احدى عشرة الف























الزكاة

لا بد من اهل حكمة او عسبان رجلا في هلال شوال في الغيم لابد من حنين  
 حنين او رجل وامرأتين كالاصح ولا بد من احد المصير روية المصير الآخر  
 الا اذا تحب المطالع ولو اكلوا سغبان ثم صاموا رمضان فكانا ثمانية  
 وعشرين قالوا اعدوا سغبان ثم روية هلالا فقصوا يوموا والا فقصوا  
 يومين ولو روي الهلال قبل الزوال فهو قليل الا فيه لو ان ربه بعده  
 فهو قليل يستقبل وقت الصوم ثم طلوع الفجر الثاني في غروب الشمس  
 هو الكف عن الاكل والشرب والجماع ثم رافع البنية **فصل** ومن اكل  
 او شرب او جامع ناسيا لم يفسد صومه ولا يكره ولا يخطئ ولو نزل يا صائم او فكر  
 او نظر او اصبح حبسا لم يفسد صومه ولو قبل لم يفسد ولو نزل لم يفسد او سهر  
 لزم القضاء لا غير بياض الليل للصائم ان ينام على نومه ولو دخل خلقه  
 ذنبا او عبادا او ذنبا وهو ذكر للصوم لم يفسد خلاف الخط والنساء  
 ولو نزع او ابتلع ما نزع او ابتلع ريقه المغلوب بالدم لم يفسد وان ابتلع ما يبر  
 اسنانه من خشية او من جوع لم يفسد الا اذا خرج ثم ردة وبقية الحصة  
 ليطر ولا كفارة عليه ولو ابتلع سمعة لم يفسد الكفارة وان مضغها لم  
 يفسد الا ان يجد عليها في خلقه ولو اكل عجينا او دقينا او ابتلع حصاة او  
 نحو ذلك لم يفسد ولا غير ولو اكل مسكنا او كافورا او زعفرانا او زابا مشويا  
 او ورق شجر يفا واكلها لم يفسد الكفارة ولو مضغ لغمه ناسيا فذكره يفسد ان صام  
 فابتلعها وجبت الكفارة ولو اخرجها لم يفسد لم يفسد الا فطر عدا ثم مر  
 او عانت لم يفسد الكفارة ولو سافر طائعا وجبت ولو لم يفسد لزم روية  
 حاة ولم يفسد البصا يوم حاة يفسد بناء على العادة فانه افسد ان لم  
 الحج والحيض وجبت الكفارة وان غلبه الغيب لم يفسد مطلقا وان نعمة ملاء  
 فيه فطر ولا كفارة ومن اكل عدا او شرب او جامع عدا في احد السبيلين  
 لزمه الكفارة ولا كفارة بالجماع فيما دونه الفرج ولو نزل ولا كفارة على  
 المرأة لو كانت نائمة او مجنونة او مكرهة ولا كفارة صوم غير رمضان او آفة  
 ومن احتقن او سقط او اضر في اذنه دواء او دهن او دواكي جافة او آفة  
 يد او رطل لم يفسد القضاء لا غير وان افسد في اذنه ماء او في ذكره دهن لم يفسد  
 ومن ذاق شيئا من ليم لم يفسد ويكره للصائم الذوق الا حاله المشركه



ويكره للمدة مضغ الطعام لولم يبق فيه ضرورة ومضغ العلك مكره للصائم  
 وقبل مضغ كانه منقعا او سوادا لانه لمة المفطرة وفي الرجل خلاف  
 ويباح للصائم الخجل ولو وجد طعمه خلقة ودهن الشارب اذا قصد بهما غير  
 الزينة وكذا المفطر ولا يكره السواك للصائم بسواك رطب البلس ولا الغصنة  
 والحاجبة **فصل** والريق اذا خاف شدة مرضه او تأخر تربيته افطر وقطعه **قال**  
 ولان افطر مطلقا وصحة الفضل ان لم تسلك مضغ فانه في المرض الصغير  
 فلا مضغ عليها فانه في المرض لا فاق المسافر ثم ما وجد الا مضغ بعد ما  
 ادركه كذا قضاء رمضان ان سافر فيه وان سار به وانه يتناع افضل ولا فطر  
 بشجرة ثم مضغ فان لم يزل والوضع الا فطر او مضغ عليه ولو مضغها ما مضغها  
 ولا فطر عليها ولو مضغ العاصم في الصوم يضر ويغفر عن كل يوم نصف صاع  
 فطر او صاعا ثم سافر فانه قد رخص الصوم بعد الفدية فقه ومن اؤخر  
 بقضاء رمضان اطعم عنه لدية كما في وان لم يوصلها بحت والصلوة كالصوم وكل  
 صلوة كالصوم يوم ولا يصوم عنه لدية ولا يضر ومن استلم او بلغ او طهرت  
 او افانق او قدم من سفر او برى من مرض او افطر خطا او عدا مسكت بنية  
 يومه شيئا بخلاف ما في نظر النفساء في حال الحيض ولو افطر فلا قضاء ولا اساء  
 عليه لانه النسبة ومن سافر بعد الحج او نزل الفطر ثم قدم او مضغ من مرضه قبل  
 الزوال لم يضر الصوم ولو افطر فلا كفارة عليه اذا علم اليقين انه يضر صرة في هذا اليوم  
 او مضغ اقامته كره له الفطر ومن اغنى عليه ارضى في رمضان فقه ما بعد  
 يوم الاغاد والجنون خاصة والجنون المستوعب منقسط للقضاء بخلاف  
 الاعمال وكذا في الجنون غير المستوعب فم لم يضر رمضان صوما ولا فطر الزمان  
 القضاء ومن الصبح غدا والصوم ولو قبل الزوال فاكل فلا كفارة عليه  
 والحائض والنفساء تطهر وتقف بخلاف الصلوة ومن ظن بقضاء الليل ففطر  
 او عزت الشمس فافطر وباء خطاه لزمه القضاء والنسبة لا غير ولو شك في  
 طلوع الفجر فلا قضاء الا لا يضر ولو افطر فلا قضاء عليه ولو شك في  
 غروب الشمس لم يضر ولو افطر لزمه القضاء والسيحرة مستحبة وكذا نازحة  
 وسحب تعجيل الا فطر زوجه اكل ناسيا فظن انه افطر او علم انه لم يضر فاكل  
 عمدا لزمه القضاء لا غير ويحكم صوم يوم العيدين وايام التبريق ولا يكره

صوم السنة من شوال موصول بربيعان ويكره صوم الوصال فإما أفطر في الأيام  
 التي لم يمتد فقولنا ويكره صوم الصائم وهو لا يستكمل في صومه ويكره صوم يوم  
 أو عاشوراء وحده ويستحب صوم يوم الخميس الحجة وأيام البيض ولو لم يمتد  
 لغير الحاج ولا تصوم المرأة قطعا بغير إجازة زوجها إلا أن يكون صائما أو يضا  
 ولا العبد بغير موافقه وأما كماله لا ينظر كماله وكفاؤه صوم رمضان عتق رقبة  
 فأن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإما عجز فطعام سنين مسكينا كامة  
 ولو أفطر في رايه رمضان أو رمضانين كسنة كفارة واحدة إلا إذا تخللت  
 الكفارة وبينها في الفطر في التطوع بعد الصباة وكذا ولو لم يمتد فحله  
 أو صوم طنبا عليه ثم علم انتفاها فالأفضل الإتمام ولو أفطر فافضا عليه  
**كتاب الصوم**  
 هو فرض على الفور في كل يوم من شهر رمضان على كل بالغ عاقل غير  
 عاقل ولا فقه فله وجوبه فاصلا عما لا يمتد منه ليعمل في وقت رجوعه  
 بشرط من الطرق بما ينزله ذلك لم يجز ولو جاز ففروقه فضا وأحرم  
 أو الزوج شرط في المرأة إذا كانا سفيها أو فقه لحوم عليها والحوم المقيد الذي  
 إذا كانا فاضلا كانا مسلمين ولا تجزى بصبي أو مجنون وللزوج عليها سفيها مع الحوم  
 من النفل والمدة ولا تلزم الفضة ووقت شوال هو الصدقة وعشر من الحجة  
 ويكره لغيرهم الإحرام على شوال والأحرام من غير الصباة وأما الحج والوقوف  
 بعرفة وطواف الزبارة وواجباتها الوقوف بمكة والسير بين الصفا  
 والمروة فدرية الحجاز والحلق أو التقصير وطواف الصدرة وركعتا الطواف  
 وسنة طواف القدوم والركعتان والهرولة في السعي بين البليان لا حصر  
 وأثبتت في أيام منة العرفة سنة مؤكدة وركعتا الطواف وواجباتها  
 السعي والحلق أو التقصير ومبغات الإحرام كدسة ذوالحليفة وللعرافة  
 ذات عرق وللمشاة بالحجة وللمحرفين وللبلاء في العلم ولم يمتد غير  
 هذه المواضع ما يجاز واحد منها والأحرام من وطئه أفضل من وثق ثم نفى  
 باجتناب محظوراته ولا يجوز الولاء إذا قصدت أو غول مكة الحج أو غيره كالتجارة  
 ناهي الإحرام عنها وأهل هذه المواضع وهم دونهم مبغاتهم الحلال التي  
 بينهم وبين الحرم وليكن مبغات الحج والحرم وللعرافة **فصل** أو أرادوا







كل الجوارح وطيفة يوم او اكثر لم يرد دم وان كان اقل لزم صدقة  
ومر اخر الحلق او طواف الزبارة عن وقت لزم دم وكذا العلق في وقت خارج  
الحرم **فصل** في قتل الصيد او سباعه صائر عدا وسوا او عودا  
او بد او دل عليه في قتل عليه فيمنه يقول عني ويحرقها بين اليدين والطعام  
والصيام ولو عيب الصيد من نقصانه ولو زال امتناعه من كل الغنم  
ولو كسر يمينه صيده من وقت الميت اخرج منه ولا يشي من قتل الغنم الا في وقت  
الوقت والحياة والحية والعقرب النارة والكلب العقور والذئب والقطر والذئب  
والراعي والغنم والبق والذئب ومن قتل قلة او جراده تصدق بكفت  
في طعام او بقر ذكيت باكل الصيد من كل اللحم في غير الصيد  
والحمار المسرور والظبي الساسن صيده كلاب النجاسة وكل اللحم لحم صيده  
صاده حلال ولا يجزى واسطة لحم وفي صيده لحم اذا كان الحلال فميت  
ينصدق بها لا يخرجه في حشيشه ويحرقه من المملوك والميت عادة عالمه  
يحب ولا يخرجه حشيش لحم ولا يقطع منه غير الاخر وكل قلع الكفاة وما  
يوجب للموت وما يوجب على الفارس ومن قتل محمدا صيدا فقتل كل  
واحد جراد ولو قتل حلالا صيدا لحم فغيرها جراد واحد ويبيع اللحم الصيد  
وسراؤه باطل **فصل** في حرم منعه عدا او من جاز له التحلل بيعت شاة  
منه في يوم يعلو ليحل بعد الذبح ويؤقت دم الاضمار باليوم لا يوم الخ  
خلاف دم النقة والقران والمخضج اذا تحلل فحله حرة وعرة وعلى الحضر  
بالعرة القضاء وعلى الفارس حرة وعرة ولو زال الاضمار قبل الذبح  
فانه قد عدا اذراك الميت والحي لزمه التوفد والا فلا دم قد عدا على الوقوف او  
الطواف او منع بعد الوقوف فليس بخمره فانه الوقوف حتى طلع من يوم  
الخر ففاته في فسخه بكرة ويقتل في ولا دم عليه والبرة لا تقوت وهي  
جائرة كل وقت الا يوم عرة ويوم المحرم وايام التشريق وهي سنة وتحرى  
السياسة في قتل الحظا وفي فسخه عند العج الدائم الى الموت ودم القمار  
على التور ودم الاضمار على التور والميت من الابرة والبق والخنزير والحيث  
مانع كالا حية وجوز الاكل من هذه النطوق والمنقة والقران خاصة كناية  
ويؤقت دم المنقة والقران خاصة بيوم المحرم وجوز المصدق بها

كل الجوارح وطيفة يوم او اكثر لم يرد دم وان كان اقل لزم صدقة  
ومر اخر الحلق او طواف الزبارة عن وقت لزم دم وكذا العلق في وقت خارج

**الحرم** فصل في قتل الصيد او سباعه صائر عدا وسوا او عودا  
او بد او دل عليه في قتل عليه فيمنه يقول عني ويحرقها بين اليدين والطعام  
والصيام ولو عيب الصيد من نقصانه ولو زال امتناعه من كل الغنم

ولو كسر يمينه صيده من وقت الميت اخرج منه ولا يشي من قتل الغنم الا في وقت  
الوقت والحياة والحية والعقرب النارة والكلب العقور والذئب والقطر والذئب  
والراعي والغنم والبق والذئب ومن قتل قلة او جراده تصدق بكفت

في طعام او بقر ذكيت باكل الصيد من كل اللحم في غير الصيد  
والحمار المسرور والظبي الساسن صيده كلاب النجاسة وكل اللحم لحم صيده  
صاده حلال ولا يجزى واسطة لحم وفي صيده لحم اذا كان الحلال فميت  
ينصدق بها لا يخرجه في حشيشه ويحرقه من المملوك والميت عادة عالمه

على مسكين الحرم وغيرهم **كتاب الجهاد**  
هو فرض كفاية وان لم يسد الكفار ولا جهاد على عبدة وامر  
واع في سفينة او قطع لا اذا اجمعت العدة وبعدم ذلك الاسلام ثم الجزية فانه لو اجمعت  
فوتوا بالسلامة والنجس والاداء والذوق وقطع الشجر وفساد الثوب ويؤتون  
مقصودين ولو لم يسدوا المسلمين ويكروا اخرج السواد والمباغض فيقتلوا  
وكرم القتل والشدة والقدر وقتل الجن والفتنة والشرقة غير الملكة والهرم  
والاعني والمنعة وغيرهم الا في وقت قتال او اية ويكروا قتل ابيه الكافر الا في وقت  
كالمس والبلاد الصلح بجنا وبما اقد ووقا ونقصه بعد الاعلام من راء  
مصلحة وان بدأ بجنايته لم يحل الا علام ويكره بيع السلاح والحديد والجلد  
منهم ولو كانوا مسلمين خلاف الطعام واللباس واذا اقامهم فليس من بيعهم ولا من  
الامام نقضه ولا يصح امان ذمة واسير فاجر مسلم غير جاهر وعبد غير ماذون  
في القتال **فصل** في اذ الفتح الامام يذم من قتل الجاهل من فسخه بين الفارس  
والجناية عليهم الجزية والخراج وله الجوارح في قتل الاسرى ان لم يسلموا او  
استرقوا فميت ولو اسلموا او قتلهم ذمة ولا يقطع من مال ولا يذبح بهم اسرا  
واذا تعدوا قتلوا منهم وجها وقرها لا يخرجه من الاسنة وما لا يخرجه يذبح  
ولا يقسم غنمه في دار الحرب الا للابحار والبر في الغنم كالمقاتل بخلاف السوا  
والدم قبل اخرج الغنم الى دار الاسلام كالاصل ومات قبل اخرج الغنم الى  
دار الاسلام كالاصل سقطا حرة وبعده لا يذبح الا انتفاع بالغنم قبل  
الاخراج كالاصل وعفا ودهنا والبق او قتلها بالسلاح وكذا بالبقرة من غير  
بيع وقول خلاف النجاسة والبر وبعده الاخراج بر ذمة ما فضل معهم من ذلك وقول  
الغنم يقيم ثلثا بين المسلمين والساكنين وابدا السبيل يقدم منهم فخر او من  
القرية خاصة وذكر ان يذبح في الحشيش حاشية وسهم النبي عليه السلام سقط  
لجونه كالصبي واربعة الاحاسن لغنايين الفارس سبيهم والبراق سبيهم والبراق  
والعرب سوا ذلك سبيهم ويقتل كونه فارسا او جلا عند جوارحه الدرة  
لا عند القتال ويبرح الامام الغنم والصبية والمرة والمرة ما يراه ولا يجزى اخذه  
واحد او ثمان مجزى بل ما اخذه حاة من منعة وجوز التفضل بالسلب وغيره  
مكره ايضا القتال في الزمر والروم يملك كل طائفة منهم ما استولت عليه من قول

على مسكين الحرم وغيرهم **كتاب الجهاد**  
هو فرض كفاية وان لم يسد الكفار ولا جهاد على عبدة وامر

واع في سفينة او قطع لا اذا اجمعت العدة وبعدم ذلك الاسلام ثم الجزية فانه لو اجمعت  
فوتوا بالسلامة والنجس والاداء والذوق وقطع الشجر وفساد الثوب ويؤتون  
مقصودين ولو لم يسدوا المسلمين ويكروا اخرج السواد والمباغض فيقتلوا

وكرم القتل والشدة والقدر وقتل الجن والفتنة والشرقة غير الملكة والهرم  
والاعني والمنعة وغيرهم الا في وقت قتال او اية ويكروا قتل ابيه الكافر الا في وقت  
كالمس والبلاد الصلح بجنا وبما اقد ووقا ونقصه بعد الاعلام من راء

مصلحة وان بدأ بجنايته لم يحل الا علام ويكره بيع السلاح والحديد والجلد  
منهم ولو كانوا مسلمين خلاف الطعام واللباس واذا اقامهم فليس من بيعهم ولا من  
الامام نقضه ولا يصح امان ذمة واسير فاجر مسلم غير جاهر وعبد غير ماذون



شتر ارشاده تا فرستد و از آنکه در آنجا نماند و از آنکه بگوید  
فاسد و غیره و یا خدای تعالی که از آنکه در آنجا نماند و از آنکه بگوید  
عدم آنکه در آنجا نماند و از آنکه بگوید

الطائفة التي هي في الدنيا من اهل البيت و اوليائها و عيالهم و اولادهم و اولادهم  
لا تقسموا الا حاضريه و بقية الاموال التي في الدنيا من اهل البيت و اوليائها و عيالهم و اولادهم  
و بعد ما بالبقية و اوليائها و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
عليه الحياتة و البقية و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و انما بالبقية و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
فلا يمكن من الرجوع و البقية و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و على وسط الحال اربعة و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
على الكفاية و الجوع و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
ولا الرقة و لا جنة على ما يقبل و لا توضع على عيالهم و اولادهم  
و اصحاب الضوايع المعقلين و من اسلم اموالهم و عيالهم و اولادهم  
و انما اجتمع في الدنيا و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
فانما و البقية و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
الجزية ياد في و راية يا عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
فصل و لا يجوز ان يبيعوا و عيالهم و اولادهم و اولادهم  
كما كان و لا يقبل و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و فلا ينهم و لا يركبون الخيل و لا يحملون السلاح و يحمل على ابوابهم علامة  
من لا يقبل عليها سائل يدعونهم و عيالهم و اولادهم و اولادهم  
و الحماة بعلامة و يؤمر الذمة بحد الزمان و الصفوة العظيمة و عيالهم  
و ليس على الناس من غير اهل العلم و الرقة و العزة و عيالهم و اولادهم  
بالسلام و لا بأس من سلامة و لا يزيد الراد على قوله و عيالهم و اولادهم  
السلام على من اتبع الهدى و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
لوزن اطلاقه بقائه لاسلامه و لنتفحة الجزية و يصدق عليه الطريق  
و لا ينقص عقد الذمة الا بالاطلاق و لا يجوز ان يعلو على موضع و لا يربوا  
فقد ذلك هم كالمدينين الا انهم يستوفون بخلاف المدينين و مال الخراج  
والجزية و هذا اهل الجاهل يعرف فمصالح المسلمين كسنة الثغور و سيا  
القناطر و الجسور و اوراق العضاة و العلماء و العزة و عيالهم و اولادهم  
و من مات قبل القبض سقط نصيبه فصل و من اراد ان يرضى عليه السلام

و العقال

لا يجوز ان يرضى عليه السلام  
من اراد ان يرضى عليه السلام  
من اراد ان يرضى عليه السلام

و كسفت

و كسفت سنة و جعلت ايام اسماها و قبل وجوبها لم يسلم قبل ذلك  
رجل قبل عرض الاسلام عليه كره و لا يبيعه عليه و الرقة لا تقبل بل كسفت  
و كسفت البقية و قبل ذلك الرقة و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و انما مات او قتل فكل ما له من امواله و عيالهم و اولادهم و اولادهم  
و انما اولاده و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
مع الحكم و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و قبول الرقة و اسقطا الشفعة و باطل كالكساح و الدخ و عيالهم و اولادهم  
كالخا و صفة البيع و الشراء و الرهن و الاجارة و الرقة و الاطلاق و الاستلام  
و البقية و لا يقبل ردة الجنون و صبي و سكران لا يقبل و لا يرضى اسلام  
البقي المير فصل و الخوارج يدعون الى الاسلام و كسفت و عيالهم و اولادهم  
و لا يرضى ان يرضى عليه و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
فان كانت لهم فدية اخرجهم على عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
اموالهم و يجوز ان يرضى عليه و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
على بنو افر و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
عليها لم ين و بقية الاموال و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
اعتبار بخلاف الخراج و لو قتل بعضهم بعضا ثم ظهر عليهم فهو ذر و لو غلبوا  
على يد قتل رجل من اهل الجاهل ثم ظهر ناعى البلد قبل استنصار ملكهم و اخرجوا  
اعمالهم و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
مال ابا عن و بقية الباقية ياتى فيما يقبل بالعاون و لا يقبل من قتل العاين  
الباقية و لو قتل الباقية و قال قتلته محقا و رقة و ان قال قتلته مبطلا  
لم يرثه كتاب و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
يجوز الصبي بالكلية و الرقة و الباقية و كل جرح مع علم الاخر و عيالهم  
و قبل و الامة و الذمة و الرقة و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
ثلاث و اثنان و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
تعلم و قبل قتل بقول الصباوين انه طلاق و تعلم الباقية و كرهه باجابه اذا  
و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
لم يجوز لم يكل و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم

و كسفت سنة و جعلت ايام اسماها و قبل وجوبها لم يسلم قبل ذلك  
رجل قبل عرض الاسلام عليه كره و لا يبيعه عليه و الرقة لا تقبل بل كسفت  
و كسفت البقية و قبل ذلك الرقة و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و انما مات او قتل فكل ما له من امواله و عيالهم و اولادهم و اولادهم  
و انما اولاده و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
مع الحكم و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
و قبول الرقة و اسقطا الشفعة و باطل كالكساح و الدخ و عيالهم و اولادهم  
كالخا و صفة البيع و الشراء و الرهن و الاجارة و الرقة و الاطلاق و الاستلام  
و البقية و لا يقبل ردة الجنون و صبي و سكران لا يقبل و لا يرضى اسلام  
البقي المير فصل و الخوارج يدعون الى الاسلام و كسفت و عيالهم و اولادهم  
و لا يرضى ان يرضى عليه و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
فان كانت لهم فدية اخرجهم على عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
اموالهم و يجوز ان يرضى عليه و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
على بنو افر و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
عليها لم ين و بقية الاموال و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
اعتبار بخلاف الخراج و لو قتل بعضهم بعضا ثم ظهر عليهم فهو ذر و لو غلبوا  
على يد قتل رجل من اهل الجاهل ثم ظهر ناعى البلد قبل استنصار ملكهم و اخرجوا  
اعمالهم و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
مال ابا عن و بقية الباقية ياتى فيما يقبل بالعاون و لا يقبل من قتل العاين  
الباقية و لو قتل الباقية و قال قتلته محقا و رقة و ان قال قتلته مبطلا  
لم يرثه كتاب و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
يجوز الصبي بالكلية و الرقة و الباقية و كل جرح مع علم الاخر و عيالهم  
و قبل و الامة و الذمة و الرقة و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
ثلاث و اثنان و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
تعلم و قبل قتل بقول الصباوين انه طلاق و تعلم الباقية و كرهه باجابه اذا  
و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم  
لم يجوز لم يكل و كسفت و عيالهم و اولادهم و اولادهم و اولادهم



18  
19  
20

میں نے کلاں والا دوسرا

عصاره الریح الیهام  
ساکلری الیافه



الاباح ما قلنا وصار كاللحم صيدا على حيل فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
وجز صيدا لا ياكل ولا يذبح صيدا ورماه آخر فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
فردة الى صيدها فقبل حلاله حتى النجاسة ولو ربه صيدا بوجاهة او بشفة  
فاحتمل صيدها فقبل صيدها على حيل ولو نصب شيئا للصيد او لغيره  
الغير فوقع بها صيده فهو له ولو نصبها للحيوان لم يكن له حتى ياتيه وقع  
اخذ صيدا او فرقة او بشفة ثم رماه من ارضه فهو له الا ان يعلق  
الباب لحراره فحتمل بملكه ولو نصب شيئا فوقع بها صيدا او ربه  
شيئا فعلق شيئا فحتمل بملكه فاضطر ما في الفطنة شيئا فعلق الشجر  
وهلضا فصاد بها او فرما له ولو لم يلقص حتى يهاه الصايدة فوقع على ارضه  
ثم ظعن العلت فهو على ملكه وكذا لو ربه بالملك خارج الماد فاضطر  
ثم وقعت في الماء ولو ربه صيدا فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع  
آخر فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع  
وذكر كل ذر من السباع وذو الحيات والطيور والحشرات والفضة والفضة  
والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص  
بالكل الحية والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص  
والسكفاة والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص والبرص  
حرام ولو ربه الحش ولو ربه الحش ولو ربه الحش ولو ربه الحش ولو ربه الحش  
السككاة ولا ياكل الطاف منه ولو لم ياكل الطاف منه ولو لم ياكل الطاف منه  
ولو فطنت حماره من المظفر والبال في ذنبه من البرد او كرهه الماء  
او اتيان ولو حفر سكا في اجرة او كرهه ما فطنت المكان حلالا وما الحية  
عن الماء او الفاه الى الساجل حلالا ولو فطنت على الارض سكا فميت  
حلالا ولو فطنت سكا في الماء لا ياكل الا اذا ظهر منها مقلوعه بسيف او كرهه  
ولو اشترى سكا في حنطة وهي الماء فقبل حنطه ثم دفعه الى البائع وقال  
احفظها لي فان بطني سكا ارضي فالتاينة للبائع ويخرج الا بالبيع وبالي  
الى الشراء فغير حلالا وان نقصها الا بطلاع ولو اشترى المربوط اضر بها  
للمشرك فقبضها او لا **فصل** وفيه حية السم والكنانة والكنانة  
حلالا بخلاف ذبحة الجوز والمره والوشة مطلقا وذبحة الحمار الحميد

الاباح ما قلنا وصار كاللحم صيدا على حيل فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
وجز صيدا لا ياكل ولا يذبح صيدا ورماه آخر فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
فردة الى صيدها فقبل حلاله حتى النجاسة ولو ربه صيدا بوجاهة او بشفة  
فاحتمل صيدها فقبل صيدها على حيل ولو نصب شيئا للصيد او لغيره  
الغير فوقع بها صيده فهو له ولو نصبها للحيوان لم يكن له حتى ياتيه وقع  
اخذ صيدا او فرقة او بشفة ثم رماه من ارضه فهو له الا ان يعلق  
الباب لحراره فحتمل بملكه ولو نصب شيئا فوقع بها صيدا او ربه  
شيئا فعلق شيئا فحتمل بملكه فاضطر ما في الفطنة شيئا فعلق الشجر  
وهلضا فصاد بها او فرما له ولو لم يلقص حتى يهاه الصايدة فوقع على ارضه  
ثم ظعن العلت فهو على ملكه وكذا لو ربه بالملك خارج الماد فاضطر  
ثم وقعت في الماء ولو ربه صيدا فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع  
آخر فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع

الاباح ما قلنا وصار كاللحم صيدا على حيل فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
وجز صيدا لا ياكل ولا يذبح صيدا ورماه آخر فاحتمل ثم رماه فاباح له كل  
فردة الى صيدها فقبل حلاله حتى النجاسة ولو ربه صيدا بوجاهة او بشفة  
فاحتمل صيدها فقبل صيدها على حيل ولو نصب شيئا للصيد او لغيره  
الغير فوقع بها صيده فهو له ولو نصبها للحيوان لم يكن له حتى ياتيه وقع  
اخذ صيدا او فرقة او بشفة ثم رماه من ارضه فهو له الا ان يعلق  
الباب لحراره فحتمل بملكه ولو نصب شيئا فوقع بها صيدا او ربه  
شيئا فعلق شيئا فحتمل بملكه فاضطر ما في الفطنة شيئا فعلق الشجر  
وهلضا فصاد بها او فرما له ولو لم يلقص حتى يهاه الصايدة فوقع على ارضه  
ثم ظعن العلت فهو على ملكه وكذا لو ربه بالملك خارج الماد فاضطر  
ثم وقعت في الماء ولو ربه صيدا فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع  
آخر فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع في الماء فوقع

وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة

وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة

وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة

وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة

وذكر في الصيد الحرام ولو كان الذابح حلالا والصبي المجنون والسكان اثم  
سكان يذبح على الذابح ويعقل النجاسة على ولائها ومن ذك النجاسة عدا ميتة  
ومن ذكها ما سباحا حلالا وقت النجاسة في غير الصيد عند الذابح وفي الصيد عند الذابح  
الذابح او ربه او ربه ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
بخلاف الارسل والرمة ولو اجمع شاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
ولو شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة  
او شاة وشاة وشاة وشاة وذبي غير ذك النجاسة



سبب الکراهیه

شماره مسلسل

19



في حماره ولو كانت ام ولد او مكاتبه او مستعانة وفي الخلو بها  
والسفر معها فذلان وكيل مستحق للثمن وقت الشراء وان خاف الشهوة  
وقبل كبل النظر وقت الشهوة فبطلت الشهوة ولا يخل الشئ ولا يخل  
والجيب والحنث كالنخل في حكم النظر والشئ العبد كالا جنس في روية  
سيدة وكيل له الحور عليها غير ان دخل في امته بعد ذنبا وعزمه  
الحرة باذنها وقهر زوجته الامه باذنها ولا يكره لعين الرجل ومعاينة  
ولا باس المصاحي وقيل لا باس بها ايضا اذا قصد البتة والاكراه ولا باس  
بتقبيل يد العالم والسيدان العاديين **فصل** في حكم احتكاك اعضاء  
الناس واليهام فقطر البيل الصبر وم احتكاك اعضاءه بغيره  
وكره تسير الاذن والعين في فعل الضرر العام وكرم بيع راضية ملكه  
ولا كرم بيع ابنتها ويكره العشاء في المصنف والنظر وقيل يباح في  
زمانا لو يباح تحلب المصحف وتفتش السجدة وحرقته بناء الذنوب غير ان  
الوقت وكرم سجد الحضان ولا باس بخضاء اليها وانزل الحجر على رجل  
ولا باس لعبادة الذنوب وكرم قوله في الرعا وسلك بمقعد العفة عنك  
او بمقعد العفة عنك وكمن طلع وكمن اتى وكمن القعب بالردو سطح  
والاخرة عشرة وكل هذا الاصل في ذلك بقية ما يجوز ولا عليه الا ان يباح  
السلام على الشفون السطح وان رد بنية التفتيش وقيل لا يباح في الحور  
بلعت الصبا يوم العبد ولو كان لم يماروا به وسماح من الملاهي كلها حرام  
فان يقع بغيره فهو مذموم وكمن يجرد في السبع بها امه وكل ضرب الدف  
في العرس لا يعلن النكاح وخرت الطبل في الحج والفرقة لا اعلام الا ان يجر  
وما يافده المغة والناكحة غير شرط مباح في شرط حرام ولا تترك المرأة  
على السجدة الا الضرورة في سفر الحج فترك مسطرة وقهر راسكرا ودمي يتقل  
بمره المهر عنه حامل عقر الولد بطنها وقت الولادة وصف عليها ولم تكن  
احرامه الا بقطع لم يقطع الا اذا كان ميتا حامل ماتت فتكفي بطنها الولد  
فان غلب على البطن حياة ونفاؤه بشق بطنها في الحائض لا يفسد ويباح  
للزوجة اسقاط الولد في ميتين ميتين مصلقة وجعل اشبع ذرة او ذبا الغرة  
ثم ماتت ولم يترك شيئا لا يشق بطنه فماتت اشعلت لولده او شاة نشت  
لغير

وإذا كانت الحرة فبطلت الشهوة ولا يخل الشئ ولا يخل الجيب والحنث كالنخل في حكم النظر والشئ العبد كالا جنس في روية سيدة وكيل له الحور عليها غير ان دخل في امته بعد ذنبا وعزمه الحرة باذنها وقهر زوجته الامه باذنها ولا يكره لعين الرجل ومعاينة ولا باس المصاحي وقيل لا باس بها ايضا اذا قصد البتة والاكراه ولا باس بتقبيل يد العالم والسيدان العاديين فصل في حكم احتكاك اعضاء الناس واليهام فقطر البيل الصبر وم احتكاك اعضاءه بغيره وكرم تسير الاذن والعين في فعل الضرر العام وكرم بيع راضية ملكه ولا كرم بيع ابنتها ويكره العشاء في المصنف والنظر وقيل يباح في زمانا لو يباح تحلب المصحف وتفتش السجدة وحرقته بناء الذنوب غير ان الوقت وكرم سجد الحضان ولا باس بخضاء اليها وانزل الحجر على رجل ولا باس لعبادة الذنوب وكرم قوله في الرعا وسلك بمقعد العفة عنك او بمقعد العفة عنك وكمن طلع وكمن اتى وكمن القعب بالردو سطح والاخرة عشرة وكل هذا الاصل في ذلك بقية ما يجوز ولا عليه الا ان يباح السلام على الشفون السطح وان رد بنية التفتيش وقيل لا يباح في الحور بلعت الصبا يوم العبد ولو كان لم يماروا به وسماح من الملاهي كلها حرام فان يقع بغيره فهو مذموم وكمن يجرد في السبع بها امه وكل ضرب الدف في العرس لا يعلن النكاح وخرت الطبل في الحج والفرقة لا اعلام الا ان يجر وما يافده المغة والناكحة غير شرط مباح في شرط حرام ولا تترك المرأة على السجدة الا الضرورة في سفر الحج فترك مسطرة وقهر راسكرا ودمي يتقل بمره المهر عنه حامل عقر الولد بطنها وقت الولادة وصف عليها ولم تكن احرامه الا بقطع لم يقطع الا اذا كان ميتا حامل ماتت فتكفي بطنها الولد فان غلب على البطن حياة ونفاؤه بشق بطنها في الحائض لا يفسد ويباح للزوجة اسقاط الولد في ميتين ميتين مصلقة وجعل اشبع ذرة او ذبا الغرة ثم ماتت ولم يترك شيئا لا يشق بطنه فماتت اشعلت لولده او شاة نشت لغير

راسها

راسها في وعاء ونفذ راحته ينظر الى كثر ما فيه فيقوم مالك فيه الاحرام  
ويصنع ما شاء ويكره قتل العلة عالم بشئ بالاذن وقيل العلة يجوز بطلان  
ويكره احراق العلة والعقوبة كذبها بالمرور وطرحها في سباح وليس  
والحيث ان الرصاص سنة ولف اكرهه وقرب العلة على النفاذ في الغارة  
ولكن الدابة وعسرها العرض على الشئ او للموكره والحيث وعقوبة غير محرم  
مباح في السلام سنة وورقة من كناية وقيل السليم اكثر ولا يكره في السلام  
السائل ولا ينظر في السليم على من نقر القرآن وشتمت العاطس فوض كناية وكلمه  
تعليم البازر بالبطر كحيه ويناك بالذبح ويكره الفل في طيق العفة ولا يكره في  
كوف الأباقي ويباح الجلوس في الطريق للبيع اذا كان واسعا لا يضر الناس  
وكرم الحياطة في السجدة وكل عمل في اعمال الدنيا ويكره الجلوس في المصيبة فله  
ايام ويباح فخره وانزل كونه ولو جلس في عياله او راقى قاء كاهن لا يكره  
بدوان كاي ياجر يكره الا الضرورة تكون بها ويكره ثمن الموت لصيق الميت  
او لفضله ولله او غيره ولا باس بتمتة سحر اهل الزمان وظهور المعاصي فواف  
في رجل يرد في الظلم ليدفع شتمه عنه فانه كان مقبلا وقهر من لا يكره  
**كتاب الفرائض** في الفرائض ما كان مقبلا وقهر من لا يكره  
الفرض المقتدر في القرآن سنة النصف والربع والثلث والثلث  
والسبع والاصحاب اثنى عشر ربة من الرضاي وثمان من النساء اما الرضاي  
فالانثى والجد والابن والام والزوجة واما النسبة فالام والجد والبنات  
وبنت الابن والابن والاب وام اولاد الام والام والزوجة فالانثى السبع  
مع الابن وابن الابن والابن والابن والام والام والام والام والام  
البنات وبنت الابن والابن والابن والام والام والام والام والام  
فضاعف الثلث والزوجة لا النصف عند عدم الولد وله الابن والابن مع  
اصداه والام لها السبع من الولد وله الابن والابن والام والام  
والاصوات فضاعف اربعة كانوا الثلث عند عدم الولد وله الابن والابن  
ما بينه فمستحقين وهما زوج وابوان او زوجة وابوان وله كاهن كاهن  
جدها الثلث كانه في الامح واجدة ام الام وام الاب لها السبع  
واحدة كانت او اكثر ولبنات الواحدة النصف وللبنات فضاعف

وإذا كانت الحرة فبطلت الشهوة ولا يخل الشئ ولا يخل الجيب والحنث كالنخل في حكم النظر والشئ العبد كالا جنس في روية سيدة وكيل له الحور عليها غير ان دخل في امته بعد ذنبا وعزمه الحرة باذنها وقهر زوجته الامه باذنها ولا يكره لعين الرجل ومعاينة ولا باس المصاحي وقيل لا باس بها ايضا اذا قصد البتة والاكراه ولا باس بتقبيل يد العالم والسيدان العاديين فصل في حكم احتكاك اعضاء الناس واليهام فقطر البيل الصبر وم احتكاك اعضاءه بغيره وكرم تسير الاذن والعين في فعل الضرر العام وكرم بيع راضية ملكه ولا كرم بيع ابنتها ويكره العشاء في المصنف والنظر وقيل يباح في زمانا لو يباح تحلب المصحف وتفتش السجدة وحرقته بناء الذنوب غير ان الوقت وكرم سجد الحضان ولا باس بخضاء اليها وانزل الحجر على رجل ولا باس لعبادة الذنوب وكرم قوله في الرعا وسلك بمقعد العفة عنك او بمقعد العفة عنك وكمن طلع وكمن اتى وكمن القعب بالردو سطح والاخرة عشرة وكل هذا الاصل في ذلك بقية ما يجوز ولا عليه الا ان يباح السلام على الشفون السطح وان رد بنية التفتيش وقيل لا يباح في الحور بلعت الصبا يوم العبد ولو كان لم يماروا به وسماح من الملاهي كلها حرام فان يقع بغيره فهو مذموم وكمن يجرد في السبع بها امه وكل ضرب الدف في العرس لا يعلن النكاح وخرت الطبل في الحج والفرقة لا اعلام الا ان يجر وما يافده المغة والناكحة غير شرط مباح في شرط حرام ولا تترك المرأة على السجدة الا الضرورة في سفر الحج فترك مسطرة وقهر راسكرا ودمي يتقل بمره المهر عنه حامل عقر الولد بطنها وقت الولادة وصف عليها ولم تكن احرامه الا بقطع لم يقطع الا اذا كان ميتا حامل ماتت فتكفي بطنها الولد فان غلب على البطن حياة ونفاؤه بشق بطنها في الحائض لا يفسد ويباح للزوجة اسقاط الولد في ميتين ميتين مصلقة وجعل اشبع ذرة او ذبا الغرة ثم ماتت ولم يترك شيئا لا يشق بطنه فماتت اشعلت لولده او شاة نشت لغير

لغير







وهو كسب ما يمكن التمسك به والتعاضد وان كان من قبل وفضل الكسب  
الجاهل ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة والعلم ايضا انواع اربعة فرض  
وهو تعلم ما يحتاج اليه في العاقل ونحوه الجلال والامام فاحوال النبوة مستحب  
وهو تعلم الزائد على ما يحتاج اليه ليعلم من يحتاج اليه هو افضل من تعلم العبادات  
ومباح وهو تعلم الزائد على ذلك ليرتبه وان كان وهو تعلم ما ليس له  
العلماء والمكابر من السلفاء وتوجب على العالم تعليم غيره اذا اطلب منه الى ان يبلغ اليه  
المرتبة الاولى ولا يجوز على العالم ان يجبر على ما سار عنه الا اذا علم ان ما سار عنه  
لا يعلم غيره ولو ظن ان من سار عنه يعلم القرآن والفقه فلا بأس بوجاهة ان  
يطلع على ما سار عنه **فصل** والاكل على ثلث مرات فرض وهو قدره  
ما ينفع في الهلاك ويكفي معه الصلوة قائما ومباح وهو اذ في الشبع بنية ان  
يقوى على العبادات ويجازي فيه حسابا بغير ان كان من قبل وهو ما زاد على  
ذلك الا الصوم فزاد او لم يزد الصديق ولا يحل ان يراى منه تعجيل الاكل الى  
ان يضعف او اذا العبادات ولو قيل انما هي من طاعت خاصا ولو من ترك  
المعاجة فوكلها على الله تعالى لم يترك عاصيا وتتمتع نواحي العاكة مباح وتركه افضل  
والجمع بين النوعين الاطعم فحرام وكذا الجزاء على المائدة اصفاف ما يحتاج اليه الاكل  
وكذا دفع الجزاء على الخوان ومنه تحت القصة ليعفد في جميع الاصابع والسكر  
على الجزاء ومنع المولى على كل وجه خاصة **وقرئ** الاكل غسل اليد بعد  
والشرب فيل والشكر بعدة ومن اشبه بوجوه عجز كسوفه كسوفه على كل علم كاله  
اطعامه وان لم يعلم به احد عليه ان يسأل ويعلم كاله وان لم يعلم به احد عليه ان يسأل  
نحوه لا يفتي يوم لا يحل له السؤال ويباح له الاخذ والسائل ليس بواجب ان يعطاه  
والحي راء ان كان لا يحل له ان يسأل ولا يجزى بين يدي المصلين ولا يسأل ان يسأل الخاف  
يباح اعطائه وان كان يعلم واحد هذه الثلاثة يوم اعطاه والمطعم للصحة افضل  
من اعطاه يديه على الفقير الصابر افضل من الف السائل وقيل على العكس والاول  
عند ارجح واقتضى الصحابة في جواز قبول مديونة الامراء الظلمة واكثر طاهرين والحاد  
ان كان اكثر مالا لا يحل قبول مديونة كل طاهية ولا حرم وطعام الولادة والعقيقة  
والحناء وقد روي المسافر والوفاء بسنة وطعام العرس سنة وذكره الصنف  
بذلك ثلث في التوبة ورفع الزكاة الا باذن المضيف ويجزى للمضيف في الاصح ان يطعم

كم الزكاة في مال  
نحوه فله ان  
صنيفا

صنيفا آخر واربطه الى دم الوافق على الاثمة ولا يحل له ان يعطى سائلا او اذ  
لخاوة او كلبا او ثرة للمضيف فان اطعم الكلب لثمة جزا مخزقا او فانت  
الاثمة حلال ذلك **فصل** والنفس على ثلث مرات فرض وهو قدره ما ينفع  
بدنه ويضع عنه ضررا من البرد من وسط ثياب القطن او الكتان او القطن عند  
افضل وسحب وهو لبس الثياب الجميلة للرجال والنسج وانظرها بالبريق  
وحرام وهو لبسها للتكبر والخيلاء وليس لبس الثوب الاحمر والمغصه وافضل  
الثياب البهيمه وسحب ارجاء طرف العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر وقيل  
مقدار شبر وقيل الى موضع الجوسن وحرام ارتداء السور والبيوت وسر حيطانها  
بالسود وكذا الثمنه والتكبر ويجزى دفع البرد والكلام على ثلث مرات فرض  
كالسبح والحمد والتكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام وكذا ذلك وقيل  
وهو قول الانسان لغيره فقال نعم واقعد وكذا ذلك وحرام وهو الكذب والغيبة  
والهينة والشيعة والتعلق والتعاقب وكذا ذلك ويستحب في الكذب الكذب  
في الحق لغيره وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الرجلين وفي دفع ظلم الظالم  
في الظلم فان عجز بالكدب بغير ضرورة فيلزم وقيل لا يجوز مثل ان يقال له كل  
مقنا فيقول اكلت ويعني به بالامس يستحب من الغيبة غيبة الظالم عنه  
الشكر منه وغيبة واحد لا يغيبه جماعة **فصل** ويجزم تنسج البكبة  
والصلوة على النبي عليه السلام عند كل حرم او عذر سلفه او فتح مناع وكذا  
وتوأم العالم بذلك اهل الجمل او امر الغار من وقت المباشرة حتى لو لم يسبح  
في مجلس الغنى بنية في الغنى وفي السوق بنية تجارة الآخرة حسن وهو افضل  
من السبح في غير السوق والترجيع في قراءة القرآن حرام في التجارة على العاقل  
والسابع وكذا في الاذان وكذا الوضوء قراءة القرآن عند الغيبة وقال محمد  
لا يكره وينتفع به البيت وهذا هو الحق ويجب منع التعوفية الذين يدعون  
الوجد المحبة في رفع الصوت وتكرير الثياب عند سماع الفناء لانه ذلك حرام  
عند سماع القرآن فكيف عند الفناء الذي هو حرام خصوصا في هذا الزمان **اعلم**  
ابها **الصلوة** الا في الغيرة وفكالتة تقا والاطمحا بنية بوضاء في سعادة الدنيا فانية  
وسعادة الآخرة باقية قال النبي عليه السلام لو كانت الدنيا بيا بية والآخرة فرقا  
بينه لوجب على العاقل ان يجازي الآخرة على الدنيا وسعادة الآخرة انما تحصل

انما هو في  
نحوه فله ان



بِقَوْلِهِمْ كَذِبًا وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 سَجَانَةً وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 أَنْ تَقُولُوا اللَّهُ فَعَلِكُمْ إِيذًا الْأَرْضُ بِالنَّفْسِ  
 وَالْأَسْمَاءُ لِلْعَالِيَةِ تَعَالَى

وَنَحْمَدُ اللَّهَ

تَعَالَى

بِقَوْلِهِ

تَعَالَى

تَعَالَى

بِقَوْلِهِمْ كَذِبًا وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 سَجَانَةً وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 أَنْ تَقُولُوا اللَّهُ فَعَلِكُمْ إِيذًا الْأَرْضُ بِالنَّفْسِ  
 وَالْأَسْمَاءُ لِلْعَالِيَةِ تَعَالَى

بِقَوْلِهِمْ كَذِبًا وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 سَجَانَةً وَتَقُولُوا نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّكُمْ كَذِبًا  
 أَنْ تَقُولُوا اللَّهُ فَعَلِكُمْ إِيذًا الْأَرْضُ بِالنَّفْسِ  
 وَالْأَسْمَاءُ لِلْعَالِيَةِ تَعَالَى



















الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحمد لله

فانما هو الذي في الامام الثاني  
من ائمة الطائفة والبرهان  
اصفها العرفان  
عليهم السلام

دسایس  
مشرقی



نتیجہ

في اصول

و شفرغ  
بنفسه

[illegible]

تفسير الاعتقاد

افغانستان کو آزاد کرنے کے لیے  
اللہ کے فضل سے



فمنهم من لم يدرجه كل العقلاء لانه لا يدرجه كجارية بعض الدهرية من السوءة والاف  
بعضهم بالاشراك حيث دعوا مع الله الربا كعبدة الاصنام وسائر الوثنيين والاف  
وبعضهم بنسب الخواص الى غيره كما قالوا بنسب البشر الى طلبة اهرمن وهو سيطر  
والجز الى نور الرحمن وبعض الوثنيين من العوام بنسبون بعض الانوار الى الاصنام كما افترس  
سجانه عنهم بقوله ان نور الانوار انما هو بعض النور السبعون وكالساكنين وبعض النور حيث  
بنسبوا بعض الانوار الى النور السبعون كما افترس سجانهم انوارهم سجانهم وكالساكنين وبعض النور  
ما جعل الله كنهه كذا كعبته واخبر الموت في دار الفزاد وهذا المقدار كاف في الدنيا  
ولما اضعنا في الدنيا العقلية التي رتبها الله على سبيل الاستطاعة وتجلت في العالم  
بعضه حيث وجد بعد العدم وهو محتاج الى محبة موجود بصفته البقية وذلك المحبة الموجود  
هو الله سبحانه كما يشرحه قوله تعالى فان كل شيء في قوله تعالى انكم لله تدرجون السما والارض  
في سنة ايام فمن قال العدم العالم فهو كافر لم يثبت انتهاء الموجود الى واجبه الوجود لانه  
والعدم على الواجب متشقق لا يثبت قدمه استعماله لانه كونه انما يابى بقدومه  
لا اول الوجود وابق لا آخر لشيء في جميع العدم والبقاء في حقه تعالى العفا السبب  
وقد علم بعضهم من النور النبوية لانه في البقاء في حقه سبحانه في عدم لا في الابد  
كما ان العدم عبارة عن عدم سابق في الازل في جميع معانيها الى ان في العدم وذلك في التور  
في معتقده ان الموجود والعدم في اساء الذات قال الامام ابو حنيفة رحمه الله **كتب**  
**يؤمن** وضاع غيبا بعد ما حصل على يقيننا **القول** ان المكلف بشا المطابق لما في حياته  
**امنت** بالله وفيه اشعار بان الاقرار له اعتبار على خلاف في انه شرط الايمان الله السبب  
في بعض الاحيان او شرط لا جازا احكام الايمان كما هو مقرر عند الاعيان وهو الدور في الامام ابو  
دهب المانم يرد وهو الصريح عند الاستشور ويؤيده قوله تعالى اولئك الذين كفرت بقلوبهم الايمان  
وقال الزيد في حقه بقلبه ونكر البيان في غير ذلك لم يكن مؤمنا وهذا من حيث الحقيقة  
في العقيدة وفي كلامه اشار الى عدم اشتراط لفظ الشهادة حيث لم يقل انه يشهد بالله آمين  
بأنه فلا عالم شرط في ان نفي منه ليقول الله السلام اكرمت افاضل الناس في شهادة  
ان لا الا الله مع انه جاد في رواية افترس بقوله لا اله الا الله والحق صدقت مع فاجود  
الله سبحانه وتوحيد ذاته وتوحيده في صفاته وملائكته بانهم عباد مكره لا يسبقونه  
بالقول وهم باوه عباد وانهم معصون ولا يعصون ومنه يوزن عن صفه الذكورة والاولاد  
وقد اكرمتهم في كتابه على ما قال انهم بنات الله حيث قال وجعلوا للملائكة الذين هم عباد الرحمن

انا ما شهدوا خلقهم شكلت شيئا وهم يسألون وقال اصفى البنا على البنين ما لم  
كيف يكون ودرج جواهر الاصول ان الملائكة ليس لهم خطم بعلم الجنان ولا من رتبة  
الرحمن كذا في شرح القول بعد النسخة وذكر ايضا انهم اجسام لطيفة هوائية تعذر على  
الشكل بالاشكال المختلفة او في الجنة مشي وثلاث وربع مسكنهم السما اكرمتهم  
قال وهذا قول الملائكة وكنت اكرمتهم عنده كالنورية والاكبر والربور والفرقان  
وغيرهم من الملائكة (عدد ٢) ورسل الله جميع نبيا الله اعلم انه امر بالنبوة الرسل الله ام لا  
وظاهر كلام الامام نواف الخليفة المرسول كما اختاره ابن الرضا في الحديث على ما قد مر من ان  
اختر الله في رخص المرام ولا يفتن عود الملائكة فيهم ليس لهم اوجح منهم ما هو منهم  
والترتيب من الملائكة باعتبار رتبة الملائكة باتون بالكتب الى الرسل والاف الملائكة افضل من  
الملائكة بالا جماع فان كلام الله في غير الزناج والبعث اكرمتهم بعد الموت فينبغي  
ان المرام في الاعادة بعد فناء هيئة البداية لا بعث الانبياء الى الخلق وان كان ما يجب  
الايمان به ايضا وتسل قوله سبحانه تعالى انكم يوم القيمة تبعثون وقوله تعالى كل حين الله  
انشاء اول مرة في غير ذلك في النسخة الفاطمية والادلة الدافعة فان في العاصدة  
وبالجمله فالايان بالخشعة من رتبة الدين والكاره كونا بيقين فان قبل هذا تنبيه قوله  
بالنسخة وهو انتقال الروح من بدن الى بدن فان البدن انما ليس هو الاول والارد في  
الحديث ان اهل الجنة جرد وان الجحيم من رتبة مثل احد ولا جمل هذا الخ وهو القول  
بالعاد وحشر الاصل قول النسخة قال امال الدين الرومي ما من من سب الا للناسخ في  
قدم راسخ فالجواب ان ما يدر من النسخة لو لم يكن البنية الثانية محذوفه الا افراد الاصلية  
للبنية الاولى وان سبب ذلك تناسي كانه نزل في يوم الالام وتحقق الرسم على النسخة  
عند اهل مودة الارواح الى الاشباح في الدنيا لا في الآخرة فانهم ينكروا الجنة والنار في  
امور العقبة ولا يكونوا الا في القول تعالى كل نفس بطولهم بولناهم صلو واعمل ببقية يكون  
النسخة المعاقب بالذات الحية الحسية غير عمل الطاعة وازنك المعصية لا تقول  
العقوبة في ذلك بالادراك وانما هو الروح ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه وكذا  
بالحق افراد الاصلية من البدن ولا يقال في راسخ القضا في شجرة الله هو بعينه وان  
تربت القور والهيئة بل كثر من الاعضاء والآلات ولا يقال في راسخ القور  
في المسبب عنونة لغير الحائز فكيف ضرب الكافر غير له دم اعصانه وفي شرح الموافقة  
الافراد الاصلية من الآخرة الباقية من اول العو الى آخره قال بعض الافراد الاصلية



ما شاء وما جازى ما شاء وما نسا وقدره على كل امر ممكن حيث قالوا الملائكة بآيات الله  
وعلى الهوى حيث قالوا عزير برآئ الله وعلى النصارى حيث قالوا المسيح ابن الله وأنه الله  
صاحبه له وعلى النصارى مكانة عزير من الله الجن وأنه الله كما جدد ربنا ما اتخذ صاحبه ولا ولدا  
الربط بين الحجاز في سبيل الحقيقة محال ذلك على الملك النفع والحق والحق صانع العالم  
أحد ولا يمكن أن يصفى مفهوم واحد له وجودا على ذات واحدة متصفة بنفسه  
متقدمة كما يستفاد من قوله تعالى فإنا أنزلناه فيها آية الله لنفسنا بالبرهان النافع وتقريره  
أنه لو أمكن الهاء لا يمكن بينهما نافع بانه يربط أحدهما سكونا ربه والآخر حركة لا يمكنها  
في نفس أم ممكن وكذا العقل الزايدة بكل منهما ممكن نفس البصائر لا انفاد بين الأرواق بين  
المراد في نفع الماخذ يحصل الأثران فيجمع لفظة أن ولا يفهم غير أحدهما وهو المارة المدة والأشياء  
لا فيه متشابهة الأجناس فالنفع مستلزم للامكان النفع المستلزم إلى أن يكون له حاله النفع  
ما يقال أنه أحد هاهنا لم يقدر على مخالفته الآخر فلم يجد وان قدر لم يجد الآخر وما ذكرنا نفع ما  
يقال أنه يكونه يتفقان في نافع وأما قول العلامة النفع في الآية في حق النفع في  
أول الأمر بها في جزو ذلك عند حق المعرفة والملازمة عادة على ما هو الاتفاق في الخطا في  
العادة جارية بوجود النافع والعقاب عند تعدد الحاصل على البنية قوله تعالى ولعل بعضهم على  
بعض فالمحقق كالغزال وابن همام والبيضا وما تفوهوا بالافعال وجعلوا في المعاني  
القطعة بل قبل يكون قائلها والسبب في سقوطها في الكتب الكلامية ثم علم أن هذه الآية ليست  
لانتفاء الثاني في الأصل في سبب الأول كما هو أصل النفع بل لا يستلزم انتفاء الأول على  
انتفاء الثاني غير ذلك على ما بين زمانه فانه قد يستعمل هذا النفع في بعض البنية لا في بنية  
في الانتفاء من حلقه أرض محال فانه لا بد من وجود ذاته وما هو ممكن الوجود  
في حده أنه في الوجود هو العلم في الوجود لا في النفع في شيء ولا يحتاج كل ممكن إليه في جوده  
وامدادة قال الله تعالى والله الفاعل وانتم الغفوة فإذا وجدوه غير ذاته وصفا له ليست عين ذاته  
خلافا لفساد نفسه ولا مجرد أنه كائنه في العقول ولا عاينه كما يقولون في أمية بخلاف المحققين  
فانه صفتهم مجرداتهم عند النظر والحق صلا العلاسفة والمعتزلة فنوا الصفا آخر الأمر  
نقد العداء وكذا الأشاعرة حيث ذهبوا إلى نفع غيرتها وعيبتها في تحقيق الأسماء  
ولا يسمي شيئا من حلقه ناكده لا قبل وتزير لا فائدة هو مستفاد من قوله تعالى ليس شيء  
أركانها وصفا له أولا في مثل النسل مستلزم لنفع النسل بطريق البرهان كما حققه بعض الأسماء  
ولا تقول زيادة المكان أو النسل أو النسل الحلقى هو أن جميع الوجوه في شمع الضوئ

[illegible]











في الازل وجود الاشياء في اوقاتها التي قد ترمي فوجدتها كما علمنا وادراكا وقد لم يغير تقدم  
وما قد تبدل وتغير هذا لا ينافي ان يكون للشيء في الازل علوا ما يشتمل ثم انما ليس  
الارادة والشيء قوله كما يفعل الله بانشاء في آية اخرى كما يريد به والشيء واحدة عند  
في حوائجنا كما انما في جانب العباد فيغيره كما في قوله لا ارادة اريد طلاقك لا تطلق وقوله لا تطلق  
طلاقك يقع لما ارادة مستغنى عن الرود وهو الطلاق والشيء عبارة عن اليجاد فكانه قال  
اوجدت طلاقك وبه يقع الطلاق كما ذكره وقال القصور في نظر ادراكه كما في ذلك لا اخرج الى  
الشيء والاصل ان الشيء عبارة عن الارادة الناعمة التي لا تخلف عنها الفعل والارادة تطلق  
على الناعمة وعلى غير الناعمة فالأولى هي الارادة في جانب الله تعالى والثانية في جانب العباد انتهى  
انه اذا كان ينفذ في غير المصلحة في الصفا لا الارادة فانه قبل ان ينفذ في طلب الاشياء لم يفرق  
وبه جعلوا في العلم بالامر ولم يوجد منهم الايمان فلو كان الارادة والشيء واحدة كان علمهم  
ذلك منهم لانه الشيء هو اليجاد فلو كان العلم في الله تعالى على نوعين طلب في المكلف على وجه الاختيار  
وهو السعي بالارادة لا يلزم منه الوجود لاختلاف اختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار المكلف  
وهو المستعمل في الارادة والوجود من لوازمها لا يمكن بلزوم الجوع به سبحانه عن خلاف  
العبادة ثم الحكمه سواء كانت في العلم او الحكم العمل فصفته اذلية عندنا فلا خلاف في  
حيث قال انه يريد بها العلم في اذلية وانه يريد بها الفعل فلا اذلية تكون عاونه عند فعله قال القصور  
الحكمه هي العلم العقول الذي ذكرناه اذلا فانه لو كان في العلم عاونه في هذه المسئلة قال بعضهم  
فقلوا جميع الموجودات والافعال اذلية ولا نقول على التخصيص انما النبايح والنزوات العاين في الله  
كانت على الاحوال في خلق جميع الموجودات ولا نقول على التخصيص انما خلق الخلق والافعال اذلية  
بعضهم نقول على التخصيص ولكن موزونا بوقته فليق به فنقول انه اراد الكون في الكمال كماله  
فبقي منها ما عدا ما اراد الايمان من الوجود كماله في احوال ما مورا وهو اختيار الحاشية في قوله  
الاشياء يريدوا المحن من اهل السنة يقولون الارادة في كتاب الله نوحان ارادة خيرية كونه  
خليقه واهل السنة الساطعة بجميع المحاولات لقوله تعالى فانه الله يريد به يشيخ صدره كلام  
ومعبره ان يضل جعل صدره صفا فاجابا كما في الصفة والسماح وادارة دينية احرية  
بشرعية اهل التفتيش في الحق والحق كقولهم لا يريد به العلم بالشيء بل العلم بالحق والحق ذلك  
والامر بسلوك الارادة التي تبيد في الارادة فالأمر في هذه السبعة الصفات الذاتية  
ومنها الاصلية في الذات والواحدية في الصفا والصدق المستغنى عن المكلفات والخلق  
والكبرياء على ما ورد في الصفا والاسماء قال القصور العظيم ينفي الصغير والكبير ينفي الصغير

اقول العلم ينفي العلم فانه الفاعل مستغنى عن العلم في الاسماء المحن والخلق ما يراى بالخلق  
مترادفة صفة في احوال متكاملة فقد قال حجة الاسلام بنسفي ان نقيضه في ما يبرهنه  
اللفظ في قوله يصعب علينا وجه الفرق بين معنيين هما في حق الله تعالى ولكن مع ذلك  
لا يشك في اصل الاشارة في ذلك كما قال الله تعالى اذكر ان الله لا يفرق بين  
وقايل على التفاضل فانه كما في الروايات والارادة في رتبة ثلاث ولكن الروايات اشرف من  
الارادة ولذا جعل مفتاح الصلوة لفظ الله كبر هذه السبعة الصفات الذاتية الثبوتية  
واختلف في البقاء اذ لم الصفا الثبوتية اذ هي الثبوت السلبية فيمنع على الاول بعضهم  
وجعلها في بيت فقال في صفة وعلم وقدره وادارة كلاما وبصارا وسمع مع البقاء  
والاظهر ان من الثبوت السلبية فانه المراد به في العلم السابق والافعال اللاحق فيكون  
انه ما ثبت في العلم احوال عدمه وما يجوز عدمه متسع فدمه وانما ما وقع من العلم لا يولد  
عمر الشيء في قوله الى العباد العلم سميع العباد ان في المريد فقد يتوهم ان الشيء والارادة  
متغايران وليس كذلك علم سابق الكلام على هذا العلم فانه قبل كيف اصح الطلاق في الوجود  
والواجب القديم وعنده ذلك لم يرد به الشئ فلو كان بالاجماع وهو الاول والآخر  
واما العقلية اراد الصفا العقلية وهو التي توقف ظهورها على وجود الحق اعلم ان  
الحديث صفا الذات وصفا الفعل فلفظ في نفسه لا يفرق في ما يفرق في النفي والاثبات  
فهو صفا الفعل كما يقال خلق لخلق ولولا ولم يخلق لخلق ورزق لم يزد ولا ولم يزد  
وما لا يجوز في النفي فهو صفا الذات كالعلم القدرة فلا يقال العلم كذا ولم يقد على كذا  
فالارادة والكلام ما يفرق في النفي والاثبات قال القصور يريد العلم بالشيء ولا يريد العلم  
وكلم الله في نفي كلامه ولا يكلمهم يوم القيمة فكان صفا الفعل وكان حاشية وانما عند الاشياء  
فان فرق بينهما ما يلزم من نفي نفسه فهو صفا الذات فانك لو نفيته الجوة يلزم كونه  
ولو نفيته القدرة يلزم الجوع وكذا العلم مع الجهل ولا يلزم من نفيته نفسه لكونه صفات  
الفعل فلو نفيته الصفا والامانة لوالحق او التزني لم يلزم من نفيته فعله في الحدة  
لو نفيته الارادة لم يلزم منه الجوع والاضطرار ولو نفيته عنه الكلام لم يلزم من نفيته السكون فثبت  
انها صفا الذات وعندها كل ما وصف به ولا يراى لوصف صفة فهو صفا الذات  
كالقدرة والعلم والقدرة والعظمة وكل ما يراى لوصف به وبصفه فهو صفا الفعل كالرأفة  
والرحمة والسخوة والغضب ثم شبهة الاستاءة والمعرفة وذلك الكون لو كان اذلية  
لتعلق وجود الكون به في الازل ولتعلق وجوده في الازل لوجوب وجود الكون في الازل لقوله















اقول كيف يحصل الرد بقول الامام على  
من ادعى بانه فرعون نعم لو قال ان فرعونه  
كافر كما ليس صحيح الرد عليه

لو ثبت عندهم بالدليل القطعي وأما حديث من قال إن الله أن خلق فقد كفر فغير ثابت  
مع أنه من الآحاد وقابل المناول في بيان المراد والقول بأن المراد بالخلق الخلق بمعنى المخلوق  
ومع هذا يجوز أن يقول القرآن اللطيف مخلوق لما فيه من التبراهم المودر المكنون وأنه  
كان صحيحاً في نفس الأمر باعتبار بعض المخلوقات التي لا يخلق على التواتر كالأقمار  
ويطلق على المصنف حديث الناس وأما القرآن في أمر العبد ويطلق على التوفيق خاصة  
وهو كلام العليم قال تعالى فأنزل القرآن من كلام الله فأنزل من ربه تدر على الحديث  
القرآن من حيث هو المصنف فهو مخلوق على المصنف والآخرة فإذا ذكر مطلقاً يحمل على المصنف  
الآخرة فلا يجوز أن يقال القرآن مخلوق على الإطلاق. وسمع من كلام الله تعالى قال الله  
وكلم الله موسى تكليماً أي بالعبارة التي لم يزل الكلام على الحيز الذي تكلم الله به وأوقع  
سماها مصدقاً والحق أنه موسى عليه السلام سمع كلام الرب الأرباب بلا واسطة إلا أنه من  
وراء الحجاب ولذا قال موسى ربي الظاهر اليك في هذا الباب قال شارب وكان يسمع كلام الله  
من باطن الغمام الذي كان يودقها ما قام وربما كان يسمع كلامه بغيره من الباطن الذي زاد به  
جوشل وغيره من الملائكة انتهى وفيه الأجرين إذ لا يحصل بها خصوصية له ولا غربة على غيره  
وأما قوله لم يزل الله الكلام في الآيات المنقولة والأحوال المصنفة والآيات الكلام  
الفرق لا أولاً إنما كان كما أجري ما به في قوله من السجود المباركة التي ظهر بها ما زادها من بعده  
أنوار ومنبع ونبيها وأما ما في أسماء وقد كان الله سبحانه في الأول ولم يكن كلامه  
أولاً ولا اسم لم يكن كلامه بل ولا خلق أصل موسى عليه وسلم وقد كان الله سبحانه خالق في الأول  
ولم يخلق الخلق قبله والحق أنه خالق قبل خلق الخلق وفي نسخة وكان الله خالقاً  
قبل أن يخلق حقيقة بمعنى أنه هذا المصنف تحقيق الحجاب كما قال ابن شريف إن كان خالقاً بالتوفيق  
فإن يوم أن يخلق الله وأحوال الواقع والآخرة في الإنسان وليس الله كذلك فإنه كان خالقاً  
متمم الواقع ووقت إلهية الشروع فتأخر متعلق الكلام والخلق عن كونه عليه السلام وإن  
الاسم لا يوجب في حق الكلام وعن الخلق عن الحق عند علمه بالأعلام لا يكره شيء يكون في التوفيق  
ثم يصر إلى الفصل الواحد إذ ذكر الوجود حادث كالحق وأما حجاب وأما حجاب وأما حجاب وأما حجاب  
بين من هو قادر على الكتابة إلا أنه يؤخر إلى وقت الآخرة وفيه الكرامة بالتوفيق حيث أنه  
عاجز في الحال بالبراهنة وفي الأفعال في الآخرة والبراهنة والحق صلاته كما قال الطحاوي  
ليس من خلق الخلق استفاد اسم الخلق ولا بعبارة البراهنة استفاد اسم البارئ بل معنى  
الربوبية واللام يوجب معنى الخلق فلا مخلوق وكانه يوجب التوفيق بعد ما يستحق هذا الاسم



مفاتيح

6



وَأَقُولُ

وَأَرْسَلْنَا

وكوني غري الإصغر أنا له وقد  
 تجاوزت الغد فاعلم ان جلد المصنف  
 لم يرد فيكم وبه انور الطبع صادم  
 لمجد ابن جليلة عبد الغفران في غر القصة  
 رفقاً بنسب الامام ابن خلدون غري صدم  
 فاعلم ان شرف من القرون السبعين  
 شامخ في القرون السبعين

وانه يقع الكلام قديم وان لم يكن الصفة المدين له بما قلنا فلو تدبر ما قد مضى من هذه الامور  
 في ائمة الحديث والسنن وتامل بذكر انهم في السلفية في ائمة الامام تكامل الاتقان في مقام العلم  
 ثم اعلم ان عباد الجبل مع كونهم بائنة عن العترة لانهم لم قال لهم موسى المروا الله  
 لا يكلمهم ولا يهدى بهم سبيلا لم يجيبوا بانه لا يكلم ايضا فعلم انه ليقع التكلم فنقص  
 بانه لم يسمع من الوحي الجبل وانه لم يسمع منهم انهم كيف يكون يلزم منه الشبهة والتكليم  
 وانما يجيب فقال لهم اذ قلنا انه تكلم بكلمة كما يليق بجباله انما تنفقت بهتهم واخذ قال  
 بعضهم لا يروى عن الصادق عليه السلام في قوله وكلم الله موسى بقوله  
 ليكون نوحى هو التكلم لانه فقال له الوهم انما قد رثت هذه الآية كذا فكيف تصنع بقوله  
 ولا جاؤا موسى ليعاننا وكلمه ربه فنهت العزلة ثم افضل نعم الجنة رؤيته وجهه وسامعه  
 كلامه فانما ذلك انما هو روح الجبل الذي ما طاب له الا ان الله كما ان الله الغداب  
 للتكليم وعدم تكليمهم ووقوع الجبال من عندهما بقوله ولا يكلمهم الله يوم القيمة بل يكلمهم  
 بكمهم وقال في آية اخر لم افسسوا فيها ولا فكلموا وبقوله كما انهم لم يروى في قوله  
 واما استدلالهم بحاشية خالق كل شيء والقرآن في قوله فليكن في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا  
 في اعلى العجب وذلك افعال العباد كلها عنهم غير مخلوقة له كما وانما يخلقها العباد  
 لا يخلقها الله فانما هو انهم لم يروى في قوله فليكن في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا  
 الكثرة المخلوقة اذ بانه يكون المخلوق قال الله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات  
 الا له الخلق والا لله فوق بين الخلق والامر وطرد باطلهم ان يكون جميع صفاته تعالى مخلوقة  
 كالعلم والقدرة وغير ما قد ذكر في كلامه تعالى فليكن في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا  
 في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا بعد ان لم يكن تكلم الله على قولون علوا كبيرا وكيف يصح ان يكون  
 بكلام يوم بغيره ولو صح ذلك للزم ان يكون ما احدثه من الكلام في الحيوانات والجمادات  
 كلاما ولا يعرف في بين نطق النطق وانما قال المخلوق انطق الله فلم نقل لطق الله بل  
 يلزم ان يكون من كلامه بكل كلام خلقه في غيره او راكاه او كذا او كذا او كذا فليكن في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا  
 وقد طرد ذلك الذي اذ قال ابن العربي وكل كلام في الوجود كلامه سواء علمنا نشرة ونظامه  
 ونقول ذلك الامام عبد العزيز الذي بشره الرب في يوم بدر الامام بعد ان تكلم به عليه السلام في الخلق  
 في فضل التبرير والمنة الحية فقال بشر يا امير المؤمنين ليخرج عطايتي بنظر التبرير في باطنه  
 بغيره فليكن يوم بغيره فليكن في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا  
 في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا في علمهم كل شيء فليكنوا مخلوقا

۱۰۰



























وهذا القول لا ينافي الأول والجمع بينهما ممكن فثبت واما القول فقد اُضيف على انه لا يجوز  
تفسير الآية بالوجه الأول وما لو كان الوجه الثاني وجعله من باب التخييل وهذا منهم بناء على  
انه كل ما لا يدرك العقل لا يجوز القول لما عرف من اصلهم الخامس من تقديم العقل على العقل ثم  
الآية تدل على ان الله خلق الارواح مع الاجساد وقبلها وهو صحيح بخبرنا انه خلق الارواح <sup>واجب</sup>  
قبل الاجساد بخمسة آلاف سنة وان الخطأ والوجه الثاني للارواح والاحياء كما يشق  
بهما في العادة ولم يخبر بضم الياء وكسرة الباء ان لم يقرب منه احد من خلقه على الكفر وعلى الايمان  
وفي نسبي ولا على الايمان والقرآن انه لا يخلق الطاعة والمعصية فقل العبد بطريق  
الحوار الغلبة بل يكفرهما في قلبه ثم باختيار العبد حبه فان الكفر على عوار الذر اذا علم  
ذلك العقل كبره في الاصل ولا الخيانة عند انه يعمل فانه عمده كالزلل كالخوض اذا الكفر على اجراء  
كله الكفر فاحذر باظهار البلاء وقلبه مطمئن بالايان فاحذر باظهار البلاء وكان في حبه  
بحر الايمان على الدين وقلبه مشغول بالكفر والكفران فليس الكافر في كرهه محذورا ولا المؤمن في  
ايامه محبوبا بل الايمان يجب للمؤمن كانه الكفر مطلوب للكافرين وهذا معنى قوله كل حزب بما لديهم  
فرح فاما الامانة الله تعالى بفضل حب النبي الايمان وزين في قلبنا الايمان وكثره اليك الكفر  
والفسوق والعصيان والحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وبعده تركت  
هداية اهل الكفر والكفران وجبت اليهم العصيان وكثره اليهم الايمان فسيما الله سبحانه بفضل ربنا  
وهذه من ان الله بفضل الله انه ما زاد من هذا الله فلا يضر الله هذا من اسرار الفناء والذر  
بحكم الزلل ولا يسئل عما يفعل ولا خلقهم مؤمنا ولا كافرا اربابا ولا اكرام ولكن خلقهم  
استحقاقا اربابا ليقولوا الايمان اخلاصا ولا اختيارا الكفر على توهم كونه لهم خلاصا والايمان  
والكفر فعل العباد اربابا اختيارا لهم على وجه اضطرارهم وسجاءة من انعام العباد فيما ارادوا  
بعلم الله تعالى في كل شيء حال كونه كافرا اربابا بفضل الله سبحانه فاذا اتم بعد ذلك اربابا كثر  
على مؤمنا حال ايمانه اربابا حبه كانه سخي غير ان يغير على ارباب كثر عبده واما الله وصفه  
اروم غير ان يغير لغة الارزاق في الغضب والرضا المتعقبات بالكفر والايمان واما التفرقة في  
في متعلقها باصلا الزايم بل وقد علم بايمان بعض وكذا آخرين في وجودهم في عالم شهودهم الا  
انه سبحانه من فضل ذكره لا يعمل بخير ولا يخلق على بل لا بد من طلبوا اختيارا العبد وحصول محمل على  
ليزتر عليه الحق وينفع عبد الله ارباب العقاب والله علم بالصواب وجميع افعال العباد  
الحكم والسكوت اربابا وجه يكون من الكفر والايمان في الطاعة والعصيان كسهم على الحقيقة  
لا على طريق الحجاز من النسبة ولا على سبيل وجه الكراه والغلبة بل باختيارهم في فعلهم بحسب اختلاف

كما في نسخة الخلف على بن سنان في نسخة الأولى **و** دام على الكلام وهو نافية  
لما قبله في نسخة ودام الرسخ عليه ولم يترك له اليد **ف** قال القسوس شرح العدة في  
تفسير الآية المكية قولان أحدهما قول أهل التفسير وعليه جميع أكابر الأئمة وأكثر أهل السنة  
والجماعة وهو ما رواه عمر بن الخطاب عن هذه الآية فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء الجنة  
وبعل أهل الجنة بعلوه ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النار  
وبعل أهل النار بعلوه فقال رجل يا رسول الله فبم العمل فقال عليه السلام إن الله أفاض على  
العبد الجنة استعمل بعل أهل الجنة حتى يعل على أهل الجنة فبذلك الجنة وكذلك إذا أفاض العبد  
لناره وأخذ بظاهرة الجنة فقال إن الله لم يخلق المؤمن من مؤمن والكافر من كافر وإنما يبعث  
لمن كفر أو أبو بكر وعمر كانا مؤمنين قبل الإسلام والأبناء كانوا أبناء قبل الوحي  
وكذلك أخوة يوسف كانوا أبناء وقت الكبرائين وقال أهل السنة والجماعة صاروا  
أبناء بعد ذلك وأبليس كان من الأبناء كما رواه الأئمة باعتبار تعلقه بالله بآية مبين  
كأمره بخله ولو كان جبرائلا لكان من الأبناء كما رواه الأئمة بآية مبينة بخله  
فولم يكن من الكفار يحرمه على الكفر والمعصية والمؤمنون يجرمون على الأيمان والطاعة بل قول  
إن العبد مختار يستطيع على الطاعة والمعصية وليس كهموم المؤمنين على الأيمان والطاعة بل قول  
سبحان اسماء الله ربكم فلو كانوا مؤمنين لما همم بالأيمان ولما حلفهم بقوله ربكم  
فأولايه **و** روى سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في تفسير هذه الآية أفد  
الله تعالى البشر من ظهره فمعه السلام فخرج من ظهره كل ذرية ففسد ما بين يديه ثم ظهر قبل  
أربعين عاماً بعينهم آدم وقال الربكم فالولايه شديد وتلو على القول المبطون قال بطل  
فأوجاه الزام الحجة لهذه الآية ونحن لا نذكر هذه البنيان وإنما نذكرنا وجهها جهداً  
في ذلك بالانفاق وأجيب الله تعالى أن ذلك ابتلاء لآل الدنيا دار ابتلاء وعليها  
الايمان بالغيب ابتلاء ولقد ذكرنا ذلك لزال الابتلاء وما جئنا إلى تذكير الأنبياء  
وليس كل ما ينسب إلى نزل الآية ونثبت به العدة قال في حق أعمالنا احصا  
الله ونسوه وأجرنا سببنا وبجارتنا وآتينا قولاً بالانظر وأصح المعقول  
وهو أنه تعالى أخرج العدة وهم الأولاد أصلاً بأنهم وذلك الإخراج أنهم كانوا أطفافاً فخرجهم الله  
إلى أرحام الأمهات وجعلها علقاً ثم مضى حتى جعلهم بشر اسوياء خلقاً كاملاً استند على  
أنفسهم بآبائهم ثم دللنا على الوحدانية قبل الانشراح وبالادلة صاروا كأنهم فالولايه قبيح



اهلهم وميل انفسهم فلما ما كسبت وعلمها ما كسبت لا يحل كذا في قوله ان العبد خالق  
لا فعل الاشارة الى ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
والا اختيار بالكلية في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
ولما صلا في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
الخالق في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
قدرة بعدة العبد وادراكه يكون صفته ولا يكون فعله ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
لا يحل قدرته واختياره في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
ثم المولى كذا في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
وانه كذا في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
العقل وفعل العبد في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
كم لا بعد من ذلك في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
وقوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
وفي حديث رواه الحاكم وصححه البيهقي في حديثه من قوله ان العبد خالق  
ولما انخرم سبحانه بقوله العبد من ان يخلق من الاصل في قوله ان العبد خالق  
كم لا يخلق ولا العبد لو كان خالق لا فعل كذا في قوله ان العبد خالق  
يعلم خلقه وهو اللطيف الخبير وقوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
حين صرح بقوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
الخالق في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
فما هو ما ريت خلقا او ريت كسبا ولكن الله يخلق كسبه المصطفى قال في الوصية رقم  
باب العبد في احواله واقراءه وبعثه مخلوق فلما كان الخلق فافعال اوله ان يكون مخلوق  
انتهى وبسببه على وجه يظهر بانه هو الخلق انتصار الاشياء على وجوده الى الخلق في المكان  
وكل ما يدور في الوجود فهو ركان او عرضا فهو كسب في عالم الشهادة فادراك العبد العالم  
بذاته لا مكانه يستفيد الوجود في ذاته في الخلق خسرانه فافعال العبد به اوله يستفيد  
الوجود في ذاته في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
الفرق ان الخلق هو بذاته وخلقكم وخلقكم وخلقكم وخلقكم وخلقكم وخلقكم وخلقكم وخلقكم  
وايداه في الاشارة في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
مخلوقا من العبد لا قبل ولا بعدة في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق

لانه لو كان قبل الفعل كذا العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
الفعل كذا في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
بلا استطاعة ولا طاقة انتم والفرق في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
لخلق في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
وهذا في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
باعتائه وفي قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
صنفه عاجز في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
ثم يبيح في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
في اياته والحوادث في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
الحوادث في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
اطيعوا ايتها الحاكمون آيونا واياها الما فتوى اخذوا انتم وآباءكم في قوله ان العبد خالق  
علم ان لا يبيح في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
خالق لا فعله يكون من المشركين في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
حين فهو الى العلم فاعلم ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
ولما قال في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
لم يشقوا الله ولا ياتوا به من عند الله ولا يخلقون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون شيئا وهم يخلقون  
الاسلام وحملوا ما ذكر على الرض لا نام لانهم لم يجعلوا العبد خالق بالاستقلال بل يقولون  
انه سقى خالق بالذات والعبد خالق بواسطة الكسب والالات الى خلقه الله تعالى والعبد  
ولم يشقوا الله ولا ياتوا به من عند الله ولا يخلقون شيئا وهم يخلقون ولا يملكون شيئا وهم يخلقون  
العبادة كعبدة الاصنام واما قول الخضر لو كان الله خالق لا فعل العبد خالق بالعبادة هو العالم  
والخالق والاعمال والشارب والرائي والشارق وهذا جهل عظيم في قوله ان العبد خالق  
بالسنة في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
وسائر الصفات الاجسام في قوله ان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
به حتى يشق منه اسم الخلق ولا ينفصل الله بذلك واما قول فينبارك الله حسن الخلق  
بصفته الجمع وقوله ان الخلق من الطين باضافة الخلق الى عيسى في قوله ان الخلق من الطين  
التقدير والتقدير فان العبد خالق لنفسه وخلق ذلك ولا كذا في قوله ان العبد خالق  
اعلم ان تحقيق الهم ما ذكره ابن الهيثم في هذا العلم حيث قال فان قيل لا شك ان الله خالق







من انه نقل عن ابي حنيفة ما يدل على جعل الارادة من جنس الامر والجملة لا الشبهة كما في  
عنه من قال لا اريد ان يكون في قوله طلق فلو قال اردته او اجبتة او رضيت  
ولو انه لا يقع في قول على تفرقة هذه الصفات في العباد فليس كما قاله في الفاعلية اكثر  
اهل السنة وقد ثبت عنه عليه السلام ما اجمع عليه السلف من قوله ما شاء الله كان وما لم يشأ  
لم يكن وقد خالفه القدر في هذا من الاصلين فانك ارادة الله للنشر مستند على رغبهم  
بقوله تعالى وما تشاءون الا عند الله ولا يرفع الله الالهة الا بالحق والبرهان والبرهان  
لا يكون الا في هذه الامور بناء على انما ارادة والجملة والامر عندهم وقالوا انما ارادوا  
ارادة في الحوادث لا في الكون والخلق والطاعة والمقصود من ارادة الله في القبح  
فقد علم بكونه اكثر ما يقع في افعال العباد وعلى خلاف ارادة الله سبحانه وقد دللنا على  
الواقع على خلاف ذلك في قوله تعالى فيم يرد الله في بطنه ما يشاء ويخرجه في ما يشاء  
بجعل صدره حقيقا ورجاء قوله تعالى انما لو يشاء الله لنهضنا لانسلك  
نفس هذا ما واما تشاؤه في انشاء الله وروى عنه في نسخة في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
لو اراد الله لا يعبى ما خلق العباد ثم قال في نسخة اخرى في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
التي في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
بفعل ما يشاء وبكلم ما يريد لا يشترط الفعل وهم يشلون في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
احد شيوع في المخرقة في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
اهل السنة في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
ارادة في منتهى القدرة وفيه على ما روي في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
اسما وانما في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
العبادة وهو ما يكون متعلقا بالامر في الدنيا والنوبة في العقب برضاء الله تعالى واراوته  
وقضائه في القبح منها وهو ما يكون متعلقا بالامر في الدنيا والنوبة في العقب برضاء الله تعالى  
بما ارادته وقضائه لقوله تعالى ولا يرفع الله الالهة الا بالحق والبرهان والبرهان  
بالقول والبرهان والجملة والامر لا يتعلق الا بالحق وروى القبيح في الفعل حيث امرهم  
بالايمان مع تفرقه فيهم بانهم يكونون على الكون ثم حكم الله بالطاعة بحسب الطاعة قال الله تعالى  
ولا يكلف الله شيئا الا وسعها ارفقها وقدرة العبد التي لا يعبى بها اهل التكليف الطاعة  
سواء االه التي ياتى على في المودة والعبادة فلهذا لا يكلف العبد والجملة والامر ولا الاكثر

بالاقرار بالاثبات ولا الرضا بالحاضر عن القيام بالقيام في مقام الاثبات فكان ابو جهم في سلب الفعل  
ولم يكن له ان يقول لا اريد ان يكون في قوله طلق فلو قال اردته او اجبتة او رضيت  
على انما في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
ذكرناه في تفسيره في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
الآية في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
يكونون على الكون والجملة والامر لا يتعلق الا بالحق وروى القبيح في الفعل حيث امرهم  
عدم الايمان عاصيهم ووجه وطائفة من وجه ولعل هذا المعنى يستفاد من قوله تعالى ولا يسئرون في السما  
والارض طوعا وكرا ارفقا وفيها ارادة الله في العباد وستر القدر في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
فقد ثبت في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
تعالى عند الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
وانما في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
ولقد اقم الله الحاقين بانهم لا يستطيعون السمع ولا البصيرة في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
التامل في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
على سلامة الاستبالات والجملة والامر لا يتعلق الا بالحق وروى القبيح في الفعل حيث امرهم  
تعمد هذه الاستطاعة التي برسلامة الاستبالات والجملة والامر لا يتعلق الا بالحق وروى القبيح في الفعل حيث امرهم  
مع ان القدرة صالحة للقدرة عند المحققين في القدرة المعروفة الى الكون في قوله تعالى انما لو يشاء الله  
التي تعرف الى الايمان لا اختلاف في التعلق وهو لا يوجب الاختلاف ونفس القدرة في قوله تعالى  
فانما في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
فاسمى الذم والعقابة بهذا البيا. واما ما كتبه بالبرهان على ان الله تعالى علم خلافه واراوته  
خلافه كما بان الحاف وطاعة العاصي فلا نزاع في وقوع التكليف في كونه معذور المكلف  
بالنظر الى نفسه فليس التكليف به تكليف بالبرهان وسع البشر نظر الى ذاته ولم قال الله  
تعالى في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
وتأجل ان لم يكلف العبد به لم يكن نارك الامور عاصيا فلما عذر الله تعالى اياه في قوله تعالى  
انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
تعلق الا ارادة الحوادث في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
التوفيق ثم علم ان الله تعالى في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى انما لو يشاء الله في قوله تعالى  
العصيان وقلب العاقبة واعدام القديم وهذا الوجه في القدرة المعروفة فلهذا لا يكلف العبد والجملة والامر ولا الاكثر











لم يكن من حقهم ان يرفعوا كفاية حجة على انهم ولدوا من مريم بنت يوسف  
 حديث كثر نبي آدم من الروح والبدن منصف البنية في عالم الارواح قبل خلق الالباب  
 وهذا وصف خاص له لا ان يكون على خلقه للبينة واستعداده للرسالة كما يبين كلام الامام محمد  
 الاسلام فانه لا يمتنع في هذه فيصلي اليك ويحضر صابرا عند الفتنة من الامام ثم يوتى رسالة  
 ثابتة بالبرهان بل هو موجه في هذه الذات والصفاء كما في صفة الامامة كمال العلم في الامامة  
 وما احسن قول من لو لم يكن فيه آيات مبينة كانت به تبيك بالبحر وببينة انه ما اريد  
 ادعى النبوة من الكذب بين الاوقاف عليه من الجمل والكذب له في الدنيا في غير ذلك من الامامة  
 احسنه الله الاظهر الله على من في حجة وفلما تساند النبوة فولد في الله فخرج ما كنتم  
 تكتمون وصفيته المصطفاه بالزناج الكراما وصفان للامامة النبوية والافروية ودرجته  
 وصفاه ارفعته ومجته من غير مخلوقاته كالبينة حديث لولا كراهة ولم يبدل قسم اوله  
 لقوله ولم يبدل قسمه من غير خلقه ارفق النبوة ولا بعدد فان الالباب معصومون عن الكفر  
 مطلق بالاجماع وايقن بعضهم صدق الكبر في النبوة بل وبعد ايضا في مقام الشراعية واما  
 هو عليه السلام فكما قال الامام ولم يزل يصفه ولا كبره قط واما قوله تعالى عفا عما سلفه  
 وكذا قوله ما كان ينبغي ان يكون له اسر من خلقه الا في باب النبوة ما لا يعلو وافضل الناس بعد  
 رسوله صلى الله عليه وسلم اربع وجوه لانه في مقام النبوة فالسنة والاعمال في مقام النبوة  
 قبله وان كان يقع في قوله بعد ولا يبدل فقال اراد الامام البعثة الزمانية في شئ من الاعداد  
 في العباد من العلماء الا ان رتبة من الالباب في ذمة الاعداد الحقة والاكس في الارض وفي  
 وادريس السادة والاصول ان افضل الناس بعد الانبياء ابو بكر اسمه في الجاهلية عبد الكعبة  
 فسماه رسول الله صلى الله عليه وآله ابي ابي طالب فنهى عن من عبد من عبد بن سعيد بن زيد  
 مرة بن كعب بن لؤي بن غالب التميمي هو الصديق كثر صدقه وحققه وقوة تصديقه وسبق نبوته  
 فهو افضل الاولين من الابرار وقد صلا الاجماع على ذلك ولا عورة له في الافرار فافهم سالك  
 وقد استخفى على السلام في الصلوة فكان هو خليفة خلقه في الدنيا في حجة ودرجته عندها  
 قال صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي يرد فيه فقال ادعي اباك واحاك في الكتب  
 لا يكره ان ياتي في الدنيا والابا بكر واما قوله انما استخفى فقد استخفى في حجة من غير  
 واما ان استخفى فلم يستخف من غير النبي صلى الله عليه وآله فلعنه الله ان لم يستخف بوجهه مكتوب  
 ولو كتب عبد الكعبة لا يكره بل قد اراد كتمانته ثم تركه وقال الله والابا بكر فكان هذا المبلغ  
 من حجة الوعد عليه السلام والسير على اختلاف ابي بكر بالفضل والنور واختياره لخلافه اختيارا

الصفحة بل م

داخر

راضين بذلك وعزم على ان يكتب لك عهدا من ذلك ثم علم ان المسلمين يحقون عليه ذلك  
 الكفاية النفاة بارادة الله واختيار الامة ثم عزم على ذلك في يوم الخميس فلما  
 حصل بعضهم شك في ذلك الفقه من جهة الرضا او هو قول كذا في ترك الكفاية  
 الكفاية باسحق فلو كان القبح مما يشبه على الامة لبينة بياها فاطمة المعجزة لكن  
 لا اقليم ولا لالت مقعدة على ابي ابا بكر هو المعلن في هذا ذلك حصل العفو من ان  
 ثم انما انصار كلهم بالعباد بالابا بكر الاسعد بن عبادا يكون هو الذكر في طلب الولاية ولذا  
 لما بايع عمر وابو عبيدة ومن حضر من الانصار قال قائل فقلتم سعدا فقال عمر فقلتم الله  
 ولم اصدقه الصلابة ان النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يكره على وعباس وجره ما لو كان  
 لا ظهره درو ابن لطفه باسناده ان عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الحنفية لخطب اليه  
 الحنفية فقال له كاه النبي صلى الله عليه وآله استخلف ابا بكر فقال ارفق في شك ما حكيت نعم  
 وانه الذي لا اله الا هو اختلف له وكان النبي صلى الله عليه وآله في ثوب عليا والنفقة بالناس لان  
 فذا من الملائكة كبريت وميكائيل واسرافيل وحمل النور والكبريت واللائكة  
 المقربين افضل من عوام المؤمنين وان كانوا في رتبة الانبياء والرسول صلى الله عليه وآله في رتبة  
 المقربين في رتبة الانبياء والرسول صلى الله عليه وآله في رتبة المقربين في رتبة الانبياء  
 اراين تغيب عن عبد العزيز بن رباح بن عبد الله بن رباح بن عبد الله بن رباح بن عبد الله بن رباح  
 العدوس هو العارون كان في نسبه الرضا في الوقوف بين النبي صلى الله عليه وآله والباطل في قوله عليه السلام  
 ان الله يخلق على الساعة اربعين الفا من المؤمنين في كل ساعة في كل ساعة في كل ساعة  
 انهم آمنوا بالانوار والايات وقد اجتمعوا على فضيلة وحقيقة خلافة فاطمة في كل ساعة  
 الشورى والباب بعد الغناء المذكورة في صحيح البخاري بطولها ثم عثمان بن عفان اراين العالم  
 بن ابي عبد الله بن عبد مناف بن قصي القرشي الاوس والموذني كان في نسبه لانه تروج  
 بنه النبي صلى الله عليه وآله وقال كانت له اربعة ابناء وبناته اربعة بنات فممن بنات النبي صلى الله عليه وآله  
 الى قيام الساعة الاعثمان وقيل انما لقب لانه عليه السلام وعالا به بكر بدعوة ولعمري بدعوة  
 ولعمري بدعوة ثم علي بن ابي طالب اراين عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي  
 القرشي الهاشمي هو النبي صلى الله عليه وآله روج فاطمة الزهراء وابن عم المصطفى والعالم في الودعة  
 العباد والعصاة الى سال كابر العباد ورجعوا الى فتواه فيها كبره شهرة كحق في قوله صلى الله عليه وآله  
 انما مدينة العلم وعلي بابها وقول افضلكم علي وهو اسما علم جميعهم وفضايلهم وكتب  
 مسطورة وشاغلهم على الله العباد مستهين وقد بينا طامنا في المراتب شرح الشكوة

اقول ابو بكر ليس من عوام المؤمنين  
 الا ان يراد بالعوام ما عدا الانبياء  
 والخواص الانبياء عليهم الصلوة  
 والسلام كحق الحاج علي



واوله ما يسهل على الفضيلة الصديق في مقام التحقيق نصيبه عليه السلام بالامانة للامانة  
 من صفته العليا والاباء ولد اقل الكابر الصابة رضية عليه السلام لدرجته اقل رضاءه لوليا  
 ثم اجماع جمهورهم على نصب الخلافة ومناقبه غيرهم في اقرامهم في خلاصته رجلا في  
 الفقه والصلاح سواء الا لغير واحد ما اقره تقدم اهل المساجد فقه اساءوا وكذا لو قلده  
 القضاء رجلا وهو من اهل وعزة افضل منه وكذا الولد واما الخليفة فليس لهم ان يكونوا  
 الخلافة الا افضلهم وهذه الخلافة خاصة وعليها اجماع الامة انتهى وهذا السبب بين  
 عثمان وعلي هو ما عليه الاكثر خلافا لما روي عن بعض اهل الكوفة والبصرة من عكس القضية ثم  
 اعلم ان جميع الروايات في ان القدر افضلوا عليا على بكره وروى عن بعضه في فضل علي في مقام  
 والجميع عليه جملة اهل السنة وهو الظاهر في قول المجتهد على ما رتبته هنا وفي مراتب الخلافة  
 وفي شرح العقائد على هذا السبب وجدنا السلف والظاهر ان لو لم يكن لهم دليل سالك لما  
 حكموا بذلك وكان السلف كانوا اصفى في تفصيل عثمان على علي حيث جعلوا علامات  
 اهل السنة والجماعة تفصيل الشيخين ومحنة المختارين والافاضة انما اريد بالافضلية كونه  
 الثواب فالتوقف جبهة وانما اريد كونه ما بعده ذوا العقول الفضائل فلا انتهى وجرده  
 بالافضلية فضيلة عثمان على علي بقرينة ما قيل من ان التوقف فيما بينهما لا بالافضلية بين  
 الاربعة كما فهم اكثر المحققين حيث قال بعضهم بعد قوله فلا لا فضايل كل واحد منهم كانت معلومة  
 لا اهل زمانه وقد نقل السابريهم وكالاتهم فلم يبق للتوقف بعد ذلك وجوب الكابرة  
 وتكليف العمل فيما حكم به الله تعالى من ان لا يجرى بالافضلية بهذا المعنى ايضا  
 ما من فضيلة تروى لاهل البيت الا ولغيره من رتبة ما يتقدم اختصاصا بها به حقيقة فقد روي  
 في رواية اختصاصه بغيره اعلانه يمكن ان يكون فضيلة واحدة ارجح من فضائل كثيرة اياه  
 لشرفها في نفسها او لربوبية كبرها وقال بعض اهل البيت في التوقف بل كبره ان يجرى بالفضيلة  
 على اذ قد تواترت حقا على عدم منافاة وهو في فضائله وانصافه باكملات واختصاصه  
 بالكرامة هذا هو المقصود من سوق كلامه ولذا قيل فيه رتبة من الرضا لكنه قرينة بلامرته اذ  
 كثرة كلمات على فضائله العلمية وقناتر التعليل في معنى كبره لا احد انكاره ولو كان  
 هذا رضاء وترك السند لم يوجد في اهل الرواية والدراية ستة اصنافا باك والتعقيب  
 في الدين والتعقيب في الحق اليقين انتهى ولا يخفى ان تقديم علي على الشيخين مخالف لمذهب  
 اهل السنة والجماعة على ما يدعيه جميع السلف واما ذهاب بعض الخلف على الفضيل على علي  
 عثمان وضمهم الى الفضيل في الصابة هذا والذراحتة وفيه من الامة عده ان الفضيل الى بكر

والقول

فقط

قطع حيث امره عليه السلام بالامانة على طريق البينة نفع المعلوم من الدين ان الا بالامانة  
 افضل وقد كان على كرم وجهه حاضر في المدينة وكذا في حكاية الصابة وبعثه عليه السلام  
 لما علم انه افضل الامام من تلك البينة من ان تافرة وتقدم من فضل عليه السلام والامانة الموقوفة  
 الا بالبكر وفضيلة معارضة عائشة من حق ايمها معروفة وهذه الامانة كانت رتبة الفضيلة  
 ولما قال الصابة رضية له السلام لوليا او ما رضى به من ايمها في ذلك صرح بصحة في سفيقة  
 بين ساعدة واستقر ايمهم بعد ذلك وروى في خلافة ابن بكر واجماع الصابة في خلافة  
 لقول الجليل لا يجمع ائمة على الفضيلة وقد يابته على رضاءه في رؤس الاشياء بعد توفيق كرامة  
 لعدم توفيقه في ذلك المنظر والاهل في خلافة الحسن والحسين والامانة في الحق والامانة في الحق  
 وادعاء الوصية لفاطمة وتامل وطلوها في فضل جماعة وعمل الشيعة في فضيلة علي في رضاءه  
 النقية لم يطمع عليها الا صاحب الطبيعة على ان لا ينافي واحد ولو كانت ظاهرة في حق اجماع الجماعة  
 او في بينة انه يغير القضية ويرى في الحقيقة في غير دليل او رده في القضية ثم وقع الاتفاق على خلافة  
 عمر بن الخطاب في ذلك المنظر في ان لا ينافي في حقيقة سببه في رضاءه في حق علي في حكاية  
 شرح المواقيت بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر بن علي في حق اقرامه في الدنيا واول عهده  
 بالعقب عليه في الدنيا واول عهده في الكوفة ان لا يستخلف عليكم من غير ايمها في حق السيرة في ذلك  
 فله في الجارية في ان لا ينافي في الا في رضاءه في حق علي في حق السيرة في ذلك  
 سيرة بن سيرة عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة وزياد وسعيد بن ابي وقاص في حق السيرة في ذلك  
 فيما بينهم وبين عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة وزياد وسعيد بن ابي وقاص في حق السيرة في ذلك  
 بالامانة من سواهم كاقبال رضاءه وهو اصر في حق الامانة لم يفرج في رضاءه في حق السيرة في ذلك  
 ان يستظهر في رضاءه في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك  
 ثم توكل الامر حتمهم الى عبد الرحمن بن عوف وطلحة وزياد وسعيد بن ابي وقاص في حق السيرة في ذلك  
 وانقادوا لوامره واصلوا معه الجمع والاعيان فكان اجماعهم استشهد عثمان وترك الامر لاهل  
 ومجملات جمع الكابر باجر من والافاضة على رضاءه في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك  
 واولاهم بالخلافة في رضاءه في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك  
 والخروج معه الى اربعة وعشرين طائفة منهم كافي من الجمل وصغير فلما يدرك عليهم حجة خلافة ولا يكر  
 تفصيل في القضية ولا ينافي في ذلك من رضاءه في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك  
 انكر عليه ترك التوقف في عثمان بن علي في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك  
 والافسح على علي الايمان واما يدرك من حجة خلافة في حق السيرة في ذلك في حق السيرة في ذلك



ثلاثون سنة ثم تغير ملكا عضوا وقد استشهد على رضاءه على رأس ثلثين سنة وفاته والله  
وتأيد على حياجه وخطا معاوية في ما صح عنه عليه السلام في حق عمار بن ياسر  
تفعلك الغنة الباغية وأما ما نقلناه من رواية أواد بن أسيد قال ما قيل إلا على حيث حمل على  
المعالي في ذلك من أن قال في الغنة لم يلزم أن يخرج عليه السلام فقل عمره فبين أن معاوية ومن بعده  
لم يكونوا خلفاء بل ملوكا وأما ولا يشك بأنهم أهل الحق والعقد الأمانة قد كانوا مستقيمين على خلافة  
الحق والخلافة العباسية وبعض الملوك الروائية لم يكن عبد الله بن عباس بالخطا المذكورة في الحديث  
الخلافة الكاملة السليمانية شيئا من الخلفاء وسيلهم المبالغة فيكون ثلثين سنة وبعد ما يكون  
وقد لا يكون أو قد ورد في حق المهدي أنه خليفة رسول الله وأما ظهوره اطلان الخلافة على الخلافة  
العباسية على العاقبة الحجازية الوقية ووجه الحقيقة في غير ما علم في العارفين السمر  
فان في رسالة المسألة بالعلم الهدي وعقيدة أرباب النية ولما صح عليه السلام فابكر فيض الله  
لا تحفه وعمره وعمره في رطبه ثم قال وما ظنكم بالشيعة من هذه الأمة وخافوا الغاية منه ودر  
وصار في العاقبة في ظاهر النجاسة منهم واورث ذلك أفعاد وضمنا في البواقي ثم  
استحكم تلك الغنة وتوارثها الناس فكشفت وجبت إلى أهواء استحكمت أصولها  
وتشتت فزعها فابها الملة والهيبة العلية من زناه بها ظنهم وطهارة  
قلوبهم كانوا أشبه وكان لهم نفوس والنفس صفات فلكه فقد كانت نفوسهم تظهر بصفة وقلوبهم  
مشككة لذلك فيرسلوا على قلوبهم وسكرتهم ما كان من نفوسهم فانتقل اليهم من نفوسهم إلى أرباب  
نفوسهم من النفوس فما أودوا فضايا قلوبهم وصارت صفات نفوسهم موزنة عند نفوسهم  
النفيسة فبنوا نفوسهم على الظاهر المذموم عندهم وودعوا في بيع وشبهه أوردتهم كل  
مورد رذيلة وخرقهم كل شرب وبيع واستمع عليهم صفات قلوبهم ورجع كل واحد إلى الانفس وأدعاه  
لأجانب الأعراف وكان عندهم اليقين من نفوسهم لأن نفوسهم كانت مخوفة بانوار القدوس  
فما توارث ذلك أرباب النفوس للسلطة الأمانة بالسوء القاهرة للعلو الجومة انوار الله  
عندهم العداوة والبغضاء فافترسوا فيهم فامسك في النقص فيهم واجعل محبتهم لكل  
على السوء وامسك في الفضل وانما خافوا بالحق فضل اهدم على الآخر فاجعل ذلك محبة  
اسرارك فابكرتك الظهارة ولا يتركك انما اهدم اكثر من الآخر بل يترك محبة الجميع والآخر  
بفضل الجميع وبكيفية العقيدة السليمة لعقيدة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعليه  
ولا يخفى ان هذا الشيخ اراد ان يبين الحق مع صديقه النبي لا يعتقدون تساويا بل هذا ان  
فان يبين اعتقاده اولاً ثم تشرى إلى ما في الجمل آخره ولا يخفى ان خلافة الأربعة لما هو خير من  
اعتقاده

فصلهم

فصلهم في مقام العلم والسعة ثم انظر إلى الحجة تتبع الفضيلة وكثرة وتسوية يستعز  
احمال في مقام الاجال كما قال سبحانه ولكن الله غفار ذو فضل عظيم المقصود الذي  
تقدم من التفضيل والله الهادي إلى سواء السبيل ثم رأيت الكور في ذلك في النافذة في  
من اعترف بالخلافه والتفضيل للحق وقال في حقه عليا أكثر لا يؤاخذ به ان شاء الله تعالى  
عليه السلام هذا في حقهم فما املك فلا تؤاخذ به فما املك قال القنور وانما اجدوا على ما  
عثمان لوجود شرائط الأمانة فيه فذكرنا في غير ذلك امر الأمانة ببرسنة النفس عثمان  
وعلى وعليه والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وقال يخرج الأمانة منهم  
فجعلوا الاختيار على عبد الرحمن بن عوف وصالحا في تعزير من منع لنفسه في قولهم الام  
في اصل فافقه بيده على وقال اولئك انما حكم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة شيوخه فقال على  
احكم بكتاب الله وسنة رسوله واجتهد بكنه ثم قال عثمان مثل ذلك فاجابه وعمر بن الخطاب  
راى ذلك وكان على كبره اب الاول عثمان كبره في ما يدعوه ثم ما بع عثمان في ما يدعوه الناس  
وصوابا ما منه وفي هذا دليل واضح على صحة خلافة النبي وخلفائه والعقيدة العلية اما من  
وطرقتها وتوارثت واجتهدوا في لا بد من بني ابيها وانما قال ذلك لانه قد شبهه ان  
الجهل بحسب ابناء على جهاده ولا يجوز تعقيد غيره من الجهل من محمد بن عثمان وعبد الرحمن  
عوف اب الجهم كونه في تعقيد غيره اذا كان فقه منه واعلم بطريق الدين وان ترك اجتهاد  
نفسه وشيعته اجتهاد غيره انما هو الكور في اجتهاد الله تعالى وقد ورد في الحديث ان الله لا يقبل  
من بعدك من يترككم فافقه عثمان وعبد الرحمن بن عوف بعون الله الحديث وظاهره في حق علي  
اوله ما لا يخفى في لا يصلح الاجتهاد او خصم في مقام هذه في دليل كونه عليه السلام عليه السلام  
وسنة الخلافة الراشدة في فاته لا شك انه داخل في حق تعقيد عقيدة ولا ينفرد به بل هو  
واحد من قبله وقيل انما يبعث على تكارر ان لا يستشهد عثمان في حجة الغنة بالمدينة  
وقصة عثمان واهل الغنة الا سبلا عليها والفتن بها فادوات العلية في كبره  
الغنة ورفع هذه الحجة فحصول الخلافة على علي فامنع عليهم واعظم قتل عثمان ولزم بينه  
ثم عروضا بعد طاعة فابى ذلك وكبره ثم عروضا على الزبير فامنع ايضا اعطاهما عثمان  
على مقتضى طاعة بام فقلل اجمع المهاجرة والافاضا وسالوا عليا وما سنده بالله في حفظ  
الاسلام وصيانة دار الهجرة ليعنه عليه السلام فقبل ما بعده سنة وبعده رآه مصلح لعلمهم على  
انه اعلم من غيره في العلية وافضلهم واولهم في العلية وليس من طاعة الخلافة اجماع الامم  
على ذلك بل من عند بعض صالحى الامم لم يوافقوا ذلك الغنة وليس في بعد ذلك



ان كان لا وجه الى اشتراط الاجماع لما فيه من تأخر الامامة عن وقت الحاجة اليها في القبر  
 لم يشترط فيها الاجماع عند الاختيار والبايعة ثم لا جاع اذا خرج من ان يكون شرط لم يكن  
 عودا اليه من غير فسقط اعتباره ونقض الامامة بعد هذا بطلان قولنا ان طاعة الزبير  
 بايعة كراة وقالوا لا يبيعه يدينا ولم يبايعة قلوبنا وكذا قولهم ان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن  
 وهب بن مسعدة قد اذعنهم في طاعة علي بن ابي طالب في الامامة كانت صحيحة بدور رجعة  
 هؤلاء وانما لم يقتل علي قتل عثمان لانهم كانوا بايعة اذ الباع في المنفعة وتداول وكانوا في قتل  
 عثمان وليس وكان لهم منعة فانهم كانوا يستحلون ذلك بالقول انهم الامور والحق في البايعة اذ  
 انعقاد الامام اهل البيت لا يوافق ما سبق منه من ان طاعة اهل البيت وسقط ذلك منهم وخرج  
 اهل البيت فلم يبق عليهم قتالهم ولا دفعهم الى الطاعة في غير ارض البايعة فوافق ذلك فانما كان على الامام  
 استيفاء ذلك منهم عند المناسبات وتوقفت منعتهم ووقع الامر على اثاره القسمة  
 ولم يكن شيء من هذه المعاني حاصل بل كانت الشوكة لهم باقية باقية والمنفعة قائمة جارية وتمام  
 النعم على الخوارج على طاعتهم بدور دائمة ماضية وعند تحقق هذه الاستبانة يقتضي التبرير  
 الصائب لا عما قبل منهم والاعراض عنهم وقد كان امر طاعة الزبير خطا غير انها فعلا ما فعلوا  
 عن اجرائها وكان اهل البيت لا يرضون ان يكونوا على طاعة اهل البيت ولا ان يفسدوا  
 شأنهم من قصد امام المسلمين بالارادة على وجه الف وقاما الوقوف على الحق والتدبير القاسم  
 بالصحيح حتى يبطال الماخذه فيكون علم حجة فاربه على رضى الله كما ورد في النبي عليه السلام انه قال  
 لا انك تنال على الناس بل كانا نزل على التمر بل كانا نزل على التمر بل كانا نزل على التمر بل كانا نزل على التمر  
 التبادل حقا وقد نالنا ما فعلنا وكذا قالوا في ذلك ما فعلنا وكانا نزل على التمر بل كانا نزل على التمر  
 ثم كان معاوية حقا الا انه فعل ما فعل في تدويل فلم يصبر فاستقام وحلف في السنة في  
 سميت باعيا ومهمهم من امتنع من ذلك والصحح من اطلق لقوله عليه السلام انما نزل على التمر بل كانا نزل على التمر  
 البايعة وكان على مصيبي الحكم ورضي الخوارج انه كان خطا فيه وقد كثر الواجب  
 في اهل البيت الى اذنه لقوله تعالى فاني بعثت ابا عبد الله عليا في الامر فقاموا الى بيتي حتى قتلوا في الامر  
 ولكن نقول الموقض اراة دفع الشر وتاليف العلوب وناجها فخر في انهم ما يتصلق بهذا  
 المعام وبيت الصحيح من ابي سعيد الخدري قال كان بين علي بن ابي طالب والوليد بن عبد الرحمن بن نوف  
 شيء فبني فانه قال لا تسبوا اعداء اصحابنا فلو ان اعداءكم اتفقوا على اعدائهم ما  
 اوردكم اعداءهم ولا نصيفه لكن انتم مسلمون بركت في اعدائهم وادوا في اعدائهم فبني فانه قال لا تسبوا اعداء اصحابنا  
 في اعدائهم ولا تسبوا اعداء اصحابنا فبني فانه قال لا تسبوا اعداء اصحابنا في اعدائهم ولا تسبوا اعداء اصحابنا

الخ

الفتح وقاموا اهل بيتهم اهل بيعة الرضوان وهم الذين اسلموا بعد الحديبية ولقد مضى اليه السلام  
 اهل مكة ومنهم خالد بن الوليد وهو اسبق من نادر اسلمهم اليه ففتح مكة وسبوا الملقاة  
 منهم ابو سفيان وابناه يزيد ومعاوية ومنها طاسل ابو الطفيل ان علي افضل لهم معا  
 فضلك ما يرضي معاوية ان يكون مساويا لعلي حتى يسمع ان يكون افضل والاصل ان اذ كان  
 هذا حال الذين اسلموا بعد الحديبية وان كان في الفتح فكيف حال من ليس الصحابة بحال مع  
 الصحابة وفي صحيح مسلم عن جابر قال قيل لعائشة رضي الله عنها ما كان بينك وبين علي بن ابي طالب  
 وعمر فقلت وما بيني وبينهما هذا القطع عنهم لعل فاجب ان لا يقطع عنهم الا بعد موت علي بن ابي طالب  
 باسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تسبوا اصحاب محمد فلو ان اعداءهم ساءت بغير علي عليه السلام  
 جوف عمل اعداءهم اربعين سنة وفي رواية وكيع جوف عبادة اعداءهم عمره هذا وخلافه النبوة تلتون  
 سنة منها خلافة الصديق سنة واحدة وثلاثة اشهر وخلافه عمر بن الخطاب سنة واحدة وخلافه عثمان  
 عشرة سنة وخلافه علي بن ابي طالب سنة واحدة وخلافه الحسن بن علي بن ابي طالب سنة واحدة وخلافه الحسين بن علي بن ابي طالب  
 معاوية وهو افضل لك لما صار اماما لا فاضل اليه الحسن بن علي بن ابي طالب فاما الحسن بن علي بن ابي طالب  
 بايعة بدو ابيهم بعد سنة شهر فوض الامر لمعاوية والقبضة في الكوفة لمعاليه  
 والخلافه شئت بعد عثمان لمعاوية معاوية مع اهل الشام وقسمتها ايضا شئت  
 مودعة قال سابع عقيدة الطحاوي ان من سب طائفة من الراشدين كسبهم والخطاة الا ان لا يكسر  
 وعمر بن الخطاب رضي الله عنه اعداء بني علي بن ابي طالب سنة الحلفاء الراشدين ولم يفر في الاقدار  
 بالافعال الا بالاب بكر وعمر فقال اقدوا بالذين لم يفرحوا بولايته وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 والافعال بهم حال بكر وعمر حتى حال عثمان وعلي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 لكل منهما اولئك على اقل كتابا سنة وسنة رسولك وسنة النبي فاني على اية بعد ما ورض  
 عثمان قال وقد ورد في الحديث ان علي بن ابي طالب قد سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 اهل السنة انهم سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 يقولون سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ايضا انهم سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 الزانية وقال بعضهم لا تقدم بعضهم على بعض وكان بعض من اهل البيت يقول ابو بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 فبني بغيره وهو الطاعة للحق والشفقة للحق منع وبالفصل لازم انهم قد سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 والاصل انهم سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سبوا معاوية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 السنة لا يجمع على اجماع الا انه لما في لغة بعض اهل البيت وقد قال سعيد بن زيد لمشرك

ثم لم يفضلوا  
 فمنهم من  
 لم يفضلوا  
 فمنهم من







الآيات من قبل وتوهم أهل البعثة ولأنه على سبب الشبهة ليس كذا صحح أبو الشكور  
 السلي في نهيه وذلك لعدم ثبوت مبناه وعدم تحقق معناه فانه يستلزم فسق كانه يثبت  
 ثابت في سنن الشجر وغيرهما من هذا الحكم ولأنه لو فرض ان احد قتل الشيخين  
 بوصف الجمع لا يوجب كونه مسلما عند أهل السنة والجماعة ان السبب القتل ثم لو اقبل القتل  
 او السبب كافرا لا محالة على تقدير ثبوت فريضة في ان كان اول حرب من ترك صلوة  
 معتق فقد كرهوا في صلواته الفسق والعصيان لا يزال الايمان فيه كما ذكرنا ولا واسطة وكذا البعثة  
 لا تزال الايمان والموت كما تكلموا في القتل صفا الله في وقتي افعال العباد وجواز رتبة سببها  
 في المعاد لان منتهى عزنا وبل ولو كان على وجه ان ذوال النجم والكار على سببها بالحيثيات  
 يكون لها الاثر في غير النسخ في سبب العقاب بسببها والطعن فيهم ان كان مما يخالف  
 الادلة العقلية فكذلك قد غاب عنه اول البعثة وفسق وهذا النسخ في العلامة ان السبب محض  
 ليس كونه عند العامة ثم قالوا بالجلد لم يبق من السلف الجند والعلما الصالحين اللذين على عادية  
 واضرار لا غاية امرهم البغى والفرق على الامام الحق وهو لا يوجب الفسق في ذكرك في الخلافة  
 وعزاه ان يبق الفسق عليه ولا على الخلفاء لانه النبي عليه السلام لم يبق الفسق فيهم انما  
 القتل وما قبل من بعدهم لعنة الله عليهم القتل في العلم احوال الناس بالادلة غيره  
 بين فاعلم ان معناه انما هو ان يثبت كذا قال فيهم المطلق الفسق عليه لانه كذا خبر امره  
 بقتل الحسين رضي الله عنه ولا يخفى ما في قتل الحسين في قائله ثم قيل في كتابه ان يثبت امره  
 بقتل الحسين او لا ثم تركه ثانيا وكلاهما موقوف فقد قال في حجة الاسلام في الاحكام فان قيل  
 ان يجوز لعن يزيد لكونه قاتل الحسين وامره قلنا هذا علم ثبت اصلا فلا يجوز ان يقال قتل  
 او امره فضلا عن لعنه ولانه لا يجوز سببهم في الكبرية من غير تحقيق بل لا يجوز ان يقال ان ابن علي  
 قتل عليا ولا الولولة قتل عمر رضي الله عنه فان ذلك لم يثبت من تاريخ ولا يجوز ان يرمى مسلم بفسق  
 وكذا غير تحقيق وعلى الجملة فلعن الخوارج خطيئة فليست ولا حظ في السكوت عن لعنه بل يبر  
 فضلا عن غيره انهم ولان القتل الجبر لا يوجب الكفر فان قتل غير الانبياء كبرية عند المسلمين  
 والجماعة الا ان يكون مستحلا وهو غير محقق بالحجج وكذا مع ان الاستحلال امر لا يطعن عليه الا  
 في الملل وانما كان قتل طبر عار بن يسار ولما ما تقوى بعض الجمل من ان الحسين باعنا  
 فيناظر عند أهل السنة والجماعة ولعل هذا من هذا باب الخوارج الخوارج في الحجة ثم قال  
 وانتوا على جواز لعن علي قتل او امره او امره او امره في فقه حجة لانه مع كونه  
 بظاهره منافعا لا فائدة من بيانه الخلاف ان ارا وجاز لعن الايجاب في القتل لعنه عليه بل

وقد سمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 جبر عزم الله في قتل الحسين رضي الله عنه  
 بنما نظر فلهذا ويزيد امره في جبر عزم  
 الحجة في الكبرية  
 حجة الخوارج

الحسين رضي الله عنه فلا كلام فيه لقوله في الاغنية على الظاهر والقول عليه السلام لعن الله كل  
 الرواد وكل من اتبعه من ذلك ليس لعنه على احد الحقيقة بل هو تاريخ الفعل الذي رتب  
 اللعن عليه وبيان الحقيقة والحجج بعد فاعلم غير فقهه وسنناته رسولنا وآثاره وجواز لعنه  
 الشيخ فقد تقدم عدم جواز بلا خلاف فيه فضلا عن اتفاقهم في القول بطريق الحجة والظاهر  
 والحق انهم يزدون بقول الحسين واستشهاده بذلك انما هو ان يثبت الفسق عليه السلام حان ان  
 معناه وان كان قاصدا لافعاله لا يوجب الفسق في شأنه بل في ايمانه لعنه الله عليه وعلى ائمة  
 والعارضه ولا يخفى ان قوله الحق بعد قتل الاثني ليس محله معناه الرتبة بقول الحسين  
 ليس كذا سبق في ان قتل لا يوجب الفسق في الايمان بل هو فسق وجرم عن الطاعة  
 في العصية ثم دعواه انه حان ان لعنه فقد سبق انه لا يثبت اصلا فضلا عن التواتر  
 قطعا ثم قوله لا يوقف في شأنه بل في ايمانه فقد علم ما تقدم انه كان مسلما ولم يثبت منه  
 ما يحرم كونه مؤمنا مع ان الاستحلال الموجب لا يوجب الفسق لا يوجب الفسق لا يوجب الفسق  
 ووجوده في خارج عن مقتضى عقل وعملته وكالعلم وحال ديانته على البقرة بالحوادث  
 قال ابن النعمان واختلف في الكاريزيد بقول نعم لعن لار وبنه ما يدعى كونه من قبل الحجة  
 وبنه تقوية بعد قتل الحسين واصحابه انهم جازينهم بما فعلوا باشتياق فليس وصفا بدهم  
 في بدر واختار ذلك وقال فيهم ان الامام احمد بن حنبل لما ثبت عنه من قتل لار وبنه لا اله  
 وقع منه من الاقرار على الذرية الطاهرة كالأمر بقول الحسين وما جرم ما يتبعه من الطبع  
 ويعلم لا ذكره سمع كاعلم به ربح كلاله فانه ليس على وفق حرامه كانه مناه في لعنه  
 وقيل لا لم يثبت عنه تلك الأسباب الموجبة اركونه وحقيقة الامر التوقف في ربح  
 امره ان الله سبحانه وقال القدر في سبب عمدة السنة ولا يلعن صاحب الكبرية لان ايمانه  
 ولم ينفصل بارتكابه الكبرية والموت لا يجوز لعنه انهم ولا يخفى ان ايمانه يزيد بحق ولا يثبت  
 كونه بدليل فله فضلا عن قطعية فلا يجوز لعنه بخصه وانما قتل القصور حيث قال قد ذكر ابو  
 حنيفة في الفقه الاكبر ان الحسين في الخوارج الحكمة فقال هم اجبت الخوارج فقتل انكفرهم  
 بدين فقال لا ولكن قتلتهم على ما قتلهم لانهم من اهل الجبر كعلي بن ابي طالب وعمر بن عبد  
 العزيز فما وجبوا من النسخ الصحيح والاصول العشرة ثم قال وفي قوله بديننا وقال  
 تكفيره بدين واعتقاده كفى واعتقاد الجحمة والبشرية والقدرة وكذا هم لا ذلك لا يبر  
 وبنوا الكلام في الذنب انهم ولا يخفى ان اعتقاد القدرة لا يبعد في الامور الكونية بل  
 بعد من كبرائر الذنوب وانما حيث لا يبره للبتبع وسببها امره بالكبرية مؤمنا



قال الاشقر فانه

98

وذكر على قبة برصية وقد حفر المقبرة  
في سور النصارى عبد الله بن العاصم في  
البحر من الماء وقد اصاب في الجواب  
ولما ذكره ان المقبره على غير

و روی آنند و حاشا الله تعالی علیه وسلم  
 مسج علی علیه مجربین علمای حج  
 اسم الفاتحه فی مفرقه النجوم الاثر  
 و به اخذ علماء الحج حاشا طبعه و در  
 فی فقه النج کلان فقهیه افند فقهیه  
 آیه الوضوء و فصوله ماتی فصل الزکوة  
 المحذورات و آیه عن ابن عباس و غیره و فتاوی  
 و تنقیح را و در فقه الزکوة و غیره  
 و غیره هم اعلام الله بعباده و آیه  
 التذکر فی جمیع النسخه  
 کتبی و فقهی و غیره



فمن ترك الحجة والجماعة خلف  
الامام الفاجر

ارسلوا على السلام صلوا خلف كل بر وفاجر اخرجوا دار قتيلى على هرة وكذا البيهقي وزاد  
قول وصلوا على كل بر وفاجر وجاءوا على كل بر وفاجر فلو لم يمتدح عند الله الطاعة والسمع لانه  
يصلها ويعيدها وكان ابن مسعود وعنه يصلون خلف الابدن عتبة بن ابي ربيعة وكان  
يشرب الخمر حتى انه صلى بهم الصبح مرة اربعاً ثم قال ازيدكم فقال ابن مسعود ما لنا بذلك منذ  
اليوم في زيادة وفي النقص سئل ابو حنيفة عن هذا سئل السجدة والجماعة فقال لا تغفلوا عن  
اربابكم وعزيت الحنيفة امر عثمان وعلياً وترى المسح على الخف والصلاة خلف كل بر وفاجر  
وقال في الوصية ثم قربناه افضل هذه الامة لعزيمهم جز الامم بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم  
ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم ثم اهل البيت ثم السابغون السابغون اولئك الذين في جنان النعيم  
وكما سبق ارضي الخلافة في افضل وقتهم كل مؤمن تقي ويغضهم كل منافق عاتق ثم قال ادفع  
بأبي السحر عن الخفير فانه لم يغم يوماً وليلة ولا اقل من ايام وليلة ايام ولا اقل من ايام  
ومما ذكره في حديثه عليه السلام انه قال لا تفرق بيني وبين النوازل في اللفظ والادب والجماعة من الغنم ثم  
قال والفقير والافطار رخصة والسفر ينقض التمسك بالجماعة واذا خرجتم في الارض فليس عليكم  
جناح ان تغفروا الصلوة وفي الافطار قول الله فيكم انتم من ايضا او على سفر فعدوا ايام  
انتم والارخصة في الالة الاولى واجبة العمل لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة نصفها ابراهيم عليكم فاقبلوا  
صدقة ولما وصل السافر اربعاً يكون مسكناً واما الرخصة في الالة الثانية فظاهرة في الدلالة  
على الظاهر من ذهبوا الى وجوب ترك الصيام هناك وقضاؤه بعد ذلك واما الرخصة في الالة الثالثة  
قوله تعالى ولا تقربوا الصلوات ولا الصلوات الا بعد الاغتسال فلو لم يمتدح عند الله الطاعة والسمع لانه  
ولا يقول ان الرخصة في الالة الاولى واجبة العمل لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة نصفها ابراهيم عليكم فاقبلوا  
وانه امر الله بالذي لا يوجب العمل بالارخصة والملازمة والاباحية ولا انه امر الله  
ان المؤمن المذنب بجلده وان كان قاسقاً اربابكم انكم ابراهيم بعد ان يخرج مؤمناً  
مؤمناً بحسن الخلق خلفاً لما لقوله المعتبر وذلك لان صاحب الكعبة في المشقة عند اهل السنة  
ان الله لا يغفر الذنوب الا لمن يشاء من غير توبة والا فمجانة لقبول التوبة في عبادة  
ولغفر الذنوب في غير ما يقضى وقده واجابة طلاق المذنب حين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عفا عما  
سلفه وطيب وبقول التوبة وامثالها واما قول القائل ان في شرب الخمر عفا عنه فانه قد عفا عنه  
ذلك في شدة الصغار واليك ارض التوبة او بدونها طلاق المذنب فقيه في قوله مع التوبة سبوا  
ليس محله من غير خيب خالف الطائفتين لا الشبهة في التوبة فخر طلاق المذنب واما ما عفا فلا  
طلاق في الشك كما خرج في شرح المعاصد بانهم اجمعوا على ان لا عفا عن الذنوب الا في الحديث

الذنب الذنب لا ذنب له ولا ذنب له وهو الذنب التوبة من عبادة ثم لا نزاع في ان  
من المصالح ما جعل الشارع اما ذنب الذنب يعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كسجود الصم  
والفاحصين في الاذواق واللفظ بكلمة الكفر وكذا ذلك مما ثبت بالادلة انه كفر بهذا  
ينبغي ان يقال ان الايمان اذا كان عبارة عن التصديق والافعال فينبغي ان لا يصير المقرب بالذي  
المصدق بالبيان كافر اذ في افعال الكفر والافعال لم يتحقق منه الذنب بل الشك  
ولما اجماع المذنبين بان الامة بعد انفا قيم على ان تلك التوبة فاسق اخفوا ان  
مؤمن وهو من سبب السنة او كافر وهو قول الخوارج ومما في وهو قول الجسدية فافقنا  
بالتقريب عليه وتوكلنا الخلف فنية وقلنا هو فاسق ليس بمؤمن ولا كافر ولا منافق فمدنوع  
بان هذا احد القول الخالف لما اجمع عليه السلف في عدم المنزلة من التوبة فكل باطلا على  
ان الحسن بن علي بن فضال يرجع عند اهل الامم في البداية والاصل في المذنب والمذنب هو ارجع  
التوبة عليه لا اجمع فلا اعتدوا بهم ولا تقول ان حسابنا مقبول في ضرورة وسببنا  
مفقود ان التوبة لقوله المذنب بالهجرة والبراءة لكن لقول ان التوبة المصلحة هيمنة ثم  
كما هو قوله في خلاصة سنة النظم ارجع سنة النظم في سنة واقعة جميعها في  
الابتداء فانه في اليوم الفجر ارجع سنة النظم في سنة واقعة جميعها في  
والجواب والبراءة لقوله تعالى ومن يكفر بالانبياء فقد حبط عمله وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا  
صدقاتكم بالية والاذكر كالذين يتقوا ما آتاهم الناس واما قولنا في وكالات السنة وغيرها  
من المعصية فهو جاز على هذه الامة السنة بل يجب على قوام المذنب ثم ما ورد في قوله تعالى  
الحج يا ايها الذين امنوا كانا كالمذنبين فاقول بان في هذا الجمل الماسد على انك سبباً بالسنة  
الى الحسب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كانا كالمذنبين فاقول بان في هذا الجمل الماسد على انك سبباً بالسنة  
ما دام فيها فهو رخصة في ابطال الطاعة واقتداءه فانه انك لا يصيرها بتقريب العباد  
وتشديداً وذلك لقوله تعالى ان الله لا يغير احوال المذنبين وفي آية اخرى لا يغير احوال المذنبين  
بفضل وكبره ويصيب عليه ان يمتنع وعده وحله وما كان في السنة ارجع سنة النظم في سنة واقعة جميعها في  
التمسك بالاسرار في حوضها واكثر ارجع سنة النظم في سنة واقعة جميعها في  
ما استغنى عنها في مات مؤمناً ارجع سنة النظم في سنة واقعة جميعها في  
فقد ابرئ منها او عفا عنها كما بينه بقوله ان الله عفا عما سلفه وطيب وبقول التوبة وامثالها  
عفا عنه الرخصة ولو وقع من عفا عنه في بابيه ولم يعذب بالابدية بل بغير الجنة وكما في الجمل  
والربا في عفا عنه التوبة وقد توسع في اطلاق اصحابها وارادة كل من سببها الى امرها الى العدم

ولم يطلها تاكيد لما قبلها وتايد لتعلق  
ما بعد











احسنه منقولة الى اربابها فخره ولقد كانت كل انهم ان كان غرضهم بوجهه ليجزوا ان كان  
فانهم في نظرهم معقون ولقد علموا السلام كان في الصحيحين وغيرهما انكم ترون فيكم كارتد في القول  
المعد لا تصادقون في رويته وفي رواية لا تصادقون في رويته مشهور في الصحيحين وغيرهما كذا  
وقد رواه احمد وعنه غيره في كتاب الصلاة وغيره المومنون وهم الجنة لقوله عليه السلام على ما رواه  
ادخل اهل الجنة الجنة لقوله الله تعالى انكم ترون فيكم كارتد في القول  
المعد لا تصادقون في رويته وفي رواية لا تصادقون في رويته مشهور في الصحيحين وغيرهما كذا  
فما اخطوا شيئا احب اليهم من النظر في رويته ثم تلا الذين اقصوا الحق من الجنة فلهذا رواه  
الى النظر في رويته بل انما رويته مؤمنة بشيئها لا يكونه بشيئها ولا يبقية ارضه الصوف  
ولا كية في الهيئة المتطورة ولا يكونه بشيئها بل هو مسافة ارضه في غاية من القوة والهيأة  
ثم البعد ولا يوصف الا بصفات لا يوصف الا بالكل والاشياء كقولنا في الوجودية الخالصة  
الى الالحاد فذات رويته ثابت بالكتاب السنة الا انما متناهية في حجبها من جهة الكيفية  
فثبتت ما ثبتت العقل ونفى عنه ما نفى عنه العقل كاشارة الى هذا المعنى قوله تعالى لا تدركه الابصار  
الكلية الا بالابصار ومعها الابصار والاشياء في جوارح الوجود في العقل لا يبعد  
في العلم بالاصل المطابق للعقل والاشياء في الوجودية والاشياء في الوجودية لا يبعد  
ولا جهة في انهم والاشياء في الوجودية لا يبعد في الوجودية لا يبعد في الوجودية لا يبعد  
والهيئة في رويته على صفه العلم فانما انظرنا الى البعد من جهة البصر ثم غصنا العين  
في النظر فلا فائدة في ان كان منكشف فالبينة في الوجودية لا يبعد في الوجودية لا يبعد  
واكل وهذا المعنى قوله عليه السلام ليس لكم كالعانية وقول ابيهم عليه السلام ولكن ليطهره  
فان غير البصير رويته فوق العلم البصير ومن هنا صحت على العلم قال رب ايتني النظر اليك  
والاحصا ان رويته تكون على وجه خارق العادة في غير اعتبار المعاني هذه الى ان كانت كارتد  
على السلام اتوا صنفكم فانه اراكم في رايهم كارتد في رايهم كارتد في رايهم كارتد في رايهم  
فان الروية نسبة بين طرفي الرتبة والمراد في رويتهما قال الخوارزمي في رويتهما هذه  
السلسلة اختاره الشيخ ابو منصور الحارثي في كتابه في التمسك بالدين السميعة في رايته  
فانها اسرع في الزام الخصم واظهر في تعميم الدوام واذا ذكر الخصم شبهتهم على هذه الدلائل  
الغلبة لخاصتهم بالمعقول على وجه دفع الرد وهذا هو هبت طائفة في منتهى الروية في ساحة  
رويته الله في العلم منهم الشيخ ابو منصور الحارثي في كتابه في التمسك بالدين السميعة في رايته  
العلم جلالا ومنازلة كما مر في ذلك وتجوز ما يعضد ما يثبت لكن في رويته وجهه ومنازلة

ومثال

ومثال متمكين بالحق في السلف كما ورد في رويته البسيطة انه قال رايته في العلم كلف  
كيف الطريق اليك فقال انك تفكر في العلم وقيل راي احمد بن حنبل رويته في العلم فقال يا احمد  
كل الناس يطلبون في الايمان رويته فانه يطعن في رويته سببه قبل رايته في رويته فقال رويته  
ان لا اريد وروى غيره في رايته وراي الفوارس شاه ابن سبيح في رويته في العلم كلف  
والعلمة في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
واما قولنا في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ونسبنا العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
وبين الشيخ رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
الكلام كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
الصغار في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ان يكون في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
الاتفاق في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ام لا فقال في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ليس في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
شيء عظيم في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ولم تكن شيئا فانه في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
شيئا من جهة رايته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
لذلك ثم اعلم انما صفة الوجودية في رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
واظهار الكلام في رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
الى رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
ولقد بينه في رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
فكيف اذا صنفنا الوجودية في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
الروية الادراك في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
بالشيء وهو قدر رايته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف  
قال كلام في رويته في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف في العلم كلف







ولما ورد ليس كالحقيقة وان قال بعضهم لو كشف الغطاء ما زاد يقينا بعض اصل البعير  
لما بقى علم البعير في ذلك الحين وهو لا ينافي زيادة البعير عند الرواية كما هو شأنه لم  
علم بالعبية والقبية لم يحصل له ان هذه في عالم الحضة وعلى هذا لم يزد بالزيادة انفسا  
القوة والضعف فانما التصديق بطول الشمس من التصديق كدور العالم وان كانا  
متساويين في اصل تصديق المؤنبية ولكن تعلم ان ايمان اعدا الامة ليس كل بيان  
الشيء على السلام ولا كايان التصديق باعتبار هذا التحقيق وهذا هو ما ورد في ايمان  
اي بكر ما ياء جميع المؤمنين في ايمانهم بغير زحمان ايقانه ووقار حبانته وثبات ايقانه  
وتحقيق عقائده ولا بد من عزات الايمان من زيادة الاصل لتعاقب انوار الانوار  
الايمان في كونه الطاعة وقلة العصبية وعكسية من رتبة التعاضل مع بناء اصل وصف الايمان  
في حق كل منما بلغت الايمان فالحال في الحق بين ارباب الوفاق ومن هنا قال الامام محمد بن  
علي ما ذكره في الخلاصة عنه انه يقول ايمان كايان جرسيل ولكن يقول ائمتنا ما اتم جرسيل  
انتهى ذلك في الاول لا هم ايمان كايان جرسيل في جميع الوجوه وليس الامر كذلك لما هو  
العرفان بيني وبينها هناك وانما في الوصية ثم الايمان لا يزيد ولا ينقص لانه لا يتصور زيادة  
الايمان الا بتقصي الكفر ولا يتصور نقصان الايمان الا بزيادة الكفر فكيف يجوز ان يكون  
الشيء الواحد في حالة واحدة فمساوفا فافقا وليس ايمان المؤمن شك في ذلك كونه الكافر  
فوقه كما اولئك هم المؤمنون فافقا في موضع واحد واليك اسم الكافر في حق الله تعالى فافقا  
في امة محمد فمؤمنون فافقا ليسوا بكارين ارجوا فاستمر الامام بهذا الكلام الى ان العصبية  
لا ينافي الايمان كما هو من السنة والجماعة فخلافا للخوارق والعقائد فانها عندهم لا تتجاف  
وتكن تحال على حال على حال فافقا في الوصية بالكلية في المؤمن كالحال وما هو قوله تعالى  
فاذا تبين عليهم آياته رادهم ليمان فافقا ايماننا اول ما ياء الزيادة الايمان بزيادة  
نزول الوحي به في القرآن وما قول عليه السلام لا تسئل ان الايمان يزيد وينقص نعم يزيد حتى  
يرحل صاحب الجنة وينقص حتى يدخل صاحب النار فافقا انه يزيد باعتبار اعماله الحسنة حتى  
يرحل صاحب الجنة ويخول اوليا وينقص بارتكاب اعماله السيئة حتى يدخل صاحب النار ولا يتم  
يدخل الجنة بايمانه اذ كما هو حقيق في من سئل عن السنة على ان التصديق في الكيفية النفسية  
وهو تقبل الزيادة والنقص باعتبار القوة والضعف في مراتب الايمان ثم الطاعة والعبادة  
ثم الايمان ونسبة الايمان ونزول القديس الوفاق بخلاف العصبية فانما تسود القلب  
وتضعف محبة الرب وترتجى موازنة العصبية الى طلمات الكون فان العصبية تجر الى الكيفية

والكيفية لا تكفي في الايمان الحقة حسن الحاقة والمؤمنون مستودع امناء وبنو الايمان  
ارفع اصل والتوحيد ارفع نفسه وابا فية تباها فان الكفر مع الايمان كالمعجزة البعير والاشك  
ان البعير لا يخلو في قوة البصر وضعفه فهم الاضغاث لا عني ومن ير الخط النجاس في ربيع  
الابر حجابة وكذا ما ويرى في ربيع رابعا على اداة وآه البصيرة ومن هنا قال محمد بن الحسن  
علي ما تقدم ذكره انه يقول ايمان كايان جرسيل بل يقول ائمتنا ما اتم جرسيل انتم وكذا لا يجوز  
ان يقول ايمان كايان الا ببناء بل ولا ينبغي ان يقول ايمان كايان الى بكر وعمر وامثالهما فانها كانت  
نور كمال التوحيد في اولها لا بخصيصها الا الله تعالى في الناس لوزن كالتسليم وفيهم كالتفر  
وفيهم كالتكاليب وفيهم كالتسليم العظيم وآه كالتسليم الضعيف لوزن عليه السلام وذلك  
انصاف الايمان وقوله المؤمن المؤمن الضعيف في المؤمن الضعيف والقوة يشمل القوة الظاهرة  
العلوية والقوة المبطنة العلية وعلى سؤال هذه الاشارة في الدنيا يظهر انوار علمهم وعالمهم  
واحوالهم في البقية وكما استند نور هذه الحكمة وعظمت منبتها احرق من الشهاب والسموات  
بحسب ما يحسب ريبا في حال الايمان في شبهة ولا شبهة ولا شبهة الا اقرنا بل  
تقول انما رغبنا في ما هو في نورك الخفا ليجي ومن عرف هذا عرف معنى قوله صلى الله عليه وسلم في حق النار  
من قال لا اله الا الله يفتي بذلك وبقوله لا يدخل النار من قال لا اله الا الله وامثال ذلك  
ما اشكلت على كثير من الناس حتى ظنوا بعضهم منسوبة وظهر لبعضهم قبل ورود الاوامر  
والنواهي وعلم بعضهم على نكارة كثير والكفار واول بعضهم القول بالحق في السنة لم  
يجعل ذلك صلا لمجرد قول الحق فقط وتامل حديث البطاقة فان في العلم ان كل يوحد  
ليشمل هذه البطاقة وكثير منهم يدخل النار متعاضلون بالاعمال او باختلاف الاموال  
فان في الوصية ثم العمل في الايمان والايان في العمل بدليل ان كثير من الاوقات يرتفع العزم  
المؤمن ولا يجوز ان يرتفع عنه الايمان فانما في المؤمن يرتفع عنه الصلوة ولا يجوز ان يرتفع  
رفع عنها الايمان او اقر لها بترك الايمان وقد قال لها النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم ثم افضية يجوز  
ان يقال ليس على الغير ترك الصلوة ولا يجوز ان يقال ليس على الغير الايمان انهم فاصلة العمل معاير  
لايمان عند اهل السنة لانه جزء منه ولكن له في الاركان كالتقوى المقتضية لا بد من العطف  
الذي هو في اصل العافية في الموطوف والموطوف عليه حيث طاف في الدان من قوله آمنا  
وعملوا والاسلام هو التمسك اربابها والانتفاء لا واحد انما هو اركانها في طريق  
اللغة في نسخ في طريق اللغة في الايمان والاسلام فان الايمان في اللغة هو التصديق  
قالوا ما انت بمؤمن لنا والاسلام مطلق الاقبياد ومنه قوله تعالى ولا تسلم من امر الله الا ان تسلم



























نصف ارباب الفاضل

天

وهو الاعمراض تقع على النجاسة ان يطلق ايضا على العبد المقتضى الى الله القدر الذي له به طابا لرضاه  
كما في قوله تعالى واسموا اقربا لربكم وتقرئوا رضاه وفي الحديث اقرب ما يكون العبد لله  
وهو باحد لكنه بلا كيف لا بد من طاعة فبقوله وابعده جنتا وكذلك صار به كبره  
ان محاوره العبد في الجنة ان في تمام القرينة والوقوف ارض القربة بغيره بلا كيف ان في غير  
وصف وبيان كشفه كما في قوله تعالى ولم يخالق عظام ربه جناتا وقوله ما يخالق عظام ربه وقد  
ابعد شراخ بها جنتا والرب البعيد يقع على النجاسة لا على الله الا ان الرب البعيد كان على  
الكرامة والهناء والله ان الله في ارض العبد جنتا لا يورثها من الله ولا يخالقها في كلامه الا ان الله  
جنتا لهم من محلة الله والرب البعيد يقع حقيقة بطريق الله على النجاسة وفيه شراخ محلة الله  
على معنى الكرامة والوفاة الذي يوقف في الجنة الى ان يتم قوله ان الله في ارض العبد جنتا لا يورثها  
جنتا لله والرب البعيد يقع على نسبة الرب البعيد متاوية والرب البعيد في التحقيق في  
مقام التوفيق في محلة الايام ان قرب الحق من الحق وقرب الحق من الحق وصف بلا كيف  
ولفت بلا كشف والجهنم يا دولونها ويحلوها على قرب حمة لها عنه وبعد عنه لبعضه  
هذا وبقا ارباب العبادات اوصى الاستشارات معنى القرب الى الرب ان في نفسه وشراخ  
منته في جميع حالها وتفت في روية افعالها ومجاهاها في وقال القصور ارباب الجريد  
في قوله تعالى وكان اقرب اليه من جبل الوريد ان شجانه لوط فرب بك لاراه ولحانة بعدك عنه  
نرسبنا سواه وهذا تمام لم يطلب مودة مولاه ولا يصح الطلب اليه خالف هواه والفرار  
منزل بالتدبير ان في محبة الله على سواه الله عليه وسلم في نفسه وعشرين عاما وهو  
في الصحف ان في جنته وفي نسخة في المصاحف مكتوب ان في نور ومسطو وقد ايام الى الله  
ما يقر في نزيل كلام الله على ما هو مشهور وابيات القرآن كلها ان جميعها في معنى الكلام ان في  
مقام المرام سواه يكون في رفته الله ومع اوليائه اوفى غضبه ودمع الله وسائر الامام  
المعلقة حكم ابتلاءه مسخوة في الفضيل من اللطيفة والعظمة ان العوبة الا ان بعضها  
فضيل الذكر ان باعتبار مباداة وتفضل الذكر ان باعتبار مباداة مباداة مثل ان الذكر في لان  
الذكر في جلال الله اربعة وعظيمة وصفه اربعة الخاضعة له فاضعف فيه  
فضيلته في فضل الذكر وتفضل الذكر ومثلي سورة الاغلام فانها تحضه بنوع  
الاغصاف وفي صفه الكفار ان يكون في ذكرهم احوال الخوار فضل الذكر في سكون  
السيل نقط وليس المذكور هم الكفار فضلنا كالبكة ما قبله وتخرج باعلم صفه منهن  
فادور في صفات القرآن وسورة وابيات في محول ما كونا جميعا من اختلاف روايات











رسول الله صلى الله عليه وآله فاشتهر الشرف منها فقط من جهة الباطن المحض  
والتأريفة فوالت سنة ثلاث وثلاثين من مولده عليه السلام وكانت تحت عتبة بن أبي لهب  
واخوها ام كلثوم تحت ابي عتبة بالتصغير فلما تزوجت بدا اليه لقبها اباها ابو لهب  
واسمها ام كلثوم لم تغلق ابنته تحت فارقا بها ولم يكونا دخل بها فزوج عثمان  
عنه رقية بكنية وجرها اليه تزوجت واليه عليه السلام بعد وعنه ابن عباس له  
فرغ عليه السلام بها قال الله تعالى ومن البينات من الكتاب واما ام كلثوم فقد ورد ان  
توفيت رقية خطبها ابنه عمر حفصة فزده فطبع ذلك اليه عليه السلام فقال يا عمر ذلك  
على جرك من عثمان وادل على عثمان على جرك فقلت يا ابنه الله تروى عنك  
وارزوع عثمان ابنته حفصة فزوجته ام كلثوم قال الله تعالى فبني عليه لواء عذر  
ما تبت بين واحدة بعد واحدة زوجك احسن من جبريل اجزى انما تبت بين  
ازوجك رواه الفضائل ولم يذكر الامام اروج اليه صلى الله عليه وسلم واما ذكره  
اجلا في مقام الامام فانه ابو من صديقه وسودة وعائشة وصفته وام سلمة وام  
جسيمة وزينب بنت جحش وزينب بنت جهميم وميمونة وجويرية وصفته في احدى عشرة  
مرازا والانه دخل بين الاطراف من اهل البية والعلم بالاشرف حقين وقد كره عليه السلام  
تزوج نسوة من غيرهن هذا في الوصية وعائشة وصراحتها افضل النساء العالمين وها  
المؤمنين ومطهرة من الزنا وبرية عاقل الروافض فنه شهد عليه الزنا فهو الزنا اظهر  
ولا يخفى انه قد فقه بالزنا لو كان بالآيات القرآنية الواردة في برادة ساجيتها مما  
اليها من الامور التي لا يثبت عليها سبب بغيرها ولا يقرب اليه فنهصال مستبعد  
فاجر واسم علم بالسرور واما قوله انها افضل من العالمين فحمل انها افضل من عالمي زمانها  
او نساء العالمين جميعا وها يد جبريل صديقه فالحمة ودرهم على اختلاف ورد في  
حسب ثواب الاطوار ان ابنته رقية من وديتها تفصيل تفصيل بعض من وديتها  
بين ثم قول الامام هو قوله الزنا لا يخفى عراية في مقام الامام كالا يخفى على ذور الامم بالامام  
ولقد تحول على النبي صلى الله عليه وآله فنه هو قوله الزنا في كونه شر الملائكة كاد وبعين حكم عليه  
الواقعة واذا اسكل الراس على الارض ارجاها الا بان شئ من ذوق علم التوحيد  
او لم يتحقق هذه مقام التوحيد وها التوحيد فنه في ارجى عليه ان يعتقد ما هو الصواب  
عنده كما ارجى في الاحوال الا في كمال اركان كنفه الاحوال فيسلكه يعلم الايات  
التفصيلية لرواها كمال ولا يسهل تاجر الطلب ارجع تروى في صفة الاحوال او في كمال

ولا يعذر

ولا يسهل باو فقه ان يتوقف من جهة هذه الاحوال وعدم تحقيقه بالسؤال وبغيره  
ان توقف ارجا في توقف على سبابة الامر في الاستقبال الموقوف بوجه الشك وهو جابر  
اعتقاده كالتكاذب ولذا يطلقوا قول النبي صلى الله عليه وآله في حديثه اقول يا لعنك وهو كلامه  
تلك اقول مخلوق او قديم هذا والرد بدق في علم التوحيد استثناء يكون الشك  
والشبهة فيها من قبل الايمان وعنه من قضا لا يان بذات الله صفاته ومعونه  
كبقية المؤمنين باحوال اخره فلا يان في الامام توقف في بعض الاحكام لانها في شرايع  
الاسلام فالاختلاف في علم الاحكام رجة في علم التوحيد الاسلام صلالة وبه في كمال  
في علم الاحكام فنه بل صاحبه ما هو خلاف الخطا في علم الكلام فانه كونه دور  
وصاحبه كونه دور وها العواج ارجع المصطفى صلى الله عليه وآله في الساعات الى ما سار به  
من الفاضل على حق ارجع به ثابت بطرق متعددة فنه رده ان ذلك الخبر ولم يوجه  
بمقتضى ذلك الاثر فهو صالح مستوع ارجع من الصلابة والبدعة وفي كتاب الخلاص  
من انكر العواج ينظر ان انكر الاسماء من مكة الى بيت المقدس ولو انكر العواج في بيت  
القدس لا يكون ذلك لانه الاسماء من الحرم الى الحرم ثبت بالاية في قطع الولاية  
والعواج من بيت المقدس الى السماء ثبت بالسة وها طينة الرواية والرواية وقدمت  
في هذه السئلة المصورة لرسالة مختصرة وسجتها بالمرحاج العود في العواج النبوية  
وقد اوردت في العايدة فها بل قول عائشة ما فقه جده محمد عليه السلام في العواج حيث قال  
ما فقه جده في الروح بل كان معه روحه انهم فها ابنته لا يخفى فها بل في العواج  
كان بكنية في اهل البيت حين لم تدع عائشة او يقال الحقيقة كانت متقدمة ولذا اختلف  
في الاثبات فيقول الائمة وقيل للارواح وقيل لما فوقه وهو مقام رفاقته فكانا في  
قوسه اودى ولا يلزم من تعدد الواقعة فرض الملوكلية كالا فنه ابن القيم مفرضا  
وهو في الجار وها جرح وها جرح كانا في حجة اذا فنه جرح وها جرح وها جرح  
ينسلون وطلع الشمس من مخرجها كانا في يوم بانه بعض آيات وبك لا ينفع ان اياها  
لم تكن امت من قبل لو كسبت فها بانه جرح وها جرح في السماء قال الله تعالى وان الله  
للعلم وقال وها جرح اهل الكتاب لا يؤمنون به قبل موته وفي نسخة قدم طلوع الشمس على الحقيقة  
وعلى كل تقدير فها وها طلق الحقيقة والافرنية الحقيقة المهدية فها جرح في كمال  
ثم بانه بيت المقدس بانه الرجال وكه في ذلك الجار فنه جرح في كمال الله في النار  
في دمشق ان ويحيى في الفنا الرقاب فيقوله بغيره في الجار فانه جرح في كمال الله في كمال











في غير هذا المقام وفي جملة الاول قوله تعالى انزلنا القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا  
وقوله تعالى ومن قبلهم في الله من دون ذلك كبرياءهم والله اعلم وحدث مسلم بن الحنفية  
الحلق كافة فان قيل ما معنى قوله وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد جاء بالسيف للعالمين  
والطالين فالجواب ان الرحمة على وجه المال انما هي في غير عينها عند قسمة ناس من اهل  
وزوجهم بما رآها فيقولون ويبيحها ناس من هؤلاء فيقتلونها فالحق في نفسها قوة  
من الله ورحمة للذين يتركون الكفر لان جعلها محنة على من كفر بها ولم ينفها هذا  
وتم شرح النفاذ في الاستدلال بقوله عليه السلام انما سجد لآدم ولا في صنف لآدم لانه لا يلد  
على كونه افضل من آدم بل من اولاده انتهى فحينئذ من اولاده من هو افضل منه كبرياءه بالاجماع  
فيكون نبينا افضل منه بلا نزاع مع انه قد يولد آدم الجنس الانساني كما ورد في ابن آدم  
انك ما دعوتني ورجوتني الحديث القدسي وقد جاء في اول حديث المشافعة انما سجد  
الاسير يوم الغدير كاد يكون النقص في شرح العدة ثم قال بل الاول اني سجد لآدم  
كنتم جرائمة اخرجتم من الجنة ولا تحببكم الله فلهذا استدل بالانبياء من بعده  
الاقوال ثم بيانه انما كانت امنه جبر الامم كان هو جبر الانبياء كما اشار اليه صاحب  
الردة الا انه عكس القضية في محط الزيادة فيمن قال ما دعوتني ورجوتني فاعين الطائفة  
يا كرم الله وجهه كما اكرم الامم وهذا من جهة القول واما من جهة العقول فكما افاده العلامة  
القنبر في شرح عمدة النسخ من ان الاركان اربعة يكون ناقضا كالعوام من الجملاء او  
كالماء في قدر على التكبير كالاولياء او كالماء في كمال الانبياء وهذا الكمال والتكبير في  
القنبر النظرية والعلوية ورأس الكمال في القوة النظرية معونة الله تعالى في القوة  
العملية طاعة الله تعالى ورجوتني كانت مرتبة في كالات ما بين المرتبتين على كانت ولايته  
اكثر من كانت ورجوتني فتكبر في المرتبة في ما بين المرتبتين على كانت بنوته اكثر فثبت  
هذا فنقول عند تقدم محمد عليه السلام كانت الشرايع باسمه معذرة والحكم باجرها منطوق  
وانما العلم باوية واعلام الجورافية والكفر قد طبق الارض بالكلية والبالطوط  
باطرها فالعرب اخذوا الاصنام الهة وودعوا البساتين من لوزة والسيف في الارض  
بالعدو عادة دائمة وسلكوا في طبيعة فاسية والهمم لا غارة بخارة والهمم  
استحقوا العبادة البهيمية وطاعة الالهات والبساتين والكرن منابر من على كبرياءه  
وتوسيع طوره ورجوتني العبادة وهو ان يكون على الكمال في طراف الارض في الطول والعرض  
وبهم عبادة الاصنام وراهم ظلم الامم وجمعوا الهة لا يعرفون الا عبادة الالهة

مع صفة من السيف

واوان انهم بالبينان وانهم مشتقون بالتحريف والتشبيه وكذا في السج والفضائل  
بالجود والتسليم فلما بعث رسول الله الصادق المصدق الذي بالاعلام الباهرة  
والبحر الظاهرة والملا الفداء والحي البقيضاء والبرق القويم والعراف المستقيم واما  
الانبياء في العقل الصحيح في التوحيد والحضرة الصالحة والعبادة الخالصة والسنة العادلة  
والسياسة العادلة ورفض الرسوم الجائرة والعبادات الفاسدة زالت هذه الجهالة  
النافثة والصلوات الباطلة وصارت الملوك الخيفية لاجل السارافية الانانية وكثرة الدنيا  
قوية الاركان في عامة البلدان والاطلاق لارسلته بتوحيد الملوك العالمين واستمرت  
العترة بوقرة طالق الانام ورجع الحلق في حب الدنيا الى الدنيا ولم يكن في النبوة  
الا تكبير النافعة القوة العلية والعلوية وهذا بسبب من علمه بالعلم والاطراف والاعمال  
واكثر واشهر ما كان له في حب الدنيا وعلمه بالعلم والاطراف والاعمال والاطراف والاعمال  
وهم بالنسبة اليها كالفطرة التي فيهم وما آمن به من الاشياء فليكن علمنا انه افضل الانبياء  
وسيد الاصفياء وسيد الاولياء ثم قال وبيته واحد افضل من جميع الاولياء وقد فضل  
اقوام بتفضيل الولي على النبي حيث امر موسى عليه السلام بالتعلم من الحضر وهو في قلب الحضر  
كان نبيا وان لم يكن كما زعم البعض فهذا الاستدلال في حق موسى على اهل الكتاب يقولون  
ان موسى صلي الله عليه وسلم بن عمران اما هو موسى بن عمران ومن قال ان يكون الولي  
وليا بابا بن النبي ثم يكون النبي وولي ولا عصابة في طلب موسى عليه السلام العلم  
لا في الزيادة في العلم مطلوبة وهذا تفصيل الملائكة في اقسامهم افضل بعد الانبياء  
من علوم الاولياء والعلماء وافضلهم جبرئيل كما في حديث رواه الطبراني وعامة الملائكة  
افضل من عامة المؤمنين لكونهم مجربين والملائكة معصومون وفي السلسلة من العقلة حيث  
قالوا الملائكة افضل من الانبياء ووافقهم في الاشاعة بعض العلماء وتوقف جمع منهم  
السلسلة منهم الامام علي ما ذكره في الحاشية من انهم لم يقطع فيها جواب قلت فليكن السلسلة  
ظنية لا قطعية وهو كذلك بل لا شبهة في انهم افضل من الانبياء وكان من الملائكة بلالة  
ان الاصل في الاستدلال ان يكون متصلا بالولي كما قال تعالى كان في الجن ففتقنهم ام  
ربه وآلائه وماروت فالاصح انها مكان لم يصدر عنها كبر ولا كبر وتغير بها اما هو  
على وجه العائنة كما في انبياء على السجود والركعة في السجود انما لا عاين على  
بي آدم بما صدر عنهم في المعاجد وفق باجر من العلم وادعيا انها لو كانت في زمانها  
اكثر من الانساق بتفضيل النبي لم يربكها بشيء من الامور المهمة فكتب بها فخرها







ما رزق الله منها أمست به حين كثرته الناس وأعطى ما لها من حشر الناس  
 ويؤيده أن غاية أقر ما بين على السلام من حشر وحده الفرد على السلام من حشر  
 إلا أن حشر كل من الرسل لم يكمل الله الأمر وأتت به وحده وفصل عاشر على  
 السنه كفضل النبي على سائر الطوائف على ما ذكره السويطي في النهاية ونظير الخاتم الصغير  
 على ما رواه أحمد والبخاري والترمذي وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكمل الله الأمر إلا  
 أحده فكون من من بيت عنان الحديث ظاهر في أن غاية الفضل أفراد السنه على ما هنا  
 إمام القضاة وأما على الصلاة المراد من الأركان الطاهرة في مقام البعد في تقييد  
 بأحد من جهة في غاية التكليف والتعسف والتعبد والتشبه بوجه الفضيلة الشوه  
 بالجمعة بين الأوصاف الإلهية من الفضائل العلية والسمات العلية وقال السويطي في  
 التفضيل برصحة وعائنه أحوالنا التوقف هذا وقد ذكرناه الطراز في عام  
 قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل أم الخوارج قال صلى الله عليه وسلم أفضل من الخوارج  
 الطهارة على البطانة قلت يا رسول الله ولم ذلك قال لصلواتي وصيائتي وعبادتي  
 الله تعالى ومنها التكليف والصلوات والصلوات فضل بعد الصلاة بعد الصلاة  
 الأبا العلم والتفكير والاصح أفضل أبناءهم على ترتيب فضل آبائهم الأولاد فالعلم  
 عنها فانهم يفضلون على الأولاد أبوك وعمك وعمانهم لو أنهم من رؤسائهم على السلام  
 فهم الخيرة الطاهرة والندبة الطيبة الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا  
 كذا في الكفاية ومنها أن الولي لا يبلغ درجة النبي إلا بالاتباع خصوصية ما هو فيه  
 في خوف الخاتمة كل من بالوجه في المنام وفي هذه الملائكة الكرام ما يروى في تبيين  
 الأحكام وأرشاد الأنام بعد الانصاف بكلمات الأولياء العظام مما قيل في بعض  
 الكرامية في جواز كون الولي أفضل من النبي كونه وصلا له والحد وجها له نعم قد يقع تردد  
 في رتبة النبوة أفضل أم رتبة الولاية بعد القطع باب النبي متصف بالبرية رتبة  
 أفضل من الولي الذي ليس بنبي منهم من قال بالأول ساد على أن النبوة تكمل للغير وهو بعد  
 التكامل فوقه في الجلال ويؤيده حديث فضل العالم على العابد كفضل علي بن أبي طالب عليهم السلام  
 بالنسبة في عبادته الولاية عبادته من الوفاء بالله وصفاة وفرب منه وكرامة عنده  
 والنبوة عبادته في سفارة بينه وبين عبده وتبليغ أحكام الله والقيام بخدمة مخلقه  
 بعمله العبد فاسوا العالم على الهدى والمخالف على الحق فانهم يشهدوا الولي بحاشا  
 الملك والنجيب الوزير في قيام أمر الملك ولم يوردوا في مقام جمع الجمع حاصل للأبناء

كبريائه وحججه وبره  
 في جلاله وجلاله

وكلما ابتاعه الأصفياء وهو لا يخرجهم الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة  
 وهو فوق رتبة التوحيد الصرف الذي مقام عموم الأولياء فنزل بعض الصوفية الولاية  
 أفضل من النبوة فعلاه الولاية التي أفضل من نبوته إذ قد عرفنا النبوة والرسالة  
 اكمل على رتبة وهو الأبناء في إجماع العلماء على أن الأبناء أفضل من الأولياء وأما  
 بعض الصوفية في بداية الولاية بآية النبوة فعلاه الولاية ما تحقق لا بعد قيام صاحبها  
 بجمع انوارهم عند صاحب النبوة فأن الولي في رتبة الطاعات ولم يترك شيئا من الحما  
 فادام عليه امتثال الأمر واجتناب حر فلا يطلق عليه اسم الولي الوفي وإنما يقال لكل مؤمن  
 أن الولي للغير وإنما على ابن العربي خلاف ذلك نحن الظن به أنه من المعتبرات  
 عليه المنسوبة إليه ومنها أن العبد دام عاقلا بالغ لا يصل إلى مقام يسقط عنه العمل والنه  
 لقوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين فقد جمع المعنى على أن المراد به الله أو ذنوبه  
 أهل الأمانة إلى أن العبد إذا بلغ غاية الحجة وصفا قلبه من الغفلة واختار الأمان على الكفر  
 والكون سقط عنه الأمر والنهي والولاية على أنه لما بارئ كتاب الكفاية ويقعهم إلى أن يسقط  
 عنه العبادات الظاهرة وتكون عبادته التكملة وخبر الاطلاق الباطنة وهذا هو رتبة  
 وجهه في رتبة رتبة فقد قال في الإسلام أن قبل هذا الولي من مائة كافر وأما قوله على السلام  
 أحب الله عبد لم يقدر ذنب فعلاه أنه عصية الذنوب فلم يلحقه ضرر العيب أو دفعه  
 للنبوة بعد الخوبة وتكون هذا الحديث أن في الغفلة أنه فلا تنفع طاعة حيث لا يصدر  
 عنه عبادة صالحة رتبة صادقة ولما قيل من لم يكن للواصل أصلا فكيف كان رتبة  
 وأما من قيل بعض الصوفية أن العبد إذا بلغ مقام الموقفة سقط عنه تكليف  
 العبادة فوجهه بعض المحققين منهم باب التكليف ما هو في الكلفة بغير الشقة والعارف  
 يعبد به بالكلفة ومنه ما يتولد بالعبادة وينشج قلبه بالطاعة وينزاد منقته  
 ونشاطه بالزيادة على ما بها سبب السعادة وتكون في بعض الشيخ الذين أفضل من الآخر  
 لها دار الخدمة والآخرة والرفعة ومقام الخدمة أولى من رتبة النبوة وقد على  
 رتبة النبوة أن قال لو قريت بين السجدة الحجة لا حشرت المسجدة لأن حق الله سبحانه والجنة حظ المقر  
 وقد اختار بعض الأولياء طول النقاء والديانة على الموت مع وجود الدنيا في العيش والحاصل  
 أن الرتبة فوق التوقف فأنه كالتدريج ومنها أنه انقضى في الكفاية السنة تحمل على طاهر ما  
 عالم لكن من قبل الشبهة فأنه في خلاف مشهور من السلف والخلف فمنع التأويل وجواز  
 وأما القول في طواهر المعاني فبغيرها الملاحظة والباطنية فرتبة بخلاف ما ذهب

ولهذا قال الجليلي



بعض الصوفية من آفة التصوف على ظاهر العبارة والآية فيها بعض الاشارات فهو كمال الابانة  
وجمال الوفاء كالمثل في الامام حجة الاسلام اية في قوله عليه السلام لا يدخل الملكة بيتا فيه  
كلمة البشارة الا اذ رجع الله الى لا يدخل قلبا ارسى فيه صفة سبقة ومنها ان يكون  
روية الله في الدنيا بين البصر والادب فعد جادة سؤال واقعة حال في ما ذكره ذلك  
من بعض الاعيان فكيف يكون البصر في وجه الصوف وهو اجماع الامة من اهل البيت  
على ان روية الله في الدنيا بين البصر جادة في الدنيا فالأخر عقلا واقعة وثابتة في النفس سمعا  
وعقلا واقعة في حوزة في الدنيا شرا فاشهرها الروية وثالثها الروية ثم الأثر اشتوا  
في الدنيا خصوصا ونوعها لعل الله في ليل الاسر على خلاف ذلك بين الخلف والسلف  
في العلم والادب والحق ان الله في الامام اعدا ربه بقاؤه لا بعينه كما في شرح العابد  
وجوه فالعالم في رتبة الله في الدنيا بين البصر رتبة آية اراوية روية في المنام في حوزة  
خلاف مشهور بين علماء الانام مع رتبة الروية النامية لا يكون بالحق الله البصرية بل بالحق  
النامية والتميزات الحسية وان اراوية حال البقعة فان قصد بها حذف الصافي  
واراد انه من انوار الصفا ويشهد اننا في حوزة فانه حوزة بل رتبة كاد في بعض  
الصوفية ما رأيت شيئا الا رأيت الله قبله او بعده او فيه او معه وانما تدعى هذه المعنى  
لنفسه في ما ذكره في الجنة لكونه اعنف فاسد وزعم كاسية وفي حضيض منلال وتضليل  
وفي مطنين ويل بعيد من سواد السيل فقد قال صاحب التعريف وهو كمال في تصديق  
في التقوى اظن ان كل كلام على تضليل في حال ذلك وتكذيب ادعاء هناك ومنه  
في ذلك كتابا ورسائل منهم ابو سعيد الخزاز والجنيد ومروا بان في حال ذلك المعال لم يعرف  
الله الملك المعال واقعة الشيخ علماء الدين القنوني في شرحه وقال في حجة عباد الله القنوني  
وعبر عنه فيمكن تأويله بان غلبة الاصول في حال الشك كان هد حجة اذا كان اشتغال  
السر في كسفه ليرى كانه حبيب يريه انتم وبؤيدة حديث الا في رتبة  
كانت تراه فكذلك عبد الله بن عمر حال الطواف كن تراه الله وقال صاحب عارف  
المعارف في كتابه اعلام الله وعقيدة ارباب الحق ان روية العباد معتقد في هذه  
الدار لاها دار الفناء والآخرة دار البقاء فليعلم في العلم نصيب من علم البصير في الدنيا  
والآخرة على من رتبة نصيب من البصير فالقائلون ان رتبة رتبة انتم والاصل  
ان الامة قد نعتت علما لا يراه احد في الدنيا بعينه ولم يتنازعوا في ذلك  
الا لئلا يعلو الصلوة والاسلام حال وجه على صاحب به في شرح عقيدة الطحاوي ثم هذا

النقل ان قبل النقل والابان فيها والآية كانه مقيما على عقوله ولم يرجع بالمتق  
على عقوله فيجب تفرقه وشهره بما يراه الى كمال الشكر كالقصة لغيره فانه لا يخفى  
ان يدور اعداء مطلقا في بيانه او غير ما في كل مالا يليق بجلاله سبحانه فيكون من افترقا  
على الله كذا وهو من الكبر الكبار بل على بعض العلماء الكذب على النبي عليه السلام كذا في  
العلم كذب على الله او يدور اعداء مقيما مستحلا على انبات المكان والهيئة والجملة  
من عقوله وبوت مسافة واهمال تلك الى الله فيصير كافر الاحالة وهذا محمل في بعض  
بعض ارباب العقيدة المظومة ومن قال في الدنيا يراه بعينه فذلك من يدعي طحاوي ورواه  
وخالف كتاب الله والرسول كلها وزاغ عن الشيخ الشريف والبعده وذلك من قال في آية  
بر وجه يوم القيمة مسودة استاولة في قوله في يوم القيمة من الذين كفروا على الله  
مسودة وقد فعل جماعة الاجماع على روية الله في حال البقعة في الدنيا  
وقد قال ابن الصلاح وابو شامة انه لا يصدق من روية في الدنيا حال البقعة فانه  
شيئا منع منه كل من علم الله عليه السلام واختلف في خصوص هذا المرام لئلا يعلو عليه السلام  
في ذلك الكلام كيف يسبح لم يصب الى مقامها انتم كلاما وقال الكواشي في تفسير سورة  
الجم وحقيقة روية الله تعالى بها بالغير لغير محمد عليه السلام بحسب قوله في الآية في كتابه  
الانوار ولوقال في رتبة الله تعالى في الدنيا او يكلمه شيئا كما في انتم يكن الاقام  
على التكفير في رتبة الروية في البصير في الخط في البقعة الكافر هو في الخط  
في انما يعلم في الوصف والتعريف فالصوف قد سماه من الجواب انه ان الفهم مع الدعوى  
ما يخرج به عن عقيدة اهل الحق فيعلم عليه ما به من اهل الضلالة والرد في السلام على من  
انبع الهدى ومنها روية في المنام فالأكثر في حوزة من غير كيفية وجهه وبهية  
البصائر في هذا المرام فقد نقل الامام ابا حنيفة قال رايته رب العزة في المنام تسعا وسبعين  
مرة ثم رآه مرة اخرى فلم يأت له ووصفها طويلا لا يسعها هذا المقام وتعل في الامام احمد  
انه قال رايته رب العزة في النوم فقلت يا رب لم يتقرب المتقربون اليك قال لا يلاهي  
يا احمد فقلت يا رب بعهم وبعفرهم قال بعهم وبعفرهم وقد روي عنه عليه السلام انه قال رايته  
رب في المنام وقد روي عن كثير من السلف هذا المقام مع انه ليس باختيار واحد من الانام  
وقد روي عنه عليه السلام انه قال رايته رب في رايته صورة وفي رواية في صورة شات  
فقال الامام الرازي في تاسيس المتقربين يجوز ان يبر اليه في المنام في صورة مخصوصة  
الانام لان الرواية في رتبة الجلال وهو غير منك من الصور المتجيلة في علم النال انتم







فليس ينبغي بل هو لغة ذرية على قول من لا يحسن ما غدا ثم به من حال وبين ان لم يفي  
الحركات بل بالسنن والخطا لفظي فان لغة ذرية ولفظة اخرى ولذا قال ابن القيم  
الحق ان لغة نوح كانت سبب في ومنها انه لا يكون له لغة في لغة ذرية  
للعباد وغير اختلاف للمعركة فقد قال في الاسلام لا شك ان مصلحة العباد في كل يوم  
في الجنة فاما ان يخلو في دار البلياء ويوصفهم لخطاياهم بعد ان لم يخط العباد في كل يوم  
والرجح في ذلك غلبة الاولى في الباب انتهى وانما نقل عن مقررته بعد ان لم يخلو  
الاصح في قوله الكفار في النار كما نقل عنهم صاحب الارشاد ففاته في الكافرة وزيادة  
في الصاد ومنها انه لا يورق لا يورق اسم لا يسوقه الله الى الجنة فيستألفه  
ويستغفر به وذلك فيكون طلالا وقد يكون حراما وقد ثبت في المفسر الى ان الحرام ليس يورق  
لانهم سرقه ناره بملوك المالك واقرض عالم الجنة ان يورق في الاستغفار به وذلك  
لا يكون الا طلالا ويرد عليهم انه يلزم على الاول ان لا يكون ما ياكل الدواب بل العبيد  
ورقا وفي الوجهين الاخرين ان كل الحرام طول عمره لم يورق الله تعالى ويرد في الوجوه  
الثلاثة قوله في وامر دابة الاعلى الله رزقها فيسوقه كل رزق طلالا كان او حراما  
ولا ينصرونه لا ياكل ان رزقه او ياكله غيره لان ما قدره الله تعالى غذاء يستغفر بحسب  
ان ياكله ويستغفره ياكله غيره واما الرزق في الجنة المالك فلا يتبعه باكله غيره ومنه قوله تعالى  
وما رزقناهم ينفقوه وانما يستغفره الوالحى المستغفره وابو اسحق الاستغفره ما حقا  
الخلافا في هذه المسئلة وقالوا الخلاف لفظي لا حقيقي فيلزم هو الصواب ومنها انه  
كما يصور ليشاء ويبدل ليشاء فيخلق الضلالة والهداية لانه الخالق وحده صنفه  
لكن في تصانف الهداية الى الله على الامام بما رزق بطريق التمسك كما في قوله تعالى وانك لن تجد  
الى صراط مستقيما كما يستدل بالقرآن قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب وقد  
الاضلال الى الشيطان بما رزق ومنه قوله تعالى لا يؤمنهم اجمعين كما يستدل بالاصنام في قوله  
تعالى رب انهم اضللتني فاسم الناس والجنه كقول الله واصفهم الامم وقرى القرية  
الهداية ببيان طريق الصواب وهو باطل لقوله تعالى انك لا تدري في اجيبته ان الله على الامم  
بين طريق الامم ودعى الى الهداية جميع الامم والشهود عند المعركة ان الهداية الى الله  
للموصل الى الطلوع فيقضي بقوله تعالى واما تؤذونهم فاستجروا الله على الله ومنها  
انما هو الاصح للعبد فليس يوجب على الله والامام خلق الكافر البقر المذنب في الدنيا  
والاخر فانه عدم اصح له في الوجود في عالم الشهادة ولا كان له في الدنيا على العباد وقد

انذرت

وقد قال في الله تعالى عليكم ولما كان امتثاله على كونه في فون امتثاله على كونه اذ فعل  
بكل صهيها فانه قد ورد في الاصل له ولما كان لئول العشرة والتوفيق وكشف الظلم  
والباس في الخصب الرضا في الامم لم يفعل في كل احد من مؤمنه له في الله تعالى  
تركها ولم يتركها من غير هذا الاصل وهو وجوب الاصل بالامر الله المقتضى ان يخلق  
والامر الله في خلقه وذلك لفظا نظري في المعارف الالهية والعلم المتعلقة بذاته وصنائه  
النبوتية والسببية ورسوخ قياسها في ان يدر طباعهم الدينية الفاضلة عن  
ادراك الحقائق الغيبية ثم ثبت شعور ما في وجوب الله تعالى اذ ليس عليه ان يحسن  
تأدية الذم والعباد وهو طاهر لانه لا الهية تنافى الوجوب في مقام الربوبية لانه  
الوجوب حكم في الاحكام والحكم لا يشبث بالاشياء ولا يتبع في الشايع فيتم الامم في  
النظام ومنها انه خلف الوعيد كرم فجزى الله تعالى والمحقق في طاعة كيف وهو ينقل  
القول وقد قال تعالى ما يدرى القول لدرء بوقوع الخلف فيه فلا يطمئن ان ابدل وعيد  
وقد اوردت في المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالقول في منع خلف الوعيد ومنها  
تجوز الغافل الصغيرة سواء اجتنبت منكم ام لا فكلها ام لا فكلها في قوله ولا يفر  
ما روى ذلك في نبأه وقوله تعالى لا يفر في صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والاحصاء  
انما يكون للسؤال والجزاء وذهب بعض المفسرين الى انه اذا اجتنبت الكبائر لم يجر عقوبة  
لا ينفى انه يمتنع عقلا بل يمتنع لانه لا يجوز ان يقع لقيام الاول في السمع على انه لا يمتنع  
كقوله تعالى ان اجتنبتوا كبائر ما تنهون عنه تكف عنكم سيئاتكم وارجب بانه الكبيرة  
الطرفة هي الكفر لانه الحامل وجميع الحكم بالنظر الى انواع الكفر وان كان الكل ملية  
واحدة في الحكم او الى افرادها القائمة في قاعدة ان يغلب الجمع بالجمع لفظي الغنى  
الاحاد بالاحاد كقولنا ركب القوم ذوابهم وليسوا بشاهدين كذا صفة العلامة  
في شرح العقيدة فيكون السبق على المفسر الاول ان يثبتوا انواع الكفر وفيه انه  
يلزم في ان لا يجوز الغافل على ما عدا الكفر صغيرة كانت او كبيرة اللهم ان يقال  
تكف عنكم سيئاتكم المكتسبة قبل اجتناب الكفر فيكون الحق في الكفر وقبل الاجتناب  
في استثناء المشقة ان تكف عنكم سيئاتكم ان شئت قال شيخنا مولانا عبد الله  
السبكي على ما وجدنا بخطه في انه لا يستثنى لغيره عن حمل الكبائر على الكفر  
فلت ما قدر الاستثناء الالهي في حمل الكبائر على الكفر وهذا لزوم المتقدم اذ لو  
الكبائر على غيرها لاصح الاستثناء للزوم استثناء احصاء الصغيرة في المشقة



وجوز الكبرة وهو خلاف لقضائه لا يفرق بين كبر الآية واليه يترجم كونه الصغير  
 كثر الشبهة بتمطاط اجتناب الكبار وليس كذلك بل قد تكلف الصغيرة بكثرة او البنية التي  
 ولولا صاحبها لم يكن كبره قال العلامة عصام الدين ابن العلق عليه التكفير السبب  
 هو الاجتناب عن الكفر فيمنع في التكفير الكبار ايضا ولا يضاف اليها لا تكفير بجزء الاجتناب  
 عن الكفر فالعقبة والتكفير لا بد له من تعليل امر آخر وهو الشبهة عند مطلق والموتبة  
 في الكبار عند العقبة فالآية ليست على ظاهرها بالانفاق فلا تكون نامة في الدلالة على  
 مطلوبهم ولا ينفى ان حمل كبرها منهم على الكفر على كل من الوجهين المذكورين في غاية البعد  
 اذ البلاغة تقتضي ان يجنبوا الكفر لوجاهته وموافقته لعرف الالباء فقلق ان مدلول الآية  
 تكفير الصغار بجزء الاجتناب عن الكبار وتعليق العقبة بالمشية وآية اخرى خصوص  
 بما عدا ما اجتنب منه الكبار ولا يخفى ان هذا مذهب ثالث مخالف للمذهبين السابقين بالحق  
 فكيف يحكم بكونه الحق على الوجه المطلق ثم الاظهر ان الخطاب في الآية للمؤمنين وان  
 الكبار على معناه المتعارف ما عدا الكفر الذي من كبره اليه قوله تعالى كبرها منهم  
 والخطاب يجنبوا الكبار الذين يتكلمون عنكم سببا لكم بالطاعات كما روي عليه قوله تعالى  
 ان الحسنة يذهب بين السبب وسائر الاحاديث الواردة في باب الكفريات  
 ومنها ابراهيمية الاحياء والاعمال وصدقهم نفع لهم في عملهم الخالات خلافا  
 للمعقولة لتسكابا في العقاد لا يتبدل وكل نفس من هونته بما كسبت والمعجز بغير  
 لا يعمل غيره فاجيب بان عدم تبدل العقاد بالنسبة الموقوفة لا ينافي نفع دعاء الاحياء  
 لهم فان ذلك النفع بالدعاء يجوز ان يكون بالعقار وان توفيق الدعاء لهم يكون  
 ان يكون بغيرهم عملا في الدنيا يستحق به منزل ذلك الجزاء فمكروه بجزء في الآخرة  
 على انه قد ورد في الاحاديث الصحيحة الدعاء للاموات خصوصا في صلاة الجنازة  
 وقد تارة السلف واجمع عليه الخلف فلم يكن للاموات فيه نفع كما عشتا بل ما  
 في القرآن آيات كثيرة منقضة للدعوات للاموات كقوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني  
 صغيرا وربي عظيم ولولا ذلك لم يرد الوصية وربي اعز علي ولا وصايا الدين  
 مستبوتها بالامان وعنه سعد بن عباد انه قال يا رسول الله ان ام سعدت فاعز الصدة  
 افضل قال الماد فخر شرا وقال هذه لام سعد ارحم ابوداود والنسائي واما ما روي في  
 العقاد من ان العالم والتعلم اذا مر على قرية فانه يبرق العذاب عن فقير  
 تلك القرية او يغير لوما فقد صحح الجلال السيوطي انه لا اصل له قال القنوري والاصل في

انهم

حديثه

ذلك

في ذلك عند اهل السنة ان لا ينشأ ان يجعل ثواب عمل غيره صلوة او صوما او حج  
 او صدقة او غيره وانما في جوار هذا في الصدقة والعبادة المالية وجوز في  
 الحج واذا فرغ من الفريضة اجمعت اهل المسجوع وضع وصوتوا بالقرآن الى الموت  
 وثواب الصلوة والقوم وجميع الطاعات والعبادات المالية وعندها يجمعون  
 يجوز ذلك وثوابه الى الميت ونسك المانع من ذلك لقوله وان لم يزل يضاعف الا  
 ما سعى وبقره عليه السلام اذ مات ابن آدم انقطع عمله والى الآية حجة لنا  
 لان الذر اهدر ثواب عمل غيره سعى في احوال الموات الى ذلك الغير فيكون له ما سعى  
 بهذه الآية ولا يكون له ما سعى الا بوصول الثواب اليه فكانت الآية حجة لنا لا سيما  
 واما الحديث فيمنع على القطاع عمل وكفى نقول في آيات الكلام في وثوب ثواب  
 اليه والموصول للثواب اليه الميت هو انه تعالى الميت لا يسمع بشفقة الوقت البعد  
 سواد في قدرة الحق تعالى هذا وقد قال ابن ادم في السجدة وقيل رد لان العبد  
 المعزلة ان الدعاء لا يثبته في نفية القضاء والحوال الى الدعاء برد البلاء اذ كان  
 على وفق القضاء والاصل ان القضاء المعقود بغير كلام المزمع وانه تعالى اعلم  
 واما الدعاء في العبادة سواد طابق القضاء ام لا فربما كلف البلاء واختلف  
 في الافضل من هو الدعاء ام السكوت والرضا قبل الاول لانه عبادة في نفسه  
 وهو مطلوب وما مور يفتل وقيل السكوت والخود كذا في بيان الحكم ان رضاه  
 ولا يبعد ان يقال لا يتم هو ان يجمع بينهما بان يدعو بالثواب ويكون فاعدا في الجنازة  
 تحت الجنازة بحكم الممان وقيل الاول ان يقال ان المادقات تحذف في بعضها  
 الدعاء افضل وفي بعضها السكوت افضل والاصل بينهما الاشارة في وقد  
 في قوله اشارة الى الدعاء فهو وقته كما ورد في فتح له ابواب الدعاء ففتح له ابواب  
 الابواب او الرحمة او الجنة روايات ومم وجده في قوله اشارة الى السكوت فهو وقته  
 كما جاء في ابراهيم عليه السلام لما قال له جبريل انك حاضرا قال اما اليك فلا قال فاسئل  
 اليك قال جبريل فاسئلني على كل حال وجوز ان يكون يقال ما كان للعباد فيه الضيق  
 لموتهم فيه حتى قال دعاء به او في ما كان فيه حظ النفس في السكوت عنه اولى وهذا على  
 واعلى وقال شيخ عتبة الطي وراي في حق اهل السنة على ان الاموات يستغفرون  
 من سبب الاحياء بامر من احد هاهنا سبب اليه الميت في جواره والى دعاء المسكين  
 واستغفارهم له والصدقة والحج على نزاع فيها يصدر من ثواب الحج فيمنع من الحزن



انه يصل الى الميت ثواب التوبة والحق والصدق وعند عامة العلماء ثواب الحج والعمرة  
 وهو الصحيح واختلف في العبادة البدنية كالصلاة والصوم وقراءة القرآن والذكر فذهب  
 ابو حنيفة واهل وجهه السلف الى وصولها والمستوفون من ثوابها في ذلك ما لم يمتنع من فعلها  
 وقد يمتنع اهل البيت من اهل الكلام الى عدم وصول ثوابها لانه لا بد من طهارة وبراءة  
 من ذنوبها كما في السنة واستدلوا بآية قوله تعالى وانما ليل ليل انسان الا ما سمع من قوله  
 لم يمتنع من فعلها لانه لا بد من طهارة وبراءة من ذنوبها كما في السنة واستدلوا بآية قوله تعالى وانما ليل ليل انسان الا ما سمع من قوله  
 لا يملك الا سبعين عاما سمع من قوله فان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى  
 لنفسه واولاده لم يمتنع الا ما سمع من قوله فان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى  
 حيث جابرنا صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما سمع من قوله فان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى  
 وحيث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في احد ما سمع من قوله فان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى  
 ثم قال محمد رواه احمد والقرينة في الاصححة اوافقه عدم وقد جعلنا في هذا الكلام  
 الحج بدنية وليس بالركن فانه ما هو بسبب الانوار التي هي على الحج اذ ان الله تعالى في  
 الاعراف من غير شرط المال وهذا هو الاصل في الحج انما هو من غير شرط بل من غير  
 كماله فليس عليه جماعة من اصحابنا من انهم قالوا في الحج انما هو من غير شرط بل من غير  
 لوجوب الاداء ولهذا الجواب على الاحتجاج او الابطال ثم قرأ القرآن واهدوا له  
 تطوعا بغير اجرة فيقول الله اما لو اوصى بانه يعطى شيء من ماله لم يقرأ القرآن على غيره  
 فالوصية باطلا لا في معناها لاجرة كذا في الاخبار وهذا جازي على عدم جواز الاستمرار  
 على الطاعات لكن اذا اعطى لم يقرأ القرآن ويعلقه معونة لاهل القرآن على ذلك  
 كان هذا من اجل الصدقة عن فحور ثم القراءة عند الفطور مكرمة عند ابي حنيفة ومالك فاحد  
 رواية لانه لم يمتنع من برده سنة وقال محمد بن الحسن واحد من رواية لا يكره لما روي عن عمر  
 انه اوصى ان يقرأ على قبره وفيه من يقرأ في السجدة البقرة وخواتمها واسمها العلم  
 ومنها انه لا يجوز ان يقال سبحان وعاد الكافر على ما ذهب اليه الجهمي لقوله تعالى وما دعاكم  
 الكافرين الا في ضلال الرضخ وضار ودينار مودة فاقول بالقبض فلا ينافي في سبحان  
 ودعاؤه في امر الدنيا كما يدرك عليه عادة بل يمتنع واجابته في الاموال لا يؤيده حديث  
 انه دعوة الظلم سبحان وان كان كافرا او اهل الجوارح ذهاب القاسم وابي بكر بن العباس  
 قال الصدقة الشهيد وبه يفتي ولما سمع في شرح العنابة بانه الكافر لا يبرأ منه لانه لا يبرأ

استغفار

وان في

وحيث انما اخذوا ثوابهم  
 الحسن في العنابة

نفسه

ففيه انه قد ورد في حقهم دعواته فخصيص الدين فلما جاءهم الى البر فممن منعتهم الانية  
 قال ابو حنيفة وصاحبه بكرة انه يقول الرجل اسلك كذا فلان او كذا فلان فبينا كانت  
 ورسلت وكذا السيل في الاموال والاشغال والحوام وكذا ذلك اذ ليس له على الله من ذنوبه  
 ومحمد بن ابي بكر الداعي اليهم ان اسلك بكفة الغم عرشك واجازة ابو بكر لاطمة  
 الاثر فيه فقلت قد روي ايضا اللهم اني اسلك بكفا السائلين عليك وكذا في غير ذلك  
 فالمراد بالحق او الحق الذي وعد به بكنة الرحمة ومنها ان الحق الكافر بكنة  
 بالمراد انما قالوا لك لا طمان جهم في الجنة والناس اجمعين والتمس منهم ثواب  
 بالجنة عند ابو يوسف محمد ووافقه ابو حنيفة في السنة والجماعة فلو بد لهم ما ورد في  
 سورة الرحمن عند الله في الجنة ومنه قوله تعالى ولم يخاف عاقبة ربهم حيث ارادوا  
 فبارك الله بكما تكذبان وابو حنيفة توقف في كنفية ثوابهم لقوله تعالى وكما لم  
 عذابهم من غير ان يقول به قوله في شريك ثوابهم فممن منعتهم الانية  
 ثم قال لهم لو كانوا تاربا وظاهرا فممن منعتهم التوقف في كنفية ثوابهم حيث قيل  
 ليس لهم اكل ولا شرب واما لهم شتم وتكلم ليس في ما ورد في النسخ خلاف ذلك  
 في الاحاديث الكثيرة ولا توقف له في استحسانهم الجنة كالملائكة لانه تعالى لم  
 يبين في القرآن ثوابهم ونحن نعلم يقينا ان الله لا يضيع ايمانهم فيعطيهم ما شاء  
 ما يثبت لهم هذا وتوقف لعدم الدليل القطعي لاني في ترجيح احد الطرفين بالعدل  
 الظن ونقل القصة من مثل ابي حنيفة في الملائكة انهم ثواب وعقوبة نعم ثواب  
 وعقوبة نعم ثواب كقالب لا يمتنع ثوابهم ليس ثواب الا وحيث لاني ثوابهم القدر  
 بالشيء ثم ان الله تعالى جعل الدنيا وسنوتها في الدنيا المأكول والمشروب فيكونها  
 فكذلك جعل ثوابنا في دار الآخرة واما الملائكة فانا نرى جعل لهم دنياهم وسنوتهم  
 في الدنيا في طاعتهم لله ودينهم في طاعتهم لله ودينهم في طاعتهم لله ودينهم في طاعتهم لله  
 استدلوا بانهم على العاقبة فغير منقول ان عبد الملائكة مخالف لاجماع اهل السنة  
 واما كون ثوابهم بقاءهم على لغة طاعتهم فظاهر واما حصر ثوابنا على اللغة الظاهرية  
 فمنع لانه في الجنة يحصل له اهلها التلذذ بالذكور والشكر والفرح العرف واصناف  
 الرزق والقوة التي هي بها الروية ما يشي بجسمها التلذذ بالسنة والحي والذات  
 النفسية ومنها ان الشايطان لم يمتنع من ذنوبه ادم فلا فائدة له حيث يقولون لا يمكنهم  
 ان يوسوسوا واما نفس الانسان فوسوسة وهو قد يقول في الشيطان انهم لم يمتنع



و لا يخفى فيه من الف  
و كرضى هو ان لا ان لا الرابع

قصہ

منه

والملوك

156

اقول وبالله التوفيق هل من فتوى وعلم  
واو دوسيد عليهما السلام الا ان  
شرعنا ما حكموا وفضلنا ما لم يخطئ  
الفقيه لما ثبت او كثر في طريقه  
ورعا كبريات الاحكام غير موقوت  
الا ان يقال ان قيمة الفقه ما تونه  
لقيمة المفسر فحق في صاحب الفتوى  
واما حكمه عليه عليه السلام ما سماه  
الاصحاب كثر من مائة الف فتوى  
المقدار مع انه لم يقبض المقدار  
في المفسر وتبسمه وتوحيده  
الفتاوى المحررة للطحا

والحكمة التي هي الحق والعدل دليل قولنا وكلما ابتناه حكما وعلى فانه يعلم منه انما هما  
في فصل الحفوت والعلم بامر الدين وبديل قول سلماء فزهد اوفى لفوقنا واروق  
كانه قال هذا حق وعبرة احق وفيه ايمان الى ان ترك الاول في الانبياء بمنزلة الخطاة  
في العلم فانه حسب التبارك سبحانه العزيز ولا يخفى انه لا يتم علمه قال باستواء الحكمين  
ثم اعلم ان الانبياء اذا جئهم فاطفوا وعليه الاكثر وبعد انتظار الرضى وعليه الحنفية  
واخاره ابن الهمام في التورواذ اجمعه والافاد من اصابتهم ابتداء وانتهاء كل شيء  
الابرة وفيها ان الايمان لا يزيد ولا ينقص فانه حقيقة الايمان وهو المصدق على النبي الذي  
بلغ حد الجرم والادعان كما هو المشهود عند الجمهور وانما نزل شام الغاية وصاحبها قد  
لا يعتبر الظن الغالب في النظر لا يخطر على حال التيقض فيه البصر لا يتصور فيه زيادة ونقص  
منه في حصول حقيقة المصدق فسواء اني بالطاعة او انك بالسبب فمصدق  
بان من غير ان لا يتغير فيه اصلا ولا في الدالة على زيادة الايمان محله على ما ذكره الامام ابو  
انهم كانوا يقولون في الجمل ثم بان في فرض بعد فرض مكانة المؤمنين بكل فرض خاص وهذا  
التقابل بعينه هو روح ابن عباس في قوله فكل من آمن انما هو انا هم به النبي عليه السلام  
التوحيد فلما استجابته وعده انزل الصلوة والركعة ثم المصروف ثم الحج ثم الجهاد فازدادوا  
ايمانا الى ايمانهم انهم قد علموا في سبق فلم يصاب اليك في اذ الجهاد فرض قبل الحج فاطلا  
وتعاصر كلام الامام ان الايمان كان زيادة وزيادة ما في الايمان به وهذا مما لا يتصور في  
غير عصر النبي عليه السلام قال شيخنا في الغايد وفيه نظر في الاطلاق على ما حصل في النظر في  
غير عصر النبي عليه السلام يمكن والجواب في تلك المتعاصير لا كان الايمان بها بزيادة اجمالات  
في الاطلاق على ما لم يغلب اليك في الغضا الى الزيادة بل في الاجال التفضل فقط كلام  
ما في عصره عليه السلام فانه الايمان لا كان عبارة عن المصدق بكل ما جاد به النبي عليه السلام  
من عند الله فكلام الزادات تلك الجمل اذوا والمصدقين المتعلق به لا محالة واما قوله  
ولا خفاء في الغايد التفضل اذ به لا لكل فكونه ازيد ممنوع واما كونه اكمل سلم الامانة فمفيد  
واما انما في الامام الحسن كما في شيخنا في الغايد ان النبي والروام على الايمان زيادة عليه  
في كل ساء واما ما في يزيد بزيادة الارمان لانه عرض لا يثبت في الاجرة الاشارة فاجابة  
شيخنا في الغايد بان حصول التفضل بعد تقدم الشيء لا يكون في الزيادة في شيء كان سواد  
الحق من الايمان وقد جاب بان يعلم منه ان اطول العمر الانبياء والاولياء يكون ايمان ازيد  
والكل عزة ولا خلاف في معنى ابن الهمام في قوله انما هو انا هم به النبي عليه السلام



نقدم

فصل

فراهم بما يادهم يستبشرون وأما الذين يفرقونهم بوجوه فرائدهم حسب الاراجيم وما كانوا هم  
كافرون فقال الفقيه أبو الليث صدقنا محمد بن الفضل بن العائذ فارادنا بحسب من عيسى قال  
حدثنا أبو مطيع عن حماد بن سلمة عن أبي الهيثم عن أبي هريرة قال جاء وفد ثقف إلى رسول الله  
فقالوا يا رسول الله ألبان يربو ويقتصر فقال لا ألبان كل ما غلبت رباؤه ونقصان لونه  
فقال ثم عينة الطاهر مثل حنظل الشيخ عاوي بن كثير عن هذا الحديث فاجابته الأكساد  
م أبي الليث الأبي مطيع حماد بن سلمة عن أبي الهيثم عن أبي هريرة عن ثقف عن محمد بن عيسى عن علي بن الحسن عن أبي الهيثم  
أبو الحكم بن عبد بن مسلم بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عيسى عن علي بن الحسن عن أبي الهيثم  
وأبو داود والنسائي وأبو حاتم الرازي ومحمد بن جابر بن أبي العفيلة وابن خزيمة والدارقطني  
وعنه وأما أبو الهيثم الرازي عن أبي هريرة وقد نص في كتابه الكافي اسم سبعة من سبعة فقد  
عنوا عنه تركه سبعة من الجاهل وقال النسائي عن ذلك وقد أتته سبعة بالوضع حيث قال لونه  
أعطوه فليس تجدتهم سبعة حديثا ومنها الألبان والاسلام فاحلها بالاسلام هو  
الحصن والالتقاء بفتح قول الامام الشريفة وذلك حقيقة الثقفين على ما ذكرنا في  
شرح العقائد وفيه بحث لا لا لالتقاء الباطن هو الصدق والالتقاء الظاهر هو الأفراد  
فالتعابير بينهما حاصل في الاعتبار وأما قوله ولوبده قوله تعالى فاحصاها كان فيهم المؤمنون  
فأوصياها غير نبت من المؤمنين فبذلك لا يقتضي الاصدق الا من المسلم عليه ابتداء  
وذلك لا يقتضي اتحادهم بما يجوز صدقناهم من الحقيقة على ذات واحدة نعم تعابيرها  
بفتح انه لا ينسلك احد هاتين الاخر في اعتبار حكمها بالاعتبار وهو ما قلناه لا يقتضي ان  
يحكم على احد بانة مؤمن وليس لهم العلم وليس مؤمن لان الناس كانوا على عهد رسول الله عليه  
على ثلث فرق مؤمن ومعتق وكافر ليس هم رابع فالعلم من الزنق لا يعجز ان يقول  
المشوية والظاهرية انه من الخارج للاجماع على خلافه وقوله في قوله ابراهيم هو يتكلم  
المسلمين فانه قالوا المؤمنون تكلموا معه بهنم ابراهيم قالوا انما نكفر فكلوا الاسلام هو  
التعاقب عندهم فينبغي ان لا يقبل غير التعاقب لقوله تعالى ويبيع غير الاسلام دينا فكل من  
عنه وكلوا يجاب ان يكون غير ضيق لقوله تعالى وحينئذ لكم الاسلام دينا وقوله تعالى فالت  
الاعراب اصنافا لم يؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فظاهر في التعابير بينهما باعتبار اختلاف  
اللفظ ومعنواهما واصلها ان الاسلام العبرة في الشريعة لا يوجد بدونه الايمان وهو من  
الاية بفتح الالتقاء والظاهر غير الاعتقاد الباطن ثم لا ينفك بطلانها ومعه غير قصد  
معتق من الايمان وأما قوله عليه السلام في جواب جبرئيل عليه السلام ان تشهدوا بالآلة الله الله



وتقيم الصلوة الحريث من قبل على منبره لا يابى المنبر في ذلك الحديث بوجه ان قوله ان قوله  
 الاخره وفي الاستعمال المصنوع ولا يخالف الاصطلاح الشريفي باعتبار جميعها  
 غاية ان الايمان هو التصديق القوي بالانقياد والباطن والاسلام هو اظهار ذلك  
 الانقياد الباطني بالافعال والاشغال والادعاء بالاسلام فلا شك في ان  
 اقامة الصلوة وابتداء الركعة في هذه المصاحف على ما عليه اهل السنة والجماعة من العمل  
 الطائفي خارج عن حقيقة الايمان والاسلام نعم طائفة من الكلدان يوجبون قولهم ان  
 الاقرار بشرط الايمان لا انه شرط وكن من اركان ما كان في ان يجعل المستوفى في بعض الاحيان  
 على ان القائلين بعدم اعتبار الاقرار انفقوا على ان يفتقدوا من طوبى له ان يفتقد  
 طوبى له فلم يفرقوا بينه وبين ما قالوا ان العباد بشرط وفتره به كاحقة  
 ابن الزهراء والاصول لا بد من وجودها في حكم على احد بانه من اهل الايمان ولهذا  
 عبر ان يوجب الايمان من الاسلام نارة فخر الاسلام بالايان اخذ في قوله عليه السلام  
 لنور وقد علم انه نرون ما الايمان بالله فالواحد رسول الله صلى الله عليه واله  
 الا الله وان محمد رسول الله واقام الصلوة الحريث وفي قوله الايمان بضع وسبعون  
 ستين اعلما قول لا اله الا الله وادنا ما اطاع الاذرع الطريق دور لا يدخل الجنة  
 الا انفس ثمانية دور الا انفس سليمة ومنها ان العقل آلة المعرفة والموجب هو الله  
 في الحقيقة ووجوب الايمان بالعقل دور في الحقيقة فقد ذكر الحكم الشريفي في الحقيقة  
 ان ابا حنيفة قال لا عذر لاحد من الجهل كماله لا يبرهن خلق السموات والارض وخلق  
 نفسه وبوبه قوله تعالى فالتسليم في الله شك فاطر السموات والارض وقوله  
 ولئن سئلتم من خلق السموات والارض ليقولن الله وحده كقولنا على الفطرة بوجه  
 فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسان قال عليه السلام في اهل السنة والجماعة من قال  
 الشيخ الامام ابو منصور في الصبي العاقل ان كبره الله تعالى وهو قول كثير من  
 العراقيين كقولنا كبره الله تعالى بوجه قوله عليه السلام رفع العلم عنك الصبي حتى  
 يبلغ اركنك وحمل الشيخ ابو منصور هذا الحديث على الشرع مع اتفاقهم في الاسلام  
 هذا الصبي صحيح ويدعى بالاسلام كما يدعى بالنعيم وقال الاستاذ في قوله تعالى  
 وما كنا نعبد من قبل من الله من دونه الا جبابرة السوء الا انهم في العقل والبيضة في بعضهم  
 الآية بالاظهار الى السبيل الى معرفة وجوبها الا بالشرع وقيل وما كنا نعبد من قبل  
 الاستصحاب في الدنيا والاخرة قوله وما كنا نعبد من قبل الا في الوجوه العقلية والشرعية

لا بد من

لا بد من علم فقل ان ارباب على تركه عفا كما قد تروى في الخلافا انما نظره في حق من لم  
 يتبع الدعوة اصلا بانه كان على سابق جيل ومات ولم يؤمن بالله وكذا مات  
 في ايام الفترة بغير علم ولا يوجبها السلام ولم يؤمن بالله فعندنا بعد من علم الله  
 ومنها ان لا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم لانه الى الابد على القدرة وعند  
 الحق لا يقدر ولا يفعل ومنها ان العبد اذا وجد منه التصديق والافعال صحت له ان  
 يقول انما هو حق تعالى بحق الايمان ولا ينبغي ان يقول انما هو حق ان الله لا اله الا  
 الله ذلك لانه لا محالة وان كان للشك في حاله الامور المشبهة بالاشياء في الدنيا  
 والمال لا في الآخرة والى اولئك انما يكون في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 فالاول تركه لانه يوم بالثبات على ما ذكره في حق العقيدة فان صاحب السبيل  
 والكفاية وعمره ما من علماء الحقيقة كقولنا انما هو حق في تركه في تركه في تركه في تركه  
 ان الله تعالى في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 وقار صاحب السبيل فان لم يشك في كونه فلا يقل ان يكون التلخيص حراما لانه صريح في  
 الشك في الحال وهو لا يستعمل في الحق في الحال حيث لا يشك في الله وفيه انه  
 لا وجه لكفر والكذب فان بعضهم ذهب الى الوجوب وكثير من السلف حتى الصحابة  
 والتابعين ذهبوا الى الجواز وهو الحق في الله وابتداء وقالوا انهم شهدوا بغيره  
 الشهادة بغيره ان شهد بغيره في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 المقال فقد منه الاكثرون وعليه اوصيفه واصحابه مع ان هذا ليس بقول العاقل  
 انما هو بل ان الله تعالى في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 اما قاصدا من النفس والنواضع وهذا ما يتصور في حق الانبياء او قاصدا من حقيقة  
 وجوده وشره وهذه الاشياء في الحال او نظرا الى مشيئة الله تعالى في احتمال تغير الحال في  
 المستقبل والعباد بالله من سؤال الى قوله لا اله الا الله بوجه السبيل في تركه في تركه في تركه  
 ام ذنب الكلب فقال انتم على الاسلام فليجيبه خذوا الفدية احسن في هذا بين ان  
 يقول انما هو حق تعالى بحق الايمان ولا ينبغي ان يقول انما هو حق ان الله لا اله الا  
 الله تعالى اعلم واما القول بان تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 السبيل واما ما ذكره في شرح القاصدة للشك في حاله الامور المشبهة بالاشياء في الدنيا  
 وهذا ليس فيه شك اصلا واما ما ذكره في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه  
 وكقولنا على السلام قديما اذا نظر القائل السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان ان الله يعلم

حقون







فانه القديم لا يكون مخلوقا فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
مع انه العاقل فالاول انما هو علامه عدم الاسماء فمع فاعا رجوع عن الطريق فانه العبد  
الحقيقي لم يزل في الحقيقة والى الابد لا يتغير فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
بالعودة الى قوله لا انقسام لها الا انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
وقال الايمان ان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
واما عيسى فانه لا يكون له كفوا احد لان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
ان لم يكن مؤمنا فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
للمعنى ولا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
علم الله ان هذا الشخص لم يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
في علمه انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
للمعنى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
معناه وصاروا من انهم قالوا ان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
المعنى فانه انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
فانما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
في الحال فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
وهنا يتحقق التدقيق والله في التوفيق ومنها ان تكليف الايمان في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
لأنه لا يكلف الايمان الا ما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ثم تكليف الايمان هو التكليف بما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
بالله كونه لانه لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
على جوارحه ووقوعه في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ما لا يطاق لا يكلف الايمان الا ما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ان يكلفه كل من يكلفه انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ولا يكلفه الايمان الا ما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ما لا يكون مقدرا انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
في سائر الكائنات وذلك انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد

ولا معرفة تليق بحضرتك وعظمتك فلهذا يقال في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
في ذلك من جوامع امره ولما كانت السيرة مقدمة على الحقيقة قدم الجمل السابعة  
ومنها ان الايمان لا يكون او غير مخلوق او غير مخلوق او غير مخلوق او غير مخلوق  
الى الاول واهل الجاهل في الثاني مع انهم على ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى  
وبالجملة من جوامع امره ولما كانت السيرة مقدمة على الحقيقة قدم الجمل السابعة  
ثم يوضح ابن ابي عمير عن الحنفية الاجماع في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد  
وقال هؤلاء كون الايمان انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
بكلامه الذي ليس له كفوا احد لان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
ما ذكره في كلامه من ان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
معتكفهم وبهم من جوامع امره ولما كانت السيرة مقدمة على الحقيقة قدم الجمل السابعة  
بالله وكل منها فعل من افعال العباد واهل الجاهل في الثاني مع انهم على ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى  
قال ابن الهيثم في البرهان في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
وتقربا الى العبد من اعماله وافرازه وموقفه مخلوق هذا وقد نقل بعض اهل السنة انهم من جوامع امره  
في المطلق القول بكلامه في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
مع الرب تعالى منهم ارادة الله القديم وتكليف الايمان في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
جاءت الحاشية وجعفر بن حرب وعبد الله بن كلاب وعبد العزيز بن علي وعبد الله بن محمد بن اهل النظر  
ثم قال وذكره احمد بن حنبل وجاهد بن اهل الحديث انهم يقولون ان الايمان لا يكون له كفوا احد  
فانما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ان الايمان لا يكون له كفوا احد لان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
به الكتاب العزيز وانما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
كذلك عليه قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
تعالى في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
وصفاته تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
ورد فيها في اسماء الله الحسنى بل السمع والبصر والقدرة والقدرة والقدرة والقدرة  
ان هذا قاله الامام ابو جعفر في قوله تعالى انما هو صمد لم يلد ولم يولد ولا يكون له كفوا احد  
وتقلا ومنها ان الايمان لا يكون له كفوا احد لان الله لا يلد ولا يولد ولا يكون له كفوا احد  
الصدق والصدق حقيقة لان الشريعة حكم بيقا وحكما الى ان يقصد صاحبها الى ان يقاها







والانام المنكرين وارثا والمسلمين في حق كفاية وآما في حق عليه من الخوض  
فيه والوقوف في الشبهة فالوجه في المنع متوجه في حق كفاية لا في حق  
ان في حق كفاية علم الكلام استقام على الصفة انه لا يبلغوا ما يريدون منه  
فيضلو عنه وفي آياتنا ما يبين كره جماعة الاستعمال في علم الكلام وتناول عندنا  
انه كره مع المناظرة والمجادلة لانه يؤدي الى اماراة الفتنة والبدعة والتشويش  
الفتايد النابتة او يكون المناظر قليل الفهم والمعرفة او لا يكون طابا للمخبر بل  
العلمية وآما معرفة الله وتوحيده ومعرفة النبوة وما يتعلق بها فهو من ضرر  
الكفاية وفي شرح الهداية لابن الهمام اما قوله في يوسف لا يجوز الصلوة خلف  
المكلم فيجوز ان يريد الذي يقره ابو حنيفة من ان لا يقرأ في الصلاة خلفه الكلام فربما  
فقال له وانك تنظر في الكلام او تنهاه فقال كذا تنظر وكان على رؤسنا  
الطير مخافة ان نزل صاحبنا وانتم تنظرون وتريدون ذلك صاحبكم ومن اراد  
زلة صاحبته فقد اراد كفة فقد كثر كبر صاحبته فهذا هو الوجه في المنع عنه انما  
وفي شرح المواظفة في علم الكلام هو الذي في حقيقته العقلي في ذروة الايمان  
قال في رفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ففضل العلماء المؤمنين  
مع انذارهم في التوفيق في العلم كانه قال وحققوا هؤلاء الاعلام منكم  
ومع انذارهم في العلم من عندنا خلافا للمعزلة لقوله عليه السلام العين حق رواه احمد  
والشيخان والبوداود وابن ماجه عن ابي هريرة وزيد بن روابه والعين لا تدخل  
الرجل القبر والجمل القبر وجاء في رواية ابن السجق في رواية عليه قوله تعالى وما ارسل  
على المكلم الا به وقرآنا ومن شر القنات في الفتنة واما قوله تعالى في حق الله سبحانه  
فهذا النوع من السجق في قوله تعالى يا ايها النبي انما جاءك السجق كذا ما في قوله تعالى  
الما تدرى القول يا ايها النبي انما جاءك السجق كذا ما في قوله تعالى في ذلك  
رواه الترمذي في شرط الايمان فهو كذا في قوله تعالى فلو فعل ما فيه هلاك الانسان او مرضه او  
تفرق بينه وبين امرته وهو غير منكر في شرائط الايمان لا يكون كذا في قوله تعالى فاسف  
ساعيا في الارض بالنفس فيقتل او حروا في لانه على العقل السجق في الارض  
بالف وفي هذه العلة في الذكر والاشياء وآما ان كان هو كذا فيقتل او حروا في  
لانه على العقل التردد والمرتبة لا يقتل كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل  
الفتور ومنها انه المعلوم كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل

سواء

على الاثر من ان الله لم يكن شيئا من كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل  
خلافا للمعزلة القائلين بان المعلوم الممكن الوجود ثابت في الخارج والتحقق انه  
ان اراد بالشيء الثابت المحقق على ما ذهب اليه فقوله في آياتنا ما يبين كره جماعة  
والثبوت والعدم تواف في الشيء كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل  
وان اراد بان المعلوم لا يثبت شيئا فتوكل في قوله تعالى في الاشراف فقل  
في آياتنا ما يبين كره جماعة الاستعمال في علم الكلام وتناول عندنا  
انه كره مع المناظرة والمجادلة لانه يؤدي الى اماراة الفتنة والبدعة والتشويش  
الفتايد النابتة او يكون المناظر قليل الفهم والمعرفة او لا يكون طابا للمخبر بل  
العلمية وآما معرفة الله وتوحيده ومعرفة النبوة وما يتعلق بها فهو من ضرر  
الكفاية وفي شرح الهداية لابن الهمام اما قوله في يوسف لا يجوز الصلوة خلف  
المكلم فيجوز ان يريد الذي يقره ابو حنيفة من ان لا يقرأ في الصلاة خلفه الكلام فربما  
فقال له وانك تنظر في الكلام او تنهاه فقال كذا تنظر وكان على رؤسنا  
الطير مخافة ان نزل صاحبنا وانتم تنظرون وتريدون ذلك صاحبكم ومن اراد  
زلة صاحبته فقد اراد كفة فقد كثر كبر صاحبته فهذا هو الوجه في المنع عنه انما  
وفي شرح المواظفة في علم الكلام هو الذي في حقيقته العقلي في ذروة الايمان  
قال في رفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ففضل العلماء المؤمنين  
مع انذارهم في التوفيق في العلم كانه قال وحققوا هؤلاء الاعلام منكم  
ومع انذارهم في العلم من عندنا خلافا للمعزلة لقوله عليه السلام العين حق رواه احمد  
والشيخان والبوداود وابن ماجه عن ابي هريرة وزيد بن روابه والعين لا تدخل  
الرجل القبر والجمل القبر وجاء في رواية ابن السجق في رواية عليه قوله تعالى وما ارسل  
على المكلم الا به وقرآنا ومن شر القنات في الفتنة واما قوله تعالى في حق الله سبحانه  
فهذا النوع من السجق في قوله تعالى يا ايها النبي انما جاءك السجق كذا ما في قوله تعالى  
الما تدرى القول يا ايها النبي انما جاءك السجق كذا ما في قوله تعالى في ذلك  
رواه الترمذي في شرط الايمان فهو كذا في قوله تعالى فلو فعل ما فيه هلاك الانسان او مرضه او  
تفرق بينه وبين امرته وهو غير منكر في شرائط الايمان لا يكون كذا في قوله تعالى فاسف  
ساعيا في الارض بالنفس فيقتل او حروا في لانه على العقل السجق في الارض  
بالف وفي هذه العلة في الذكر والاشياء وآما ان كان هو كذا فيقتل او حروا في  
لانه على العقل التردد والمرتبة لا يقتل كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل  
الفتور ومنها انه المعلوم كذا في قوله تعالى في الاشراف فقل

سواء



وكلام غيره من اهل السنة اعتبار السبق فالتى في جردته انهم ولا يخفى ان كلام الحق قابل  
ان يحل على كلام غيره من اهل السنة فثبت انهم ينفذون الامام ظاهر ارجح اليه الامام  
في زمانهم فيقوم بمصالح امورهم لا تخفى حوائج الاعداء وما للظلم من الاعمال يستلزم  
ولا ينظر امر وجه عند صلاح العباد والقطر مواءمة الشر والحق والحق لا يخلو اهل الظلم  
والعناد كما زعمت الشيعة خصوص الامامية منهم ان الامام الحق بعد رسول الحق على ثم ابنه  
الحسن ثم اخوه الحسين ثم ابنه علي بن الحسين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق  
ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي الهادي ثم ابنه الحسن العسكري  
ثم ابنه محمد القائم المنتظر المهدى في عقابهم واخلفه حوائج الاعداء ولا يخفى ان اختلافه  
وعدم وجوده سواء في عدم حصول الامام في نفسه وان حوزة الاحكام لا يوجد  
الاختلاف كما لا يوجد منه الا ذكره في الاسماء بل غاية الامر انه لو جاز ان يضاف وجوده  
الامامة كما كان انما فهم ظاهر في غير دعوى تلك الحالة مع انه عند اختلاف الاراء واستلزام  
الظلم والاعداء وفي الزمان يكون احتياج الناس الى الامام استند في حال الامانة واما  
فانهم المهدى في آخر الزمان وانه يلاء الارض فسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا وانه غير  
عليه السلام من ولد فاطمة فثبت قد ورد به الاخبار عن سيدنا محمد ثم بشرط الامام ان  
يكون خريفا لولا ان عليه السلام الاثمة في خريفي وهو حبيب مني وليس المراد بالامانة الامانة  
في الصلوة اتفاق فقهاء الامامة الكبري على الخواص وبعض الفقهاء ومنهم من يوجب  
زعم في القرشي اوله وانما هو الفتنه حازره ولا يشترط ان يكون الامام شيئا او  
علويا او مصريا وحقيقه العصبية ان لا يخفى انه لكي لا يفتقر الى قوة وادب وادب  
وهذا يعني قولهم هر لطفه الله تعالى بحله على فعل الخير وينزهه عن الشر مع بقاء الاختيار  
تحقيقا للاستلاء وانما قال الشيخ ابو منصور العصبية لانهم لا يوجبون ان يكون الامام شيئا او  
لا انما حاصبه في نفس الشخص وبدنه وانما يتبع سببها صدور الذنب عنه كما قيل لانه  
لو كان الذنب محتضا لاصح بكلمته بترك الذنب كما لا يخفى لا يشرع في النظر والاعتناء بالذنب  
عن السكون لانه تحصيل الماصول لا تكليف باليسر فثبت ان شرط ان يكون افضل اهل  
زمانه لان ذلك في الفضل بل الفضل الاقل على وعلا ربا كما اعرف بمصالح الامامة  
ومعاسد ما وادبر على القيام بها ولذا جعل عمر الامامة شورى بين ستة مع قطع  
بانه لا يفرق كتمانهم على افضل من باقهم وبشرط ان يكون من اهل الولاية المطلقة الكاملة  
بانه يكون مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغ سائسا بقوة وروية وموتة بآية وشوكة قادرا

بعدم

بعدم عدالة وكفايته وشيئا عنه على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود الاسلام والاضاف  
المطلوب من الظالم عند حدود الظلم ولا يتغير الامام بالفسق والجور لانها قد ظهر على  
الامارة بعد الخلفاء والسلف كانوا يتقانون حكمهم ويعلمون الجمع والاعمال بايمانهم  
ولا يرون الخروج عليهم فكان اجماعهم على صحة امامة اهل الجور والفسق انما هي ابتداء  
واما ما قال بعض الخبير على شيخ العقيدة من انه لا ينبغي ان يظن بالسلفاء انفسهم  
الظاهر الخوف عدم جواز خروج عدم النفي لانه بعض الظن انهم قد وردوا على مدلول  
بانه لو كان من بعض الظن المذنب لم يمنع فانه لا شك انهم قد تفرقوا في جوارح  
وزياد ولم يكن في خروجهم على باب العباد بل كان يترتب عليه امور الفاضل ولذا  
كان ابن عمر يمنع ابن الزبير وبها عدم دعوى الخلافة مع انه كان اعمى واوجب به امره  
الجور بلا خلاف واما السلف في الامام بنظر بالفسق والجور وكذا كل من هو ابر وافت  
الخلافة في العاصي بسبب اهل الولاية عند ذلك في لانه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره  
وتم انجسته اهل الولاية حتى يجمع لا العاصي تزوج ابنته الصغيرة والسطور في  
كتبنا فثبت ان العاصي ينظر بالفسق بخلاف الامام والحق ان في انوار وجوب  
نفسه في انارة الفتنه لانه السكون خلاف الفاضل وقيل عدم انوار الامام هو الخمار  
منه من حيث فانه في وجه محمد واثباته ليس بسحق الخوارق فاما من انفس السلف  
الاخبار بل انوار الخمار وفي حديث مسلم من رفع من الطاعة وفارق الجماعة لانه منيته  
جاءه في الصحاح من كره من امره شيئا فليصير فانه في حق من السطام سبب انما منيته  
جاءه في صحاح من كره من امره شيئا فليصير فانه في حق من السطام سبب انما منيته  
من مصيبة ولا يترتب ابدان طاعة وفي الخمار والسنن الاربعه السبع والطلقة على  
المراد من انما من كره ما لم يؤمر بمصيبة فاذا امر بمصيبة فلا سمح ولا طاعة وفي رواية النوار  
في علي ثمانية ائمة لانه لا يجوز فساد النسخ وقال بعض الناس ان اهل العاصي ابتداء يصح  
ولو قلده هو عدل ينظر في العاصي الطاهر لانه العبد اعتمد على عدالة فلم يفر من فضائه  
بتغيير طاعة وفي فاضل فاضل اجمعوا على انه اذا ارشى لا ينفذ فضاؤه فيما ارشى وانه  
اذا اخذ الفاضل في العقاب برسوة لا يغير فاضله ولو فقه لا ينفذ فضاؤه ثم من مصلحات  
هذه المسئلة يجوز الصلوة خلف كل بر وما جاز وكذا على كل بر وما جاز وكذا ورد بذلك  
ولا يخفى ان الامامة كانت الصلوة خلف العاصي واهل البدعة وما نقل عن بعض علماء السلف  
من النسخ عن الصلوة خلف المتبعة في حق الكرامة وفي نسخ المعاصد لا يشرع في ابر ما حدث







صراحي واشتال اوامره واجباره بشي من الحقيقه وتوذلك واستماع الحق بالانبياء  
 فاعلم انما واستغفرت به واستغفرت له وحقوقه وتوقع منهم الاموال الشيطانية  
 والكسوف بالربا والفساد في حجة رجال الغيب وانهم لم يوافقوا في حقهم انهم اولاد  
 الله وكان من هؤلاء من يعبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول ان الرسول اوده ليعال المسلمين  
 المشركين لكونه المسلمين قد عصوا اولاد الله في الحقيقه افواه المشركين ثم التمسوا اهل العلم  
 في حق رجال الغيب ثلثة اعراب ثوب يكذبون بوجود رجال الغيب لكن قد عابهم انكار  
 وثبت ذلك عن عابهم اوده ثلثة اعراب ثوب يكذبون بوجود رجال الغيب لكن قد عابهم انكار  
 حقيقه الله وحده عن قومهم ورجعوا الى القدر واعتقدوا انهم في الباطن طرقت الى  
 الله عن طريقه الانبياء وحب ما امكنهم في جعلوا اوليا صاويين واثرة الرسول فقالوا  
 يكون الرسول هو عند الله الثمين هؤلاء معظمتهم للرسول صاويين بدنية وشرعية  
 وانهم انهم هؤلاء من اتباع الشياطين وانهم رجال الغيب هم الجن لان الانس لا يكون وانما  
 محتجب عن البصار الناس وانما يحجب احبنا فتم ظن انهم من الانس فقد غلط وجهه  
 وتبين الضلال فتم واقتراف هذه الاخطاء الشائعة عدم الفرق بين اولياء الشيطان  
 واولياء الرحمن وبالحج فاعلم بالغيب امر فقرة به لا لا يسجل اليه للعباد الا باعلاء  
 منه والهام بطريق المعجزة والكرامة او ارشاد الى الاستدلال بالامارات فيما يمكن  
 فيه ذلك ولقد اكره في القناديل قول القائل عند رؤية ملك القناديل ان الله يكون بغير  
 من قبيل علم الغيب لا يعلم كذا في اللطائف ما حكاه بعض ارباب الفرافة انهم من  
 صلب قتل له اهل رايته هذا في حكاية فقال رايته رفعة ولكن ما عرفت انها فوق حجة  
 ثم اعلم ان الانبياء عليهم السلام لم يعلموا الغيب من الاشياء الا ما علم الله من شأنها  
 وذكر الحقيقه فكم جابا للتكفير باعتقاد ان النبي يعلم الغيب لمعارضه قوله تعالى لا يعلم  
 من وراء السور الا الله لا الله كذا في المسابرة ومنها ان القرآن اسم للعلم والاعتراف  
 على ما ذكره شارح عقيدة الطحاوي في الشيخ حافظ الدين النسي في الماراة القرآن  
 اسم للعلم والحق وكذا غيره من اهل الاصول وما ينسب اليه من حجة في الصلوة  
 بالغارسية فكم قد رجع عنه وقال لا يجوز مع القدرة على العربية لغة العربية وقال  
 لوفد لغة العربية فاما ان يكون محجوبا فقد اوردوا في جوابه فيقول لا الله تعالى يعلم هذه  
 اللغة والالحاج حصل لظنه معناه ومنها ان استعمال المعصية صيغة كانت  
 او كبرية كذا اذا ثبت كونها معصية بولاه فطعية وكذا الاستدانة بها كبرية بعد

هينة سمعته وبنيتكها من غير مبالاة بها وبجربها بغير المبالاة في انكارها وكذا  
 الاستدانة على الشريعة المعقولة كذا في ذلك من امارات تكذيب الانبياء قال ابن  
 الهمام وبالحج فكم جابا للتكفير باعتقاد ان النبي يعلم الغيب لمعارضه قوله تعالى لا يعلم  
 من وراء السور الا الله لا الله كذا في المسابرة ومنها ان القرآن اسم للعلم والاعتراف  
 على ما ذكره شارح عقيدة الطحاوي في الشيخ حافظ الدين النسي في الماراة القرآن  
 اسم للعلم والحق وكذا غيره من اهل الاصول وما ينسب اليه من حجة في الصلوة  
 بالغارسية فكم قد رجع عنه وقال لا يجوز مع القدرة على العربية لغة العربية وقال  
 لوفد لغة العربية فاما ان يكون محجوبا فقد اوردوا في جوابه فيقول لا الله تعالى يعلم هذه  
 اللغة والالحاج حصل لظنه معناه ومنها ان استعمال المعصية صيغة كانت  
 او كبرية كذا اذا ثبت كونها معصية بولاه فطعية وكذا الاستدانة بها كبرية بعد

يقال غفلات رب بالغ في  
 هذه كاشفاه مانوس



لم ياكل من الشجرة حتى لم يتبع في الدنيا النعمة وغياب الامراء خلاف الحكمة وقوة محار  
 و استحق ان يكون محله في الدنيا المنة ليس توفى بالحكمة لا نفعها ولا اثمها بل يكون  
 سببا للكون و ذكر الامام الحسن انه لو استحل ولعي اخرته لما نفعه بكونه في النواذر  
 محو لا يكون وهو الصحيح في استعمال اللواطة بانه لا يكون على الاصح لانه يمتد فيه  
 واما الاول فلان النص الاول على حرمته قوله لا تأخروا عن الصلاة الا اذا اقمتم فيها  
 مع امره من غيره وهو مجاوره الا في ضرورة الدين على الخلاف فيمن استحل حراما لغيره لم يكره  
 ام لا و قد وصفه الله بالابليس في سورة البقرة و اسماؤه في سورة الاحقاف و اواره او انكر  
 وعده او وعده بكونه في الجنة و لا يكون في الدنيا الا ببناء على قصد استغفار او  
 عداوة قبل لا يتبين في الاية التفسير لذلك بهذه الوجود الانبياء مما اقتضته  
 الحكمة بلا شبهة فيمنه ان لا يرد في من الانبياء كونه مطلقا و اجيب ان اقتضاء الحكمة  
 ذلك انما هو لتبليغ الامام الالهية في عبادة و يمكن ان يبلغ تلك الامام بهم  
 بلا واسطة بنى فقدم تكون الانبياء بانهم لا يستلزم ان لا يشبه تلك الامام  
 في كونه في ذلك وجبا للكون على ان يمتد ذلك لولا ان في الوجود خلاف في  
 حال الرضا و امثال ما يتعلق بفعل العباد لا في امثال ذلك فيضم الفساد و لا في الجب  
 انهم و قد ثبت من وجوه اما اولها فلا يشك ان وساطة الانبياء في حكمه خاصة بهم  
 و ان كان يمكن اعلام الامام بعدهم و اما ثانيا فلان الوقي عظامهم سببا في عدم  
 وجود الانبياء اعم و انهم في حال الرضا و قبل النفس في كونها و اما ثالثا فلان نص  
 الفاء في الآية كونه في العبادة و انه روف بالعبادة و كذلك في قوله و هو الرزق  
 من تكلم بالكفر اما اذا اضحك لا على وجه الرضا بل بسبب ان كان الكلام المحسوب للكفر عجباً  
 عن بياض الحاشية مع ضرورة فلا و كذلك الوجه على حكاية من يقع و حوله جماعة بساكنه مسائل  
 و يمتد في بغيره بالوساطة بكونه في جميعها و ذلك لانه هذه الجماعة جعلوا ذلك  
 استحقاقا لله و ينزلون بغيره في الامام الكفر في السؤال بالامام و الامام  
 استمر بالنبى و اصحابه لغو ذباية في ذلك و كذلك الامام و هذا ان يكون بانه او عزم على  
 ان ياره بكونه و ذلك لا رضى بالكفر و الرضى بالكفر سواء كان بكونه في نفسه او بكونه غيره  
 و قد سبق زيادة بيان في هذا الكلام و تحقيق امره و كذلك لو قال عند شرب الخمر او الرضا بسبب  
 امره او باعتقاد انها ملا لانه و كذلك لو افترق لولا مرة بالكفر لنبين من رزقها و ذلك  
 بانه يقول الحق او القاطع في الملة المطلقة بالثلاث مثلاً ما حكم الاسلام فتقول لا اوف مع انه

مع انه لو قيل لها ان اسم الله هو كذا و قيل واخذ ما له فتقول لا في قول الحق هذا الحق الى  
 او القاطع في الاصل اقيمت بكونه او كونه بارها ما كانت مسلمة من اصلها فكلها الاولى  
 فاسد و هذا القول باطل و امره كاسد و كذلك الوجه في غير القبلة و بغير طهارة منقذ بكونه  
 و ان وافق ذلك القبلة بغيره و كذا و وافق الطهارة و كذلك لو اطلق كلمة الكفر استحقاقا  
 لا اعتقادا الى غير ذلك من الوقي و ان يمتد بكونه لا يكون احد من اهل القبلة و قوله بكونه  
 قال خلق القرآن او استحالته الروية و سبب الشجر او لغتها و اعتقاد ذلك مشكوكا في  
 شارب العقاب و كذا ان اشرح المواقف في جهنم التكليف و العقاب على انه لا يكون احد من  
 اهل القبلة و قد ذكر في كتب الفوائد سبب بغيره و كذا انكار ما بينه من كونه و لا شك ان اعتبار  
 هذه المسائل في حق من هو المسلم في جميع من القبلة المذكورين مشكوكا فيهم و قد لا شك  
 عدم المطابقة من المسائل الوقية و الولا لاصلية التي في جهنم اتفاق المتكلمين على عدم  
 تكفير اهل القبلة المحمدي و قد وقع الاشكال في ان كلف الفناء و مع جهالة فائده و عدم  
 اظهار دلالة ليس بجهة من فائده و مدار الاعتقاد في المسائل الدينية على الدالة القطعية  
 على ان تكفير المسلم قد ترتب بفارس حلية و حقيقة فلا يفيد قول بعضهم انما ذكره بناء  
 على الامور المتعدية و التعليلية و قد نص الامام ابن الهمام في شرح الهداية عن  
 جواب هذه الحكاية فيمنه قال اعلم ان الحكم بكونه في كرامة اهل الايمان مع بقاء في حكمة  
 و الشافعي من عدم تكفير اهل القبلة في السنة كلهم محله في ذلك العقيدة و قد كره  
 في قوله لا يكره في قوله لا يكره و ان لم يكن بناء على قوله ذلك عما استمر في وسبب جهنم  
 في طلب الحق لكن من حرم بطلان الصلوة خلفه لا يتج هذا الحق في الامام الا ان يراى عدم  
 الجواز خلوص عدم الحق ارفع من قوله لا يفعل و هو لا ينافي في صحة الصلوة و الا فهو مشكوكا في  
 و لا يخفى ان يمكن ان يقال في رفع الاشكال ان من حرم بطلان الصلوة خلفه احتياطا لا يستلزم  
 جزمهم بكونهم الا انهم انهم جزموا بطلان الصلوة مستقبل لا في احتياط مع عدم جزمهم  
 بانه ليس في البيت بل حكوا الوجوب عليهم فينه انه منه فاجوب الطواف و دراهم ثم اعلم  
 ان الروايات اهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين كدرك العالم و عشرة الاجاد  
 و علم الله في الكليات و الجنيات و ما استند ذلك من المسائل الهامة و قد اختلف في طوعه  
 على الطاعات و العبادات مع اعتقاد عدم العلم او في الحجة او في العلم بالجنائز لا يكون  
 من اهل القبلة و ان الروايات بكونهم تكفير اهل القبلة عند اهل السنة ان لا يكون عالم بوجهه في  
 اما ان الكفر و علماته و لم يصد عنه شيء من وجوبه فاذا عرفت ذلك فاعلم ان اهل القبلة



المتفق على ما ذكرناه من ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
وعدم الارادة وقدم الكلام وجواز الرتبة وكذا ذلك مما لا يخفى فان الحق واحد  
اخلفوا ايضا بل يكون الحق في ذلك لا اعتقاد في القول بل على الحقيقة لا اعتقاد ام لا  
قد استدلوا على ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
الا هو ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
القبول وعليه كثر العقائد ومنها ما قاله الكفر في الحق وقال في ما ذكره الكفر  
القول بالحق القديس وخلق الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
واختيار الامام الرازي ان الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
مذهب المتكلمين والتكفير من مذهب الفقه فلا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
ان يكون الحق لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول  
فانهم في الجمل موافقون ومما بحث التوبة اعلم ان قبول التوبة وهو اسقاط  
عقوبة الذنب عن التائب عز وجل الله تعالى على كل ما كان ذلك منه فضلا عن ان يكون له  
فاما وقوع قبوله شرعا فقبل احوالهم جوهر مقطوع به وهو عليه قوله تعالى وتوب اليه على ما  
عليه المشيئة ولذا اختلف من الله تعالى ومنه استدلوا بقوله الحق في الجمع بين التوبة والاعمال  
مع اطلاق توبتهم وكثرة بكتهم وسنة توبتهم بخلاف التوبة عن الكفر حيث قبل قطعها  
عفاها باجتماع الشهادتين والسلف فانهم كانوا يبرعون الى الله في قبول توبتهم عن الذنوب  
والعاصي كما في قبول صلواتهم وسائر اعمالهم ويقطعون لقبول توبة الكافر كما ذكره الفقيه  
ويمكن ان يقال ان عدم جرم توبة التائب من كفره من غير ما ذكره من كونه توبة الكافر  
بخلاف التوبة عن الكفر فانها لا اعتبار فيها الاقرار بحسب الظواهر والله اعلم بالشر والاكابر  
السلف فالتوبة قوله تعالى ومن التائب فاعلم ان الله تعالى باليوم الآخر وما هم بمؤمنين ارجا  
او لا والحق في يوم اللطف لا يفسد حلال فلا يردونه في حق التائب في حق التائب والحق في حق  
وتوبته على من يشاء فعفاها بوقوع التوبة بقرينة على لا يقبل توبته حيث لم يزل عن التوبة  
او لا يقبل التوبة عن عباده وبما قد صدقوا والآية في المؤمنين واجبا راسخا في حق  
وعدم صدق فانكاره كثر كما قال به بعضهم ولقول الله تعالى التائب الذنب كذا لا ينسئ  
واما تأخير قبول توبة التائب من عدم اطلاع الله على ما في قلوبهم والذنوب  
مع الله في الاستقلال بالحق في احوالهم واما هو ان يفتل اخر قبول توبتهم زجرهم ولا مثاليهم  
في حودهم الذي انهم على انه لا يبعد انهم اخلفوا في توبتهم الا عند نزول قبول توبتهم وقرره

وفي عدة النسخ ومن توبة كبرية صحيحة توبة مع الاضرار على كبرية اضرار ولا يباقي بها  
اركان الكبرية التي تاتى عنها خلافا لاجل اسمهم من المعصية ثم قال ومن تاتى عن الكبرية لا ينجي  
عن توبة الصغار ويجوز ان يباقي بها عند اهل السنة والجماعة وعند الخوارج من بعض  
صفحة او كبرية لو كان ذلك في النار اذ اقامت عن غير توبة وعند المعزلة تفصيل في  
المسئلة فان كانت كبرية خرج من الابواب ولا يدخل في الكفر الا الله فخلقه النار وان كانت  
صغيرة واجتنب الكبرية لا يجوز التوبة عليها وانما تركت الكبرية لا يجوز التوبة عنها ويروى لهم  
باجمعهم قوله تعالى ولا تقربوا ذلك لم ينسئ كابر بيانه في التوبة وفيه بيان ان الله تعالى  
يقبل توبة بعض ارباب الذنوب الا الله لا يدرى حق كل واحد على التوبة انما هو على الله ام لا  
واذا اعتد به فانه لا يوبة كابر عليه الا ما حدث منها في حال الله الله دخل الجنة وان رتب  
وان سرق وهو قول اكثر الصحابة والتابعين وعليه اهل السنة والجماعة ثم القول لا يباقي بها  
الكفر ويروى في ذنوب في الذنوب في قولنا العفو عما دون الكفر واستناعه فيه ما ذكر الشيخ ابو منصور  
الاصمعي في التوبة ان الكفر مذهب يفتقه اذ التائب يفتقه لا يباقي بها فلو عوفيت به  
بخلد وسائر الكبرية لا يباقي بها بل في بعض الادعاء عند غلبة الشهوة في ذلك عوفيت بها ابر  
في بعض الادعاء انهم يفتقونه ولم يندركوا الشفاعة وهذا في حق العصاة وانما جرمهم فقد قال  
الطحاوي في توبة المحسنين من المؤمنين انهم يعفون عنهم ويؤجلهم الجنة برحمته الله تعالى وانما استغفر  
الرجل لظواهر احسانهم في حال لا على عفو الابواب في المال ولا في العمل الصالح ليس موجب  
للجاء بل الجاء بفضل الله وبرحمته كما قال الله تعالى ان يرض الله احدكم الجنة بغير عمل  
ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يقر الله برحمته وهذا لا يباقي ما قال تعالى  
ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون فانه لما كان لا يتفضل بغير عمل الجاهل الا على امرهم وعمل صالح  
كانه بغيره بغير الصالح والحق اصل ان البقاء للجنة لا للعباد والبدنية وقد يقال ان  
ايمانهم وعمل الصالح قد حقق منه بفضل الله وبرحمته فلا مناص فقبول توبته بغير العمل بانه بغير  
الجنة بفضل الله وبرحمته وبيان القول بانه بغيره بغيره وفيه قد رواه الدرر في مناقب  
للطاعات فالتقديرا وخطوا ورجا الجنة واما النفس الرجول في فضل الجود حيث لا يحب  
عليه شيء والخلود بالجنة كما ان دخول الكافر في الجنة والدرج كما حسب اختلاف ما لهم  
في الحالات والخلود باعتبار النيات ثم لما جاز عندنا عفو ان الكبرية بدو توبة ومع  
عدم الشفاعة مع رفع وجود الشفاعة اولى وقد قال عليه السلام شفاعتي لاهل الكبرية من  
امته وهو محتمل ان يكون قبل دخول النار وان يكون بعده وتقبيل المعصية تلك الشفاعة

وتبصرهم



برفع الدرجة بانه تخصيصه لاهل الكبار وعند ان لا امتنع الغفلة فائدة في الشفاعة  
وانه لو لم يكن في الشفاعة الشفاعة مع الالة في الكفار باجماع الغفلة  
على ان الحجاب استدلوا بهذه الآية على ثبوت الشفاعة للمؤمنين لا للكافرين  
الهدية للكفار ولو كان لا شفاعته للكفار ايضا لم يكن تخصيص الكفار بالهدية  
قال كذا في ادم معني ثم اعلم ان الشفاعة بين الشفاعة كمالها الا انها محققة  
بالصفاء والابطل المستقيم المعاني والآيات في قوله تعالى ومن يكون بالآيات فقد حفظ  
عمله والفسق ليس في معنى الكفر فلا يلحق به في الاصل بل خلافه لقوله تعالى لا يقال في قوله تعالى  
في قوله تعالى درة جارية بغيره ثم عمل صالح وانما جارات كافر ايرجاء ذلك الخبر  
وهو باطل بالأجماع لما في قوله تعالى في الدنيا وبرز الآخرة ولا فرق في كونه مؤمرا  
برفع الدنيا جارا ما ركبها من الدنيا بانه يصيبه بعض البلي لا في الآخرة بغيرها الذنوب  
فيما في العيوب وقال ابن عباس ليس مؤمرا ولا كافرا ولا مؤمرا الا الله الله اياه ما  
المؤمن بغيره سبحانه وبغيره سبحانه والما كما في قوله تعالى في الدنيا بانه يصيبه بعض البلي لا في الآخرة بغيرها الذنوب  
شأن عقيدة التي ادخل في الاسلام ما قبله من الشرك وعنه الذنوب وان لم يشك  
مها ام لا بد مع الاسلام في التوبة من غير الشرك حتى لو اسلم وهو مشرك في الزنا وشرب الخمر  
مثلا لا يؤخذ بانه من كفره من الزنا وشرب الخمر لا بد ان يتوب من ذلك الذنوب  
اسلامه توبة عامة في كل ذنب وهذا هو الصحيح انه لا بد من التوبة مع الاسلام اتم ولا يخفى  
ان هذا ميل الى قول قال ابن الكاظم حكى في الدعوى والفقه في كلامه في هذا الاسم  
لا يحتاج الى توبة اخرى بعد توبته من الشرك التي يجب ما قبله من الذنوب لا بعض ما يتعلق  
بحقوق العباد كما بين في محله ثم علم ان يكون ما دعا على شركه وسرعه حبيبه ان يطلع  
عن مباشرة المأثم وان يعزم على عدم العودة اليها ثم كونه التوبة سببا لغفران الذنوب  
وعدم الموازنة بها حال خلاف بينه وبين الالة وليس شيئا يكون سببا لغفران جميع الذنوب  
الا التوبة قال في كتابه في العباد من الذين اسرفوا على انفسهم لا تقبلوا من الله ما كان الله  
يغفر الذنوب جميعا هذا مختص بغيره فان الله لا يغفر لمن يشرك به ولا اقل لا تقبلوا وقال  
بعد ما وانما الربك ثم اعلم ان التوبة لغفران جميع الذنوب ولها مراتب توبة عن المعصية  
توبة العوام وتوبة العلماء وهي في حق الله تعالى وتوبة في حق الانبياء  
انها اواب وفي حق العباد ان الله لا يغفر لمن يشرك به ولا اقل لا تقبلوا وقال ابن  
احباب من الغفلة في الطاعة وتوبة في مخالفة غير الله وهو العاقل من المؤمنين كما قال ابن

وقال لا خفاء من غير مسلم  
الظاهر من اطلاق الآية  
وحديث من صلى على الميت مرة  
مرحم الله جده على النار وحديث  
ان الله قد غفر له ذنوبه  
وحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من قال استغفر الله العظيم  
الذي لا اله الا هو المحي القيوم  
واكثر من سبعين مرة  
وان كان قد قرأ من الرصف  
ان كانت في ذنوبه  
السيئة كلها كبيرة او صغيرة  
شرف ان تكلمه في الجنة  
مفتولة عند الله تعالى  
محبة الله تعالى

فقط الى اهل العود في توبة الالة  
وتوبة التوبة شرف العباد  
ولا قوله تعالى ان الله لا يغفر الا  
من توب الى الله تعالى  
ان من اطاع على قوله لا يغفر  
كفره والحق محمد

ابن القاضى ولو خطرت في رسواك ارادة على خاطر رسواك برفع وقته الشريعة  
الذم على معصيته من حيث هو معصية مع عدم ان لا يعود اليها اذا قدر عليها كذا في المسألة  
فقد اجمعت على معصيته لانه الذم على فعله لا يكون معصيته بل ما صاها وطاعة لا يسي توبه وتوابعهم  
من حيث هو معصية لانه من ذم على شرب الخمر لا يذم في الضيق وفيه الغفلة وكذا في الزنا  
والافعال بالوفاء والى لم يكن تابا شرفا وقولهم مع عدم ان لا يعود اليها لا ينادم  
على الامر لا يكون الا كذلك ولذا ورد في الحديث الذم توبة كذا في المواقف قال ساجد  
واحدة من عليا بانه الذم على فعله في الماضي قد يبرره في الحال او الاستقبال فانه القيد اقرار  
منه وما ورد في الحديث تحول على الذم الكامل وهو ان يكون مع العزم على عدم العودة  
وردا بانه الذم على المعصية من حيث هو معصية يستلزم ذلك الغم كالا يخفى امره ولا يخفى  
ان هذا الاستلزام ممنوع عقلا ونظرا على ما صح به علماء الامام حيث هو باقيا التوبة من  
معصيته او من غير صح في هذا السنة خلاف للمعصية وايضا قد نقضوا على ان كان  
التوبة ثلاثة الساعات على ما في الماضي والآن لا يلزم في الحال والزم على عدم العودة في المستقبل  
قال الاول لا يقال في الذم توبة انه عذر اركانها كونه على السلام المحقق في عهده لم يذم ان  
كانت التوبة فيما بينه وبين الله كسر الخمر واما ان كانت عاقبة في ذم من حقوق الله  
كصلوة وصيام وركعة فتوبة بانه يندم على فعله اوله لا يلزم في ذم على لا يثبت اياه  
ولو بناه صلوته غير ذمها ثم يفتق ما في جميعها وان كانت عاقبة في ذم من حقوق الله  
في نظام الاموال فينتوق في التوبة منها مع ما قد صاه في حقوق الله على الخوف عن  
عهد الاموال وارضا والخضوع في الحال او الاستقبال بانه يخلل منهم او يبردها اليهم او يبردها  
ليوم مقامهم من ذم او يبردها في التوبة عليه يكون لئلا يسل لا يبردهم من غصب  
ونظام ومبانيات يتصدق بعدد ما على الفوائد على عتبة القضاء ان ذمهم من التوبة  
الى الله فيعذر ولو عرف ذلك المال الى الوالد والى الوالد الى الوالد الى الوالد الى الوالد  
وقرنا ايضا يكون لئلا يسل في زيادة في الاخذ ونقص في الدفع فلو خسر في ذلك  
ولصدق بتوب قوم بذلك يخرج في الامة قال في قوله تعالى في هذا لا يسترط  
النقد في حسن عليه وفي قتاد في فضيلة رجل له خمر فأتى ولا وارث له فصدق  
في صاحب الحق بعدد ما عليه ليكون ذمها عنه بانه يوصل الى فضيلة يوم القيمة  
واذا غصب من ذم في مالا او من ذم فانه يبرده في يوم القيمة لانه الذم لا يبرده  
منه الغفلة كانت فضوة الذم استدلوا بانه يبرده في يوم القيمة على ذم في ما جعل في حل



اقول قبول التوبة ليس بواجب على العاص  
فمن تركها كان من عماده توبته ففضلا  
ولكن الحرة



لا للفعل في المستقبل اخرا اذ اراد ان يثبت او كان مشتملا على الموت فانه الغرم  
 على ترك الفعل في المستقبل غير متصور منه لعدم تصور صدق الفعل عنه ومع ذلك فانه  
 اذ انعم على ما فعل حتى توبته باجماع السلف وقال ابو بكر بن اعين انما واجب لا يصح توبته  
 لانه عاجز وهو باطل بما اذا اناب عنه الزمان وغيره وهو غير متصور فانه توبته صحيحة  
 بالاجماع وان كان عاجزا عن الفعل في المستقبل انهم ولا يثبت ان الاجماع الاول  
 صحيح على الغرم على ترك الفعل اذ انكر ركن بسقط عند العذر كما لو ان استقر  
 ركن الاقرار على كماله من الاجماع الثاني حتى على ان الركن المختلف ليس واجب  
 الجرم بالجموع الفعل في المستقبل يدل قوله عليه السلام انه لا يقبل توبته عبده عالم  
 بغيره لقوله فانه حتى يحقق عدم قدرته مع ان توبته عند العيان وهو ما عور بايقان  
 الايمان وما يتعلق به في حال غيب امور الاخرة فنبين الفرق بين الزمان اذ اجبت  
 واذا فرض فرضا محتملا فلا يصح ان يكون الاول باطلا بالثاني لكن مع هذا يجب  
 على الجواب ببيان الغرم على لا يلود اليه على تصور القدرة واما ما ذكره صاحب  
 الفاصد من الرد بجد حيث قال ان قلنا لا يقبل توبته الجواب فانه توبته غير متصور  
 فلم يقبل ذلك منه لوجود التوبة ام لا لانه ليس باختياره بل بالحي والحرف اليه  
 فيكون كالايان عند الباسر وظهور ما يلحقه اليه فانه غير مقبول اجابا فهو صاف  
 لا يلد الا من الاجماع على القول في المستقبل المذكور ثم اعلم ان من اراد ان  
 يكون مسلما عند جميع طوائف الاسلام فعليه توبته بجميع الانام صغيرة  
 وكبيرة سواء يتعلق بالاعمال الظاهرة او بالاطلاق الباطنة ثم يجب عليه ان يحفظ  
 نفسه في الاقوال والافعال والاقوال في الوقوع في الارتداد نفوذ بانه من ذلك  
 فانه مبطل لا عمال وسوء فاته المآز وانه قد راعى عليه وصدر عنه ما يوجب الرد  
 فينبغي عنها ويجوز انتهاده برجع له السعادة بهذا وفي الخلاصة ايماء التمسك  
 بغير مقبول وتوبة الناس الحجازا ما مقبولة انهم ولا يخفى ان هذه اربعة اوجه  
 لظاهر الدراية حيث ورد قوله عليه السلام انه لا يقبل توبته العبد لم يفرغ من التوبة  
 الصريح وقوله لا يقبل توبته الذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدكم الموت  
 قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كانوا في كل احد مودة الكفرات  
 اذ خرج مودة الاعتقاد فانه الثانية بكونها بالاباء الاجل على خلاف الاول  
 فانه يفتقر العلم بالتقصير لا سيما في هذه الدنيا الخفية وتلقا قبل الرجوع في

في الاسلام سمي في تحصيل الحرام واما الثبات على الاحكام فموجب على جميع الانام  
 وبغيره قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الآية وقد قالوا لا اله الا الله  
 جزء التوبة ووجه اللطائف انه قبل لو اهدى جازان اليه يزيد البسطا اما سمي فقال  
 ان كان الاسلام كاسلام اليه يزيد فما اقدرا ان اهدى من محمد وانه كان كاسلامه فالتجسس  
 احوالكم في احكامكم فاذا تبين ذلك الملك فاعلم اني اذكر ما وصل اليه من قول العلماء في  
 هذا الباب واختلاف بعضهم في الجواب ايتس ما يطهر فيه من التوبة وقد سبق ذكر  
 هذه المسئلة في هذا الكتاب في المذكور ما عدا ما وما يترتب عليها في البرازية ولو قال السطحة  
 زماننا عادل يكون لانه جازي بغيره او هو عادل عن طريق الحق قال الله تعالى ثم  
 الذين كفروا بربهم ليعذبهم الله وقاصله لفظ عادل يحمل كونه فاعلم من عدل عدلا  
 صفة ظلم وجاز او من عدل عدلا فاذا كان اللفظ محتملا فلا يحكم بكونه كذا الا اذا  
 صح بانه نفي الحق الاول فظاهر ونظيره في المسئلة المعاملة ما ذكرناه في الطلاق  
 والعتاق من الكتابات فانها يتوقف حكمها على النيات لا سيما وقد ذكرنا ان  
 الشك المنقطع بالكل اذا كان لها تسع وتسعون احتمالا للكفر واحتمالا واحدا  
 فالاول في النية واللفظ ان يقول بالاحتمال الثاني لانه الخطا في القصد اليك فانه هو  
 من الخطا في القصد مسلم واحد وفي المسئلة المذكورة نصيح بانه يقبل في صاحبها  
 انما يدل صلافا لما ذكره بعضهم على خلاف هذا القول وهذا كله اذا صور عنه  
 تعدل حديث رفع عن امية الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وقد صح في محام  
 في فتاواه بانه انما في اذ اجر على سانه كلفه خطا لم يكن ذلك كذا عند  
 الكل خلاف الهائل لانه يقول قصدا لا يقابل في المسئلة الاولى ان سلطان الزمان  
 كالا يخلو في العدول لا يخفى في العدول في مقام الاصل لا ما تقول لما غلب الظلم  
 والجور في سلاطين زماننا حكموا بذلك الا انهم انهم يصح غالبا بغيره ان يقال له  
 المسئلة خلافه اذا صلاحيات وكذا النية وامثاله وفي عدة النسخ واستحلال  
 العصية كذا قال رحمه القصور كانه ارادوا علم بالعصية المعصية الثابتة  
 بالنقل القطع لانه في ذلك من مجوز مفسد الكتاب اما المعصية الثابتة بالبريل التي  
 كبر الواحد فانه لا يكون مستحله ولكن يفتقر اذا استحق باجتناب الاحاد فاما متاولا  
 فلا ماوف وقال القاضي في عهد الدين في الموافقة لا يكون احد من اهل القبلة الا بما فيه











أخر حيثما يشاء من غير أن يكون له أن يكون إلا كراهة يقول أو ضرب يولم ويكون  
المكة فادع عليه ولا يمكن تكفيره دفع عنه يوم آخر فقد بصر في الخلاصة  
في أن لا يفسد قبل بحفرة الخليفة التي عليه السلام كان في القوم فقال رجل أنا لا أجد  
فامر أبو يوسف بأجر صناديق النطق والسيف فقال الرجل استوف الله ما ذكرته وجميع  
ما وجب القدر استمدان لا اله الا الله استمدان محمد عبده ورسلوه فذكر ولم يأم بغيره  
ونادى بهذا الله في الطريق الاستحقاق بعز لا اله الا الله الله الطيبة ليست داخل تحت  
الأعمال الاضدادية ولا يكلفها احد في التواضع لشعبه وفي الخلاصة لا يفسد  
ان في الاضدادية لا يفسد على غير الأبيات والملائكة في صل على غيرهما لا على  
وهو التيقن لهو على الشبهة التي سبها الروافضيون ومنهم من حكم السلام  
ليس كذلك ولعل وجهه في السلام قيمة هو السلام ولا فرق بين السلام عليه وسلم  
الا انه قول على عليه السلام من شفا من العبد فلا يحسن في مقام المرام **فصل في**  
**القراءة والصلوة** وفي القاء الطهيرة بحج الكفار الذين يقولون ان القرآن جسم  
اذ كتب وعصر اذ اقرض الله وفيه كنه لا يخفى وكيفية ما تقدم في مسائل القول  
بخلق القرآن وفي الخلاصة من قرأ القرآن على ضرب النوف والقصيب بغير  
حكمة ويؤثر من ضرب النوف والقصيب ذكر الله في وقت المعصية وكذا التصفيق  
على الذكر ثم قال ولما لم يؤمن بكتاب الله او جحد عدا او جحد مادرك الله  
تعالى في القرآن او كذب شيئا منه ارم اجباره وبهذا ظهر لامرته في امره ولا يخفى لفة  
في حكمه وفي جوابه الفقه ان الله لا يهلك الا بالهوان يستقيم الا هو الا ان المعصية  
والجحد والماركوف ولعل الجحد والماركوف على الاهوال يستقيم الا هو الا ان المعصية  
لم يولدوا بعد اب القبول لا بالبرهان والفرط ولا يصح انهم في الجحد لا قول وفي  
قوله الجحد من قال لا ادرك الله تعالى في القرآن كونه بغير اذ كان بطريق الا حار  
ليزيت عليه الا كان بخلاف ما اذا سئل استقام ما في حكمه وفي الجحد سئل السلام  
الفضل في بغير الظاهر مكان الصاد او بغير اصحاب الجنة كجاء اصحاب النار  
على العكس فقال لا يجوز ما منه ولو نفي بكونه قلت اما كونه نفي كذا فلا كلام فيه  
اذ لم يكن فيه لغت في ضيق الخلاف ساء واما تبديل الظاهر مكان الصاد ففقيه  
تفصيل كذا تبديل اصحاب الجنة في موضع اصحاب النار ولكن فقيه خلاف وكذا طوبى  
وفي نفي العباد من استخف بالقرآن او بالمسجد او بنحو مما يعظم في الشريعة كذا وفيه

رجل عالما استخفا في كونه اثمهم ولا يخفى في قوله عالما فيد واقعي ولا مفهوم له وفي جوابه  
الفقه في قول لا الاقرنا القرآن او الا نكته فرائه فقال شعث او كرهت او انكر آية  
في كتاب الله او عاب شيئا من القرآن او انكر احد المعوذتين من القرآن غير قول كونه حلت  
وقال بعض المتأخرين كذا او لم يول لكن الاول هو الصحيح المعول وفيه ايضا وفي جحد  
القرآن اركله او سودة منه او آية قلت وكذا كلمة او قراءة متواترة او زعمها  
ليس كلام الله تعالى كونه بغير اذ كان كونه من القرآن مجمعا عليه مثل البسملة في سورة  
النمل خلاف البسملة او اشر السور فانها ليست القرآن عند المالكية على خلاف  
ان فقيه وعنده الحنفية من الحنفية انها آية مستقلة انزلت للفصل وفيه ايضا  
في سبع وآية القرآن فقال استمدانها صوت طرفة كذا في لغة عجيبة واما يكفر  
اذ قصد الاستمدان بالقراءة لغتها بخلاف اذ استمدانها بغيرها من حيثية فيج  
صوته في وعابة تاديبها وفي القاء الطهيرة في قوله آية من القرآن على  
وجه الازكف قلت لا بد لك من قول فضل وما هو بالزل وفي نسخة القاء  
في استعمال كلام الله تعالى في بركة كلامه كمن قال في ارض عام الناس جثمانهم جمعا كونه  
قلت هذا اما تصور اذ كان قائل هذا الكلام هو جامع الناس بالارض عام والا  
فلا مانع من انه تذكر في هذا العام قوله تعالى فيما سيكون يوم القيمة فلا ظهر في مثل هذا  
الباب بالبحر في الكتاب اذ قصد هذا المعنى في الخطاب بخلاف ما اذا طابن في  
لفظ لفظ الكفاث والله اعلم بالطوبى وفي قوله الجحد من قال لا يصح بغيره مثل  
والساد والطارق يكون لانه يلعن بالقرآن قلت وكذا من قال جعلت بيته مثل ما ذكر  
فلا مفهوم لاف قد بصر وفي جوابه الفقه من قال لا طهر البيت او طهره من السوء  
والطارق كونه قلت اما ذكره نقية لما قبله وفي قوله الجحد من قال لا طهر طهر البيت  
بغير اوله صد كونه ار لانه اراد به السجدة لا المنكر به ونحو بين الطوبى وفي الظاهر  
في قال سئل او سئل سورة الاطلاح او قال لم يكره قراءة سورة التبريد احدث  
جيب سورة التبريد كونه حلت اراد بالتبريد التبريد ولذا قال في الجحد او قال احدث  
جيب لم يكره كونه احدث الاستمدان لا المدامة على فرائه في البلاء والكره  
وفي الظهيرة او قال فلان اقصه ما اعطينا كونه ار لاستمدانه به او قال لم يكره  
عند المفسر سورة يس لا تلقها في من الميت كونه لاستحقاقها بها قال وفي رواية  
قال المصنف او منغردا فانما الله تعالى في الصلوة من كونه بغير استمدان قوله

مثال

دعي







العلم على نية قديك فانه كفر بظاهره الا انهم يريدون به الاستغناء في الكلام <sup>الخط</sup>  
من قال القرآن بغير كسر تعزله معارضة لقوله تعالى وانما نبينا ولوجود كل عجيبة فيه  
لا يخرج عن كونه عينا لانه العبرة بالآثار فندبر وفيه ايضا في رار العزة الدين يخرج  
للعز و قال هؤلاء كلمة الارز فقد قيل كنه عليه الكفر تعزله اراد به مجرد ما منهم  
من جهة طاعتهم كذا وانما قال نظر الى عدم تصحيح نيتهم وكين طوبتهم فلا يكون  
كذا وفيه ايضا في صلي الخ وقال بالارسية في كذا كذا اودم يعز صليت  
البحر بصيغة التصغير للتحفة او بالتركية سالفه او اودم كذا يعز اوتيت ما وضع على  
مثلا ما يوصف السلطان الظالم على الرعية ويسمى الرومية في اللغة العربية <sup>ومنه</sup>  
واما لا اصلي ولا افرد القرآن او قلنا ان هو اذ صلي افرد او سجد الا ان عاقبة  
او صلي او طول او قال ان الله يعز في مالي واما التصغير حقه ولا اصلي انهم كذا في  
بيان حكم والظاهر عدم الكون في الصور الاول والكون في المسئلة الاجرة فمائل فان  
المعارض مع الرب من علامة الكفر كذا كذا كذا خلاف القسم على ترك الصلوة فانه  
ينبغي ان يعظم الله في الجمل مع نوع في اللغة في الطاعة الى لا تحضر في الامانة  
واما السنان في قوله وفي نسخة مشوبة الى التبعية من قال لا اصلي نحو واذا سجدنا  
او على انه لم يؤمر وليس واجب شتم فلا شك انه كونه في الكل وفي السائر الصغر  
او قال للمكتوبة لا اصلي اليوم رد او قال لا اصلي ابدا انتهى وظاهر عطف  
باو على ما قبله ان ثبت كذا في حكمه باكون وفي المسئلة الاولى كونه ظاهرة اذ اورد البر  
به عدم الوجوب بخلاف اذا اراد رد الجواب الى الله علم بالصواب بخلاف المسئلة  
الثانية العلم لا ان يقال الاظهر على الكمية كذا حقيقة نعم كونه باعتبار كنه عليه  
الكفر فانه لما في يود الكفر في الاخر الطاعات بالكلمة وارتكاب السيئات بآية  
لا يخرج المؤمن من الايمان عند هذا المسئلة والحجاة في الخواص والعقولة وفي  
الخلاصة او قال لو امر الله في بعض صلوات لا اصليها او قال لو كانت القبلة في  
الجهة لا اصلي اليها وان كان محالا يعز بكونه محالا لانه معارضة لما امر الله تعالى  
خوفه اليه ليس لم الكفر بسجدة خلقت في طين فانه ما كذا الا بالعلم بانه لا ترك  
السجدة والا فهو كاذم في مرتبة واحدة حيث خالف باكل السجدة ثم في نسخة مشوبة  
الى الظهيرة لو قال العبد لا اصلي فانه التواكلية للسجدة يعز انه كونه لزم عنه لا قوا  
لم مع انه يجب على العبد طاعة مولاه سواء يكون له ثواب ام لا على التواكلية حاصل

للعبد

ولا لك ثواب السجدة والعقل واجب بل قال الامام الرازي رحمه الله تعالى في جاد  
جنة او خوف في نار حيث لو لم يخلق جنة ولا نار ما كان يعبد الله تعالى فوكافرا لانه  
تعالى سبحانه لا يعبد لقائه وطلب مرضاته <sup>ومنه</sup> ومن طلع في رمضان لا يعز فقال هذا اليه  
كثيرا اد هذا يزيد او ان لا يكل صلوة يسع كذا في الكل امره وفيما قبل وجه  
ما فيه انه مستغفر هذا المقدار من الطاعة لله تعالى مع ان الواجب عليه التزم ذلك  
الا انه حقه لثبته الرسول عليه السلام هناك واما تعليل لا يكل صلوة يسع  
فيستغفر منه انه يعقد المصافحة لسقوط اصل الطاعة واعمال العبادة وهو  
كذا ومن قبل اصل فقال لا اصلي كذا ولو قال لا اصلي يا كذا كذا وفيه كنه ظاهر  
نعم في نسخة لا اصلي في قوله يا كذا وهو ظاهر كونه كذا لانه كالمصافحة لا امره  
تعالى حيث امره صاحب الجوف اذ لم يرضه صا ايضا وهذا الوجه جدا او قال الصلوة  
الخاص لا اجلها يعز كذا لا اجلها عنقوا في الصلوة المكتوبة فرض كفاية او اراد به  
استمراء وسخية وفي قوله يا كذا او قال لا اصلي لا زوجة ولا اولاد يعز كذا لانه  
اعتقده انها لا يجب الا على من له زوجة او اولاد او امره صا مع الرب والمنافقة  
في مقابل فعله في في الظهيرة او قال كذا في هذه الصلوة فانه ضاق صدره منها  
او من ار حصل الملاحة عنها فانه كذا كذا كذا في هذه الصلوات  
في كذا الاوقات وفي الجواهر او قال سبعت منها او كذا منها او قال في يعز على  
كسبة الامر او على اعراضه يعز كذا فانه يدل على انه يعقده انه الله تعالى كلفه فوق  
طافته وقد قال في لا يكلف الله شيئا الا وسعها او قال اصلي في شهر رمضان  
يعز انه يكل لا اعتقاد عدم فرضية الصلوة في جرة او لزم عنه الصلوة فيه لزم عنها  
في جرة او قال العطاء لا يربطون في امر لا يقدرون على ان يصدا اذ في ما سبق في  
اعتقاد التكليف فوق الطاعة او قال الى لا ادخل الا ابتلاء يعز كذا فانه عدا  
الطاعة ابتلاء مع ان العصية هي الابتلاء بالبلاء ولو كان التبلي او اراد  
في ارباب الدنيا قال الامم ان اسئلك العاقبة فانه كذا مجموع التكليف بالطاعة  
هو الابتلاء بكيفية الاختيار والامتناع ليحكم المراد بها في او قال الى ام الى من  
افعل هذه البطالة والتفريط او قال انها سبب العقاب او سبب الصعوبة على  
يعز كذا لانه تسببه الطاعة لبطالة وطلالة كذا بل سببه واما قوله سبب العقاب  
او سبب الصعوبة على فلا وجه لكفره الا ان يحل على انه اراد الامتناع عن الله تعالى







بغير علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاستدلال به وبوجه يكون كذا . وفي النظر  
ولو جلس أحد مجلس الشريعة على مكانه من نفع وذكره صاحب الكفاية في المذاهب  
والمذاهب الكروا في غير ذلك المذكور اعظم وهو من جملة العلماء وخليفة الانبياء . وفي  
الملازمة من وجع في مجلس العلم فقال آخر وضع هذا في الكتب كذا . بغير علم  
موضع الشريعة ومع الايمان بكلام الله والكون . وفي النظر في قبوله ثم  
ذهب او اذ هي في مجلس العلم فقال في غير ذلك الانبان بان يكون او قال طلبة  
ومجلس العلم بغير كذا . اما المسئلة الاولى في العلم فانه يلزم من قوله بغير علم  
لا يطلق في الشريعة وقد قال لا يكلف احد الا وسعها . واما المسئلة الثانية  
في كذا على ما اذا اراد به ان يثبت العلم خلاف ما اذا اراد به ان يثبت  
في ذلك المجلس وفي الجواهر او قال في غير ذلك على ان يعلم بالامر والعلامة بغير  
ارائه يلزم منه انما تكلف الا يطلق او كذا في العلم على الانبياء وفي الشريعة  
من قال لا يثبت العلم فانما ذهب اليه بطلان او يحرم امره في كذا  
او جده كذا . وفي الفوائد والصغر من قال ان الشريعة اعرف العلم كذا . حيث استنف  
العلم او اعتقد انه لا حاجة الى العلم . او قال قصصه في جرح العلم كذا . ووجه  
ظاهر . وفي الظهير . وفي غير وجهه عينا فقال قصصه في كذا ان الرجل على او قال  
لا يعمل في كذا لانه لا يثبت عند ان لا يجوز ولا يفي . كذا على كذا . وفي كذا  
او قال لا يثبت في مجلس العلم ووجه تقدم او في القدر على الارض . اراد به  
كاشية الى عبارة الافاء . او قال ما في الشريعة كذا . وفي كذا ما اذا عرف  
الطلاق والطلاق او قال لا عرف الطلاق والطلاق بغيره والدة الولد في البيت  
بغير سوا . في الطلاق او لا كذا . اراد به استواء الكلام في كذا . ولو قال الله  
او لعنة الله على الزوج العالم كذا . لا يثبت العلم والى الشريعة  
وفي كذا العالم بغيره او لعنة الله على من لا يثبت العلم بغيره كذا . بغير  
فائدة الاستخفاف كذا . واما الامام الفضل في غير ذلك في كذا بغير كذا . وفي  
ترك المناسك بغيره وذهب كذا . اراد به شعبة تعليم علم الشريعة او لعنة بصفة  
الحكمة والآلة بالآلة وفيه يعلم الشريعة لانه لو كان في كذا في كذا لا يكون  
كذا لانه يجوز ان يثبت في الشريعة ايضا في بعض الحنفية وكذا بعض الفقه  
يجوز الاستدلال به اذا كان حاليه في كذا في كذا مع الاتفاق عدم جواز الاستدلال به .

بالورق الأبيض الخالي عن الكتابة . وفي كذا صاحب الكفاية في كذا  
وذهب ثم قرأ في ذلك الكتاب فقال صاحب الكفاية انما يثبت كذا في كذا  
الفقه عند كذا كتاب لا من كذا في كذا . وفي كذا صاحب الكفاية في كذا  
وانتم تفتقروا في خلق الناس او قال في الناس في الفقه في الامام الفضل  
بغير الشريعة في الفضل . فام بغير ذلك الرضا لانه لو كان يستخفاف كتاب  
الفقه . وفي الشريعة في الشريعة او قال بل اني لا بد من كذا . وفي كذا في كذا  
كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
او اعتقد الاستدلال بخلاف الاعراف بغير كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
في العلم او بغيره في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
ام بغير كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
لا يعلم كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
وكذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
او قال في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
القيت وسادة او مرقية او كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
في الرحمة وكذا في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
لعموم عبادة العالم والصالح والمؤمن وغيرهم كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
عند اجملها فلا يكون . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
او كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
منها بعض الفروع العينية . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
او لا يثبت . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
في كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
امتنع في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
كان في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
كذا لانه عائد الشريعة بغير كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
في كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا  
يكون حال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا . وفي كذا في كذا او قال في كذا

بمع







بالتفصيل في توحيد كونه وفي حث السائل على حقيقة التوحيد وحده لا اله الا الله لا اله الا الله  
فلا وجه لتكفيره اصلا . وفي الجواب عن سائل لا ادري صفة الاسلام فهو كافر وقال سائل  
الكلالة لهذا رجل لا دين له ولا صلوة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح فاولاده اولاد  
الزنا . وفيه الرجل اذا صدق بكفانه واقرب من ان يكون بالاجماع وعدم علمه بصفة الاسلام  
بعد الصفا لا يجوز عدم الاسلام منه في غير النكاح ونظيره في اكل شيشا ولم يعرف اسمه ووصفه  
وكذا اذا اصلى وصام بشرطهما واركأتهما ولم يعرف تفصيلهما وقال لا ادري عند سئواله  
عنهما فانه لا يكون قال فلا ينبغي مؤمن في الدنيا الا قبل ان يعرف علم الكلام وفيه خرج على  
اهل الاسلام فعمل هذا السؤال مغلطة للحال وقد نرى ان الله عليه السلام في الاعلاني لم يفته  
واولاده اولاد الزنا بسبب الخلاف لانه اولاده قبل هذا السؤال عنه لانه كانت لهم اولاد  
الحلال واما الكلام في بعد السؤال ان لم يقع منه ما يكون توبة ورجوعا الى الاسلام عليه  
تقدم في كونه عند العلماء الاعلام لم قال صغيره لغرابية حتى مسلم كبرت بغير عقوبة  
ولا مجزئة وهو لا تعرف دينها الا بدين ولا نصفه بين من زوجها . وفيه ان اذا كانت  
عاقلة فلا شك انها معتقدة لا بآبائها واثباتها او بآبائها او غيرها كآبائها عليه السلام  
كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه على ان يولد كائنه  
المغرابية ثابتة لها بالبيعة ما بان من زوجها فكيف اذا كانت على الفطرة الاصلية  
من غير تقييد وتقييد المغرابية قال وكذا العقيقة السمية اذا بلغت عاقلة وهو لا تعرف  
الاسلام ولا تعقده بان من زوجها . وفيه ما سبق من انه لا يلزم موافقة حكم الاسلام  
ولا وصفه بتفصيله ولا اجالا في تحقيق ايمانها بل بكيفية التصديق والافرام مع انه اذا سئلت  
ان في اسلام اهل كحل وانه ما لم يقولوا فلا شك في ايمانها وموافقها حكم الاسلام الا انها  
جاءت بورد الكلام وهو لا يعرف في مقام المرام . ثم قال لا رها جابلهما ليس لها طاعة  
مخصوصة وهر من طاعة النكاح ابتداء وبقائه . وفيه ان كونهما جاهلتين بتفاصيل الاحكام  
مسلم انما في الله الخفية عنها فقد دفع لانه بنت المغرارة اذا قيل لها انت على رتبة فلا رتبة انما تقول على  
انما تقول على الله العزيمية وكذا اذا قيل للسيدة الكبيرة انت على رتبة فلا رتبة انما تقول على  
على الاسلام لم لا تقول لها على رتبة انما قل لا ما نحن على رتبة اولادنا على رتبة فكونها طاهر  
ثم قال ومحمد في هذه في الكتاب من رتبة لان حكمهما باسلامهما بالبيعة والان يكونهما  
لغير البيعة وموافقة الدين فكأنهما وبتدبير آتوا ونوفوا بين عطف على البيعة والعرض  
لغير موافقة الدين وقد تقدم انها اذ لم يعرفا دين الا بدين لم يكونا جاهل الا بآبائهما واما

واما العلم في تهوره وحقيقة فخرهما واما قال فلما نكحتهما فان لانه انما اراد ان يفرغ  
الايمان السابق وهو مقفول عنهما على ما تصور لهما وهذه مسئلة كثيرة الوقوع في هذا  
الزمان خصوصا في بعض البلدان تعذر من فضاة السؤ حيث تقع الردة مطلقا  
بالثبوت مع انها وثبتة فانتم القرآن مصليته في كل الزمان فوصايتها في شهر رمضان  
فيقول لها الفاضل ما حكم الاسلام في رجلها لم يأت الكلام فيقول لا ادري في رجلها لم يأت  
ويطمان لهما في الاول ويجرد لهما النكاح الثاني وربما يكون الفاضل في هذا النظر  
المتبع حيث رضى بهذا النكاح البديع فان المسكنة لو وصفت لها السكينة وبيت  
لها العقيقة لانت بالجلد الصوب فانها بانها افقر من فضاة هذا الزمان في جميع  
الابواب واما يتوسلون بغير هذه الافعال الى الرسوة المحترمة في جميع الاقوال والاعمال  
في اللطافة بالثبوت بقول ساجدين مستبشرين في هذه الاحوال ثم انظر الى الشيطان  
الوسوس للرجوع المتدلس انه يبرهن بكيفية امره وتضييع طاعته واما يبرهن عليه فانه  
جاءه لهما كما حرام عليه وامثالها ويستكشف عن العمل بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له  
في بعد حتى تنكح زوجا غيره وتقول عليه السلام لانه تدرك عسلته ويذوق عسلتك  
واما اطمئت بهذا الكلام لانه موضع زلة الاقدام ولغرة الاقدام فمما فيه مضرة  
عظيمة في دين الاسلام . ثم قوله وهر من طاعة النكاح ابتداء انما هو على تقدير صحة اسلام  
الزوج والا فاذا كان في قبلها في مقام الجمل فلا شك في صحة نكاحها اولادها كانه نكحة  
المكفرا ابتداء . وفيه شبهة على انه الواجب على الفاضل المكفرا للردة ان يصف الرجل  
ايضا فان كان مثله في حكم يكونه ويطمان طاعة في جميع عمره ثم يعرف الاسلام عليها  
فيستبداه وتعلق في احكام الاسلام ثم يعقدهما عقد المرام ويؤيد كساف هذا  
المقام ما حققه الاحكام بن الامام في كلامهم قالوا اشتريه فارتد او تزوج امرأة فاستوفى  
صفة الاسلام فلم توفه لانكوة مسلمة حيث قال المراد من عدم الموافقة ليس بان يظهر من  
التوقف في جواب الايمان وما الاسلام كما يكون في بعض العوام لتصورهم في التغير  
بوقيا الجمل بذلك بالباطن مثلا بانهم لم يوجد اولاد وان ارسلوا الرسل وانزلوا الكتب  
عليهم كانه اولاد فانه يكون في اعتقاد طرف الاثبات لا الجمل البسيط كما نرى في ذلك  
فقال لا اعرف وقول ما يكون ذلك لم نشأ في دار الاسلام انهم ووجاهة العقوبة في نقل الاد  
ثم رابت في الصحراء فعلا عن محمد بن الحسن في الجامع الكبير نزل عليه ما ذكرنا وهر الزمرة  
اذ لم تعرف صفة الايمان والاسلام قال محمد بن يوسف بن زوجه وبيتها ذلك اذا وجر



الأيمان والاسلام والدين بين يديها فلو قالت بكذا آمنت وصدقت فانها خرجت من  
 التخليد يجوز تكفيرها ولو قالت لا ادري او قالت ما عرفت لا يجوز تكفيرها انتهى كلامه  
 وفي المصنفات لوانه لا بد من الكفر في تبيين مذهبها فلو لم يثبتها وتجرأ في  
 على الاسلام ونقض حرم سبعين سوطا ونسب لها انه تزوج الازواج الاول بكذا  
 قال ابو بكر وكان ابو جعفر يفتي بهذا وناقد هذا انتهى وقد قال بعضهم انه ردها لانه  
 في احسان النكاح ولا يؤمن بتحديد النكاح حسما لهذا الباب عليهن ودعاهن على النكاح  
 بقوله كن يا جعفر في ان النكاح كنهها خبر على النكاح مع زوجها وهذا فرق بين  
 طلاق بالاجماع وعليه القدر كذا في منهاج المصلين وما في الخلاصة من دعاء غيره  
 فقالوا هذه الله على الكفر كذا ان رضى بنفس الكفر ولذا ابتدع لقوله وقال الشيخ ابو بكر  
 محمد بن الفضل لم يكن الدعاء على الكافر بذلك كراهة وفيه القول الاول عام وهذا جواب  
 فانه بعد الدعاء على الكافر بالكون ليس بكفر ومنه ان الدعاء على الكفر  
 كراهة والتحقيق انه ان اراد الانتقام لا يكون لاسيما وقرينة الدعاء عليه هذه على  
 الراجح وانه انما يريد الكلام وفي الجواهر قال السلم لما قد انتفى عن الاسلام  
 ومن قال لا يمين كذا او اريد كوفلان المسلم او اريد كوفلان بكفره او لا اريد به الا الكفر  
 او قال ارضه ارضه من الدنيا بلا ايمان او كافرا او امانه بلا ايمان او كافرا او امانه  
 في العاقل او قلده بها اولم يرضه الله من اهلهم كذا اذا كان مستحيثا للكفر واصبا  
 نفة الا اذا اراد انتقام الظالم بالكفر ونفقه يسهل كذا كما يشعرب بعض كلامه  
 وفي الحديث من رضى بكفر نفسه فقد رضى بارجاعها وكفره اخذ في الشك وقد ذكر  
 الشيخ الاسلام انه الرضا بكفره انما يكون كذا اذا كان مستحيثا للكفر واصبا  
 كراهة لا يستحيه ولكن لقول احمد بن حنبل في الموت الموقر انه رضى عن الكفر حتى ينتقم الله منه  
 فقد لا يكون كذا في ما لم يزل رضى الله عز وجل رضى الله عز وجل رضى الله عز وجل رضى الله عز وجل  
 فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب العظيم يظفر عليه حتى ما اوعىناه وفي هذا اذا دخل على ظالم  
 امانك الله على الكفر او قال سلم انت عندك الايمان بسبب ما جرت عليه وكابر في ظلم  
 ولم يرض عليه ان يرحم لا يكون كذا وقد عرفت انما يهتف به الرضا بكفر الغير كذا  
 في غير بعضه يجهل ان هذه الجملة من صاحب الجمل او الجامع لهذا المثل وعلى كل تقدير  
 فالجواب في رواية الجرح اذا كانت مجردة او عبارة مطلقة فلنا ان الفضل والقيس  
 على مقتضى قواعد الحنفية والاصول الحنفية وفي الجواهر قال قائل فلان طلاق طلاق

على رواية

فل

قبل ان يعلم منه ردة او قبل انفسر بالجاهة قد اعلى غير حق او يعلم منه ردة بعد  
 كذا اوله جعل الحرام حلالا او حلالا حراما وهو كذا الا انه لا بد ان يترافعا ولا يعلم  
 منه قطع طريق وسعي في الدنيا او من الطم في حق العباد فان قيل هما  
 طلاق ومباح حينئذ وكذا ترك الصلوة عمدا موجب للفعل عند ان فيه واراد  
 عند احد فشارك الصلوة من الحرافة قالوا بان قيل حلال لا يكون كذا استقفا عليه  
 ثم قال ومن قال بهذا القائل صدقت او قال لا يمين بقوله من او قال القائل سارق  
 جود له او احسن بكفره او قال فلان المسلم حلال قبل كذا المالك اياه او قال فلان  
 حلال ومن صدق كذا في الكفر اربعة طه الموقوفة وفي الخلاصة او الحاد بناء على ان  
 رضى الجاهل مع الجاهل او مملوك او نسج فحلفه من قال لا اله الا الله عليك وعلى اسلافك  
 كذا او قوله على اسلامك فندبر كذا واسلم فاعطى شيئا فقال مسلم ليس هو كذا  
 فيسلم حتى يعطوا شيئا ثم كذا لا يشرط الاسلام هو الاستقامة على الاحكام ولذا  
 لو نزل ان يكون الاستقبال كذا في الحال وفي الحديث ان رضى الله عنه ذلك بقلبه كذا  
 اريد لم يلفظ بكذا لانه القبل على التصديق وموضع الايمان في التحقيق وفي خلاصة  
 من قال جازات ابوه على الكفر وترك ما لا يثبت هو ان الولد نفسه لم يسلم الى هذا  
 هذا الوقت لم يثبت اياه الكافر كذا لانه في الكفر ذلك كذا وفي الجواهر والبيان لم  
 في رضى كذا في العباد الضعيف اسلم كذا قال السلم لو لم يسلم حتى يرفع يده  
 ارضاه كذا اسلم القائل وفي الحديث مسلم راى نصرانية سمينة وكنت ان يكون  
 نصرانية حتى تزوجها كذا قلت وهذا حافقه ان يكون المسلم ان تزوج النصرانية  
 مع ان السماء التي كانت في الملك الحنفية ولكن على الضم الى الحنفية ولذا قال في  
 الزانية لا ينكح الا اربعة او عشرة وفي فتاوى قاضي خان او الفتاوى الصغرى بناء على  
 ان الزانية اما قاف او فاء واختلف النسخ فيها ثم قال في جالس الصغار فان صغير والكبار  
 في ما كبرت قلت ولا محذور فيهما وانما توطئة لما عدهما من قوله وان جازت السلم  
 فاسلم او العفان فيضرا في اليهود في يهود كذا اريانه زينة في خارج عن  
 الايمان كلها وفي الخلاصة من قال لم يسلم ما ذكرك ذكرك لم يركب عليه حتى  
 اسلمت كذا وكذا لو قال هذا انما الكفر لا زمان كسب الاسلام اركوا ان اراد به انه يغير  
 في هذا الزمان كسب الاسلام بخلاف ما اذا اراد ان يترافعا عليه اهل الكفر  
 والجمل وصف كسب الاسلام والعلم وفي قوله الجاهة لو قيل له كاهن شجرة اسلامية

الجامع  
الراشد

دم



الست لم قال لا كذا وتقول وجه التقييد بالشبهة ان كان في قوله رجا سبق على  
جواب ما كان عليه اولاً وفي الخط والحوادث ايضا قبل لصاحب الست فقال عدا لا  
كذا وان قال ضطاً لا يكون وفي التقييد قال اسمع كلامك وانما اجاب في جواب  
من قال اني الله ولا تعلم كذا وفي قوله انك حرام وفي قوله فقال لا انا في جواب  
في امر حرام وغير مستحق لا يكون الا اذا قال استخفا فبكروا بين امرائه وفي قوله  
في امر كافيه فقال لا كذا وقال ابو بكر البجلي رجل قيل له الا تخشى الله فقال لا في حال  
عقبيه صار كاهراً وبات امره وفي الخط قال لا تروها ليس لك حجة ولا دين  
اذ تروى خلوتك مع الاغنياء فقال لا حجة لي ولا دين كذا فعز لولاه ولا دين له فانه  
خرج بهذا عن دين الاسلام بانما فيه كاختلافه اولاً باقاره سواء يكذب الاقارب  
او كذا وفي قوله لا انا في جواب من قال كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
فقال لا كذا او قال انا كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
اسكنه عكس وفي قوله او قال ليس في جواب من قال يا كافر او يا مجوسي او يا يهودي  
او يا نصراني وفي الخط او قال مكانك ليسك هني كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
اعدت واحسن مثل ما قلت وفي قوله فاصحى لو كنت كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وفي الخط او قال اذا انك ذلك فلا تنفع معي او عندنا لا يظهر بك كذا في قوله كذا في قوله كذا  
تتفق الوقع الا انما في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
لرجل يا كافر فسكت الخاطب كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وكذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
الكل في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
ان هذا هو الحكم ولو سكت الخاطب لئلا يتوهم ان سكوت الخاطب رضاء او اقراراً بالاعمال  
ان يكون سكوت صلاً او عيظاً او تأجيراً للمرافعة في الشك وفي قوله كذا في قوله كذا  
كل سنة اقول في الطير مثلك كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
لنوع من الطير انما اخلقكم من الطين كهيئة الطير ولا يدرى من هذه التسمية في جميع  
الطيور والافعال في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
كل يوم مثلك عن الطير او لم يدرى من الطير كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
في سبوق النعاج وطفلك من الطير او الحمة وهي سبت كاسوبين كذا في قوله كذا

الام

دخل

الام

اراد انما على علمه مع هذا لا يكون بناء على انه كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
لغيره فلو ان الله لم يدره في عمده قال كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
ان يكون كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
اراد بالكل الاكثر فذكر وفي قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قال بعض العلماء بكروا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
بنفسه في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
بادية الخاف او كافر الملك اربابك الكافر ان كانت تحت غنمه كذا في قوله كذا  
لا حائل ان يكون ما كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وامنه ولم يوشى اما في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
انما علم الكائن وعز الكائن كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
لنفسه المستقيم من نفسه اعتقاده به وفي قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
او اعتقاده كاعتقاده وعز او ابليس كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
اذ اراد ان ركة الامية او مجرد الشارة النقية لا كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وفي قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
فيل بكروا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وفي قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
المعاصرة كما سبق في حديث الربا والافان لا يمنع من لقن ابليس لا يكون معصية  
فصلاً عن ان يكون كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قال في اجرة كافر كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
مقاربة الكفر معارضة الله الا ان يريد قصص الكفر وما كذا في قوله كذا في قوله كذا  
ونبته او قال في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
وفي قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
بما في اللقن كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
رجع الى بعده بعد تحصيل بعض العقيدة في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
او القول انك في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
ملقته حيث رضى بكوه بناء على علمه بظنه انه يتقوه بقوله يا يوحى كذا في قوله كذا في قوله كذا  
بانه قد ادان في المستقيمة كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا



أمر به الملك -

انْعَبِثْنِي

وهو يؤيد ما قررنا في الجواهر والمحيط لوقال ما ركت تقول هذه الكلمة في قولها  
كفر في المحيط لو قالت كونه كافر في حرم الكفر فكيف كانت لانه العام في حرم فقد  
انكر على الوتر وقد ثبت لانه العام مع الزوج لكان فرضا لا ابيح الخلف فيمن حل  
كلها على البقرة في حال الكفر فيهما اهدى من البقرة في صحبات وقد قيل  
ان الصليح فقال انما السجدة للصنع ولا ادخل في هذا الصليح قبل لا يكون اولا فانه كلامه  
ان دخول في الصليح الصلوات في اداكها من الكفر مع انهما فيهما وقال رحمه الله البكر  
صاحب خط وفيه نظر وعند ابن بكرو قلت ولعل وجه نظره انه رجع الصليح الذي هو  
جزا كان انما هو غير على الكفر الذي هو محصور شرع ما يلزمه من حرم الصليح ولو فرضه  
على قوله انما السجدة للصنع اقرارا بكفر وقوله ولا ادخل في هذا الصليح اخبارا بامتناعه  
فيثبت كونه اوليا ولا يلحقه اجابته نائبا وان كانت الجدة الثانية حالته ولو قال  
او في فلان من الخ او العلماء او الامراء او اطفال او بكرو او قال ولو سلمه ككفر  
ار لانه انكر الكفر في المستقبل فيكون في الحار وقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في  
معصية الخالق وهذا رجع حكم المخلوق على امر الخالق بالاباء وانه من الكفر ومن قال  
انما بر من الاسلام قبل بكرو فكذلك في الشيخ وهو غير صحيح او بكرو في هذه الصورة بلا  
خلاف وانما الخلاف فيما اذا قال انما بر من الاسلام ان فعلت كذا لم تفعل كما هو مقرر في  
محله وفي الحاد من مقرر على مقرر فقال كذب كرف في الجواهر او قال صوت طرفه من مقرر  
الاذا في او قراءة القرآن استهزأ كرف وقوله استهزأ بعد ما قررناه سابقا حيث  
اطلعه في البيت او قال لو في استهزأ لادانه من هذا المردم الذي لو ان  
في المحيط او قال هذا صوت غير العارف او صوت الاجاب كرف في الكفر او قال اذا سمع  
صوت توفير غريب فقال هذا صوت اجبت او غير معروف لا يكون ويؤيد ما قررناه قوله  
واذا قال غير التوفير لا يعرف اذ يعرف استهزأ فقال هذه الاقوال لا يكون  
وفي الخلاصة من قال الحضانية حرم اليهودية او على العكس بكرو وسبق في القول  
اليهودية شر من الحضانية يعرف لانه لا يعرفها واحدا منهم الا فمنها لكن  
لو اراد بخبريه الحضانية فربهم الى الله الاسلامية لا يكون في قوله وتجه لهم افرهم  
مودة للذين آمنوا الذين قالوا اننا نصارى وفي الخلاصة من قال فلان كفر في  
ار بكرو اذا اراد افعال تفضيل الكفر ان كان رجع قتل النساء ما كره او قال  
صان صدر في اذ ان الكفر كرف ان اراد بارتد فقد وثبت بخلاف اذا اراد



كثر وقاربت لما تقدم وانه علم وفي المصادر الصغرى فتنسب اليه من اهل  
 ليس بها وتنبه بهم بها او حاطة حرفة قمره على العارفين اردوه من متفادهم  
 او شدة الوسط حيا اركز اذا اكتملتها بحظهم او بطولهم واسمها زنا وال  
 فلا يكون او تنسب اليه من اليهود والنصارى اربعة اوسيرة على طريق المزاج والذرة  
 اردوه على طين هذا السؤال وفي الخلاصة وضع فلسفة الجوس على اربعة  
 يكون وقال بعض المتأخرين ان كاهنهم قد اورد اوله البقرة لا يعطيه البزج في ليس بها لا يكون  
 والا كثر قلت وكذا ليس تاج الرقعة كراهة كرم وان لم يكن كذا استدل على عدم  
 تكفيرهم لغيره عليه السلام في تنسب يومهم لهم اما اذا كان في رباهم وماوراءها  
 في كراهة على انهم فلا يضره وانما جاب بعض العلماء في مقام التاثير عليه ليس  
 هذه الكثرة باء فلسفة التاثيرية البقرة فليس في محل فانما هو من تنسب  
 باكثر وانما البقرة التكررة في شعارهم لا من تنسب في كل بدعة وكذا كانت مباحة  
 سواء كانت في افعالهم السنة او في افعال الكثرة وانما البقرة فالدار على النفا  
 وفي الحيط ولكن التهمة ان يكون مطلقا وصورة الرد ليس في كراهة ان يترجمها  
 ويجزها في تلك السنة في غير نقطة اللبنة فتدفع الرد فلا ضرورة الى نسبها  
 على تلك السنة قلت تنصور الضرورة بان يكون المسلم اسما او اعارة  
 الكافر الفلانة فليس لا يغير في تلك السنة على تغيير تلك السنة فلا يكون  
 مانع من دفع الرد ولو شدة الزنا على وسط او وضع العسل على كفة فذكر  
 اراد الم يكن في فعل وفي الخلاصة ولو شدة الزنا قال ابو جعفر الاشعري  
 ان فعل تخليص الاسارى لا يكون والا كثر ومن تنسب زنا اليهود او النصارى وان لم يدر  
 كنيستهم كثر ومن شدة على وسط حيا وقال هذا زنا كثر وفي الظاهر ومن  
 المزوجة وفي الحيط لا يصدق بها كثر وان شدة المسلم الزنا ودخل دار الحرب  
 للبيعة كثر اراد ان ينسب لها كثر في غير ضرورة ملحة ولا فائدة غير تنسب خلاف  
 من ليس بها تخليص اسارى على ما تقدم قال وكذا قال الاكثر ان اكثر العلماء في تنسب  
 ارادوا ان ينسب العناد في المنقط اذا شدة الزنا واداة العلم وليس  
 فلسفة الجوس حادا او لا كثر الا اذا فعل حذيفة في الحرب وفي الظاهر ومن  
 وضع فلسفة الجوس على ان شدة كثر ان كثر عليه فقال ينظر في كثر القلب  
 سوي او سقيما كثر اراد ان ينظر في ظاهر الشرع ومن قال في غيبه كثر الرجل قال

لم ارد به تنسب كثر ولم يصدق ارفضا ولا ديانة وفي الخلاصة من قال صيرورة الرد  
 كافر اجز في الجبنة ان في اهل الحكم المتفاد كثر اراد ان ينج المصيبة التي هي  
 صغيرة او كبيرة على الكفر الذي هو اكبر الكبائر اجماعا حيث قال تعالى انما الله لا يغفر  
 ان يشرك به ويغفر ما دونه ذلك لم ينسب في علم قال اليهود من العلم يقضون  
 حقوق على الحقيقة صبياتهم كثر وفيه ان يملك حمله على ان اراد الكثرة في هذه  
 الجبنة لان جميع الوجوه الشرعية وفي الظاهر من وعظوه ولادوه على العضا  
 وعلى لطف اهل النسوق واعلان المعاصي فقال الكثر بعد اليوم فلسفة الجوس  
 وان في اراد ان هذا الخلف مع استقامة القلب كثر اراد ان وعده بالانذار عن  
 الاثار بعد الاقرار المعترف كونه شرط الايمان كذا ان لا يكون لا استقامة  
 قلبه وهو اقاربه سابقا غايته ان لا ينسب تلك الفلسفة وبنية المصيبة  
 ليست بكثرة في الدار على العرفه القلبية ومن مرر سكة النصارى ودار حيا منهم  
 ينزولون الحمر ويطلون بالمعازف القينات فقال هذه سكة الغيرة تنسب اليه  
 الان قطعة الجبل في وسطه ويوصل فيما بينهم ويطبق هذه الدنيا كثر ان لا يكون  
 ولزيادة ارادة كمل ما حرم الله وما حثمه فان هذه الغيرة الدينية الدينية  
 تنصور ايضا في الحالا الاسلامية مع ان تنسب في كراهة جعل تحت السنة في العقوبة  
 الاخرية على ان لا يغفل الاعمال الاخرة وفي الخلاصة من اهدر بيضة الجوس  
 اليه وكثر اراد ان يمانه على كثره واعوانه او تنسب بهم في اهدر بيضة انه  
 لو اهدر بيضا في يوم البزور الى العلم لا يكون وفيه نظر اذا تنسب به وجود الله لان  
 وقع اتفاقا في قصد الزورونية وفي جمع النوازل اجمع الجوس يوم الرد  
 فقال مسلم سيرة حسنة وصحوا كثر اراد ان يحسن وضع الكثر مع تنسب استقامه  
 سيرة الاسلام وفي المصادر الصغرى ومن اشترى يوم البزور شيئا ولم يكن يشترى  
 قبل ذلك ان اراد به فليطم البزور كثر اراد ان عظم غيبه الكثرة والنق الشكول  
 يعلم ان هذا اليوم يوم البزور لا يكون قلت وكذا اذا علم ان اليوم هو البزور فكيف  
 اشترى بسبب اخر من حد وحيثه وكذا فانه لا يكون وفي اهدر يوم البزور الى  
 ان يشترى واراد به فليطم البزور كثر ولو شدة العلم البزورونية ولم يطم السؤال  
 عنه في علم الكثر كثر ولو اعطى السؤال عنه في بعض عليه الكثر وفي البقرة  
 في اشترى يوم البزور لا يشترى به غيره من السمين كثر في اهدر غيبه الكثرة



لواء رجل عبيد حبيبنا لم يجر يوم الفريز فاهل البصر الشكر بربهم  
 ذلك اليوم فقد كثر بانه العظيم وحبط على غير عظاما ومن خرج الى السنة احر  
 مجتمع اهل الكفر في يوم الفريز كثر لانه فيه اعلان الكفر وكانه اعانهم عليه وعلى  
 فباسم الله الى الفريز الجوس والمواقف منهم فيما يملكون في ذلك اليوم  
 نوح الكفر وفي الجواهر من قبله لا تاكل الحرام فقال ابي بواحد لا ياكل الحرام  
 او بواحد ياكل الحلال او من به او اسجد او اعززه كثره اولا الا انهم به هو الله  
 وملائكته ورسله السجدة حرام لغره تقا واما الفريز سواء يكون بركا لم واء او  
 بركا ليس هو بغيره العظيم له فلا وجه لكفره مع انه الا بانه قد بانه بغيره الاعتقاد  
 والسجدة بغيره الاعتقاد ومن قال بغيره انه يوجد المال او يكون المال حلالا كانه  
 او حراما او قال في الحلال كانه اوم الحرام فقد انال الى الكفر اقرب منه الى الاية  
 اولا انه بول المال على انه يستور عنه الحرام والحلال الا انه لا فرق بينهما في المال  
 ما كثر الكفر في المال بل قالوا بانه كثر في المال وفي الفريز والصغرى  
 ومن قبله لم لا يكون حلالا فقال مادام احد الحرام لا احوال الحلال ولا النفق  
 الى الحلال كثر في المال لانه عكس وضع الشريعة حيث انه اباح الحرام عند  
 فقد الحلال وفي الطهارة ومن قبله كثر في الحلال فقال الحرام احب الي كثر لانه  
 خالف وضع الشريعة فاحب اليه كثره اوم او قال يجوز الحرام كثره اوم يكونه  
 صار باحبا اما اراد به انه مضطرب فيباح له الحرام لا يكون وفي المحيط في كل  
 وجه حلال واحد احب اليك ام حراما فقال انها اسخ وضولا يخاف عليه الكفر  
 ارايه لم يكن مضطرا ولو قال نعم اكل الحرام قبل كثره اقول هو الظاهر لقوله تعالى  
 قل لا يستور الخبيث والطيب لو اجمع كثره الخبيث حيث اخبر الله اخبره الله  
 ومن قال أعلن الاسلام او قال اظهره حينما شغل بالشرب او قال ظهر الاسلام وفي  
 الخلاصة ومن يبيع ويقتل يبيع ان يكون الاسلام ظاهرا بكونه كثره اوم بغيره  
 والمضيق ظاهر الاسلام والطاعة فكل موضع الشريعة وفي المحيط فاسق قال  
 في مجلس الشرب جماعة الصلوات فقالوا ايها الكفار حرموا الاسلام كثره ارايه  
 لم يكن هذا القول منه حال سكره ومن قال احب الحرام ولا اصبر عنها فقبل كثره ارايه  
 اراد بالجنة الرضا والجنة خلاف اذا اراد به المحبة النفسية والطبيعية ومن  
 قال لو شرب ادا برك من هذه الخمر في لم يجر بركا كثره فقلت فالعبادة المعبدة

الناحية

فعبادات المعبدة العارضة في قصيدته الخمرية وكذا في الاستغفار الى فطيرة والناحية  
 واستألفهم كلمات في مدح الخمر كثرية لم عليها على العار الظاهرة كاهل الخمر  
 والاباحية وفي الجواهر من قال بيت الخمر واننا او الظلم او قبل النفس كانه حلالا  
 كثره وفيه بحث او غابة حاله انه غنى على الله محالا ولعل وجه كثره استحسان هذه  
 المعاني لكن اذا لم يكن على وجه الاستحلال لا يكون كثره في الحال وفي الخلاصة  
 من غنى انه لا يكون حرم الله من او العقل بغير حق او الظلم او اكل مال لا يكون حلالا  
 في وقت من الاوقات يكون ومن غنى انه لا يحرم الخمر ولا يفرض عليهم صوم رمضان  
 لا يكون ولعل الفرق انه الاول في الجمع على حرمته في جميع الكتب عند سائر  
 خلاف الآخر فيمن فانه كان مشربا حلالا وصوم رمضان لم يكن فرضا على غيره  
 هذه الامة لكن لم يظهر نتيجة هذا الفرق فانه لا فرق بين الحكم الا بالاول  
 بالعموم واما بالخصوص وفي الجواهر من انكر حرمه الحرام في جميع حرمته او شك  
 فيها او سوت الامر فيها كالحرم والزنا واللواط او زعم الصغار والكبار حلالا  
 كثره او زعم الباطل وهو واضح الا انه الصغار بمقنونة بعد احتساب الكبار عند  
 المقرلة ومعصية عند اهل السنة ولو بعد التوبة عن الكفرة وفي التسمية قال  
 بعد استيقانه حرمته في اوجزة افر اقول هذا حلال كثره ارايه كانه استيقانه  
 مطابق للشريعة ومن اجاز بيع الخمر كثره ارايه اجاز بيعها لاهل الاسلام ومن  
 اهل الجنة لا ياكل اكل الله البيع لانه الام للهدم وهو البيع المشروع اذ لا يجوز  
 بيع الخمر لاهل اجماعا ومن اسحل حراما وقد علم بحرية الدين ارضه كثره كثره  
 الحرام او مشرب الخمر او اكل المنيعة والدم والحمر ارايه في حال الاضطراب  
 ومن غنى اراه بغير او ضرب قطع لا يجعل كثره وعند محمد يوزر الاستحلال في انكس  
 كثره ارايه رواية شاذة منه وعليها محولة على ترك بيع الحرام فانه سباق  
 الحلال على الاستحلال فلو بقيت الحرام وانه علم بالافعال قال والفريز على  
 الزيادة استحل مستحلا كثره والا لا وانه انكس بغير استحلال فسق وفي الفريز  
 الصغر من قال الخمر حلال كثره ارايه لو كان حراما غرودة البدر كان يوم بعض الصحابة  
 في زمن عمر رضي الله عنه في المحيط او ليس حرام وهو لا يعلم انه حرام الخلة صالحة لانه  
 اسحل الحرام قطعا ارايه لو روده نصا فاطعا ولا بعد بياحيل وفي الخلاصة  
 من قال لوصية جاء هذا الشهر الطويل في المحيط او الشهر القليل او الصيف الثقيل



او عند دخول رجب او بقربها وقفا فيه ناهوا برهان او بالمؤمنين او بالمشركين  
وكبرها لخصا خلافا لغيرها في كونه فانه عليه السلام اذا دخل رجب نزل الامم  
بارك الله في رجب وسجاء وبلغنا رمضان وفي الشهر لوقال وقفا فيه مرة اخرى  
بها وما بالشهوات المعقولة شرعا او استغفالا للظلمة كما روي عن الصادق عليه السلام  
عند دخول رجب يقترب الله من عباده في رجب وقفا في محنتها وبلغتها كرم وانه اذا روي  
تعب النفس لا شر لا يكفر لانه امر حيلة لا بد من اختيار القبيح بالارادة على قدر الشدة  
ومقدور افضل الطاعة احمرنا ارادة واصغرنا واحضرها او قال كرم بهذا  
الصوم ارضوم رمضان فانه طلت كرامته في هذا الشهر خلاف الملاحة  
لجنته فانه فيها تحضر باللائكة حيث قال فيهم لاي مومن وفي الحيط  
في قال هذه الطاعات جعلها الله تعالى ابا عليا في غيرنا وويل كرم ارادة الله تعالى  
جعلها اسبابا للبيوت في الآخرة فابا ويرفع عنه عقابا والافاضة في غير العالمين  
ارفع عبادتهم وعقابهم وثوابهم في ذلهم وبابهم فالقضاء اول مراده بالقبول  
ارادة ارادوا بالعباد التبع لا يكفر ولو قال لولم يعرض الله تعالى كانه خير الناس فاعلم  
كفره لانه خير فيها اضارته الله الا انه ثول ويريد بالخير الا هو في الاصل فاعلم  
وفي الخلافة رجل ترك صفة فقال له امرت فقال انك لم تفعل الا انك  
فعلت في كنه في التوبة وفي الحيط او قال في التوب كرم في قوله في قوله  
السنه خلاف للغير لانه قد مضى في الحيط وفي التوبة لوقال ان التوب في بناء  
الله توبة وراه عذرا كرم لا يجوز لعل في حال انك العاج ان يعقده بالقضاء  
والقدر والمشي فانه كان في نفس الامر ولهذا ذم الله لكف وقوله وقالوا لوشاء  
الله ما اشركنا مع قوله سبحانه ولو شاء الله ما اشركوا واما يجوز العذرة بالمشية  
بعد التوبة وهذا معنى قوله عليه السلام اصبح ادم نوحا الحديث ان الحديث الطويل الذي  
رواه مسلم في صحيحه وفي الحيط والخلاصة فيمنع لافساق انك تصيب وتودر الله وخلق  
الله فقال اني بالحب انعم ما فعل كرم الا اذا اراد بقوله انه ما يفعل ما يكون سببا  
لاذرا كنه والحق فانه لا يكفر ولو قال لعل في هذا ايضا طريق ومذهب كرم  
اراد ان يها مذهب الشريعة وطريق الحق والافلا شك ان لعل في طريق مذهب  
وسبل سواد يكون كذا او بدعة فانها طريقان الى التار ومذهبها الى دار البوار  
ففي الشريعة وان هذا هو المستقيم فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيلكم

وفي الحيط تصديق على فغير رجوع التواب كرم وفيه كنه لا في كنه عذره حال  
حرام فهو ما مور بنصفه على العفارة فينبغي ان يكون ما جوا بفعله حيث قام  
الطاعة الله واهله فاعلم المسلم موضوعه في حال حرام يوف صاحبه وبعد عنه الى  
عزه في عطائه لاجل سمعته وريائه كما كثر في سلاطين الزمان وامر الله وفي الخلاصة  
او علم العفارة انهم الحرام ودعاه واقم المعطي كذا وفي الظهير دفع الى فقير  
في الحرام برجوبه التوب كرم ولو دعا الفقير بعد العلم بحرمته واقم في اعطى كفا  
جميع كرام الله الدعاء والتأخير كما يكون في ارتكاب الطاعة وحال الخلال ووجه المعصية  
وارتكاب الحرام فاعلم في الغم يظهر لك الحرام فانه المعطي قد يربطه بهذا  
تخليصه من اثم الاثم يوم القيام وفي الخلاصة من قال اصبت لما هو في شرعا  
او جوب كذا انك اذا قبل سارقا او زانيا او فاسقا شرب الخمر او اكل حرامه وجاه  
اقرباؤه او من يوجب لهما من اصدقائه ونشر واعليه اربابا من اربابهم او اربابا او  
انما اركعوا ولو لم يمتروا ولكن قالوا لعل في بارئهم مما كرم كذا في بعض ارباب  
المعصية التي هم ستم عذرا مما ركة فكانهم جعلوا الحرام حلالا مع زيادة البركة  
وفي معناه من خلق سلطان او امر على خليفة امام او مدبر او غيرهم لبا سارحاما  
فانوه اصحابه وقالوا له مبارك اللهم الاله ففقدوا بالمباركة مباركة المنصب لاسير  
الحكمة قال وايضا في قال شرب الخمر فيجوز فيجوز حراما وحقه لوقال في الجرم  
بعض كرم في راي العرف في الرضا والحق وهو بالمعصية كرم والى ردة والمعصية  
لا يكون الا بالمعصية لا بالطاعة كما قال في في ذكمت بخارهم وقد صدر الذين كرموا  
بالقاء الله فلما عكس العقبة وقع في بنية الكفر وخصيص البلية ولو قال حرمه الخمر  
لا تثبت القرآن كرم لانه عارض نص القرآن وانك تفسر القرآن وقد قال في  
يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والالها والارلام وحين من على الشطط فاجنبوه  
لعلكم تكونون وفي الآية بمالقات عظيمة عند قوم سبيل لا تدركها عقول سقيم  
وفي السجدة من انكر حرمه الخمر في القرآن كرم وفي الخلاصة من قال ان شرب مسكوا ليس  
بمسك كرم ومن استحل شرب بنية النمر الى السكر كرم كذا في خلاف ما سئل  
قليل خلاف لئن فعينه حيث قالوا ما سكره كثيرة فقليل حرام ايدها وما سئل في  
امرأة عاتقا كرم والواحدة معها كرم ارسوا رجل جوصها وعجزها وفي الاول خلاف لبعض  
السلف حيث باحوال كذا كره اليهود في تفسيره الى انور المسبح بالدر المنثور فلا هو

او واعظ







ان يميل الى الذعر

۱۵۰

۵۵۵



ذلك تجرد دينه او منصبه وغناه بخلاف ما اذا فعل ذلك لاف سبق منه  
او اراد دفع ظلم عنه او غير غيره فانه يكره لكنه لا يفسق واصل ذلك حديث  
ثم تواضع لغيره لاجل غناه ذهب ثلثنا دينه لانه آله العباد فليس له  
وجوارح ٢ وفي تعظيم الغنى لابد من استعمال الله والجوارح كذا قيل  
واقول لا يتصور التعظيم الا بالملك فكل من اغفل ارادته بهذا اذا كان  
تقريبه بالملك والاركان ظاهرا ولا يكون بالجنان باطنا ولا يذهب  
كل هذا الحديث رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف وفي رواية البيهقي  
لعن الله فقيرا تواضع لغيره في اجل ماله من فعل ذلك منهم فقد ذهب ثلثنا دينه  
وفي الخلاصة والفتاوى الصغرى ايضا قال الشيخ الامام ابو منصور المازندراني  
من قال سلطانا زمانا عاذا كره لانه لا شك في جوده والجور حرام ومن جعل  
ما هو حرام بينين حلالا او عدل لا فقد كره الا اذا اراد به انه عادل في الحق لولا  
لكم الذين كرهوا من يمدحون ارفع توحيدكم بكونكم الى الباطل والشرك  
فانه قد كره ان يقع منه الجور يقع منه العدل قلت لما كان جور سلطانا زمانا  
اكثر فلا يقال انه عادل كالا يقال له يصلي نادرا يحصل ولا لم يتفق معصية  
وامدة انه متق ولا لم وقع منه معصية احيانا فاسق فانه الحكم لا يغلب  
كما في الجاهل والعالم والعارف والفاضل ثم قال رحمه الله ان الكفر ينفذ  
عضوا وما اشبه ذلك ارفع ضرب قولهم او جراحة ان تلفظ بالكفر وتلبس  
مطمئن بالاجابة ولم يخطئ به شيء سوى ما كره عليه لا يحكم بكفره لقوله تعالى  
الا ان كره وتلبس مطمئن بالاجابة وان خطر بباله ان يجره كره في الماضي كادبا  
وقال اردت بذلك حين تلفظت جوابا لكلامهم وما اردت كوا مستغلا  
يحكم بكفره قضاء كرا حكومة لا يابانه من حيث يوزن القاضيه وبين امره  
لانه عذر عن اثبات كره عليه ويحكم كونه الما في وهو غير الانشاء وهو غير  
مكره عليه ومن افتر بكفر في الما في طاعة الما في ارادت الكذب يكفر ولا يصدق  
القاضيه لانه الظاهر هو الصدق حال الطواعية ولكن يدين من اراد ان يقول بانه  
ولا يكفر لانه ادع محض لفظه ولو قالت زوجه اسير فخلصت ارادته في الاسلام  
وبنت منه فقال الاسير كرهني بكفرهم بالقتل على الكفر بانه فعلت كره في القول  
لها ولا يصدق الاسير الا بالبينه ولو قالت القاضيه سمعت زوجي يقول المسيح

ابن الله فقال انما قلت حكاية عن يقول فانه اقر انه لم يكفر الا بهذه الكلمة  
اروته ولو قال اني قلت يقولون السج ابن الله او قال قلت السج ابن الله قول  
الفتاوى فلم يسمع بعض كلامي فكذبته فالقول قول الزوج مع بينه وكذا لو  
قال اظن اني سمعت ما سمعت والفتية ما في موصولا فالقول قوله قال محمد بن  
الشيخ انهم سمعوه يقول السج ابن الله ولم يقل عز ذلك بغيره القاضيه بينهما ولا  
يصدق **بصل** في المرض والموت والقيمة من قال كانه الله ولم يكن شيء  
اربعه او قبله او سيكون الله ولا يكون شيء كونه لانه قول الفتاوى الجمة والفتاوى  
وبها باقية لقوله تعالى وحققا خالد بن فيما ابدى ولاجرة بقول الجمة  
وظاهرهم في هذه القضية ٢ ومن قال لم يرض من مرضه فلان ارسل الحارثاني  
ومن قال لم يات بذر روجه لك او قال لم يزل نقص روجه لم يزد وحك  
بحسب عليه الكونساري ان اعتمد وقوع ذلك لقوله تعالى وما يعمر من غير الا في  
كتاب ولقوله تعالى ولن يؤخر الله اذا اجد اجلها والا فيكون كادبا  
في قوله ولو قال زاده الله فزوجه لك فهذا خطأ وجهل ومذهب اهل  
السداد قلت وكذا اذا قال زاده الله فزوجه لك والخال الله عمرك والخال  
الله وكذا ذلك ٢ وكذا اذا قال نقص من روجه وزاده روجه ومن قال  
فلان يمد وجان بنو سبر كونه ارادته بخالف قوله تعالى قل يتوبكم ملك  
الموت الذر وكل يك والظاهر انه يكون كذبا لا كقوله تعالى اعلم ان الله في السما كلام  
الجامع حيث ما نسب الا احد ثم قال على ما في نسخة اخرى فاما في نسخة اخرى  
فلان لا يموت بنفسه بحسب عليه الكونساري ان اراد ان لا يموت الا بالقتل  
والا فكل احد لا يموت بنفسه وانما يموت بامانة الله تعالى فيقبض ملك  
الموت روجه ومن قال امانة الله قبل موته كونه اراد ان اخبارا بخلاف  
ما اذا قصده دعاء ٢ ومن قال كانه ينفي الميت الله او لا ينفي كونه اراد  
اراد ان كانه يلبق وجود الميت او لغيره الله ٢ ومن قال لم يات ابنه كانه ينفي  
الله او لا ينفي ان يقبض كونه ومن قال فلان اعطى روجه سيدا فلان او  
ابنه او وجهه كونه ومن قال الميت كانه الله او هو الله كونه كونه الله او الله  
الحيد والصد المجيد لا يحتاج الى احد وكل واحد محتاج اليه ثم قال واعلم ان من  
انكر القيمة او الجمة او العار او وجودهما في الجمة لا خلاف في كفرهما ٥

المعز في الفتوى



ہز

2

كلفوا في الحيط من تلفظ بكلمة مستكبرة فقالوا آثر الله من شئ يصنع قد زلزل الكوا  
 وان لم يكن كذا لم يكن تلك الكلمة فقالوا آثر الله من شئ اصنع اذا ارى الكوا كذا وقد ثبت  
 لا يخفى ومن قال انما برئ من التواب والعتاب او من الموت والتواب فقد قبل انما كلفوا  
 بناء على انكار الامر القطعي به من نبوت التواب والعتاب ووقوع الموت بلا ارتباط  
 والصحيح انه لا يكون لانه البراءة مما عدا عدم الالتفات اليها وفي الخلاصة من قال لا  
 اذ هي منك الى عاقر جهنم او الى بابها ولكن لا ادخل كذا وفيه نظر او معناه ان لا تخطئ او انك  
 في كل عصبه لا الكفر ولا الحذر في الالف المقصورة لا بد من قولك ومن قال لا اخرج من طرب  
 جهنم بغير عذبة بعض الناس في قوله لا ادخل لكن لا ادخلها كيف يكون بلا خلاف وقد ثبت  
 باختلاف في العاقر الصغر في قال حين استند رصته واستند علة ما شاء الله من حيث  
 مؤمن وان شئت كما في الاستواء والكفر والابانة عذبه وان كان يتحقق الشبهة من هاهنا وفيما  
 حين يصيبه مصيبتا مختلفة يارب اهدني الى ما افقت كذا فكذا فماذا الفعل البع او قال  
 ماذا انزعيت فعل ما وفيه انما تفعل او ما شبه ذلك في الالف فاعلم انما عاقر الكفر  
 ابن محمد انه يكون ولا يصدق لقوله اضطربت كل لاء الظاهر كلام الاعراض على فعله الماضى الا  
 وفي الجواهر من قال ماذا التقدر ان تفعل في غير السجدة او في السجدة كذا في كل سجدة في  
 تعذيب السجدة ومن قال اذا اعطى عالم فيقادرها فيقرب بالجلد او بغيره باللائحة الفصل يوم  
 القيمة ان السجدة كذا لانه لا واعى علم الغيب وكذب على اللائحة بينهم في فعل الدعوى وفي  
 الظهيرة الباردة اذا علم ان الله لا يقدر ولا يستأ ولا يقدر قوله انك السجدة انك  
 اذا اقره ساحر فقد صدقته وكذا اذا شهد الشهود ولو قال انك كنت ساحر او قد كنت  
 منذ زمان قبل الاذ قبل منه ولم يقبل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود وكذا انك انك  
 وفي كونه كالساحر يقبل محال كذا وليس للغير ان يقر به فخره في مصر المسلمين بالافسوس  
 وليس ان يخرجوا بالصلب او غير ما كذا فيهم وعبيد الذمة لا ياضدوا بالنكاحات  
 قلنسوة سوداء مصروبة في العبد وزيارته الصف وهو انما هو بالغير في العامة او زار  
 ابراهيم نجفا في صفى الامام ومكينة لقوله القراءات المسلمين فلا يبركون عليها ولو كان المسلم  
 وامر في فليس ان يعودها الى البيعة والله لا يعودها الى البيعة الى الله لا يابها الى  
 البيعة موضعية ولا طاعة مخلوق في موضعية الخلق واما اياها الى امر لها فامر مباح  
 يجوز له ان ياب عنها ولعله جرحها في البيعة بتوفيق الله التوبة وحسن الخاتمة  
 وينبغي ان يعود يتعود المسلم من الكفر ويذكر هذا الدعاء صباحا ومساءلا سبب



الحجة من الكفر اللهم اني اعوذ بك من ان الله كره شيئا وانما اعلم واستغفر  
لانا اعلم دانت علام الغيوب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وهذا حاتم ما قصده ونتمه ما ارداه وسئل العافية في الدنيا والآخرة  
وايزجتم لمن بالي ويبلغنا الى العلم الاسنى وكفطنا في هذا الحشر  
الاوتى ويرزقنا اللغز الا على فانه الفاضل والمجيد والحمد  
لله اولادنا وآخرا والحمد لله على نبيه باطنا وظاهرا آمين  
يا رب العالمين ورحم الله عبدا قاتلا آمين  
مذوق القاع في جزيره آخر يوم من  
صوم الجيز يوم الاثنين  
الكل في سنة  
والف  
م  
وانما الفقر محمد بن علي عفي الله عنه  
والحمد لله وكنت ساكن في اسكدار فرود من غلار  
زاده احمد الله اليه وسنة عيوبه ٢٢



...  
...  
...  
...  
...  
...



171



هذه المريد شرح جوهره النجيد

١٦٢



تلاوت

1897.10.15

175

روایتی نسخہ

بالتسليم لا اقتضاه

كأنه رواية وفي رواية أخرى بالجملة فهو إما واقطع وإجماعاً رافض وقيل  
وقد ذكر العلامة أبو بكر الشافعي إجماع علماء كل ملة على أن الله سبحانه  
كتبه بسم الله الرحمن الرحيم وآباءه لا سعة متعلقة بحذف تقديره أو  
وغيره ويؤيد جميع إجازة التأليف فيكون أو لم يفتح ونحوه لا يهاجم تقديره على  
الافتتاح فقط والله علم الذات الواجب الوجود في الصفات أيضاً والرحمن المنعم  
بجلال النعمانية أو كيفية أو الرحمن المنعم به قابلاً لذلك قدّم الأول دلالة على  
الذات ثم الثاني للاختصاص به وكان ينبغي في الثالث تقديم عليه ليكون الترتيب  
والأدب هو الحمد على صلواته **ش** لما افتتح كتابه بالبسملة افتتاحاً حقيقياً  
بالجملة افتتاحاً أصيلاً هو ما تقدم على شروع المقصود بالذات جمعاً بين حديثه  
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الشارح للسالك على الفعل الجليل الافتتاحي على جهة التعظيم  
كان في مقابلة قوله أولاً وأصلاً فاعلم ينبغي في تعظيم المنعم بسببه من غير أن  
ذلك الفعل اعتقاداً بالإنسان أو قولاً بالذات أو علماً وحديثاً بالأركان والذات والشر  
مذكوران في الشرح قبل مع فوائد الغيبة وهو الأداة فيه للاستغراق والجلال والحمد  
أقوال مبسوطة في الأصل وذكره للاسم الكريم الجامع لصفات الأسما والصفات أو بصفات  
العبادة ولا بصفات عزة يقال الرحمن مثلاً اسلم ولا يقال الله اسم الرحمن إشارة  
لاستحقاقه الحمد لذاته والصفات وذكر الصلاة لاستحقاقه الحمد أيضاً على أفعاله  
وقد جمع صلاته بذكر الصلاة بمعنى العطية أو الشيء المعطى وإرادة المعنى الأول  
أولاً لأن الحمد على الصفات أو المنعم على متعلقاتها خاصة قال النووي سجد الحمد في  
ابتداء الكتب المصنفة وكذا في آدابها ورؤوس الفروع وقراءة الطالبين بينه  
أيدي المعلمين سواء قرأوه فيها أو غيرها وأحسن العبارات عند ذلك الحمد  
رب العالمين ونحوه للعالم بأنه من أقرى الناس ثم سلام الله عليه على  
**ش** ثم جعل الاستئناف للعطف على التي قبله الترتيب التكريمي والترتيب الترتيبي  
والسلام النجدة وجعل بمعنى السلامة من الآفات والصفات صغيف لوجوب العلم  
الذات والحفظ من أن من أضافه له في التقييد بما هو السابق بحسب ما عنده  
والصلوة من الله كما رجمه من فروعاً بالعظيم وأطلقها وقوله لا تملكه استغفار  
والآمين الضرع والدعاء فالجمل منية العطف استنباط المعنى فصبها الضرع  
على الصلة بأن يحيى بنية عليه الصلاة والسلام ويرحمه رحمة يليق بمقامه الشريف

فانما كان الاصل من الصلوة  
 متصفاً بكونه المخلص من كل  
 عيب من العيوب والارواح  
 والنفوس والاشباح من كل  
 جهة لان الله لا يخلق الا  
 ما يشاء وما يريد

وکیونکہ علیؑ نے اللہ کے رشتے میں  
افراد کو متحد کرنے کا مقصد ہے  
میں جو اللہ کے نام سے ہے جو  
میں جو اللہ کے نام سے ہے جو

وہذا خطہ اول فقہات  
فقہائے اقصیات  
الافغانیہ قدیمیہ



ولا يحل في امره سجادة وسيا اياها بالصلاة والسلام عليه اياها للتعبه او ليكون ذلك على  
طريق السحر من الكفاية له عليه الصلاة والسلام بالوجه الواسع او لطلب كمال في سعة كرم  
علق على قوله على ذلك لطلبها اولها فصل عليه الصلاة والسلام ونحوه واحرازه في  
الواجب علينا وانما لم يذكر ذلك في الخبرات لواصله اليها بسببه عليه الصلاة والسلام حال  
حياته وبعد وفاته او منعه من ذلك في الحقيقة عائدة على المصلحة لانه داع ومكمل لنفسه اذا  
احدنا عليه صلاة صلى الله تعالى عليه عشر ايام او اكثر من اجابة الجحيم وبسط بالاصل والبنين  
هو وداستان ما بلغ من كرم من بني آدم اوجي اليه بشرع امر بتبليغه ولا فهو ثم على الاصح  
من الرسول هو انما هو ذكره في كرم من بني آدم اوجي اليه بشرع امر بتبليغه كان له كتاب  
ولما كثرت الرسل فقلت ان كتب في الرسل ثمانية وثلاثون عشر والكتب في واربعه  
**تبشيرا** الا وارتب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل صلاة  
على القصر على ان العرف فرق بين دعائه عليه وعلى غيره واثبات الصلاة والسلام بعد  
في صدر الكتاب والرسائل حدث في زمن ولايته بنى باسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
العلي ومنه في كتابه ايضا ان في ما فرض في العمرة الشهادتان والحمد لله والصلاة  
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خارج الصلاة والحج والرفق بها السلام ورد على من جعله سجدة  
في شيوخ العرب قلت الآية دالة على تساويها الثالث ثم ذكر النبوة على الرسالة اشارة الى  
ان استحقاق الصلاة والسلام بها بالطريق الاول في الرابع التنوين في بني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
حاجب كل امر يشبهه والا بها من غير رفع الابدال منه الآية جاز بالتوحيد هذه  
الجملة صفة بنى كاشفة له اذ ما بنى الا بعد بيان التوحيد لكنه قدما بالمال في قوله  
وقد فلا آه بحيث صارت محققة ومعلقة للاشتراك في الجملة حتى قرب من تعيين المراد  
منه وهو نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتضى تحيته بالتوحيد رسل الله تعالى اياه بالجميع الكائن  
في القليل وفي رساله للملائكة خلافا لبيان عند بعض المقلد لو كان رساله بذلك  
على رسل بعين سنة من ولادته كما هو العادة المستمرة في تعظيم الانبياء وجميعهم كما جزم  
به جماعة كثيرة منهم شيخ الاسلام في حاشية البضاوي واما مربية بنى الا على رأس  
اربعين سنة فعد ابن الجوزي في الوصايا والرد بالتوحيد بها الشرع هو امر المؤمنين  
بالعبادة مع اعتقاد وحدة ذاتا وصفاتا وافعالا فلا تعبد ذاته الا انما بوجوده والى  
صفاته الصفا ولا يدخل في حال الاشتراك لا فعل غيره وانما سبب كسبا للملك  
شركا له وعدل ليس كذلك في السمع البصر **تبشيرات** الاول للتوحيد ثلاث مراتب

الاول في الحكم بالربوبية الله واحد الثاني في العلم بالربوبية الله واحد الثالث في غلبة  
روية على قلب العارف حتى لا يشهد سواه فالاول في توحيد التوحيدي والثاني في توحيد العالم  
والثالث في توحيد العارف الثاني في انما نص على التوحيد مع كثرة ما يوجب به صلى الله تعالى عليه وسلم  
من الشرف لانه اشرف العبادات وافضل الطاعات وشرط في صحتها وسبب نجاحه  
في الفعل المجلد الثالث قوله بالتوحيد تلحق التسمية بهذا الفعل المشروع فيه في التوحيد  
والصفا كاشفا فبها برادة استهلال وانما سبب ذلك من اشهر اجزائه واشرفها كاشفا  
بعلم الكلام لانه ما حشد في كتب الفقه كانت تفرجه بقولهم الكلام في كذا ولانا نشهره  
مواضع الاختلاف من مسئلة كلام الله تعالى هل هو قديم او حادث ولا يورث قدرة  
على الكلام في تحقيق الشريعة كالنطق في الفلسفة ولا كثر في الكلام مع الخالفين  
والرد عليهم بالبرهان في غيره ولانه لقوة اوله صار كان هو الكلام دون ما عده كاشفا لافور  
من الكلامين بهذا هو الكلام **ص** وقد فلا الربوبية في التوحيد الاول والحق واصحابها قال  
جاء ارجاء من عند الله بالتوحيد في حال فقد المعبود الباطل وقلوب الذين غير التوحيد  
اللعوبي وهو التفرق والتوهم الشيء الفزع عنه والذين لغة يطلق على عنه معان نبيا  
بالاصل منها الطاعة واما اصطلاحا فهو وضع الشيء في سائر المذاهب العقلية باعتبارهم نحو  
الي ما هو جزايات لهم امر موضح واحكام وصفها الله تعالى للهاد فرعية كانت او اعلية  
فخرج بالوضع الالهي الموضع البشرية ظاهر الحق الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية  
والاوضاع الصناعية وتباني الارباع وطول الاوضاع والآلية غير ان تلك كانت  
الارض امطار السماء وتدوي العقول ليسوقهم وعزهم من الحيوات كالأوضاع الطبيعية  
التي تشد بها الحيات لمناورها ومضارها وبالأخبار والأوضاع الآلية الاتفاقية  
والفنية كالوجبات وبقولها بالذات ان يكون جزا بالقباس الى كل شيء فيجوز معان  
الطلب الفلاحة فانها وان تعلقنا بالوضع الالهي انما نأثر الاجرام العلوية في السفلية  
وكاننا سائقين لذل الالهي باقتباسهم الى صنف الخيرات فليست تود بانهم الى  
الحير الزايف الذي هو السعادة الأبدية والوقوع في خالق البرية والرد بالتوحيد بها العقول  
وهو الحكم بان الشيء واحد العلم بان الشيء واحد يقال وقد متغلا اذا وصفته بالوحدة  
اولسبة اليها كالبقال فيجوز انما يشبه الى الشجاعة ونحوه وقد كثر في قوله  
ووجد وجد كاشفا لفرده وفردية فاعل واحد وقد غلبت قلوبه  
للقوة مرة كواحدة اسما من الواسعة وهي الحس كاشفا لكسورة والعزلة كذلك











وهو القواعد والقوانين والآيات والامثال والبرهان فقد سلف بيانه لغة واصطلاحاً **سنة** من  
الواجب على كل طالب العلم ان يتصوره اما بحد او بوسيلة يكون على معرفة في طلبه وان لم يوفق  
بمنازعة مما سوله من بيان فان نماز العلوم ما هو تباين الموضوعات وان يصدق  
بغاية ما لا والا كان الشرح غنيا ولا بد ان يكون معتدلاً بالنظر في شدة التحصيل والافهم  
فمجرد ولا بد ان يكون مرتبة على ذلك الشيء المطلوب والا فربما زال اعتقادنا بعد شرح في غير  
سعيه في تحصيل غنا في نظره اذا عرف هذا فالنقطة التي يتصورها الدين وبعث العقائد بعلم  
انموذج الصفا وبعث الكلام مدة كما قال السعد العلم بالعقائد الدينية من الادلة اليقينية  
العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسبة او التي اليقينية والمراد بالدينية المنسوبة الى دين  
تحصيله على علم سوا توقف على الشرح ام لا وسواء كانت من الدين في الواقع ككلام الله  
ام لا كالكلام الخالف واعتبر في ادلتها اليقينية لانه لا جرة بالظن في الاعتقاد بالدين  
وخرج من التعريف العلم بغير شرع وبالشريعة والفرعية وعلم الله والمراد بالعلم  
بالاعتقاد والاعتقاد في غير الله تعالى فيستعمل علمه على الصفا بذلك كعلمه  
وعقائده وان لم يكن يستعمل ذلك العلم في الاسم كان علمه بالحقائق وان لم يكن  
هذا التدوين والرتب وذلك لان مقتضى جميع العقائد بعد الطائفة البنية بكتيب  
من النظر في الادلة اليقينية او كان ملكه متعلقاً بما بان يكون عند فهم المأخذ والشرائط  
ما يكفيهم في استخراج العقائد على ما هو المراد بقولنا العلم بالعقائد من الادلة **وهو**  
العلم من حيث متعلق به اثبات العقائد الدينية او موضوع كل علم ما بحث في ذلك العلم  
عوارضه الذاتية والاشكالية بحيث في هذا العلم احوال الصانع في القدم والوحدة والقدرة  
والارادة وعزها واهوال الجبر والعرض من الخلق والافتقار والركب الاجزاء وقبول الغنائم  
وغير ذلك مما هو عقيدة اسلامية او وسيلة اليها وكل ما بحث في احوال العلوم هو كالموجود  
الا انه اشر على الوجود ليصح على راجح لايقول بالوجود الذاتي ولا يعرف العلم بحصول الصورة  
في العقل ويرى ما بحث المعلوم والحال في مسائل الكلام **وعاين** ان يصير الايمان والتصدق  
بالاعكام الشرعية متقناً محكماً لا تزلزل شبه المظلمين **ومنفعة** الدين انتظام ام الملائكة  
على الهدى والمعاملة التي يحتاج اليها في بقا النوع الانساني ووجوب تدريس الفاد وفي الآخرة  
النجاة من العذاب المرب على الكفر وسوء الاعتقاد **ومسائل** العقائد النظرية الشرعية الاعتقادية  
واستداده من التعريف والفقه والحديث والاجماع ونظر العقول في السعد وفي العقائد باحفظ  
لانه لم يقع خلاف في ان البطلان لا يكون من المسائل والمطلب العلمي بل لا معنى للسؤال الا باسأل

ويطلب الدليل **تبيين** الاول اقول في شرح القاصد علم ان ما ينادى اليه الشيء او يرتفع عليه  
بشيء من هذه الجنب فانية ومن حيث يطلب بفعل غرض ثم ان كان ما يشوقه الكل بطريق  
منفعة انتم انتم شيئا آخر النظم ان يعرض لشيء من التصوف وحيث علم باصوله وما  
صلاح القلب وسائر الجوانب وموضوعه افعال القلب والحواس وفائدة اصلاح احوال الانسان  
ظاهر او باطن **مختتم** من العلم باصول الدين واجبة شرعاً وجوباً عما لا يرضى  
فيه قال تعالى فاعلم ان لا اله الا الله عني في العيني منه وهو ما يخرج به المكلف من التقليد  
الى التحقيق واقل معرفة كل عقيدة بدليل ولو جلياً كما بان وكفاية في المكلف منه  
وهو يقتدر معه على تحقيق مسائل واقامة الادلة التفصيلية عليها وازالة الشبهة  
عنها بقوة ادب كفاية على كل قطر يشق الوصول منه الى عرفان يكون فهم من هو  
بذلك الحكم عليه بالوجوب مع عدم اختصاص به بكونه مستبعداً فيه لمصنوعه  
مرامه وغلافه غالب احكامه فان كان هذا الحق واجباً وقد ظهر ان موضوع هذا  
العلم اشر في الموضوعات ومعلومه اجمل المعلومات وغاياته اشر في الغايات فكون اشر في  
العلوم فكيف يتقلع في السلف الصالح كالك والحق والشافعي واحمد وعلمهم الزهرية  
قلت هو محور علمي في التعصب اليقين او القاصد في تحصيل اليقين والقاصد في دعاء  
المسلمين والى نفس ما لا يتغير اليقين غوامض التفسيرين والافلا يتصور من تزييف تلك  
الحضرات وقولهم انهم عاينوا اصول الواجبات واساس الشريعة **فائدة** قال الحافظ الصفي  
العلم الشرعي ما يفيد ما يجب من المكلف من امر ديني من عباداته ومعاملاته والعلم بالله وبصفاة  
وبما يجب من القيام به من تشريعه والتفويض ومدار ذلك على التفسير الحديث والفقه  
فهذا العلم شرع في الشريعة موقوفة في ما لا شرع في ما علم سمي من الشريعة في الاصل  
المذكورة في ذلك كالمكانة انزلوا في العلم انصرف في العلم بالعلوم والقانون الثلاثة النهر  
**محتاج** للتبيين **س** يحتاج ان فاعل يحتاج من العلم ويحتاج الى علم الدين فعلى الاول  
المحتاج بعد جبر وعلم ان ليس عالماً بل في مسألة بيان السبب الحامض على **سنة**  
المنظومة في اصول الدين وهو الأدهج وانما اخرج هذا الفن للتبيين والتوضيح لان كلام  
الاولا كان مقصوداً على الذات والصفات والنبوت والسموات ثم حديث طوائف المبتدئين  
فكثرة العلم مع علم الاسلام وتوغلوا في البحث في مسائل الكلام واوردوا فيها على  
ما قرره الاولون والزمواهم الفاسد في كثير من المسائل وخلطوا تلك الشبهة والاثباتات  
بكثير من قواعد الفلسفة ليستروا بها العلم من الناس وبوجه القاصد من انهم كانوا يهاجرون



من حيث الحكيم على الكلام واساس فتحة الشارحون لرفع تلك الشبهة والاثبات وهدم  
تلك القاعدة والاساس فاحفظوا الى ارجاء في كلامهم ليعتقوا مقاصدهم ويجتنبوا  
ابضاح مقاصد بل هو سهل عليهم بحسب ما في فاسد فصعب لهدانا ولد تعاطيه  
وعسر كبر مقاصده على طلبة وخصوها بالاجازة صارت لهم بمنزلة الانجاز  
**تنبيه** الاول في هذا الموضع في ارجاء في الفن الفلسفي والرياضيات وانهم  
انما تركوا المجاهدة والقراءة فلا لوم عليهم ولا يصح توجيه الزم اليهم وتكبر بعضنا في  
منعنا على كبرهم كالموقف المقاصد والطلوع انا هو المقاصد من في الشرح اهل السوف  
والحكيم فلا يصح فيهم ولا يصح لتصورنا في تلك العلوم الى مبلغ علمنا فهو نظير  
منع السلف من الاشتغال بعلم الكلام كما قد صانوا به والسلام انما في اوله استس قواعد  
اخلاف لاهل السنة العترة وذلك ان رتبهم واصل من عطا كان في مجلس الحسن العسكري  
فوقف على مجلس الحسن راجع فقال يا امام الدين ظهر في هذا الزمان جماعة يكفرون صاحبك  
بعضهم كواجر وجماعة يقولون لا يصح من الايمان معصية كالا يتنفع مع الكفر طاعة  
بهم لمحنة فاعتقدوا ذلك طمق الحسن فبطل في الصواب وبادوا واصل من عطا بالحب  
فقال انا قول ان صاحبك كبير لا مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا وقام الى اسطوانة في المسجد  
منه وبشيت للمسلمين بين المسلمين ويقول اني سمعته ثوس وكافر ولا مؤمن وكافر وهو  
صاحب كثيرة اذامات بلا نوبة فقال الحسن اعطينا اعتراضا واصل من عطا فسموا ذلك  
العترة وهم سموا انفسهم اصحاب العدل والنوخذ لانهم قالوا بحسب الله ثواب الطمع وعقاب  
القاصي ويقيمون القصة القديمة عندنا في قولهم علوا كبيرا وجاء بعد اصل ابو علي الجنا وكما  
ابو الحسن الاشعري في صوره تميزه عند في العقاب يميز بسنة لان ظلم فسادا والفتح له عطف  
وشت عذبه عناده فخرج الى اعلية جماعة القضاة والتابعين وتلقاه منهم بالقبول الى الدين  
وسبب عذبه ان قال الجاني يوما ما تقول في تلك اخوة مات احدكم مطبعا والآخر عاصبا  
وانا انت صغير فقال الجاني الاول ثاب الجنة والثاني بعقاب بان رواتك لاثاب  
ولا يعا في الاشعري فان قال الثالث بارت لم امتني صغيرا وما يقبني لان ابلغ فلان  
يكس واليه فادخل الجنة ما يقول الرب فقال يقول الرب اني كنت اعلم انك لو كبرت  
عصيت وودعت ان ركان الاصل لك ان توت صغيرا فقال الاشعري فان قال الثالث  
بارب لم امتني صغيرا كذا اعني ولا اقول اني راذا يقول الرب فثبت الجاني وعرف ان  
ان تبت عليها وجوب فعل الصالح والاصح عليه كما باطل فقال عند ذلك للاشعري انك جنة

فقال له لا ولكن وقف على الشيخ في العقيدة وقد رويت العقيدة بالعاطة آخر ذكرنا منها  
لشبهة في منسب على فيمن ان المراد بالنزول بين المسلمين منزلة بين الجنة والاعراف  
وهو فاسد بل هي هذه بين الكفر والابان كما قرأنا في رواية مات احدكم مطبعا  
والآخر عاصبا والثالث صغيرا فقال الجاني الطابع في الجنة والصغير في الجنة والعاصي في النار  
فقال الاشعري ايسا والصغير الطابع في الجنة في النار في النار الجاني لان الطابع عمل الصالح  
والكسبيات فقال الاشعري فيقول الصغير ان كان الاصل في ان يقبني على مبلغ واحمل  
فاسا وارجى قال الجاني يقول الرب علمت انك لو كبرت كبرت قد علمت ان ركان الاصل  
ان امتني صغيرا قال الاشعري فيقول العاصي بل سائر اهل الذرية كان الاصل ان يقبني  
صغيرا فاذ يقول الرب فقال الجاني انك فيكون فيكون فقال لا ولكن وقف على الشيخ في العقيدة  
ثم ترك الاشعري من الجاني واشتغل هو في شعبة باطل راى في الجنة واثبات ما رده  
ظاهر الكتاب والسنة ومضى عليه جماعة فمروا بالاشاعة وسموا اهل السنة والجماعة  
واشتهر بهذا الاسم في ديار خراسان والعراق والحي رواتهم واكثر الاقطار واماد بارا واره  
المرحوم هو في هذا الاسم طوبى منصور المانير ويرواته المعرفون بالانتمية وكل الفرع  
على يد رواته قال في شرح المقاصد المحقق من كل الفرعين لا ينسب اليه الا قوله البنية  
والصلابة خلافا للتطبيقين الذين رتبوا جعلوا الخلاف في الفرع العاصي من اشهر  
قلت كلمة اهل الحق متفقة على خروج عمدة السلف المانعة بحزم العقيدة بايوافق  
احد السنين وبينهم اختلاف في بعض المسائل واكثره لفظه كما فصله بالاصل وسمي بك  
مجالس ساداته لكن في التطويل اليهم هذا اسند انك علم فيمنع صياح هذا  
للسنين من من يد التطويل في هذا الفن وان احتاج الى السنين الامانة لا ينبغي البانعة  
معهم في تطويل العبارة لانها تؤد الى الملل والامانة وتختص الكل الذي اصل التعب والعبادة  
وفهم من ان السنين الذين لا تطويل معهم كايان في فطرهم كلامه منطوقا ومضمونا  
الا طاب الممات نوم وان الاجاز الجواز والتقصو ذلك وان جزا الامور ساطرها وذلك  
هو الاجاز والى ادة التطويل اذ المقصود بلغة زائد على المعارف لا واساطير الك  
فصاحة فرائد الالفائدة والاطاب اذ المقصود بزيادة من عبارة المعارف لغزوة  
والزائد غير متعين وبه خرج الحشوف لان او غير مفيد والاجاز وهو اذ المقصود بلغة  
منها عبارة المعارف والى ادة وهي المقصود بلغة يساويه فيان لك هذه  
المرحى من طرق الصغير وعزموا ان اطلق التطويل على الاطاب لانه الواقع لهم لوصف كلامهم



عن العلامة الغائبة وبطلان الشرح والاهم على حذف مصافير بارها اولاً ضرورة  
 اليه جميعاً وهي القوة والقوى وعرفا على النفس شيئا قوة ارادة للقلب وغلبة انبعاث  
 اليه بقل مقصوداً ما تكون عليه عند تعقيلها بمعا الأمور ودنية عند تعقيلها باستفسارها  
 وما احسن قول الفاضل وقائله لم يملك الموت وما لم يملك الموت فقلت قد بين  
 على ما بيني فان الموت بعد الموت واحسن قول الآخر اذا اعطيتك الكف اللبني  
 لكفك الغفلة بشيئا ورياً ممكن رجلاً وجعل في الشئ وبما هيته في الزمان فان  
 اراقه ما والحياة دون اراقه ما للحياة فصار في الاضطرار لم يتم هذه الغافرة ببقية  
 على مجموع قول العلم باصل الدين محتم بحاج للنسبين آية يعني ان العلم باصول الدين وان  
 في تعقيل وتعليل لكن التطويل مانع عادة للام الفاعلة من تعاطيه والجار للجل لا يوصل  
 الى الصحة فيه فينسب من هذا في مقام التعليم بالالف تعين سلوك الاختصار بمقتضى الراجح  
 والسواء تقرباً على التحليل وتسهيلاً على الفاضل لان ما لا يتم الواجب الآتي فهو  
 واجب الاختصار لتقبل اللفظ ضد التطويل فهو اد القصود في عبارة المعارف كما مر  
 ولا يزم فيه ان يكون ما خود اصل الطول الجوار صغرتم ثم الركبة ارايت به ابتداء  
 كذلك وجب على العالم ان يجيب الامر الواجب اذا خاف فواته وكان عالماً بالحكم ولو بالاجتهاد  
 والمتمم جرحاً وقف عليه السكون على لغة ربيعة والجار والمجوز متعلق به قدم عليه  
 لفردة العظم وحذف منه مصافير من البنية وهذه ارجوزة في الاشارة  
 الى الموجود والدين ولو كان الكتاب سابقاً على الخطبة فزودة انه لا يبعد في اللفاظ خارجاً  
 وهو الا لفظ الجمل الدالة على المعنى القصود على وجه مخصوص من النقوش الدالة على  
 المعانيك بنسب دلائلها على تلك اللفاظ واللفظ المختص من حيث انها ملولة للملك  
 العبارات او النقوش والركب الثلاثة او اثنين على ما جوزه السيد الجرحي في التكميل  
 وما فيهما التزام مختار اولها قائلاً فيه هذا هو الظاهر ولا بد من تقدير مصافير انقول  
 نوع هذه ارجوزة ضرورة امتناع قول الذين الجرحيات من حيث هي جرحية هي منزع  
 منها حتى كلاً كالنطق غير ما بعد غيبته عن الجرحي وضرورة صحة الاشارة الى كل رقيم  
 فثبتت قدرتها ما بدى ولو لم يحضر عند الناطق البنية والارجوزة وزنها انقولة  
 كما في نسخة من مصونها العلم به ارجوزة فصيحة ارجوزة ارجوزة العظم الزجر ارجوزة  
 الشرح على الارجح ومقتضى ارجوزة فالارجوزة بالارجح بالبين اللوم نوعاً من هذا اللفظ  
 من هذا اللفظ عرفاً فصيحة في بطلانها بارها فليقل ونظم وازالة من العقائد من له

الجوهر القابل لهذه الجوهرة متناهية لبيان الأسفار بما يخرج به المكلف من عمدة التكليف .  
بالفائدة مع السهو لقبها جوهر التوحيد **ش** الغيب تطبيق اللفظ على الشيء وهو ما اشعر  
بمطلوه الأصلية فقه السمع والاعتقادية بقوله أو المفعول ليل بنفسه والآخر ما ياء أو بنفسه  
والجوهرة واحدة جوهر وهو المفعول وكل نفس لها لقبها بل كالتطبيق الاسم السمي وأظهر المعنى  
لها من باب غيب الطالب فيما مباداة ونقصه والتوحيد على حرف مضاعف علم التوحيد  
**تنبيه** سماء العلم كسماء الكتب اعلام جناس عند التحقيق وصفت بالانواع اعراض  
تعود بتعدد محالها فانما يزيد والعالم العزوب وبعضهم زعم انها اعلام شتى من الصفات  
باعتبار محلها بعد واحد عرفنا وبسطه من الأصل ولا يخفى في حيز لقبها للأجوبة وان الجملة  
صفة لها مختصة وبها افاد محل الأجوبة على اسم **الاشارة خاصة** فالأهم العلامة  
عمر بن محمد الأشجعي الأشجعي في الله عليه في كتابه الحسني الحسني العوام ينبغي اجتناب نسبة  
الكتب المولدة بما يغيب القرآن والوحي في ذلك غير جائز شرعا كقول بعضهم كتاب الله  
والعاريح او مفايح الغيب والآيات البينات لانها مزاجه للشيء على الله عليه وسلم في الأسراء  
والعروج الى السماء واشارة الحق تكافى علم الغيب فهو وفعله عن شيخ مشايخنا سيد  
عبد الوهاب باب العاشر من منه المبكر **ش** قد هبت **ش** من هذه الجملة حالة حاجتها  
مقبلة حرا وهو الأجوبة او الجوهرة بغنا سيرها او لقبها في حال انما لم يهتد بها وتفتها  
ثم الحشو والنظير مع تحقيق محابرها وتيسير مباديها ومع الانسان كتابه خارج يخرج  
التحدث بالغة او التبع لمن يتعاطاه على شئ الانسان لنفسه حاشته في عدة مواضع .  
بشيء بالاصل **ش** والارادة في القبول لفظ الجلالة الكريم منصوب على القطع قدم  
على عامله قصد الأهم والأختصاص لارادة في حصول القبول من هذه الأجوبة  
او لكل علم جلال الله هو الفاعل عليه وعزوه والراء لفظ الأول وعرفنا تطبيق الغيب  
مخرج في حصوله السبق مع الأختصاص بالجملة حتى يتنازع الطبع والتميز والقبول  
لكن الرضاء مع ترك الاعراض عن فاعله وقيل الانابة على العمل **ش** نافعها مباد  
**ش** النقص الأول حاله الأم الكريم وان في منصب وجيزها للأجوبة او الجوهرة اير  
لارادة الأول في القبول على الجوهرة والأجوبة حال كونها نافعها مباد ولو يازاوة  
منها كلف او عزه ومنه نظم ويجوز جعل المار فاعله او يكون حقيقة **ش** في  
الوابط **ش** النقص صفة مباد والمبار والمجرد لغو متعلق به قدم عليه الضرورة اير  
مباد فيحصل يحتاج اليه من هذه الجوهرة فاعله في الواجب الذي بذلك يحصل لا يربا







يموت عاصيا وعندنا لا بما فرزناه فلهذا الخلاف في طريق وجوب المعرفة هل هو بالشرع  
 او العقل فعندنا لا يكون واجبة انما هي انما هي كالتأني في معرفة كونه  
 عندنا كما حصلت لنفسه ساعدة الايات وروايت عن عرو بن نفيل من تصرفه الجاهلية  
 فانهم علموا بالشرع وانما بقية المكلف من كان من العقلاء لانه الباري مولودا لم يتعارف  
 مع ان معرفة الملائكة باحكام الاوتية لو قلنا بتكليفهم باحكام شرعية ضرورة فلا يقع بها  
 التكليف لا لغيرنا وعبر بالوقفة في العلم وان رادها على الاربع لاشتمالها على  
 الخيرات المرادة هنا ما وجب ما بعد وقد تعرفت بهذا الامر **انما تنبيهات الاول**  
 قدم الواجب في ان يتوقف الباري سبحانه ولا ان يعرفه يعرف بجهالة وحق السمع لا يخطئ  
 اذ يربح السلب لعدم الوجود او شرفه من وسط الجائز لزم منها اذ فيه الواجب  
 شائبة النبوة وفيه من المنفعة شائبة التي يكون هذا الاعتبار كالمركب فيسقط ان يقدم عليه  
 السمع كونه كالبسيط لا يفتح في مقام المناقشة في ملاحظة جهة الوجود او شرفه الثاني  
 كروا هذه هذه الاحكام السليمة ينقسم الى قسمين ضرورة ونظر في جميع احكام وقد تم فيها  
 فالعصاة يمكن تمثيل الاقسام الثلاثة بكون الجرم وسكونه فالواجب هو ما لا يبعد والسمع فلو  
 عنها جميعا والجائز ثبوت احكامها معناه بل ان الامر وينبغي الاعتناء بمعرفة هذه الاحكام  
 والارضا على ان لا نام الحرفين او غير ما هي العقل بناء على انه العلم بوجوب الواجب  
 وجواز الجائز واستحالة السجدة كاشيا ان لا يفسد من الجائز ليعلم نفسه بما هو الايق  
 وقد قال بعضهم ان الاول في حقه لا عليه لانه جواز انهاء حكمه بصفته جائرة انه قد نظر  
 الرابع المراد من جميع جزئيات هذه الحكم حسب الطائفة البشرية ولو بلغوا في كل الى مس  
 الوجوب لا في مقتضى الشرع في ان مقتضى العقل فلا يبادر والفوجبا والمقتضى اطلاق  
**نعم** في المكلف هو البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة عزه فلا يجب عليه ما ذكره الا في  
 وعلما ان العتق بالانعام والعتق بالنسيان والخدم مكلفون بمعرفة العقاب من  
 الاول من كان منهم اهلية فمنها والا لكانت التعبد ولا يخفى ان اعتبار البالغ في التكليف هو  
 ما استقر عليه الشرع والا فقلنا جماعته العلم كعدم اليقين في ان قال ان الاحكام الشرعية  
 التكليفية كانت في صدر الاسلام غير متعلقة بالبلوغ ولا متوقفة عليه بل كانت متعلقة  
 بالعاقل بالان كان او غيره **نحو** ان علم ان الله عز وجل خلقه تكليف الصبي العاقل بالامان  
 وكذا لم يسلطه الدعوة ونشأ على من قبل لوجود العقل فلو لم يعتقد بالان والاعتراف  
 كما هو اهل النار لوجب الامان عليه بحد العقل وانما في الشرع فمقدور حتى يقوم عليه

دناجون

وهذا هو الذي علمه في مسانج اهل السنة من اهل مذهبهم قال ابو منصور الصبي العاقل عليه  
 معرفة الله تعالى وقوله عليه الصلاة والسلام رفع العلم من ثلثه ووجد منهم حتى يحكم بحول  
 على الشرايع دواعي الاعمال والنزق يبينه وبين قول المفسر في الآتي في المفسر لم يجعلوا العقل  
 موجبا وهذا لا وعندهم الموجب هو الله تعالى والعقل معرف لا يجب عليه الصبي العاقل لظلم العقل  
 وظاهر الرواية ما قاله صاحب النجوم وفيه الاسلام ان الذي لم يسلطه الدعوة غير مكلف بخروج  
 العقل وانما هو المعتقد بالان والاعتراف كان مقدورا اذ لم يحسن لم مدة يمكن بها ان لا  
 والاسند لا ان بلغ في سنه من قبل ومات من ساعته واما اذا مضت مدة يمكن بها وانما  
 انما في التجربة على اذراك العواقب فلم يكن مقدورا لان ذلك لفترة الدعوة الرسول في حق  
 فاذ لم يحصل له معرفة بعد هذه المدة في ذلك على استحقاقه بالحي والمسمى لا يكون مقدورا  
 ثم مدة الامان الذي لم يسلط عليه فيقول عليه في مقتضى بل ثلثة ايام اعتبارا بالبلوغ فيشتر  
 تنقذت العقول في التجربة قرب عاقل من قدر في زمان قليل لا يستدبر اليه عزه والحق  
 والحق فيقول من علم مقدارا في كل شخص انما في مقتضى قبل بلوغها ونعاقبه بعد  
 استبعادها واما عند الاستشعر فالذي لم يسلطه الدعوة اذ اغفل عن الافتقار ذلك  
 او اعتقد الشك ولم يسلطه الدعوة كان مقدورا لان العتق عندهم هو السمع في العقل  
 ولم يقتل من لم يسلطه الدعوة فمن لان كرههم معقود عندهم وصاروا كالسليم في القاء  
 وعند الخفية لا ضمان وان كان قتلهم جزاء قبل الدعوة لان غفلتهم عن الامان بعد اذراك  
 مدة العاقل لا يكون عفو مكان قتلهم مثل سائر اهل الجاهلية بل لا يفتح بان القية  
 العاقل عند الاشاعة لعدم ورود الشرع به محله متمسكين بقول الله وما كنا بمعذبين حتى  
 نبعث رسولا في العذاب قبل البعثة ولا انتفى العذاب انتفى حكم الكفر في البعثة ولم يسلطه  
 الدعوة وبقي على العظة واجبت الآية باخلاق ان يراهم العذاب انتفى العذاب فينبور  
 فلا يضر من جهة انه كلام الناس وشره لعبد اللطيف مختصا وقوله لا يفتح ابان البعثة عند  
 الاشاعة معناه لا يجب على من لم يسلطه بالآية وينبغي الوجه في الجاهلية والشهوة من هذه الآية  
 وهم اشترى عدم الضمان لمن لم يسلطه الدعوة وهي قامة النوبة فقط وجر العذاب المتخية  
 على النبيين بعد هذه الآية اذ قبلها من انهم عرفوا ما ينسبوا ولا ضل فاما بالفضل عليها  
 ولا تروا راية وزر في فلما جعل عليه حيث لا فريضة لوجوب اجزاء النصوص على طواير  
 حيث لا مانع من مثل الرسل فاستغنى ان لا يجب بالشرع البعثة على كل مكلف ان  
 يعرف الرسل عليهم الصلاة والسلام في الواجب الجائز والمستحيل مثل ما عرف في الاحكام

حق







فان قيل من التوفيق في حق ما ان القدر العاقل بالما ترويه وعدم النسب القولي  
للاشارة على ما عرفنا في الاشارة لانه لا يرد عليه واجبت عن الاشوى لا يحد يكون في العوام  
مفقد وعبارة شرح القاصد في كبر العلم وجميع القواعد في علم الله تعالى بان القدر لا يرد  
الاحكام عليه الدنيا والآخرة ومنه الشيخ ابو الحسن والفكر في كثير من الحكمين احيى الله القلوب  
بالعلم بان حقيقة الايمان هو التصديق وقد وجد من غير ان يكون موجبا لغيره فان قيل  
لا يتصور التصديق ببدو العلم لانه اذا علم الاصل لا يتصور لاحد من مقتضى ما بين  
مستند السبب في ضرورة او استدلال فاما المعتبر في التصديق هو الشك في الاعتقاد  
المطابق بل ربما يكتفي بالمطابقة وكما ان الظن الغالب لا يخطئ معه التيقن بالكلية في حكم اليقين  
انهم لم يسموه ولا يسمونه بالاصل وفيه ثبات لا قبل ان يكون على الاشوى **تم** قال السفة  
اعلم ان العالمين بان ايمان القدر ليس في احوالهم فاعلموا انهم قالوا لا بشرط ابتداء  
الاعتقاد على استدلال عقله في كل مسألة بل يكتفي بان يؤمن على قول من عرف رسالة الله عليه  
بالجملة مشاهدة او تواتر او على الاجماع فتقبل قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه في العلم  
وثبوت الصانع وقد اتفقوا في ذلك ومنهم من قال لا بد من ابتداء الاعتقاد في كل مسألة في الاصل  
على بل عقله لكن لا بشرط الاقتدار على التيقن منه ولا على محال الخصم ودفع الشبهة كما هو  
الشرع في حق من حكمه من علمه ان لم يكن كذلك لم يكن مؤمنا لكن ذكر عليه السلام القدر  
ان هذا وان لم يكن عند الاشوى مؤمنا على الاطلاق فليس كما في وجود التصديق لكنه عاين ذلك  
النظر والاستدلال في حق الله تعالى وبغيره بغيره في حقه وهذا يشعر بان المراد الاشهر  
ان لا يكون مؤمنا على الكمال كما في نكاح الاموال والافعال لا يقولون انهم لا يسمون اليقين والابتداء في حق  
المؤمن في حقه وعند هذا يظهر ان الاطلاق في حق الله تعالى لا بد من ابتداء الاعتقاد على التيقن  
الاعتقاد لا يقتدر على محال الخصم وهو ما يورد عليه الاسكالات والبداهة في حق الله تعالى  
من غير عيشة في ذلك بل كما هو في حق الله فان بنوا ذلك على ان كماله في حق الله تعالى  
او اطراف وتوسع في الدعوى في ان كانت في حقه صالحة في حق الله تعالى وان اراد  
ان يشرع التصديق لا يكتفي بالانسان لا يرفع في حقه من الله تعالى في حق الله تعالى  
وبعضهم من ذلك المشقة فقال ان يجرى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
عابرة في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

ايه عقيدة بصدق الجزاء عن العصور وكان من مطابقتها للواقع من غير شك ولا تردد  
ارضا في كل وجه ينع منه نفيسة عالم باجرم به كما بان في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
والفكر في اجزاء الاحكام الدينية على ما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
وبشرهم وبشرهم لا يدين في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
فاما عقيدة الناس انهم لا يدين في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
من القدر كما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
بمثل قولهم لا تقولوا من الله انكم السلام است مؤمننا الآية وقوله عليه الصلاة والسلام  
من صلى صلاتنا وحمل حوائجنا واستقبل قبلتنا فمكنا وسلم ووفى له ما وعده الله تعالى في حق الله تعالى  
في حق الاحكام الدينية فقط واجبة لا يدين في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
في الآخرة عقابا كما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
وان كان ما يلائم ذلك في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
من بعض الامور وهو غير كبر وليس اهل القدر احد بمثل ذلك الا ان ذلك لا يراه في حق الله تعالى  
اختلاف في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
على ما يشهد به كثير من كلامهم وتشرعهم **تبين** الاول علمنا الشك في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
ايمان القدر على حقه في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
وسان اساسا من حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
بطا قولهم في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
اسم العلم التام على الحقيقة انه ان كان في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
لان القدر المعبر هو الذي لا يدين في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
ولو شعر بان مستند كون الناس قالوا سببا في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
لا يقولون القدر بغيره في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
قد فرنا ان لا يشعرك في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
فذلك السبب كما في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
كثير في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
شيوخنا انهم في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى  
الاعتقاد بالحق في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى



لم يكن ذلك الاعتقاد في صحة اسلامه وترتب احكامه عليه لانه لم يزل مرتباً في طر الشك  
ان في الايمان وهذا البس في خلافه في شيء اذ هم متفقون على عدم صحته بانه وعلمه حله  
بعضهم كلام الاشوك السابق وفيه واقعه وصدق النظم من لم ياذن بقوله احد اصلاً مع كونه  
غير محقق برفعه فرض الكلام في العقلة وهو لا يكون الا هذا بقوله الفرو اما شرط حقيقة  
الاجابة بالتقليد وبطابقه الجزم به للواقع فيجوز عن النص في كون الكلام في ايمان العقلة  
الحاشية وهو لا يكون الا كذلك **تبين** الاول في السعد بعد الله سبحانه فان قيل انما  
الاسلام اخذوا بالتقليد فهم قاصرون او مقصرون في الاستدلال ولم يزل الصحابة في بعض  
من الآئمة والخلفاء والعلماء يكتفون بهم بذلك ويجرون عليهم احكام المسلمين فما وجه هذه  
الاختلاف وقد تاب كثير من العلماء والمفسرين الى انه لا يصح الايمان المتقيد بقليل من الخلفاء  
في هؤلاء الذين نشأوا في دار الاسلام من الامصار والمقوى والصحابة وتواتر عندهم حال  
التي في الله عليه وسلم وما اتهم به من المعجزات والذات الذين يتفكرون في خلق السموات والارض  
واختلاف الليل والنهار فانهم كلهم في النظر والاستدلال في من نشأ على شاطئ جبل مثلاً  
ولم يتفكر في ملكوت السموات والارض فاجروا انسابا بغير من عليه عناده فصدقوا بما اخرجوه  
به بجهل واضرارهم من غير تفكر ولا تدبر انتهى انتهى في ذلك على ما قرأناه في الخلاف في ايمان العقلة  
انما هو بالنظر الى احكام الآخرة فالأيمان الكافي فيها هو الاقرار فقط من اقرار جرت عليه الاحكام  
الاسلامية الذين ولم يحكم عليه بكونه الا ان اقترن به عدد على كونه كاستجد للصوم وبسطه  
في الاصل الثالث قال بعض آئمة الشافعية لو ان الله تعالى خلق انسانا اعرجاً وامرهم بسقط عنه  
وجوب النظر والتكليف لتقدروا على الحق والصدق اليه وهو صحيح **و** اجزم بان اول ما يجب  
معرفة **تبين** الثاني القول الجزم باختياره في الخلاف الا انه انما هو قول الحسن الاشوكي  
احام هذا السنة ان اول الواجب على المكلف معرفة الله سبحانه بمعرفة وجوده ومعرفة  
وحدته وسماعيته للعالم ومعرفة صفاته وسائر احكام الواسية فتنويز بالتسوية والتعظيم  
مع دلالة المقام عليها لانها يتحقق جميع الواجبات وغيرها من جميع محلي الارباب **و**  
**تبين** الثالث القول في نفع خلاف بين المسلمين في وجوب معرفة الله سبحانه ولا في وجوب النظر الى  
الرب بعد الطاعة البتة كما قال السعد وعنه كثر وهذا منهم جعل الخلاف في الآلية وفي  
الوجوب البتة اصل اول على الاشوكي اول على وزن افعال فليست المرة الثانية واوالم او عمت  
الواو والواو لا فمما في الشك في الاستحالة ان يكون سابعاً في قول سابق فيكون  
منصرفاً من زمانه ومنه ولم يحد ولا آخر وانما في ان يكون صفة فيكون افعالاً فيصير معناه

الاسبق فيكون عذراً في معرفة الله تعالى فالعقل في العلمات فالله في حاله فان حله في النظم على الله  
فهم في مع حذف المضاف اليه ضرورة الوزن وقوله في صفة لا ولا الواقع من ان على الاول والمضاف  
اليه لم يتغير على الله في الاصل ان اول شيء ما يتوقف جزم **تبين** وفيه خلاف منسحب يعني  
ان الخلاف في ان لم يبين الآئمة في تعيين اول الواجب ذكره في نفع نفع الاتفاق على الحكم السابق الجزم به  
لا رجحان في قول الاستاذ اول واجب النظر في معرفة الله سبحانه لانه العدة الموصلة اليها وقال الشيخ  
الباقية هو اول النظر لتوقف النظر على الواجب وقال امام الجوزي هو المقصد للنظر لتوقف  
النظر على مقصده يعني نفع الفهم في الشواغل وغير ذلك في بعضهم والتقليد وقال آخر هو  
النطق بالشهادتين وقال ابو يوسف في طائفة من الفقهاء وعنه هو الشك في رد اولها بانه ان اردوا  
مقصداً فالنظر ليس لك بل هو وسيلة الى المعرفة على ما يتوقف عليه قول المقصد الموصلة اليها وان اردوا  
مطلقاً وسيله كان او مقصداً فالنظر ليس كذلك ايضا اذ اولها يتوقف على سبيل توجيه  
الى المعرفة وتحتكم في الشواغل وتبين بانها لا يلزم من استكمال النظر بالوجوب لانه في المعرفة  
يكون جزء مستقلاً لعدم عادته بانها لا يصح بانها لا يلزم من الوجوب على الاثر وكذا لا يلزم من الوجوب  
لعدم بعض يوم وكيفية صلاة كذا لك وانما لعدم اختصاص الواجب اذ كل من وجبه اليه  
لا بد من النفع في الشواغل العالقة عنه ورايها بانه لا يحصل المعرفة الواجبة باحاطة لا بمعرفة  
ولا على وفاسها بانها يجب بالنظر بها ان كان مع وجودها ايضا ولو لم يكن في العلم في ذلك نحوه  
فهو يجب للعقل وان كان بعد توقف القلب في ذلك فالواجب انما هو الجزم بان في القلب بعد توقف  
لا نفس النطق وسلاسه بان الشك في الآلية كونه يطلب ان لا يكون مطلوب الحضور للشيء  
ولا يتما على اصل صاحبه الفاسد ان كم المنع في كذا وقد بسطنا بالاصل ما فيه شفا الله الله  
**تم** الكلام السابق من قوله في كل مكلف انما افاض في المعرفة واجبه من المكلف وهذا انما هو واجب  
فلا تكرر **تبين** الثالث القول الجزم ان اريد اول الواجب المقصود بالمقصود الاول في المعرفة عند  
يجعلها مقصودة للمكلف والنظر عندهم لا يجعل العلم الحاصل عقبه مقصوداً بل هو واجب في قول  
وان اريد اول الواجب كذا كانت في المقصود انتهى وهو في الحقيقة خلاف قوله للسعد وما ينبغي  
على كون المعرفة مقصودة او غير مقصودة ترتب الثواب عليها وعدم ترتبها في جماعة الى الاول  
وقوم الى الثاني وعنه من واجب ثوابه والحق ترتب الثواب عليها باعتبار سبيلها فانها  
اختيارية كما جزم به السعد وحقق كما بعد النظر عاود عند الاشوكي لا يقتضي ضرورة خلاف الفهم  
كما يأتي عند قولنا في النظر الثاني قال السيد الفقيه جميعاً ان قلنا الواجب الاول والنظر من كان فيه  
اهلية النظر ولكنه زمان نفع فيه النظر انما والنظر صلبه الى معرفة الله تعالى بالنظر في ذلك الزمان



لم يتوصل في المعرفة بل اعترف هو عاقل بل يشبهه ومن لم يمكنه زمان يتوصل في المعرفة اصلا  
 مات حال البلوغ فهو كالميت الذي مات حال صباه فهو غير عاقل ومن لم يمكنه زمان ما يسمع بعض  
 النظر في زمان شرع فيه بلا تأخر واخر منه الميتة قبل انقضاء النظر وتمامه حصول المعرفة  
 فلا عيبا قطعا واما اذا لم يشهد فيه بل اعترف بلا عذر ومات فعليه ان لا يظهر عيبا به  
 لتعقوبه بالآخر وان يبين عدم اتساع الزمان لتعقيل العاقل كالمرة في ذلك زمان تعقيل  
 وهي اقرم تخفى في يومها ذلك فاما عاقله ان يظهر ان لم يكن انما المقدم فالسنة  
 حتى الشرح بالنظر لا يقتضيه زمانا يثبته في التفصيل الذي ذكره خلافا لافساده المعرفة  
 فالشرح في زمان شرع في النظر انما هو الثالث فالعقل لا يحتاج معرفة الله كما  
 لثبته بل لا يمكن توقفه على العلم بالانبياء في هذا المقام العاقل لا يعرف في غير ذلك فاما  
 قبل المعرفة وهو محال وقد يعضد بما حاصله ان كان المراد بالوقت مطلقا فهو علم لكنه  
 لا يتعين ارادته وان كان المراد بالوقت المطلق فلا لا يكون عقله بشيء قبل ان يراه  
 في بصره فاذا اخذ النظر في العلم لم يكن الشرح محالا اسره ايضا به الاصل  
 فانظر انما يصح العلم بعد ان النظر الوصول الى المعرفة العقائدية واجب على العاقل فتوقف  
 المعرفة الواجب على الضرورية عليه كونه مقدر على العلم وكل ما هو كذلك فهو واجب وهو  
 الاشارة والفكر عرفا ترتيبا منسوبا الى حصول العلم بالانبياء على ما ذكرنا في الصفح  
 في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه يتوصل للعلم بحدوث العلم في ذلك الترتيب  
 عرف المتكلمون بان الفكر الذي يطلب علم وطقن والمراد بالفكر حركة النفس العاقلية العقلية  
 للمعرفة من كنهها في الحسوس فاما تجل والنهاية في الحركة العقلية فيخرج كدس وعرة مما لا يقصد  
 من كنهها واذا فكر في النظر مني على سائر ذلك وهو المشهور فلا فائدة في انما هي منسوبة  
 وهما بينهما الاول وجوب النظر عندنا بالشرع كما مر في المعرفة وعند القول بالفعل فالوجوب  
 النظر بالشرع لم يزل في الانبياء عن انبثاق نبوتهم في مقام المناظرة اذ لم يكن عند النبي بالنظر  
 في معجزة وما يتوقف عليه نبوته من نبوت الصانع وصفاته لنظيره صدق دعواه ان يقول انظر علم  
 في النظر فان النبي عليه السلام لا يلزم في الاقدام عليه ولا يجب على النظر ما لم يثبت الشرع عند  
 او الفرض انه لا وجه الاية فلا يثبت الشرع عند العلم انظر لان نبوتهم في النظر يتوقف على واحد  
 في وجوب النظر بنبوت الشرع على الآخر وهو محال واجبه مشترك في الزمان وايضا في الاصل وان  
 صح الزمان في النظر ما يتوقف على وجوب النظر بنبوت الشرع في نفس الامر لا نبوته فانه قد تقدم  
 التوقف على بشرط الادلة اذا عرف هذا ان كان الادلة في العلم لم يمكنه زمان بنبوت نفس الوجوب

لم يصح قولنا في النظر علم ثبت بالشرع عند لان الوجوب عليه يتوقف على العلم بالوجوب  
 ليعلم توقفه على العلم بنبوت الشرع بل العلم بالوجوب يتوقف على العلم بالانبياء العلم  
 بنبوت شيء من غير نبوته في نفسه فانه اذا لم يثبت في نفسه كان اعتقاده نبوته جهلا لا علمي فلو توقف  
 الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم ايضا ان لا يثبت في نفسه بل يقول الوجوب في نفس الامر  
 يتوقف على نبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم العاقل بنبوته اولم يعلم بنبوته  
 بنظر ذلك الوجوب ولا يلزم من هذا التكليف العاقل لان العاقل لم يتصور التكليف الا انه لم  
 يعقد به كما مر وهذا يعني انما لا يشرط التكليف هو التمكن من العلم بالانبياء العلم به فانه السعد  
 الثاني الحق في النظر في العلم مطلقا في الزمان وبغير تأخر وانما السعد في العلم به فانه السعد  
 اذ انما يراه في النظر بنبوت الشرع في الزمان وقد ارتفع الوثوق بها في مثل الصغر او بعد علمه بخلوه  
 مر او لا هو ليرى الواحد اثنين والى السعد بنبوت الشرع في الزمان في رفع الوثوق به هو شرعنا  
 والواجب ان ارتفع الوثوق عند وجود تحقق اسباب العلم بالوجوب ارتفاع الوثوق في محله  
 قطع فيه متغايرا سببا القطع كالاكتفاء في السعد وينبغي ان لا يكون العاقل بغير خلاف  
 اصلا الثالث الحق كما يفهم من النظم ان افاضة النظر موقوفة على سبب لا يتوقف على وجود العلم  
 بعينه المقصود فلا سببا عليه الرابع سبب النظر مطلقا في الزمان والعقل وعدم النظم وعدم العلم  
 وعدم العلم بالطلب اذ لا يطلب منه الحكم وعدم العمل بالطلب بان لا يكون عاقله بغيره  
 لان ذلك يمنع من الاقدام على الطلب في الزمان والشرط العلم به ويزاد في العلم بنبوته  
 دليل لا في شبيهه ان يكون النظر في وجهه دلالة وهي باواسطة يستقر الذهن من الدليل الى الدلوله  
 فاذا استدلنا بالعالم على الصانع بان نظره في العالم ومصلنا من احواله فينبغي ان اهدى العالم  
 حادث في الاخر كما هو مشعر صانع ثم رتبنا ما يمكن العلم في ترتيبها ان العالم الصانع كان العالم  
 هو الدليل عند المتكلم لانهم عرفوه لا يمكن التوصل الى العلم بالنظر في العلم بالطلب لانفس المتكلمين  
 المرتبين على ما هو مطلقا الناطقة فانهم عرفوه بالقول الاول في القضايا التي سبقت لفت  
 عنها انما هي قولنا ان نبوت الصانع مدلول الدليل وكون العالم بحيث يفيد النظر في العلم بنبوت  
 الصانع هو الدلالة والماز العالم او هو الدليل وسبب انما هو سبب في الدلالة هو وجود الدلالة  
 وهذه الدلالة الاربعة متغايرة بمعنى ان المقدم في كل منها غير المقدم في الاخر فكل من العلوم المتعلقة  
 بها متغايرة كسبب الاضافة الى من سبب الاشارة الى العلم بنبوت الشرع بنبوت الشرع بنبوت الشرع  
 فلا يتوقف على الآخر فالعادة كخلاف الاخر في عاقله السار وذهب الى ان العاقل قد رتب  
 فلا يتوقف اصلا وجوده الجوهري لوجود الحق في الاول المشهور بنبوت الشرع وهو انما هو الدلالة











بين اهل الاسلام صار العلم ببيان العلم حاصل الضرورة والادعان والقبول مع الرضى وبم  
وطا بنف النطق في كنفه لا ينفصل عما لا ينفصل ولا جالا في علم جالا ولا ينفصل الا بان الاجا  
عن النطق في حيث يخرج عن عدة التكليف وان كان النطق في كنفه لا ينفصل  
المراد في التصديق بان يقع في القلب نسبة الصدق الى النبي عليه السلام مثلا فما جاء  
به من غير ادعان وهو لا ينفصل عن العلم بان الحكم بان كثير من الكفار الذين كانوا عالين بحقيقة نبوة  
عليه الصلاة والسلام وحقيقة ما جاء به على بيته قوله تعالى فون بانه فون بانه ومحمد  
واستبقته انفسهم ومانون من انهم بالله الا وهم مشركون لانهم لم يكونوا اذعنوا  
لذلك ولا قبلوا ولا بنوا الا حال الصالحة على كنف صراط على التمسك كما هو مدلوله  
الوضوح او حقيقة من آمنه انكذب الخالفه وجعل في من ذلك  
على ما خرج من الغرابة وعجز وهذا قد رآه على العلم عدم لازم له ولما كان  
لغة فقال السعد هو التصديق بشهادة النطق في اللغة ودلالة توارد الاشارة  
ولم ينقل في الشرح معنى آخر اما اولان النطق خلا في الاصل فلا يصار اليه لا بدليل  
واما ثانيا فلا بد في الكتاب والسنة قطب العجب به بل كان ذلك في الواجبات واسار  
المشروع في مثل من امثل في غير استفسار ولا توقف في بيان ولم يكن في الخطا في انهم  
وانما اخرج الى بيان ما يجب الايمان به فيمن او فصل بعض النطق في حال الله  
يجري على الصلاة والسلام ما سأل عن الايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله الحديث  
فذكر لفظ يؤمن تعويلا على علمه معناه عندهم ثم قال هذا من اجل انكم تعلمون انكم لو كنتم  
الايمان غير التصديق لما كان هذا تعويلا وارشاد ابل بليص واضلا لا فلو قيل انه  
في اللغة لطلق التصديق وقد نقل في الشرح الى التصديق بامور مخصوصة لم يكن في  
نزاع اذ المدعى ان تصديق بتلك الامور مخصوصة انهم قد تعرفوا ان افعالهم في العلم  
في غاية التحريم **تمت** الاول قلنا ان تفسير الايمان بما ذكره من الجهور من ذكره  
لان مد السلف ان اعتقاد بان نطق بالشي وعمل بالاركان وارادوا بذلك  
ان الاعمال شرط في كماله والمرجع قالوا هو اعتقاد ونطق فقط واكرامية قالوا هو  
صلى نطق فقط والمفرد هو قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والافرق بينهم وبين  
السلف في السلف جعلوا الاعمال شرط في كماله فالمراد من النطق عندهم الايمان بانها دين  
وهم العمل بجمع على العقب والجوارح ليعملوا بالاعتقادات والعبادات الشائنة ما دعى  
أهل العمل في نطق الايمان ونطقها ما هو بالنظر في ما عند الله واجام الامرة والآفا

فالحكم الذي تنسب على النطق بانها دين بانها ما جاعا الله ان السلف قالوا بان الايمان ما ذكر  
نقلهم القول في قوله الزيادة والنقص كما نعت وستوف ان التصديق بعقل ذلك ايضا الرابع  
على قدناه من ان العبرة في صحة الايمان بالاعتقاد والى زعم المطابق كان غير ضرورة او دليل ولا  
لا اسكال في شمول هذا التعريف الايمان المفرد كما هو في الجهور والمحققين وانما على ما عرفت  
من ان الايمان هو المعرفة او التصديق في النطق بان يكون في نفسه قول لا عقلية  
قيام الدليل على المعتقدات امتث بذلك فقد استشكل شمول التعريف بان العقل لا يثبت  
معرفة ولا حديث نفس تابع لها فلا يقتضيه حصول التصديق له اذ لا يوجد بوجه العلم بناء على  
انه في التصديق او شرط له ولا علم العقل لان العلم اعتقاد جازم مطابق يستند له سبب  
م ضرورة لو استدلوا بما في شريح القاصد كما بان العبرة في التصديق هو اليقين بالمازم  
المطابق بل ربما يكتفى بالاطاعة ويجعل النطق بالاذن لا يطرعه النطق بالبال في حكم  
اليقين وعامل منع ما ذهب اليه الاسنوي ولما جاب جوابا فقه في ذكرناه في الاصل على  
ان عزو القول بان الايمان هو المعرفة لا يستلزم قطعية فيه صاحب الفقه ببعضهم ولم يوجد  
في كتبه ولو سلم فقلنا ان الايمان الحامل لما حسن في تفسيره لعل العلم بما علمه كاشرا اليه  
واللائق واللام في التصديق للبعد الذي يحسب هو القدر عند اهل هذا الفن ووزن  
الايمان فاصلا او بان يميز بين مكتوبة في كنفه فابذل في الفينة باء سكوتها اثر مكتوبة كما هو  
القاعدة الشرعية في حال آمن وامن وامن وامن **تمت** والنطق في الخلف بالتصديق  
فقبل شرط كالمعلم وقبل بل شرط **تمت** اعلم ان الاحكام الشرعية التي لا بد من الايمان انها  
فيها الظاهر فيه وهو النطق لانه تر جان الجان الخلف حتى انفق اهل السنة في الحديث والفتا  
والمستكين على المؤمن الذي يحكم بانهم اهل القبلة الآن ولا يجادل في ان رسل الله اعتقد  
بقوله دين الاسلام اعتقادا واجازنا عاليا في الشكوك المراهجة في الفعل ونطق مع قدره  
النطق بالشهادتين من الامام ما وانا اختلفوا في جهة من جهة النطق في حقيقة الايمان  
هل هي الشرطية كمال او هي الشطرية او انه هو الايمان وان اسقطنا كماله لم يكونوا اهل الامانة  
والى هذا اشار بقوله والنطق في الخلف بالتصديق والاضلاف محققا او ملتبس بالتصديق  
وقوله في جهة اعتبارية من حيثية في الايمان مع الايمان في على اعتباره فيه وهو  
اشارة اجمالية الى الخلاف في فصلها بقوله فقبل شرط ان اردت تفصيل هذا الخلاف  
فقال المحقق في الاشارة كالتا في والاستاد والامر بدينه كانه منصوص وروا ايضا  
في المجتبى في احد قوله اليه بسبب الحق الصالح وابن الرواندر في المعركة النطق في







في متعلقه لا يوجب نقل كآمر والنقصون الآية على الاوامر والنواهي بعد ثبات الايمان كقولهم انما  
 الذين امنوا كتب عليهم الصيام والنقصون الآية على الايمان والاعمال امران متخارقان كقولهم  
 ان الذين امنوا وحملوا الصالحات ويؤمنون بالله ويعملوا الصالحات فآية مؤمنة فعل الصالحات  
 وفي معنى الصالحات وهو مؤمن والنقصون الآية على الايمان والمؤمنين كقولهم الذين  
 آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم والذين آمنوا ولم يهاجروا وان طالعنا من المؤمنين فآية مؤمنة  
 كما امر بترك ما يوجب الشك في ايمانهم وان فرغوا من المؤمنين كما امر بوجوب الجماعة على الايمان شرط  
 الجماعة والشروط غير المشروطة والفقير والفقير والفقير لان الايمان هو التصديق والمنطق  
 وسائر الطاعات والاعمال الصالحة وتركها في حاله فالتصديق لا يستلزم استعمال الايمان في كل الشرع  
 في معناه التصديق والتصديق كذا في قوله عز وجل ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم  
 لانه العزم في الايمان المؤمن في الشرع ليس هو التصديق فقط ولا الاحكام المجردة على المؤمنين  
 واما الكفر ليست منوط بحد المعنى للفقير واما بالانذار كونه اسما لكل تصديق بل للتصديق  
 بآية مخصوصة كآية من المؤمنين بالله فان ارادوا بالانذار على المعنى للفقير فآية  
 هذا فلا نزاع في الحقيقة بيننا وبينهم ولكن لا دلالة له على كون الايمان اسما للطاعة كما عرفت  
 محتج بهم ببساطة الاصل وان ارادوا بغير هذا فعلهم السان فانه السعد وقوله وقيل بل  
 ارادوا قولهم في حقهم الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه في احد قوله وجماعة الاشارة  
 واختاره شيخنا شيخ الاسلام رحمه الله والبرهان في الحقيقة ان الاقرار ليس شرطاً جامعاً حقيقياً  
 الايمان وانما هو شرطها وكن داخل فيها واما سائر الاحوال الصالحة فالامان عندهم اسم لعملي  
 الغالب للسالكين جميعاً واما الاقرار والتصديق الجازم الذي ليس معه احتمال فييقظ بالفعل وان  
 عندهم بالعلم وبعضهم بالمعرفة وبعضهم بالاعتقاد محتج بهم بعدم كفاية احد هذه الاخرى حال  
 التمكن والاختيار وذلك لئلا يعتبرا بها جميعاً واعتراض على هذا القول بوجود الايمان في  
 موضع لا يوجب الاقرار فيكون كره على النطق بكلمة الكفر او على ترك النطق بالشهادتين  
 والشيء لا يوجد بدون ركنه واجيب هذا القول بقوله بان الاقرار ركن يحمل السقوط كآية  
 تلك الحالة المذكورة واما التصديق فركن لا يتجزأ واما ان اطفال المؤمنين الذين لم يميزوا وموتوا  
 ولا تصديق منهم واجيب كلامنا في الايمان الاصل الحقيقي لا الحكم النقي وبان التصديق  
 قد لا ينفك كآية حاله النوم والفعل بل قد يظن بالمرء مع العلم كآية سقوط التصديق الصغائر  
 بان الغلبة بين المقدس بعد نزول قوله وركن شرط السجدة كآية واجيب بغير عدم ثباته في حاله  
 النوم والفعل لعدم معاذرة حاله على براه الحكماء وان ضاده على براه بعض المتكلمين

اعني من جعل العلم والعرفه واما الذبول في حصوله فقد يكون الشيء حاصله مستوفى على ما  
 لا يخفى وان سلمنا ما في بعض المتكلمين من ان الشارع جعل الامر للحق الذي لم يورد عليه ما يصادف  
 بالاختيار فحكمه الباقي حتى كان المؤمن اسلم من آمن في حاله الا انه لم يطره عليه بطلان  
 الكذب باصطلاح الشارع من انزل المحدث الذي لم يكتب له اختياره ما ينافي منه من  
 الموجود كما نزل الموجود الذي كتب له اختياره ما ينافي منه من المحدث كصدق من صدقه  
 الترتيب او سببه للصحة اختياراً واما ما حدث سقوط التصديق بالسنخ فغير محذور او التصديق به  
 لم يسقط واما النطق استمر متعلقه كما هو حكم سائر المتشوقا **فتحان** الاول قال  
 السعد وعرف هذا القول صدق بقلبه لم تنفق له الاقرار في عمره ولا مرة مع القدرة على ذلك  
 لا يكون مؤمناً ولا عليه ولا ولا سبب في حلال الجنة ولا النجاة من كاد في ان لا يخلفه على  
 القول الاول وان كان الاقرار على القول الشرطي لاجراء الاحكام الدينية لا بد ان يكون على  
 وجه الاعلان والاطهار عن الامام ووجه من اجل الاسلام بخلافه على القول بان شرط كمال  
 الايمان فانه يكفي فيه مجرد النطق عند كل انشائه وان كان مذهب كذا في ذلك الا فالواجب  
 قيام شاهدين باقراره مطلقاً الثانية علم من النظم قول من اصدى ان الايمان هو التصديق  
 والنطق شرط لاجراء الاحكام الدينية على ما جده في النسخة الثانية الايمان هو التصديق  
 والنطق فالنطق مع شرطه على يد من القولين العمل في النطق شرط كماله ومقابلته كماله  
 العمل الصالح والنطق بالامان كآية قال السعد فان قيل نحن فاطمة بان النبي صلى الله عليه  
 وآله بعدد كانوا يأمرون بام معلوم بمثل عزاء فقال له بيان ولا استفسار لا كسب على  
 اعني ما يجب الايمان به فكيف جاءت هذه الاقوال وجرى هذا الاختلاف في الاقرار والاختلاف  
 في انهم كانوا يأمرون بالتصديق وقبول الاحكام ويكتفون في حق الاحكام الدينية بما يدر  
 على ذلك والاقوال الثلاثة وقع اختلاف واجتهاد في ان مناط الاحكام الاخرى يتجدد هذا  
 المعنى مع الاقرار ام كلاهما مع الاعمال وفي ان ذلك مجرد لعمري واعتقاد ام زائد على ذلك  
 وبان لا بأس به وقد عرفت الحق في ذلك في الاصل من الفوائد العباب **ص** والاسلام  
 اشترط بالعلم اعلم ان مدلول الايمان والاسلام لغة متغايران اذ مدلول الايمان لغة  
 التصديق ومدلول الاسلام لغة الخضوع والافتقار واما شرطه فقد اختلف فيها فذهب  
 جمهور المشايخ الى انما هما ايضاً اذ مفهوم الايمان تصديق القلب بكل ما جاء به النبي صلى الله  
 عليه وآله من ما ليس بالضرورة بغيره او سلبه واما مفهوم الاسلام امتثال الاوامر  
 والنواهي من الله تعالى على ذلك الاذعان فاما مختلفان وان تلازم بينهما لا يوجب







ووصفها بالآلة وعدم ذلك ولهذا كان ايمان الصديق اقوى من ايمان غيره بحسب البصيرة  
الشبهة بوجه ان كل احد يعلم ان ما في قلبه من خصاله يكون في بعض الأحيان اعظم يقينا  
واخلاصا منه في بعض الأحيان كالمصدق في المعرفة بحسب طبعه البراهين وكثيرا قلت وما عرض  
عليه من ان من قبل ذلك كان شك في دفعه بان ما بين اليقين متفاوتا الى علم اليقين وحقق  
اليقين وعين اليقين مع ما لا شك فيها ومن وافق النور على ما جزم به السعد في تميزه في  
العلم ان من الله في الباء في قوله باسببه وما فيه مصدرة والطاعة فعل الامر واقتضا  
المؤمنات اشتغالها لا في الزمان الطاعة عند ما وافق الامر والقوة طاعة بشرط معرفة الغربة  
اليه فان كل من لم يطمع غير منتهى والؤمن المصطفى مطيع متقرب فكل قوة طاعة ولا ينكس  
**س** وقيل لا **س** اذ قال تعالى اعظم الامام ابو حنيفة رضي الله عنه وبعده صحابه وكثير من  
المسلمين الايمان لا يزيد ولا ينقص واشاره الامام الحريص في كتابه في اقسام التصديق بالبالغ قد  
الجزء والادعان وهذا لا يتصور منه زيادة ولا نقصا فالمصدق انهم اليه الطاعات او انكس  
العلم تصدقه بحاله لم يتغير اصلا وانما تفاوت اذا كان اسما للطاعات المتفاوتة فلهذا كثرة  
على ما ذهب اليه القائلين بالسلف واجابوا عما شكك في الآيات والآحاديت بوجوده  
منها ان المراد الزيادة بحسب التوهم والنيات وكثرة الزمان والساعات وايضا ما قال الامام الحريص  
اليه صلاية على من لم يقصده من عداه باستمرار تصديقه وعنده ما يراه من محبة الشكوك والعدا  
والصدق عرض لا ينفك عن شخص بل يتجدد ما يشاء لئلا ينفك عن الله عليه السلام متواليه ولغيره على  
الغترت فثبت للنبى صلى الله عليه وسلم اعداء في الايمان لا يثبت لغيره الا بعضها فيكون ايمانه اكثر  
والزيادة بهذا المعنى مما لا تنوع فيها وما عرض به على هذا من حصول التوهم بعد التوهم لا يكون  
زيادة فيه كسواء الجسم من وقوعه بان المراد زيادة اعداد وحصل عدم البقاء لا يبالى ذلك منها  
ان المراد الزيادة بحسب زيادة ما يؤمن به والصحابة رضوان الله عليهم كانوا امسوا في الجمل وكانت الشبهة  
لم تتم وكانت الامام تترأسها فثبتا فكانوا يؤمنون بكل ما يحد منها ولا شك في تفاوت  
ايمان الناس على طاعة الصالحين وكثرة وقلة ولا يخفى ذلك بعينه على الصلاة والسلام لا كما  
الاطلاع على الصالحين من غيرهم القصور ايضا ومنها ان المراد زيادة ثمره واشراق نوره في القلب  
فان نور الايمان يزيد بالطاعة وينقص بالعصاة قال السعد وهذا ما كنا نحكمون البعد فانه فاطم  
على احتياج قبول التصديق الزيادة والنقص ونحن مغرورون بتقديره **س** ما شرهنا في  
هو ابتداء في الطاعة ويحتمل ان يريد ان الايمان يزيد ولا ينقص وهو قول الخطاء الايمان قول  
وهو لا يزيد ولا ينقص وعمل هو يزيد وينقص اعتقاد هو يزيد ولا ينقص فاذن نقص في

قال اعتقاد كالنار في قنديل العياح يزيد منه بالمحسب حصة الزينة وما سببه والعتيقة  
كعتيقة النار والزينة كالعمل فيزيد وينقص العقيدة في نوره على قدر جوده واصحانه والقول كالأل  
الاسكندرية لا يزيد ولا ينقص **س** وقيل لا خلاف في ذلك فلو كان بعضه الموعود في القوم ان  
الخطا في السابق فزيادة الايمان بزيادة الطاعة ونقصه بنقصها وعدم ذلك خلاف حقيقة  
اذا حصل ان الايمان الذي هو التصديق من حيث انضمام العمل اليه عن الهيئة الاجتماعية من  
يزيد وينقص ام لا ولا شك في انصاف الجزاء بالنقص من حيث انه جزاء ما فعل من توارى القولان  
في علم التصديق فعلى الاول يزيد وينقص وعلى الثاني لا يزيد ولا ينقص فابته على الاول  
سبب حقوق الخلق للجزاء والشرط الكمال كالاخفى على من تأمل كلام الخطاء حيث قال كالمثل في  
العقيدة او وينقص من حيث انهم الامام في الدين الرازي واما الحريص في ان خطا في  
في حاله ذلك فقولنا في علم الايمان وهو التصديق فكلما يزيد لا ينقص وحل قوله  
الاثبات على ما به كماله وهو الاعمال فيكون الخلف في هذا المسئلة في تفسير الايمان على خلاف  
الذي شرهنا اليه فاما سلف فان قلنا هو التصديق فقط فلا تفاوت وان قلنا هو الاعمال مع  
التصديق فتفاوتت وشار اليه بقوله كذا فقلنا في التبرك في عدة صحة هذا القول فغدر ان السامع  
ان التصديق قبل التفاوت بحسب ما يراه في المانع من تفاوته قوة ومنعها كانه التصديق بطوع  
الشخص والتصديق بحسب العالم وقلة وكثرة كانه التصديق الاجابة والتصديق التخصيص المتعلق  
بما كثر **س** لا يصح ان الايمان مخلوق لاسما التصديق بالجهان او مع الاقرار بالذي  
وكومها فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى بالاتفاق وبسطها بالاصل الثانية العبد جوارحه  
وغيره الاستشهاد في الايمان وان كان الايمان تركه ففعل ما يؤمن ان شاء الله حيث لم يكن  
الشك فيه جواز حرقه ترك تركه النفس والتبرك والتعظيم او التكاليف والشك في الحائز والآثار  
وهذا مذهب الجاهل من السلف والخلف المالكية والشافعية والحنابلة والاسنوية ومنه الحقيقة  
وتوجه بالاصل الثالثة الايمان باق حكم حال النوم والغفل والموت لان النيات الذميمة بطور  
ما يغيره بالاعتناء في حكم الباقى الذي لا يضافه ووجه طرحه في التوسيع ووجهه خصوص النفس  
هي الحقيقة المذكورة وهي باقية لانها في الموت الرابعة قال القاضي في كتابه اعمان الاسلام حلة  
تقررت بزوال القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم لقوله ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير  
الاسلام ينافي عن قبول منه والراي مثل وصفه بغيرهم التوحيد لهذه الشريعة وايضا ما  
وسبق عند قوله لا اسلام وجعل الكفر قولين في المسئلة هذا هو الحق في كل حال  
الايمان على التوابع عزاء ان الانبياء وكهولهم ولذا نقل سيرة رزوقي عن بعض المتصدين انه قال







بتغير المتغيرين اذ الواجب بالاحتياج ووجوده الى غيره اذ وجوده مقتضى ذاته بمعنى ان العقل  
لا يتصور الا كذا كذا القديم وجوده لا ابتداء لوجوده ولما اوضحتم ان الله علم ما امر ان القدم  
اما في القدم الواجب ما زعمتم ان القدم زمان بالحق بالنسبة للوجود واما انما في القدم بالنسبة للزمان  
واما سلبى القدم وجوده كما ينبغي سلبى القدم لوجوده كما ان الله القديم احدث الارزاق  
القديم وجوده لا ابتداء لوجوده والارزاق لا ابتداء لوجوده وجودا كان او عدما فكل قديم  
ارزاقه ولا عكس فيغير فان ابيض من غير ان القديم يستعمل في الحقيقة تغير اوزوال عكس الارزاق الذي  
ليس بقديم كعدم الحوادث النقطية وجودها كذا بقا لا يثبت القدم في حقيقة الذات النقطية  
من الصفات السلبية صفة البقاء على الاصح عند المحققين ومعنا ما امتنع كقول القدم في  
واجبه لا كما وجبت القدم لان ما ثبت قدمه سمي اقدمه ولانه سبحانه لو قدر الحق  
القديم لمكانت نسبة الوجود والعدم الى ذاته كما سوا غيرهم افتقار وجوده الى الوجود غير  
بلا في القدم كما ان عليه فيكون عاونا واللازم باطل فكذا اللازم لا م في وجود الوجود كما  
وذكر في الاصل وجها آخر في مناقشة بنيانها **تنبيه** فنقول ان في الاصل في المناقشة  
نفسية ونقول ان الاشياء ان صفة صفة وردة عليه انما هي بمنزلة ما رتبة نظيره السابق في  
القدم في العلم ان ذلك ان القدم سلبى والباقى وجوده وجملة قوله لا يثبت بالعدم الى  
لا في الطبع ولا يابح عملا صفة البقاء والذاتية للوجودية والتعظيم في حجة البقاء بمعنى  
مقارنة استمرار الوجود زمانا بين فصلا عدم الاستحالة عليه كما في الله تعالى لا امتناع في قول الزمان  
في وجوده كما وسائر صفاته وان لا يثبت بالعدم كما لم يمان هذا القدم **تنبيه** معنى وما يجب  
لما في الحقيقة الحوادث في الصفات ان الله في الصفات السلبية هي عبارة عن سلب الجبرية والوجودية  
عند سلب الكلية والجبرية ولو ازمها وان بالحق لعطفها على الوجود وما واقع على  
الحوادث اعينها كانت واعراضا وعاندا مخدفة والاصل الحوادث الذواتية والحوادث التي يقال او  
بنال القدم انهم اذ بها وليضا في الله او لها سابقا كان ولا صفا كالا عدم الازلية والعدم  
الاخرية واما في جزان والبار والجزر متعلق بقدمه على الضرورة النظم اذ واجبه ان الله تعالى  
ارضا الله لكل ما لا يعدم ويجوز عليه الحوادث واما وجبت في الحقيقة الحوادث على ما اشار  
سما في قوله ليس كذا في سلب الجبرية لانها لا يمان واما جواهر واما اعراض واما ازمته  
ولما امكنه واما جبرها ولما صودها في ايات ولائها منها لواجب الوجود لا م في وجود صودها  
واستحال القدم عليها وقد فصلنا وجه الدليل بالاصل فاش رقبوله برمان هذا رد على  
الحكم وثبوت هذه الصفة لربها هو دليل ثبوت القدم له كما ان السك الذي حرره الشافعي

في وجوده في الحقيقة الحوادث وهو ان الجبر يحتاج الى ايراد الله تعالى كلب منها عقلية كالجنس والفصل او  
كالجزء فوه او مقدار كالأجزاء والاشياء من الخلق لواجبه ان الله تعالى هو اسم الجبر الذي لا يخر  
وهو مقتضى الجبر وجب من الجبر واحدا لا يمان الله تعالى كذا في ذلك ان الله تعالى في قوله  
هو هو او محقق كجمله ونيفه في جوده فتقدم من ذلك تنطبق على مقتضيات الجبر  
فيما الطوار والوضع الحق والله تعالى من صفة في الامتداد والقد لا يستلزم من الجبرية والجبرية  
وان الزمان يتجدد بقدره يتجدد آخرة وذلك في الحادثة الجبرية كما وان الجبرية اسم للغير  
ما في الاشارة ومقتضى التفرقة وذلك صفة في الجبرية وان الجبرية جبرية وان الصفة لا يمان  
من خواص الامسام ملحقا بواسطه الكميات والكيفيات وان المسمى في مقتضى الجبرية في مقتضى  
بقا في البقاء معنى القدم بجبرية في قيام المعنى بالحق والحق على الجبرية وبسط الجبرية في الجبر  
**من قيام النفس** **تنبيه** ان الرابع في الصفات السلبية قيامها بذاته في مقتضى على  
الوجود فيكون واجبة ايها هي عبارة عن استغناء وعدم افتقارها في الجبرية والمقتضى  
واما وجب كما الاستغناء عن المقتضى في المقتضى والموجود لوجوده وجوده وقدمه وبقائه  
واما وجب الاستغناء عن الجبرية لانها لو كان صفة في الجبرية في قيامها في الجبرية في الصفات السلبية  
من العلم والقدرة والارادة وغيرها كلها واجبة القيام بها هذا خلف وايضا لو كان صفة لزم  
ان يقوم الجبرية في قيام الصفة بذاتها ومع فان كان ذلك الجبرية لزم تعدد الآلة وهو محال  
وان القوت الصفة بالذاتية واجبة في الجبرية لزم ان يقوم الصفة في الجبرية ولا يثبت ذلك  
الجبرية في الصفة وهو محال على ان لو كان صفة لم يكن بالذاتية او لم يكن في الجبرية بل كان محال  
بها من كذا في ذلك علوا كبيرا وهذا الطبع ما سلف في الجبرية في الجبرية في الجبرية في الجبرية  
بسطناه في الجبرية في الاصل **تنبيه** في الصفات السلبية في الذات واراد الله في القرآن قال تعالى ولا  
اعلم في نفسي شيئا على الشاك لا يمان في الصفات السلبية والاصل في الاطلاق الحقيقة  
والجبرية في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
وعدا في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
محدود في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
غيره في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
عدم القدر في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
كما في الصفات السلبية والاصل في قيامه في حروف العطف كذا في الصفات السلبية  
الكميات وانما ثبوتها في الحوادث اللازم من صفاتها في صفاتها بالذاتية في الصفات السلبية



وان لم يقدّم دليلهما في محنتها لفتة تلك الحوادث واما انفرادها في باضراع جميع  
الممكنات شيئا ما يتعلق في محنت عموم تعلق قدرته بها واما امتناع استناد النابز  
بغيره في شيئا ولبس عند قول مخالف لغيره وما جعل فظان المراد بها بيان وحدة  
الذات والصفات بمعنى عدم النظر فيهما واما وحدة الصفات بمعنى عدم قبول كل واحدة من  
صفات الذات للتعريف في شيئا في قوله وحدة او حجب اية وللقوم على هذا المطلب ذكر  
ذكرنا منها بالاصل جملة شتى من ان التامع ونحوه لا يصح ان يظن ان النظر في قدرته  
لو وجد في ان متصفا في احد اوصافها كانه متصفا في الوجودية وهذا مرادهم بقولهم لو  
وجد انهما في احد اوصافهما كانه متصفا في الوجودية وهذا مرادهم بقولهم لو  
مثلا اولها وكلاهما محال اما الاول فلا ينفرد في تعلق اراوته بذلك الصفات فاما ان يقع  
مرادها وهو محال الاستدلال بجماع الصفتين او لا يقع مرادها وهو محال الاستدلال  
في الاربعة الموصوفين بكمال القدرة على ما هو الموصوفين ولا تستلزم ايضا ارتفاع التعريف  
والفروض امتناع خلق ذلك المحل عنها في زمان واحد فلا يكون لا محالة ولا سالكه  
او يقع مرادها في مادة الاخر وهو محال الاستدلال بالترجيح بلا ترجيح وعجز عن فرض قدرته  
حيث لم يقع مراده واما الثاني فلا بد من تسليم محال الاخر حيث لم يقدر على ما هو ممكن في  
اي ارادة الله بل هو من غير ان يحد في الامتداد والامتداد في حال السعد والنعمة في شيئا  
سوى هذا في ذاته فانه ربما يقع في ان محالها في احد اوصافها في اراوته ضد ما اراده ملكته  
حتى يكون عدم القدرة عليها محال وذلك يمكن في نفسه ربما يصح امتناع حجب كون الجسم في  
هذا المحل محال لكونه في غير آخر وهو باطل في القدرة الممكن في ذاته كمن على كمال ضرورة امتناع  
الانفرد التسع فيما ذكرتم في غير الجسم هو الامتناع على كونه في آن واحد في جرتين فكذلك يتبع  
اجتماع الارادتين وهو باطل في المكان كونهما متعاقبان ان لزوم محالها هو وجود الاربعة في اقل  
كل منهما علم بوجود الصالح والمفسد فادعاء الصلح في احد الصفتين امتنع اراوته الا  
فلما لم يمتنع كون الارادة تابعة للصفتين في الكلام فيما استوت في الصفتين وجود الصلح لا  
ما ذكرتم لازم في الواحد والوجود فانه لا يمتنع فادعاء كمال ضرورة امتناع ايجاد الموجود  
فيتم ان لا يصلح الاولية لانا لا نعلم القدرة بناء على تنفيذه القدرة ليس محال في القدرة  
بخلاف عدم القدرة بناء على سده في القدرة على فانه غير متعجز في اية وسطه وتلك الصلح  
وغير ان التوارد ونحوه ان يقال لو وجد الامان وتنصان لا محالة بعض الامان في العلم والقدرة  
والارادة وعجز ذلك فاذا قصد الى ايجاد مقدر ومعتين ككثير من معتين في زمان معين فوفقوه

ووجه عجز من قدرته  
لانعدامها في غير زمان  
لم يقع مراده

اما ان يكون بكونها في غير مقدمتين قادرين متعلقين بمعنى استقلال كل منهما باياده وقد سبق  
في الامان ان في امتناعه اما ان يكون باحد ما في غير الترجيح لا ترجيح لان التعريف في القدرة ذات الاله وه  
القدرة في المكان الممكن في شيئا في الالهين الموصوفين في السوتة في غير زمان لا يقال في  
ان يقع مثل هذا المقدر في الزمان او يقع بها جميعا لا يكون منها في غير محال لان قول الاول باطل لزوم  
جزءها لان العرض انما قصد الى اياه فاذا لم يوجد في غير محال لان ما يقع في وقوعه باحد ما في السوتة  
بالاخر في غير عدم وقوعه بها وكذا ان كان العرض استقلال كل منهما بالقدرة والارادة  
انتم كلام السعد مشربا واصفا بغيره في شيئا في قوله مشربا حال لازمة في اياه في قوله فوات  
لوجوده في غير دعوت الله سبحانه وكذلك حجة اوصافه فيكون مشربا فيكون مشربا فيكون  
حالا في غير مشربا فيكون مشربا في شيئا في السوتة في غير الترجيح او الجبر في غير متعلق في غير شيئا  
في غير شيئا وان الله تعالى وجبت له تلك الصفات في حال وجوب تميزه وترفع صفاته ونهاياتها في  
مضاو له انما هو والاول في الوجود والارادة في الوجود والارادة في الوجود والارادة في الوجود  
قد تم وكذا صفاته في غير مشربا في قوله مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا  
بوجه واحد وهو وجوب محالها في شيئا في الالهين الموصوفين في السوتة في غير زمان لا يقال في  
في الممكن في الذات والحقيقة في شيئا في الالهين الموصوفين في السوتة في غير زمان لا يقال في  
الخصوصية في لوازم الذات لزم مشترك في الالهين وان كانت الخصوصية في الذات لزم مشترك في الالهين  
لوجودها في الذات واما الحقيقة فلا بد من شيئا في شيئا في شيئا في شيئا في شيئا في شيئا في شيئا في شيئا  
الى خصيصتها بالاعتراض في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا  
في التناقض في الوجود في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا  
والا لا وجود في الوجود ولا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
**تنبيه** الاول في انما في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا  
والملكه في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا في غير مشربا  
كانا وجوديين فان كان تعقل كل منهما بالقياس في تعقل الآخر فتعقل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
وان لم يكن تعقل كل منهما بالقياس في تعقل الآخر فتعقل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
عدمها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
او نوع عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة  
فيها متقابلان في غير عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة او من غير عدم الحجة في القوة  
والسبب ان بعض من مباحث الفلسفة اعتبر في معنى القضاء والعدم والملكه في الوجود















ونفصل عما لا بد لو كان صحيحاً لزم ان يكون اختصاصاً في هذه الصفة اخرى والا لزم  
الترجيح بلا مرجح فيتم التسلسل واجبت ذاته كما في هذا التخصيص والافتضاء قلت وبهذا  
يتأخر في الملازمة من اصلها وذهب الحكماء والباحثين في المعنى الى ان جوده في عينه من انما  
بالعلم والقدرة فليس هناك الا الذات المستمرة للعلم والقدرة ووليل وجوبها له كما وجوبها  
سجانه بالعلم والقدرة والارادة وغير ما اذا لا يتصور قيامها بغرض هو كذا الكلام السمع ثم  
السمع بذاته **السمع** اعلم انه قال السعد لا خلاف للرباب الملأ بالذات في كون الاري  
كذلك متكاملاً وانما اختلفوا في معنى كلامه فقال اهل السنة هو صفة اولية فانه بذاته لا يست  
بحرف ولا صوت وقال الجشوني وطائفة سميت انفسها بالحقانية كلامه تعالى هو الا صوت  
والحروف المتوالية المترتبة وانما قد جرت وقالت الكرامية كلامه قد رتب على الكلام وفيه  
وقول هو الحروف المستمرة في ذاته وقول حدث لا حدث وقالت المعتزلة كلامه هو الحروف  
والاصوات وهي صادرة عن ذاته بذاته فيكون متكاملاً عند من انما خالق الكلام في بعض الاشياء  
لانها قام به الكلام والحاصل انما انظم من المقدمات القطعية والشهيرة قياساً ان احدهما  
يتبع فتم كلام الله تعالى وهو من صفات الله تعالى وفيه بالآخر صدوره وهو من جنس الحروف  
والاصوات وهي صادرة فاضطر القوم كافة الى القبح فراحوا القياسين ومنع بعض القديرات  
حزرة امتناع اجتماع التقيضين فنفقت المعتزلة كونهم من صفات الله تعالى والكرامية في كل صفة  
قدرة والاشاعة كونه من جنس الاصوات والحروف والجشونية كون النظم من الحروف صادراً  
ولا جرة بكلام الجشونية مخالفة للضرورة ولا بكلام الكرامية مخالفة للذليل فيبقى النزاع بيننا  
وبين المعتزلة وهو الحقيقة عابدة للصفات الكلام النظمية وفيه وان القرآن مثلاً هو في  
النفس او هذا المؤلف من الحروف الغير هو كلامه من الاطلاق النزاع لنا في حروف الكلام الجشونية  
والا لزم من ذلك ان لو ثبت عند من اذا عرفت هذا فمعنى كلام النظم انما هو حيث صفة الكلام  
بالسمع كما وجبت الصفا السابقة بالفعل فالتسبب في مطلق الثبوت وهو صفة اولية فانه  
بذاته كما صفة للسكوت والافاد للسكوت الى طين بان لا يرد في نفسه الكلام مع القدرة  
على النظم ولا فانه لا يثبت بان لا يقدّر على ذلك كان حال الخرس والطفولية وقد تمسك اصحابنا  
على وجوب صفة الكلام له كما بالحق في الذكر ووجهان احدهما ان الكلام من قام به الكلام لا من قام به  
في محل آخر لقطع بان يوجد الحركة في جسم لا يستعمله في ان الله تعالى لا يستعمل في خلق الاصوات  
وانما اسما صفاً لا مفعولاً انما قائم تسمية متكاملاً وان لم يعلم انه الوجود بهذا الكلام بل وان  
علم ان يوجد هو ان الله تعالى في اثنين ان الكلام صفة فانه بذاته كما وجب فاعلم بذات البار كذا

لا يجوز ان يكون هو الحق في النظم من الحروف المستمرة لانه حادث ضرورة ان لا يتبدل وانما  
وان الحروف التي في كل كلمة مسبوق بالاول وسنوطاً بالقضائه وانما لينفع اجتماع الحروف في  
الوجود وبما شئ منها بعد الحروف والحادث يتنوع لقيام بذات البار والاكاذيب محلاً  
للحوادث فتبين ان يكون هذا المعنى في ذاته لاننا نطلق عليه اسم الكلام وثانها ان يكون  
يورد صفة اسم او نفي او نداء او اجازة واستخارة او جواز ذلك في نفسه معاني ثم يعبر  
عنها بالانما فانه في سبيلها بالكلام الحق وتبادل عليها ايضاً بالكتابة والاشارة فذلك  
المعاني التي يجد في نفسه وفي غيره ولا يختلف باختلاف العبارات بحسب الاوضاع  
والاصطلاحات ويقصد العلم حصولها في نفس السامع بحرفي على وجهها هي باقية في كلام النفس  
وحديثها وربما اعترف بها ابو باسم وسما بالحوادث هذا المعنى في الاستدلال على ثبوت صفة  
الكلام عند الدليل السمع كما اختاره النظم وذلك لاجتماع الاله وتواتر النقل في الانبياء  
عليهم السلام ان البار كذا كلامه لا يخفى انه شاع فهاين اهل الحق اطلاق اسم الكلام النظم  
على المعنى الثابت بالنفس حتى كثيرا يقولون في نفسه كلام اريد ان اقول لك وقال عمر يوم السجدة  
زادت في نفسي معاملة اريد ان اقدمها بين يديك بكسر وفال لا اخطئ انما الكلام في الفؤاد وانما  
عمل الله على الفؤاد دليله وفي التبريل ويقولون في انفسهم لولا بعدنا الله بانقول  
والاصل في الاطلاق الحقيقة واذا ثبت ان البار كذا كلامه وانما المعنى للكلام الانما قامت  
صفة الكلام وان الكلام نفسه وحسب وانما يتنوع الكلام الحسن بذاته كما لعين الكنتية  
ولا يكون الا قد بالامر **السمع** استدلال القوم على معاصرة الكلام لنفسه للعلم بان الرجل  
قد يحترق بالاعلم بل قد يعلم خلافه وعلى ما سيرته لارادة بان السيد قد يامر القعد  
بالفعل ويطلبه منه ولا يتركه عند اطراف عصبانية وعدم امتثال الاوامر عند اللوم  
على تأديته وفي الشرح مهمات بغيره وقوله السمع ثم البصر معطوفان على الكلام بعد  
حرف العطف مع السمع حذف فيه لضرورة النظم يعني وكذا الجلي كما صفا السمع وهو صفة  
اولية فانه بذاته كما تعلق بالسموع او بالموجود فقدر ان اذراك انما لا على طريق  
التخييل والتوهم ولا على طريق تأثر حاسة ولا وصول هو والبصر هو صفة اولية  
تعلق بالمبصرات او بالموجود فقدر ان اذراك انما لا على سبيل التخييل والتوهم  
ولا على طريق تأثر حاسة ووصول متتابع ونم في كلامه معنى الواو وقوله يذبح  
انما السمع دليله والاضافة بيانية وسمع بمعنى سمع اسم الاشارة في عايد على  
الكلام والسمع البصر وقد علم على عامل وهو ان للضرورة وفيه اتيان السمع بالواو ورواه







قيام الصفة الموصوفة على بعض فروع الفاعل حيث جازوا في بعضها عدم قيامها بغير  
الكلام والآراء وحيث نفيوا زيادة صفاته على أنه وعلى هذا في ما ينسب له النفي لا قبلها  
غالبه من صفات الفاعل مع التبدل للضرورة فكانه قال حيث وجبت له الحيوة والعلم والقدرة آه بغير  
لنوعه وعلمه وقدره والصفة بحسبها بالوصف هذا وقد أينا ان يجمع دليل وجوب كونه  
تجسسا وسبعا وبغير الوقوع في كلامهم كذا في قولهم في الكلام السنة بحسبها لا يمكن  
اظهاره ولأننا قبلنا بالباري تعالى في جميعه وبغيره انفقنا كلمة جميع اهل الأديان والكل  
بل جميع العقلاء على ذلك وقد بسطنا على كونه جنانا قادر وكافا في الضرورة وعلى  
السمع والبصر بان كل شيء كونه سمعا وبصرا وكل ما يقع للجواب من الكلمات كذا في قولهم  
له بالفعل لآراءه ان يكون له ذلك بالقوة والأمكان وعلى كل ما يأتيها صفات كالقطع  
والحدود بصفة الكمال في حق من يصفه انصافه بنقصه وهو على سبيل المثال قال السعد وهذا  
المعنى لا يحتاج اليه بيان ان الماهيات والقيم والعيان والحدود والسموع والبصر والاعدام  
ملكات وان من يصفه انصافه بصفته لا يخفى عنها وعن صفته لا يقال لو كان السمع والبصر غير  
قديمين لزم كون السمع والبصر كذلك لا يحتاج السمع بوجه السمع والبصر بوجه البصر  
فلما لم يوجع لهما ان يكونا صفة قديمة لهما تعلقات حادثة كالعلم والقدرة وقد اتفق  
جمهور العقلاء على استحسانه عالم وقد مر في دليله عند صفه العلم ما يقع في الأعادة وقد تيسر لبعض  
القوم في ثبوت كونه تعالى بالاول السميعة والكاتب السنة والجامع وهو مودع بالقدرة  
بارسال الرسل وانزال الكتب وقوف على المضيق بالعلم والقدرة فيقدره ان لا يجيب عن الوقوف  
وسنده انه لو ثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم بكلامه وادبه وان لم يحيط بالبال كون الترتل  
بكل السرائر عالما بآياته وكما به وان الحق صفة الكلام على ما يخرج به الامام واعلم بالمشهور  
بين القوم ان الفاعل هو القرآن شاء فعل وان شاء ترك ومعناه ان يكون متمكنا من الفعل  
والترك لا يفتقر الى البصر كونهما عنهما عن البصر والخلف وهذا لا ينافي في لزوم الفعل عند حضور  
الواعي حيث لا يقع عدم وقوعه ولا يستلزم عدم الوقوف بينه وبين الموجد لان الفاعل عن الفعل  
نظر الان في حيث لا يتمكن من الترك اصلا ولا يصدق انه ان شاء ترك كاشم في الامر في الاثر في وان  
في الاثر وقد اختلفوا في الاعراض في الفاعل ان كان من جنس الازكيات وهو العلم او الظن او  
الاعتقاد وان في الفعل مصلح ومنفعة فخص مثلا وذهب غيره الى انه من جنس الآراء وقيل انه نفس  
المصلح والمنفعة وانه لا يلزم في الواعيان ان يكون مصلح ومنفعة في نفس الامر اذ ربما ظن  
الفرد مصلح فيفعل على الفعل وقد قلنا كما يجوز على دليل وجوب القدرة له على فعله

وقدرة وتسلط بعض اصحابنا في الجار فادرا على افعالها بالاجماع وبالضم من القطعية  
في الكمال والسنة وبيان القدرة والعلم والحيوة ونحوها صفات كمال واحدا من النجى والجل  
واللهات بسات حدود نفيس بحسب تنزيه الله تعالى عنها وبيان صانع العالم على قدره من الطائفة  
وكما لا انتظام والاحكام عالم فادرككم الضرورة قال السعد في كان طالب الحق عزائم في  
اودية الضلال ربنا سيفيد مجموع هذه الوجوه القطع والتيقن بلا احوال وقدم الكلام  
في حيث الآراء ما نفى عن الاعادة وكذا نقول في حكمه وقد نوتر القول بان كونه متمكنا علم  
الانبياء وصدقهم ثابت مقطوع به بدلالة المعجزة من غير توقف على اخبار الله تعالى بصدقهم  
بطريق الحكم في بزم الدور قال السعد وقد بسطنا على ذلك دليل عقلي على قيامه في  
السمع والبصر وان علم عدم العلم من يصفه انصافه بالكلام اعني ان الفاعل العالم  
والانصاف باحد الكلام وهو علم الله تعالى محال والناقض من كونه نقصا في الواجب  
وان كان نقصا في ان يستبان اذ كان مع قدرة على الكلام كانه السكون لا ينفذ  
في ان الكلام كماله بجزء وينبغي ان يكون المحقق اكمل من الخلق **تنبيه** الاول يقولون ان  
هذه الامور ذكرت لبيان وجوب قيام الصفة بالوصف لا لدلائلها على صحتها مستقلة  
زايدة بناء على قول المحققين في نفي الاحوال المنفعة ما انفك عطف حتى وما بعده على  
الوجود بجزء عطفه من ناقضه ايضا كما جبره الكبري كذا وواجب على فيلزم  
وجوبه في بنفسه فيلزم المراد الذي من حيث حياته وكذا ما بعده او جعل التعديرات في قلنا  
فيلزم التكرار مع الصفا السابقة مع عدم دليل على تعديراته الثانية ليس قوله ما يشاء  
بريد نكته بل هو اشارة الى ان آراء الآراء والشيء خلافا للكرامة حيث فرغوا منها فمروا  
ان المشيئة صفة واحدة ازلية تتناولها بآيات الله ما من حيث يحدث والآراء عارضة  
متعددة بتعدد المراتب وابعاد النظم انصافه كمالا بآيات الله تعالى حيث انه مشيئ له  
ما دل على كماله بآياته فيلزم ان لا يكون له في صفات الذات ليست بغيره وبغيره  
**تنبيه** هذا جواب جابنا معشر اهل السنة الغالبين بان ثبات الصفا الحقيقية غير مشبهة في  
اقول شيئا لثابتين لها تقرير بان الصفا الوجودية اما ان يكون حادثة فيلزم قيام الجوارث  
بثباته وقوله في الازل في العلم والقدرة والحيوة ونحوها الكلمات وصدقهم عنه  
بالقدرة والاعتقاد او بشرائط حادثة لا بد من ثباتها والكل ما ظر بالانفاق واما ان يكون قديمة  
فيلزم تعدد القدماء وهو كونهما جامع السليم وقد ذكرت النفاذ في رتبة قدمين  
كيفية اكثر ابعاض الجواب الذي اشار اليه بالخطوط انما هو تعدد القدماء والتغايرة وكذا



منع تغير مع الصفات والصفات بعضها مع بعض فينتفي التحدد اذا لا يكون بدونه فلا يتم  
 الكثرة والتعدد ولا قدم الغير ولا كثة القدم ولو سلم صحها منعنا استلزام القول بالزلية  
 الصفا للقول بقدمها لكونها احصى كاسلف ولو سلم فلا نسلم ان القول بتعدد مطلق القديم  
 كقولنا اذا كان قدس ذاتيا ولو سلم فاما يمنع تعدد القدماء اذا كانت ذات مستقلة  
 لا تعد ذات وصفها والصفات وان لم يصر قوا بذلك فقد نزعهم من حيث اشتوا لا يتم  
 الشك في انهم في الوجود والعلم والحيوة وسواء الاول والثاني والثالث بالثبوت  
 بوجه القدس وزعموا ان القدماء انما تنقل اليهم بمعية عليه الصلاة والسلام فجزوا  
 الانفكاك في الصفات فكانت ذات متغايرة والا نزم قيام العن نفس حاله الاول  
 وهو حال قولنا وما من آلة الا آلة واحد بعد قولنا كذا الذين قالوا ان الثالث ثلثة  
 شاهد صدق على انهم كانوا يقولون بالثبوت ثلثة فابن هذا القول من القول بآله واحد  
 صفات كمال لظن بالثبات التي عليها الافعال ليست عنده ولا غرة **تغييرات** الاول  
 انخص على هذا الجواب لمنع توقف التعدد والكثرة على التغير ليقطع بان ما انبأ اعداد  
 من الواحد والثلاثين والثلثة الى غير ذلك متعده متكررة مع ان البعض جرد من البعض والآخر  
 لا يتغير الكلوا ايضا لا يتصور نزاع من اهل السنة في كثرة الصفات وتعدد ما متغايرة كانت  
 او غير متغايرة انما قلنا توجه هذا المنع بناء على ان اذ لم يدم التغير مستمر لعدم التعدد  
 وهو مجموع لوازم ان يكون اذ لم يدم مستمر لعدم التعدد المحذور كما هو محذور كل من علمه  
 او من نال ان في كل جواب من اهل السبيل بانه قد اولى ان يقال السبيل قدس  
 ذات قدسية متغايرة كانت ام لا ذات وصفات لها وان لا يجزى على القول بكون  
 الصفا واجبة الوجود ولذا نال يقال هي واجبة لا يغاير بل لا يسعها ولا غرايا عن  
 ذات الله تعالى وقدس ويكون هذا ما اوضح قال الواجب الوجود لذاته هو ذاته وصفاته يعني  
 انها واجبة لذات الواجب في نفسها فذلكم ولا استحال في قدم الممكن اذا كان قائما  
 بذات القديم واجبا غير منفصل عنه فليس كل قديم الها في بلام من وجود القدماء وجوب  
 الآلة وكونه تعالى غالبا لا اختيار عندنا لما لا يجرى في صفاته على هذا القول لكن  
 ينبغي ان يقال ان العلم قدم بصفاته ولا يطلق القول بالقدم لثبوتها في العلم لان كلامها  
 قائم بذاته موصوف بصفة الالوهية والصفوة هذا التام وهو المعتبر في الفلسفة في نفس  
 الصفا والكثرة التي في قدمها والآلة في نفس غيريتها وعينيتها انما هو وجوده جدا  
 لولائه اتمه اطلاق الممكن على صفاته تعالى في بادر الحديث الثالث الغرض عنهما الوجود

الله ان يمكن انشاك احد هاتين الاخرتين او زمان او وجود وعدم فالغيره كون وجود  
 الموجودين بحيث يتصور وجود واحد هاتين الاخرتين ان يمكن انشاك بينهما والحيثية  
 هي التي لا تخالف المفهوم بلاتفاقا اصلا فلما يكونان لغيرتين بل يتصور بينهما واسط  
 بان يكون الشيء بحيث لا يلحق به مفهوم من الاخر والاولو جديد وانه لا يرد مع الكل والصفة  
 مع الذات العلية وبعض صفاتها مع بعض ومن هنا يدفع ما عترض من على الجواب الاول  
 من انه مفروم لرفع التقييد في الحقيقة للمجموع بينهما كما اوضحنا بالاصل الرابع لفظ غير في  
 العظم عن موهبة لافاضة لغيره انما اصبغ اليه غير العطف بالواو بمعنى الواو على غير الواقع  
 جز البس في مثل ما ذكرنا من ارضاسه بين موضعين ذراعين وجهته الاسد ثم انما لافاض  
 مثل ثم انتم هؤلاء الاله واخر ذبا صفة الصفات لذات غير اسد ليس كسب والافاض  
 كقول العالم والفعلية كالاجساد والامانة عند الاشعة فانها غير وغم النسبة كالوجود  
 فانها عينه فقدره يمكن تعلقت بلاتفاقا به تعلقت ووحدة واجبها  
 لا طور ذيل صاف الصفات شرع ونشر ما لها من التعلقا وما تنصفه من تعدد  
 واتحادات واورد الفاضل في موضع منته على شرطه قد رجعت فخره ان اراد  
 معرفتها هذه الصفات التي اطلقت بها على الوجود السابق فاعلم ان العذرة  
 الالهية يصح لها ان تتعلق بجميع الممكنات التي تقع بالواجب واجبه بوجوده على ما عرفت  
 ولقد علم ان المراد بالممكن بالبس بالوجود ولا لعدم كذا كان او غير كذا هو كانه  
 اوجها او عرضا يتعلق علمه اسه بعدم وقوعه كايانته او بولس جهل ولها بل بوقوعه كوقوع  
 العالم وقيل انما لا تتعلق باستحالة ودرهم من مثل ذلك فيما يتعلق علمه سبحانه بوقوعه كوقوع  
 وقوعه وهي لا تتعلق بالواجب فيزم ان لا يكون لها متعلق البتة لعدم خروج الممكنات  
 عن القسمة على انه في الاسلام الغزالي وفق منها جعل الاول على النظر لذات الممكن والاساس  
 على النظر لمتعلقه العلم وشكل الممكن بالصدر عن الفاعل الظاهر كما اذا وجدته الخالق  
 وان كان الفاعل كائنا فيما كانت الافعال كاشملا لاعدادها والترك الممكنة غير الالهية على  
 شراعيه بآثارها بالاصل في معنى وجود العالم الاصح منه عدم تعلقاتها وقدره بالممكن الواجب  
 والتمثيل فليست متعلقاتها لآثارها من الصفات النورية فلا يفتقر الشارح عنها لا يكون  
 من متعلقاتها ولا يحجز الا بما يكون متعلقا لآثاره لا يؤثر فيه بل لتعلقها بها لزم ان لا  
 جاتر من وازم صحة تعلوقها باعدام محلها وما وقع لان خرم الظاهر في فاسد احتجاب  
 كايضا بالاصل وذلك لعدم يمكن على عالم الحقيقة فكذلك لا تتعلق الا بالممكن وتكره



الممكن مع ارادة التعميم للضرورة فكانت على ان القوة في الالفات قد بعثت على  
مثل علمت نفس احضرت اكل كل نفس على انك قد علمت ما يخص من اليوم يتبع من القوة  
للمعونة وهو عالم بعمق بالواجب بوجوبه مع انه يقضي عن اخذ العلم من هنا ضرورة  
في قوله تعالى يا رب تعلقت بعدة ان قدرة الله سبحانه عرفت من بين المتعلق اما انما ليست  
طبيعية امتدادية تنسج على حد ومنايا او بمعنى ان لا يطر عليها العلم فظاهر لا يحتاج  
التعرض والما بين ان لا يضر بحيث يمنع تعلقا على معنى تصور ممكن من المتعلق الفاعلة  
لثابتها ولا يتصور تأثير فيه فلا بد من ذلك بحسنه ونقصه ولا بد من كونه الحق ابد كنعيم  
الحيات وذلك متعاقب من حيث لا يراى بها بحسب القوة والامكان ولا بد من القوة للقدرة  
الذات والمصحح للقدرة هو الامكان على الراجح ولا انقطاع لها وهذا استدلال على  
شواهد قدرة الله تعالى على كل موجود ممكن بمعنى انه يصح تعلقا به مع ادلة عقلية اورناها  
بالأصل والآلة الاستدلال بالنصوص الواردة على شواهد قدرته تعالى اجمالا مثل والله على  
كل شيء قدير وخلق كل شيء وقدره تقديرًا وتفصيلا مثل خلق السموات والارض ليعمل  
الفيها والله خلق الموت والحياة لما يشاء في الاصل ما يرد على استدلالهم وهذا الصريح  
بالرد على طوائف الضلال القائلين بعدم شمول القدرة الالهية لجميع الممكنات فندم  
الجواب لو انه تعالى لا يقد على الدور والخلق الاجسام المؤنثة وانما الفاعل ذلك  
فاعلم ان الله تعالى هو من ومنهم النظام وابتاعه قالوا انه تعالى لا يقد على خلق الجمل والكثرة  
والظلم وسائر البصايج ومنهم عباد الصغرى وابقاعه قالوا انه تعالى لا يقد على علم  
انه لا يقع وكذا ما علم انه يقع لاستحالة الاول وجوب الثاني ومنهم الكعبة وابقاعه  
قالوا انه تعالى لا يقد على مثل مقدور العبد ومنهم الجبابرة وابقاعه قالوا انه لا يقد  
على نفسه مقدور العبد وبقاها فادها والرد عليها بالأصل وقوله ووصدة او حسب لها  
او بما في القدرة الوحدة فلا يتعد بتعدد المقدور وهذا ما لا خلاف فيه عندنا  
لوجوه الفرائد قد قد القدر لا يتعد بالضرورة الى ارتكابه مقام عليه ليل  
- تنبيهان - الاول الاصح ان القدرة الالهية تعلقب صلوقها وهو التعلق الالهية  
بمعنى انها في الازل صالحة لليجاد والاعدام على وفق تعلق الارادة الالهية بها  
فيما لا يزل وتعلقا بنجياتها وهو تعلق الحوادث المتأثرة لتعلق الارادة بالحدوث والى  
الثاني الصحيح ان البسب والوجوب مجموع المصراعين وعليه فلا يطاق في النظر كالتأثير  
فلا بد من ممارسة بالعرض على ان الاول في حيز الالفات والثاني في حيز الشق

وشل

وشل في ارادة الخلق لفرادة القدرة تلك الاحكام عموم جميع الممكنات وعدم تناسلها  
المتعلق بالعلم السابق والوحدة ذكرها ان الارادة مثلها في وجوب ثبوت تلك الاحكام  
الثلاثة لها وهي الوحدة وعدم تناسلها وتعلقها بالممكنات الا ان تعلق  
القدرة بالممكنات تعلق اليجاد والاعدام وتعلق الارادة بها تعلق التخصيص لا تقدم فيها  
حقيقتها انما انما تخصيص كل ممكن ببعض ما جاز عليه والاولى التعلق في ثبوت عموم تعلقها  
على الادلة السبعة فمثل انما امره اذا اراد شيئا ان يكون فيكون والقوة في قبضتها على  
للعوم قبل بلين من ثبوت عموم تعلق الارادة لغيرها للزوم الحال وبيان ان نسبة الارادة الى الفعل  
والترك والجميع لا يقع على السواء لاولم يترك تعلقها بالطرف الآخر وفي الوقت الآخر لم يترك  
القدرة والاختيار واذ كانت غير السواء لتعلقها بالفعل مثلا وفي الترك وفي هذا الوقت  
وفي غير مقتدر الى مرجع وتخصيص لا متعلق وقوع الممكن بل مرجع كما ذكرتم ولم يترك  
الارادة وهو محال واجيب بانها تعلق بالمراد لانه من غير افتقار الى مرجع آخر لانها صفة  
شأنها التخصيص والتميز على وجه الوجود فليس يمتنع وجودها الممكن بل هو وجوده وترجيحه بلاه  
مرجع رتبته فان قيل في تعلق الارادة لا يتبع الممكن من الترك ونسبته الاختيار قبل قد  
تقرر ان الوجود بالاختيار لا يتحقق للاختيار فانه قبل ان الارادة لا يتبع بعد اليجاد ضرورة  
فيلزم نوال القديم وهو محجوب بانها صفة تعلق بالفعل وتعلق بالترك فتخصيص ما  
تعلقته به وترجيحه ونسبته وقوع المراد من تعلقها بالحدث مع بقائها على حالها وبقياد  
تعلقها الصلوك كالاقتضا وهذا يتدفع ما يقال انها لا تكون بدو المراد فيلزم من قدمها  
قدم المراد فيلزم قدم العلم على ان قدم المراد لا يوجب قدم العلم لان معناه ان يرد الله تعالى في  
الازل الى العالم واحدة وقت وبشكل بالزمان الا ان جعل المراد لا يتحقق له في  
الاعيان ومن هنا علم ان الارادة لتعلقها في صلوكها وهذا يتجوز كالمقدرة سواء نسبها  
الاولى لتعلق الثابتة للقدرة والارادة والعلم عندنا من تعلق القدرة تابع  
لتعلق الارادة وتعلق الارادة تابع لتعلق العلم فلا يوجد او لعدم سمانه في الممكنات عندنا  
الا ان اراد ايجادها او اعدامها منها ولا يوجد منها علمنا الا ما علمنا علمنا ان يكون اراها  
وما علمنا ان يكون لم يرد كونه وقالت المختلة الارادة تابع لتعلق العلم فلا يرد عندهم  
الا ما امر به من الايمان والطاعة سواء وقع ذلك ام لا فعندنا الايمان الى جهل ما مؤثر به  
غير مراد له كالتعلقات عدم وقوعه وكفر الى لبس منه عنه وهو واقع بارادة الله تعالى  
وقدرته وعند المختلة يانه مراد الله سبحانه لانه ما مؤثر به وكفره غير مراد له لانه من جهة



عنهم فمن هنا انهم وقعوا في محله في انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده  
والعلم القديم مع عدمه بل قد علموا قديمة احد بعينه عليه الا انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده  
حيث قال انه علمه لا يارب له كما انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده والعلم القديم مع عدمه  
خلافه ولم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده والعلم القديم مع عدمه بل قد علموا قديمة احد بعينه عليه  
القول بوحدة العلم مع العلم في عالم ما كان وما سيكون وبالكائن والعلم بما سيكون من غير  
للعلم بالكائن في العلم بما سيكون يستلزم عدمه الآن والعلم بالكائن يستلزم وجوده  
فلو كان عينه لزم ان يعلق باحد على خلاف ما هو عليه لاننا نقول ان الباري في ازل  
يتعلق علمه بوجود الشيء مضافا الى وقت المعين كما يتعلق به مضافا الى محل المعين  
فالعلم والاستقبال والحال من عوارض الاخبار عن تعلق علمه في لاطروف العلم اذ  
ربما يوصف بالماضي والحاضر والمستقبل وانما كانت الشبهة في جهة الاخبار  
عن ذلك التعلق المخصوص بالقول المطلق فانه قد علم الاخبار عنه على زمر وجوده  
ذلك الفعل في الاخبار مستقبلا وانما في الماضي ما يصح ما يصح في حاله في الماضي  
والاستقبال والحال مستقبلا فمما في الاخبار عنه اما تعلق العلم بوجوده في الزمان  
المعين في شيء واحد كذا قال بعض المتأخرين فقلت هو مبني على ان تعلق العلم ازل  
فقط وانما هو وجوده في شيء معين عليه التبدل ليس بغيره ولا اضافة بين العلم والعلوم  
واما ان قلنا بانه نسبة واصافه فلا يمتنع عليه التغير لانه انما يمتنع على الاربعة اذ كانت  
قدما وكذا ان قلنا بانه تعلق العلم بالماضي والتجدي وتكون تلك الاخبار اراجعة  
للتعلق التجدي فلا اشكال ايضا على ما صرح به بعض المحققين كما يعلم من الاصل وهذا هو  
الحق في الجواب كما يعلم مما ذكرناه في التسمية الثالثة الثانية ردة الفاضل حيث جزم بغيره  
علمه تعالى على المتأخرين فيه فانه قد علمه تعالى في شيء على ما يعلم من قوله لا يعلم الا  
بشيء من غيرهم بل يجوز علمه تعالى بغيرهم بل يجوز علمه بغيره ومنهم المتأخرون  
حيث زعموا في الشبهة عنهم انه لا يمتنع علمه تعالى بالجزئيات من حيث كونها جزئيات  
زمانية بل هي التغير لانه تغير العلم يستلزم تغير العلم وذلك يستلزم تغير الذات  
وهو علم الله سبحانه محال اما في حيث انها غير متغيرة بزمانها فتعلقها انما هو  
تعلق بوجه كل لا يمتنع التغير وقد ذكرنا اذ لم يجمع بردها في الاصل قال السيد  
وربما استدرك على علمه تعالى بالجزئيات بانه لا يمتنع علمه ونقصنا كما استدل به بان  
كل المطلق العلم بجزئياته في كشف الكمال ورفع البلية فلو ان ما شهد به فطر

عنهم فمن هنا انهم وقعوا في محله في انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده  
والعلم القديم مع عدمه بل قد علموا قديمة احد بعينه عليه الا انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده  
حيث قال انه علمه لا يارب له كما انهم لم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده والعلم القديم مع عدمه  
خلافه ولم يفرقوا بين العلم القديم مع وجوده والعلم القديم مع عدمه بل قد علموا قديمة احد بعينه عليه  
القول بوحدة العلم مع العلم في عالم ما كان وما سيكون وبالكائن والعلم بما سيكون من غير  
للعلم بالكائن في العلم بما سيكون يستلزم عدمه الآن والعلم بالكائن يستلزم وجوده  
فلو كان عينه لزم ان يعلق باحد على خلاف ما هو عليه لاننا نقول ان الباري في ازل  
يتعلق علمه بوجود الشيء مضافا الى وقت المعين كما يتعلق به مضافا الى محل المعين  
فالعلم والاستقبال والحال من عوارض الاخبار عن تعلق علمه في لاطروف العلم اذ  
ربما يوصف بالماضي والحاضر والمستقبل وانما كانت الشبهة في جهة الاخبار  
عن ذلك التعلق المخصوص بالقول المطلق فانه قد علم الاخبار عنه على زمر وجوده  
ذلك الفعل في الاخبار مستقبلا وانما في الماضي ما يصح ما يصح في حاله في الماضي  
والاستقبال والحال مستقبلا فمما في الاخبار عنه اما تعلق العلم بوجوده في الزمان  
المعين في شيء واحد كذا قال بعض المتأخرين فقلت هو مبني على ان تعلق العلم ازل  
فقط وانما هو وجوده في شيء معين عليه التبدل ليس بغيره ولا اضافة بين العلم والعلوم  
واما ان قلنا بانه نسبة واصافه فلا يمتنع عليه التغير لانه انما يمتنع على الاربعة اذ كانت  
قدما وكذا ان قلنا بانه تعلق العلم بالماضي والتجدي وتكون تلك الاخبار اراجعة  
للتعلق التجدي فلا اشكال ايضا على ما صرح به بعض المحققين كما يعلم من الاصل وهذا هو  
الحق في الجواب كما يعلم مما ذكرناه في التسمية الثالثة الثانية ردة الفاضل حيث جزم بغيره  
علمه تعالى على المتأخرين فيه فانه قد علمه تعالى في شيء على ما يعلم من قوله لا يعلم الا  
بشيء من غيرهم بل يجوز علمه تعالى بغيرهم بل يجوز علمه بغيره ومنهم المتأخرون  
حيث زعموا في الشبهة عنهم انه لا يمتنع علمه تعالى بالجزئيات من حيث كونها جزئيات  
زمانية بل هي التغير لانه تغير العلم يستلزم تغير العلم وذلك يستلزم تغير الذات  
وهو علم الله سبحانه محال اما في حيث انها غير متغيرة بزمانها فتعلقها انما هو  
تعلق بوجه كل لا يمتنع التغير وقد ذكرنا اذ لم يجمع بردها في الاصل قال السيد  
وربما استدرك على علمه تعالى بالجزئيات بانه لا يمتنع علمه ونقصنا كما استدل به بان  
كل المطلق العلم بجزئياته في كشف الكمال ورفع البلية فلو ان ما شهد به فطر







انه لو انصف سبحانه في الازل بالكذب في جزأ لا امتنع صدق لانه ما ثبت قدومه  
 امتنع عوفه قال ايام الحرمين لا يمكن التمسك بقرينة الرب سبحانه في الكذب بكونه  
 نقصا لانه الكذب عندنا لا يقع بعينه فيلزم القول بعدم اليقين في القائلين بالحق  
 والحسن العقبين وارضاء صاحب السيف فيلزم الحكم بكون الكذب نقصا لانه كان عطفيا  
 قولا بحسن الاشياء وفي عطفها وان كان سمعنا لزم الدور انه في الاصل زوائد  
 حسنة وكل وجود انط للسمع كذا البصر اذ ان قيل **س** يعني ان هذه  
 الصفة الثلاثة متحدة فيعلق فتعلق بالوجود واجبا كان او ممكنا عينيا كان او ممتنع  
 كليا كان او جزئيا بحد كان او ما دام كذا كان او بسيطا ولا يلزم من اتحاد التعلق  
 اتحاد الصفة الا ترى ان العلم والكلام وقوله انط اعلق اربعة تعلق المذكور  
 بخصوص الوجود والبصر متبدا بغيره كذا واسم الاشياء في جامع للسمع وفقد  
 حرف العطف من ادراك الضرورة وقوله ان قيل به فيه حذف مضاف اراء قيل  
 بثبوت له تلك وهذا مبني على تعلق بصره في بسور البصرات عادة وسمعه في  
 السموات كذلك ثم اقف عليه الا يفتن المتأخرين وفي كلام السعد وغيره من المتأخرين  
 ان السمع الازل صفة تعلق بالسموات واز البصر الازل صفة تعلق بالبصر وهو  
 محمل للعلوم المخصوصة ثم رأيت في كلام شيخ الفاضل صفة تعلق بالسموات  
 والاشعوى انها فالان موسى سمع كلام الله تعالى بلا صوت ولا حرف كما  
 ترى ذاته في الآخرة بلاكم وكيف فقال السعد وهذا على مذهب جواز تعلق الروح  
 والسمع بكل موجود في ذات الصفة لكن سمع غير الصوت والحرف لا يكون  
 الا بطريق حرق العادة انهم كلفوا في السمع البصر الحاذق وقياس الغائب على الشاهد  
 غير مسموع عندنا فان قلت حمل كلام هذا المتأخر على ان يرى ان هذه الصفات  
 انواع من العلم لا صفات بانية بالحقيقة قلت هو ممكن لولا انه خلاف التحقيق وخلاف  
 فحاره هو المسئلة من انها صفات بانية لصفة العلم بالحقيقة وعناية ما عني  
 انها صفات نسبت بالسمع كالمحسوس والمحي جواز تعلق صفات بغير السموات وكذلك بصرنا  
 فيجوز ذلك بغير سمع وبصر بالاولى وان عدة ان ما جاز انصاف بكونه واجب لانه لو  
 لا ينصف بكونه تعالى باع التخصيص صفاته وعدم تعلقها بالسبح لا يوجب التخصيص  
 لانه ليس من صفات غير العلم والكلام **س** وفي علم هذه كما ثبت في اسم الاشياء التي  
 على الصفة الاربع قبله وفي الكلام والسمع والبصر والادراك متبدا بغيره غير ان هذه

الصفة

ان هذه الصفة الاربع متباينة في الحقيقة وكذا بعضها مع بعض متباينة في الحقيقة لانه  
 الصفة انما نسبت بالسمع والدول اللفظي لكونه المدلول الاخرى فوجب حملها على ظاهر  
 حتى ثبت خلافها في التعلق لا يوجبها بالحقيقة على ان يقال ان التعلق المضاف  
 اليها غير متبدا كما هو الاصل ولا يلزم الجدل والخصا عانة الامر انما يجرى في تحقيق تلك الصفات  
 والحق واقع في ادراك صفات الصفة لانه لا يمكن ان يدرك ذات العلة وقوله كما  
 ثبت صفة لحدوثها في علمنا بغير هذه الصفة مع العلم بالحكم الذي ثبت عندنا بل الغرض بذلك  
 لانه متبدا عنها **س** تبيينها الاول سكت هذه الصفة كما جاز في علمها بغيرها لانه لو  
 اذ لا فرق واما وجوب التعلق فهو مستفاد من قولنا انط كما هو الاصل في صفة الامر المخصوص  
 لا اعتقاد اطلاق الامر السببي للامر السببي لانه صفة التعلق للصفتين كما استفيد  
 عدم تباين متعلقاتها من اداة العموم الدالة على وجود ان في ذكر التعلق في الجوز  
 في تعلقات الصفة واضعها من تدقيق علم الكلام وانما العجز عن ذكره غير ضروري **س**  
**س** في الحياة بانه تعلق **س** بين الحياة الارضية لا تعلق بشئ لا موجود ولا لا  
 وحرفه ثم الاستنباط وتعلق من غير ما يشي متعلق به ومثل الحياة الوجود والعدم  
 والبقاء عندنا بعد انما الصفة الذاتية وضابطها انما كل صفة تقتضي امر او انما على  
 قيامها بحالها كان ضابطها ما يتعلق من الصفة انما كل صفة تقتضي امر او انما على قيامها  
 فان العلم يقتضي معلوما والقدرة تقتضي مفعولا وانما تبيينه في العلم بكونه الوجود  
 الهمزة للورن **س** وعندنا اسماؤه العظيمة كذا صفة ذاته قد ثبت **س** يعني ان اسماؤه تعالى  
 قد ثبت عندنا بل الحق وكذلك عندنا بغير صفاته الذاتية قد ثبت والمراد باسماؤه تعالى ما دل  
 على مجرده ذاته كانه او باعتبار الصفة كالعالم والقدور وقدما اما باعتبار قدم ما دل عليه  
 من المعاني القائمة بذاته تعالى واما باعتبار التسمية بها واما باعتبار دلالتها على كلام نفع غير  
 بها عنه ولا شك ان اسماؤها اوسطها مضمونا والراجح ان واضع اللغة هو الله تعالى  
 لانه الاول في علم قدم الصفة وكذا الثالث لشمول الصفة لكلام الازل فكانه قال  
 وعندنا تسمية تعالى بالاسماء والصفة قد ثبتت من وضع الخلق له بل سمى بها تعالى  
 ذاته اولا وقصد به هذا المعنى الرد على المعتزلة القائلين ان الله تعالى كان ازل بالاسماء  
 والصفة فلما اوجد الخلق وضموه لاسماء الصفة كما نقله عنهم في القاموس  
 وغيره قال السمين وهذا القول من علمه خطا من قولهم يخلق القرآن لا يفعله  
 بالاخصاج المغير والمراد بصفاته السبع الابعة والمراد بغيرها عدم السبوقية بالعدم

متفاد



او لم يكن قد تم كانت حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته كما يلزم كونها كانه عارضا  
عنها في الازل ويطول افتقارها الى تخصيصه ووجوب احداث المطلق ويلزم ايضا  
في احداثها كالجبر والجهل والكم والعلم والكون قد تم فيسجل زوالها او ما ثبت  
قد تم امتنع على ما عرفت في حصة العالم فيسجل وجود هذه الصفات وهي شرط في وجود  
العالم وحدوثه فيلزم ان لا يوجد منه شيء ايدا ضرورة انتفاء الشرط بانتفاء شرطه  
والحس والبقاء يكذب به والنقص في هذا الرد على الكرامية المتوهمين لقيام الحوادث بذاته  
كما يشهد الاول اورد على قولنا بعدم صفاته انه يلزم قيام المعنى بالمعنى لان القديم  
يكون باقيا بالضرورة وعندنا بقاؤه في صفة زائدة عليه قائمة به وقيام المعنى  
بالمعنى باطل واجيب بانها في حقيقة نفسها هي تبادلات فانها تبادلات للصفات  
وللصفات لا بالذات بل بالصفات فلو كانت تبادلات الجوهر فانه لا يكون بقاؤه لا عارضا  
معايرة له والبقاء الفاعل بالشيء لا يكون بقاؤه لا هو غيره وهو جوابي لا شعوري وبتينا  
ما فيه مع بقية الاجوبة بالاصل وعندنا في الابرار من اصل معنى على انه البقاء صفة  
وجودية وقد مضى ان الحق انه صفة سلبية وعليه فلا يتوجه الابرار وقد مضى في الغير  
والعينية عند قوله ليس بغيره او غير الذات الثانية انه لا تكرار من هذا وبين قوله  
وانه لا ينال عدم مخالف لان هذا اللفظ هو نفسا وتقسيدا وذاك ضمنا واجالا وكذا  
لا تكرار ايضا فلهذا مع حكمه وجوبه بالحق فيامر بعين هذا البقاء الثالث قد مضى صادق  
بالقول بانها ممكنة في ذاتها قد تم تقدم الواجب واجبه بوجوبه كما تم تفصيله وان كان للشيء  
انها قد تم بذاتها الرابع قوله ساؤه من جهة قد تم والنسبية بعده باعتبار وقوله  
متعلق بقد تم والمقدم للحكم بالضرورة والوزن **س** واختبره اسأوه توقيف  
كذا العتق فاحفظ السمعة **س** اعلم ان علماء الاسلام اتفقوا على جواز اطلاق الاسماء  
والصفات على الباري اذا ورد بها الاذن من الشارع وعلى امتناعه اذا ورد المنع عنه  
واختلفوا حيث لا اذن ولا منع فجواز اطلاق ما كان في نفسه متصفا بصفات ولم يكن  
من الاسماء الاعلام الموصوفة من سائر الصفات اذ ليس جواز اطلاقها عليه عمل شرعي لا أحد  
ولم يكن اطلاقها منها نقضا بل كان مشعرا بالمدح كما يات في نسخة جمهور اهل الحق ووجه  
الاعتراض مطلقا وبان الله تعالى في ابي بكره توقف امام الحرمين وقيل الغرض في جواز  
اطلاق الصفة وهي ما يرد على معنى زائد عن الذات ومنع اطلاق الاسم وهو ما يرد على  
الذات واحتجوا في النظم من الجبر في قوله واختبره يعني ان المتعار عند جمهور المسلمين

اجتاج جواز اطلاق الاسماء عليه والبراد هيها مقابل الصفة بقرينة النص عليها  
الى التوقف والتعظيم من ان لا يسمع من لسانه بطريق صحيح او حسن او باذن واستحقاق  
فالم يسمع منه ولم يأت في نفسه فعل المنع والتعظيم واجتاجا على ذلك بانه لا يجوز ان يسمى الشيء  
بالاسم من سائر ما ليس له في احد من افراد الناس بل يسمى به ابواه لما ارتضاه فالباري تعالى  
تقدس اسمه ونسبته المحترمة بانه اهل كل لغة يسمى به بجملة خفي بلغة كقولهم هذا  
وتذكر في شاع ذلك في غير كثير فكان اجماعا واما بانه لو ثبت هناك اجماع كان كافيا في  
الاذن الشرعي قال السعد وهذا معنى ما يقال في اختلاف ما يرد في الاسماء الواردة في  
الشرع واقرضهم ايضا امام الحرمين بانه بطريق القياس القياس انما هو جهة في العمليات  
والاسماء والصفات من باب العيش والحيث التسمية والاطلاق من باب العيش وافعال الدين  
المروضة لمحل التحريم واما ما يدخل القياس اشار بقوله كذا الصفة يعني في اطلاق الصفة  
عليه كما والمراد بها ما دل على معنى زائد عن الذات كما مر اننا سأل اطلاق الاسماء في  
اجتاج جواز الجواز الى الاذن الشرعي عند الجمهور لما مر في الرد على الغرض حيث جواز اطلاقها  
عليه غير اذن كجواز بابا حة القديق واستجابه والصفة لتفهمها النسبة المحرمة  
راجعة اليه بخلاف الاسم ولانه انما هو للابوين ونحو ذلك مجازا بخلافها اذ لا يتوقف  
الاعلى تحقيق مدلولها واجيب بان ذلك حيث لا مانع من استعمال اللفظ الدال على تلك النسبة  
وقوله فاحفظ السمعة الغاية من اطلاقه على جواب شرطه ان اذ عرفت توقف اسماؤه  
وصفات كذا حيث اطلاقها عليه كما في الاذن الشرعي فان منع من اطلاق ما لم يثبت  
بسماع الملائكة عليه تعالى منها فاحفظ السمعة منها ولا تتجاوز ما مر في الاذن الشرعي  
والشكر والخير والرحيم او لم تسم كما لعالم والقادر وهو لا ياتي في سنة صحيحة او حسنة  
او اجماع لانه غير خارج عنها بخلاف السنة الضعيفة والقياس البعدي فلهذا في السلسلة  
من العتق اما ان قلنا من العتق فانه الضعيفة كالسنة الا الواهية جدا والقياس لا يجازي  
والخلق بعضهم المنع والقياس وهو لا يقال ايهام احد المترافين دون الآخر كما في الحق  
وخالف الزدة والخنازير والعلم والعارف والجاد والسخي والحليم والعافل تنبئ  
من انبأ بالاجماع الصانع والوجود والواجب القديم قبل العلة وقبل الصانع القديم  
مسموعا كالحانة والمان ومن انبأ بالقياس المراد في الاذن الشرعي استعماله في لغة  
قال السعد في قبل قد وجدنا في الاوصاف ما يمنع اطلاقه مع ورود الشرع به كما لا ريب في  
والشرع والمنشئ والمثار والزارع والرامر فلهذا لا يكتفي في صحة الاجراء على الاطلاق مجرد







صحة القرآن كرامة عم الخدش واحذر انتقامه فكل نص لحدوثه ولا عمل  
على اللفظ الفرقة **ولاش** اعلم انه لا وقع النزاع بينا وبين المقر في قدم كلام الله  
وحديثه فقلنا بقدمه وقالوا بخلافه وكان الخلاف في الحقيقة بيننا وبينهم راجع الى  
اثبات الكلام النفي ونفيه ولا فسخ لا نقول تقدم اللفظ في الحادث وهم لا يقولون  
بحديث النفي القديم لاسمونه لانهم وافقونا على امتناع قيام الحوادث بانه تعالى  
النصيح بالبره عليهم ولم يكلف باندرج الحكم بقدم كلامه تعالى تحت الحكم بالحقيقة  
للمحادث ولا تحت الحكم بقدم صفاته الذاتية تقوية الحكم بقدمه وبما لفظ في الرد  
على الخالف في محل الخلاف ويرتب عليه وجوب ما لا يوافقهم فيه من تنزل النص بقدمه  
فقال ونزه اربابك ايها المكلف ان تعتقد نزه القرآن يعني الكلام النفي  
انما يثبت بانه تعالى الخدش فليس محذوف ولا فاسدا بالخلق بل هو صفة ذاتية العلية  
خلاف المقر في القائلين بخلق الكلام متمسكين بانه علم بالضرورة في العقول والعيان  
والله ومضلاتنا في منه النظر في القرآن هو هذا الكلام المؤلف المنظم في الحروف والاصوات  
النسخ بالتحديد المنظم بالاستعانة وعليه التقديرات على السلف والخلف ولا شك في  
حدوثه وبانه ما اشهر كونه من خواصه كالا حجاز والملائكة والفضاء وكونه عربيا  
الى غير ذلك انما يصدق على هذا المؤلف الحادث لا على المعنى القديم وقد انزل في نظم  
الجواب بحمل هذا التمسك بقوله فكل نص في آخرة يعني ان كل طاهر من الكنايات الستة  
ورد في الاصل حديث كلامه تعالى فانه عندنا محمول على ان المتعصب به كانا هو اللفظ  
الدال على الكلام النفي لا على المعنى النفي القديم انما يثبت بانه تعالى لا نزاع في اطلاق اللفظ  
القرآن وكلام الله تعالى اما بطريق الاشتراك وهو الاصح او الجواز والحقيقة على هذا المؤلف  
الحادث كما هو المتعارف عند العامة والفقهاء والاصوليين واليه ترجع الخواص الى اي  
صفحة الحروف وعوارض الفاظ وكلام الله تعالى بهذا المعنى ذكر حديث وعنه ومترك  
على النبي صلى الله عليه وسلم ونزله فيصيح ويبلغ ويحج ومثل على شاطئ ومباد واجزله  
وعز ذلك فانهم عرفوا القرآن بانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا بحجج بسورة منه  
النقبة تلاوته النسخ باجافته على ما صح ائمة الأصول والفقهاء فخرج بقيد التنزيل على  
الاحاديث غير القدسية على ما في الحديث في انزل في المعنى دون اللفظ والتورية  
والاجمل والزيور وسائر الكتب السماوية سور القرآن وبقيده لا يحجز اراهم في صدق الخبر  
في دعواه الرسالة بحججها وعجز السبل اليهم عن معارضة الاحاديث الربانية

وقال لها ايضا القدسية كحديث انا عند ظن عبدي بي والاقتصار على الامحاز  
مع ان القرآن انزل لغيره ايضا لانه الحجاج اليه في التميز وصدق السورة باقصر كالقول  
يحيى اذ هو اقل ما وقع به الامحاز ومنها قد اخرجنا بخلافه دونها على الأرجح فائدة  
النسخ برفع توهم ان الامحاز لم يقع الا بحججه او باله بالبراهين والبقيد النقيض  
بالطلاوة ما شئت تلاوته مثل النسخ والشيء اذ انبأ فارجو ما البينة فانه قبل القرآن  
علم شخص على الكفاية والبرهان والعارف لانه من الاستحسان واما من قبل ما قد كثره لفظ  
من جهة كثرته فلما لا شك ان المعارف الحقيقية لا تدخل الاستحسان واما عرفة فمرفوعة  
لفظيا مع صحة ما ذكره واصافه لغيره مع كثره لفظية ضبط كثرته على السبيل باسمه  
كلام الله تعالى سمى الاول القرآن وانه فعلا بمعنى مفعول من قرأت في قرآنا جمعه  
او من قرأت الكتاب فقرأه وقرآننا تلاوته لانه يجمع وشقوا من نفع الهمة وسكون اليقظة  
حرف تعب عن البصرين وبالياء عطيفة بيان باله على اللفظ وليس لهم عطيفة بيان  
بواسطه حرف الا هذا والواقف ما قبلها في السمع والتفكير وحرف عطفت عند الحرفين  
مشترك لفظا ومعنى واما خبر القرآن بانه كلامهم تعالى وان اطلق كل منهما على  
اللفظ والمعنى القديم لانه لما اشترى كلامه في المعنى القديم والقرآن في اللفظ الحادث  
خصصا عند الفقهاء والقرآن عند الاصوليين في السبق الى اقسام القاصرين  
قدم اللفظ الحادث كاذن البصر رعا من السلف نسبوا انفسهم الى الخابلية وغير حرف  
الضرورة النظم او النصيح بالبره على محمد بن شجاع البجلي من المقر في القائلين بكلام الله  
تعالى حديث وليس مخلوق زعمنا انه قولنا مخلوق يوم ان كذب بشهادة الله وحاله  
في هذا كمن ابرم المظهر ووقف تحت اليزاب والحدوث ايضا يوم الوجوه بعد العدم  
مع تبادر المعنى النفي وان كانت العبارة المشهورة بين الفرق انما هو القرآن  
مخلوق او غير مخلوق ولذا نبرم هذه السلسلة منهم بسبل خلق القرآن وقوله فاحذر  
استقامته تكلمه والقرآن باللفظ الظاهر الدلالة على معناه لا بما يحمل غير المراد وقوله  
الحدوث اللام فيه معنى على منقلبه بطلا واللفظ لا لاطلاق وقوله اعمل له آخرة خالصة  
وهو كل نص والعامه محذوف التقدير اعمل ولا ابطاء لا خلافا متعلق بالامام الا  
فقد عرفت واما ان في متعلقه على المعنى النفي القديم بعينية انه المنزه فغير  
محرم ومن الحديث على اللفظ الدال عليه التام في كونه تعالى متكلما عند انصاف  
دانه المقدسة بصيغة الكلام القديم الازلي ومن كونه متكلما عند المقر في نفيهم



الكلام النقي واعتراهم بوجوب ثبوتهم في قيام الحوادث بزمانه انه اوجد الاموات  
والخوف في حياها واوجد اشكال الكتابة في الروح المحفوظ وان لم تزل على اختلاف  
بينهم ويرده ان المتحرك هو من قامت به الحركة لا من اوجدها والآن لنعرج لغة ان لا يفسد الباري  
تعالى بالاعراض المحنونة له وهو يمنع اجماعا كما قاله السعد وعزة الثالث كل الوجوه  
من حيث الوجود ما كانت له الوجود الاربعه ولذا جاء القرآن مشتلا عليها و  
الوجود في الالهيان وهو وجود حقيقي انما قاما بما زيار انما قاما بالكتابة نزل على البعارة والى  
العبادة والوجود في الكتابة وبما جاز بانه انما قاما بالكتابة نزل على البعارة والى  
على ما في الاذهان وهو علم ما في الاله عيانا فحينئذ يوصف القرآن بما هو لادهم  
من قول القرآن عز خلق فالمراد حقيقة الموجوده في الخارج والالهيان العائنه  
بنائه تعالى وحينئذ يوصف بما هو اوصاف المخلوق وعوارض الحوادث تزاو الاضافه  
المنطوقه السمي كما في قولنا نصف القرآن او الجمله كما في حفظ القرآن او الاشكال  
المنقوشه كما يحرم على الحديث من القرآن ولا كما في دليل الاحكام الشريعه هو اللفظ  
دو المعنى القديم عرفه الله الاصول بالكتاب من المصاحف المنقوله بالانوار وعلوه  
اسما للتفهم من حيث دلالة على المعنى لا مجرد المعنى كما سبق قاله السعد الرابع اختلف  
العلماء فمنهم من جعل كلام الله تعالى حقيقة من المعنى القديم جازا في نظم المؤلف كما قد  
ومنهم من جعله مشركا بينهما لا ينفردا لانهما جازا في خصوصه لا بغيره او غلبه استعماله  
واقرض من على الاول انه لو كان جازا في اللفظ لكان في المعنى عنه كما يقال ليس اللفظ  
المتزل على محمد صلى الله عليه واله لا جازا في الفصل السور والآيات كلام الله بناء على ان  
الشعوره من ان كل معنى جازا في المعنى كقولك رجل البليد ليس جازا في المعنى قاله  
انه حار والاجماع على خلافه فان من نفي القرآنيه عن حرف واحد مجمع على كونه منه  
بلا خلاف فالحق كما قاله السعد وعزة من الحقيقة هو الثاني وهو انه مشرك بين الكلام  
النقي القديم ومعنى الاضافه كونه حقيقه كما جازا في المعنى وبين اللفظ كونه المؤلف  
من السور والآيات ومعنى الاضافه انه مخلوق له تعالى في اللفظ بانه ليس بالحق  
المخوف فلا يصح النفي البه ولا يكون الا جازا في المعنى والحمد لله الذي هدانا لهذا  
في عبارة بعض المتأخرين جازا في المعنى انما هو موصوف للفظ المؤلف بل معناه  
ان الكلام في التحقيق بالذات اسم للمعنى العام بالذات وتسمية اللفظ به  
ووضعه لذلك انما هو باعتبار دلالة على المعنى كما هو متعارف لانهم في الوضع

والنسيه

والنسيه كذا في شرح العقاب وفي شرح المعاصد المشهور في كلام النجوم والاشكال  
ان ليس اطلاق كلام الله تعالى على هذا النظم من الحروف السمي الا بمعناه والى على كلامه  
القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ لم يزل كما في الالفاظ كماله لكن  
المرح في عذابه انه اختصا من آخرياته تعالى وهو انه اخترع بانه اوجد اول الاشكال  
في الوجود المحفوظ لقوله تعالى هو قرآن مجيد في لوح محفوظ او الاصول في لسان الملك  
لوقوله انما نزلنا رسولك فيم ذرفوه عند ذل العرش المجيد يمكن قطع ثم أمين الآيه  
اولنا النبي انما نزلنا نزل الروح الامين على قلبك والترنل على القلب في المعنى  
دو اللفظ ثم اختلفوا فحصل بوسم هذه المؤلف المحفوظ العام بما في الالفاظ اخره  
فيه حتى انما يفرده كل واحد بكسبه يكون مثلا لا عينه والاصح ان اسم له لا عينه  
تعالى الحل بل من حيث حصول الالف الذي لا يختلف باختلاف المنطقين لا يقطع  
بانه ما يقوله كل واحد من القرآن المتزل على محمد صلى الله عليه واله واحد باللفظ وبهذا الحكم  
في كل شئ وانما نسبت بولفه وعلى العبد في جعل اسم للمعنى بحيث لا يصدق في المعنى  
وقد جعل اسم للمعنى على صادق على الجمع وعلى كل بعض من ابعاضه وبالجمله فيقال ان  
المكتوب في كل نصف والفرد بكل لسان كلام الله تعالى فباعتبار الوحدة النوعيه وما  
يقال ان كتابه في كلام الله تعالى وما نزل له وانما الكلام هو المخترع وان الذي فبا عباره  
الوحدة الشخصيه وما يقال ان كلام الله تعالى ليس فاما بلسان او قلب ولا حال في صحف  
او لوح او اذن فبرأيه الكلام حقيقه الذي هو صفة الازليه ومنعوا من القول بخلوله  
كلامه في كل اوله وصحفه وان كان المراد هو اللفظ رعاية للكتاب واقرض اعين  
وهاب الوهم الى المعنى الحقيقي الازلي الخامس قال في شرح المعاصد يمكن ان يقال القرآنيه  
مخلوق مراد به اللفظ المتزل على محمد صلى الله عليه واله بانفاق السلف قلت فيده بعضهم بغير  
مقام البياض والتعليم واما مثل قوله او نطق بالقرآن مخلوق فذهب البخاري والاكثرون  
من المتأخرين جوازه وهو الرابع خلافا للذي عليه والخلاف مبني بالاصل السادس  
فيل على ما ذهب اليه الناطم والجماعه كل من يسمع كلام الله مع قطع النظر عن المحصول  
وكذا ان يسمع الله الاموات السمي فلا وجه لاختصاص موسى بكونه يسمي  
واجب بوجه او جهها طريق الاستغنى وحجج الاسلام القرآنيه انه سمع كلام الله الازلي  
بلا صوت ولا حرف كما ترى في الآخرة بلا كم ولا كيف وهذا على من يسمي بكونه  
تعلق الرؤيه والسمع بكل وجود في الذات والصفات لكن سماع غير الله



والحرف لا يكون الا بطريق فرق العادة وقبل سمع بصوت من جميع الجهات على ما هو العادة  
وقبل ان يسمع من جهة لكن لا يسمع غير مكسب للعباد على ما هو شأن سماعه وحاصله انه  
عليه الصلوة والسلام اكرمه ربه فافهم كلامه بقوت نوره خلفه من غير كسب لاصد من خلفه  
والى ذهب الى منصفه والناظر يدرك الاسرار في قال الاستاذ انفقوا على ان لا يمكن سماع غير  
الصوت الا ان منهم من ثبت القول بذلك وقصدهم من قال كما كان المعنى القائم بالنفس معلوما  
بواسطة سماع الصوت كما هو متصورنا لا اختلاف لفظي على هذا والله اعلم السامع من الاشياء  
والجنان في انه لا تغاير بين سائر اقران ولا بين آياته والاعايش المعرصة بذلك انه  
صحت على زيادة الاجر والثواب ما هو النفع والابق بحسب احوال العباد التي من  
تقدم كلامه في صفة واحدة لها تعلقا بشئ غير عنها بنظم مخصوص في القرآن  
ونظم مخصوص في التوراة ونظم مخصوص في الانجيل وهم جبر والطوبى الى التوراة  
والانجيل واخر غيرهما غير لفظها ومعناها وقبل معناها فلفظ وعلى الاول قبل جزمه  
اللفظ فيها وقبل كونه وهو لا يفسد لغير المنية لانه من رتبة المنكر ولو افعال الله اعلم بالاهل  
من القول بالعباد الذي لا يكاد يجمع من محمل واحد جزمه من كتاب **س** ويسمى هذا من الصفات  
في حقه كما يكون في الجهات **س** هذا شريع في القسم الثالث من اقسام الحكم العقلي  
المنفصلة به تلك المنفصلة في قوله فكل ذلك شرعا وجبا عليه يعرف ما قد وجب له والى ان  
والمنفصل هو سيجل في صفة عز وجل وقد مر على ان في رومالا اختصار وليس بلفظ من الخارج  
بعضه ببعض منخلص منه للارسل والنبوات من غير تحليل اجنبي والقبض ان يجرى عام  
ان يعتقد انه سيجل عليه سبحانه اصداد تلك الصفات المنفصلة باسرها كانت  
او سلبية معانه كانت او معتبرة فلا يتصور ثبوت شئ من اصدادها له كما ان السجّل  
كما هو لا يتصور في الفعل ثبوت في سيجل عليه تلك العدم والحد وطرق العدم والقياس  
والماثلة للحدوث بان يكون جبرانا عند ذاته سبحانه قدر ارض العاقل المحقق والمتوهم او  
عرضا يقوم بالجرم او يكون في جهة الجرم اوله هو جهة او يتقيد بكافة اوزانه او ينصف  
ذاته القدسة بالحدوث او بالصف او بالكبر او ينصف بالاعراض في الافعال او الاحكام  
او لا يكون كما قالنا بانه با يكون صفة يقوم محلا او يحتاج الى تحقيق وان لا يكون  
واحد بان يكون مركبا في ذاته او يكون له ماثل في ذاته او صفاته او يكون معه وجود  
مؤثر في فعله الافعال او ان يكون عاجزا عن ممكن ما او ان يوجد شئ من العالم مع  
كراهته لوجوده امر عدم ارادته له اوسع الذبول والافتقار او التقليل او الطبع والجل

وما في معناه معلوم ما والموت والصم والعم والبكم وهما يتبينهما الاول المراد هنا  
بالصم الغفور في حمل الصفة والقبض والخلق والصفاء واما الشئ فاستحال على وجوده  
وهو كل صفة من صفاته كما ان الثاني لا شك ان هذا القسم قد علم من وجود القسم الاول له  
ومن وجوب مخالفة لخواصه وانما فرض على طريق القوم في مثل هذه الادلة المطابقة  
واعراضهم عن الدلائل النفسية والاشراعية في باب الاعتقادات مما امة عن الجمل فيها  
ان كان لا في الخلق فيها لم ولو اجتهد بخلاف العزيمت الثالث الاضافة في حقه  
يجوز ان يكون حقيقة والمراد بالحق بالجل في الحكم الواجب له كما ويجوز ان يكون في  
وفي معنى علو على الوجهين من متعلقة بسجّل ويجوز على الاول ان يكون حاله في  
الصفا وصح ذلك لانه الصفة كصفة المصادد احوال كون تلك الصفا في هذا ما لم يكن  
الرابع مثل ما يكون في الجهات لانه على الحقيقة والشيء كما عرفت انما يتجمل عليه  
المحل في الفوق الخلق الربوبي وشمال والوراء والخلق والامام لانه الجهة انما يدور بها منتهى  
الاشارة للشيء والملكة المستقيمة كما هو اشارة الحكمة في نهاية البعد الذي هو المكان فلا يكون  
الاجسام اجساما في معنى كون الجسم في جهة على هذا ان يمكن في مكانه بغير تلك الجهة  
وان ارد بها المكان الذي يوجب من منتهى الاشارة للشيء شبيهة له باسرها الى اورد آيات  
كما يقال في الاصل فمخبرها في نفس المكان عند المسلمين باعتبار اضافة ما اليه فذلك الحكم  
محال الوجوب في القصة كما في حوادث وللزوم الاختصار والانتفاء او قد مر الخبر وتقدم  
الكلام على ما قبل الفصول الموهبة للجهة انما وما يرد به على من فيها ان لا يخرج بكونه في  
الى على شرفها منقوصا في ان هذا لا يترتب الى ايس فوق السلطة من حيث الصورة  
مع كونه وتعبه ومزيج خوف والصفة السلطانية وانما كان كونه في الصورة الا انه فوقه في  
القدر والعلية والحرقة والسقم على ما لا يذهب على فريده **س** وجاز في حقه ما يمكن  
ايجادا اعدا ما كثر في الفنا **س** هذا شريع في القسم الثاني من اقسام الحكم العقلي المنفصلة  
وانما اقره في البشارة عن الثالث للمر انما وقولنا ان يمكن متبذره جائز ولا يجوز جعلها  
الكن في افعالها من سدة عدم الاعتماد على من يذهب الى ان لا يشرط والفت  
اعلى الطلاق وايجادا اعدا ما تميز به النسبة اعلى كونه عن ان على صفاته الجارية العقل  
في حقه كما هو فعل كل ممكن وتركه وتغيره الفعل بالايجاد وعبر التركيب بالاعدام لانه الفعل مخير  
قبل ما يمكن وسكن في الرك لانه يعمم مجوز الفعل وهذا تدفع اليه بفقوة الاجا  
اذ يمكن العقل هو استمر طرقة وجوده وعدمه امكن واحد منها ضروري الوجود



ولا خسر العدم كما قدمت وذلك عين الجائز والاشك ان مفهوم الفعل بغير هذه القوة  
يغيب لا جوارحه بالانزاع هنا اشكال وهو ان الصفة الذاتية ان قبل بانها واجبة الوجود  
لذا انما لم يرد بعد الواجب لانه مع كونه منافيا للتوحيد بخلاف ما شتمهم انه واجبه  
لغائه هو الله تعالى وحده وان قبل بانها ممكنة لم يلزم بطلان القاعدة الغائلة كل ممكن فهو  
حادث بمعنى يخرج من العدم الى الوجود لا مفر من انما قد جرت والالزام قيام الحادث بزمانه  
على ان القاعدة ان العدم لا يكون معلولا للفاعل المختار البتة وقد ثبت انهم مختار في جميع  
افعالهم فالحاجة الى التسعد والخلص بالانزاع امكانها واستنادها اليه بطريق الاجابة  
وتخصيص تلك القواعد وحسب بطلانها فنفسه عنوم النظم مما كل ممكن فهو جائز في جهة  
تلك فعله وتركه اذا الصفا على هذا المخلص ممكنة ومع ذلك فليس مستند اليه بطريق الاجابة  
وقد كررنا هذا مرارا بحسب الحاجة له فانه قلت محمل سبق التسعد القول بانها مكان الصفا  
احد قلت نعم سبقه الى ذلك الامام في الذين في الاربعين وقطعة وهذه الصفات ممكنة  
لذا انها واجبة الوجود لوجوب الذات قال الاستاذ في مباحث الاشتقاق منتقضا مما  
الامام ان الصفا واجبة الذات لا بالذات اذ واجبة لاجل الذات القدسية لانه  
ذات الصفا اقتضت وجود نفسه انما وفيه نوع مخالفة لفهم التسعد كلام  
الامام في تكميله والله علم وقوله كثر في الصفا بمثل بعض جزئيات الجائز فعله وتركه في  
جهة الله وهو نوع الراد مصدر رزق قال ان الله عز وجل عز وجل من الرزق السبي الاله والرك  
بعض الصالحين فقوله والظاهر انهم اضافة المصدر للفاعل مع حذف المفعول الاول اذ  
الصفا من المفعول الثاني فتمت مذهبهم به واخاره الصفا في السيو  
ان الغنى ان كره وهو لا ينبغي مما يدخل عليه من المال الجلال الاما يحتاج اليه وما يبر صده  
لا يوجب اوجوه افضل من الفقر الصابر وحمل الخلاف فيمن اذا انصرف فام بجمع وظايف  
الفقر كالرخص والصبر كالتقاة وان استغنى فام بجمع وظايف الصفا البر والافشا  
والخواسة واداء حقوق المال وشكر الملك التوبان وفي الاصل زيادة ذات حسنة  
فخالق عبده وما على ان هذا من تفرع ما تفرع وجوب وحدانيته كما وعموم علم المعلوم  
وقد رتبته وارادته سائر المكينات اشار به للممثل المترجمة بخلق الافعال لغيره وادانت  
وجوب انفرادها في الخلق والابادة فانه كما هو خالق للعباد ولا عالمهم وحده عندنا  
واعلم ان فعل العبد واقع عندنا بقدرته انه كان وحدها وتعد العزلة بقدره العبد وحدها  
وعند الاستاذ بجموع القدرتين على ان يتعلقا جميعا باصل الفعل وعند القاضي بما

مكن على ان يخلق قدرة العبد كما باصل الفعل وقدرة العبد بكونه طاعة او معصية وعند  
الحكام بقدرته بخلقها الله تعالى في العبد والفرق بينه وبين مذهب المعتزلة ذكره بالاصل  
ورد هذه المذاهب بانها انما كانت الله تعالى عند قوله فلهما مشيئة الكسب كمن لا يوشى والاصل  
ان الناس بعد انما فهم على الله تعالى خالق العباد وخالق افعالهم لا اضطرارية اختلوا  
في افعالهم الاختيارية فخلقنا نحن في جملة خلقه تعالى واخراده وقال المعتزلة بل في خلقه  
لهم مع الاتفاق على انهم افعالهم لا افعال الله تعالى والاعمال والاعمال والاعمال والاعمال  
ذلك هو العبد وانما كان الفعل مخلوقا لله تعالى فانه الفعل انما يستند حقيقة الى من قام به لانه  
انما يخلق في اوجده لا انما في الابدان مثلما هو الجسم وانما كان البياض العالم من خلقه  
تعالى واجاده قال التسعد والاحتياج في خلقه هذا الخلق على عوام القدرة وجهلهم من شئنا  
على اهل الحق في الاسواق وانما الخلق ضاؤه على خواصهم وعلمائهم من سوادهم والعباد  
والاوابان في هذا ظهر ان تسليهم باورد الكتاب في السنة من اسناد الافعال الى العباد والاعمال  
لهم المدعو يكون فعل العبد وافعاله قدرته ومخلوقاته شهيته الاول المراد بالعبد  
كل مخلوق يصدر عنه الفعل عاقلا كان او غيره وذكر بعضهم للمخالف لانه بعض الاولات الآتية  
لا يخرج عن فعله والفتوى النعم كما بان في الامام في عبده معوية وما في كلامه محمل المعصية  
والوصولية والوصفية غاية الامر على الاجرين هذه عباد مضمونة وجدره طه  
ولم يرد خبر الفاعل لامن اللبس على رده الكوفيين او لضرورة النظم على راد البصر  
ان في جمع الطباق المعتزلة على ان العبد خالق لافعال نفسه فخلقوا اهل هذا الحكم  
ضرورة او نظرا في ذلك الاول ابو الحسن البصري من حاربهم والى ان لا يتقدموا  
من موافق لمن اراد ان يصلح وخاذل لمن اراد بعد ذلك هذا موقوف على ما قبله  
بحرف عطف مقدرة مشاركة في فعله واعلم اولان التوفيق لغاية التائيد والاول  
الاشياء متوافقة وشرفا قال امام الحرمين خلق القدرة على الطاعة والاعتناء  
في العبد وقال الاشعر خلق قدرة الطاعة في العبد ولا يصدق على الكافر لانه  
اراد بالقدرة العرض الممارن للطاعة لاسلامته الاشياء والآلات التي بني  
عليها الاول فتراد قيد الداعية لاجزاء الخ لا من صد التوفيق فهو خلق القدرة  
على المعصية والداعية اليها في العبد او خلق قدرة المعصية في العبد الذي ابي  
في التوفيق سواء بسواء او اعلم ان هذا فاعلى انما يجاب عنه انه انما هو الخالق  
لقدرة الطاعة فيمن اراد توفيقه ولقدرة المعصية فيمن اراد خذلانه فكيف في التوفيق



المراد بالوصول والحمد لله المنة بالبعد تعبيرا باللائمة عن المزمع ان المراد بالوصول  
وحيث ان البعد عن ذلك ونقل السعة امام الحيز من العصة من التوفيق بعينه فانه  
كانت توفيقا عاما وان قصت كانه توفيقا خاصا وانه اللطف هو التوفيق ايضا وانه التوفيق  
لا يبعد الا القدرة على الطاعة انتهى ولا قال صاحب جمع الجوامع اللطف ما يقع عنده  
العبد آخره فسر الحق الحق ما يقع منه الطاعة ووه المعصية فهذا ظاهر مراد التوفيق  
والعصية واللطف والحمد لله والكفر عفا وتساويها **س** لا يختصا رتبة  
التوفيق اليه كما رتبة الهداية ونسبة خلق الخلق اليه رتبة خلق الضلال وبسطه  
**الجميع بالاصل** ومنه لمن اراد وعدة **س** فلو اراد وعدة فانه قد يبرها به ثوابا او جزاء  
صلو وعدة الذي هو مفعول بمنزلة المخطوف من خالق مثله فلو رغبه وهو اشارة الى سطر  
الوعد والوعيد اليه اختلف فيها الاشاعة والامر بربه فقال الاشاعة الثواب فضل  
من الله سبحانه وقد وعد به المطيع فحفظ الوفاء له لا الخلف في الوعد نقص بحسب ربه عنه  
تكميل قيام القواطع على الوفاء مثل قوله الحق من ركب ومثل انك لا تخلف الميثاق وتل  
ولن تخلف الله وعده ومثلا ببدل القول لذكر **س** الصبيحت الحق وقولك الحق ودعوك  
الحق والعقاد عدل او عده العاصي فله ان يعرفه لا الخلف في الوعد لا بعد نقصا بل بعد  
كرامته **س** على ان اشار اليه عن قوله **س** انه اذا اوعده او وعده **س** تخلف العباد ومنه قوله  
وانه اذا اوعده او وعده فلو لم يرد وعده فلو لم يرد وعده فلو لم يرد وعده فلو لم يرد وعده  
لامر من خلاف الوعد فلا يستعمل اخلافه لعدم النقص بل بعد اخلافه كراما وكالا بمنح به  
واقتر من عند المذهب في جانب الوعد بزم مناسد كثيرة منها الكذب وقد قام الاجماع على  
نفيه عنه فكانت منها بدل القول وقد قال تعالى ما يبدل القول لدي ومنها انه لا يوجهه الرد  
على العلف في نفي العاد وحشر الاجاد ومنها يجوز عدم خلود الكفار في النار وهو صلا  
ما قام على القواطع من خلودهم فيها وقد ذكرنا عند اجوبة بالاصل منها ما قاله ابن الصلاح  
وعنه من محقق الفاضل وهو ان الكرم اذا اجر بالوعد فالتابع بكمه ان يبين اجابته  
على الجزم وعدم التعلق فلا يلزم الكذب ولا البند بل فاذا قال الكرم حقا لا عذر في زياده  
مثلا فنبهته وكراده ان لم اعف او ان لم اسامحه وهذا البند مستفاد من عاذا العرب به  
ايها وانما كما اشار اليه في قوله قد اجبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما حرمه النبي صلى الله عليه وسلم  
ان من الله صلى الله عليه وسلم وعده الله على عمل ثوابا فهو مخير له وفيه وعده على عمل عاقبا  
فهو بالخيار ان شاء عده وان شاء عفا عنه انتهى وليس هو بالاعتراف بزم الكذب وبند القول

كلامه

كلامه به فرفقه فلا يلزم الكذب ولا البند بل واما عدم توجه الرد على العلف في نفيه  
المعاد وحشر الاجاد ويجوز عدم خلود الكفار في النار فلا يبرها هذا الجواب بحسب  
القول عندنا في هذه المسئلة راجعة الى جواز العفو عن الذنوب فيجوز عدم انفاذ الوعد  
قوله يجوز العفو عنها وحشر الاجاد العفو عنها في ذنوب ليس كذا اما كما ذكرنا فلا عفو عنه  
والوعد به على حال غير ما لو لم يصير حاصلا المدعى ان الوعد يجوز ان يخلف على رغبته  
التاويل المذكور اذا كان واردا في باب يجوز العفو عنه وخلود الكفار في النار مما لا يجوز  
العفو عنه الجزية المرتبة عليها واما حشر الاجام فتاويل الاولى الدالة عليه بالهطالة  
اليه ليس هناك ما يقتضيه لك عرفت انما تأويلنا الدالة الدالة على عدم انفاذ الوعد  
الا للام بالخلاف القواطع من ثبوت العفو والخبر ليس هناك فاطع بنا فيه من تعرف اوله  
ثبوت غرضه ما بل الدالة على ناكذ وبغائه على ظاهره خصوصا لا يصح جزاءه  
الكفار الواجب انفاذ الوعد فيهم الهم وبهذا تعرف ان الخلف ان كان لفظيا فالحق في نفيه  
الاشهر وانما اجر على عدة العفو من مذنب الى توبه والله اعلم وقال لا يزيد به يتبع  
تخلف الوعد كما يتبع تخلف الوعد وجعلوا الايات الواردة بعوم الوعد خصوصا باليوم  
العفو له وعليه اعترض مع جوابه بالاصل **س** فلو السعيد عند في الازل كذا الشق  
ثم لم يتقل **س** هذه مسئلة اختلف فيها الاشاعة والامر بربه ايضا فقال الاشاعة  
السعادة والشقاوة انما هما بمعنى انهما مقدرتان في الازل لا يتغيران ولا تبدلان  
فالسعادة الموت على الايمان لتعلق العلم الازلي بها كذلك والشقاوة الموت على  
الكفر لتعلق العلم الازلي بها كذلك وتبرتب على السعادة الخلود في الجنة وتوابه  
وعلى الشقاوة الخلود في النار وتوابه **س** وان هذا اشار بقوله فوز السعيد آخره  
والصبر الصافي اليه عند الله والارادة عندية العلم فهو متعلق بالازل او حاله في الخبر  
فيه اذ الجار والجور جز السعادة الذي هو فوز فالسعيد من علم الله في الازل موت على الايمان  
وان تقدم منه كره وقوته ظفوه كمن الحائنة واما ان الوفاء وقوله كذا الشق استقا  
الشق ان له عنده كما حصل سعادة السعيد والشق من علم الله في الازل موت على الكفر  
وان تقدم من اسلام وبند الشقاوة وقوته فسر الحائنة وكفر الوفاء فهو ذاب منه  
وعلى هذا فلا يمتنع من السعيد ان يشق ولا في الشق ان يبعد واليه اشار بقوله ثم لم يتقل  
الكل واحد منهما عما حتم له والالزم انقلاب العلم جملا وبند الايمان كره بعد الموت  
وكله وهو يبرر السعادة والازل عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود في



فما زمنة مقبرة غير متناهية فصاحبها في ذلك لا يربو السجدة المسلم والشقة الحافر  
والسعادة الاسلام والسفاوة الكفر وعليه فيتم ان السجدة في شقة باه برت بعد باه  
وان الشقة في سجدة باه يوم بعد الكفر والسفاوة غير الزين بل يتغير ان  
ويتبدل واما الاسعاد والاشقاء عندهم صفات ان لا يتبدل فاعلم ان هذه الصفات لا تتغير  
ولا تتبدل كسائر الصفات العقلية اذ القديم محال في تغيرها **الاول** الحق في الخلف العقلي  
لان الاشياء لا تجيل اشد المسبب القديم المعصوم ولا السلام المحقق المعلوم عليه  
بالشقا والماتريد لا يجوز علمه علم الله من علم السلام الا بداعية ولا على علم الله  
موت على كماله اسلمة على الوفاة التي في فروع هذه المسئلة الاستعداد والامانة  
فقد انشأه ليحج ان يقول انما هو من انشاء الله في نظر الحار وقد لا ترمي به لا يصح ان يقول  
ذلك الحار وقدنا خير من في حيث الايمان الثالث ام الكتاب في قوله لا يجوز ان يثبت  
ويثبت وعنده ام الكتاب عبارة عن علم الله الذي لا يغير ولا يثبت على ما انشأ  
اليه قوله لا يجوز ان يثبت ويثبت وعنده ام الكتاب اصل النوع المحفوظ وهو علم الله واما  
الصوت المحفوظ فالحق جواز وقوع الحو والاثبات فيه كصحة الملازمة كالمسألة بالاصل والاشهر  
**الاربع** ان في فهم شرح الفاصلة حكم عدو الله وانه حكم السجدة والاشقة سوا سوا **ص**  
وعنده ما للعبد كسب كلفا به ولكن لا يؤثر في عفاه فليس محمورا ولا اختيارا وليس  
كلما يفعل اختيارا **في هذه المسئلة** من جهة كون القوم بسبب الكسب في من عواضل مباحث  
الكلام في ضرب من التفرقة في كسب الاشياء وادع بعضهم ان اسم الله تعالى والحق في  
ان العبد لا يخلق افعالا لنفسه كما هو كاسب بالضرورة لتعلق التكليف بها فانما تعلم بالبرائة  
ان لا خالق سوا الله سبحانه وان لا تأثير الا للقدرة القدسية وتعلم بالضرورة ان القدرة الحادية  
للعبد تتعلق ببعض افعاله كالصعود وادع البعض كالسقوط فتسمى اثر القدرة الحادية كسبا  
وان لم تعرف حقيقة وحاصل كلامه في النظم انه اشار في مسئلة الكسب لثلاثة مذاهب وقدم  
منها مذهب اهل السنة وهو ان للعبد كسبا لا افعالا لتعلق به التكليف من غير ان يكون موحدا  
وخالقا لها وانما له فيما نسب الترجيح كالسبب للفعل او الترك وهذا ما صح به بعضهم بقوله للعبد  
قدرة بخلافها النسب والاصناف فقط كتحسين احد طرفي الفعل والترك وترجيح لا يلزم  
منها وجود امر حقيقي فالامر لا يحسنه التركيب العبد ولا يجب عنده الفعل هو الكسب الذي يترتب  
عنه بعضهم بان ما يقع به القدر بلا محبة افراد القادريه وبعضهم بان يقع به القدر في محله  
قدرة بخلاف الخلق فانه ما يقع به القدر مع صحة افراد القادريه او ما يقع به القدر في محله

في التفرقة

قدرة فالكسب لا يوجب وجود القدر وانه وجب انصاف الفاعل من ذلك القدر ولهذا كان  
محصلا لا اختلاف في الاصناف ككون الفعل طاعة او معصية حسنا او نجسا فانه انصاف  
بالفعل بالقدر والارادة فيجب بخلاف خلق القبح فانه لا ينافي المصلحة والعاقبة الحسنة بل  
ربما تشمل عليها ويحققه ان قد ثبت ان الخلق ملزم فلا يخلق شيئا الا وله عاقبة حسنة وان  
لم يطلع عليه فوجب ان يجرم باه ما ساء به يوم خشي الفهم من افعاله فيكون له فيه حكم ومصلح  
كما في خلق الاجسام المهيئة للعبادة المولدة بخلاف الكاسب فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبح  
فيحصلنا كسبه فيجب وبعد رد الزم عنه فيجب اسفها موحيا لا مستحقا في الدم والحق لا يقال  
قد قام البرهان على وجوب استقلاله في خلق الافعال والقدر الواحد لا يدخل تحت قدرتين كما  
يستفهم انما انكم للعبد مع خلق الله كسبه لا نقول بالثابت بالبرهان ان الخلق هو الله تعالى  
وبالضرورة انه بقدرته العبد وادع مدخلا في بعض الافعال كحركة البطش وادع البعض  
الارضاء في حقنا في التفرقة في هذا المعنى في القول بان الله تعالى العبد كاسب **وحيث**  
انهم عرفوا القدر وقدرة وادع ان الفعل كسب كما وجد الله الفعل عقب ذلك الحرف خلق والقدر  
الواحد داخل تحت قدرتين كجنتين مختلفتين تحت قدرة الله تعالى كجنته الخلق تحت قدرة  
العبد كجنته الكسب في هذا القدر من الله عز وجل وان لم تقدر على ان يزيد منه في تخلص العبادة  
المفصلة في تحقيق كون فعل العبد بخلق الله واجبا ومع ما للعبد من القدرة والاختيار  
واذ عبروا عن الفرق بينهما بمثل الكسب ما وقع بالآلة والخلق ما وقع بالآلة **فثمان** الاولى  
عندنا من مقدم والمجدة حال من العبد وكسب منه وكلف به صفة والتاثير في قوله  
ويكن لا يؤثر في الخلق والاشياء فلا ينافي فضل الاثبات قبله وانما منه في العبد كسب  
والظرف متعلق بالنسبة الثانية هذا الحكم وهو عدم خالقية العبد لافعاله ثابت عندنا  
بالاولى العقلية والاولى العقلية فمن الاول ان العبد لو كان خالقا لافعاله وفعله عاها  
كان عاها لافعاله صليها واللازم باطل والفرق كذلك اما الملازمة فلا ان لا ينافي بالاولى  
والانفصال والحق فيمكن فلا بد لهما في ذلك النوع من الفعل مثلا وذلك القدر منه  
من حقيقة وهو القصد اليه ولا يتصور ذلك الا بعد العلم به والعلية هذه الملازمة  
يستلزم الخلق بدو العلم كقولنا ان العلم بخلق الله هو اللطيف الخبير ويستلزم خالقية  
العالم على عاقبة الفاعل واما بطلان اللازم فلو جوه منها ان العالم بعبد عنه افعاله  
اختيارية لا استورية بنفا صليها ولا يكتفي بها ولا يكتفي بها وقها انما انشأ انما كان  
او غيره فيقطع صفة معينة في زمان معين من غير شعور بنفا صليها الا جزاء والاحياء



التي بين البهيم والتمتع ولا بالآفات التي تألف منها ذلك الزمان ولا بالسكناء التي تخلها  
بكون تلك الحركة البطيئة حركة الفلك أو بالذرة لها من وصف السرعة والبطيئة ومنها أن  
الناظر يأنى بحروف مخصوصة على نظم مخصوص من غير شعور بالاعضاء التي هي الآلة ولا  
بالهياكل والأوضاع التي تكون لتلك الاعضاء عند التأني في تلك الحروف ومنها أن الكاتب يصور  
الحروف والكلمات التي لا تأمل من غير شعور بالآلة من الأجزاء والأعضاء التي هي العظام والجلود  
والغضاريف والأعضاء والعضلات والرباطات ولا يتأصل حركاتها وأوضاعها التي هي آليات  
تلك القدرة والسفوف من الحركة والآلات وما قبلها من الحروف والمزاج حيث تصدر تلك  
الآليات من صنائب النفثات يكون أمارة الحركة السريعة العشر مع عدم حالها بما يكون منها  
وبقدره وتقدمه على غيره وتأخره عنه وليس ذلك من العلم بهذه الأمور بل لو كانت  
أو كانت ضبط ذلك من التفصيل لا استطاع وتم التأنية وهي أولى من الأولى لما يسهل في  
الأصل وحلق كل شيء فقدره تدبره فخلق كل شيء وأصل خلقه وما يخلقون في الأرض والآلات  
الحكيم التي تفقت أئمة السلف قبل ظهور البع واليهود على الخلق هو الله تعالى وأما خلق  
سواه وإن الخواص كلها حيث بقدرته الله تعالى من غير فرق بين ما خلق قدرة العباد وبين  
ما لا خلق منها فإنه تعالى خلق الصفة بغير تأخير تأخره بالعلم بالعلوم والآراء بفعل  
الغير فالقدرة التي رتبها له تعالى بالقدرة وقادرتة في محله لا تؤثر في مقدرة أصلا  
انتهى وقد مضى بالاصل وقوله ليس بمجرب ولا اختيارا إشارة لرد مذهب الجبرية واليهودية  
أن في الله الشئ الذي ذكرنا فانه قالوا إنه العبد مجرب ولا اختيار له البتة في شئ من صفاته  
وأما هؤلاء الذين كالسكين للناظر والشمع للريح والباب للخلق بل كجذع مخلوق في الهواء  
تجذب الريح نارة بينا ونارة مثالا من غير قدرة على مخالفتها وموافقها كالجنيات عندهم  
في أفعالها بمنزلة الجواهر لا تخلق لها تدرك بالاجداد ولا أفرعا ولا تتأول ولا تتأكل  
وبطلان بين فأن القدرة فاصية باختياره من أفعاله وحرره في بعض الأخر كونه مده  
اليد للشاؤم ولا تماشى بغيرهم عدم التكليف للعبد بغير الأمر فلا يصح لغة ولا سر  
طلبه بفعل ولا نية عنه ولا مدبره ولا ذمه ونوحي عليه ولا ينبغي كونه كوكب كوكب  
والكل باطل بالجماع السليم الجبر لازم حكم حيث لم يجعلوا للعبد تأثيرا في أفعاله قلنا الجبر  
المعقول هو ما اتفقوا به من أن العبد هو متوجه على جميع الفرق ولا يفرق بين  
الآيات كما تفقت قدرة الله وأرادته وعلى موقعه العبد باختياره لا بد من وقوعه باختياره  
فإن الوجه بالاختيار محقق للاختيار لا مضاف وقوله ليس كل فعل اختيارا إشارة لرد

منه

مذهب المعتزلة وهو المذهب الثالث من المذاهب الثلاثة التي ذكرنا فأنهم ومن وافقهم من أهل الزيد  
عبطون على إرادة العباد وموجودة لأفعالهم فغيره لها بقدرهم كما تفعل عنهم بأنهم الجبرية في  
الأرادت وهم المتقدمة منهم كانوا يشقون من سجنه العبد صالقا القرب بعد أن يراجع السلف  
على أنه لا عاقل إلا الله تعالى وجبره المأخوذ من فهم فسموا العبد صالقا على الحقيقة لأفعاله لا اختيارا  
الصادرة عن قدرته الخالصة وإن كانت تلك القدرة مخلوقة لله تعالى أخرج من قدرته بوجوه  
منها أن كثر أفعال العباد فيجب كالعلم والشرك والفسق والقول فجاء الصاحبة والولد وكثر  
ذلك في جميع الأفعال لا يحكم على بغيره وإن كان مناه على التحسين العبد هو فأنه شرعا ولو سلم  
فربما كان خلقه عاقبة جيدة بخلاف فعله كما أنه لا يبرأ من فعله ومنها أنه لا يمكن أن يكون له عاقل لها  
كما منصفها بالانسان في العاقلية لا لا لصفاته بالعلم فكله أكله وشربا وفنا وقاعد إلى  
غير ذلك مما لا يستطيع العاقل أن يجبره على شئ ولا أن يخطئه بحداته والجواب عن الفرق بين  
الفعل والخلق وإنه لا ينفصل بالفعل من فعله خلقه وأخرج من أفراده بوجوه أيضا منها أن كل  
أحد فرق بالضرورة بين حرمان الاختيارية كالتشبه على الأرض والصور والخيال والاضطراب  
كلاهما في السقوط من السطح وما ذاك إلا بسبب الأول بقدرة والجاهد بخلاف الثانية  
ومنها أن كل أحد يعلم بالضرورة أنه لا قدرة له واقعته بغيره وأما عينه كالإقدام على الأكل والشرب  
عند اشتداد الجوع والاحتياج منها إذا علم أن الطعام والآدمي لا ينفصل وجوده بفعل الآلة  
الإنسانية في الفعل على وفق دواعيه ومنها أن كل عاقل يعلم بالضرورة حسن مخرج من  
أحسن إليه ولم يمتأسر ولولا أنه يعلم بالضرورة كونه المحدث لتلك الأفعال لما حكم به  
كما لا يحكم بحسن المخرج والزم على ما ليس من أفعاله فلهذا إذا راعى العاقل بذيء الأمر لا الأمر به  
الجزء ذلك من شيمهم الواهية التي لا تفيد سوران من الأفعال السبعة إلى العبد هو متعلق  
بقدرته وأرادته وواقع بغيره ورأيت به في المسألة بالأفعال الاختيارية وكونها حادثة  
للعبد واقع بغيره واختياره وعند قدرته وأرادته وإن كانت مخلوقة لله تعالى  
كأن في حسن المخرج والزم وصحة الطلب والتمني والتجرب وكذا ذلك ولا ينفصل كونه مخلوقا  
للعبد عن أمره للتمني وأما علم شهادته أول المراد من العبد العظيم كل مخلوق يصدر عنه  
فعل اختيارا من غير خلقه في الشئ وبسبب المحض وحين المخرج والاطلاق العام وكلام ذرايع أن  
له عليه السلام في تلك الأفعال التي هي محل النزاع والتمني والاطلاق والافراد متقلبة على  
نوع ناكيد حقيقه وفقا وكلاهما لفعل المراد به عند قدرة المعتزلة بخلق وإن كان غير  
عندنا كما علم من الضرر ولا يخفى عليك قوله ولكن لا يؤثر فيهم من مذهب المعتزلة كما



ان شاء فانه هو المضيف  
فعل الخير بعد بقصد فعل  
الشر هو

المعسر

17



في شوق الحائط وفي كلام بعض العقلاء قال الحائط لو لم تشق فقال لم تشق  
 فارتد عنهم الغناه في الماء مكنوا وقال له اياك ان تشق بالماء وفي الاصل في العباد  
 والنجس العباد بذكرهم في شوق ربي عليه فابك ما اشد شوقه فابك على ربي  
 لو ان العلم اربابا لكانوا من فناء شوقهم في فضل الله وان بعدت فبفضل العباد  
 هذا النوع على وجوب انفراد الله بالخلق والافتراف لافعال العباد وان لا يشاركهم فيها  
 الكسب على ما عرفت فغير انفراد الله بالخلق لافعال العباد وحده من الكانت او شرا فغيره تعالى عليه  
 ان يشيب العباد وان يعاقب الطابع لولا ما جرب من انا به المطيع فلما يحب عليه عندنا واحد  
 من الامر من فناء انا بنا الله تعالى على خير فانا به ايانا عليه ففضل منه وان عذبا على  
 فعل الشر ففقيه به ايانا عليه ففضل من العدل والفضل العطا عن اختيار لا عن اجاب كقول  
 الحكام ولا عن وجوب كقول المعزلة والعدل وضع الشئ في محله من غير اعتراض عن الفاعل  
 على الظلم الذي هو وضع الشئ في غير محله الاعراض عن الفاعل بغير اعتراض وهو  
 من جهة الله وجوه منها ما بان في من الله لا يحب عليه كاشية لاثواب عباد الطاعة ولا  
 على معصية ومنها ان طاعة العبد وان كثر لا تفي بشكر بعض ما انعم الله به عليه بل ولا  
 تنق الاقدار عليها والتوفيق لها فكيف يتصور استحقاقه عوضا عنها ولو استحق العبد  
 بشكر الواجب بجملة عوضا لاستحقاق الرب على ما يولي من الثواب عوضا ومنها انه لو  
 الثواب العطا بطريق الاستحقاق ونسب السبب لزم ان يثاب من واجب طوله  
 عمو على الطاعة وارتد من احرار الجاهلية وان يعاقب من اصره على الكفر واطعن الايمان  
 امر العبد ضرورة تحقق الوجوب والاستحقاق واللازم باطل بالنفاق لا بفعل العبد  
 موت المطيع عن الطاعة والعاقبة على المعصية شر طاعة استحقاق الثواب والعاقبة  
 على امر قاعدة الوفاة لا نأقول لو كان كذلك لم يتحقق الاستحقاق اصلا لعدم  
 عند تحقق العلة والنقص والعلة عند تحقق الشرط وقال في هذا الاصل المعزلة فقال  
 بناء على اصل السابغ من خلق العبد افعاله انما يحب عليه كاشية في المطيع وان يعاقب الطاعة  
 ولا يجل هذا زعموا انهم اهل العدل كما زعموا انهم اهل التوحيد لا جملتهم العنقا القديمة  
 ولا شك انهم احق ان يستجابوا بهل الجود والشكر لا لا يخفى وتساووا من جهة وجودها  
 ان الزام الحق من غير منفعة موفية تعاقبها يكون ظلم وانما كان من غير الظلم وتلك  
 المنفعة من الثواب ثم ان الفعل لا يجب عطا لاجل تحصيل المنفعة واللازم تلك المنفعة  
 وانما يجب دفع الضرر فمزم استحقاق العنقا بغيره ليجن اجابة وروى بسبب لزم الضرر

الغرض بانه يجوز ان يكون شكر المنعم السابقة او يكون الغرض امر آخر كخصم الوعد باليد  
 على ذم الواجب وانما الشق في فطاعة الخلق على ان يجوز ان يكون اجابا لاجل ما عليه  
 ان لها وجه وجوب في نفسها ومنها انه لو لم يحب الثواب العنقا لا في ذلك الى الثواب العطا  
 والافتراف على العباد في شغل الاول على النفس وملازمة الثانية لها فلا يعقبا ويصدق الاول  
 الثواب العنقا وروى بان شغل الوعد والوعد للعدل وعلمه من الوفاء بما وكثرة الاجابة  
 والافتراف في ذلك كما في الترتيب والترتيب ويجوز ان يكون عجزا عن ومنها الا بالافتراف  
 الواردة في تحقيق الثواب العنقا لوم الجزاء فلو لم يجز اجاز العدم لزم الخلف والكذب  
 وروى بان غايته الوقوع البتة وهو يستلزم الوجوب على الله الاستحقاق من العبد على ما لم  
 فائتاه الاول في معنى الوجوب هنا عند المعزلة الاستحقاق اللازم بغيره ان ينج نكره ومعنى  
 عدم الوجوب عندنا انه غير مستحق ولا لازم فيصير نكره اما الاستحقاق في معنى ثواب العنقا على  
 المكنى والثواب على الفعل فمنتهى عندنا اتفاقنا الثانية منه بالاشارة الى افعال العباد  
 كما ليست معلولة بالاعراض والمصالح والغرض لاجل بعدد الفعل عن الفاعل وقد  
 الا تربية احتناع خلقه من الصلوة قال السيد الخلق ان تعليل بعض الافعال بما لا  
 الزعم بالحد والمصالح ظاهر وذكر آيات واحاديث وليس باردم هذا شاعرا او قويا  
 بالحكمة والصلوة فنفس الامر لانهم ينفون العيش فافعالها كما ينفون الغرض وكذلك  
 كان العقيدة من الاحكام مالم تطلع على حكمه لا مالا حكمه على بعضهم فاعلموا الاشاعة  
 انهم انما ينفون وجوب التعليل لانهم يحولونه كما صرح به ابن عقيل الحنبل وهو غريب الضم  
 من قولهم ان الصلاح واجب عليه زور ما عليه واجب المبرر والابلاية الاطلا  
 وشبهها فحاذر الحاشي هذه الشكلة مرجحة فكتب القوم بسبب وجوب الصلاح والاصل  
 وبشره نسبة القوم بذلك المعزلة اعاد عليهم حيز الغيبة من قولهم ويروا من غير تقدم  
 مرجحة والصلاح عرض فمضاف ارفعه وزور من قولهم الواقع منه وما قوله ما عليه  
 نافية وحيز عليه في الوصف والابلاية له والمصدق مضاف لفاعله والرؤية بقرينة وهي هنا  
 المبلغ من العلية وحاصله ان المعزلة قالوا بوجوب ما هو الاصل للعباد عليه كما عجزا عن  
 القول بوجوب ذلك اليهم اجمالا لعدم تحقق غرضه بتفصيل مدبرهم وتفصيل انهم انفقوا  
 بعد القول بوجوب الاصل للعباد عليه كما على وجوب الاقدار والتكليف واقفي ما يمكن في  
 معلوم الله ان ما جوب من هذه الكافر والمطيع العاص وان فعله بكل احد غاية مقدوره  
 في الاصل وليس مقدوره كما عاينوا الظالمون علوا كبيرا لطف لوفاء بالكفار لا منوا

بالاصل



جميعا والالتكان تركه محلا وسفها ثم اختلفوا فيما يجب مراعاة الاصل بالنسبة اليه فذهب  
معتزلة بغداد الى انه يجب على الله ما هو اصل له من الدين فقط ثم اختلفوا ايضا في المبدأ والاصل  
فعند المعتزلة المبدأ الاوفاق في الحكمة والتدبير وعند البصرة المبدأ الاصل في المنفعة ثم اختلفت  
البصرة فمنهم من اعتبر المنفعة في علم الله كما في واجب ما علم الله انفعيته ومن هؤلاء الجبائي  
ومنهم من اعتبر ذلك في علم الله من الكفر على تقدير تكليفه اياه بعبادة الله تعالى  
ما يفيقه الى ان يبلغ عاقلا قادرا على اكتساب الخيرات وعلم هذا يلزم في مسئلة الاصل  
الا انه ترك الواجبات صغيرا وعلى الاول يلزم تركه فمن كبره واما كبره والنسبة  
وان لم يلزمهم فيما ينبغي لكن الالتزام بعلمهم في تخليد الفان في النار اشد قبحا وشاعة وتكسوا  
على ذلك فتولم من قطع بانه حكم اذا لم يقطع عنه احد وقد علم ان يقطع المأمور باصل  
به الى الطاعة من غير تقرير بذلك لم يفعل كما هو مذهب المعتزلة معدودا في ذلك  
الجملة وكذلك مذهب المعتزلة في المبالاة والبرص الى الطاعة والمصافاة لا يجوز ان  
يعلم من العطف واللين الا بما هو اخرج في حصول المبدأ وادعى تركه العباد والعبادة  
من اشد منياف الرجل واستدعى حضوره وعلم انه لو تعلقه ببشر وطلاق وجه لرضوا  
والالم بفضل فالواجب عليه عند العقلاء البشر والطلاق والملاطفة لا اعتداد بها واشت  
بقوله ذو الراس بل ان البطان قولهم وفاداه لانه توبة صادرة عن قصور نظر في الحق  
الآخرة اذ هو مني على قاعدتين فاسدتين عندنا احدهما تحسب العقل وتبين في الحكم  
الشرعية وثانيتهما استلزام الامر لا رادة ولو سلمنا قلنا ما ذكرناه انما يتم في حكم يحتاج الى  
الاولياء ورجوع الاعدا وسعة بكثرة الاعوان والانتصار ونعيم لدية الاذلة والافطار  
ويكون الشيء بالنسبة اليه شرفا ومقدارا وان لا يثبت هذا بل الحق في تقدير الحكم بطلان  
مذهب المعتزلة بقوله ما عليه الله كما واجب شرعي واجبه اصيل وهو ان يظفر لامة عنده  
ولا يجر ذلك من فعله ترك بل افعال بجانها كلها جائزة بالنظر في ذاتها واقفة على وجه الاصل  
والفضل او على وجه المؤقتة والعقد لا يجب عليه سبحانه شيئا منها ولا يستحيل والا لا تغلب اليك  
واجبا او مستحبا وهو ما لا يفيق به بوجاهة فاعل بالاختيار لا بالاجاب الطبيعة فلو وجب  
فعل او ترك لما كان اختيارا فيه اذ الاختيار هو الذي يشاء منه الفعل والترك ولا في الوجوب  
في حق الله لا يجوز ان يكون فاعلا بذاته فان كان قد يلزم عدم الفعل وهو خلاف ما مر في  
الحديث الحكم ما سواه كما وان كان عاقلنا لم تصافاته بالحدوث وقد سبق استحقاق  
عليه البصر ووجب عليه شيئا فان لم يستوجب الزم تركه لم يفتق الوجوب لانه الوجوب لا

كون

كون الفعل بحيث يستحق تاركه الزم وان استوجب الزم كما في الباركة ناقضا بذاته مستكلاما  
بفعله لا يفعله ذلك فخلص المذمة وهو محال وتكسب محابا بنا وعلم عدم وجوب الاصل  
بخصوص عليه كما لو جوده منها انه لو وجب عليه الاصل لعباده لا خلق الكافر الغير المقتدر  
في الدنيا بالغير وفي الآخرة بالعداب لا بالمخلوق سيما البتة والرسالة لا سقام والالام والحق والالتزام  
ومنها انه يلزم علم ما ذكرتم من الاشياء انه يجب على كل احد ما هو اصل له بعبادة الله تعالى  
بما لا تكلف بغير تركه بذلك بل بجملة الكثرة والتعب والحق من تركه ذلك اهيبة يلزم في الاما  
على المكلف شيئا مما فيه كد وتعب فان قيل انما وجب عليه ما فيه ذلك لانه بتركه عليه ثواب  
يربه عليه فحسن وجوبه عليه بذلك قلنا فليكن الاصل لعباده ونفسه كذلك ومنها انه يلزم  
ان يكون الاصل للكل كما في الخلود والنار اذ لو كانا في احد منها او عدم القول الاصل لفعله ضرورة  
انكم تعلمون ان فعل كل واحد فانه مقدور من الاصل ومنها انه يلزم ان يكون امانة الانبياء  
والاولياء والمرشدين والتقية ابلين رتبة المفضلين اليوم الدين اصيل لعباده وكيفية هذا  
قطاعة ومنها انه يلزم ان علم الله من الكفر والعصيان او الاثام وبعد الاسلام يكون  
الامانة او سلب العقل اصيل مع انه لم يفعل فانه قبل بل الاصل التكليف والتقريض للعلم  
كونه على المنزلة التي قلنا فلم يفعل ذلك بمنزلة طفل وكيف لم يكن التكليف والتقريض  
لا على المنزلة اصيل له وهذه النكته الزم الجاهل ورجع عن مذهبه حين قال ما تقول في طاعة  
اخوة مات احدكم مطيعا متفقا والاولاد والآخر عاصيا غير متفقا لها والثالث صغير فقال  
ان الاول شاب الجنة والثاني يعاقب النار والمالك لا يثاب ولا يعاقب قال لا اشرك فان قال القائل  
يارب لم اقمي صغيرا وما اقميتي الى ان اكبر فاقول من بك والطبعك فادخل الجنة ما دابقول  
الرب فقال يقول الرب اني كنت اعلم منك انك لو كبرت لعصيت فدخلت النار فكان الاصل  
لك ان توت صغيرا قال لا اشكر فان قال القائل اني يارب لم اقمي صغيرا كبريا اعني فل ادخل  
النار اذ يقول الرب فثبت الجاهل وترك الاشهر مذهبه واشتغل هو وبنه بابطال راس  
الخير والاثبات ما ورد به السنة ومضى عليه الجماعة قلنا استموا باهل السنة والجماعة فان  
قبل علم الله سبحانه من الطفل انه عاش ضل واضل غيره فاما لم يصح الغير قلنا فكيف لم يمت  
فرعون وما زعمه ذلك وذرا دشت ونزود وعينهم من الضالين المفضلين اطفالا وكيف  
لم يكن منيع الاصل عن لا جبانة له لانه لم يصح الغير سقيا وطفلا ومنها انه اجمع الانبياء والاولاد  
وجميع العقلاء على الرعدة برفع البلاد وكشف لباسه والفرار فيكون ذلك عندكم سؤالا  
من الله سبحانه لا بغير الاصل او بغير الواجب وهو علم عندكم ان العز ذلك مما بسطناه في الاصل

الاشعرية



وقوله المبروأة استيفاح على فمهم اذ لا يقع الا في انزال الاسقام بهم  
وكذا شبه الاطفال من الآلات والعجزة وقوله في الجبال لا يكون لهم العقوبة الظاهرة  
تلكه تنبيه من العقوبة من غير الوجوب في هذا الجبل بالابدان فيعمله بجانة لقيام الامر  
واستعداد العارفة منهم من فقهه بما لم يدر في استحقاق الذم وما صدر به من  
على هذا من وجوبه على الشره والخير كالاسلام وجعل الكفر في هذا شرع في الرد  
على العقوبة البصر في قوله ان الله سبحانه يمنع عليه ارادة الشرور والقبايح فيجترع الارادة  
بالخلق بغير عن الاذن بالمللوم هو على ضد خصاف ارادة خلق الشر الاخره وهو  
انه لا ارادة في الكفر الا بالان وان لم يقع الا الكفر وان وقع وكذا ارادة العاصي الطاعة  
لا الخلق في ان الكفر يقع من العباد خلاف مراده سبحانه على من يهمل نفسه في الخلق  
والخلق العظيمة في ذلك من وجوه منها ان ارادة البقيع فيجب والله في منة في القبح  
ورده بان لا يقع منه سبحانه شيء غايبة الام انه يخفى علينا وجهه حسنه وخفا حسن العمل  
للاوجب انتفاء حسنه منها ان العاصي على ارادة ظلم وهو في منة عنه ورد بالخلق  
فانه تصرف في ملكه ومنها لو كان الشر مراد الكفر قضاء بحسب الرضا وباللزام وبالطاعة  
اللازم اجماع ورد بان لا يخطئ مقتضى لا قضاء ووجوب الرضا انما هو بالقضاء دون  
المقتضى ومنها ان الامر بالبراد والنهر عابر لا يدسه وعبث ورد بالخلق اذ بالبراد  
عرض الامر الا بالان بالامور به كالنسبة اذ امر العبد امتحانه هل بطيعة فانه يريته  
العصيان وكالكفر على الامر بغير امواله وكذا النهر واما بالخشية ما يكون متعلقا بالامر  
في العاقل والعقل في الاجل وآراءه بالخير ما يجزوه عنه بالحسن قال السعد والاحسن  
ان يغيره بالايكون متعلقا للذم والعقاب لتبيل المباح وهذا واقع عندنا براه  
تلك وامره ومحبته تركت الاعتراض على فاعل والاول خلافة لما فاعله من الامانة  
قال تعالى ولا يرضى لعباده الكفر ان الله لا يامر بالخير فانه قد خلقنا نحن كلاً بما واقع  
بارادته في لا تقدر ان ارادة الله في متعلقه بكل ممكن كاشن غير متعلقه بالبين  
بكاشن على ما شق بين السلف وروى عن ابي عبد الله ما شاء الله كانه وعالم بشايد لم يكن  
ويذكر على ما ذاب الله العقوبة ان اكثر ما يقع من ملكه كانه يجرم لوله والطاهر لا يصير له  
ذلك رئيس قربة من عباده فضلاً عن هو ولة كل وال وانه هو الكبير المتعال  
انه دخل القاصي عبد الجبار على صاحب من عباد من الاسناد ابا اسحق الاسفندي  
فقال على الفور سجدة من قربة عن الغنى فقال الاسناد على الفور سجدة من لا يجزى ملكه

فانما

الاباء فانتفت اليه عبد الجبار وعرفه فم مراده وقال له فريد ربنا اني فعلت  
افيعني ربنا فم قال له عبد الجبار اربيت الله وقضى على بارود احسن اسم ساء  
فقال له الاسناد ان كان منك ما هو لك فقد ساء وان كان منك ما هو لك فقد ساء  
فانصرف الجبار وهو لم يزل في السجود والاباء اجابهم عن ذلك بان ارادوا العباد بالاباء  
والطاعة برغبته واختيارهم فلا يجزى ولا تقبض ولا مغلوقة لغيرهم وقوع ذلك كالمملك  
اذا ارادوا حوال النعم واره رغبة واختيار الكرا واضطرار علم بغيره في شئ لا لا يقع  
هذا المراد ووقعت مرادات العبد والخدم وكفى هذا التقدير ومغلوقة بهذا وقد علمت ما حيث  
تعلق الارادة عموم تعلقها بالمشاكلة في خلقها بقدرته من غير ان يكره فيكون مرادها من  
ان الارادة هي الصفة المرحية لا مدبرة الفعل والترك وبدل على عدم ارادة في لا يترك كاشن  
علم عدم وقوعه فمتمم ستماله وقوعه ستماله انقلا عليه جهلا والعالم باستحالة ان يترك  
الله وتعالى على تعلق ارادة في كل الاشياء بالاباء والاعاد مما ينو العبد ويجزى عن الخيرة  
ولو تسانر لنا اليهم الملكة وكلهم الموت وهشتر على كل شيء قبل ما كانوا في الموت الا ان شاء  
فم يرد الله ان يرد يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان لا يفسد جعل صدره حراً ولا يشكركم  
الشيء ارادة انما انصح لكم ان كان الله يريد ان يوفقكم ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ولو شاء  
له ان يجمعهم او يترك الذين لم يرد الله ان يطردهم فمتمم انما يريد الله ليعذبهم بما في القلوب  
انفسهم وكما في قوله انك لا تدري من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء والله يعلم ما ترون  
من بشارة الصراط مستقيم وعدة العقوبة من اجوبتهم عن هذه الايات حل الشبهة على منة في الجاني  
في الشبهة منة المحبت وقد تجرؤا في تفسير افعال العباد معناه خلق الاباء والهداية لهم  
ان اختيارهم وقال الجاني معناه ما العلم الضرر من جهة الاباء واقامته لكل المشقة لذلك  
العلم الضرر وقال ابو اسحق معناه ما خلق علم لهم بانهم لو لم يؤمنوا لكانوا عباداً لله  
والعلم ضررهم وكما يعلم تفصيل من الاصل بنسبته الاول ان الله خلقنا نحن كلاً بما واقع  
ان ايقضت على ظاهره كل من قول فخلق العبد وما على ان قدرت الارادة كما هو نص كلام العقلة  
المراد عليهم هذا الكلام كمر مع قوله فخلق الله ارادة يعني من علم تعلقها بالملك فلت تختار هذا  
فانما في هذا التفصيل انك الجاني علة مثل كذا افلا بأس فانه قلت فمن المراد عند العقلة  
المراد والقبايح قلت الشبهة ان كان المراد لا فعل الحسن عندهم هو الرضوانا سند واما  
من جهة الامر لا فعل الاختيارية الى الجوانه فانه قلت لو اهتم بوجه منة العقلة مع ان العلم سعة  
فانما بالعلم العقلة والخبرة والصابية والتجربين بالافلاك فكل ما تحت تلك القوا والطبايعين بالعلم العقلة







في باب القضاء والقدر كتب اجابها كتاب البصيرة ص ومنه ان ينظر بالابصار  
 لكن بلا كيف ولا انحصار المؤمنين او يماثل عقلت ه وهذا لما روي ان ثبت  
 آية الجائز العتق وبعض جزاءاته التي في العقل ونفس لم يحكم باستقامتها ولا بوجوبها  
 روية المؤمنين بجملة كما في الآخرة با بصرهم جميع بغيره هو المحل الذي يخلق الله فيه  
 الابصار عادة عند وجود شرطه والشرع به يخرج المحل النزاع بين المختلفين فان اهل السنة  
 طائفة على غير ما كان ذلك بالشرط الذي في العلم والمعرفة على حالها كذلك والكراميد  
 والشيعة على غير ما في جهة ومكان لا اعتقادهم له الجسم وانه لا كالا جسام كما عرفوا  
 علو الكبير والارتفاع على الفيز في جوار الاكث في انام العقل والنا في امتناع انسام  
 صورة من المرئ في الباصرة والفتال شفاع خارج عن الباصرة بالمرئ او حاله او رايته ه  
 مستقرة لذلك وانما النزاع في اننا اذا عرفنا الشمس مثلا بعد اوسم كان نوعا من المعرفة  
 ثم اذا بصرتنا او عرضنا العين كان نوعا آخر فوق الاول ثم اذا انما العين حصل نوع  
 آخر من الادراك فوق الاولين تسمية الرؤية بحسب الاكث في انام بالبصر ولا يتعلق  
 عادة الا بالابصار في جهة ومكان ومساكن محضه فهل مثل هذه الحالة الادراكية يصح ان  
 يتبع بدو القابلة والجهة وان يتعلق بذات الله تعالى بدو جهة ومكان فاقال المخبر  
 بناء على اننا ذكر شروط عقلية للرؤية وجوزنا به نحن واصحابنا من اهل السنة ورضائنا  
 عنهم بناء على اننا ذكر شروط عادية لها لعل ان يختلف الدليل على الجواز والامكان في  
 وهو ان رايته بقوله الجائز عقلت وسبب تفريده وعقله وتفريده انما من علم العلم  
 الجواهر والاعراض من الالوان والاكوان باتفاق المصنف من الجمل وكما انما كان  
 على رؤية القبيلين بانما تميز بين نوع وقوع من الاجسام كالشجر والحجر ونوع وقوع من الالوان  
 كالسواد والابيض من غير ان يقوم شيء منها بالابصار وعلى ما ذهبه صاحب البصيرة ه  
 وعلى كل حال لما في رؤيتها وهي حكم مشترك ولا بد للحكم المشترك من علة واحدة مشتركة لزم  
 ان يكون لها علة لا امتناع التفرع بل مزج وان يكون ذلك العلة مشتركة بين الجوه والعرض  
 لا تفرع امتناع تعليل الحكم الواحد بعينين مختلفتين وهي الوجود والحدوث والامكان اذ  
 لا ريب في مشترك بين القبيلين سواء بالحدوث عبارة عن مبنية الوجود بالعدم او عن الوجود بالعدم  
 والامكان عبارة عن عدم ضرورة الوجود والعدم والامتناع للعدم في العلية فتعتبر الوجود  
 اذ حصة الرؤية امر متحقق عند الوجود وينتفي عند العدم والدوران اما العلية وهو مشترك  
 في الوجود وعز لزم من رؤية حيث متحقق علة العلية التي هي الوجود فاما المطلوب

ثم الاكثر

المطلوب ثم الاكثر على المراد بالعلة هنا الموفرة في الرؤية واول كلام امام الحرمين  
 ان المراد بها هنا ما يصلح متعلقا للرؤية وقابلها لا يخفى على هذا لزم كونه وجوديا  
 وهو الحق قال السجدة بعد ان رده وبين ما فيه والافتقار الى ضعف هذا الدليل على كونه  
 بسطاه بالاسم والما تسكت المخزلة على السخلة للرؤية له في شئ عينية وسببه  
 سمعية واقول لا في شبهة القابلة وتقريرا انه لا يكون له في كونه في كونه في كونه  
 بالضرورة في كونه في جهة ومكان وهو محتمل او عرضا لا في كونه بالاسم  
 وبالسبب عرض في كونه المرئ اما كونه محتمل او عرضا لا في كونه في كونه في كونه  
 متبعضا متجزيا الى غير ذلك من لوازم القابلة الفاسدة اشار الى جوابها بقوله لكن بلا كيف  
 ان لزم هذه القابلة انما هو رؤية المواد بحسب حركتها العادة لا بحسب حكم العقل  
 اذ غير لزوم القابلة والجهة ثم في الرؤية نوع من الادراك يخلق الله تعالى معنى شئ  
 ولا شئ شاد ودعوى الضرورة فيما نزع فيه لجم الغفير العقلاء غير مصرحة وتوهم  
 ذلك فرائد هذا فلا يلزم من القابلة لانه الرؤية بين مختلفات اما بالابصار واما  
 بالهوية لا محالة فيجوز اخلافا في الشرط واللبازم وهذا ما اشار اليه في كونه  
 فالمراد بالثبوت في الكيف سنا وجوب ضرورية الواجب كذا في الشرط واللبازم  
 المعبرة في رؤية الجواهر والاعراض لا في رؤية فتق الرؤية او الرائي جميعا كالاتي والافتقار  
 على ما يفهم انما الجاهل بغيره من الرؤية فعمله افعال العبد وكسب الكسب ه  
 في الضرورة تكون واقعة بصفه من الصفات وكذا المرئ بحاسة العين لا بغيره كونه  
 من الكيفية اذ لا يدرك بها الا الكيفية واضعفها شبهة النزاع والانبطاع وتقريرا  
 ان الرؤية اما اتصال شفاع العين الخارج منها على شكل مخروطي ذبابه بالباصرة واما  
 على سطح المرئ واما بالانطباع الشئ من المرئ في حدة الرائي على اختلاف المذهبين ه  
 في الرؤية وكلاهما في حق الباصرة كما في الامتناع فمتنع رويته كذا والجواب ان هذا  
 انما يوجه على مذهب الفلاسفة الثابطين بتأثير الحاسة بارتسام صورة البصر فيها  
 اما بواسطة وقوع شفاع على المرئ في الخارج او بالانطباع صورة فيها ومذهب اهل  
 السنة ان السمع والبصر او كانه لا يتوقف على الاعمى وجود محال بقوما به واخفاص  
 بعض الاشياء بالادراك فحقنا انما هو باطلا والله تعالى عاونه بخلق ذلك فيما على ما هو  
 الحق في حيث القدر ويكن ادراج هذا الجواب البصيرة تحت قوله بلا كيف عند انما لم يكون  
 جوابا عن شبهتين معا واما شبهة اللوانع وهي انك تشبههم العقلة فقد اردنا بالجواب

في الفصل



واقوى الثانية فورا لانه اذ كان البصر وهو يدرك البصر وهو اللطيف الجدير  
ونظره تسلك بالآية ان نرى اذ كان البصر واراد مورد التمدح فخرج في اثناء المدح  
فيكون نقصه هو الادراك بالبصر فصار هو على ان كان محال وهذا الوجه يدل على  
نقص الجواز وانما لا يجوز ان يكون ولا انحصار بعض ما تقول ان كان يرى بعينه انه  
تكشف للبصر ان كانا فاما عند الراى بل احاط به ولا انحصار له عند كماله  
الحود والنهاية والوقوف على حقيقة كما هو محال النفع والآية الشريفة والبصائر  
انما لا تدرك الادراك بالبصر والآية الكريمة هو مطلق الرؤية بل هو رؤية مخصوصة  
وهي التي تكون على وجه الاحاطة بكون المرئ اذ حقيقة النسل والوصول ما هو من  
ادرك فلان اذ الحقة والحمد لله رب العالمين ما ادركه بصرى لاحاطة الغيب ولا يصح  
وما رايته فيكون الادراك المنفعة والآية اخضع الرؤية من زوالها بخسلة الاحاطة  
من العلم فلا يلزم من نفي الادراك على هذا في الرؤية ولا من كون نفيها صاكنة الرؤية  
نقصا وقد اوجب في الآية ايضا انه لو سلم عموم البصر وكون الكلام لعموم السلب  
فلان عموم الاحوال والادراك فيكون على هذا الرؤية من الدنيا جميعا بين الاولى واورد  
عليه ان هذا يخرج وما به التمدح بدوم في الدنيا والآخرة ولا يزول ودفع باه اشتراح  
الزوال انا هو خارج الى الذات والصفات واما ما يرجع الى الافعال فقد يزول لحدوثها  
والرؤية في هذا القبيل فقد يتغير الله تعالى في العين وقد لا يتغيرها لو سلم عموم  
الاولى فحاشا لله في العلم والبرهان ومثلا انما يعتبر في العلم والبرهان  
للاشياء انما اجاب عنها بان المنفعة في ادراك البصر ولا نزاع فيه والتنازع  
ادراك البصر والاولى على نفيها قال السعد وقد نظر لما شاع من استعمال ادراك البصر  
في الادراك به ولا في جميع الاشياء كذلك اذ المرئيات منها انما يدركها البصريات  
لا البصر فلا تخرج من ذلك خذك بل لا فائدة فيه اصلا اللهم الا ان ادراك  
البصر هو الرؤية بالجملة على طريق المواجهة والاطباع فيكون نفيها وتبا  
نقطة البارز في الجملة فلا يستلزم نفي الرؤية بالجملة المتنازع وقول المؤمنين انما  
لعموم النظر لنقصه في الانكشاف واما ما ادرك البصر اذ لا حراز من الكفار  
والما فغير اذ لا يدركه كما قوله سبحانه انهم لم يؤمنوا حتى يوفوا بالعقوبات ولا يسموا  
في اهل الكرام والشرف وقبل انهم يروى سبحانه ثم يجيئون عنه فنكون حصة عليهم  
وجعل النور على الخلاف السابق واما الكافر فغيره فلا يراه كما لا يراه

سائر المؤمنين من العقلاء ورؤية عموم المؤمنين مجمع عليها في الجملة اذ اختلف في  
اللائكة والحق انهم يرون كما وقد اختلف في مؤمن الجن والبردم به حصول الرؤية لهم  
في الموقف مع سائر المؤمنين فطعا وفي الجنة فزوايا غير قطع بذلك بل باحاطة راجح  
وعلى ما ظهر لهم لا يابا ووه مؤمن الناس في الرواية فكل جمعة وقد اختلف في رؤية الناس  
ربهم وانما اختاره ابن كثير انهم يرون في الاعباد ووه الجمع به جزم السيوطي لكنه يحتاج الى  
دليل خاص استثنى الجلال روي ان الانبياء وبنائهم في غير الاعباد البصائر كما يرى  
ابو بكر وعمر اذ يراه غيره من غير الانبياء ولم ينص على الرؤية ولا على عمل سائر  
لانهم تقع في مقابل عمل وانما هي محض تفصيل سبحانه تعالى وذكر بعضهم رؤية سبحانه في  
عرش الغياض خلافا والحق وقوعها فيها لمؤمنين وفي كفة الجبال رؤية الله تعالى يوم القيمة  
في الموقف حاصل لكل احد بل انزع واما الرؤية في الجنة فاجمع اهل السنة على انها حاصل للانبياء  
والرسل والصديقين ثم كل ائمة ورجال المؤمنين من البشر من هذه الامة واختلف في غيرهم  
وقد جزم الحافظ ابن رجب في كل يوم عند المؤمنين المسلمين في الدنيا فانه بعد لهم في الجنة  
بجنتهم فيه على ما يروى عنهم ويحتمل لم يروى في يوم الجمعة بعد يوم الزيادة في الجنة هذا حال  
العوام واما الخواص كالانبياء والرسل في كل يوم يرون كما يرون وعشا انهم يرون  
الذكر ان الناس يرون ربهم في الموقف ثم يجيئون الى الله لا ينفق من النار من يدخل الجنة  
الجنة احد فيؤذيهم فيؤذونهم في الجنة ثم لا يجيئون بعد ذلك اصلا ولا في حال تنفائهم والحق  
خافطه في الاصل مع البر العجائب شئت الراي بل المؤمنين من الصف بالاباء عند الوفا  
سواء كلف به بالفعل او كان صلي للكلية فدخل الملائكة ومؤمنوا الجن والامم السما  
والصيا والبلى والحيات الذين ادركهم البلوغ على الجنوة وما تواعلهم وهم الصف  
بالنوحية من اهل الفترة لانه ايمانهم صحيح اذ هو من حكم ما جاء به الرسول في الجملة بناء على  
القولين ان رجلا من هذه الامة يروى كما علمه آتيا وقوله اذ جاءه علمت تعليلنا  
منه لانه لا يسمع من جوار رؤية المؤمنين ربهم سبحانه وذلك ان دليلها العظم  
على ما فيه فامر القول على عدمه في اثنائها انا هو الذي سمع ذلك انكناك السنة  
والاجماع اما انكناك في باب كثيرة بيا وجه ولا انها بالاصل منها كالاترالية في العلم  
بقوله اذ جاءه علمت قوله تعالى يا رسا انظر اليك قال من نراة ولكن النظر الى الجبل  
فانه استقر مكانه فسوف تراه الآية ونظره الى الاله من انشائه الى انفس حذو كبراه  
ترتيبهم هكذا الله تعالى على رؤية فانه على استقرار الجبل وهو امر ممكن في نفسه ضرورة



وكلامه على المكنون لا يكون الا على ما لا يمتنع العقل انما العلم على تقدير وقوع  
المعقود عليه العلم لا يقع على شيء من المتعذر بل هو علم الرتبة ممكنة لزم خلفه في حقه تعالى  
بحسب ما لا يمتنع العقل انما العلم على ما لا يمتنع العقل انما العلم على ما لا يمتنع العقل  
بحد الجائز استمر الجليل مكانه وهو انارة الى الغدنة الصغرى والمقدمة الكبرى طوبى للعلم  
كالتيه لنص اهل الزمان على حوازه وفي هذا الجليل مناقشة بينا بالاصل واما السنة فاحاد  
يلعب بحججها مبلغ التواتر مع الحاشي وما يشير له وان كانت نفا حيلها وانما حديث انتم  
سترونكم كانه من الغرير البهت وقد اخرج احاد منها الاثمة من طرق صحاح وبنينا في الاصل  
من احاديثها واما الاجماع هو ان الصحابة رضي الله عنهم مجمعين على وقوع الرواية في الآخرة والاول  
والاحاد ثبت الواردة فيها لم تجز على ظهورها من غير ما يدل عليه الاثمة السبعة طبق اهل  
السنة على ان رواية السجادة جائرة عقلا واجبة سمعا والله اعلم وقوله وللمؤمنين ما يشاء  
مخلص واسم السنة فيه منه حذف جزء او جزئ منه حذف لا اقتضا لان حروفه من غير  
الآخر غير ملابم له وانما مخلص حروفه الى عرض ملابم الاول كانا فان الكلام السابق كان متعلقا  
بجواز روايته في الآخرة فاشتمل على الاخبار بوقوعها في الدنيا وهو اخص من جواز الوقوع  
في الدار الاخرى على ما لم يمتنع من روايتها انما كانت مستغنية فيها ما سألها او لا يجوز على احد من  
الانبياء الجليلين في الاحكام الالهية وحقوقها بالحيث وبما يحل ذلك في الواقع يستلزم  
الامكان بخلاف العكس لان الرواية التي حصلت في يوم في الدار الاخرى لا تستلزم وقوعها  
ابن عباس حديث رواية عليه السلام له نعت عابته وقوله انهم قالوا لعمر بن راشد ما عابته  
عنده ما علم من ابن عباس انهم من ابن عباس ميث والبيت مقدم على النافي على انه قبله  
عابته لم تستغنى عن السماع منه على السلام وانما استنبطه من آية لانه وكذا لا يصار  
والشيخ اذا جزمه وخالفه بغيره لا يكون قوله حجة اجماعا انه وفيه نظر وعادة المؤمن والاصل  
ان الرجوع عند اكثر العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يربى بعين لاسيما في الاسرار والحدوث  
عباس وعنه وافضل هذا لا يابا فذه منه الا بالسماع من رسول الله وهذا حالنا في البيت  
انهم وما يكره من انهم لا يربى بعين لاسيما في الاسرار وعنه والحسن والبريد بن سنان وجماعة  
من الاخيرين وقال ابن عباس في رواية عنه واخبره وابراهيم التيمي راى بقلبه يقبل بغيره  
قواؤه وقبل بغيره قواؤه واربعة روايات في رواية سمعته من ابي الحسن واهل بيته  
في معبر هذا القول فانما ليس الا برواية النواة مجرد حصول العلم لانه علمه ولم كان عالما به  
تلك على النواة وتعلق ببعضهم من غيرهم من الاوليات اذا اطلقوا الرواية ذلك اية لا تقسم

فاما برودة بها المعرفة فاعلم فان في الامور المهمة التي تعلل بها كبر من الناس في علم الرواية  
تلك لم تقع في الدنيا بغيره على خلاف فيها وفي وقوعها لم يمتنع في خلاف البعد والاحتج انهم لم يربوا  
او عاينوا احد الناس غير ما في الدنيا بغيره فهو سأل باطن الشايع وفي قوله قولنا اذ في  
الحديث واعلم انما احكم لا يربى به حتى يموت وهو ما طبع للناس فالرواية لغير الانبياء في الدنيا  
وانما جاز عقلا فقد امتنع سمعا وقد بطلناه بالاصل ولا نزاع في وقوع رواية في المنام  
ومحتمل الا في الدنيا لا يشهد بها كالاخبار فائدة قال السجادة خلفه في الرواية بغيره الله  
في انه لم يربى رواية صفاته في فعال الجبروت لا اقتضاء دليل صحة رواية صحيحة كل موطن الا انه  
لا يدل على الوقوع وكذا ادراكه بساتر الحواس اذ اعلفناه بالوجود سببا عند الشيخ حيث جعل الاس  
نفس العلم بالمسؤول بطلناه بالاصل **سنة** ذهب جميع مناضري المالكية كالخزولي والافقي  
والنسائي والبيهقي الى ان الرواية لا تكفي في دينهم انما هي لا يربى في الآخرة او شك في ذلك وكذا  
في خلاصهم من اهل التاويل فلا يكونوا كاجرم به الفاضل في الفعل في القاطع في البرك والخط واما  
مسائل الوعد والوعيد والرواية وخلق الافعال وبقاء الاعراض والتولد فيهما في الدارين  
فالمتبع من انكار النسا والذين فيها اوضح اذ ليس في الجليل شيء منها جعل بالله سبحانه ولا اجمع المسلمين  
على انكارهم جعل شيئا منها انهم لم يربوا وبيع ويشتق انهم لم يربوا في قوله رواه  
ظرف لثبنت بعينه وقت وعندها لا فائدة في الرواية بوقوعها فيها ارضي منها ولا لمحتما  
للاختصاص متعلقة بغيره وهي محتملة من العرف لا لثبنت وكان من حقها قربا بالانكشاف  
كالكبر والحيث لكن الضرورة جردتها وانما خلفتها الوصفية واجرت مجرالم يكن وصفها  
كقوله الشايع وانما دعيت الى حيلة ومكر **من** ومنه رسالة جميع الرسل فلا وجوب  
بل لم يحصل الفصل لكن هذا ايماننا قد وحي **هـ** فنع هو قوم بهم قد لعبا  
اعلم انما مباحث هذا الفن ثلاثة اقسام الهيات وهي المسائل المحيية فيها في الآخرة وقد فرغ منها  
وتبوات وهي المسائل المحيية فيها في النبوة واحوالها وهي التي شرع فيها الآخرة وسميتها وهي  
التي لا تتعلق احكامها الا في السمع والاثارة الوحي فيها بعد تسميم النبوة اذ اعلنت  
فاعلم انما السنية احالت على الله تعالى ارسال الرسل لنوقفه على علم الرسل من ارسال ولا طريق اليه  
الا لغيره وعلى النواة المتواترة وهو لا يفيد عندهم على فاعلم الغافل ان ارساله كان في قوم كذا ليطا  
مشا لا في البراهمة زعمت انه يجب لا يطين بالحكم لا عناء العقول في الرسل لانه ما به الرسول ان كان  
مواقفا للعقل حيث عنده فهو يعمل وان لم يأت به وان كان محال في كسبي اعنه فهو تركه  
ولا يقبله وان لم يكن عنده حسنا ولا ينجي فانه احيى في العقل والارادة وقال الحكماء وهو رأي







في شربها تعالى ذلك لكنه لا يتصور الا في حق من تتبعت افعاله وناس من معاصي القوا  
 الحجة اعمال الله حكيم لا يعقل كلكه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فالحق في البينة لطفه  
 الله تعالى وحجة حسن فعلها ولا ينج منه ثانيا على ما هو المختار عندنا في سائر الافعال والآثار  
 اشار بقرينة بل كخص الصفا العفصل وقوله لكن هذا ما شافه وجبا اشارة الى ما راسل  
 الرسول وان كان جائزا فعلا لكن الا بانه واجب على تفصيلا من علم منهم تفصيلا واجبا لا  
 من علم منهم اجالا فالحق آية الرسول انما انزل اليه من ربه والوحي من كل آية من بانه واما  
 وكنت رسول لا تعرفين احد من رسل الله واحد بل نؤمن بالجميع وقوله فنعلم انهم قد  
 لعبا اشارة الى انهم لا يرون ظاهر حال الرب الخلق من احواله الا رسل عليه السلام لا يظهرهم  
 عدم البينة الا بالاحكام والوعيد والتكليف ودلالة المعجزات وليسوا اهل مذهب معين  
 ولا قانون مدونة وانما هم او غادوا وياشروع من غوغا الناس يتبعوه الخرافة  
 متمسكين كما قال السعد شريعتهم آحادا ما تفرعها انما تجد الشرايع مشتملة على افعال  
 وحيات لا تسكن الصانع الحكيم لا يعبرها ولا بما مر كتابه من الفروع والصلاة  
 وكفيل بعض الاعضاء او جميعها لتلوث بعض آخر الى غير ذلك من الامور الخارجة عن  
 قانون العقل واثبت ما ان العدة في اثبات البينة هو التكليف وهو ثبت لا يلحق  
 لا يلحق بالحكم اذ لا يشتمل على قاعدة للبعد لكونه في حقه مضرة باخرة ومشفة ظاهرة  
 ولا للمعصية وتعالى عن الاستفاضة والاستغناء واليقين فيه شغل للقلب بما هو غاية الاعمال  
 وزمانه اكمل انما الاستغناء من موقفة والقضا في عظمته وجواب الاول انما البينة  
 اعتبرها الشارع ابتداء للتكليف وتطويها لا عما قدم فلا بد الاوامر والنواهي وانما كذا  
 ملكه اشتغالهم اياها ولعل فيها حكما ومصلحة لا يعلمها الا الله والراكون في العلم كما اشار  
 بعض من خاض اليه في اسرار كجاء الشريعة وجواب الثانية ان مصار التكليف الخارجة  
 قليلة جدا بالنسبة الى منافع البينة النبوية والافروية الظاهر من اللواقيظ على ظهور  
 الشريعة النبوية فضلا عن الكاشفة عن اسرارها المحفية وعندنا ملككم الصبي يظهر لكم ان  
 التكليف من قوله ما ذكرتم لا شغل عنه على ما توهمتم انتهى **نقطة** قال العزيز المحقق  
 معقول النفس بالتحجبه وتشبيهه وجمعه هو او عند الاطلاق ينصرف الى المبالغة  
 الحق غالباً نحو لا تتبع الهوى ونه النفس الهوى وقد يطلق المبالغة والمحبة فيستعمل في الحق  
 كونه حبة عارضة ما ركب الاسباب في هوى كذا ولا يخفى انه في وجبا واجبا لا خلاف  
**من** وواجب في حقهم الامانة وصدرهم وصف لا العظامة • وشمل ان يبينهم لا التوا

ن برد بغيره

بناحته ومع من طرح قوله فيما هو مشهور في الرسل بعد ذكره وهو موقفه بالجلية العقل  
 وما يجوز في حقه وما يحيل عليه فانه معناه ان يجب على كل مكلف ان يعرف البينة بالحق عقلا  
 بل رسل الكرام عليهم افضل الصلوة والسلام وما يجوز في حقهم وما يستحيل عليهم ومعرفة ذلك  
 ذكر احواله ونحو ذلك تفصيل قدم فيه الواجب لهم عقلا الذي هو اقسام الحكم العقلية في افعال  
 وواجب في حقهم رسل الامانة والعرفية لرسول وان لم يخص كل فرد بما ذكره لهم بل سادهم الا  
 يرسل فاعاد التليغ والعظامة منه والامانة الواجبة لهم انصافهم بحفظ الله سبحانه  
 ظهورهم وبما لهم من التليغ والتبليغ من غير غش ولا تزييف ولا تزييف ولا تزييف  
 ان يكونوا عند الله الا كذا لكونه لا يجوز على عقلا ان يكونوا على فعل محرم او كونه لما ران  
 يكون ذلك الممنوع من حيث انه ممنوع ما ران الله لا الله انما يتبعهم في افعالهم  
 واهوالهم من غير تفصيل وهو لا يأتى محرم ولا مكروه وهذا حيث لم يفرق بين المحصنة  
 كالحج ازيد من اربع فلا يكون افعالهم محرومة ولا مكروه ولا خلاف في الاول لا كمال شرفهم  
 وعقد قد رتب لهم بل في وقوع ما ينعونه ولو تفرعوا عنهم على غير الوجه المشيع في المذهب الذي رتبوا  
 وجبت توقف البينة على الفعل من دون موثوق من رتبين نعم يكون واجبه او عند رتبة  
 او مباحة لا تؤدى الى ازالة حشنة ولا حرم مروه وفي ثبوت هذا القسم نزاع لبعض المحققين  
 والظاهر عند من قول بعضهم ثبوت الامانة لهم ولو في حال صغرهم وبانه في رتبة العصمة ما  
 تفرق حقيقة الخال من احواله وعدمه والذكر مخصصا هنا الى الامانة هنا اعتبر محلها ومن  
 قامت به والعصمة اعتبر بها مبنيا ومعطيا فيكون الاضافة الى الله تعالى معتبرة في  
 معنوم الثابتة في الاول فيتحقق انما وانما يتحقق اعتبارا وقولهم وصدرهم اردوا  
 عقلا في حقهم عليهم الصلوة والصدق واصافة لبياء الابنية المطابقة حكم جرائم  
 لتوافق ايجابا كما ان اوسلبا اذ لو جاز عقلا عليهم الكذب وهو صدق الصدق فهو عدم  
 مطابقة حكم الخبر لتوافق ايجابا كما ان اوسلبا جاز الكذب فوجهه في تصديق اياهم  
 بلحظة الناذلة من قوله صدق عبد الله في كل ما يبلغ عنى وتصديق الكاذب  
 من العالم بكنية محض الكذب والكذب على الله تعالى كانه محرم فلهذا كذا  
 واعلم ان الاثم اجمعت فيما كان طريقة البلاغ على العصمة فيه من الاخبار في شيء  
 منه بخلاف الواقع لا قصدا وعدا ولا سهوا او غلطا على تفصيل في بعضه يعلم  
 في الاصل وحديث تلك الواثق العلاء وان شفا عنهن لزم في ظاهره مخالفة  
 للقواعد فيجب ان لا يجمع ما هو مذكور في الحديث ما اقر به على نظريه







في حق الرسول تبليغهم جميع التواهي من عند الله وارسلوا التبليغ للعباد فوجب تبليغهم  
 انهم بلغوه اليهم امتثالا كما كانوا عليه الامام على عهدهم من كتاب الرسالة والتفصيل  
 في التبليغ ولو في قوة الخوف وزمان التقيف وقد قالوا في حاشية روضه الوكان محمد  
 وم كانا شيئا لكم ويخفى في ذلك الله مبدية وتحتي الناس وان احق ان يختار  
 وبلغ البض عيسى لونه لاجل الله كلف لا وقد اوجبت عليه ذلك بقوله  
 يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فاعلمت رسالتك وفي القرآن  
 رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسال ولا شك ان  
 التكليف ولو لبعض مقتات لاقامة الحجة بالكنوز بينها **الثاني** الاول في تبليغهم  
 توافيا بين هذه الواجبات والحق خلافه الا لا يخفى شيئا من الواجبات الثلاثة ثم الغلط  
 ولا يسي عنه واما الواجبات الثلاثة الباقية فلا يغني بعضها عن بعض البقية الا ترى  
 وذلك لا يميزها عما هو مخصص ومما ذكره من ان لا يفي بعضه في بعض الا ترى  
 ان ثلاثتها تشترك في تبليغ شيئا مما امر به الله تعالى تبليغ او تغيير معناه عدل الله  
 كذب فوجوب الصدق لهم بنفيه ومعصية فوجوب الامانة لهم بغير تبليغ وكما ان الامر  
 بتبليغ فوجوب التبليغ العام بنفيه وبترك الواجب الاول والثاني في غير زيادة  
 شيئا عما امر به الله تعالى تبليغ مع نسبه الى الله تعالى في هذه الزيادة  
 معصية وكذب وكما الواجبين الاولين بنفيها دون الرابع الذي هو التبليغ العام  
 لانه هذه التقيف وقعت خارج التبليغ وبترك الواجب الاول والثاني في تركها شيئا  
 مما امر به الله تعالى تبليغ حذافا فانه معصية وترك التبليغ العام وكما يبين الواجبين  
 بنفيها دون الثاني لانه لا كذب فيه وبترك الواجب الثاني والرابع في تركها شيئا  
 بتبليغ شيئا مما امر به الله تعالى تبليغ ووجوب التبليغ العام بنفيه ولا يفي الواجب الاول  
 لانه انما يفي المعصية او الكراهة على قول اخرناه فيما قرناه الا ان يعظم ما اهم  
 والتبديل نسبنا ليس مشكوكا في ان الاحكام التكليفية فليس بمعصية ولا كراهة  
 وينفذ الواجب الاول في مجموع الثاني والرابع بامتناع معصية بترك الكذب والتبليغ  
 كالسرفه والزنا وينفذ الواجب الثاني في مجموع الاول والرابع بامتناع الكذب  
 نسبنا في غير المأمور بتبليغ لافانه للصدق دونه الامانة والتبليغ العام اولى  
 معصية ولا كتمان وينفذ الواجب الرابع في مجموع الاول والثاني بامتناع نقص شيئا  
 مما امر به الله تعالى تبليغ نسبنا في غير تبليغ ولا اخلال فيما بلغوه لافانه التبليغ العام

دونه الامانة والصدق اذ ليس صيانة ولا كتمان وينفذ الواجب الاول في كل واحد من الواجبين  
 غيره بامتناع معصية بترك الكذب والتبليغ كالغيبة والسرفه والخمسة وينفذ الواجب الثاني  
 في كل واحد من الواجبين غيره بترك الكذب بوجوبها في كل واحد من الواجبين لافانه للصدق  
 العام دونه الامانة اذ ليس معصية ولا كراهة ولا امر وينفذ الزيادة على الامر والتبليغ  
 او نسبنا مع نسبه الى الله تعالى لافانه للصدق العام دونه التبليغ العام لوقوعها  
 خارج وينفذ الواجب الرابع في مجموع الاولين بترك تبليغ شيئا مما امر به الله تعالى تبليغ نسبنا  
 مع التزام الصدق فيما بلغوه ذلك لافانه لوجوب عموم التبليغ وليس معصية في تبليغ  
 الواجب الاول وليس كتمان في تبليغ الواجب الثاني والعلم الثاني ما ذكره في المشرط وعقله  
 للنبوة والاشرف والشرعية والعادة فقال السعد في مشرط النبوة المذكورة وكما ان  
 والركا والغفلة وقوة الزاوية الصبر كعبه وبقي علمها الصلاة والسلام والسلطنة  
 كل ما يفرغ من الاضباع كرامة الابد وعملها الغفلة والقطاعة والعبادة المنفرة  
 للطباع كالبرص والجدام وكذا ذلك والامور الخفية بالمرءة كالأكل على الطريق والحرف  
 الدنيا كالحجامة وكل ما يخل بكنه البقية من اداء الشرائع وقبوله الا انه انما يفرغ من زاده  
 غيره من مشرطها الحية والبشيرة واختلفوا في اشتراطها بالبلوغ واعلم انهم اتفقوا  
 على انه يجوز عقلا ان يبعث الله نبيا صغيرا واختلفوا في وقوعه في غير ذلك  
 مستدلا بانبياءهم كبر عليهما السلام رسلا صبيحين وهو كلام السعد السابق **والتبليغ**  
 ابن العربي في آخر من الله لم يقع وتاوه اتيني عيسى وبقي قال ان عليه انما في الكتاب  
 وحده جعله نبيا وآتيه الحكم صبيبا بانها اجاز عما يجب لها حصولها لا حصولها  
 بالفعل ثم اجتهت نسبنا صلى الله عليه كانت على راس اربعين عاما واما في مولده عام الفيل  
 قال الاني وهو الاصح في ارسال الرسول الى امهم عند بلوغه الا انه دونه الاربعين  
 ومن الحكم الآتية اخبار جبريل النبي صلى الله عليه لم يكن في الا عاش نصف الذكر قبله وانه  
 اجزه انه عيسى بن مريم عاش عشرين ومائة سنة ارم بكت في الارض كافا وعبا  
 لشرعيته الا انك المدة واد انزل ملكك ما يكون الثلاث الزائدة على عند السبعين نصف  
 واما مكنته في العالم العلوس فلم يمسبب العزلة ليس في الدنيا ومشرطها البقية كون  
 النبي اعلم من جميع من بعث اليهم باحكام الشريعة التي بعث بها اصلية ووقعية ولم يعلم  
 موسى من الحضرة حكما شرعيا واما ما يتعلق بامور الدنيا المرفقة فلا يلزم عدم انفا  
 على طريق ما يقتضيه اهله ولكن لا يجوز ان يقال انهم لا يعلمون شيئا من امور الدنيا لانه ربما

محتمل ان يكون في بعض النسخ  
 نصفه في قوله من النبوة وينظر هذا  
 في نسخة علي السام



يوم البدر والفعل وقد سلف تنزههم عن الثالث الخار كان في كشف الاسرار ان علم البين  
هو المستفاد من الاخبار وعين البين هو المستفاد من الشهادة وحق البين هو المستفاد  
من العناية والباشرة معا واخذ ذلك من قوله تعالى في حق الكفار لم يزلوا ينادون بها  
لنستحق يومئذ من العليم ولما دخلوا وباشروا بها قال فزلا في جميع وفضلهم بحجهم بهذا  
لحق البين عليه السلام ان اردت المزيد وسجل صدك كادوا هذا شرف  
في بيان ان في ام الحكم العقل ما يتعلق بالبرهان وهو ما سجل عليهم عقلا وجزءه ما عاين  
الواجب الاربعين ابعد في ان يستعمل عليهم اصداد تلك الصفات الواجب عليهم عقلا  
فلا يتصور العقل كونه طائر في حور ساحة شرفهم الكريم ومنعهم العظم عليهم افضل الصلاة  
واشرف التسليم يستعمل عليهم الحيانة والكذب والبغاة والفعل وعدم الفطنة وكما يشي  
ما امر وايتلفه واعلم انهم صلوا الله سلامه عليهم جعفر معصوم من الكفر قبل النبوة وبعد  
بالاجماع عند من يعتقد في الاجماع او قد عبرت الامم انبياء ما يقدروا عليه فلم يروا  
شي من مطلقا وما ذاك الا لانهم لم يجدوا اليه سبيلا ولو كان العقل ولما سكتوا عنه  
لم يكتفوا من قول القبول حيث قالوا ما ولاهم عن قبضتهم التي كانوا عليها فليس نظره  
لا بد لا على عدم الوقوع لا على امتناعه الذي هو محل النزاع واما الكبار في الكفر ومنها  
القبالة والجمانية فقد اجمع الناس ابعده على امتناع صدور عنهم بعد البعثة  
واما الخلق في دليل امتناعها فقبل السمع وهو الرابع عند جمهور المحققين واليه  
قاضي بكر وقبل العقل وهو قول الكافة واليه الاستناد ابو سني وبه جزم في العظم  
حيث عده الحيانة من السخا العقلية واما الصغار عند فقد جوزا عليهم جماعة من  
السلف وعزم كمام الحزمين وابنه الهاشم من القدر واليه اسبب جعفر الطبري  
وجزه من الفقهاء والمحدثين والمكبرين ومنهم المحققون والفقهاء والمكبرين وبه جزم في  
النظم وعليه فهم معصومون من الصغار عند كعصمتهم الكبار وهو الحق عند واليه  
فعلية اصى وعليه الموت وذهب طائفة اخرى الى الوقف وقالوا العقل لا يكمل وقوعها  
منهم ولم يات في الشرح فالحق باحد الوجهين قال بعض المحققين ويحكي جميع الاقوال لا يختلف  
انهم معصومون عن تكرار الصغار وكثرها حيث فضل الامة لكونها بالكبار كما انهم محل  
المخلاف عن صفوات الى زالة الخسة واسقاط المروءة والمقت باقيا عليها  
الازراء والحق كسرة لغة وتطيفت كسرة لقيام الاجماع على عصمتهم من شذوذ جهة  
الجوزين والواقفين بالاصل واما جهة المانيز في جوه الاول لزوم حرمة اتباعهم فالعلم

منها

وجهه لكنه واجب للاجماع وقوله تعالى في حق الكفار لم يزلوا ينادون بها  
كنتم تجوزون انما يعنون في حجبكم والثاني لزوم رد مشاهدتهم لقوله تعالى انما جاءكم فاسق  
بنياد الآية ولا جاع على ذلك كنه منقطع لقطع بازمه نزولها منه في العليل مشايخ  
الدنيا لا يستحق القول في امر الله بالحقين العالم الى يوم الدين والثالث لزوم وجوب منعهم  
ورجوعهم لعموم ادلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكنه منقطع لاستلزامه ابتداهم وهو محرم  
بالاجماع وقوله تعالى ان الذين آمنوا ورسول الله وآياته والراعي لزوم استحقاق العذاب واللعن  
والنوم والذم لادخلهم في قوله تعالى ومن بعض ورسوله فانه لما رجعهم حالها فيها وقوله  
تعالى الا لعنة الله على الظالمين وقوله لم يقولوا ما لا يفعلون وقوله تعالى انما روي الناس بالبر  
ونزلوا انكم كن كل ذلك منقطع للاجماع وكونه من اعظم المنقبات الحاشي لزوم  
يتلهم عهد النبوة لقوله تعالى لا لبال عهد الظالمين فانه الرادية النبوة والامانة التي دورها  
السواك لزوم كونهم غير مخلصين لانه المذهب اخذوا الشيطان والمخلص ليس كذلك  
لقوله تعالى حكايه عايليس لاغوتهم اجعبتهم الا عبادك من المخلصين لكن اللازم منقطع  
بالاجماع وقوله تعالى وابراهيم واسحق ويعقوب انا اخالصا بهم بالصلة ذكر النار وفي  
يوسف من عبادنا المخلصين السابع لزوم عدم كونهم مارقين في الجرات بعد ودين الله  
من المصطفين الاخبار لا جاز في المذهب لكن اللازم منقطع لقوله تعالى في حق بعضكم  
كانوا يرون من الجرات انهم عندنا من المصطفين الاخبار وناقش السعة في هذه الوجوه  
بما يجمل ازالة الوجوه المذكورة على نفي الكبرية سهوا والصغيرة الغير المنقولة على ما هو  
المتناع محل نظر وقد سطرناه بالاصل واما حكم الكبار والصغار في فهم علم السلام  
سهوا فهو ان الكفر متنع بانفاق واما عزم الكبار في امتناع صدور عنهم سهوا  
عز السعة القول بحوازه لاكثر والحق وهو المحققين منهم القاضي عياض السيد في شرح  
المواقف امتناع واما صدور الصغار عنهم سهوا فاختار القول بحوازه الحقيقة السعة  
والسيد حكما على الاتفاق الا ما دل على خسة وعلة فاشترط الحقوة ان ينتهوا عليه  
فورا على الأرجح فينتهوا قبل ان يتقرر سرعة والحق عند وفاء الاستاد بالحق  
الا سواين وابنه الشيخ الشهيدان والقاضي عياض والسيد امتناع لانهم اكرم  
اسم سحابة من ان يصدر عنهم صورة ذنب وقد عزا هذا الى ابن بركان لاتفاق المحققين  
فان قلت قيل جواز الصغار عليهم العقل والسمع قلت صح امام الحرمين في برائة  
بانه العقل قال واما جاد به العقل فمرد في دلالة حسنة بالاصل ينتهيها لا

كبرمتا عند الله في قوله لا تفعلوه



واما قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 واما قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 واما قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 واما قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان

هذا هو الذنب بعد الوحي والانتفاء بالبرهان اما قبل ذلك فقال الحزمي اصحابنا وجميع من  
 المفسر لا يمتنع ان يصدر عنهم غير البرهان ما هو البرهان وقال اكثر المفسرين تمتع اليقين ما ثبت  
 لاننا نوجب البرهان لما نثبت من انما هم فنفوت مصلحة البينة ومنهم من منع كل ما يوجب الطماع عن  
 منافعهم وان لم يكن ذلك البرهان الاثبات وكونه انما ياتى فيجوز الابداد وانهم واستدلوا بهم  
 والصواب في تفسيره انهم من الصواب وقالوا فيقولون لا يجوز عليهم صفة ولا كبيرة لا عدل  
 ولا سهوا ولا خطأ وانما هو انما هو في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 والصواب في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 فنفوا قوم وجوزوا في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 كيف والمسئلة تصور كما منع فانه العا في النواهي فابكره بعد فخر الشريعة وقد اختلف  
 في حال انشاءه من قبل الوحي اليه كما في منعه الشريعة من قبل ام لا فقال جماعة لم يكن متعاضدا  
 ويرد عليه في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان

قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان

عنه فلا يصح عليه ذلك كيف قال الكوفي لا يجوز عليه الكذب جمل ولا ايات الكبار بل هو ولا  
 الجور الحكم ولكن مع هذا يجب ظهور توقيفه وتعيينه ونفي عنه الكذب جمل والكذب عند ذكر  
 مثل هذا وكما بعضهم يقر من هذا في حق القرآن فيجوز ان يكون له صفة اعطاه واجلا لا خيرا  
 في التسمية بالبرهان كذا في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 بل جميع الرسل والانبيا كذا في ذلك اذا عرفت هذا فافهم هذا على خلاف في الباطن السابعة  
 انما هو في العبارة التي نقلها لا تحركها بالقطر وليس من ضلالتنا والله الحمد الرابع ما ورد في ظاهر  
 مخالف لما ذكرناه في باب الذنوب والعا في ما مر ودلوكه لم يثبت والما صرف عن  
 ظاهره بما قبلنا سبعة ثبت وبلغه بالشرح من وجاهته في فهم كالاكل وكما في الجاهل  
 في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 وهو في قوله تعالى لا يظن ان الله ياتى بالدين الا بالبرهان  
 لهم وعدمه والعبر الصافي اليه حق عائد على الرسل يعني ان يجوز عليهم السلام كل ورضي لغيره  
 ليس بربا ولا ملائكة ولا اولايا حازم ربا ولا ستمنا ولا ما نفعنا الا انفس ولا يؤدرك القوة  
 سواء كان من توابي الجنة ولا يستغنى عنه عادة كالاكل والشراب الخلال والنوم والجلوس  
 ولو الباطن من انفسهم كاسلف محقق وقيل الجاه منهم او يستغنى عنه اختيار الجاهل  
 لثباته على ان من باب التفكر او حسن نفس وكذا في بناء على انه من باب القوة فيجوز  
 عليهم وعلى ان الله بالملك مطلقا مستلكن او كتابيا لا كجوهيا حلالا لابن الخوف في قوله  
 دم وطمه الاثمة الكتابية بالملك قلت هو فضيلة تعليلهم منع فاح الاجل الحجة الكتابية  
 له بالبرهان اشراف من ان يضع لطفه من رحم كافر اولانا نكره سبحانه وبالنسبة ما عدا  
 الكتابية واهل الجوسية لما مر وما عدا الاثمة ولو سلم لانها انما تنسج لاحد من خوف الغنى  
 او عدم الطول والثاني منقذ بالله به والاول كذلك للعصاة والى هذا التفصيل انما  
 بقوله في حال الخلق والجوار لا على وجه حرمة ولا كراهة وشبهه انهم لا يطونين صايات صوما  
 مشروعا ولا يستكفون كذا في ذلك ولا جالضات ولا في حال نفاس ولا اعرام ولا في حال  
 الرويا والاضلال لا ورد ما اضلم بنى قط والى اصل انهم يعلمون الصلاة من البشر واستلوا  
 الى البشر فطواهم من خالصة للبشر ما يجوز عليها من الآفات والنفقات والالام والاسقام  
 ويجوز كاس الحام ما يجوز على البشر وهذا كله لا يقتضي فيه الا انما سبى ناقضا بالاشارة  
 الى ما هو اكمل منه نوعه وقد ثبت له على اهل هذه الدار فيها يجوز وفيها يكونون ومنها  
 يخرجون وخلق جميع البشر به ربه الغير فقه مرضهم واشتغالهم واصحابهم والحر والقره



وادركه الجوع والعطش والحر والبرد والنعيب والضعف والكبر سقط  
 فحينئذ يشبه الكفار وكذا ربا عينة وسقى السم وتداروا جرحهم ونشروا نفوسهم  
 ثم قضى بجهنم فتوفي دخن برية في الرمي الا على وحلص من دار الامانة والبلوى وهذه  
 سمات البشر التي لا تجب عنها واصنافهم من الانبياء ما بهل فظلم هذه الاصناف وابتلوا  
 بانساق من هذه البلياء فقتلوا قتلهم وروا في النار وشروا بالبابية واما ابو الهيثم فشره  
 غلبا عن ذلك معشوقه منسلفه بالمال والاعلى والمالكة لاخذ منهم وتلقا الوجه  
 منهم في الحديث انه عيسى نامة ولا ينام فلي ما جزاء سره الشريف وبالحق ورواه  
 بخلاف حقه وظاهره وان الاقا التي كل ظاهره من ضعف وجوع وسهر ونوم لا ياكل منها  
 شيء باطنه خلاف غيره من البشر اذ انهم منسوق النوم جسمه وقلبه واذا صاح ضعف ذلك  
 جسمه ولحمه واما انما نزلت به اياهم ليعذب الجن زيادة في مكانهم ورفعته درجاتهم  
 واستبالت استباح حالات الجبر الرضى والسكر والتسليم والتمسك والنفوس والردا والفر  
 منهم وانكسر ليعاثرهم فرحة المنجحين والشفقة على السليين والشفقة بهم من زبانية مثلنا  
 امتحنوا به وبقتلهم فهداهم اقتده ووجه الحكمة في ذلك انهم لم يسلطوا ليعقوا  
 طيبين من بين يديهم ليعلموا انهم اكلوا ونواهم ودفروا جزا ولو لم يكن من فوائده الا ابتلاء  
 والامتنان الا مثل ما ترتب على فعلهم من معرفة احكام السموات والارض والاعمال والاصناف  
 في الحروف والسابقة واحكام الصلاة في المرض واحكام الاكل والشرب والجماع واللباس  
 ونقل كل واحدة من سائر الكليات ما لا يقل عنه الاخر من احكام الجنب والنكاح  
 كما غاية المكلف ومراية الرغوب من اجل فوائده الا من انما يشبه انهم بشر خلقوا لا يملكون  
 لانفسهم ضرا ولا نفعا ولا موتا وجبانا ولا نشورا ولا ملأه ولا الهة كما عساه يتوهم  
 من شانه طوقوا ارق على ابدىهم كادق لشرك العرب واليهود والنصارى ومن فوائده  
 ذلك ايضا انها رخصة الدنيا ودنايتها عند الله تعالى حيث لم يرضها وارضا ولا جبا  
 واصفائه ولم يرض فيها بطة العيش من الجوع والافاقة السرور اذ هي مملونة بملعون  
 ما فيها الا ذكر الله وما والاها مستهانة الاول اخرنا بقولنا ولا حرمنا ولا ما عافاه  
 النفس على ذلك كالا فساد والبرص والجذام والعمى والجنون واما الاغداد فقال النور  
 لا شك في جوارحه عليهم لانه مرض في المرض يجوز عليهم خلاف الجنون فانه نقص قال ابن  
 حجر وقيل هو عامد لا عجز الطول وجزم به البليغين قال السبكي وليس كل عجز عجز  
 لانه انما يبرز حواسهم الظاهرة دون قلوبهم لانه اذا عصمت من النور الاخر من الاغ

اولى قال وينبغي عليهم الجنون فليدركه كبره لانه نقص من النور والعمى والعمى من النور  
 من كونه كان حصر لم يثبت فاما يفتوب فخصه كونه غشاوة والالتفات الثاني في بعض  
 في السهو امتناع عليهم صلوات الله وسلامه عليهم في الاجابة مطلقا بل عينة كانت ولا في الاغداد  
 البليغية الا ان ثبوتها وجوازها بل ووقوعها في الافعال البليغية وغيره بخلاف النور والفرق  
 بين الافعال والاقوال البليغية قيام العبرة على الصدق في الثانية فاولى مخالفة الثاني  
 مقتضاها بخلاف الاول اذ لم توجب العبرة موافقتها لما في نفس الامر وان كانت في حكم  
 القول الحسب البليغ والابصار والاصول والسموات والارض وهو قول بلا غير في فعله وبقائه  
 في محله لانه لا يخطئ كالا يخطئ الثالث تنوع ابدع عليهم النبي في البلاغات قبل بلوغها  
 قولية كانت او فعلية وكذا انما يخطئ في نظم القول البليغ او معناه مطلقا وما لا يخطئ  
 به تلك على الدوام واما على التذكر فجزء البعض اما بعد السليين يجوز سبانه ما ذكر  
 عليهم في حفظ عزم بعده ووجه ضبطه على السليين بعد بلوغه ولا يفتوب عليهم سبانه  
 المنسوخ مطلقا لا قبل البلاغ ولا بعده الرابع من الاحكام لا يملأه لا يملأه الا احكام المنسوخة  
 بهم عليهم الصلاة والسلام يحكم على الاقفا في اقوالهم وافعالهم والاستنباط من  
 احوالهم والخوض في سيرهم وقصصهم لانه لا ياتى من اعتقاد الكمال نقصا وعكسه  
 ولا في اسقاط حق وجوب بعضه من النبي في الانبياء ولا في الاقدام على فعل مسلم بغير  
 حق ولا على اعتدافه في زمانا حتى من لا يملك من الاول الاقفا حتى وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من وجامع معنى الذي نقرأه شهادتنا الاسلام فاطح المراسن هذا بيان لما اجل من  
 النطق به في قوله والناطق فيه الخلفه بالتحقيق آه والعيان ان الشهادتين جفتا جميع  
 العقائد الا يا بنية الواجبة الاعتقاد مشرعا سواها تعلقت بانه تعالى او سواه بكنهه  
 او بالجملة او بالارادية من الغيبات التي وردت بها الاخبار وسواء رجعت الى  
 الواجبات العقلية او المنسوخ العقلية او الجائز العقلية وبيان ذلك ان الجمل الاول ثبت له تعالى  
 الاولوية وتقرها بكل ما سواه وحقيقة الاولوية وجوب الوجود والقدم الذي  
 فهو الوجود والقدم الذي له تعالى بوجوب شفعاه عن كل ما سواه وان يفتقر اليه كما  
 عناه كما يوجب له تعالى البقاء والحالفة الممكنات والقيام بالذات والفترة في  
 التقاليد كالا عراض في الافعال والاحكام وعجزه عن شيعه عليه تعالى لا يكون مستكملا  
 بفعله او تركه فلا يثبت له الاستغناء والطلاق ووجه افتقار الممكنات اليه يستلزم  
 وجوب حياته وعموم قدرته وارادته على وحدته وعدم تأثير شيء سواه تعالى

مطلب العزم نقص في حق الانبياء وما ذكره في حق  
 شبيب وبعضهم في حق نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 عفا الله عنه لا يفتوب في حق نبي الله صلى الله عليه وسلم







الرد على الفلاسفة الجوزي كتب بها برغم انه لم يلزم بعد كمالها من انظارها لمخلو  
 والعبادة وادام المراقبة وتناول المال واحاط نفسه من الشواغل العارضة عن الله  
 انضمت مائة وثمنا طلائعها له في رغبة من التخلي بالبنوة اذ لم يستعظم اهم الاعارة عن  
 اجتماع ثلث خواص في الانشا احدها الاطلاع على الغيب لصفا جوهريه وشدة اتصاله  
 بالباد العاليه من غير سابقه كسب ولا تعلم ولا تعلم وتاثيرها طموح خوارق العادات فطبيعة  
 الهيولى العنصرية القابلة للصور الفارقة الى بدل وتاثيرها مشاهد الملائكة على صور  
 متخيلة وبسمع كلام الله كما بالوحي هذا مخلص من بهم الجحش قد غلبه غلبه الياء اذ  
 يؤد الى جودتي مع نبيا على الصلاة والسلام ابعده وذلك سطر كونه القرآن عزها  
 للواقع اذ نقص فيه على ان علم النبيين وآمر المرسلين وكذا استلزم اجاره عليه السلام  
 بخلاف الواقع حيث قال انما العاقبة لا يبعد وقد اجتمعت الامنة على بقاء هذا الكلام  
 على ظاهرة على انه قد رتبهم بانهم ارادوا الاطلاع على جميع الغيبات فذلك  
 ليس شرط في كون الشخص نبيا بالاتفاق وان ارادوا الاطلاع ولو على بعضها فليس  
 ذلك فاصا بالنبى اذ ما راعى الا يجوز ان يطلع على بعض الغيبات من غير سابقه  
 تعليم ولا تعلم لا النفوس البشرية محدودة فيوز ان يثبت لكل ما ثبت لبعض  
 وبما ما جعلوه خاصه ثابته ليست مختصة بالنبى فانهم معترفون ايضا بما راد  
 الغنا من طبيعة غير الانبياء وبما جعلوه خاصه ثابته غير متحققه عندهم لانهم معترفون  
 للملائكة والاشقياء غير الجواهر العالية وهي غير رتبة عندهم قال بعضهم وفي هذا الرد  
 نظر اما الاول فلانهم ارادوا بالاطلاع الاطلاع على بعض ما لم تجر العادة به من غير سابقه  
 تعليم ولا تعلم من غير عارض ولا شك ان مثل هذا البعض لا يكون لغير نبى واما الثاني  
 وهو قولهم ان النفوس البشرية محدودة فيوز ان يثبت لكل ما ثبت لبعض فم اذ يجوز  
 ان يكون التفاضل وارجاع الاستعدادات مختلفة كجسم الخرافة وكذا ما ورد به الحكمة  
 الثالثة ولو سلم فكل هذه الخواص التي ليست خاصة مطلقة للنبى بل خاصة ضاربة  
 والجميع خاصة مطلقة لا انتم فانه قلنا ان الولاية كالبنوة في اننا لاننا بالكتب ايضا  
 قلت في بعض المتأخرين بانها كذلك وكما رده لغيره فانه قلت جميع الامور لا يبال  
 كجود الكسب بل لا بد من سبق العلم والآراة الا الذين ينسبها والالم تنزل في ارباب المال  
 في التاجر فالخصومة للنفس من البنوة قلت الخصومة المنصوح بالرد على المخالف  
 فيها مع كونها من اجل المتقنة الاباينة واما غير فليس كذلك ولم يقع فيه خلا

ن الجوده

قول من حيث الانبياء  
 ما ثبت الان في قد صنفها الاكابر  
 مع ما ارضاه في التفسير الكبير  
 كمره لشي

فان قيل لا يلزم من جود رتبة النبوة في الولاية  
 فلا يجوز ان يكون بعض المتأخرين من رتبة النبوة  
 لان النبوة علمية لا يتسلط الا على الولاية  
 افضل من النبى لكونه من رتبة النبوة

بوجه

بوجه النبى بالرد على الخالف فيه والله علم تعالى لا يسهل قال السعيدى حكى عن  
 بعض الكرامية ان الولاية قد يبلغ درجة النبى بل على وعن بعض الصوفية ان الولاية افضل  
 من النبوة لانها تنبئ عن القرب والكرامة كما هو شأن خواص الملك والمؤمن هذه والنبوة  
 من الابداء والتبليغ كما حال في رسل الملك الى الرعايا بالتبليغ الا ان الولاية لا يبلغ  
 درجة النبى بخلاف العكس لان النبوة من النبى لا يكون بدو الولاية وغير اهل الابعة والاذا  
 الى الولاية اذا بلغ العاليه في المحبة وصفا القرب وكما الاخلاص سقط عنه الامر والنهي ولم  
 لغيره الذي لا يدخل النار بارحها بكبرية وانظر فاسد ما جاء في المسند والاولا خاصة  
 بان النبى مع ما لا يشرى الولاية معصوم من الحق آمنه من سوء الخائفة بحكم النصوص الفا  
 مشرفا لمرور مشاهد الملك منبسط لاصلاح حال العالم ونظام امرى العالين  
 الى غير ذلك من الكمال الى اننا لا نسال بالجد ولا بالاجتهاد والى اننا باه النبوة تنبئ عن  
 البعثة والتبليغ من الحق الى الخلق فيها ملا حظة الجانبين وتنقص قرب الولاية ونسبها  
 لا محالة فلا نقص من رتبة ولا من غير الانبياء لانها لا يكون على غاية الكمال لا غاية ذلك  
 نيل رتبة النبوة نعم قد يقع تردد في ان نبوة النبى افضل ام ولايته فمن مائل بالاولى لان  
 النبوة من معنى الوساطة من الجانبين والقيام بصلح الخلق في الارض مع شرفها هذه  
 الملك وقرب ما بل الى اننا في الولاية من معنى القرب والاختصاص المذكور في النبى في  
 غاية الكمال بخلاف ولايته غير النبى في كلام بعض المعرفان ما قيل من ان الولاية افضل من النبوة  
 لا يصح مطلقا وليس الادب الطلاقى القول بل لا بد من التقييد وهو ان الولاية النبوية افضل من  
 نبوته لان نبوة النبيه من معنى النبوة والولاية لا تعلق بها بوقت دون وقت  
 بل قام سلطانها الى قيام الساعة بخلاف النبوة فانها محدودة بحد صلا الله في حيث  
 ظاهرها الذي هو الابدان وان كانت دائمة من حيث باطنها الذي هو الولاية التي لا تعرف  
 في الخلق بل في اقيام الساعة ولهذا كانت علامتهم التابعة اذ ليس الولاية الا مظهر  
 تصرف النبى واما بطلان القول بسقوط الامر والنهي لغير النبى فخطا ولا ياكل الناس في  
 المحبة والاخلاص ام لا يشارك بها جليل من التكليف في معصية ثم لا يخل من انهم  
 يعاقبون باوفا ذلة بل تركوا افضل نعم على بعض الاولياء انه استغنى الله سبحانه  
 عن التكليف وسأل الاعناق عن طواهر العباد فاجابته الى ذلك ما سلبه العقل الذي  
 هو مناط التكليف ومع ذلك كان من علو الرتبة على ما كان وانت جليل العارف  
 لا يسام من العبادة ولا يفر في الطاعة ولا يسأل الهبوط من اوج الكمال الى الهبوط



النفوس والنزول من عارج الملك الى منازل الجوارح بل يحصل له كمال الاجابة على عالم القلوب  
 والاستغراق في ملاحظة جنات الخ حيث ينهل من هذا العالم ويجعل الكايف من غير ان يات  
 بذلك يكون في حكم المحقق كالمعالم وذلك لوجوه عن مراعاة الامرين وملاحظة الخائرين  
 في جانب الادوام تلك الحالة وعدم العود الى عالم الظاهر وهذا هو الجود الذي لا يحد  
 يخرج عن بعض الغفول والمنسحب به هم السمو بالي نين العفلاء وبهذه البظير فضل الانبياء  
 على الاولياء فانهم مع الاستقامتهم اكلوا وجرهم شمل لا يخلو باده طاعة ولا بد يلو  
 عن هذا الجانب لانه قولهم القدسية من اكمل الحش لا شغلها شغل عن ذلك الجانب  
 ولهذا سفي عليهم باده ركة عن ضيق الصواب انهم سفياء برمة كما تفعل في  
 غالب الانبياء عند فخره لغاية كبره فوالله التي تبه النبوة شرعا اياها والله اعلم  
 لانها عاقل من ذكر حكمه شتر تكليفه سواء امره بتبليغه ام لا فمرهم قطعا من سائر  
 اذ لا بد فيها مع ما ذكره الامر بالتبليغ والتي شرع له ذلك كالمشور سواء كان مع هذا  
 كتاب ام لا كما لا يشع بحدام لا كما لا يشع لشرع في قبل ام لا خلا في الشريعة  
 شتر من ذلك فكل سوراني من غير عكس فظهر الفرق بين الغايم وانها ليست متزادة  
 ولا متساوية ولا بين الرسول والابن عوم وجهر ولا متباينة بحكم الرسول صاحب الكتاب  
 والشرعية والابن من حكم مع الوحي اليه بما انزل عليه عزه وتوحيده ان النبوة تجرد الوحي  
 ومكانة الملك فقد صاوغ الصواب فقد كمل الملائكة من واهم موسى ورجل فرج زيادة  
 اخ لا فراده وبلغته ان الله كبره كبره لا فيه فيه ان الله تزداد الفضلاء في افضليته  
 الرسالة على النبوة وعكس محل الخلاف مع اتحاد عملها وفيما هما معا شتر واحد كما  
 قر في الولاية والنبوة وما سلطان العلماء العزم عبد السلام الى ان يتوالت افضله  
 لغرض على الحق اذ هو لا يحد بما يتعلق بالباري من غير ارتباطه بالخلق اما مع تعدده  
 المحل فلا خلا في افضلية الرسالة على النبوة فقط ضرورة جمع الرسالة لها مع زيادة  
 الرابعة النبوة فلو لم تكن النبوة بمعنى الرفعة او لم تكن النبوة بمعنى الخيرة فيكون النبي اصل الرفعة  
 قال سيبويه اصل من العرب لا يقول نبيا سلمية الكذاب الهنوز غير انهم قبلوا الرفعة في  
 النبوة واواشدوا ثم ادعوا على حد القيد والادغام في المروءة ففصلوا في لفظ  
 نبى ما فعلوا في الذرية والجنسية الا اهل مكة فانهم يهزونه هذه الاحرف ولا يهزونه في  
 غير ما وبها لغوة العرب في ذلك الجمع عن هذا البناء قال ان عروبا فانهم البناء انك  
 مرسل بالجر كل من السبل هذا كما. وجمع ايضا على انبياء ولا الهزلة لما ابدت ابدالا

كاللحم جمع جمع اصل له عرف على كنفه والنبوة وولى واولياء وبسطناه  
 الكلام في هذه المسألة بالاصل الى ان من قال بعض المحققين قلت من العلم كونه  
 بشرا ومن العرب بشرط في صيغ الايمان او هو من فرض النبوة فليقاب البول العرف  
 بانه بشرط في صيغ الايمان فلو قال شخص اقم برسالة محمد الى جميع الخلق ولكن لا ادرك  
 هل يؤمن النبوة او الملائكة او الجن او لا ادرك هل هو من العرب العجم فلا شك في كونه  
 لكذب القرآن ومجده ما تلقه فروع الاسلام خلفا عن سلف وكما معلوما  
 بالضرورة عند الخاضع للعالم ولا اعلم في ذلك خلافا فلو كان نبيا لا يعرف ذلك  
 وجب عليه اياه فلو وجد بعد ذلك حكما بانوه انتهى لفظه السادسة فان قلت  
 هل هو عليه السلام باق على رسالته الى الابد وكذا سائر الانبياء بعد موتهم قلت  
 اجاب ابو معشر النخعي بانه لا استوي قال انه في حكم الرسالة وحكم النبوة في اليوم  
 مقام اصل النبوة لا الترتيب ان القعدة تدل على ما كان في حكم النبوة انهم وقال  
 غيره ان النبوة والرسالة باقية بعد موتهم وم حقيقة كما بينت وصف الايمان  
 للمؤمن بعد موته لا في النبوة والرسالة والايمان هو الروح وهي باقية لا تنفك عن  
 البدن انهم وتقفى الانبياء احياء في قبورهم فوصف النبوة باقية للروح وتجد  
 معا وقال القشيري كلام الله تعالى اصطفاها ارسلناك ان يبلغ عنى وكلامه تعالى  
 فديم لهو عليه الصلاة والسلام قبل ان يوجد كان رسولا فكذلك حاله في حاله والى الابد  
 يكون رسولا ببقاء الكلام وقدم واستحقاق البطلان على الارسال الذي هو كلام  
 ومثل قول ابن حجر والنبوة لغة من الله تعالى بين بها على من نبأ ولا يبلغها احد  
 بعلى وكشفه ولا يستحقها باستعداد ولا به ومعاها الحقيقة شترها مما هيست  
 النبوة وليست تابعة الى جسم النبي لا الى عرض من اعراضه بل ولا الى علمه كونه نبيا بل  
 المرجع الى اعلام الله بالنبى بنائنا او جعلنا نبيا وعلى هذا فلا ينظر بالموت كما  
 لا ينظر بالنوم والغفلة انهم من كتاب الانبياء وقال السبكي في طبقاته عن ابن  
 فورك انه قال انه علمه العلم حتى فخره رسول الله ابد الا باده على كنفه لا الجاز  
 السابعة المن جم منة تطلق بمعنى الاعطاء بمعنى ان المعطى وهذا هو المراد منها  
 ومعنى جزل عظم وكما انه يعطى العطايا بلا اعراف من النعمة من العسل والاعراض والشرط  
 تكلم والله اعلم. وافضل الخلق على الاطلاق نبيا قل ع الشافعي. ش  
 يعني افضل الخلق العلوية والسفلية من بشر وجن وملاك في الدنيا والآخرة

النبوة



مقدّر ظاهر التقدير وهو إثارة لمرارة ما يؤتم تسكت به في معارضة هذا الحكم  
عما اجبتا عنه أو تكلم **حس** والانبيااء بلونه في الفصل من الغيرة بلونه  
راجع لنبيناؤهم والانبيااء جمع من كالأولبااء جمع ولت وقدما العوارف فيما  
آتوا والغيبة انهم تبة الانبياء صلوا عليهم سلامه تلح من تبه دم في الغيبة  
وانه تغاوتوا فيها بالنسبة للقرينة دم على ما تان في قوله بعد وبعض كل بعضه  
قد تفضل فغيبه اوله الغم من الرسل افضل من بقية الرسل ثم بقية الرسل افضل  
من الانبياء غير الرسل واختلف العلماء فمن يلية من اول الغم كما يشاء بالاصل  
والذي اضاره كما فظ ابن جرانه ورد ان ابراهيم دم من جز البرية خص من محمد دم  
بالاجماع فيكون افضل من موسى وعيسى ونوح عليهم السلام ثم الثلثة بعد ابراهيم  
افضل من سائر الانبياء والرسل قال ولم اقل من افضل ابراهيم افضل من الباقين  
والذي يتفقد والتفضل من موسى لم يعبى ثم نوح عليه السلام انتهى قال  
بعض شيوخ شيخنا السهوي رحمه الله تعالى قد يم موسى عليه من بعده للتفضل بسماع  
كلام الله ثم عيسى ثم لانه كلمة الله انتهى ثم ما تان الاول افضله كلام العارفين  
ابن عباد في رسالة الكبرى ان الواجب اعتداد افضلية الافضل على الحق ما ورد  
به الحكم تفضيلا في التفصيل واجمالا في الاجمال ثم ان تعين لنا بقول الشافعي  
الوجه الذي جعله سببا لا فضيلة فليان والا امكنه عنه لانه التفضل راجع  
لاختيار سيد الجميع وهو الله تعالى لا لعلوة موجهة وبه في الفاضل وقد ثبت في  
منه المفضل لذلك ان افضل من عبيده من شاء بما شاء على من شاء منهم وان كل  
واحد منهم كاملا في نفسه فان ذلك الغاية التي يقيق به من غير ان يملك على ذلك  
وصف يكون فيهم وذلك مما يلي سببانه كمن سببانه ولا شك ان الفاضل لا  
ان افضل عالم بجملة الله سبحانه سببا لتفضيله وان المفضل لا يكون بجملة مفضولا  
لسبب لم يجعل الله كل سببا لمفضولة وان الله تعالى لا يحب ان تفاضل احد بين  
اجباؤه بل لم يجعل سببا للمفاضلة ففريقان الطوب ما قلناه اوله ولا نقطه  
مذكور بالاصل الثاني قال السعد لا تفاضل في ثبوت النبوة خلق العلم الضرورة  
كعلم الصديق رضي الله عنه نبوة محمد صلى الله عليه وسلم يعلم ضرور خلقه الله عليه كما ثبت ايضا  
بحر من ثبتت عصمة عمر الكذب كمنقوص النبوة والا يجمل الواردة نبوة محمد  
دم وكما جاز موسى من نبوة هرون وكالب ويوشع دم وسبب ان نبونا ايضا



بالعزة فانه قلنا قال امام الحرمين انه لا يمكن نصبه على النبوة سوى المعجزة لانه ما قبله  
ولما لم يكن خارقا للعادة او كان خارقا ولم يكن معروفا بالمدعى لم يصلح دليلا للاتفاق  
على جواز وقوع الخوارق من الله تعالى ابتداء فلما كان في محال على ما يصلح دليلا للنبوة على  
الاتفاق ووجه على المكثرين بالنسبة لكل شئ في الذرة لا يثبت قبله ولا كنهه **واما الاستدلال**  
على نبوة محمد بن مباح في اخلاقه واحواله فعليه المعجزة قال السعدى في قوله  
لغة النبوة في مقدم او تاخر استعمل في العظم في الشاهد الرئي من غير فاصل استعمال الطوق  
في المقيد كالاخيه **ص** وبعدهم الملائكة في الفصل **ش** الفصل في المضاف اليه الطوق راجع  
لما نبينا به في رتبة الملائكة في الفضيلة في رتبة الانبياء عليهم السلام في الجبل فهم  
ولو غير رسل افضل من غير الانبياء في البشر ولو كان وليا كالبكر وعمر رضي الله عنهما كما هو  
طريقه الاشهر الى وضع عليها هذه النظمه وهو واحد القولين الاتيين وسنوف  
ان هذه الطريقة مخرجة عندهم وان الرجح هو القول الآخر وهو ان في طريق المأثور  
الائمه ويمكن ان يكون المراد الاخبار بان الانبياء افضل من الملائكة مع سكوتهم في الفا  
فيما بين الملائكة وبقيته البشر فيكون في ذلك فابا الحكم الطرفين **واما** فلفظ في الجملة  
لان الذي يلزم من ذلك في الفضل انما هو رؤسائهم كبريت وميكائيل واسفيل وغيرهم  
**وهذا** الحكم قال به جمهور اصحابنا الاشاعرة ووافقه عليه السبعة ووافقه في العزلة  
والغاية ابو عبد الله الجليلي وجماعة من فقهاء الملائكة افضل من الانبياء تسبكت  
اصحابنا بوجوه عقلية وعقلية في الاول **الذي** ان الملائكة بالسيوف والادام تولد  
واذ قلنا للملائكة سجدوا لآدم تسجوا والابليس واسفيل وكان من الكافرين ولا شك  
السجود المأمور به كان سجود خضوع لا سجود عبادة او لا يكون السجود عبادة الا لله جل  
يكن آدم افضل من الملائكة لما امرهم الله تعالى بالسجود لآدم في حكمه وقضية فاعيد  
الى الف الحكم لآدم افضل من الملائكة المفضولة وآباء ابليس لعنه الله استلزامه وتعليل  
بانه جزاء آدم لكونه من نار وادم من طين يد على ان السجود المأمور به كان سجود خضوع  
وكرمه وتعليل لاسجود بحجة وزنازة ولا سجود الاعلى لادنى اعطاه الله رفعا مستر  
وهما نفسا جدين ولا ان آدم انا كانا كالبقرة التي توجب لها المصلحة والتعظيم  
بالسجود وانما هو الله تعالى كالاخيه في ذلك على موقفي والبيان من السجود حقيقة وتعليل  
الكون في جماعة من السلف كقنادة ان سجد الملائكة لآدم كان ركوعا وانما لم ينع وضع  
الجمعة بالاولى لا يكون الله تعالى فقلنا عنه الجلال واقره ومنها ايضا ان آدم لم يعلم الملائكة

ومعلم لهم لانه انما هم بالاسماء كلها وبما علم الله من المضافات والملائكة كانوا لا يعلمون  
ذلك لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال استبشروا باسماء هؤلاء  
ان كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمنا انك انت العليم الحكيم **ويجب** ان يكون  
افضل منهم لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون والمعلم افضل من المتعلمين  
منه وسوق الآية بنا على ان الوضوح انما هو ما خفي عنهم من فضيلة آدم ورفع ما  
نوتوا فيه من النقص ولذا قال تعالى انهم لم اقل لكم اني اعلم غيب السما والارض  
**وهذا** يندفع ما يقال ان لهم ايضا علوما جمة اضافة العلم بالاسماء لما شاهدوا  
من اللوح وحصوله من الازمنة النطا والنجار في انظار التوالت ومنها ايضا قوله  
ان الله اصطفى آدم ونوحا والبراهيم وآل عمران على العالمين وقد خص من آل ابراهيم  
وآل عمران غير الانبياء برسل الا جماع فيكون آدم ونوح وجميع الانبياء مصطفين  
على العالمين الذين منهم الملائكة اذ لا يختص الملائكة من العالمين ولا جهة لتعريف  
العالمين بالخير والحق **واما** الاستدلال بقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم والنكر  
المطلق لادم الاجناس ثم بفضل علمه فيضعف لانه التكرم لا يوجب التفضيل  
على الغالب وليس غير الملائكة بالاجماع كيف وقد وصف الملائكة ايضا بانهم عباد مكرمون  
ومن الثانية ان البشر ثابرون بامواع العبادات والطاعات كثره الشواغل والقصور  
والموانع والمناقب وعدم طبعهم بالجبل على ذلك فتكون اشق عليهم من عبادة من جيلوا  
عليها وانقاد طاعتهم اليها وكما كانت العبادة اشق كانت افضل وكانت ثمر  
الثواب عليها احق لقوله آدم افضل الاعمال احمرها اشقها ولا يخفى لافضلته سب  
زيادة استحباب الثواب والكرامة لا يقال لانه استغناء الشهوة والغضب سائر  
الشواغل في حق الملائكة ولو سلم استغناء الشهوة والغضب سائر الشواغل في حقهم  
فالعبادة مع كثره المناقب والشواغل انما تكون اشق وافضل من الاخرى اذ استويا  
في المقدار وبان في العبادات الملائكة اكثر وادم فانهم بسجود الليل والنهار  
لا يقرون والاخلص الذين في القوام والنظام واليقين الذين هو الاساس في التقوى  
التي هي الخيرة فيهم اقرب واقدم لانه طهرتهم للعبادة لا اليها وان اهدى لالاسلام لانا  
نقول استغناء الشواغل في حقهم عالم بانه في احد وجود الشقة والالم في العبادة  
عند عدم المنفعة والمضاد عالم بغير ذلك العبادة او كثر وكثر بانه الصفات  
في حق الانبياء اضعف اذ في حال السمع والابصار ومنها الملائكة عفا بالاشهارة



• وللهام شهوة بلا عقل ولا نطق كغيرها وإذا ترحمت شهوة على عقل يكون  
أولها من الهام لقوله كما أولئك كالانعام بل هم اضل فإذ أخرج عقله عن شهوة كبح  
أن يكون على الملائكة قيل وهو راجع لما قبله من العلم بالأصل وتلك الخلق بوجه  
تقليد وجه عقله في الأول قوله تعالى والله سبحانه في السموات والأرض من دابة  
والملائكة هم لا يتكلمون يخافون ربهم من فوقهم ويحيطون بأشياء من خفيصاتهم لا يواضع  
وترك الاستكبار في السجود فبقية الإشارة إلى أنهم ليسوا كذالك وإلا لكانت تلك  
والنعاظم فاصل لهم ومنهم باستمرار الخوف وإشغال الأوامر وهم جعلتها اجتناب  
المنها ومنها قوله تعالى ومن عنده لا يتكلمون في عبادته ولا يستمعون له سجدوا لله  
والنهار لا يفرقون ومنهم بالترتيب والشفقة والتواضع والموافقة على الطاعة  
ومما قوله بل عبادكم مؤمنين لا يستوفون بالانوار وهم بامرهم يعلم ما بين أيديهم  
وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم في خفيصة مشفقون ومنهم بالكرامة المطلقة  
والإشغال أو الخفية وهذه الأمور أساس كل الحيزات والجواب لجميع ذلك أن ما يدل  
على تفضيلهم لا فضلهم ولا سلم فاما ما يدل على تفضيلهم على البشر فيكون بوجه  
عبادته وبشكله من خوفه وخشيته تتخطأ أقدامهم بالعبادة طاعة لا على ليس  
كذلك سما الأنبياء الذين هم المطهرون والرسول المكنون ومنها قوله تعالى فلا أقول  
لكم عن خبر من أن الله لا أعلم الغيب ولا أقول أني ملك فانه مثل هذا الكلام إنما يجوز  
إذا كان الملك أفضل والجواب أنما قال ذلك حين استجلت قريش العقاب الذي  
أوقد بهم به على آدم لقوله يوم الذين كذبوا بآياتنا يستهم العذاب كما كانوا يستفون  
والله أعلم بملك حتى يكون له القوة والقدرة على إزالة العذاب فمن الله كما  
كان خير من آدم والنفاد في القوة باذنه الله لا يستفهم النفاد في الفضل والله  
بالخير الآتي بعبادته ومنها قوله تعالى مكاتبه عن مقام إبليس آدم وقوى ما نهى كاربها عن هذه  
الشجرة ألا أن تكونا ملكين إلا أنكما به أن تكونا ملكين يعني أن الملائكة بالترتيب العليا  
وفي الأكل من الشجرة ارتقا إليها والجواب أن ذلك تنبيه من الشيطان وتخييل  
أنه يشاهد من الملك من حسن الصورة وعظيم الخلق وكال القدرة يحصل بالأكمل  
من الشجرة ولو سلم فغايته أنها نادت على فضلها الملك على آدم وقت الحاجة  
إبليس لم يكن ملكا أباه وذلك قبل تنويع بناء على أنه لما نبى بعد يوط من الجنة  
إلى الأرض على ما يرشد إليه قوله تعالى ثم اجنباه ربه فتاب عليه وهذه وذلك لا يدل

على فضيلة بعد ما كما هو الشأن في العلم ومنه الثانية أن الملائكة روحانيات  
مجردة في ذاتها متعلقة بالهياكل العلوية مبررات عن ظلمة المادة ومن الشهوة  
والغضب اللذين هما مبدئ الشر والقيح متصفين بالكمالات العلمية والعلوية  
فالعلمية بالفعل من غير شوائب الجاهل والنقص والخروج من القوة إلى الفعل على سبيل  
التميز ومن أعمال الخلط قوتية على الأفعال العجيبة وأحد السور التي لا زال وأشار  
ذلك مظهر على استمرار الغيب ما فيها وأنها سابقة إلى أنواع الخير ولا كذالك حال  
البشر فاجبت مني ذلك عن فوائدها الفلسفة ووجه الملة ومنها أن أعمالهم المستوية  
للمنوبات أكثر لطول زمانهم وأدوم لعدم تحلل الشغل وأقوم في سلامتها عن  
مخالطة المعاصي وعلومهم أكثر كونهم نورانيين روحانيين يشاهدون  
الروح المحظوظة المنقشفة بصور الكائنات والأسرار الغيبية والجواب بهذا لا يخفى  
كون أعمال الأنبياء وعلومهم أفضل وانهم أكثر تواضعا لحجرتهم أكثر كبر للضاد المتقاضي  
وتحمل التعاقب الثاني والثالث والشاغب وكذا ذلك يتبينها الأول ذكر صاحب منجى الأبرار  
أن محل الخلاف غير نبيينا محمد فانه أفضل خلق الله أجمعين بالاجماع كما سلف  
أنه في ذمت جماعة إلى الوقف على التفضيل بين الغريقين وجماعة أخرى إلى السكون  
في القول بذلك مع اعتقاد ما دل عليه الدليل أن الله تعالى في كل من فضل انما  
يفضل باعتبار كثرة النوازل والعلو في شرح الغاصد النصيح بأنه في أكثر النوازل  
وسائر الكمال وقال ابن القيم مذهب أهل السنة أن الرسول أفضل من الملك  
باعتبار الرسالة لا باعتبار عموم الأوصاف البشرية ولو كانت البشرية بحدها  
أفضل من الملائكة الملكة كما ذكره شرفه أفضل من الملائكة معاذ الله عن الرابع  
ظواهر إطلاق العلماء جرات الخلاف في التفضيل بين الأنبياء وبين مطلق  
الملائكة وخصه الرازي في الأربعين والبلقيني في منجى الأصولين بالعلوية وتفضله  
ما قاله أن الأنبياء أفضل من الملائكة السخينة أجماعا وفي كلام بعضهم النصيح  
بأن المراد بالعلوية سكان السموات والمراد بالسفلية سكان الأرض وفيه نظر  
يعلم فاما ما عليه كلام السعد الخامس قال السعد وعنه ظاهر الكتاب السنة وهو قوله  
أكثر الأمة أن الملائكة أجسام لطيفة نورانية فادرة على التشكل واستقرار مختلفه  
كأهل العلم والقدرة على الأفعال التي قد شأنها الطاعة ومسكنها السموات  
هم رسل الله إلى أنبيائه عليهم السلام وأمنائه على وجه سجد الليل والنهار لا يفرقوا



لا يعلم الله امرهم ويفعلون ما يؤمرون والجن اجسام لطيفة هوائية تتحرك  
بأشكال مختلفة ويظهر منها افعال عجيبه منهم المؤمن والكافر والطيب والعاصي وشي  
اجسام نارية شبيهة بالنار التي تسخن النار والفرق بينهما كبر استباها العاصي  
واللذات وانما صنع الطائر وما اشبه ذلك على ما قاله حكايه الشيطان  
وما كانه عليكم سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم له فلا تلوموه ولو انتم انتم  
قبل ان ياتيكم من الله من امر من العاصم الاربعه الا ان العاصم على الشياطين  
عصر النار وعلى الاخر من عصر الهواء وذلك ان استخراج العاصم قد لا يكون على القوة  
من الاخذ بالعلل من صالح من عليه احد فان كانت الغلبة للارضية يكون المخرج  
ماثلا في عصر الارض وان كانت المائية فالله اولها مائية في الهواء والنفار  
في النار لا يبرح ولا يفرق الا بالاجبار وانما يكون حيوانا فيفارق بالاختيار  
مثل ما يعيش في الماء كالضفادع او غيره كخنازير الارض مثلا وليس لهذه الغلبة  
حد معين بل يختلف الى مراتب كسبب المخرج التي تسكن هذا العصر وتكون  
الهوا والنار في غاية الشفيع واللطافة كانت الملائكة والجن والشياطين  
كجنتهم فخلوهم النافذ والمضاني في فراغوا في الانشا ولا يرون بحس البصر  
الا اذا اكتسبوا من المخرج الاخر الى غلب عليها الارضية والمائية جلابيب  
وعواش فيكون في ابدان كابدان الناس وغيرهم من الحيوانات والملائكة كثيرة  
ما بعد ان توفى الناس على اعمالهم في عنها بقوتهم كالغلبة على الاعوا والطيور في  
الهوا والشي على الماء ويحفظهم حفظا المصطنع من غير كثير في الآفات واما الجن  
والشياطين فيجلبون بعض الناس الاناس ويعادونهم على غير السبب والطمع  
والغش والحق وما يشاكل ذلك وله بالاصل ثم جعلها كجوز ان يكون في شكل  
الملائكة والجن والشياطين بها لا رادتهم وان الله هو الله تعالى وان يكون  
ع اسماء على ما لم يواسطه او دنا والله علم السكون لا توصف الملائكة لا يكون  
ولا بانوته لانه لم يدرك على ذلك عقل صريح ولم يرد به نقل صحيح وزعم عبدة الاوثان  
انهم بنات باطل وافراط في شأنهم وزعم اليهود ان الواحد قالوا احد منهم قد  
يركب المكنوز ويأبى الله ان يسلخ ثوبه في نصيبه في حقهم **اب** يجوز في حق  
البشر غير الانبياء رؤية الملائكة وفي كلام العارفين ان المختصين بالانبياء انما هو  
كلهم الملائكة بالاحكام الحقيقية عروبة الشريعة والله اعلم **الثامن** قال النور

الجن موجودون وقد يراهم بعض الامميين وانما قوله سبحانه انهم يراهم هو فيسئل  
من حيث لا يرونهم فيقول على العالم ان كانت رؤيتهم محال لما قال النبي صلى الله عليه  
في الشيطان الذي تفلت عليه من صلاته لقد سمعت ان اربطة من تنظر وجهه اليه تكلم  
وتلبت وسمرا الله بينه وقال القاضي عياض قيل رؤيتهم على خلقهم وصورهم  
الاصلي مختلفة لظاهر الآلة الانبياء وهم من حقت له العادة وانما يراهم بنو  
آدم في صور غير صورهم كما جاء في الآثار **قلت** يدعي بوجوده فان لم يسمع لها  
مستند فمردودة انهم كلام النور **قلت** وهم من شيع الاسلام بما فهم من الكتاب  
فانهم هذه المسئلة من ثل الاعتقاد المطلوب فيها لكنه لما شفي الامر السمع  
وما ورد في غايتها افادة الظن وبه يكتفي عند الحق في فصل القطع **وتسأل**  
اسعد فقال انها ظنية يكتفي بها بالادلة الظنية وقال ابن العكابي هذه  
المسئلة ليست الكيدة في الاعتقاد بل الامر فيها سهل ولا ذكر البصيرة هذه  
المسئلة وبسط ادلتها قال والامر فيها سهل اذ ليس فيها من العادة الامور التي على  
ما هو **قال** التزكئة واستغفنا عنه انه لا يجب ذلك في العقيدة بخلاف ما يقتضيه  
كلام ابن ابي كريمة **قلت** انفقاه كلام ابن ابي كريمة قيل هو تحقيق وهو في جميع الجوامع  
وقد اختلف في منع الموانع كونا قال البيهقي **من** هذا وقوم فصلوا اذ فصلوا **ال**  
بعد من فرغ من طربق الاشهر الفضيلة للانبياء وهم على الملائكة والملائكة على غير  
الانبياء من البشر غير تفصيل شرعي في بيان طربق الامر يركب على طربق المختص  
الامر هو عند علماء البيوع الخرج من عرض الى آخر يناسبه بقوله هذا الحكم علم او هو  
المعنى عندنا او الحكم هذا فهو مبتدأ وجز واهمونا بقولنا يناسبه من الانقياد  
فهو الخرج من عرض الى آخر لا يناسبه كونه هذا وان للظاهر لشراب وفائدة  
من يدرى الحكم وتوقيته في ذهن السامع قالوا وبعده للاستئناف والمحال  
كان في الآية والامر بالقوم جاء من الامر بدينه واختار ما ذهب اليه الصغار والسنن  
وقصروا الاول في الفاء والصاد المهملة صلا جلا والثاني في الفاء والصاد المعجمة  
الفضيل واذا طرف في حيزين وحاصل ان هؤلاء القوم الموقولوا با فضيلة حكم كل  
فريق من تقدم على جملة كل فريق عليه كما نقل عن الاشهرين بل لما حاصوا في  
هذا الامر فصلوا التوافق فقالوا رسل البشر كونه افضل من رسل الملائكة كبريل  
ورسل الملائكة افضل من عامة البشر هم اوليا وهم غير الانبياء كما يكره وعمر



وقامه البشر كما ولبا لهم غير الانبياء افضل من عامة الملائكة وهم غير الرسل منهم كقول  
الفرس والكهنة يتبين من تفضيل رسل الملائكة على عامة البشر بالاجماع بل  
او عواطف الضرورة وعلى تفضيل رسل البشر على رسل الملائكة وقامه البشر على عامة الملائكة  
بوجود سبق الاشارة الى بعضها هذا هو المنهج في النقل في الترتيب وفي ترتيب الالفاظ  
للسراج البقيع والخارج عند الحقيقة في خواص البشر وهم الرسل افضل من رسل الملائكة والملائكة  
الخواص افضل من الانبياء غير الرسل والانبيا غير الرسل افضل من غير الخواص من  
الملائكة قال ومنهم من وقف في التفضيل بين صالح البشر والملائكة انهم فضلوا البشر  
في التفضيل كما قد يشعرون قوله والخارج ان الانبياء غير الرسل مسكون عنهم في الطريق  
الاول منصوص عليهم في الطريق الثاني وغير الانبياء في صالح البشر منصوص عليهم في  
الطريق الاول مسكون عنهم في الثاني وهذه الاصل في النقل عنهم اعمل في النظم في  
بيان مذهبهم كآثر في البصير على ما يصح في ذلك والحق عندهم ان خواص البشر  
كالانبياء افضل من خواص الملائكة كرسولهم وخواص الملائكة كرسولهم افضل من عوام  
البشر كالأولياء وعوام البشر افضل من عوام الملائكة وهم غير الرسل منهم. **تنبيهان**  
**الاول** قال ابو الطوفان السمعاني اتفقوا على العصاة والسرقة في التوسيع وذكر الانبياء  
والملائكة فاما الطهارة الصالحون فاختلوا في الغرض بينهم وبين الملائكة على  
قولين **الاول** انهم لا يحسنون الا الى القولين الذين اشار اليهما السمعاني قال  
والاكثر من منا على ان التوسيع الطابع افضل من الملائكة انهم في منجى الاصلين ايضا  
متصلا بآثار الصالحين من البشر غير الانبياء فأكبر العلماء على تفضيل الملائكة  
عليهم وعندهنا انهم كانوا منهم تقيان تقيان الموت على ذلك ففضل على الملائكة باعتبار  
الشيء في عبادة الله مع ما فيه من الدواعي الشهوة وغير ما لا يتصور كما في خليفة  
سيد الاولين والاخرين انهم وعدى اكثر الملائكة تحول على طريق الترتيب وقوله  
من اراد السنة والامر صاحب المنهج على طريق الاستنباط وهو العند اننا والله  
الثاني قال في منجى الاصلين ليس الكلام في التفضيل من حيث العصمة وعدمها وانما  
الكلام في من حيث الشدة الحاصل للعبادة من البشر ومع ذلك فلا يكون ولا افضل  
بني البشر ومراره من حيث كثرة الثواب اللازمة لزيادة الشدة **والعلم** ولعل كل  
بعضه ففضل هذا اشارة اجمالية الى التفضيل اجمالا والاولى والانبيا يولد  
في الفضل وبعد ان طائفة من الفضل ولذا اختلف في من حيث الجمل وبعض الاولين

والثاني في مفعول الفضل الواقع من اعنه يعني ان بعض الانبياء كاولي الغنم افضل  
من غيرهم وبعض اولي الغنم كحدهم افضل من غيرهم كابرارهم وهو افضل من  
بقية لقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض تلك الرسل فضلنا بعضهم على  
بعض **والثاني** بعض الملائكة كالرسل منهم افضل من غيرهم منهم وبعض الرسل منهم كبر  
افضل من غيرهم كيكائيل وهو افضل من بقية لقوله تعالى الله يصطفى من الملائكة  
رسلا فافضل الرسل اولي الغنم وافضلهم محمد وابراهيم عليهما السلام ثم بقية الرسل  
ثم الانبياء غير الرسل على الرسل وكذا الانبياء متغا وتوهم ايضا عند الله افضل  
الملائكة كجبرئيل وميكائيل واسفل وعزرائيل ثم ثم وكذا باقي الملائكة متغا وتوهم  
ايضا وقد فصلنا القول في منجى بعض النقص **سنة** هذا الحكم واجب اعتقاد  
تفضلا فمن علم منهم وعلم كماله تفضلا ولو قيل اني صحيح واجمالا فمن علم منهم  
وعلم كماله اجمالا ولا يخفى ان التفضيل في الغرضين بحسب ما اصابه ابن عباد  
فما سبق وقد انطبق كلام النظم الطباقي ظاهر على الاجمال والتفصيل **سنة**  
بالجرات ايدوا **والثاني** من الحجرات جمع معجزة اسم فاعل المعجزة ثبوتها مأخوذة  
من التوجه القابل للقدرة وحقيقة الاجاز الذي هو مصدر المعجزة اذا اعتبره عاجزا  
تعبير بجملة الرسل لهم عاجزين عن المعارضة ثم استغنى بها لظاهر غيرهم  
ثم حوّل الاستناد عن الباري وهو الفاعل الحقيقي اذ هو الوتر حقيق في جميع الامور  
واسند مجاز الى ما هو سبب ظهور المعجزة عن الخلق ثم جعل المعجزة علم فليس في ذلك  
فيه البناء للنقل في الوصفه الاسمية وقبل ان النادى بالالفه كان في علته وسببه  
قال الفخر الرازي المعجزة عرفا امر خارج للمعارف موزون بالحق مع عدم المعارضة  
فقال السعد انا قال الامر ليتناول الفعل كالتجارات التي بين الاصابع الشريفة  
وعندهم كعدم احراق النار ابراهيم ومنه انقص من الفعل جعل المعجزة ما كونه  
النار بردا وسلاما او ابقاء الجسم على ما كان عليه من غير احراق واخر بقيد القارئة  
للمعجزة عن كرامات الاولياء والعلامات الارضية التي تقدم بعثة الانبياء  
وحي انما اتخذها كاذب معجزة من معنى من الانبياء او ما تقدم في السنين الماضية  
جدة لنفسه ولغيره من المعارضة عن السحر والسفينة والاكف في البناء من قبل  
القارئة التحدي كونه المعجزة على يد ذلك المعجزة فيخرج الكتاب المتحد معجزة غيره  
القارئة لا تعواه معجزة له كما ان البناء منه بحسب سابق انه موافق للواقع فيخرج



ما اذا قال معجزة نطق هذا الحجر فنطق بانه معجزة كذاب بخلاف ما اذا قال اجاب هذا  
 الميت فنطق بانه كاذب لان المعجزة في اجابته وهو بعد مختار وقدم الكفر على  
 الايمان واذا الرادف الفارسي ما يعبر عنه في معجزة الخوارق من اجابته  
 يسير الالبوة الوفاء منفصلا عنه اما التراف في المعجزة مع انما هي اخبار القريب  
 فانه ان العلم بما جرى زه تراخي الوقت وقوع ذلك الخارق نعم جعل ذلك الخارق في  
 التراف معجزة كاذبة لا بشرط الفارسي وقد شمل هذا التراف بالعلماء على النبوة  
 السبعة التي اعتبرها المحققون في المعجزة اولها ان يكون فعلا له كذا او ما يقوم مقام  
 من الترك يستصوب كونه تصديقا منه كذا لانه به وثابها ان يكون خارقا للعادة  
 او لا اعجاز دون وثابها ان يكون ظهوره على يد مدعى النبوة ليعلم انه تصديق  
 له وثابها ان يكون معارفا للدعوى حقيقا او حكما او لاشهادا للدعوى قال فيلزم  
 بعضهم ولو لم يخطئ وقد علم حاله ان هذا التراف انما هو لوقته مدعيه كذا  
 بانه وثابها ان يكون موافقا للدعوى اذ الى ان لا يقد تصديقا كقول المحقق الجليل  
 عند مدعى النبوة ان معجزة فلان الحجر حيث عين الخارق وسادسها  
 ان لا يكون مكتوبا ان كان مما يتعجب من كذبه كقول معجزة نطق هذا الحجر فنطق  
 بانه معجزة كذاب فانه يدل على كذبه بخلاف ما لو قال معجزة نطق هذا الحجر فالت  
 او اجابته فحيث شهد بانه معجزة كذاب فانه لا يدل على كذبه لان المعجزة انما هي  
 او اجابته وبذلك هو مختلف مختار فربما اختار ان يكون على الايمان وسادسها  
 ان يتقدم معارضة الاعمى بنى مثل فانه هذا هو حقيقة الاعمى وقد انطبق عليها  
 بلا شك قول السعدى ان يظهر خلاف العادة على يد مدعى النبوة عند مدعى  
 المكفرين على وجه يعجز المكفرين عن الايمان بحسب ذلك واد بعضهم قيدا ثانيا  
 وهو ان لا يكون الخارق واقعا في زمان نفوذ العادة فما يقع عند قيام الامة  
 وفيها لا يقد تصديقا لادعاءه ثاب على نبوته فوقع طبق ما ادعى شهادته  
 الاول الخدي دعوى النبوة وقيل طلب المعارضة لانه الدعوى والواجب الاول  
 الثاني لا بشرط في صدق الدعوى بعين الخارق بل لو قال اذ ان الخارق  
 لا يقد رعا على مثل كذا فلا لا بشرط ذكره لانه قدرة الغير على كذا في نسخ  
 للصدق كذا لا بشرط الخدي بالفعل مع كل خارق بل حيث ادعى النبوة والرسالة  
 اول مرة كذا بل ذكر بعضهم ان نبيا دم مع كذا معجزة لم تحدد الا بالوفاة وقيل لو

ان كذا المراد بالعجز المعارضة ان لا يظهر مثل ذلك الخارق من يسرى وامان  
 آخر فلا يسهل معارضة الرابع لو وقت مدعى النبوة وقوع خارق بزمان يات في غير  
 اية لا يصح منه تكليف بعين الهم بالترام شرا ما جاز قبل حصوله لانها والصدق و  
 والعلم بالآن لكن لو بين الاحكام وعلم انما بوقوع الخارق صح عند الامام دون  
 الفاضل فدل على خلاف الخارق الموصوف في المؤكد لا يخفى انما سئل في  
 العلم لا فرحي بامر معجزة الرسول ما بعده حيث نص على ذلك وعدمها على قولين  
 وهما للاشهر اية واختار الثاني الباقين والمقرلة وقوة كذا وزعم واجوبتهم  
 مما عكست الفاضل والمقرلة تعطى ان المختار الاول بسطه بالاصل فليكن كذا  
 جوازوا ظهور الخارق على يد الكاذب الشاك للقيام الفاضل بكذا في دعواه النبوة  
 كتحية ونحوه وسكونه وعوره كذا حاله ولم يجوزوا ظهوره على يد الكاذب المشكك  
 لنفسه التهمة من الخي والمبطل في دعوى النبوة وقوله بالمعجزة فيه حذف مضاف  
 يدل عليه الفاضل ولا لانه ظاهرة ان وقوع المعجزة يستفاد من النظم جواز ان بلا ضافة  
 وهو ضرر عندنا ولا ينفك لم يقدح فيه من شك في النبوة بما هو طين منسوب وباب او  
 بناه كلاب فقال يجوز خوارق العادة اسفله اذ لو كانت الجاز ان يتقدم الجليل زانها  
 والي وما وان يكون المدعى النبوة شخصا آخر غير على يد طلبة المعجزة في ذلك  
 الى ان لا يتصور مثلها الا في الجائز وعلى تقدير تسليم نبوتها لا يشك على العاقل  
 لان احوالها في التواتر وهو لا يفيد اليقين لان جواز الكذب على كل واحد واجب  
 جوازه على الجميع لكونه نفس الواحد ولانه لو افاده لافاده كل واحد لانه كل طبقة تفرص  
 عند التواتر فعند فرض نقص واحد منه ان بقيت معجزة للبقية وهكذا الى الواحد  
 وان لم يبق كان المقيده هو ذلك الواحد الزائد الذي فرض نقصه ولا غير مضبوط بعد  
 بل ضابط حصول اليقين فبانت اليقين بكونه دورا واجيب الاول بان المراد بخوارق  
 العادة امور ممكنة في نفسها مستحقة بحسب العادة كقوله انما لم يكن العادة بوقوعها  
 كاتفا على حبة ولا شك ان مكانها في ضرور وادعاءها ليس بعد من خلق السموات  
 والارض وما بينهما والجنم بعدم وقوع بعضها كاتفا الجليل والي وهذا الشخص وانما  
 ذلك لا ينافي الامكان الذي انما على تفرص موضعه وعلم الثاني بانها لا يكون مع الاجماع  
 ما لا يكون مع الانفراد كقوة الجليل المولف من الشعارات على التواتر اذ افاق لم الضوابط  
 فالقبح فيها جاز لا يستحق الجواب متعلق بالخوارق والجور وهو قوله ايدوا فاعلم ما في



المعروف ان الله بنوهم ورسالتهم وقوا بالمشهور وحذف الفاعل للعلم به والخبير  
وما يجيب شرا على كل مكلف اعتاده ان الله تعالى صدق رسوله او انبيائه باظهار خوارق  
العادة على انبياءهم مطابقة لدعواهم معجزة المعاصرين وقاهرة للمعادين ولولا ذلك لكانت  
قبول اقوالهم والاقتداء بافعالهم واحوالهم واما بانه الصادق في دعوى النبوة والرسالة  
من الكاذب فانه قد علم المولى على علم يومهم انه لا طريق للعلم بالنبوة الا بالمعجزة وقد مر  
ان العلم بالنبوة طرعا غير مطلقا لا مام الخبير في قصده عليها **قلت** ذلك في حصولها  
لمطلق المكلف وهذا حصول العلم بها للمكلفين يعني انه لا يتم دعواهم عن جميع المكلفين  
بما يشترطون بما جازوا به على الجملة والتفصيل اللاحق في بيان المعجزة المطابقة لدعواهم  
صدهم والله اعلم **تنبيه** الاول اجل في بيان وجوب التمسك بطريق العادة واليه ارجع  
جميع من الغرض واختاره السعد كدلالة قرائن الاحوال على جمل الجمل وجعل الفعل  
مقتضى على هذا دلالة المعجزة عادة على صدق الآية بها عند التخصيص من غير التمسك  
لما جرت به العادة فانه الله تعالى يخلق عقول العلم الضرورية بالصدق كما اذا قام رجل  
في مجلس ملك بحضور جماعة وادعاه رسول الله الملك فطال بوجهه بالحق فقال لهم من اين  
يخالف هذا الملك عاقبة ويقوم عز سريره ويتعد عليه ثلاث مرات فاجابه الملك  
ان ذلك وفعله فانه فعل ذلك يكون تصديقا لعادة ومفيد للعلم الضرورية بصدق  
من غير ان ياتى بالبرهان القاسم تشبها على ان الله هو علمه وقد مر في هذا الموضع  
انما يعرف في الملكية لافادة الظن وقد اعتبر قوله بلام جامع لافادة البين في العبادات  
التي هي اساس ثبوت الشرائع على حصول العلم فانه كما ذكر في التاثير انما هو لا يشوبه زوال  
الاحوال فلا يقضى على من لم يشاهد بالزام ما دلل عليه لاننا نقول انما هو للتوضيح  
والبيان والتنويه على الايمان بالاستدلال ولا مدخل في هذه القرائن في افادة العلم  
الضروري هنا لمصلحة التماسك بين هذه الجمل عند تواتر الغرض اليهم والمخاضين في اذاعة  
الملك في بيت ليس فيه حجرة ودونه حجرة لا يجرى على تحريك احد سواه وجعل من الرضا  
محنة ان الملك يحرك تلك الحجرة في ساعة ففعل او بطريق العقل واليه ميل الاستناد  
فالاول لا يخلو الله تعالى لهذا الخارق في مدعى النبوة على وفق دعواه وتقدمه مع خبر  
المكلفين عن معارضته وتحققهم بذلك يدل على اقراره ان الله تعالى لم يصدق له كما  
يدل على كونه حجة على كل من يمكن ببعض ما جاز عليه من الاعيان بل على ذلك وانما  
على هذا القول وجهين ذكرهما بالاصل او بطريق الوضع كدلالة الالفاظ على صحتها

ومدلولاتها الوضعية غاية ذلك ان الواضحة تارة تعرف بصرح بذكر التوضيح  
كما لو قال شخص شخص من فعلت كذا فانه متى صدق عنه ذلك الفعل فهم  
منه من واضحه ما جعل ذلك الفعل اشارة عليه وتارة تعرف بصرح من احد المتواضعين  
وفعله من آخر غير نواظرة على ذلك كما اذا قام شخص بحضورك وقال لاني  
ذلك المجلس هو بغير ذلك الملك وسمع ان رسول الله الملك اليكم واني اني اني  
عادة يقوم ويقعد ولم تكن عادة الملك ذلك ففعل واجابه الى الختام والفقود  
كان ذلك سري التوضيح بالواضحة على ان عرف عاقبة اشارة رسالة الله في طوايف  
كلامهم يدل على صدق المعجزة على يد من يشيخ عز رسول ولذا اجابوا بالنظم على مقتضى طوايف  
كلامهم ورفع في غير بقية السعد بقوله المعجزة امر خارق للعادة تصد به اظهار صدق  
من ادعاه رسول الله ما يقتضيه ظاهره فصرنا على الرسول ونوقف فصرنا عليه بعض  
بجيشه ورايت بعض الخارقين قد صرح باليقين في تلك الطوايف لكن من غير فرق  
لم يبور عليه ومقتضى النظر ما افاده ظاهر كلام السعد من حيث قيام الحجة على المكلفين  
تتم وجوب الامانة علينا بنو الله ذلك النبي توقف على مصدق له في دعواه وانما لم يوجب عليه  
اظهارها وبعد هذا لا يخفى ان الملك الثالث ظاهر النظم بهم ان كل فرد من المسلمين  
او الانبياء لا بد من ثبوت نبوته او رسالته من عدة معجزات وليس كذلك لكافية  
الواحدة في ذلك ويمكن دفعه بحمل اللفظ في المعجزات جنسية وانما سلم كونها استوفية  
كان في ما قبله بل الجمع بالجمع على حد قولهم رب انهم وبسواياتهم ارجوا وادعاهم  
اكد دابته الخاصة به وليس بوجه خاصة به وفي الاصل مما يقتضيه لسانه عنهما من  
يريد التحقيق وقوله نكرما ارفضا واذا انما قرأنا ولا وجوب مفعول له عاملة  
ايماءات اشارة الى الرد على ما اوجب عليه من المعجزة كما اوجب عليه الله الارسال والآله  
ابطلت فانه تدعى في قول الرسول والكليف الخرافة بل بعدم مصدق له على  
دعواه لافاده اذ هو مبني على اعتبار التحسين العقل في الاحكام وقد مر بطلان **مس**  
وعصمة الباء لكل خاص والعصمة لغة المنع والحماية ومنه دعواهم بطريقها نفسها  
منه يصيد وعصام القرية وكما ولها المنفعة باقيا في الانبياء وعرفا بناء على اصلنا  
من استناد كل المكلفات للمولى على الخيارات ابتداء بلا واسطة ان لا يخلق في المكلف  
الذي يمتنع بقاء قدرته واختياره قال السعد وهذا معنى قولهم ان الله تعالى  
بالعبد محمل على فعل الخير وبزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا لا ابتداء ولهذا



قال الشيخ ابو منصور رحمه الله العزة لا تنزل المحنة **وهي** شئ من المصاحف حقة  
 ملكة اجتنابها مع التمكن منها وهو كمن في اليد العدم السابق كما لا يخفى وعرفنا  
 الحكماء بناء على أصلهم من الالهيانية واستعداد القوايل بانها ملكة تنفع في الجود  
 فلا يلبس قول البعض بانها هي ملكة نفسانية تنفع صاحبها في الجود لا مراده ان  
 عندنا بخلافه ان ملكة القدرة فعل الله الجود ويسلبه قدرة فعل الله لا بها فلا  
 لهم واصل هذه الملكة العلم بما في الطاعات ومخالفة المعاصي فيعمل بالاولى ويتجنب  
 الثانية فلا يزال الرغبة بصاحبها حتى تدرج تلك الهيئة فيه وتغير ملكة متلكة  
 بالوحى بذلك العلم معونة بالحق والتشبه ولو على ادنى ما يخلق باكمل احوالهم  
 كما ان رتبة الطواغيت او اعلى هذا فالعصية ما عتبه في حقهم الحدوف منه عابدة  
 والاصل حقا ثم قلنا اننا نكيد الحقيقة في الوصف الفاضل واصفا للبار خاضعة  
 المصداق لخالقها استعار بانها قيد الاضافه اليه كما معتبه في مذهبنا وانما روي في  
 اقدم هذه الظاهر مقام العزائم في التعميم متعلق بحكم والاصل لهم في صارت كل واحد  
 من الانبياء والملائكة قدم عليه الاتهام او لا خصوص الاضافه اليه واما مقتضى حكم  
 والحق انما يجب مشرعا اعتقاده على كل مكلف وجوب عصية الله سبحانه لا انبيائه  
 وملائكته اكل فرد منهم وفي غيرهم من الآحاد في حيث هي كذلك اما عصية  
 الانبياء في العاصي فاجاب عن السمع على التفصيل السابق بيانه في ما تحت ما حكم  
 وما يجوز في حقهم وما يستحيل عليهم فانما قلنا في احد من ثبت نبوته مما يشهد به  
 او معصية فاما كونه منقولاً بطريق الآحاد فيرد ولو استوفى شرط الصحة  
 لم يمكن تأويله وما كان من منقولاً بطريق التواتر فصرف في ظاهره انما يمكن والا  
 في كل من تركه الاولي او كونه قبل النبوة وقد فصلنا المهم من الاصل واما عصية  
 الملائكة فقال **الاعدا** لافطع فيها لكن عسك عليها مشيئوا بحمل قوله تعالى وهم  
 لا يستكبرون بخافونهم فوهم يفعلون ما يؤمرون بشيئا على عباد محرومة لا يستوفى  
 بالقول وهم يأمرونهم بعلوة الآلة ولاضافه في امثال هذه العبارات فيبعد الظن  
 وان لم تعد القطع واليقين وما يقال في انه لا عورة بالظن في باب الاعتقادات فان  
 اريد به انه لا يحصل منه الحكم القطعي فلا نزاع فيه وان اريد به انه لا يحصل الظن بذلك  
 الحكم قطعا بطلان وانما فوزه لما تستلزم اوجوه الاول ان ايلس مع كونه من الملائكة  
 يدل على ان الملائكة بالسيح في قوله تعالى واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم اياه

ولهذا عوتب بقوله تعالى ما منعك ان تسجد لآدم كما امرتك وبديهي ان اشتباهه منهم في قوله  
 تعالى فسموا بالانبياء واستكبروا وكان من الكافرين ورد بالسمع بل كان من الجن ففسق عن  
 احربه وانما ادعى الملائكة على سبيل التعليل كونه جنيا واحدا من جناتهم وما قيل في  
 الجواب انهم في قوله كان من الجن صاروا كان من طائفة من الملائكة مستمارة بالجن شأنهم  
 الاستكبار مع كونه ملائكة على السند خلاف الظاهر الثاني قوله انه جاء في الاصل خليفة  
 الجمل فيهم بنفسه فما ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك اعني الخليفة  
 واستبعاد لفعل الله تعالى بنبوة صورة الاستكبار بنبوة لا ينفصا ان يكونوا وانباء النظر  
 ورجع الغيب في السابق واجاب بانفسهم وتركه لا وانما في هذه المصحة لا محالة والحو  
 ان الاعيان لا يكون حقا ونبأ حيث يكون الغرض منها اظهار منقبة النفس وكل ذلك لا ينفصا  
 بالنسبة لعلام الغيوب بل الغرض من كل ذلك انما هو التوجيه والاستفسار عن حكمه استخلاف من  
 ينصف بالحق من ذلك مع وجود الاول والابن وانما علموا ذلك باعلام من الله تعالى  
 او مشاهدة في القوم المحفوظ او بما يبين الجن والانس كجامع تشاركه في الشهادة  
 والغيب في الغيب في النور وسنك الرواد لا يقال قولنا انبؤنا باسماء هؤلاء الختم  
 صادق في انهم استخلفوا بنصف ما ذكرهم بيانه كونه ذلك متحقا ومعلوم لهم باعلام  
 من الله جنابا او مشاهدة في القوم المحفوظ لا انما نقول المعنى انهم صادقين في انهم استخلفوا  
 من ينصف بذلك من غير حكم ومصالح او مشاهدات الاستخلاف او التبع انما يكون عنه  
 ذلك ولذا قال في الرد عليهم انهم اعلم بالانبياء ان رتبة الحكم والمصالح لا يقال وفيه  
 والادلة على نفي العصية بالانبياء الكذب في الحكم لا انما نقول اننا نقول في الخطاب والسمو  
 لا ينافي العصية ولا في المعصية الثالث فقهه في ربه وماروت ملكين هما بل يعذبان  
 لارتكابهما السوء والجواب منع ارتكابهما العمل بالسوء واعتقاد تأييده بل انزل الله  
 عليهما السجود لآدم فانهم لم يفعلوا فكافروا بجهنم او تعطل لسوقاه ولا يصح  
 فمؤخرهما كما كانا بظن الناس بقوله انما نحن فتنه وابلاء فلا تكون الا بغيره  
 ولا تعلموا فانه ذلك كونه وتعليقهما انما هو علم وجه العاقبة كما انما انبأ على السوء  
 والزلزال من غير ارتكابهما كبيرة فضلا عن كونه اعتقاد سوءا وعلم به على ان جماعة من  
 علماء الجند قد ذهبوا الى ان السجود كونه وهو لغرضهم الله لم الذين يرفعونهم الى الوفاء  
 في الملائكة ثم الواحد منهم قد تلبس بالكبر فيعاقبه الله بالسجود وهذا منهم من صفتهم  
 غاية التعريف كما في قول عبدة الاصنام انهم بنات الله تعالى غابة الاواط وقد ذكرناه

ما في جوابه



ما في الآية الكريمة في الاصل وتعليق العوائد بينهما **الاول** قد علمت السعة والشمول  
لنفاذ عباد من جميع المراتب على الملأكة من جهة فضلها وانفق الله المرسلين  
منهم على النبيين سوادهم في العصمة ما ذكرنا عصمتهم عنه وانهم في حقوق الانبياء والرسول عليهم  
كالانبياء مع الامم واختلفوا في غير المرسلين منهم فذهب طائفة الى عصمة جميعهم غير انهم  
ثم قالوا وذهب طائفة الى انهم اخصوا بالرسول منهم والرسول في آخر كلامه الثاني الذي  
علم ما سبق كما هو صريح كلامهم في عصمة الانبياء ورسولهم فاجيب بغيرهم وانما انقص  
بشأن رسولهم عصمتهم بكونهم على الزوال بل في العدة انما هي ان لا يلبس كبيرة ولا يقدر  
على صيغة ملازمة لانهم لم يبقوا في الملأكة كغير اصلا ولا ياتون بصيغة البتة فذهب  
بما وقع في نسخة الشيخ اسنادا العباد في آياته من نقص باب العصمة بالعدالة في غير النبي  
**الثالث** استدل كلام النظم على تكرار اقسام السجود كل بغيره عند وجوب العصمة وكذا انما قسم  
الواجب في كتاباته انما تعرض لها بعد ذلك ليجمع مع الانبياء والملأكة في حكمها والافاض  
بها على كثير من القاصرين لا يعرف اقسام العصمة من ذلك الامور السابقة مع ان  
مفهوم العصمة تغيب بعد الاضافة الى الله كما يختلف مفصلات تلك الامور كما مر  
وقيل من الخلق ان قد تمام به الجميع ربنا وعلما بعصمة فشره لا ينسخ بغير  
في الزمان ينسخ ونسخه نسخ غيره وقع ما اذ الله من له نسخ ونسخ  
بعض شره البعض اجروا في ذلك من غرض **ش** انقص الله تلك النبيين  
في سائر الانبياء والمرسلين باشياء او صلها ابن سودة شرف المصطفى في سبيل  
ويشبه بعض الحفاظ القاصرين على ثلاثمائة والحق كما قال بعض الحفاظ عدم خضوع  
غيره لم يتوصل في النظم الا لادهم منها في هذا الفن وجز الخلق العظيم وهو بنيان ما ناب  
فاعلم خص ومذهب فاعلم الاستقامة النظم والعلم به يعني انما انقص الله تعالى بنيان محمد  
انه فاعلم جميع الانبياء والمرسلين فالرسول وتمام النبيين وذلك يستلزم جميع المرسلين اذ ختم  
الاعم من الاخص ملا على من فيهم النبوة بنوهم ان لا يتبدل نبوة بعد لا الله لا يغير  
في الارض بعده بنى فلا يسكن بزه او عيسى بعده باقيا على نبوته السابقة لم يزل عنها  
بحال لكنه لا يتبدل ما نسخها في حقه وحق غيره وتكليفه باحكام هذه الشريعة اصلا وقرعا  
فلا يكون البدل ولا نصيب احكام بل يكون خليفة لرسول الله وحاكما في كلامه ملقنه  
بين ائمة جاعلة في السماء قبل نزول الشريعة كانه بعض الانبياء او ينظر في تلك البتة  
وهو لا يغير غرضه الا جهاد والمودع لا يستباح ما يحتاج اليه بل يملكه في الارض

في الاحكام وكسرة الصليب وقتل الخنزير وضعه الخنزير ودمه قبولها ما علم من شريعة صواب  
في قوله انما يستنزل حكما على الملأكة الصليب وقتل الخنزير وضعه الخنزير ودمه قبولها  
غاية لا فرازا كما يريد الخنزير على تلك الاحوال ثم لا يقبل الا الاسلام لا نسخ له **ثاني**  
قوله ربنا فاعلم نعم والله لا طلاق وفيه فاعلم الظاهر مقام العزيم والربانية بغيره  
المطاع والمصلح والمالك والمهتر والمرتب قال الجليلان الخطا وادخلوا في الآية الاولى  
اشترط في الربوبية العقل اذ لا يجمع بين الجلال والاشهر قال القاضي وهذا الشرط فاسد  
بل هو رب الجميع واكمل مطيع له قالوا انما طائفتان واذ عرف بالاضيق ان ومنه  
حذف من جاز اطلاقه على غيره كرسد الدار والباب وقولهما بعصمة برزاق الله تعالى  
خص بنبوة محمد ام يعم بعصمة الزمان والمكان والى جميع الكافرين الا انهم والجميع فهو  
مرسل اليهم اجماعا خلافا لروايتهم فيه كاشية بالاصل واختلف العلماء في رسالة الله اليه  
الكافرون على قولين اقدمها انه لم يكن مرسل اليهم وبرزاجهم الجليل واليه فيم من الشافعية  
ومحمد بن حمزة الكرمي وكتاب المجاهد والفرابي من الحنفية بل يقول البراء السفي والفرابي  
الراز في تفسيرهما اجماع عليه وجرم من الشافعية بنو الدين العوفي فيكونه على ان  
المصالح والجلال الخ فيشرح جميع الجوامع ونابها انه دم بنوهم وهذا القول رجع الجليل  
في عصا الله ورجع قبل الشيخ في الدين السلي واداهم من مرسل الى جميع الانبياء  
والا اتم السابقة واذ قوله من لبث الى الناس كافة شامل لهم من لدن آدم الى قيام الساعة  
ورحمه الله العارز واداهم من مرسل الى جميع الحيوانات والجمادات والجمادات والجمادات  
بشهادة الغيب بالرسالة وشهادة الجحيم والنجاة في ذلك قال الجليل وازيد في ذلك  
انه مرسل الى نفسه اطلاقا في توبه ذلك بما اوردناه مع النافذة في الاصل شريها **الاول**  
لا شك في ثبوت اصل التكليف بالطاعات العلية في حق الملأكة واما نحو الامانة ونوفهم  
مروءة فيسجل تكليفهم وقال السلي في رواية الجن مكلفون بكل شئ في هذه الشريعة  
لانما اثبت الله لهم مرسل اليهم كما هو مرسل الى الناس والادعوة وانه الشريعة عامة لزمهم  
جميع التكليف التي توجد فيهم اسبابها الا انهم يقومون على تخصيص بعضها فنقول انما يجب  
عليهم الصلاة والزكاة انما ملكوا انصافا بشرط والحج وصوم رمضان وغيره مما هو الواجب  
وحيث علمهم كل حرام في الشريعة بخلاف الملأكة فانما لا ينقسم ان هذه التكليف كلها  
ثابتة وحقهم اذ انما يقوم الرسالة اليهم بل يحمل ذلك ويحمل الرسالة في شئ خاص  
الثاني وانما السلي في فهم بعصمة الملأكة ابن علي الجليل في كتاب الغزوة وابن حامد



وابن سبويه وقال انه لا نزاع بين العلماء في جنس نجيلهم بالامر والحق وكذا بعد الحق  
 من امر الملكة الثالثة يوم رساله يوم بعد الطوفان امر انفا في اذ لم يسلم الملاك الا  
 من كان معه السفينة على انه لم يرسل الجن والما قبل الطوفان فلا دليل على عومه على الامم  
 الا بعد ان لم يخصص لا شريعة في ارضي كما جزم به جماعة محققون فاعلموا ان الكافرين  
 في ذلك فابوا ان يعلوهم دعا دعائهم اذ هو مقتدر في تغيير المنكر ذلك الوقت وكان  
 نسخ الجن والانس وغيرهما لسلطانهم وسلطانهم في تغيير نوره ورساله في  
 الاصل من يد كثير من النسخ في نصرة النظم يوم بعثت الشريعة لانه بعض اليهود والنصارى  
 من رساله يوم بعثت نوحا منهم ان الاجتياح الى النبي اما كان تابا للعبادة خاصة دور  
 اهل الكتابين وهو فاسد لا حاجة لاهل الكتابين اليه شدة من غيرهم لا اختلاف بينهم  
 بالتحريف والتغيير في قولهم انه من عند الله تعالى من اجل جماعة قولا في انما الناس  
 الى رسول الله اليكم جميعا دخل التخصيص من وجهين الاول انه رسول الله الى الناس  
 اذ كانوا من قبله المكلفين فان لم يكونوا كذلك لم يكن رسولا اليهم لقوله رفع العلم  
 عن ثلاث من الصبي حتى يبلغ وعمر النائم حتى يستيقظ وعمر المجنون حتى يفتق التائه  
 انه رسول الله وحصل اليه جزم بطريق يحصل العلم بعوم رساله حتى يمكنه عند ذلك متابعه  
 فلو قد ما فوما في فطرته الا فطارة ولم يبلغهم جزم عند ذلك لوجه فلابد ان يكون رسولا اليهم  
 لقوله لم لا يستمع احد من هذه الامم يهود ولا نصارى ولا من لم يؤمن الا كما في اصحاب  
 النور والكل غير وجه بل هو رسول الى الجميع وما ذكره انما هو شرط في التكليف بالحكم بغير  
 فتدبره وقول شرع لا يشرع بغيره في الزمان ينسخ العادة للشرع على ما صحت  
 ان يتغير بغيره فيستيقظ كونه من عالم النبيين وكونه عام البعثة الى جميع المكلفين  
 في جميع الامكنة والازمنة على ما تم امتناع نسخ شريعة من كل اولى بغيره في غير  
 اليوم البعيد لعدم تصور الاتى با يكون به النسخ وعدم تصور قبول زمان في الازمنة المستقبل  
 لو فوج ذلك في قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يستعبد الا بالاسلام دينه  
 فليس يقبل منه الا بالدين الصحيح وبغيره من دينه به خرافة في الدين وانما انما  
 انما سموا الله محطى وانزال هذه الامم فائضة على امر الله لا يفرقهم من طاعتهم حتى يات  
 امر الله الحق والحق على امر الاول هو هذا الدين الحق وانما بعض النكاحات واما  
 بعضه المكلفين واما الامر الثاني فاما الرادية البعيدة والغاية لنا كيد النبأ بعد او هو غاية  
 لا يفرقهم وانما حتى يات به الله بغيرهم فلا بد ان يابعد الغاية بخلاف قبلها فيلزم

انما

انما يكون الامم يوم القيمة غير الحق قال بعض المحققين في هذا الحديث جنة الاجماع وفضل  
 العلماء على سائر الناس وفضل العفة في الدين على سائر العلوم وانما هذه الامم اخر الامم  
 وانما عليها تقوم الساعة واما جزم ان تقوم الساعة في لا تقول ان الله قد مر لا تقوم  
 الا على شرط الخلق فيجب ان يكون يوم القيمة فيها ارباب المكلفين حيث ان اهل الحق محارون عن  
 غيرهم فالكيفية لا تقوم على احد يوجد الله تعالى الموضوع كذا قال به طائفة على الحق ولا تقوم  
 الا من اراد الناس موضع كذا واما الرادية البعيدة التي تات في الساعة فاقدر روح كل  
 مؤمن ومؤمنة كذا قاله النووي فانما هو حمل الثاني كانه على ظاهره لا يحتاج الى تأويله  
 وانما حمل على الاول فلا بد من تأويله باليه فربما يات امر الله وانما علم تبينها الاول النسخ  
 لغة الازالة او النقل من النسخ استعمل في الازالة ورفعته بآياتها وسنته  
 الكتاب اذ جعلت امثال النسخ كانه في محله آخر والراجح انه حقيقة من الاول كما في  
 الثاني كانه المحقق وسر عارفع الحكم الشرع بكتاب محج بالشرع الا في قوله في  
 رفع الاباحة الاصلية من المأخوذة من العقل وكتاب الرفع بالموت والجنون والعلة  
 وكذا النقل والاجماع وانما تضمنت مخالفة المجتبى لغيره انما هو مستند اجماعهم على مخالفة  
 الحكم الذي في النسخ الاول في النظم اراد به شرع وبالنسبة للغير فغيره جاز في امم وفي  
 ابتدائية وما بعد فاعلم كذا وفي غيره المذكور وهو رفع بالابتداء او ما بعده جزمه  
 الا بديهية يقع بعد بالحق وانما قوله في نسخ الشرع جزمه دفع بغيره الرد على من زعم  
 ان شرع الله لم ينسخ شرع الله الا بآياته في شرعه من بعض الخطايا الواردة بها النسخ  
 بجميع الخطايا الواردة في شرع كل من غيره او جنسها بناء على ان شرع من قبلنا ليس شرعا  
 لنا ولهم بربنا نسخ كما هو مختار من حيث الشافعي او على ان شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد  
 ناسخ كما هو مختار من حيث مالك كما ذكره ابن العربي والقيس وذلك الكتاب ومن يتبع  
 غير الاسلام وينافق بغير منه في الآخرة من الحاسرين والامارة البالغ جعلها  
 مطيع التواتر وان كانت تفاصليها آحادا والاجماع المنفعة المسلمين على ذلك وفي  
 الاستدلال بالنسخ شرعنا شرع آدم تزوج الاخر من اخوته المجمع على تحريمه حتى في اليهود  
 نزاع الا في حال انه ما كان يوحى بل بالاباحة الاصلية او لا في حال ان يكون مقيما بوجود شرعه  
 اخر او كونه النقل والاصل ايضا في قوله تعالى ان الله قد مر لا يمنع بربيه الرد على  
 اليهود ومن يرجح انهم وذلك ان النسخ جائز عقلا وواقع سمايا بجماع المسلمين خلافا  
 لابي سلم المقر في الاصل في المنفعة الجارية لبعض اليهود فانهم اقرقوا على ثلاث من في

في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر



كما قال ابن بريان والآدمي وعنه ما لا شمولية منهم منقولة عنهما والقائمة  
منهم ايضا منقولة سيما فقط والعصية منهم جوده وقال ابو قحوة في الزواني  
الاولى من ذلك ما ذهبوا من ان شريعة محمد عليه السلام لم تنسخ شريعة موسى والله اعلم  
بعث الله نبي سمعيل خاتمة دونه بنى اسرائيل فمكبر ما له لو كان وم ينالهم لم ينسخ  
موسى وم واللازم باطل اما اوله فليطالع النسخ وذلك بوجهين احدهما انه لم يكن  
لمصلحة فثبت وان لمصلحة لم يعلمها عند شريعة الحكم النسخ فجل وان كان لمصلحة عليها  
واصلها لم راعاها وعكس فيها واجهها لمصلحة كمدت بعد ان لم تكن مع العلم بها  
الا نسب لمصلحة الوقت الاول حكمها غايته ان لم يوقت بلفظ او قرينة كان الظاهر استمراره  
فقد رفته سخا بهذا الاعتبار في المصالح بخلاف الا زمانه والاحوال فرب واد  
يصلح في الصنف دون الشاة ولزبد ودرود ودر النور ربه ادم امر بزوج  
بناته لبيته ثم نسخ بانفاق حنا ومن اهل التوربه وبناتها الحكم اما وقت مثلهم فدا  
فنفية بعد ذلك لا يكون نسخا واما ما ثبت مثلهم ابد ونسخا تناقض بغيره فذلك  
الصوم واجبا ابد الصوم ليس واجب واما من سئل لا يوقت فيه ولا يابيد وج فاما  
يعلم الله تعالى استمراره ابد فزوجه للزوم الجمل والى غايته ما قلنا من بعد ولا نسخ  
واجب اختيارا من سئل عن وقت الوجوب مثلا وناييده والمعلوم عند الله تعالى استمرار  
الوجوب الى غايته في وقت سخته ورفعه ولا تناقض في ذلك سواء كان الواجب موقفا  
او موقفا مثل قولك صوم الفدا والابد واجب جنبا بعد حين واما التناقض في  
رفع الوجوب بعد ناييده كما اذا قيل الوجوب ثابت ابد ثم نسخ بكونه زمانا لا وجوب  
فيه وهذا لا نزاع في امتناعه وهو المراد بقوله النسخ بانه في التاييد عليه امتناع  
نسخه بغيره فانه في نسخ النسخ بانه رفع الحكم الشرعي الى آخر ما تقدم واما في قوله بانه  
انها حكم شرعي سبق على الاطلاق فلا اشكال واما نايضا فليطالع النسخ شرعية موسى  
وم وذلك بوجهين احدهما انما تواتر النص منه على ناييده لمثل تشكوا بسبب ابد وهدى  
موتة ما دامت نسوا والارض والجواب انه اخر آية على موسى وم ودعواته مكابرة  
ولو صح لا ظهرت المعجرات على يد موسى وم ومحمد لم يزلوا قد تقدم في الحادق  
لا يخلق على الكذب ولا ظهره في زمانها اجتماعا عليها ولو اظهره لا شته وتواتر  
لقوة الدواعي على فعله وانما يخلق من غفلة ابن الراوندكي وقد كان يعلم الفرق الشبه  
طلبها للدين ولو لم يكن ما يعبر بالناييد والدوام غير طول الزمان نحو سجن مخلد وجر

موسى وناييدها ان موسى اما ان يصرح به وام شريعة فندوم لو وجب صرفه كما وانما  
باعتقاده على غير ما تواتر له لكونه من الامور العظام التي تنوقر الدواعي على فعلها وكلما  
كذلك ولم يتواتر له باطل واما ان يسكت عن الدوام والافتقار فيلزم ان لا يترك العمل  
بها ولا يترك الدواعي وان النسخ المخرج من عمدة الامر بفعل المأمورة والوقوف انما قد  
تقررت الى اوانه والجواب انه يجب ان يصح بالفتاوى بها بالناسخ لانه بشر محمد عليه السلام  
ولم يتواتر لعدم تواتر الدواعي على فعله او لفعله التاخير له في بعض المصالح اذ لم يبق من  
اليهود في زمانه من نصر الا اقل من القليل ويجعل الله سكت وانما تقررت وناكبت بناده  
على نكره الناسب والحق ان الله تعالى في التاثير هو البقاء حتى يظهر دليل عدمه فيكون  
بانهم ما انما يقولوا بالله الخارق على صدق الله في غيرهم تصديقهم محمد وم وعيسى واما  
ان لا يقولوا بذلك فيلزم ان لا يقوم لهم دلالة على صدق موسى وم فاضا به بل لا يثبت  
كلام السعد فينبغي في قول الله انما اقتباس من مقتضى الدواعي باليه ولا يثبت الذين ضربت  
عليهم العلة والسكتة في اسم الله تعالى ما منع النسخ في القرآن خاصة وقد نقل الجلال  
في رساله الفصل الخامس اربعة على جواز الاقتباس بشرط رعاية حسن الاسباب وقوله نسخ  
بعض شريعة ببعض اخر بيان لعدم قوله فيما مره من قوله شرعه لا ينسخ بغيره ارواما  
نسخ بعض احكام شرعه ببعض اخر كما يجوز الصادق بوقوعه في الجملة لانه والواقع كذلك  
شبهها الاول ان بعض النسخ صادق بوجوده الله تعالى ونسخه الكفر وهو منسوخ  
السنة خلاف المقتضى في مفهوم نسخ وجوب الموقوف قالوا لانها حسنة لذاتها لا تنسخ بغيره  
الزمان وكلما هو كذلك لا يقبل حكم النسخ كما منعوا نسخ نزع الكفر والزني والقول وبال  
الغير واما قد علم بطلان الحسن والنجس فيهم الذين عذبنا فامر فانه قد نصبت  
الغيرية بعض امتناع نسخ الكل قبل الامر كذلك قلت اما باعتبار صحة قول كل حكم شرعي  
النسخ فالخيار ان كل حكم شرعي قبل النسخ فيجوز عذنا عطفنا نسخ كل الاحكام وبعضها  
ان بعض كان خلاف للقران والمقتضى في مفهوم نسخ جميع الكايف منسكين بوقوف الحكم  
بذلك على موقفة النسخ وموقفة ذلك من جملة الكايف فلاننا في نسخها وجوابا لقوله  
على تقدير تسليم لزوم مجوز ان فعلها بغير النسخ والنسخ وينقطع الكايف بعد موقفتها  
بها وبغيرها انما والبا اعتبار الوقوع فالاجماع على امتناع وقوع نسخ مجموعا وق  
فان قد روي في النسخ مضافا لوقوع نسخ آه والوينة صدق الجواز بالوقوع كما اشترطه  
افاد من امتناع وقوع نسخ الجميع وصار محررا منطوقا وموقفا والبعض صادق



بالقرآن وهو كذلك خلاف ما لا يسمي الا مستحبا في منعه كاشتهر باليه انما يوجب بطلان  
لا يثبت لباطل من بين يديه ولا يخلو فلو نسخ شيء من طريق اليه بطلان وجوابه  
انه القدر المجمع للقرآن وجميع القرآن لا يسخى انما هو النسخ الباطل ورفع الحكم للباطل  
فانه الباطل ضد الحق والرد شبهة اليه مسلم انما يقول وما في ذلك الحكم العام وهو يجوز  
نسخ بعض احكامه من غير محذور ولو قرأ آية ببعض من غرض ليقصده له بعضه امتناع  
الثالثة مثل البعض في النظم ناسفا كما في المستوفى نسخ الكتاب بالكتاب كسبحك من قوله  
عليك والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجا جميع متاعا الى الجوارح خارج  
حكم قوله تعالى والذين هم يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتوفون ما تضمنه من رتبة  
اشهر وعشر التاخر بانه لا وان فقدت تلاوة ونسخ السنة بالسنة كحديث مسلم  
كنت نهيكم من زيارة القبور فزوروها والسنة بالكتاب كسبحك من حكم استقبال بيت  
المقدس في الصلاة الثانية بالسنة الفعلية بوجوب استقبال القبلة العاتية لقوله  
فولوا وجهاكم للحق سبحانه والوجه الثاني في السنة في القول بحجوزة متواترة كانت  
او آحادا وهو الصحيح خلاف ما منعه من قولك قل يا كذا في ابدله في قوله تعالى  
ونسخ الكتاب بالسنة بتدليله في قوله تعالى وآجيبك ذلك ليس بتدليله في قوله تعالى  
وما ينطق عن الهوى وحجة من الصحيح قوله تعالى لئن لم ينزل اليهم لآيات لآيات لآيات  
الدلالة في ضعف المتواتر فكيفها فتوافوا في الاضعف لا يسخى الاقوى لآياته  
نقول على النسخ الحكم ودلالة المتواتر عليه طينة والحق انه لم يقع الا بالسنة المتواترة  
وفي الاصل ما لا يستغنى عنه ونسخ اللفظ مع بقاء الحكم كسبحك ونسخه اذا رتبنا  
فارجو ما فانه هذا اللفظ كان قرآنا يتلى ثم نسخ قرآنية وفيه حكم فقدم عليه  
المحتمل كانه الصحيح ونسخ الحكم مع بقاء اللفظ كما تقدم في آية العدة ونسخها  
جميعا كما في حديث عائشة رضي الله عنها انما نزل في من القرآن عشر مصفات معلوما  
بمن ينسخ مذكورا ونسخه لا بد له كما في آية الاستقبال والغير بدل في قوله تعالى يا ايها  
الذين آمنوا اذا جاءكم الرسول فخذوه وايضا في آية الكهف فخذوه فوجدت في المصنف  
على مناجاة من نسخ بلا بدل والحق ان هذا القسم لم يقع وفاقا لث في قوله تعالى والذين  
في هذه الآية الجواز المطلق الصادق بالاباحة او الاحتياط لا يقال النظم لا ينطبق  
على نسخ الرسم بحال الا ليس حكما ولا على النسخ بلا بدل لآياته في قوله تعالى والذين  
اللفظ ورفع ذلك الحكم ورفع حكم بعض شرعه حكم بعض آخر عنه كالا يشبهه

على ذلك النسخ الثالث اتفقوا على ان النسخ لا يثبت حكمه قبل ان يبلغ جبريل  
الى النبي ثم واختلفوا في ثبوت حكمه بعد وصوله اليه ثم وقبل تبليغه آياته التي  
ان لا يثبت الحق اختصار النسخ بالاشياء ولو قبله بكانت اليد او كانت يلفظ  
القضاء او الجز ولا يضل الجرح وان كان مما يغير لثباته يوم الكذب من حيث اجابوا  
بشيء لم يبقضه فان قلت النسخ مثل هذه الباطل حرج في القانون لانها  
مباحث لعموم الفقه قلتم لم يذكر في هذا الفن ليس في علمها فروعها وما علمها  
التي ذكرت فزمن الأصول لاجلها وانما ذكرنا ما لوجوب اعتقاد جوازها او وقوعها  
وهذا القانون على حد اعتقاد من ذبوا عنه المتأخرون من مباحث الفقه  
حيث من ذبوا عنه ومن وعجزاته كثيرة غره منها كلام الله عز وجل **نسخ** تقدم الكلام  
على وجوبه بالآيات المحررات لانيشاء عليهم السلام والكلام على حقيقة العبرة ايقه والقول  
الآن انما هو التنبية على كثرة معجراته مع قدرته كثر ما وصل اليها معجرات  
عبره من الاشياء وذلك ليدل على عظمته عناية الله به وهو دليل على مزيد  
التشريف والكريم ولذا وصفها بالكثرة المطلقة اياه للبحر والقصور في الاطراف  
والقوة في الاصل باض في جهته الغرس في الدرع وقد يطلق على كل شيء  
وهنا ثم استعير لفظ واضح معروف كقوله لقد ركبنا من العزى نجلا والحق  
ان معجرات النبي كثيرات خبار وافحات وقد صفت في الصفات وجمعها من جملة  
صالحه بالاصول فله اربعة من ارادها وقوله منها كلام الله تعالى من معجراته ثم القرآن  
ونقص عليها لافضل الازا فضلها واجلها وادومها بقاء معجزة بعد دونه ثم الى  
يوم القيمة ولانه حل الخرج كسبحك عنه شيء من معجراته ثم والتمس بهما النظم  
النزل على محمد ثم المصنف المتعبد بملكوته المتحدى به باقصر سورة منه لا يحجزه  
وهذا هو السمع في عرف الاصوليين بالقرآن واما السمع في عرف المحققين فهو المعنى النسخ  
القائم بذاته كما المدلول على ما سلف **سنة** الاضافة في المعجرات لفظ المضاف  
وشريفه والاضافة في الكلام على المعنى الاول لبيان انه ليس بالصفات المحذوفين  
وعلى الثاني في اضافة الصفات الى الموصوف والاطلاق في كلام الله تعالى على كل المعجز  
حقيقة بطريق الاشتراك على الاصح كما في قوله معجزة النبي نعت موصي في حجة  
غير القرآن من سائر كتب الله تعالى وان كانت كلامه وللافاضة في التسمية او لا معجز  
في كلام الله تعالى الا القرآن بالاجماع فانه الذي صير كل فرد من الاناس



البا والالبسة عابرة معارضه والانيان بمثل كل المخلوقا كذا لك بالاجماع  
قال تعالى الذين اجتمعوا على ان ياتوا بعثنا هذا القرآن لا يأتون بمثل  
ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا **الجن** قال عزير بن ابي عمرو ومحمد بن سنان با محمد  
انزل علينا كتابا من السماء ثم قرأه ونفوه والاشياك بمثل ما به والاشياك من الآ  
على الشيطان لانها الله ان تصور منها المعاصرة والافلاك كذا لو فرض ذلك منهم  
لكانوا كذا لك وفي النظم على البشر لانهم الذين قصده ذلك الفعل واعلم ان النكاح  
محمول على ايجاز القرآن لانه قد حكى بالقرآن ادعائهم بالانيان بمثلهم فخر وانهم  
تخاطبهم بالانيان بسورة مثل فخر وانهم نادوا بك على جميع البلقاء والقصصاء في  
العرب واليه يجمع كثرهم كثره رجال الله تعالى وحسنه البطيحاء وشهرتهم بانهم قرباء  
القصصاء ونجما البلاغة واذا اظهروا القصة وحسنه بطيحاء ونجما بطيحاء  
الاعجاز في تلك غاية الاعجاز والمناولة والدفاع عن الاحسان وكوب الشيطان في هذا  
الباب فخر واحسنهم اثره ومعارضة الشيعة على معارضة الالفاظ والمخوف  
فلقد روي على المعارضة لعمادهم ولو عارضوا القائلين بالانوار لتوفر الروايات  
على نقل كذا لك مع عدم المعارف لا شك ان المعظم بكل ذلك قطع كل اثر العاديات  
لا يفرح فيه احتمال انهم تركوا المعارضة مع القدرة عليها او انهم عارضوا ولم ينقل  
البيان لانهم ولعدم الجلالة وقلة الالتفات او الاستغفال بالمتأدات والوجه الذي اعترض به  
البشر فقد اختلف فيه فقال الجمهور ان ايجاز القرآن يكون في الطبقة العليا من النفا  
والقدرة القوية من البلاغة على ما يورثه في آداب العرب بلغة العرب ولما كانهم  
في فن البيان واحاطتهم بآداب الكلام هذا مع شدة علم العرب في الغنم المأهولة  
والآنية وعلى دقايق العلوم والآنية واحوال السعد والعدا وسكانهم الاخلاق والآداب  
الى فتوة الحكمة العلمية والمصالح الدينية والدينية على ما يظهر للذين يربون ويحفظون  
قلوب المتكلمين وما يدور على انفس العرب فانما عده واعنه فخره ففصاحة وبلاغة  
فخرهم انهم كانوا اذا سمعوه يجتمعون من حسن النظم وبلاغة وفصاحة وسلاسة  
وخر الله ويرفعون رؤسهم عند سماعه حتى اذا عرابيا سمعوا سماع قوله فاصبح بانوا  
واعرض عن الشكر وقال سمعت فصاحة هذا الكلام وقال طرية من فضي العرب لا يسمعون  
لما رآه في فصاحة حديثها او في هذا فصاحة بعد قوله تعالى واوحينا الى ام موسى  
الآية فقد جمع فيها بين من ومنه وبين ومنه وبين ومنه وبين ومنه وبين ومنه وبين

بعد اسلامه لعمادهم من آية من القرآن جعلت كل ما انزل على عبده من احوال الدنيا  
والآخرة وهي من بطوع الله ورسوله وكفى الله مبتلي عباده الآية واعترض على الجمهور  
بان لو كان كذا لك لكان الواجب ان لا يفسد في القدر البقية ابرار ما هو مبلغ من تلك  
المدح المستعار عند على المسكين ان الله تعالى قادر على ان ياتيه بما هو افصح منه ويبلغ  
هذا وتفاوت الآيات في البلاغة متفق عليه بشهادة بالارضين بطوع ما وك وباسطة  
اقطع الآية بالنسبة لسورة الكافور واجيب هذا القول بالعرض وادفع في الخصومة  
فان حكما اذا اورد من حكمه ميسورا واظهر من يدعي صفة ابرار مقدور لم يدع جاز  
الحذاف الى ان ياتوا بمثل ذلك فخر واكثر اقوى في الاقسام وادفع في دعوى القدر والآداب  
بنائية المرام وقال النظم وكثير من المعثرة والرفضة من الشيعة ان ايجاز البلاغة  
وهي ان الله تعالى حرفهم المحدثين عن المعارضة مع قدرتهم عليها وذلك بالانساب  
قد روي او بسلب اعلم او بسلب العلوم التي لا بد منها في الانباء بمثل القرآن اما بحسنه  
انها لم تكن حاصلة لهم او بحسنه كانت حاصلة فازالها الله تعالى وهذا هو المختار عند  
المرقضى ويطهر رده بالاصل ووجه الوجوه التي ردها الله لو كان الاعجاز بالبرهنة  
لا يفسد يكون مقدور الكل اتم ولم يعنى بعضا ولا بلاغة لانه كذا كان انزل  
في البلاغة وادخل في الركاكة كانه قد تمسك المعارضة ببلغ في العرف بحسب العادة والله تعالى  
كذلك ايضا لما فتح بخر وجهه طاعة المعارضة في كل كلام بل كل صوت غفل صرف الله  
سجانه القدر عن صفاته لم يجد سبيل الى محاكاته وقيل ان اعجازه بطيحاء القريب  
واسلوبه العجيب الخالف لما عليه العرب في الخطب والرسائل والاشعار وروى مع اقوال اخرى  
في وجوه الاعجاز بالاصل وتحرر الغزق بين الثالث والاول والثالث معناه ان  
نظم القرآن وتركيبه خالف المعتاد من اساليب كلام العرب اذ لم يوجد فيه كونه القاطع  
على مثل سبلون ويطعون والمطالع على مثل بالها **الجن** الناس بابها الزمل والمخافة ما  
الحاقة وعلمت بالوزن والاضال ذلك ومعنى الاول ان نظم ما بلغ في الفصاحة والمطابقة  
لمقتضى الحال المحذ خارج عن طوق البشر وكان معنى النظم على هذا ترتيب الكلمات وضم  
بعضها الى بعض من جهة المعنى مناسفة الدلالات على حسب مقتضى الفعل وعلى  
الثالث ان النظم هو توثيقه مع النظم في ابيات العلم على حسب الاصناف التي يصاغ لها  
الكلام مع مخالفة اسلوب خطيبهم ورسائلهم واستعارهم **نما** **الاول** في الاخلاف  
ان القرآن مجملته معجز وانما وقع الخلاف في اهل ما يقع به الاعجاز من البعاضة فقال



الفاضل عياض أقل ما يقع به الامحار منه عند بعض الائمة المحققين سورة انا اعطيتناك  
 آياته وآيات فرددوا وذهب بعضهم الى ان كل آية منه كيف كانت معجزة وقال آخرون  
 كل جملة من نظمها كانت من كنهين وظاهر كلام الاسناد اقل ما يقع به الامحار وفسر  
 سورة منه اوثلاث آيات واختاره جرموا اهل التحقيق وتوقف بعض المناجحين بناء على  
 هذا الذي في آية الطويل كآية الدين **قلت** ويقدم في كلام الفاضل الجزم بانها كذلك  
 انما ينسب علم ما تقدم من الامحار بتعلق البلاغة وهي من الصفات الرجعة الى اللفظ عينا  
 افادته للعلم والحد الذي يرد به طوق البشر وقد رجم كانه تفسير الفاضل بالوفاء  
 سبعين بغير ارجاع الامحار النظم حيث اخبر في الكلام لا يحتمل عزة الناس كما في المعجزة  
 بجما علمه منقولا بالتواتر معلوما من الدين بالضرورة كالقرآن فلا شك في كونه معجزة  
 واراداه ومثله انكار انه دم جري على يد آيات وخوارق عادات وما لم يكن منها  
 كذلك فانه اشهر بديع منكره وفسق جاحده كمنع الماء من بين اصابع الشريعة  
 وتكثير الطعام على بعضهم او غيرها التواتر وان لم يشهد ولكنه جاد بطريق صحيح  
 عند منكره انما كان مثله يخفى عليه ذلك قبل التوقيف وعز بعده وارتب وفي الاصول  
 هذا الباب العجائب **الرابعة** كسيفة الاستدلال بالبراهين على نبوته وم انزال محمد  
 ادع النبوة والظاهرة وكلامه كان كذلك لتوحي اما ثبوت دعواه النبوة فيا تواتر  
 والاتفاق واما اظهار المعجزة فلانه انه بالقرآن واجزء المقتضا والظواهر لا على  
 خلاف العقاد وبلغت جلها من التواتر وان كانت تفصيلها آحادا وفي الاصل وجوه  
**ص** اجزم بعراج النبي كارتوا **التي** وفي اجزم من معجرات النبي بوقوع معجزة وسعده  
 بلا برهان بعد الاستدلال عليه جدي ورواجه في السجدة الحرام الى المسجد الاقصى من معجزة ثبت  
 القدس لسورة المنتهر حيث شاد الله على جرحه او اتفاقا للوجه الذي رواه اهل  
 الحديث والتفسير السيرة لتفصيل نبوه واختلاف ذكره بينا خلاصة بالاصل  
 وترك التوضيح للاسرة لانه وقع المعراج مستند له اذ لم يقع الا بعدد كما انشأ اليه  
 على انه قد يخلق اصحابا بالعلم الآخر وهو في المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ثابت بالكتاب  
 والسنة واجماع الامة ومنه الى السماء بالاحاديث المشهورة ومنها الى الجنة ثم الى  
 السموات والارض او طرف العالم بجز الواحد هذا ولا شك انه امر ممكن اجزء القادق  
 وكلاما هو كذلك منقوض وحكم مطابق ودليل الامكان اما تامل الاجسام فيجوز على  
 السموات والارض والالهيام كما يجوز ان على الارض ويجوز على الارض اسرع فلع

انه من معجراته  
 من معجراته  
 من معجراته  
 من معجراته

الفاضل عياض  
 الفاضل عياض  
 الفاضل عياض  
 الفاضل عياض

السافة كما يجوز على الطير والريح واما عدم دليل الامتناع فهو انه لا يلزم من قرين  
 وقوعه بحال لا يقال لو كان ممكنا لا انكره العقلاء وكذا لو لم في اجناره عند  
 ارتد كثير منهم بسبب لا يقول كان ذلك لقصو النظر في الالهية وعلية وقولهم  
 مع العقاد والاف في علم الهيئة ان قرص الشمس ضعيف بين طر في كرة الارض مائة  
 وبنفا وسنين مرة وان طر في الشمس يصل في موضع طر في الارض على اقل من ثمانية  
 واذا كانت الاجسام متماثلة مستوية في قبول الاعراض وقدرته متساوية  
 لكل المكائن امكن له ان يخلق مثل هذه الحركة السريعة في بدن محدود او في  
 بدن عاقل فانه قد الجواب المذكور لا يجرى في الفلاسفة المقصودين هنا بل يعلم  
 قلت ان الفلاسفة انما هو مبني على قواعد منكرة عند الاسلام غير منها دوام  
 الافلاك حركة مستديرة وانها مكنة من الهوى والقوة وعدم تماثل الاجسام  
 وان الافلاك كثرية الاشكال وان لا يتفق عليها الحق والالهيام وان لا يتفق على  
 الا بقر قطع الى ان الطويل في الزمان اليه نفسه هم جزم السعة بانهم انكره  
 المعراج حكم بتبديعه وتفسيره وهو صواب في خصوص المعراج واما الاسرار فحكم  
 منكره كذا قد مناه ففصل **التي** وتبين لعائشة ما روي في بعض الكتب  
 على كل مكلف ان يعتقد برأيه عائشة رضي الله عنها ما به النافقون على الله في شلوكه  
 وابناء لعن الله الجميع لا خلفت في طلب عقد في محل يتوهمها ظنا انها فيه وسار  
 القوم ورجعت فلم تجد من قرنها سفيان بن العطل فخلها ولم ينظر اليها وقادها اليه  
 موبها ظهره حتى ادرك بها النبي ثم فرموا به فانزل الله من رايها عشر آيات من  
 اول سورة النور بالجلل ورد السنة والكتابات والنقد الاجماع على رايها في ذلك  
 فمجدد او شكت في كونه فيقتل ان لم يثبت **واما** قد روي في بعض الكتب ما روي الله من فظ  
 كلامهم بعد ان حكمها فيه حكم سائر زوجاته دم الطاهرات وهو قول ابن  
 شهاب بن ابي عمير وقيل كيد لها ونيل لادبته دم بقدر جرمه وجرائه وقيل كيد  
 جدين وقال ابن عباس في سنة واحدة من ازواجه دم فلا توبة له ولا به من نكح  
 مطلقا كانت عائشة او غيرها وقال الالب في المشهور في عائشة المدة في القذف  
 والعقوبة في غير الله فقل والظاهر حكم عائشة في القذف بغير ما روي الله منه كذلك  
 نساه **الاول** ذكر برأيه عائشة هنا لانها من معجراته وم وان كانت كرامة لها او لا  
 او للجمع جهة اخرى بربن فعل امر مصغف النفس من الامم مؤخر نبوة التوكيد

الشافعي











وقاص الجنة وابو عبيدة بن الجراح والجنة وسعيد بن زيد الجنة وفي الصلاة  
في الامام احمد والشيخ وغيرهما لم يروا هذه القصة باروا في طبرستان وانظر  
في الا فضل من هؤلاء ومن يلبسها كان في ما ياراه من فاهل بدر العظماء **في**  
يعني انه مرتبة اهل بدر استشهدوا في الا فضيلة في مرتبة السنة والمراد باهل  
بدر اصحاب غزوة بدر استشهدوا فيها اولاد بدر اسم للوادي او لبلد فيه وكانوا  
تلقاه واختلف في الزائد الى السنين وهو في ما قبل والاصح انه الزائد سبعة  
في ايام الناس اما من الجن فمجموعة مؤمنة وآما من الملائكة ثمانية الاف وقيل الف رجل  
وفي الحديث جابر بن عبد الله بن جابر قال قال ابو بكر بن عبد الله بن جابر  
الملك كونا فقال وكذلك من شهد بدر من الملائكة قلت اسفي وكذلك حضر  
من مؤمنين الجن وفي انفساء النظم تفضل السنة الابقة على الملائكة الذين  
شهدوا بدر وانظر مرجع فيه لاهل ما ياراه والعظماء في اهل بدر او لبلد  
او لم يروى به لاهل اخر غير هؤلاء الذين ادعوا انهم ثلاث عظماء من وسطا من  
**في** فاهل احد فبيعة الرضوان **في** يعني انه يلبس اهل بدر في الفضيلة اهل غزوة  
احد جبل معروف بالمدينة قال في دم احد كعبنا ونجبه قبل به في راية افي يوم  
والاصح انه جبل من جبال الجبل سواد استشهدوا باهام لاهل كعبنا ظاهر او باطنا  
لغيرهم عدد الله بن سلول ومنعه من الف فقير الذين رجع بهم وهم ثمانية  
قال الطاع محمد الولاد وعصا فلي تقتل الف ساعده وكان قد اتى على  
ابن ابي بكر بالمدينة ولا يخرج للعدو فانه دخلوا فالتوهم والافاقوا بشيخام  
وكاثر امره قد امدوا وقوله فبيعة الرضوان يعني به اهل بدر في الفضيلة  
اهل بيعة الرضوان وكانوا الف مثل اهل احد في الفضيلة اهل بيعة الرضوان واهل  
خرج بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة البيت فصدته المشركون فاسل الهم ثمان  
للعلم ففزع فقلوه فقال في دم عند ذلك لا يخرج منه شاة من الحرب عا الناس  
عند الساعة للبيعة على الموت او على الا بغوا فبايعوه على ذلك ولم يخلف عنه  
الا الجدين قيل كانا فافخبا تحت بطن ناقته ثم نبتت جباه ففخره  
مخاوم صلى الله عليه وسلم وانصرف ثم واجه الى المدينة **في** والسابقة فضله  
عرف هذا في تعيينهم فاقول **في** يعني ان اهل بدر من المهاجرين  
والانصار جادت النصوص والطواهر القرآنية باثبات فضله قال الله تعالى

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وقال الحق لا يستوفى منكم من أنفق قبل  
 الفتح وقال النبي وقال الحق السابقون السابقون الآية وقد اختلف العلماء في تعيين مصفهم  
 المطبق عليهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيعة الرضوان وقال محمد بن كعب بن جابر اهل بيعة  
 وابو موسى الاشجعي وغيرهما من الكاظم اهل بيعة صلوات الله عليهم واما قوله الاكثر والاشج  
 قيل ومن الأنصار فقط وهم عنه في ذكر اهل البيعة الثلاث فاهل الأولى ستة واهل الثانية  
 عشرة منهم من اهل الأولى واهل الثانية سبعون ومن اسلم مع سعد بن زوارة حين قدم  
 مصعب بن عمير المدينة **سنة** الأربعة الخلفاء والستة بعدهم من اهل بدر واهل  
 منهم من حضر احد واهل بدر واحد منهم من حضر بيعة الرضوان فيقتل بغيره بغيره في انفس  
 الرضى على نفسه او يجعل من ذكره مفضلا ومفضلا عليه بالبدن حيث هو بدر افضل منه  
 حيث هو احد على من اياه الحاصل لا يشهد بعدد اكثر من ثوابه الحاصل لا يشهد  
 احد وعلى هذا القياس والاشارة اليه قال بعضهم افضل الصحابة اهل المدينة وافضل  
 اهل المدينة اهل احد وافضل اهل احد اهل بدر وافضل اهل بدر العشرة وافضل العشرة  
 الخلفاء الاربعة وافضل الاربعة ابو بكر رضوان الله تعالى عنهم اجمعين **ص**  
 • واول الساجد الذي ورد ان خضعت فيه فاجتنب **الياء** **سنة** لا تكمل على النجاسة  
 الكبر من انهم في القردة اجمعين وكانت بينهم منازعات ومحاربات لو كانت بين غيرهم  
 لم تقصر التحقيق اجابة ذلك بان واجب التأويل بعد ثبوت وروده بمقتضى صحة المشقة  
 والاكادهم ودوا في وجه التسليم بعد وفاء ولا عرق العباس لم يستعمل على  
 شيء من الاوضاع في قوف على مبايعة ابي بكر كما كان عينا عليه ثم لما عتبه ابو بكر ببيعة  
 على رؤس الاشهاد ودون قوفهم الاقتصار من قبل عثمان لخمسة الخلفاء ونزول الف  
 وقد نصره واعانه فلم يمكن عثمان توكلا على الرحمن وكان معاوية وعائشة والزبير  
 وطلحة ومن تبعهم بايعين بجهنم ومقتله في جوارح ربه **عليه** قال السعد والذريق  
 عليه اهل الحق از المصطفى جميع ذلك على ضرورة التحقيق انهم كلهم متساوون في ذلك  
 الحروب جزاء المحامات والمنازعات لم يخرج شيء منها احد منهم عن عدالة اديهم  
 بجهنم قد اختلفوا في مسائل من حمل الاجتهاد كما يختلف المجتهدين بعدد في  
 مسائل من الرماة وغير ذلك ولا يلزم من ذلك نقص احد منهم انتهى قال العراقي واعلم ان  
 المصطفى اهل السنة على النظر والتحقيق معاوية واصحابه فانه لما كان كل مجتهد في الفروع  
 مصيب فلا اشكال وان قلنا المصطفى احد فالحق في الاجتهاد في الفروع مع استثناء

هنا انت رة ما احيية خلقه  
برفنا سنا عنة لمور



التقصير من جوره وعجزه وروسل تلك الحروف العفيا بالكانت مشبهة فليست  
اشتباهها اخفا عنها اسم وصاروا لكنا فام قسم ظهر لهم بالاجها واما الحق الطرف  
وان كانا فالحق باغ فوجب عليهم لغته وقال الباقى عليه بما اعتقدوه ففعلوا ذلك  
ذلك ولم يكن محال هذه صفة النسخ من عدة الامام العاد في قتال البغاة في  
اعتقاده وقسم على سواد سواد وقسم ثالث استشهدت عليهم القضية وتجبروا فلما  
ظهر لهم ترجيح احد الطرفين فاعترفوا للآخرين وكان هذا الاقرار هو الواحد فيهم  
لانه لا لكل الاقدام على قتال مسلم حتى يظهر سخفا فلهذا وبالحمل فكلهم معذورون  
ما جوزه ولما اتفقوا على الحق ومن بعد في الاجماع على قبول شهادتهم ورواياتهم  
وتحقق عدالتهم حتى ثبت الفاعل الذي لا يقبل التأويل في معبر من اجل حقه بغيره  
ما ثبت تنهايات الاول انا قال ان حضرت فبه لانه بعض المتخير قال انما ثبت عن  
احوال العمالة روى ما جرى بينهم من الموافقة والى لغة ليس الغاية الدينية ولا في  
الغواصة الكلامية وليس ليس هو ما يتبع به الدين على ربا اخر باليقين واما ذكر القوم  
منها تنفوا فيهم من فاعلهم من في التأويل اعتقاد طواهم بكتاب الرافضة  
ورواياتها بغيرها لا لا اصل في حقيقة علمها ولا في الحق في ذلك ما يباح للتعظيم  
اولاد من المتعصبين اولاد ليس كتب تشتمل على تلك الآثار فلا جمل ذلك للمعوم لغيره  
جهلهم بالتأويل كما قال المحقق الثاني قوله واجتنب عطف على اول والاضافة في  
دار الى سائيه وهذا سبيل الوجوه فقد قال عليه السلام الله في الحق لا تخدوهم  
عرض الجدة وقوله ايضا من اذاهم فقد اذاهم ومن اذاهم فقد اذاهم اذ الله  
يوشك باخذة وقال لا يثبتوا الضحك وفي رواية من سب اصحابي فعليه لعنة الله والملائكة  
والناس اجمعين لا يقبل الله حرقا ولا عدلا ولا مهادنة قال الثاني من سب من سب الزوجة فقد  
كبيرة لعنة الله من فاعله ذلك وعليه الاوب لا جتها وكسب القائل والقول في مشهور  
مالك حيث لم يشتمل سبه على قذف قال ومن قال انهم كانوا على ضلالة وكفر فانه يقبل  
ومن سمع من مثل فمن قال ذلك في الخلفاء الاربعة ويكمل في غيرهم وذكر في الشفا  
حلافين كفر عتابة او عليها وكرم الغرضين عبد السلام ان في بعد التكملة ونظ  
الفرق لم يختلف في كرم ظلالهم كانوا على ضلالة لانه انكر ما علم من الدين ضرورة وكذا  
ورسوله في اجرة واختلف الاستناب بغير توبته كالمزلة ولا يستناب لا يقبل توبته  
كالزندقين ان ظهر عليه وان سبهم بغير ذلك فان سبهم بالوجوب الحجة كالفرد بعد القذف

ثم ينظر

ثم ينظر التشكيل السديد بالامانة وطول السجن وان سبهم بغير ذلك جلد الجلد السديد قال  
ابن حبان في كتابه في السجدة في الامانة وقد مناهم حكم اذينة الزوجة صدر الحديث الثالث لا  
اي يفتن التأويل لغير اهل القول الاول بل كان من ظهر عليه فادع حكم عليه بغيره ذلك القاص  
وسمى بالسلم من كذا اذ سبق وروى عنه واما طلب السيرة وعدمه فعليه فبغيره ككتاب الفقه  
وقد كان من يزيد في حق اهل البيت من الظلم والجور والامانة مالا يخفى على من لعنه ولا ينظر  
في الكيفية عند طهنة واما نحن فلا نحمل السبابة كره وسوف نكشف الحجة امره  
فلعنه الله من اهل البيت العترة او اصناف في الصويرة العترة **ص** وما لك وسب الامانة  
كذا ابو القاسم هداة **الامة** في الامانة الاربعة مالك هو بن اسن امام الامة **ص** في حق  
واطر السنة بالحق فيق لا ينصرف عن السنة الا الى الله لا يقول في تلك السنة عند  
الاختلاف الا على علم المدينة مات رضى الله عنه سنة سبع وسبعين ومانته وتلميذه ابو  
عليه محمد بن ادريس الشافعي تولى معرلة في رضى الله عنه سنة سبعين ومانته **ص** في حق  
استغفار بن ثابت تولى بغداد رضى الله عنه سنة ثمانين ومانته سنة ثمانين ومانته سنة ثمانين  
كما في تابعيته وابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل تولى بغداد رضى الله عنه سنة ثمانين ومانته سنة ثمانين  
واربعين ومانته هو تلميذ الشافعي انما في ظاهره ان ما كان امام الامة **ص** في حق  
فمن غضب هذا المنصب لغيره ان كان متعصبا في ابيه وان كان متعصبا فعليه لعنة الله  
البرهان وانما قوله انك لعنة الله على من سبهم من اهل البيت على ضلال ولا بد من بل من غير  
الامة التي اضيقوا اليها بعد الصحابة وهي جنار الامة منهم جنار الجناز بعد من ذكره في حق  
على حكمهم بسوا او طعن بهم بسوا الحجة في مقابل الا ان السب بد السجدة المدبر  
بغيره باغ على جعل الامة للعدو ولكن جعلها للكمال فيدخل فيهم النور وداود  
الظاهر وسفيان بن عيينة الا زاعقوا الحق بن راهوية والديف بن سعد ومحمد بن  
حرر الطبري والقنفذ في داود وذكرنا جوابه بالاصل وبقايد فلهذا **ص** في حق ابو منصور  
وابو الحسن الاشعري وهو عندنا معتمد على غيره في العقيدة اذ هما امر بارا بالانساب المتغيرة  
فيها والآية في التالف والقام في الامة للكمال وما لك متعصبا وما بعده عطف عليه ووجه  
هذه الامة فانهم الذين اشتهرت امامتهم وتقررت طريقتهم ونظمت مذاهم **ص**  
وانشئت اتباعهم واما قولك ابو القاسم ففقه في ابا القاسم الحسين بن سعيد اهل القوف  
علما وعلما في هداة الامة ايضا طريفة معوم مثل طريقتهم في الصحة والسداد حاله الا ان  
والزيف في الاعتقاد والتمسك بسبيل التسليم والتقوى والبر في النفس كلامه



الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الا على المستقيمين انما روي الله صلى الله عليه وسلم واما  
ايضا رايته في المنام اني انا الحكم على الناس بعظم فوقف على ملك فقال ما افرقت  
به لتو توبن الى الله سبحانه فقلت حق في بيان وفي قوله وهو يقول كلام موثق واعلم  
من فواجب عليه جزمهم كذا حكمه القوم بلفظ **نعم** لا قدم الا ائمة المذكورين  
هذه ائمة الا ائمة ولم يكن كل واحد من الناس في راي على الاجتهاد واستنباط الحكم  
في ما قد تاذكروا انه يحكي على كل مكلف ليس اهلية الاجتهاد والاطلاق تقليد امام من  
الائمة بالاربع في الاحكام الوضعية سواء وقف على ما قد اذكروا ائمة الا ائمة في العقائد  
فقد تقدم القول في ذلك قال مالك يحكي على القوم تقليد المجتهدين في الاحكام كما يحكي على  
المجتهدين الاجتهاد في اعيان الادلة فخلا في المقتلة البغدادية في اجابهم على القوم  
الاجتهاد وخطا في ان قال العام لا يحكي على التزام من يدين بل انما قد جاءه  
يقول هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهذا الحكم الذي جزم به الناظم من مذهب الاصوليين  
وجوه القواعد والمحدثين وهم مراده بالقوم اجابوا بقوله لا فاستلوا اهل الذكوان  
كنتم لا تعلمون فاجاب السائل عن علم ذلك تقليد العالم وقوله لا فلو لا نعلمكم  
فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون  
فاوجب عليهم المذمة عندنا انما علمائهم ولولا وجوب التقليد لما وجب ذلك وقوله  
تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم سواء علمناهم على العلماء او الامر  
فما اجاب بالتقليد واجتنب المقتلة بقوله تعالى فالتقوا الله استطيعتم ومن الاستطاعة  
ترك التقليد ولا العام متمكن من كثير وجوه النظر فوجب الاجتزال في قياس  
على المجتهدين والاجتزال الاول ان الخطا معين وبلوغ الصواب متعسر بل متعذر في  
حق القوم اذا اتفردوا بمعرفة الاحكام لانهم لا يعرفون النسخ والفسخ ولا المحصر  
ولا المقييد ولا كثير ما توقف عليه لالة الفاظ ولا يضبطون ولا يحل لهم محالته  
لحفظ العزيز لم لا يستطيعوا الوصول اليه هو الجواب عن الثاني ايضا وقد توسط الجواب  
في المقتلة فقال ان شعار الاسلام الظاهرة لا يحتاج لمنصب الاجتهاد فلا حاجة الى  
التقليد كما لا يصلح المحسن وموم بمصانير ونحو ذلك واما الاثوار الخفية من المجتهدين  
فيه فيستعين التقليد في الغرضها وجوابه ان تلك الامور انما انتهت الى حد الضرورة  
بطل التقليد بالضرورة ولا نزاع في ذلك لانه تفصيل الحاصل كمال الاستبان والتقليد  
انما يفيد الظن وهو في الضرورة بكثير وان لم تنته الى حد الضرورة فيستعين التقليد بحاجة

في النظر الى آلات مفقودة في العام نجات الاول ما جزمنا بتوينا ليس فيه  
اهلية الاجتهاد والاطلاق من اهلية فانه يحكم عليه التقليد فما يقع له عند الاكثر  
كيف كان وخاتمة الاممك وابن الحاجب السبكي تركتم الاجتهاد والاذن من اصل  
التقليد وحكم تقليد ليس فيه اهلية الاجتهاد والاطلاق اذ لم يجز له ويطبق الحكم والاه  
حرم عليه التقليد في اربعة اثنان تقليد الا افضل ولو مقبلا وفي جواز تقليد  
غيره ثالثا وهو المختار تقليد المفضل من يعقده فاصلا ومساويا بخلاف من اعتقده  
مفضلا في نفس الامر فيمنع في الثالث اهل كل مذهب علم اعتقادا وفضلا بما هم  
الذوق له وذلك مستفهم اذ غير مفضو عندهم بالنسبة اليه وقيل لا يجوز البحث  
في دليل يؤدبه اليه بكفاية الاعتقاد من ذلك الثالثة لو انتم من ليس فيه اهلية  
الاجتهاد ومذهبها مقبلا قيل يمنع عليه الخروج عنه لانه اياه وقبله ان يخرج  
عنه والزام بالالزام لا يلزم وقيل انما يحل عليه لزمه والا فلا وما اقرب هذا  
في الصواب وبه جزم بعض المحققين والقواعد في الاحكام الاربعة يمنع تتبع  
في التقليد ولو قلنا يجوز الانتقال في المذهب الحق فسق فاعلم وفان لا يسهل  
استحق المروزر وخطا لا يبين له هريرة وقبارة شرح الشفيع للقوافي قال الزنا من  
يجوز تقليد المذهب في النوازل والانتقال في مذهب في مذهب بل لا يشر وطا الاورد  
انما لا يجمع بين المذهبين مثلا على صفة مخالفة الاجماع كما تروج بغير صواب ولا ولة  
ولا شهود فانه هذا الهرة لم يقل بها احد الناحية يعقده في تقليد الفضل  
ولو بوصول جزم اليه ولا يقلده زمانا في عمارة الثالث انما لا يتبع رخص المذهب  
ثم نقل غير جواز تقليد المذهب في النوازل اليها في كل ما لا يتفق فيه قضاء القاضي  
دواء ما يتفق فيه وهو اربعة مواضع ما خالف الاجماع او القواعد والنقل او  
القياس الجمل قال فانه اراد الزنا بالرخص هذه الاربعة فهو حسن وان اراد  
بها ما فيه سهولة عمل المكلف كيف كان الزمان يكون في قلدها كما في المياه والآلات  
وترك الفاظ في العقود مخالفا لقوله الله وليس كذلك انتهت وقوله في  
الاحكام المشروعة من مذهب مالك امتناع التقليد لا يعمل عليه المذهب  
لغة مصدرة او اسم الحكم الذي لا يوجب الاصطلاح مصدرة بمعنى العلم بقوله اراد  
المذهب اليه من الاحكام معقولة كانت او لا ولا يصح من اصطلاح على الكافة  
وان كان اصلا اطلاقا لم يفتقر الى استنباط الاحكام مذهب اليها لا يوجب الاطلاق







اللوالب بوجوبهم ولا يتعدى في الاطلاق والاختصاص انما هو من باب الرواية والسماع ان كان المراد بآثار الائمة جميعهم والامر ان ثبتت على الحكم منصوص وان كان المراد بآثار الائمة الاربعة كان قوله كذا في الخبر كذا لا يفسد الخبر في نفسه انما يجوز تعليق كل من الائمة الاربعة وكذا في عدمهم من حفظ مذهبهم من ذلك السند ودون حتى عرف شرطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقل عن واحد كالمصالح وامام الحرمين والوفاء في موضع تعليق الصحابة يحل على ما تقدم من شرطه وذلك في **س** وان ثبتت للاولياء الكرامة ومن ثانياً ان ذلك كلامه **س** يعني انه يجب عليك اتباع الحق ان تعتقد حقيقة كرامة الاولياء بمعنى جوازها ووقوعها كما هو الحق عند جمهور اهل السنة جمع كرامة وهي امر خارج للعادة غير مبررة بدعوى النبوة ولا مقدمة لها يظهر على يد عبادة الصالح ملقبة لنا بعبادة النبي فكيف بشريعة مصرح بالاعتقاد والعمل الصالح علم بها اولم يعلم فامتازت بعدم الاقرار ان المذكور من المعجزة وسبق مقدمتها على الارباب وبطلان الصلاح مما يسمى معونة كما يظهر على يد بعض عوام المسلمين فكيف يصح لهم من الكرامة والالتزام بعبادة النبي الخ في الخوارق الموكدة للذب الكذابين وتسميها بانه كبصق مبيد في غير عبادة المآثر ليراد ما وما حلاوة نصارى اجابوا بالصحة بغير الاعتقاد الخ في الاستدراج كما خرج من تحتها عدة ومنه علم في الخوارق سبعة فام تحتمل على الجواز بان ظهر الخوارق المذكور ممكن في نفسه وكل ما هو كذلك فهو صالح في الشبهة الغدرة لا يجازي ذلك الامور والمكانة انه لا يلزم من فرض وقوعه محال او غير ممكن بامر من احد ما جاد في التمسك من قصدهم وولادتها عيسى ووزي زوج من كرامة وذكرها على السلام وكان لا يدخل عليها غيره واذا خرج من عندنا اعلق عليها سبعة ابواب كان بعد عندها فاكهة الصيف والشتاء وفاكهة الشتاء والصيف ومنه قصه اصفاء الكهف ولشهم من كرامتهم سنين بلا طعام ولا شراب ومن قصه اصف ابن برخيا وابشانه بوشن بيقس قبل ان تاد طرفه سماه اليه والثاني ما نوا معناه والقدرة الشكر منه وان كانت ثغرا صلياً عادته كرامات الصحابة والناجيه ومن بعدهم الى وقتنا هذا فاما الافاق وضافت عنه الدفاتر والآفاق **و** قوله ومن ثانياً ان ذلك كلامه اشارة الى مذهب جمهور المعتزلة والاشاعرة واليه عبد الله الخليل منا حيث قالوا بعدم جواز ما تمسك به جماعة انه لو ظهرت الخوارق

من الاولياء بالنسب النبي وغيره اذ الخارق انما هو المعجزة وبانها لو ظهرت لكثرة كثرة الاولياء وفرت عن كونها خارقة للعادة والفرض كونها كذلك هو خلف وبانها لو ظهرت للفرض التصديق لانسحاب اثبات النبوة بالمعجزة لجواز ان يكون ما يظهر من النبي لغرض آخر غير التصديق وبان مشاركة الاولياء للانبيا في ظهوره الخوارق يحل بغيرهم فقد لا يثبتا ووقوعهم في النفوس وانما يثبت ان كلامهم هذا الضعيف من التمسكات فقد اجيب عن اولها الخارق بين المعجزة والكرامة باعتبار دعوى النبوة والتخديك والمعجزة دونها وعمر ثانياً بالمنع اذ غاية استمرار نقض العادات وذلك لا يجب كونها عادة وعمر ثانياً بان ظهورها عند غارته الدعوى بغير تصديق النبي قطعاً وحصل معها العلم الضروري الذي لا يفتح فيه ذلك الاضلال وعمر رابعاً بالمنع بل ذلك عاجز بغير محالة اقدارهم والرجعة فاني اعم حيث نالت حكمهم مثل هذه الدرجة ببركة الاقدار بهم والتدبير بعبادتهم والاشهاد على قلوبهم اماناً الله على سننهم ومجتمعاتهم **الاول** في الولى عرفا هو العارف بالله تعالى وبصفاته حسنة الاعمال الموالاة على الطاعة المحض للمعصية والالتزام في الذل والالتزام بالباطل فبعد بغير معقول الا ان الله سبحانه قوله فلم يكن له في ولا عجزه لخطه بل قوله رعايته قال تعالى وهو يولي الصالحين او يخفى فاعلم انه يتولى عبادة الله وطاعته على الدوام والموالاة في غير ما يتخللها عصيان وكلام الصبيح واجبة حقيقة حتى يكون الولى عندنا ولياً في نفس الامر بحيث تحقق قيامه بحقوق الله على الالهيته **الاستغناء** والاستغناء بجميع اموره ويحقق دوام حفظ الله تعالى في السر والعلانية قاله الغزالي ونحوه قول ابن دماق في شرح الارشاد للولى اربعة شروط احدها ان يكون عارفاً باصول الدين حتى يعرف بين الخلق والخالق وبين النبي والنبى الثاني ان يكون عالماً باحكام الشريعة تعالى وفيها يكفى بنظره في التعليل في الاحكام الشرعية كما كتبت عن ذلك في اصول التوحيد فلما اذ الله تعالى على الارض لوجود عبده ما كان عندهم ولا قام قواعد الاسلام من اولها الى آخرها لا يعدم من قولنا والله الا اننا لم نزل الله تعالى وذلك متنع فرض في لا يحيط علمه بالدين الله وقواعده واموره وفروعه الثالث ان يتخلق بخلق الخوارق الذي لا يدرك عليه الشر والعقل فاما ما يدرك عليه الشرع فالورع عن المحرمات وامتناع جميع المآثرات وانما ما يدرك عليه العقل فهو ما يسمونه العلم باصول الدين وهو انه اذا علم حشو العالم بآثار



لم تعلق قلبه بشئ منه خوفا منه ولا طمعا فيه يعلم بانه في قبضة الله سبحانه واذا علم  
الوحدة ائنه اخلص لك فساثر حاله الذنوبية لا تخفى الشكر في شئ واذا علم  
الوحدانية ان الله سابق ما هو كائن لم يخف فونه شئ مما قد روى لم يرج شئ  
مالم يدر وانما هو العبد بالحق والقدرة بسبب كنه ذلك بغير الرق بالخلق  
والصنيع عنهم عند انهم لم يعلم انهم لا يستطيعون انفسهم فضلا عن غيرهم دفع ضرر  
ولا طبع نفع الرابع ان يلازمه الخوف ابداسه ولا يجد الطمينة النفس سبلا  
فانه لا يحيط علما بانه في فرق السعادة في الازل او في فرق الشقاوة ثم ينظر  
الى اسباب الشقاوة واما رتبة فيجى بمحض في الخلق فهو كخاف الوقوع فيها  
ويجنبها وها هو المجر عنه بالروح وما حصل له الموافقة فهو كخاف زوالها  
باعتداده حتى يخاف ان يبدل على نفسه الى الشك والجل وكذا يخاف ان يطالبه ربه  
بالقيام بشكره فيما انعم عليه فلا يطيق ذلك وكذا يخاف ان تحده نفسه فيحصل في  
عمله ما يفد ويحبط من الرضا والسعة وكذا يخاف من توبة الحقوق عليه لا مدين  
فتنقل اعماله الى صالحاتهم وهذه احوالهم مع الله والله يوزن من ليشاء بغير حساب  
انهم وما ملوا قوله تعالى الا انهم اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا  
يتقوا لهم البشر في الحياة الدنيا وفي الآخرة لا يتبدل كلام الله ذلك هو الفوز  
الظيم بحدا ما لوه مطابق والله علم النائية بكونه في الكرامات ان نفع بسانه و  
خوارق العادات على اختلاف انواعها ولو كلف العصا حية وكوجوه ولد من غير رب  
الاكمل القرآن مما خرج من الخيرات الى الابد لا يفتن من قاله السعة النور خلافا  
عنه في ادق انما تخفى مثل اجابة دعاء وكوه قال النور وهو عظم من قاله  
واكار الحسن بل الصوب جريها بقلب الاعيان انهم النائية الولاية غير مكتبة  
كما قال بعض المتأخرين ونهنا على ما مضى الرابعة لا يصل اليه ما دام غافلا  
بالنفا فادرا الى مرتبة سخط التكليف عنه بالادام والنواهي لعدم الخطايا الواردة  
بالتكليف واجماع المجتهدين على ذلك خلافا لبعض الاباء جبر كالبسطاء فيما  
الحامه الاولياء يحفظون بعينهم كمالا ذنبوا وفقيرهم للتمويه لا محض فلا يمنون  
وقوع الذنب منهم ولذلك لا يامنون بملكه سبحانه لهم برجوه رحمة ويخافون عذابه  
جعل الله منهم بفضل ورحمة **س** وعندنا ان الدعاء ينفع **س** كما في القرآن وعندنا **س**  
يعني ان من سأل الله الدعاء مطلقا شرعا وانما ينفع الاجابة والاموات فينفع الله

سبحانه بالحق وبغيره البلياء وكشف الله وبفهم العظيمة ويرفع الله رجا  
لما سبق به العلم والارادة الازليين من توقف ذلك عليه في الازل وقال في ذلك  
المعنى لا يخفى على ان الدعاء لا ينفع بانه ما وعده اما ان يكون مما قدرة الله وقضاه  
اولا والا فلا يخفى محال والثاني غير محال بالعباد فانفتحت فائدة فصار عبدا ورد  
بانه القضاء العلق جاز ان يكون برفع معلقا على الدعاء وكذلك نزل في المجرم  
لن فعل محض من انهم به ويتقرب الصادق فالانبياء بالدعاء عبادة وانهم  
تكشف كنهه ولم تنزل نعمة والمدعى ترشح نفع عليه عاجلا او اجلا يخرج عن  
العيشية وقوله كافي القرآن وعدا بسمع الكافي فيه تعليلية ووعدا حال وسمع  
صلواته الفصل بالحق في القرآن متعلق ارجحنا الاعتقاد بنفع الدعاء لا ينفك  
وعده من القرآن حال كون ذلك الموعود به بسمع من تلاوة القرآن قال تعالى فان ربكم  
ادعوني استجب لكم واذا سئلكم عبادي عني فاني قريب مجيب دعوة الداع اذا دعان  
فاستجبنا له ونجيناه من الغم وقد قال صلى الله عليه وسلم من دعا الله بكثرة كبر يوم بدر  
وعلى قبرين فانه اجل برسمونه وعلى السنتين واجمع عليه السلف والخلف اذكر  
القرآن لنوايه لا لغرض الدلالة عليه ثمانية الاولى عرف بعضهم الدعاء بانه رفع  
الحاجات الى رافع الدرجات وبعضهم اظهار العجز والمكنة بين النضر وقال السعد  
ان الطلب سبيل النضر والامر فيه سهل اذ هو بدعي في كل ذلك من باب التوكل واللفظ  
النائية ليست الاجابة عند الله لا ما في قوله صلاته عليه السلام ما نزع يد عن الكاينين  
يدخلان اما بسبب ان الامانة بغير حذر واما ان يكون عنه فربنه كانه عليه العجز  
وبطلانه بالاصل الثالثة افنى الغرض من الدعاء السلام بانه من قال لا حاجة بنا الى الدعاء بنا  
على ما سبق من القضاء والقد كائن فقد كذب عصى ويزعم ان لا ياكل اذا جامع وان لا يهر  
اذا عطف شرا على ذلك ولا يقول مسلم ولا عاقل الرابعة مذهب جمهور علماء الكلام ان  
الكافر لا يستجيب له لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال وقيل استجاب وكلام  
الفقيه في باب الاستسقاء برشحه الحامه يجوز الدعاء بما على السلامة منه ولو  
وم الله ان اعوذ بك من المأثم والهمم لان الدعاء في نفسه عبادة **س** وبه الدعاء  
افضل من السكون تحت القضاء والقد ولكن بحسب سبيل والبواعث ونحوه بالاصل  
في التفسير **س** بعد علم الدعاء الاستجاب وقد يعرض ما يوجهه او يوجهه او يصرفه  
وبالاصل هنا الوجه الجواب الثامنة قال القولي لا حاجة الدعاء شرط في الدعاء وهو



ان يعلم انه لا يقدر على تحصيل مطلوبه من الله وان يدعو بنية صادقة وعقود  
قلوبه بجنبته الحرام وان لا يلزم الدعاء بغيره وبقول دعوت ودعوت فلم يجبه  
وشرط الدعاء بنية وان يكون من الامور الجائزة فلا بد من نية في الدعاء ولا تقبلة رجم  
ولا اضافة حقوق المسلمين وفي الاصل زيادة في كثرة في الشرط والله تعالى اعلم  
صلى الله عليه وسلم **صلى الله عليه وسلم** وكاتبه جبريل بن يونس **صلى الله عليه وسلم** في امره شافع ولوديل  
**صلى الله عليه وسلم** في الامور **صلى الله عليه وسلم** في الامور **صلى الله عليه وسلم** في الامور **صلى الله عليه وسلم** في الامور  
يقع ان ما يجب اعتقاده انه تعالى انما يكتبه افعال العباد من جزا او شر او غيرهما قولا كانت  
او عملا او اعتقادا بما كانت او غيرا او تفررا او اختارا من استجابه لذلك فلم لا يهلك من  
شأنه شيئا فعلوه فصدا وتعدا اود هو لا وسبنا صدمهم والصلوات من كارهه  
على النقل والرواية فقد قال الامام مالك بن انس يكتبون على العبد كل شيء حتى ان ينسب  
في مرضه محتجا باعادة الالة العوم بطريق وقوع الحكة فيها في سياق النسي وهو  
كل ما يلفظ من قول الالة في رقبته وجذب في العبد الكافر لانه تضبط الفاسد اعماله  
وعليه فقط النور العلوب الذي عليه المحققون بل نقل فيه بعضهم الاجماع ان الكافر  
اذا فعل ما لا يحل له كالعصاة وحمل الرمح ثم اسلم ومات على الاسلام ان ثواب ذلك  
يكتب له وانما دعوى انه في الفقه فغير مسلم انتهى فلو صلب ذلك كانا بعضهم  
الطاعان ان لا يتوقف على نية وقد سلم ابن جرير وابن المنير ويطال المالك والشافعية ومنه  
نقل عن ابن ابي عمير حقه بوسن بن عمر قال بعضهم وهو الذي لا يصح جزمه وهو الجازي  
على النظر بكتبهم برفع الشريعة والهي كنه شيئا العبي وان كان الجنه لا حفظ عليه  
لا حاله يستخرج منه للسكينة بخلاف العبي ولذا لم يذكر قبيد السكينة في النظم وان  
ورد على ذلك الجنون والهي كتبهم الصغائر المغفورة باجنبته الكبار او الاستغفار  
وكذلك الحسنة الموزون عليها اذا تركت لانها عا كالتسعة البنية في السنة المروية  
عنها خوف الله تعالى واعلم ان اطلاق العبد على الجن والملائكة وقد تردد في الجن والملائكة  
الجزولي اعلمهم حفظه ام لا ثم جزم باز على الجن حفظه واستبعد القول بذلك في الملائكة  
ولم اقف عليه في الجن لغيره وهذه البنية ثقلية الاطراف ومعارفها للكافة عند  
الجماع ودخول الخلا لا يمنع من كتبها ما بعد عنه فذلك الجازي كالا اعتقاد العبي بجهل  
تعالى لما اماره على ذلك قبل واحد الكتابين وهو كانه الحسنة على عاتق الايمن  
امين على كتاب السينات على عاتق الايسر فلا يملك من كتبها الا بعد من شاعته

عن

من غير توبة من الكافة واستغفارا او فعل ما كفر بها مع مبادرته لكتب الحسنة فوراً وفي  
بعض الآثار ان كتاب السينات على المغفورة كتاب السينات والظاهر ان كمال بعضهم انما  
مكافاة بالسنة لا بالسنة على كل عبد بل بما اياه الى امانه فيقوم على قبره بسجدة وركعتان  
ويكبران ويكتب في الحسنة في يوم القيمة ان كان مؤمناً وبغضائه الى يوم القيمة كما  
كما في كافي الحديث وفي بعض الآثار ان بعض طرقات يكتبها غير هذين المالكين كما  
ينسبها بالاصل مستحقة عطف الكتابين على افعالهم الى فطر السينات من الثغائر فقد  
ذكر بعضهم ان المعقبات في قول الله ان المعقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه  
في امر الله غير الكتابين بل خلافه في غيرهما رضى الله عنه انه سأل النبي عليه السلام  
كم من ملك على الانساق ذكره من ملكا قال الله في الفصل وذكر الاله اية  
يحفظ الامين عطية ان كل آدمي يولد حين وقوعه لطفة من الرحم الالهوت اربعة  
ملك الله عز وجل في النظم مستلزمات في ظاهر الآثار ان الملك المحقق في علم الاله  
مفوض اليه الله سبحانه وقوله في كتاب النفس مفرغ على قوله ان يهلك امره الى  
ارواذ ان كان العبد مضموناً عليه حتى انفاسه وضروياته ومباحاته في سبب  
نفسك لترح الملائكة من النعمت وتخفف عليك من الرب فقد عرفت نفسك كل  
صباح جميع ما علمته ليلاً وكل مساء جميع ما علمته نهاراً ثم كل جمعة كذلك ثم  
كل سنة كذلك ثم كل عام كذلك ثم دم مدة حياتك على ذلك فما وجد في ذلك  
كله من حسنة حمد الله عليها ومن سيئة استغفرت الله لها ونبئت منها واقربته  
الى السلامة انما سبها على كل فعل قبل الاقدام عليه حتى لا تنسب الا بعد فتره  
حكيم الله فيه فما كان من افعاله وما كان من غير ذلك اسكت عنه فمن حاسب نفسه في  
الدنيا بان عليه من الآخرة وقوله في الاملا بد رج العزة عطف على سبب  
والامل هو ما يحب النفس كطول عمر وزيادة غنى في تطويع الكسل في الطاعة  
والتسوية بالتوبة والرجوع الى الدنيا والنبى للآخرة والعقوبة في القلب قال الله  
فطاعوا الله لئلا تفسد قلوبهم وقد اخرج ابن ابي شيبة عن علي بن قفاوم قال  
ان اخوف ما اخاف عليكم اتباع الهوى وطول الامل فاما اتباع الهوى فيفسد عن  
الحق واما طول الامل فيفسد الآخرة وفي بعض طرق الحديث فاتباع الهوى يفسد  
هممكم في الدنيا ويهلكهم في الآخرة فصار له قرة عينه وتورق قلبه رضى بالقليل  
تنبيهات الاول الوقت بين الامل والتمنى الامل طلب ما ينجي من سبب التضرر







وهذا جرم النور ونقل نصيحه اصحابهم وجرم به ابن عرفه المالك ونقل نصيحه اصحابنا  
 وفي الحديث اذا قبض الروح تبعه البصر وفيه البصير يتبع البصر وفيه البصير يتبع البصر  
 اتحاد الروح والنفس هو من جهة الجسد والروح هي من جهة الارواح والارواح والارواح  
 كاشية ومذمومة من الصفات والاعمال سفة انما السبب في ذلك ولا عرض بل هو الجسد  
 فاما بنفسه غير متغير بالية للتدبير والتحكم غير داخل فيه ولا خارج عنه **من**  
 وميت بعمره من قبله وغير هذا باطل لا يقبل **ش** يعني ان محاراة اهل السنة  
 وكبر اعتقاد ان الاجل بحسب علم الله تعالى واحد لا تعد فيه وان كل مقول ميت  
 بسبب قضاء عمره وعند حضور اجله من الوقت الذي علم الله سبحانه في الازل حطو موته  
 فيه بما جازاه تعالى وحلقه من غير صنع ومن قبله للنفوس لا مباشرة ولا توليد وان لم يقبل  
 لجاز ان يكون ذلك الموت وان لا يموت من غير قطع بامداد العز ولا بالكون بل القبول  
 بغير ان الله تعالى قد علم باجال العباد على ما علم من غير تردد وانما اجازة اجلهم بسبب  
 ساعته ولا يستند موتهم الى عز ذلك من الآيات والآحادث الدالة على ان كل ملك  
 يستوفى اجله من غير تقدم عليه ولا تأخر عنه وقوله تعالى وما يؤخر منكم من قبض منكم  
 الا في كتاب مصروف عن ظاهره الى معنى من غير آخر فالنفس المطلق العزم لا ذلك  
 العزم بعينه على ما قولهم عند ارام ونفسه ان لا يقبض عن شخص اعمار اضرابه  
 ومما يقع من احواله الا بجله تعالى وما جاز ان بعض الطاعين من العز كصله الرحم  
 اما اجازة احواله فلا تعلق من القواطع او الزيادة فيه كالجبر والبركة كما قيل ذكر  
 الفتي في الباب في اوابانية الى ما اشبهت الملائكة في صفاتها فثبت بها ان لا يقبض  
 وهو علم الله تعالى حقيقة ثم ثبوت الى موجب علم الله تعالى واليه الاشارة بقوله تعالى  
 ما يشاء وثبت عنده ام الكتاب او بالظن لما في علمه كما يعلم ان هذا العبد لو لم يقبل  
 هذا الطاعة لكان عمره اربعين سنة مثلا لكنه علم انه يفعلها ويكون عمره ستين سنة  
 مثلا فثبت هذه الزيادة الى تلك الطاعة بناء على علم الله تعالى انه لو لم يفعلها لكانت  
 تلك الزيادة فثبت على خبره الموجود الذي باطل العز والحياة والبقاء من جهة جوارحه على  
 معنى فثبت ان يكون من قدر الله له ذلك فلا ينفذ الا باجله بغير هذه الباعثة بسبب  
 عبرة بالبركة لا يستقامه الوزن فاحتاج لتقدير مصاف كاعرف ولو عبر بالبركة  
 كما هو المشهور لم يحج الى قدره لانه الاجل لغة الوقت وهو الذي يقال لجميع موته ولا  
 كما يقال اجل من شهر ان او افرم شهر كذا ثم شاع استعماله في اقرعة الحياة

من متعلق

فلهذا انقضى الوقت الذي علم الله بطلان حياة الجسد عنه وقوله وعمره باطل  
 استنباطه في جابه نصيحة جارية من جانب الخلق فانما يكون في المقول انما يكون  
 ليس كسبب لانه القتل فعل العبد والموت فعل الله تعالى انما هو من جهة العبد لا من جهة الله  
 اعداها القتل والآخر الموت وانما لم يقبل لعاش الاجل الذي هو الموت الكبير منهم بوجوب  
 الى ان القاتل قد قطع على القاتل اجلا وانما لم يقبل لعاش الاجل الذي هو الموت الكبير منهم بوجوب  
 موته في لولا القتل وبعضهم قال هو من جهة الموت والاولى البتة في ذلك الوقت كما  
 ذهب ابو الهيثم بل منهم من سلك الكبر في قوله ان ابا بن مات القتل حيث جعل القتل سببا  
 للموت بناء على ان المراد بالقتل المقولية وانما نفس بطلان الحياة وانما الموت بالكون  
 على وجه القتل وتسلك الكبر في قوله باطل لم يستحق القاتل دما ولا عقابا ولم يوجب عليه  
 قصاص ولا غم ودية ولا فدية في ذلك سنة الفجر لانه لم يقطع عليه اجلا ولم يحد بفعله  
 امر الا مباشرة ولا توليد وانما يقبل في الحتم والموت الوفاة العادة باستماع اتفاق  
 موته في ذلك الوقت باجماع وتسلك ابو الهيثم في بطلان الموت كما في القاتل باطل الاجل  
 وقدره الله ومغير الامر عليه وهو جرح والفساد في الجسد اجلا طبيعيا بغير طرفة  
 وانطفاة حارته الغريزية واما اجلا اخر امة فتعد بعد داسا لا تحصى في الامم  
 والآفات وبيان ان الجواهر التي قبلت عليها الاضداد الرطبة وكسبت مع الحرارة الغريزية  
 فصارت لها بخره الدهرين للفتيل المشتعل في النيران فثبت عليها في تلك الاعانة  
 الحرارة المستدامة من خارج وكلما انقضت تلك الرطوبات تبعها الحرارة الغريزية وذلك  
 في اذ اصغت في الانفاص ثم امر الجفاف الطغاف الحرارة الغريزية كالطغاف السراج  
 عند فساد دهره فتفصل الموت الطبيعي وهذا هو الاجل الطبيعي وهو مختلف باختلاف الآفات  
 وهو في الآفات من الاعلى عام ثمانية وعشرين سنة وقد يوصف من الآفات مثل البرد والجفاف  
 الحرارة والافعال السموم واصناف تفرق الاتصال وسوء المزاج ما يفيد مزاج البعد ويخرج  
 عن حدوده لغير الحياة او شرطها عند المزاج في تلك السبب وهذا هو الاجل الاخر امة  
 وقد رتبتملك الاول من القتل فاعلم بالقاتل وصاله للمقتول وانما حال الموت وانما في  
 الروح الذي هو باجاء الله تعالى عقب القتل بطريق من العادة واراة المقولية المقولية  
 من قبل القاتل بالقتل وهي حال المقتول او هي بطلان الحياة وتخصيص الموت بالكون على  
 القتل على ما يتوجب قوله ان ابا بن مات او قتل الاية خلاف مذهب من انما القتل هو  
 في افعال العباد وبطلان الحياة المقولية قبل القاتل اجلا قدره الله تعالى وعينه وحد



ومعنى الآية ان من مات خفاً انفع بلا سبب بسبب القتل فله على غيره بطول الحياة موت من قبل ان يفر الموت من قبل ان يفر الموت من قبل ان يفر الموت  
واجب من قبل ان يفر الموت من قبل ان يفر الموت من قبل ان يفر الموت  
بل هو ما كتبه القائل ان كل واحد من الاعداد على الفعل المتعدي باطلاق اسم الموت عليه  
عادة شاعراً عند ظهور امارات البقاء وعدم الطبع بحصول الاجل في علمه وشأه  
باضار صادق معصوم وظهور الامارة العبدية للبعثين لم يضمن عند بعض الفقهاء  
والعادة منقوضة ايضاً بحصول الموت الا لو في وقت واحد بالروح والصاعقة والزلزلة  
والغرق والهدم والوقوع في حريق من قبل ان يمتنع العقل ان يتصور غير علم الله  
انه لا يقبل روح لا تم لزوم الحيا وبانه لا يستحيل في قطع الاجل الموقر ان يمتنع لولا  
القتل لانه يفر من العلم ولا يفر من وعاد اليه الفلاسفة بانه مبني على قواعد من  
تأثير الطبيعة والذراع وهو باطل عندنا لاننا نأثر الاله سبحانه وتعالى في الامور عندنا  
استبعاداً له لا عقلية كما زعموا تبينها الاول والسادس وكثير من المحققين ان  
الخلف سنا وبين القدر لقطع الاجل اركاناً زماناً بطول الحياة في علم الله كان  
المقتول ميتاً باجل قطعاً وان قيد بطول الحياة بانه لا يمتنع على فعله العلم لكن  
المقتول ميتاً باجل قطعاً غير متصور خلاف فيخرج من الوجود دليل على الفساد  
ولم يأت احد من المتأخرين بما طبع على مدعاها قال بعض المحققين ايضاً والظاهر ان الله تعالى  
بيننا وبين الفلاسفة بلغة الله اذ لم يتركوا القضاء والقدر فالوقت الذي علم الله  
بطول الحياة فيه بانه سبباً واحد عند الله وما ذكره من الاجل الطبيعي من لا يتغير  
ايضاً لكنهم جعلوا اعداء المزاج والخطا والحارة والرطوبة ونحو ذلك شروطاً  
حقيقية عقلية لبناء الحياة وتكون جعلها اسباباً عادية وذلك بحيث لا يمتنع على هذا  
فعله لا يقبل تركه باطل وتتم له في الاصل في الثاني قوله في نفس ميتة وميت  
بوجه بزه في نفس النفس النقيض **اخلف** واستظهر السبب بما لا يعرف  
تقدم الكلام على النفس والروح فرسوا وانها مبني على الاصح وذكرنا ان العلماء اختلفوا  
في قائلها عند النفوس الاولى من النفوس وهي في الفناء في النفوس السبع فلا يمتنع  
عندنا الاصل في النفوس في نفوس اخرى وهي في البعث فتخرج من الارواح المجمعة  
الى اجسادها فلا يمتنع روح جسد او بين النفوس اربعة عامات على ما يفرق بين  
تساويها في كل واحد منها في وجهه ووجهه في كل شيء بالكلية لوجهه وعدم قائلها

عند ذلك كعبه وقبل ما بعد الموت وقبل الفتح فلا خلاف بين السبب في قائلها  
منه او معذرة فله بلغت النفس المعينة له مبلغ التواتر وقول ابن القيم اخلف  
في ان الروح توت مع البدن ام الموت للبدن وهذه على قولين لا يبعد عن الاستقلال  
انه لا يقول بالاول في قوله لا على وقوله واستظهر السبب بما لا يعرف اشارته الى  
قائله في تفسير السبب في النظم ما حصل انهم اتفقوا على قائلها بعد الموت ضرورة  
سؤالها في الفروع جواباً وتنجوها في وقتها وبها والاصل في كل ما في استمراره  
من بطلان ما يصف عنه **وتم** وافق السبب على قائلها امتناع الفاعل على الفاعل  
حيث قال بعد حديث البر الطويل المبين لاهوال الموت تأمل يا امة وفقه الله  
واباك هذا الحديث وما قبله من الاحاديث يرتدك الى ان الروح والنفس واحد  
وانه جميع لطيف مثلك الاجسام المحسوسة كذب في حق في الكمال بلق ويدرج  
وبه الى السماء بعدد ويعرج الموت ولا يفي وهو عالم اول وليس آخر وهو  
بعضين ويدبر وانه ذو ربح طوبى **جنيت** وهذه صفة الاجسام لا صفة  
الاعراض ثم قال وقد اختلف الناس في الروح اختلفا فالكثير اصح ما قيل فيه ما  
ذكرناه لك وهو من سبب الله انه جسم ثم قال وكل من قول ان الروح توت  
وتفني فهو كاذب وانما هي محفوظة بحفظ الله تعالى اما منقذة واما معذرة انتهى وغير  
ابن عرفة لا يترك بقاء الروح لقول ابن ابي زيد المالك في قوله اهل السنة ذات السبع  
منقذة ذات الشقاوة معذرة اليوم الذين قلت هو في رساله بنحو هذا فقال شارحها  
ابن النكاح في الارواح محدثة يجوز عدوها وبقائها والاولى ان الله عليه السلام في قائلها  
ويدل على ما ذكره المصنف في الصريح انه قد اذات احكام عرض عليه معذرة  
بالعادة والعنف في كافر من اهل الجنة من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة  
فقال هذا معذرتك حتى يبعث الله اليه انظر في هذه النفوس كلام الامام  
ابي الحسن محمد بن علي بن عبد الكافي السبب هو من سبب الله والحق في الجنة  
وازداد بالذكر لجلالة وعظمته واعطاه بالنفوس العقلية والنقلية **ص**  
عجيب في كافر من اهل الجنة من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة  
عجيب في كافر من اهل الجنة من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة  
من الان في كافر من اهل الجنة من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة في كافر من اهل الجنة  
وفي رواية سلم كل ابن آدم ياكل التراب العجيب من خلقه وعنه كبر في رواية



ابن قتيبان قبل ما بهار رسول الله قال مثل حبة خرد منة ثواب ومنها  
 قال العلماء انه عظم كالحبة في العصص وهو حبة العظم عند الصلب  
 من الاشياء منة معرة الذنوب والذات والاضافة في العظم كالحبة منة  
 الى محلة على شبيهة العصص بالذنوب وهو يفتح العين المهيمة وسكون الجيم آخره باده  
 وقد جرد اسماء وبعضهم ثلث اوله فيها فلانة صحت وما تقرر علمه في تبيينه  
 بالروح في الخلافة في البقاء والبقاء فقط لا يقيد وقت النفع والله علم وقوله  
 لكن صحى المرئى للبلاد وضحايشه الى الازمنة اختار في الجواب انما  
 بظاهر قوله تعالى كل من عليها فان ووضع صحته ما ذهب اليه بطل الاول ولقط  
 البدر الزرني وتناول الزرني الحديث فقال فيه وحكم الله بالوت على جميع خلقه  
 فقال تعالى قل من يملك الموت والذر وكل منكم فاذ لم يبق الا ملك الموت توفاه  
 بلام ملك الموت فغير مستكر ان يكون كذلك يعني ان لا يكون بالتراب فاذ لم  
 يبق الا العظم والذات فانه الله بلام تراب كما يجب ملك بلام ملك الموت ولا يسجل  
 عليه رواية مسلم الاخرى ان في الارض عظم لا تاكله التراب ابد منه تركب الحظن  
 يوم القيمة قالوا ان عظم رسول الله قال عجم الذنوب لا ينجس في الحديث ثم  
 الا لعدم فناءه بالارض والزرني يوراه ووافقه على ذلك ابن تيمية قال  
 الزرني فانه قيل ما فائدة البقاء هذا العظم بعضه عند الفيل في دونه سائر الجسد  
 قلت ان ابن عجل الجنب باذنه في هذا سائر العظم انتم وعلم كجواز ان يكون  
 البقاء جعل ذلك للملائكة علامة على ان يحيى كل ان في الجواهر التي كانت في الدنيا  
 باعبانها ولولاها لموت الملائكة اعادة الارواح الى ابدانهم في سنة ظهورهم  
 الا انما راخصا من هذا العظم باذنه والارواح في كل شيء بالذات قد مضى  
 عموه فاطلب لما قد مضى في الاستدلال في فناء الروح والجسد فيها  
 وكان الرأى فيها البقاء وكان قوله تعالى كل شيء بالذات لا وجهه ما يسجل على ذلك  
 الرأى اذ مقتضاها ان كل ما سواه تعالى محكوم عليه بالهلاك وشموله لانه لا يشاء  
 معيار العظم وكذا قوله تعالى كل من عليها فانه ويبيح وجهه ان لا يشاء فيه  
 معنوا اشار الى ما يقع الاشكال هذه الجملة ومراعاة الاتيين وظهر انما يخص  
 وهو فناء العالم الذي لا يلفظ يستغرق الصالح له من غير حصر على بعض افراده فليكن  
 هذا الامر ان ما افرجه يخص بعض من انفسه استثنوا من ذلك العرش والكرسي

في حكمة

والجنة والنار واليهما فلا يقربها هلاك في لافناء ومثل هذا الجواب ابن عباس رضي  
 وزاد الوجوع والظلم والارواح ومثل هذا التخصيص لا يقدم عليه الا كبر وخضوع  
 الصلابة الا بدليل سمي الا لا يتلف مثل هذا الامر السمع وقد جازى الاضطرار بالارواح  
 لا تاكل اجف الانبياء ولا العلماء ولا الشهداء ولا حملة القرآن ولا المؤمنين  
 احتياجا فاجاب ابن تيمية قال ابن تيمية ووافقه القسمة في ان العرش والكرسي  
 والارواح والوجع النهر وقال ابن تيمية قال تيمية الجنة والجنة والجنة  
 فانها سقانة ولا يتلف واحدة منها وقال تيمية كلهم غير هؤلاء انما لا يتلف  
 اخذ بقوله تعالى اكلها واثم وظلها وبقولها ولا تتركها وبقولها لا تقطع  
 ولا تموت ولا تاكل بالروح فيها وبين النار في ذلك والى هذه المذكورات اشار  
 بقوله فاطلب لما قد مضى وهذا الجواب ليس سلكه قد علم في هذا العلم في القدماء  
 ولذلك سلكه اقتداء بهم وذهب الحقوقي من المتأخرين الى انه لا استثناء ولا  
 تخصيص في هذه تلك قابل للهلك من حيث كان واقفاره وكذا مضى فان  
 فانه معناه قابل للبقاء او نحوه تعين الجيم في قوله تعالى فصعق من السموات  
 ومن الارض الام شاهدة بالشهادة ووجه الملائكة والانباء كما جاء ذلك في حديث  
 ابي هريرة قال قالوا اهل الجنة فلم يأت منهم جزوا الا ظهرا والارواح فاذ لم يبق  
 لا يموت في ابدانها وايضا في التوفيق المكنون فيهم من دار الى دار واهل الجنة  
 لم يلقوا في ابدانهم كلفها فانه اعطاء الموت كاعطاء الكيف لم يكن بعدد  
 الاصل كلام آخر ولا يخص الروح اذ ما ورد ان نفس عن الشارع لكن بعد  
 طالك هي صورة كالجسد فحيك النفس بهذا السند اعلم ان انفس  
 اضلوا في الروح على فرقتين فقرة امسكت الكلام فيها لانه من اسرار الله تعالى  
 لم توث على البشر وهذه الطريقة هي المختارة وهي التي صدر بها الناظم واربها اشار  
 بقوله ولا يخص آه والجموع على الكيف عن على سبيل الذنوب فالحق في بيان  
 حقيقة الجنس والفصل مكره لعدم التوقيف في ذلك اذ هي من الغيب التي لا تعرف  
 الا من قبل الشارع ولم يرد عنه في بيان ولا قال الجنب الروح شيء استأنه الله  
 بعد ولم يطلع عليه احد من خلقه بل يجوز لعباده التي عنه بالثبوت موجود وعلى هذه  
 الطريقة ابن عباس واكثر السلف وقرئ نكح فاعلمت عن حقيقةها قال النووي







في الاختصار والاصح ان يشرح كل واحد من المراتب واحده خلافا للمؤمنين عليه السلام في  
زعمهم انهم راجعون الى العقل كالمؤمنين في قوله **واحد** في خلافه فانظر ما قيل في  
تفسيره في العلماء اختلفوا في العقل على طريقتين **أحد** انها الوقف في موضعها حيث  
بالعدم الاطاعة بحسنه **الخير** من له اذ هو في الغيبا التي لم يخبر عنها علم الغيب  
وكل ما هو كذلك فالاولى الكف عنه لقوله تعالى **ولا تقف لشيء من علمه الا بما نزلنا** وما  
الراجح ان يكون فيه **الاول** هذه الطريقة اختلفوا في طريقتين **أحد** انها عرض **الاول**  
انه جوهر في العالمين بالعرضية **الاشهر** في **الاول** السنة والجماعة حيث عرفه العلم  
ببعض الضرورية التي على العقل ليس في العلم والابصار انما هما الى بين  
او من احد هما وهو محال لا متناهي عاقل لا علم له اصلا وعالم لا عقل اصلا في هذا  
الطريق ان العقل هو العلم ولا يجوز ان يكون هو العلم بالنظريات لا العلم بها مشروط  
بكمال العقل وكما العقل مشروط بالعقل فيكون العلم بالنظريات هنا قرا من العقل بمرتبين  
فلا يكون نفسه يكون العقل هو العلم بالضرورية ولا يجوز ان يكون العلم بها فان  
العاقل قد يتفقد بعضه شرطه فيكون العلم ببعضها وهو المطلق كذا المحقق السيد  
وقد نظرت في الاشارة اليه فربما ومنهم من قال في بعض العلوم الضرورية  
وهو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحالات وجواز الجائزات ومجاد العاديات كالعلم بوجوب  
افتقار الارض الى الشمس والعلم باستحالة اجتماع الصديقين وارتفاع التقصير والاشهاد  
لا واسطتين في الشيء والاثبات وان الوجود لا يخرج عن ان يكون قديما او حادثا والعلم  
بكونه سكونا او حركا او غير ذلك والعلم بطول الشيء من مشرقها الى مغربها لا يبعد  
ان يكون هذا الكلام الاشوب وهذا القول لا يصح حجة بان عرض **واحد** من جنس العلم **واحد**  
قال بوضوحه وان ليس العلم الامام في الدين وعرفه بان عرفة يتبعها العلم بالضرورية  
عند سلامة الآلات قالوا **والعلم** لم يزل عقله وان لم يكن عالما في حاله اليوم في شيء من الضرورية  
لاختلال وقع في الآلات وكذا الحال في البصائر الذي لا يستقيم شيئا من العلوم الضرورية  
له شيء وروى عليه فطرية العقل ليس عبارة عن العلم بالضرورية لا كلها ولا بعضها  
**والاشك** ان العاقل اذا كان سالما في الآلات لمختلفة بالآلات كانه مدركا لبعض الضرورية فطريا  
قال السيد في هذا ما ذكرناه من حال العالم ان العلم قد ينشأ عن العقل فلا يتم الشيء وليس في  
السابق كما لم يتم الملازمة اليه انهم يعرفون بان قوة النفس باستفاد العلوم  
والادراك وجعل السمع والابصار في شئ من القاصد والاقرب العقل قوة حاله

تفصيل

عند العلم بالضرورية بحيث يمكن بها ان كانت النظريات وهذا في ما قال الامام انها  
عرفة يتبعها العلم بالضرورية بان سلامة الآلات انهم ومنهم من سيج الوسخ حيث عرفه  
بان صفة بغيرها بين الحق واليقين **واحد** صاغر **العلم** حيث عرفه بان نور روحاني  
تدرك بها النفس العلوم الضرورية والمطربة ومنهم من جعل الحقيقة حيث عرفه بان نور  
يضيء طريقه بينه وبين الحق انتهى الى ذلك الحواس فيستدرك المطلق للعلم في ذلك  
بناكم وتوفيق الله تعالى ومن العالمين بالجوهرية وهم الحكماء من عرفه بان جوهر مجرد غير  
متعلق بانية تعلق الغير والعرف ومنهم من عرفه بان جوهر مجرد في المادة في ذاته  
معارفها في فعله وهو النفس الناطقة التي تشير اليها كل احد لقوله تعالى **وهي من نور** بان  
جوهره ركنها العاقل بالوسائط والحسوس بالى هذه **والعلم** على هذا التعريف  
ليس هو النفس الناطقة ومنهم من زعم انه من جهة النفس عبارة عنها فقد غفل وكيف لم ينسب  
من قوله **تدركه** حيث جعله الله الاذراك لا مدركا **وتما** قول العرفه انه ما يعرف به فيج  
اليقين او شئ لكن او ما يميز بين خبر الخبير والشعر وقول الخواص هو ما عقل به عن  
الله امره ونهيه **وقول** ان في هو الله التمسك لقوله العرفه والجوهرية اذا عرفت  
هذا قول الكارون ارف في قوله الوقف وعدمه وقوله ولكن استدراك على طريقه في الخبر  
وانهم لم يتفقوا على حقيقة بعينه بل اختلفوا في بيانها على ما عرفت ولما لم تكن كسب  
الى تعيين خبره الوجود امر الطالب لبيان حقيقة بانها سها منها فان هذا العلم لا  
تفصيلها سنة اخذوا سها الاول هذا الخلاف كله في العقل السكوني الذي هو  
مناط السكينة اذ في معنى صفة العظمة والابنية العلم المتفاد من كونه ان في الجارية  
الاحوال لا يبعث الهمية المستحسنة لان في مكانه وسكانته وطلبه ومركبه لا يبعث  
قوة تلك الغيرة في ان خوف عواقب الامور وتوقع الشهوة الداعية الى اللذة العاجلة  
وتفرد قال **ويشبه** ان يكون الامم لغة واستعمالا وضع باراء تلك الغيرة وآمانه  
الطلق على العلوم مجازا من حيث انها غير لها كايوف الشيء بقرينة فعل العلم هو الحقيقة  
انما العقل لغة النسخ سمى بذلك لمنعه صاحبه من الرد والقباح ولذا لا يطلق  
عليه في العاقل الثالث **وقد** السؤال عن افضلية العقل على العلم واجاب الجلال  
بان العلم افضل لانه احد واصف لثبوت العقل وافرود ذلك برسالة والله اعلم  
**ص** سؤالنا عن عذاب القبر **فبعد** واجب **ش** يعني ان ما كتب على اعتقاده ان الله  
سأل في قبورهم يا يحيى وكحل حواسها فيرد اليها ما يوقف عليه فهم الخطاب







هذا هو جواب السؤال الثاني  
في معرفة ما لا يبطل ولا يفسد  
من افعال العباد في القبر

الذي لا يوقظ الا ان يسمع ثم ان يسمع كل احد يثاب ويثاب بالبرية واستغفر  
صورتهما فظنوا انهما لا يثابان به برهما عليهما كل احد العاصي ورواه المراء لا يبطل ولا  
الشيء لا يبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية  
بالطاهر لا يبطل ولا يفسد بالبرية فلا تبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية  
لا يبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية  
قال الجلال ومقتضى الروضة انه لا يبطل فقلت وراى هذا هل الغفرة مبنية على عدم اختصار  
السؤال بهذه الامة وقد مر ما فيه من سؤال الاطفال خلاف كبير جزم القراطي وجماعة ٥  
بسؤالهم وتكبير عقولهم والى ما هم على ما يسألونه عنه قال وهذا هو الذي يقتضيه  
الاخبار وقد جاء في القبر ينضم عليهم كما ينضم على الكبار فقلت وراى هذا هل يبطل  
وهو قد قوت الحيا بالبرية والبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية لا يبطل ولا يفسد بالبرية  
الحا فظن العسقل وكره ما غري عنهم عليه فقلت وفيه من حجر الطفل الخائف في قبره  
ثم قال والظاهر ان ذلك يمتنع فحق الميز وبعض من شرح عقائد الشيعة من الخفيفة جزم  
بانه كل ميت يبطل صفة كانه او كغيره قال وتوقف ابو حنيفة في سؤال اطفال المشركين وقد  
الخفة وهم عند غيره بسألوه واما الانبياء فالمتفق في الخلاف انهم لا يبطل ولا يفسد عند  
ان يكون نبيا محل خلاف لاحد وفي كل من ذكر احاديث تخصص احاديث عموم السؤال للملوك  
قال بعض العلماء ان دخول الملك القبر جائز ان ياول باطلا على من فيها وادركت اهلها  
ذلك جائز ان يكون على ظاهره للظاهر اخراجه بتوليح خلال القبر فيسألونهم في قبرهم  
وتجوز ان يشهدوا ثم يعيد الله حالها من عذابها بذكرها الا حياء وتجهيزا فيدخل اليه  
الا وهو ان يثبوتهم بعد اكل الارض الى ان يثاب اليها قاله القوي فقلت في حديث انها  
يخرجون الارض بنابرهما وانما كصاحب القبر فرزها وفي آخر انها تبلى في الارض  
كما تبلى اعداء في القبر وها را فاعاد لبعض تلك الاضالاة الثاني عشر الحديث ان  
السؤال نفس القننة ولذا ترجم بعضهم بقوله باب فتنة القبر وهي سؤال الملوك فلا يجوز  
لفظ الفتنة القبر لكل احد اذ هي الاخبار والامتناع بالنظر الى الميت او اليها او  
الى الملائكة لا عاقل علم الله سبحانه بكونه قال في فتناك فتوفاه فليست باب يوم  
على النار فتتوهم ان بعد يوم اذ هي لعنة عدة نبيا بالاصل الثالث عشر من فتنة  
وتوفت اوصاله او اكلية السباع في اجوافه لا يبعد في خلق الله الحياة في اجزائه او  
بعيد كما كان خضوعه في قوله في القبر عن ان السؤال يقع على اجزائه يعلم الله

من العباد من غير مجبرها وبوجه السؤال عليها وذلك غير مستحيل فاما القراطي الرابع عشر  
حكمه السؤال اظهار ما كلف العباد في الدنيا حين قد هم السمع من كذا او باء او طاعة  
او عصى ليليا ليس بهم الملائكة او يفتنهم عندهم والا فان العالم الجبر على كل شيء شهيد  
يعلم السر واقفي ولا يغيب الجوى وقوله ثم عذاب القبر نعمه وعلمه على كل شيء عا لا ياب  
به حقيقة عذاب القبر ونعمه وقوله واجب راجع للجميع اركل واحد منها واجب وهذا هو اللفظ  
من نعمه وعطف العذاب على السؤال ثم لصورة النظم او من نعمه الواو اذ برما قارة العذاب  
السؤال واصل العذاب في كلام العرب العذب وهو المنع يقال عذبته عذبا اذا منعه  
وعذب عذوبا ارشع وتمراد الملو عذبا لا يمنع العطف نفس العذاب عذبا لا يمنع العذاب  
في معاودة مثل جزمه وينع عذبه في مثل فعله قاله الواو في القبر واحد القبر في الكثرة واقر  
في القلة والقبر الكثرة المما للميت مثل البيا ويقال للميت من قبره قال ابن اعرس  
كل انسان من قبره بفتنة وهم يتقصون والقبر من يزيد وتقول وقوله في القبر  
يوضو على ما عذوا وعشا واما الاحاد فبلغت جعلتها التواتر ولا يمنع عند النقل  
ان الله كما يعيد الحياة في الاخرة في جزمه ويعذب وكل ما لم ينع العذر وورد بوقوع الشرح  
وجوبه واعفاده فالعذاب الجسد كل واحد من بعد اعادة الروح اليه والى خروجه  
ليثا ركا في عذاب عذابها كما هو من الجحيم وعالف محمد بن جرير الطبري وعلمت  
ابن كرام وطائفة فقالوا المذهب الجسد ولا يشرط اعادة الروح وان الله خلق في الارض  
يسمع ويعلم ويولد وبالم قال اصحابنا وهذا فاسد لا اله الا الله والاحسان ناكوه عادة في  
الحق ولا حياة عادة الا بالروح وبعضهم قال يجمع العذاب في بدن الميت في اذ بعث  
كالسنة لضرب حال سكره وكذا لم الضرب حال حيوة ونسب اليه الميزان انكر عذاب القبر  
الملافة ومن قد ذهب الى ان الملائكة لا تفتنهم وقالوا انه لا حقيقة له كجبري ياتنا  
ككشف القبر فلا يجد في الملائكة عبا حيا ولا يجد في حيا ولا تعابين ولا يثاب ولا يثاب  
ولو كشفنا الميت في كل حال لوجد في قبره لم يذب لم يفتن وكيف ليحيى افعاده فيه  
ومن لو وضعه في التراب بين عينيه لوجدناه بحاله وكيف يسبح له في قبره مد البصر او اليه  
بلده ومن نفع في جده ضيقا وسادته على قد ما حرمناه وكيف مع صبيحة يسبح  
السبح الملكين واولوا كل ما جاء في ذلك على حالات تدعى الروح في العذاب الروحاني  
واجاب اصحابنا عن كل ذلك باننا نؤمن به ولقد انما يفعل ما يسأله من عذاب نعمه ويعرفه  
ابصارنا ويجبرها عن جميعه ويعيب عنا فقه قد رتب شيئا ما هو فوق ذلك اذ هو



الغالب على كل مكن ولا ريب في يد غير الاسلام الا انه لا القدرة على مثل ذلك بل يجوز على قدرته  
على ان يزل البيت ويغيره حتى يخرجه من ارضه ويبصرنا عما فعله الملائكة ولذا جردنا  
وقوع العذاب في النار او بطون الجنة او اجواف السباع وفيه العجز عن ان يزل البيت  
هنا قال الخليل بن ابي اسحق بن جعفر قال العذاب هو عذاب البرزخ اذ ينزل في الجنة  
الغالب الا ان كل ميت اراد الله تعذيبه ناله ما اراد الله به فبرأه لم يغير ولو صلب في غير  
او اكلته الدواب او عرق حتى صار رداء او دوى في البرج ومحل الروح والبدن جميعا فانما في  
اهل السنة وكذا القول في النعيم قد وقع في الجنة وفيه من يمتحن في جوارحها سلف في الدنيا  
ابن حزم وابن ابي عمير الى انه على الروح فقط وذكر لا يجوز ما لا ينضم في الروح في بعضهم  
ونقطه على ان العرض للنعيم والتعذيب انما هو على الروح وحده ويجوز ان يكون معه جزء من  
البدن ويجوز ان يكون عليها مع جميع البدن فخر الله الروح كما تزد عند السليمان حتى يقدره  
المكان انتهى تنبيهات الاول لم يعلم عذاب الجحيم وانه لعصاة المؤمنين الا بالبدنية  
بعد الجحيم فلا يخلص عذاب الجحيم كالكافر ولا ما قيل بل يكون له ذكر لعصاة المؤمنين  
كما يكون للجحيم في الآخرة ايضا الثاني في عذاب الجحيم في الجنة ضيقه قال الاول ان السعد  
وهي النقا عاقبة على الميت لا ينجم منها طالع ولا صلح ولو جنى منها غير الايمان في الجنة  
ابن معاذ الذرير في الموت وحضر خاتمة سبعة الف الف عذاب الملائكة وفي الجنة  
لو اقلعت منها احد لا قلت منها هذا القبيح الثالث في عذاب الجحيم في الجنة ومحل تعذيبه  
وفتح طاقه في الجنة وامتلاؤه فخره وجعله روضة من رياض الجنة وكل هذا محمول  
على حقيقة عذاب النار قال السعد في النعيم في الجنة على عاقبة العذاب لا يقتصر  
على ابناء عذاب الجحيم وانه نعيم يبار على ان الضيق والارادة في عذاب الجحيم وعلى ان  
عامة اهل القبور كعذاب وعصاة فالعقوبة لا تكرر بعد انتم الرابع لا يقتصر نعيم الجنة  
بهذه الامة ولا بالكلية في دار العقل قبل البلوغ فهو نعيم ولو كان قبل الزوال من اهل  
السوء ومن زوال العقل بعده فذلك اليوم الذين بعد منهم حال الزوال عندنا وقال الشافعي  
الا ان يكون له اصل في الاسلام فيجوز له به وفيه بحسب ما في بعضهم اهل الطائفة  
النعيم واهل الكفر لم يخلو النعيم واما الزود في عصاة المؤمنين بل بعضهم على نعيم  
الجنة فقط او عذاب النار فقط او لهم الامن من الله والظواهر لا من مع عدم العقوبة  
لانهما مكره لا عليه في الدنيا ان كانت النصوص ساكتة عنه واما النصوص في الجحيم  
عمره فمن كل من ختم بالاسلام واما قول الملك لم يؤمنه العروسه وما يبعثه في النعيم

فما من بطايعين ومن اراد الله بهم العقوبة يوم الدين وتيق بعض عذاب النعيم  
في الكافرين ومن اراد الله عقوبته يوم القيمة المسلمين السادس الاضافه في عذاب النعيم  
ونعيم على من الامم عند الجحيم وعلى من عذاب ابن مالك واما ما يضاف اليه السؤال  
لرفع يومه اختصاصه به وليس كذلك لانه يقع ايضاً عند الجن وعذاب الطواغيت  
قال ابن القيم عذاب النعيم في دار النعيم وهو عذاب الكفار وبعض العصاة ومنقطع وهو  
عذاب من خفت جوارحهم من العصاة فانهم يعذبون بجوارحهم ثم يرفع عنهم بدعا او صفة  
او عجز ذلك وقال الباقي في بعضنا ان الدولة لا يعذبون ليلة الجمعة لسببنا انما قال ويجعل  
اختصاص ذلك لعصاة المسلمين وروى الكفار وعلم في كلامه في الكفار ايضا فقال  
ان الكافر يرفع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها وجميع شهر رمضان قال واما اسم النعيم  
فانما من غير يوم الجمعة وليلتها عذاب لها ثم ينقطع فلا يعود اليه يوم القيمة وانما مات  
ليلة الجمعة او يومها عذابا سبعة واحدة ثم لا يعود اليه الا يوم القيمة ومن صرح بان عذاب  
الجنة في دار النعيم ومنقطع الدبر من الشافعية ايضا من كعب الحاشي  
اعلم ان الناس اختلفوا في العذاب في الجنة واليه واليه واليه وفيه كذا  
للشعر والشرع على ما قرئ المحققين من اهل الملة وتوقفوا فيكون فيه واتفقوا على  
حقيقة المحققين في الفلاسفة المسلمين وانما اختلفوا في كيفية عذاب الجحيم  
الى انهم حسموا فقط لانه الروح باقية وهي جسم سائر في البدن سائر في النار في الجنة والاداة  
في الورد والبالق لا يتصور فيه الا عادة ثم اختلفوا في طرفة فقال اهل السنة السمع  
وقال المعزلة العقل كاياته وذهب الفلاسفة الى انه روحا فقط لا البدن فيقدم لصوره  
واعراضه فلا يعاد ولا يستحال اعادة العدم بعينه عند انهم والنفس جوارحها  
لا يتطرق اليه الفناء فيكون في عالم الراكبات في عالم الجردا ينقطع النطق وتختفي قوام  
في هذا طائفة من المضاري وذهب كثير من علماء الاسلام كالغزالي والكبيري والمجبري  
والراغب والديلمي الى ان المعاد الروحاني والجنسي جميعا دنا بالارزاق النفس جوارحها  
مجربا للبدن غير ما قد يعود الى البدن وهذا كثير في الصوفية والشيعة والكلامية  
وبه قال جمهور المضاري ومن قال في التناهي الا انهم ذكر في المسلمين يقولون كجود  
الارواح ورواها الى الابدان لان في هذا العالم بل في الآخرة والتناهي بعد ما وردنا  
اليها في هذا العالم لانهم يتكلمون في الآخرة والجنة والنار ثم جمهور المتكلمين اتفقوا على  
جواز اعادة العدم والحكاية على امتناعها واما المعزلة فذهب غير ابي الحسن



منهم الى جوار اعادة الجوار يمكن بناء على بناء ذواتها في عدم من لا يملك شيئا  
اعادتها واصفوا في الاعراض فقال بعضهم تنفع اعادتها مطلقا لان المعاد انما يعاد  
بشيء فليزوم قيام المعنى بالشيء والى هذا ذهب بعض اصحابنا وقالوا لا كثره منهم ما يحتاج  
اعادة الاعراض الى لا ينفك كالا حيا والارادة لا تخصها عندهم بالاعراض فلو  
الباقية لا يكون مقتدر للبعد وحكموا بانها لا يجوز اعادة البعد والارادة لا يكون  
مقتدر للبعد فلو اعادة البعد فلو اعادة الاعراض انما قالوا السعد بغير  
اقتناع الاصل في الادل على وجوبه ولا على امتناعه هو الامكان بناء على ما قلنا  
ان كل ما فرغ من سعة الغائب فذره في سعة الامكان ما لم يردك عند قائم البرهان  
في ادعاء عدم اعادة البعد فليعلم المرسل والراعي ان المعاد مثل البعد بل عينه لا  
الكلام في اعادة البعد بعينه وبشكل كونه انما يمكن في وقت ومكان في وقت  
للفتح بان لا اثر للآفات فيما هو الذات وعلى هذا لا يرد ما يقال ان التوحيد هو الوجود  
ثانيا اخص من مطلق الوجود ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص اذ اعلم بان  
انه اشار الى مذهب من السعة في الخلاف السابقين بقوله كسب الخشنة وهو نسبة  
في الوجوب يعني انه كسب عاين يعتقد ان الله سبحانه يبعث جميع العباد ويعيد بهم  
اجابهم بجميع احوالهم الاصلية وهي التي في شأنها البقاء في اول العرابة اخرى وبعد الارواح  
اليهم ويسوقون الى الخشنة لفصل القضاء بينهم اذ هذا كله في ثابت بالكتاب السنة  
واجماع سلف صالح هذه الامة مع كونه من المكنت التي اجزها الشريعة وكلها هو ذلك  
فهو ثابت والاجابة مطابقة اما امكانه فلا في الكلام فيما عدم بعد الوجود لو تفرق  
بعد الاجتماع ومات بعد الحياة وهذه امارات الامكان واما اجابنا الشريعة عند  
فلا توارى من الانبياء من الاجابة وقد ورد في القرآن من الآيات الدالة عليه ما يثار  
في المكنة آيات الاحكام واكثر الاجمال التاويل مثل قال في بحى العظام ومن يسم قل  
بغيرها الذر شاة اول مرة وهو كل خلق عليم فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون  
فيستقبلون فيعيدون فلو انهم فطرهم اول مرة في الجنة لانهم لم يجمع عظامهم فلو انهم  
على انهم سبوا في يوم استحق الارض منهم سرا ما ذلك خسر علينا **سنة** كما بدكم تعودون  
كأننا اول خلق نعيد او بلسن خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق من  
وحي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون واما الاثبات فقد بلغت حلتها  
مبلغ التواتر العمومي ولا شك الا ان الحسن صارت ضرورية فاعادته كقصة

مفسر

بقين وانت خبير بانها تدل على خصوص واحد او ارباعا غير ضرورة الحاد والبرهان  
وميل عن سبيل المؤمنين وقد قال من ذهب بثبوت المعاد وحشر الاجساد غير انهم  
اشتبهوا بدليل العقل وقروا على اصلهم في التحسين العقلي ان الله تعالى في قوله ثواب  
الطمع وعقاب العاصي واعراض السجدة والابانة كل ذلك الا باعادة قلوبهم باعياهم فوجب  
لازم الابانة الواجب اليه وهو واجب ربما يسكنوه بهذا وجوب الاعادة على تقدير البقاء  
ومبناه على اصلهم الفاسد كالمبناه بالاصل تسمية الاول قد بسطنا في الاصل وله العاقل  
منع اعادة البعد ما جوبتها قال السعد والذرية بعد في اعادة البعد ذلك  
الذرية بعد بجميع اجزائه وعوارضه بحيث **تقتضي** كونه براه بان هو ذلك الشيء كما يقال اعاد  
كلامك ارجعك الى حرفه وتاليفها وحياتها ولا يضر كونه هذا معاد في زمانه وذلك مبتدئ  
وفي زمان ولا التاثير في ان هذا نفس الال والاول مثل وهذا القدر كونه اثبات الخشنة ولا  
يبطل شيء من الوجوه ومما حصل كانه في محل آخر ان المراد اعادة الاجساد انما كانت عليه  
من التاثير في الحياة وكذا ذلك ولا يضر تاكل المعاد مثل البعد لا عينه وفي محل آخر ان الله  
مذمومة ان الله تعالى يجمع الاجزاء الاصلية ويعيد الارواح اليها سواء ستر ذلك اعادة البعد  
ام لا **سنة** في اورد الما في ذلك لا كونه اكل انسانا وصار غدا له واخر اوبده فذلك  
الاجزاء المأكولة ما في معاد في بدء الاكل وفي بدء الاكل اياها كانه لا يكون احدا بعينه  
معاد انما علم ان لا اولوية لجعلها من بدت اعد بها واولوية لا سبيل الى جعلها  
خروج كل منها و**سنة** اذا كان الاكل كالا والمأكول في معاد لا يلزم تنعيم الاجزاء العاصية او  
تعذيب الاجزاء الطمعية وجوابنا اننا نعلم اعادة الاجزاء الاصلية التي في شأنها ان  
يبقى في اول العرابة لا الاصلية بالبقاء فالمعاد من كل الاكل والمأكول الاخر اده  
الاصلية لمصلحة في اول العطرة انما حال الروح فيه غير لزوم فانه قيل كونه  
ان تعيد تلك الاجزاء الغذائية الى صفة الاصلية المأكول والعضوية في الاكل لطفه  
واجزاء اصلية كبدية اخرى وليكون المحذوف في الف واما هو في نوع ذلك لانه كان  
فلعل ان كلفها من تعيد جزءا بعد آخر فضلا عن تعيد جزءا اصليا فلا يحتاج الى اعادة  
الجميع والتاثير بل انما تعاد الى الروح والصور والنباتات وقال العزلة انه يجب على الحكيم  
حفظها عن ذلك فيمكن من اتصال الجوارح في سقمه واما سؤال لو قطعت يد مسلم ثم اراد  
اوبدها فترس مسلم فقد اجابوا عنه بان الجزء لا حكم له والجزء في الجوارح انما هو مجموع  
الاجزاء كما اوضحناه بالاصل والنظر بل نحوه مما سجد الاجزاء المأكولة والظلال

في قطع



الثالث اول محي وكثير نبيا دم لا موسي على الالص وجزم القرطبي في النعم بانه اول  
حكيه وجزم بغيره في التذكرة بانه اول محييه ابراهيم كان في حديث الصبي وغيره والاول  
انج وقد ثبت ذلك بالاصل مع الزيد الرابع الحشر جميع العباد ولو لم يواو ذروا  
في الرابع سواكوا نواجا زوا كالحل في الاول كالبهايم والوحوش وذهب جماعة الى انه  
لا يحشر الا في كازر وغير النور الاول للمحققين وصح واختاره واما السقط فاختاره  
المحققين ان الله بعد تخرج الروح فيه والا كان كثر الموت الى اصل البعث  
لحشر لان انواع الحشر اربعة اشياء والدينا اربعة اجلاؤه وهم اليهود والنصارى وبنو النصارى  
سوق النار انفس الساعه الى الحشر كما في حديثه اشبه الساعه واثنا في الآخرة  
احد هاد هو الراد بها جميعهم الى الموقف بعد احيائهم كما قال تعالى وحشرناهم فلم نغادر منهم  
احدا وثانيها صرهم الى الموقف الى الجنة والنار وقيل بعد احيائهم بالتحقيق بغير  
عدم وقيل غير تفريق محصين لكن في الخلاف ههنا بالانبياء ومن علمه بغيره  
الحكم عند اهل التحقيق علماء الكلام هو الجوهري القابل للانقسام في غير البعد بالانقسام  
الانقسام فلو فرضنا ان الجوهري من فريدين كان الجسم مجموعا لاكل واحد منهما مع اننا  
كازنم الفاعل في عمل الشهود المعترلة هو الطول العربي البقي قال السعد والاشترار لهم  
في ان هذا ليس بل رسم بالحقه انتم وبان وبسطه بالاصل اذا عرفت هذا فاعلم انه لا قدم  
انما عاده الاجسام من جبال الابرار بها كثر في الخلاف فبما عاده اهل هو عدم الفصل  
او التفريق الحصر فاشترى الاول وقيل بعد الجسم بالتحقيق عدم وهذا ذهب الاكثرين  
حيث قالوا ان اسماء بعدم الفوات بالحكمة لم يبعد قال الجبر النور كنه وهو الصحيح  
وهذا قول السعد والمقرلة القائلين بجهة الفناء على الاجسام بل بوقوعه قال الامير وهذا  
هو الصحيح وعليه الاكثر ولذا افند في النظم جازما به ثم حكمه فانه لا يصح فيه التزيين واما اختلاف  
في ان فناء الاجسام وعندها هل كاي با عدم معدوم او كد وحدثا وبان فناء طرط وجودا  
قد ثبت في منا واوله بل في المقرلة الى الاول الا ان الفاعل في قول الله تعالى ان الله تعالى  
به واسطه في غير معدوم كما اوجده كذلك فصار موجودا واما الهذيل في قوله تعالى ان الله تعالى  
تعالى ان في نفسه كانه لا كنه فكذلك والامر قد ثبت في المقرلة الى الثاني فقالوا ان  
فناء الجوهري كد وحدثا وهو الفناء ثم اخلفوا قد ثبت ان الاخر والابن شبيب ان الله  
يخلق في محييين في الجوهري ثم اخلفوا فقال ابن الاخر ان الله تعالى خلقه في محييين في  
الجوهري فاذا احدث فناء من الجوهري باسره وقال ابن شبيب ان الله تعالى خلقه في محييين في

فناء وذلك الفناء يقتضي عدم الجوهري في الزمان الثاني وذهب ابو علي وابنه ابو اسحق  
وابناهما الى انه تعالى بعد الجوهري خلق فناء لا في محييين منه ثم اخلفوا فقال ابو علي  
وابناهما ان الله تعالى خلق فناء واحد لا في محييين الجوهري وقال ابو اسحق وابناهما ان الله تعالى  
خلق فناء واحد لا في محييين الجوهري باسره وذهب امام الحرمين والاكثرون منا وبشر  
الرئيس والكعبي في النظام من المقرلة الى الثالث ثم اخلفوا في بعض ذلك السقط فقالوا  
انه بفناء خلقه الله تعالى في محييين فناء الم خلقه عدم الجوهري وقال الاكثرون منا والكعبي من المقرلة  
انه بفناء في الجوهري بخلق الله تعالى فيه حاله فناء الم خلقه الله تعالى في محييين الجوهري وقال  
الحرميني فناء الاعراض التي كبت انصاف الجسم بها فناء الله تعالى بخلقها في الجسم حاله فناء  
فناء لم يخلقها فيه لعدم وقال النظام انه خلق الله الجوهري حاله فناء في الجوهري لا بفناء  
بل بل مجردة بغير الاعراض فاذا لم يول الله الجوهري خلقه في قال السعد والاكثرون  
الا فاوله في قبيل الا بالاطبي كما في القول بكونه الفناء امر احتقا في المحييين فناء الفناء فانيا  
بنفسه او بالجوهري بكونه البقاء موجودا في محييين وتل وجه البطلان في انبياءه واسرار الى ان  
بقوله وقيل في التفريق او قيل بل تعدد الاجسام غير تفريق محض وهذا ذهب الاقل  
وهكاه الامير لم يصح قبل ولا ذكر السعد القولين قال الحق الوقوف هو اختيار امام  
الحرميني حيث قال يجوز عقلا ان يقدم الجواهر ثم فناء وان يبق في ترو الاعراض المعهودة  
ثم فناء بعينها ولم يرد فاعلم على سمع من فناء احد ما فلا يبعد في تغير اجسام العباد الى صفته  
اجسام الرقاب ثم بعد ان كبرها الى ما عهد ولا يحيل ان عدم منها شيء ثم بعد وفاء  
وشره للبعد هل يقدم الله الاجزاء البدئية ثم يعيد ما او يغيرها ويعيد في الثاني  
الحق انه لم يثبت في ذلك شيء فلا جزم فيه نفيا ولا اثبا لعدم الدليل على شيء في النظر  
وليس قوله تعالى كل شيء بالاك والوجه دليل على الاعدم لان التفريق هلاك كالاعدم  
فانه هلاك كل شيء حروجه صفاته المطلوبة منه وزوال الفاعل كنهك ومثله سرفناء  
عرفا فليتم الاستدلال بقوله تعالى كل شيء عليها فان على الاعدم ايضا انه يغيره وعنه للغير بعد  
مكانه الخلاف وترجع التفريق في عبارة القرالى فركنا بالانقضاء فانه قبل ما يقولون  
القدم الاعراض ثم بعد ان جميعا او لعدم الاعراض في الجواهر واما فناء الاعراض  
فلكل ذلك ممكن والحق انه ليس في الشيء دليل فاعلم على سمع من احد هذه المكاتب  
ورأيت لبعضهم الحق وقوع الامر من جميعا عاده ما انعدم بعينه وعاده ما تفرق  
باعتباره وهو حسن وبعد فائدة القولين مع كيقن الجسم في الاصل فليعلم اليه في كنهه

الجوهري



شبهة قوله بتحقيق يجوز ان يتعلق بغيره وقوله محضين لغت  
لعدم وتفرق اذ محل الخلاف الغنائم ذهاب العين والاثار لا نسبة العامة فتادم  
مطلق ذهاب صورة الشيء كانه محل التفرق بمعنى ان لا يثبت في الجسم جوهران في ذاته على  
الاتصال لا بمعنى الخلط البينة والركيب ليس محل خلاف في العادة والله اعلم وقوله كنه  
والخلاف خصاؤه لغت محل الخلاف بمعنى ان محل القولين من لم يثبت في الشيء ان لا يثبت في ذاته  
في ذلك فلا يثبت اتفاق كالايشاء في الارض لانها كل اجسامهم في ذلك الحديث ان  
الله حرم على الارض اجساد الانبياء قال ابن العربي حديث حسن وقال غيره صحيح بل  
اجسادهم في صورهم لصلوة وسجود وخجوة ويتقربون اليهم بامامهم عباد الله تعالى كانوا  
عليها في الدنيا لم يزلوا لا قضاء للكليف كالشهيد وكالوزير اجسادهم وجدهم  
في الطرائق وكما في القرآن وحديثه عند ابن حنبله ولكن لم يجعل خليفة قط وحده  
عند الروزي وكما في الامامة العاليتين زادهم بعضهم ومثله لا يقال الا بتوقيف والارواح  
وغيرها في النبوة وقد مر او كالجنة والنار واهلها وكالموت وكما في النبوة والدرج والعلم  
على ما قاله ابن عباس ومجاهد وقاديه كما مر وهما يتبينان الاول الكلام الشمر  
منه ما هو عام اريد به عام كقوله الله بكل شيء عليم او خاص اريد به خاص كقوله في  
زيد منها وطرار وجناها او عام اريد به خاص كقوله واوتيت في كل شيء بقدر كل شيء  
او خاص اريد به عام كقوله فلا تقل لها ف ولا تنهرهما ارا لانهما في في انواع الاله  
التامة كل حكم اجازة الشرع او منعه او امكن رده الى احدهما فهو واضح فان  
اجازة مرة ومنعه اخرى فالتام في ما في الاول ان علم ان ربح والاطلب التام فانه لم  
يرد عنه اجازة ولا منع ولا امكن رده اليه لوجه فبعد الخلاف قبل ورود الشرع والاشح  
ان لا حكم فلا تكليف فانه في وقبل يرجع منه الى المصلحة والسياسة فما وافقهما منه اخذ  
وما لا ترك قاله ابن جرير فاما في لعل الصواب بعد ورود الشرع فتكون المناقعة على المحل  
والصواب على التام **مس** وفي اعادة العرض قولان. ورجحت اعادة الايمان  
بمعنى انما يكرر باعادة الاعيان اختلفوا في اعادة اعراضها الى كانت قائمة بها في  
الدنيا على قول واحد بانها تعاد باشتائها التي كانت في الدنيا قائمة بالجسم حال  
الحياة وهذا ذهب الاكثرين واليه سلك الاسوي لافرق فيما بين الاعراض في الطول  
نوعها كالبياض وبين غير كالاصلوات والديان ما هو موقوف للبعد كالفرد وعجزه كعلم  
والجمل لا نسبة للاعراض في قدرتها كنسبة الاعيان اليها وقد قام الدليل على اعادتها فكذلك

اعراضها وما قبل عليه من لزوم قيام العرض اعني الاعادة بالعرض المعاد وهو محال  
باطل لانها تعلق الاعادة بالاعيان اولا وبالذات وبالاعراض ثانيا وبالعرض  
ثالثا فيجوز عليه لزوم اجتماع المتتات كالتوالي والقصر والكبر والصغر والحياة والكون  
وقد جازت اعادة العرض ليست دفعة بل على التدريج حسب ما كانت في الدنيا ولعل  
الموت والعدم مما لا يخفى من غير حالة الوجود ولو لم يكن اذ لعل النزاع انما هو في اعراض  
توقف الحياة والوجود عليها ولا يظهر الكلام كانه مفروضا في اعادة اعراض شهود  
له او عليه كما يعرف من تتبع الاحاديث النبوية والله اعلم وثانيها انما تنفع اعادتها  
مطلقا لان المعاد انما يعاد بمعنى فيلزم قيام المعنى بالمعنى والى هذا ذهب اصحابنا ايضا  
وقدم جوابا لثانيها وثالثها واليه ذهب اكثر المعتزلة امتناع اعادة الاعراض التي لا يثبت  
كالاصوات والاراء لا اختصاصا صرا عندهم بالاقوات وتسميها الباقية الى ما يكون  
مقدور للبعد فكلما بانها لا يجوز اعادتها للبعد ولا للرب وآية ما لا يكون مقدورا  
للبعد فحوزوا اعادتها فانه قلقت ذكرت اقوالا ثلثة ولم يذكر في النظم الا قولين قلت  
لما كان الثالث للمعتزلة لم اعتبره في النظم وذكرت قوله اهل السنة القاد للمعتزلة في  
ساعة العدم وذكرت قوله في الشرح للملابسة انه لم يارس نفاضة المصلين وقوله  
ورجحت اعادة الاعيان في صحيح الاول ووقع لغوهم الف وبعين القولين والرد في  
الايمان اما الاشخاص والاعراض اما مقابل الاعيان وكلاما لا يلزم من القيام بالاداء  
المنا في المعصية وعجالة ابن العربي في سراج المريدين الذي عند اهل السنة ان تلك  
الاجزاء الدنياوية تعاد باعيانها وباعراضها بلا خلاف بينهم ومثله للقطبي قلت  
والصواب مع ناقلي الخلاف كالسعدية وقد جزم الحلي بترجيح البعض فرجحت العبارة  
وقدمت البياض ورجحت مقابل في تفسير سورة يس وقول ابن العربي لم يرد باعادة التمسك  
جزوا لا حديث وانما هو في جوار القول رده القطبي في التذكرة باحاديث كثيرة  
ذكرنا في ابواب الخير والجنة والنار فتمت العرض عند المتكلمين ما يتجزأ باعادة في غيره  
لغيره وهو على قول بعضهم ما يقوم بغيره وعند الفلاسفة ما يختص بشيء آخر  
اختصاص القاد بالمتنوع بغيره في بناء على من فهم من انباء الجرد الى لا يغير  
صفاتها ولم يبال المتكلمين بغير وجه العدم بثوبها عندهم ولما صنف البار فالتعريف  
لابتنائها لامتناع اطلاقه عليها اذ عرفت هذا فتم احكام العرض امتناع  
قيام العرض الواحد بكثر من محل واحد لقضاء الضرورة بان العرض القائم بهذا

بعضه



الحمل ينتفع به يكون هو عينه القائم بذلك المحل ونحوه على امتناع ذلك في شخص الغرض  
انما هو المحل عينه في محل مستقل بشخصه فلو قام محققين لزوم اجتماع عليين مستقلين على  
مطلوب واحد كقول الجرم الواحد في مكانين فلو جاز ذلك لزوم جواز هذا وهو مردود  
البطلان وبانه لو جاز قيام الغرض الواحد بمحلين لما حصل الختم بانه السوء الفاعل بهذا  
المحل غير السوء الفاعل بذلك المحل لانه لو كان سوادا واحدا فاعلمنا باللامر بطه  
والقرب الجوار والافوه يعتبر فيها عرصة فام بكل معادل فيها غير من شئ وفي الامكان  
الغرض عند كثير من المتكلمين ان لا يقع زمانين بل كل الاعراض على التفرقة والحد كقول  
والزمان عند الفلاسفة وبناه وباه عبارة في كبد الامثال بارادة الله تعالى عندنا وبناه  
الجوهر مشروط بنوع الاعراض فانه في زمانها جاز في زمانها في التفرقة والوقتها  
على الامتناع الى الصانع في كبد الامكان تتسك الفاعل بذلك بانه الغرض اسم  
لا ينتفع بقاءه بدلالة ما في الاستفاق يقال عرض لغيره امر اخر في لاقاره وهذا امر  
عارض وهذه الحالة ليست بصلية بل عارضة ولهذا يستمر السج عارضا وليس باملا  
لا يقوم بذاته بل ينتفع به المحل يقوم به او ليس بغيره اللغوي مما ينبغي في هذا المعنى وبانه  
لو يقع فاما ببقاء كبد فيلزم ان يكون بد واسطة الادام هو البقاء وان ينصف  
بما شئ صغائر التفرقة فيقوم بالذات وعجز ذلك لكونها في نواحي البقاء والبقاء آخر  
فلزم ان يمكن بقاءه مع فناء المحل ضرورة انه لا يتعلق ببقاءه ببقاءه والوجه ضعيفا  
لان الغرض في اللغة انما ينشئ عن عدم الدوام لا عن عدم البقاء في زمان فان لم يكن  
فلا يلزم من الغنى الصلح على اعتبار هذا المعنى بالكلية ولا ما كنا نرى بقاءه بقاءه آخر بقاءه  
ببقاءه آخر لا يستلزم مكانه بقاءه مع فناء المحل لانه لو كان بقاءه مشروطا ببقاءه  
كوجوده بوجوه وفي الاصل زيادة على هذا ان هذا الحكم هو امتناع بقاء الحكم الاعراض  
مطلقا من حيث الازالة وعليه ينبغي كثير من مطالبهم قال السعد الحق ان العلم ببقاءه  
الاعراض من الازالة ولا شك ان سببا الاعراض القائمة بالنفس كالعلوم والادراكات  
وكثير من المكات بمنزلة العلم ببقاء بعض الاجسام في غير نفوسه فان كان هذا هو بقاءه  
فكذلك وان كان ذلك بقاءه فكذا هذا وبقيته بالاصل وفي الامكان الغرض امتناع  
استغاله في محل اخر ضرورة ان معنى قيام الغرض في محل هو وجوده في نفسه ووجوده  
في محل وهو موصوفه فيكون ذواله في ذلك المحل ذوالا لوجوده في نفسه فاما بقاءه في  
الزمان الحارة او السكون في الزمان او نحو ذلك ليس بطريق الاستغالة بل بالحدوث فيه

باعتات الغرض في المحل عندنا كما في احداث الشئ عند الاكل والركن عند الشرب  
وفي الاصل قد وقع احكام الغرض الضرورية ان لا تقوم بنفسه في ذاته الضرورية  
التي لا يحتاج الى التبيين فتدبر الى هذا بل اليك كما تريد بارادة عرصة فاعلمنا  
محل كقاعدة محضة وفي احكام الغرض ان لا ينتفع قيامه بالغرض عند الجرم في مكانه بانه  
قيام الغرض في محل انما ينعكس في غير التفرقة لا يقوم به الغرض كانه يكون من اجابة الشئ كونه  
الشيء بانه لا في التفرقة والتفرقة بالذات ليس الا الجوهري وبانه لو قام بغيره فلا بد بالاحقة  
من جوهري تنتمي اليه سلسلة الاعراض ضرورة امتناع قيام الغرض بنفسه ومع قيام بعض  
الاعراض ببعض ليس اولى في قيام الكل بذلك الجوهري بل هو اولى لان الغرض بنفسه  
اخر ان يكون محلا مقوما للمحل ولا في الكل في حيز ذلك الجوهري تنمى وهو معنى قيام  
وعلى الوجهين اعراض مبيين بالاصل وفي الزم قولان في هذا معطوف على  
الغرض عطف خاص على عام تنصيصا على عبارة الالف في قوله في جواز اعادة الزم  
ارجع اربعة الاجسام التي تترت عليها في الدنيا ببقاء لذات والاجسام المعادة  
فتعاد بارتباطها وادواتها كالتعاد بالوانها وبشأنها وامتثالها مثل ما مر لزوم  
اجتماع التناقض كالمادة والحال والاقبال قولان ارجعها اولها لورود ظاهر التواتر  
به في قوله في كل نصفي جلد وهم بدلنا هم جلودا غيرنا اذ المراد اليه في كسبه في الآ  
فالجود هي الاول باعتبارها اذ هي التي عصمت ببقاءها اذا تفرقت واعيانها  
اذ اعدت وفي الحديث انه عدم دجابر الشمس بعد الغروب في عدمه  
لجسده في حاجته ومع فاته صلاة العصر فضلا بعد ردها اداء فلو لزم الوقت  
يعاد لم تكن صلاة بعد رده الشمس اداء ولم يكن للرد فائدة وجاء في الحديث بعد الصلاة  
والا الايام والاشهر والاعوام للزيادة للثبات وعليه بالطاعة والاثام وفي الاصل  
نعم اوردوا قال السعد على اعادة الزمان لزوم افضائه الى كونه الشئ مبتدأ حيث  
انه معاد اذ لا معنى للبعد الا الموجود في وقت الاول وفي هذا جميع المتعاضدين حيث  
على شئ واحد زمان واحد من جهة واحدة انه مبتدأ ومعاد لما استمرنا اليه في الزم  
كونه مبتدأ من جهة كونه معادا الا من حيث من كونه مبتدأ والامتناع بينهما كسبيل  
جزر وتر قد جعل هذا البراد ثلاثة اوجه كسبيل يلزم من العباد واجبة بان لا يكون  
الوقت من الشئ فانما فاعلمنا بانه هذا الكتاب هو بعينه الذي كان بالامس  
هنا في زعم خلاف ذلك نسب الى السفطة وتغايير الاعتبار والاصناف لا ينفذ



الوجود المستحق للبرج ولو سلم فلان ما يوجد الوقت الاول لكونه منتهى البعد انما يلزم  
لو لم يكن الوقت المستحق معا ولم يكن هو مسوقا بحدوث آخر وهذا منتهى ما يقال ان البعد هو الواقع  
اولا لا الواقع من الزمان الاول والاعاد هو الواقع ثانيا لا الواقع من الزمان الثاني وهذا  
يكن ان يدفع ما يقال لو ان الزمان بعينه لزم التسلل لا المفاصلة بين البعد والمعاد والماضي  
ولما بالوجود والماضي من العوارض والآن لم يكن اعادته بعينه بل بالقبلة والبعد به بانه يضاف  
زمانه سابقا وذلك زمانه لاحق فيكون الزمان زمانا يمكن اعادته بعد العدم وبمثل انتمى  
من سخر القاصد في تظير ما يكتب نظر لعدم تبدله وتغيره بتبدل الزمان وتغيره بعد كونه  
كتبا كخلا في مثل الجوانب او لا بد من زيادة او نقصان بينهما الاول الذي قد سبق اليه كثير من  
المكبرين ونسب الاشاعة وقال انه الناجح السلي في الزمان مقارنة بمقدور هو ان الزمان  
لا يهاجم فانه اليوم كل الالهام فاذا فارتد العلوم الى الالهام كذا انك عند طلوع الشمس  
واحد من قوتها شرح القاصد او مجرد معلوم يقيد بمقدور غير معلوم كما يقال انك عند طلوع  
الشمس انما يتعاضل بحسب علم الحاطب في لو علم زوقه فغدره وبقا في زمانه فبقا في زمانه  
جوابه حين قد غدره ولو علم وقت قيام زيد وقيل في قد غدره فبقا في جوابه حين قد غدره  
وكذلك يختلف تقدير التجردات باختلاف ما يقدر المقدر ظهوره عند الحاطب كالمعول  
العامة اجلس واقرأ اذكر اجلس بقدر ما تقدر الفاعل والكانت قد ما كنت صفتي والظاهر  
قد ما تطلع من اجل المثل لا خفاء بثبوت شيء ينتقل الى غيره واليه ويسكن فيه والحق  
مع غيره وهو ليس بالمتحرك ومنه ان سطر او اشياء انما هي الباطن من الجواهر  
الحاسن سطح الظاهر من الجواهر كسطح باطن الكون الحاسن سطح ظاهر الكون ومنه ان الكون  
وكثير من الفلاسفة انما اعتقد وجوده قد يكون ذراعا وقد يكون اقل وقد يكون اكثر وقد  
يكون يسير ما هو اصف من ذلك او اكثر ثم البعد والامن لا يتبع عند افلاطون وابناؤه  
قلوه غير شاعر وعند البعض يكن خلقه عند هو خلقه وبسطه جميع الاصل واما الحكماء  
عند العامة فهو ما يقع ان في من السقوط الى اسفل **الحق** واما في حق  
ارتباط **والتباعد** بالمثل **والحق** صوغت بالفضل **والحق** بغيره  
التي في ثابته بالفضل والفضل بالحق والحق والاشجاع وقد مر بعد كثر على  
العباد الصالحين وان كان في موضع الوقوع بعد بالانصاف على الواسع وهو مقصد  
فيا سا ومنه في بحسب الضم اذا عده ساعا واباه اعاده من قال هو لغة القديس  
واصطلاحا فان وقت الله عباده قبل الاضراف من الحسنة على اعمالهم من كانت او شره

نفسا بالاوزان الا ان استثنى منهم وقد خلق الله ونفع محاسبه بعبادته  
على ملته افعال اعدائه انما يعلم ما لهم وعليهم فاعرفوا الذين لم يخلق الله شيئا فقلوبهم  
علو ما ضرورية بمقدار اعمالهم من الثواب **والحق** وتقول ابن عباس ان يوسف  
الله بن بديه وبوتهم كتب اعمالهم فاسبأتم وحسناتهم فيقول هذه سبأكم  
وقد نجحوا عنها وهذه حسناتكم وقد ضاعفتم لكم وثانها ان يحكم الله لعباده  
في شأن اعمالهم وكيفية ما لهم الثواب وما عليها من العذاب قال النبي انما يا سمعوا  
كلامه العظيم او سمعوا اصواته لا عليه ببول الله انما خلقه واذا ذكر كل واحد المكلفين  
او في كل يوم انما يجب لا يبلغ قوة ذلك الصمت من غير سماع ما كلفه انتم  
قد لا تنك في حجة شهادة الآثار الصالحة واعلم ان كيفية التي تخلقها واحوالها  
متباينة فمنه اليسير ومنه العسير ومنه السهل ومنه الجهر ومنه الكبر ومنه التوحيج ومنه  
الفصل ومنه الضم ويكون المؤمن والكافر والانس والجن الله ورد الحديث استثنائهم  
في حديث مذبذبة اوله في دخل الجنة من امن بسبع الف الف سبعون في الف  
كما في رواية ليس عليها قال قال الله تعالى ان الله يحب المتكفلين فذكره في قوله  
لا يحاسبونه اصلا وقرنه بحسب ما يبر او هاهم المؤمنين وقرنه بحسب ما يبر  
يكون منها سلم وكافر واذا كان من المؤمنين من يكون ادنى الى الله فلا يحاسبه  
ان يكون من الكافرين من هو ادنى الى الله فيدخر الله ولا يحاسبه واذا عرفت ان  
القيام مواطن شتى سهل عليك الجمع بين قوله تعالى وقدم انهم مسؤولون وقوله تعالى  
ولا تبالي في ذنوبهم الجحيم وبين قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون  
بمعهم من ذنوبهم والافهام وبين قوله تعالى فذكر ربك انهم اجهلون بالكون  
يعلمون وفي الاصل من هذا الباب الجواب **الحق** لم افقت في هذا الاطفال والبله  
والجانبين واهل الغفلة على نفس صريح ثم الاصح ان الناس يومئذ يوم القدر بآبائهم ولو  
الزنا وقيل بآبائهم ليس بآبائهم اولاد الزنا **الحق** من الحكمة والحكمة مع علمه شئ بكل شئ  
اظهار تفاوت شرف ارباب الكمالات وفصاح ارباب الضلال وقوله وما في الحق  
ارتباط ارباب اليقين به ذلك تكلم وتقيم واما قوله فاستشاه فانما اشار الى اهم غمرات  
الحق ومعناه ان السالكين عليها العهد عفيفه او حكما بانه طرحت على لطلعة الجهر  
وقد احدثت صفة كانت او كبر في كمالها على ما عرفت انما هي سواد سوادها  
عليها والله ان يعفو عنها ان لم يكن كونا ومن جمع بينه وبين ما يذم فاعلم شرعا في سوادها

راه الله

والتباعد



اذا خزن سميت لك لانها عليها يساد بها يوم القيمة عند المعاد عليها اذ غفر فيها الواو  
 بعد قلبها بآء لا تسامها وسبق احد بها بالسكون والاصل سبوة وقولها تسامه  
 عطف على السبوة عطف الجمل والراد الحسب المعنوي الاصلية المعنوية لهم اذ في حكمها  
 لا الا حوزة في نظر ظاهرا تهم كما بان في جمع حصة وهي ما يجد فاعلم شرفا سميت بذلك  
 لكون صاحبها عند ذنبها والراد من مضاعفها بكثرة ذنوبها الى مثلها او اكثر لكون  
 من حق قول الخليل النقص في زيادة اصل الشيء فعمله في اكثر من ذلك الاضغاف  
 والمضاعفة يقال ضعف الشيء واصل ضعفه مضاعف لضعفه مثل ضعفه  
 مثله واصفاة مثله وقولنا الفضل العطا لا في وجوب ولا في اجاب عليه كما سئل  
 بضعه في وعده في مضاعفها محض فضل منه في وجوبه في مضاعفها بالضعف بالوجه  
 كما لا يخفى **آ** وما يجب اعتقاده مقابل السبوة في قولنا مضاعف الحصة بضعها  
 قال تعالى في جاد بالحصة فله عشر امثالها ومن جاد بالسبوة فلا يجرى الا مثلها وجراد سبوة  
 سبوة مثله وانما مضاعفها في الضميمة في عيسى بن عباس في رسول الله صلى الله عليه  
 اذ الله كسب الحسب والسبوة في ذلك فتم كسبه فلم يعلمها لغيرها الله عند حصة  
 كاملة وانما هم بها فعلها كسبه في سبع ما ضعف الاضغاف كثيرة وانما  
 بسبوة فلم يعلمها كسبه الله عند حصة كاملة وانما هم بها فعلها كسبه واحدة  
 وفي حجة ابن عباس في فضل الذين يتفوقوا في سبيل الله كسب حصة ابن سبع  
 سبيل الله فلا يرد رزاقه في فضل من في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 لا اضغاف كثيرة فقال رزاقه في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 ولتوت من لونه امر عظيم قال واذا قال الله اعظمها في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
**الاول** في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 الاصل فلو لم كسبه فلم يعلمها لمانع كسبه واحدة وجوز عليها في غير كسبه كالسبوة  
 الا لا خرافة في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 فظهر المصل كما مكنه عليه بعض الامم والظاهر ولو لم يثبت في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 الجاز في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 ما حصة وحجت عنه مائة مائة وكانت له حرز من الشيطان ببقية يومه الحديث

ثم تضاعف كل حصة من المائة بغيره وهو صريح فيما ذكرنا الثانية انما يكون الضاعفة في  
 الاخرة لانه جاء بالحسنة فالتعريف لانه كما قال في جاد بالحسنة ولم يقبل عليها وقبره  
 مع السبوة نارة بالعدل ونارة بالحيث الثالثة اضطرر كل اهل من اهل المضاعفة  
 التي لا تفتن بها احد من غيره ولا يراد من زمان ولا مكان ولا يقربها نقاد الاحوال  
 فقبل العشر المذكورة في الحديث والوفاء وقيل السبعائة المضروب في المثل فيكون  
 من باب الاجتهاد بالانكشاف الا انما في الاقل وعلى العشرة مائة في السبعائة كما هي عادة  
 العرب كما جزم به النووي والبيهقي وقيل غير مائة في حرم بعضهم واما ما في النقص  
 والكثرة فليس بمضروب ولا حذرة بعد لقوله تعالى وانما تضاعف لم يشأ وقولنا  
 كثيرة في الحديث الاضغاف كثيرة التي اوجب الله سبوة يوسف في عمر تضعف الحسنة  
 محض من هذه الامة ولم يكن لغيره في سائر الامم وانما علم **ص** وباجتنب الكبار في كسبه  
 صغائر وجاد الوضوء في كسبه هذه سبوة في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 الغفار والمحدث في الاضغاف اذ اجتنبت الكبار كسبت صغائره قطعاً ولم يخبر به  
 عليها بالفضل الامتناع القليل بل لورود الاولة السميعة به مثل قوله تعالى انما تجتنبوا كبائرهم  
 ما تنهون عن ذلك عنكم سيئاتكم وذهبت الامة الكلام الى ذلك في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 تسامها بالاول قطعاً لاجتناب الكبار في كسبه صغائره بالاجتناب كانت في حكم الباع الذرة  
 يقطع بان لا ساحة فيه وذلك لفضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 بانما البكرة في الآية محمول على الكفر لا طاعتها في الوعد عند الاطلاق بحمل على الكامل في قوله  
 انما اجتنبت الكبار في كسبه كونا عنكم سيئاتكم الى سلف زمانه فهو كونه في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 كونا في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 فله على اربعة انواع الذنوب واجب بالجمع في الآية منطوية في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 وتنقص والجس ولو قلنا بل واحدة من حيث الحكم او تعدد افراده القائمة بافراد  
 المكلفين اذ عرفوا صلتهم كلام الحكم لم يثبت في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 اظهر وهو ما بين القوم في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 علم انه لا خلاف بين الناس في ترتيب الكسب على الاجتناب واما التراجع في فضيلة الكسب  
 وطينة فله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
**سما** ان الاول شرط لبعضهم في كسبه الصغائر بعد ما في الاجتناب في الكسب كونه في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله  
 والمحق عدم شرطه اذ ذلك بل الصغائر التي لا تتبع كبيرة عند اجتناب فضل الكبار كذا في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله في فضل الله

الحكم



كأنه الصواب في الروايات الاجتهاد ما لم يتبين بعد المباحث ان في قديم عظمة الغفوة بـ  
ان بالقرائن ايضا وافقه القولي الحديث ما لم يقيد بغير الصلوات الخمس والصوم رمضان  
ويجب ان يكون السبع الايام في ثمانية ايام الحجة يوم القعدة في انما المتفق ثم تلا  
ان يجنبوا كبائر ما نهوا عنه الآية وفيه تسليم الى امره عدم الصلوات الخمس والجمعة الى  
الجمعة ومضاه الى رمضان مكفرا لما بينهن اذا اجنبت الكبائر قال القولي على هذا جاز  
اهل التأويل وجاعة الفقهاء وهو الصحيح في الباب انما الكبائر فلا يكون الا الاثوبه فيها  
والافلاع عنها انهم وزاد القاض عياض وفضل الله تعالى في اجتناب الكبائر  
عن زيادة هذا القيد عند القائل وقوله وجاء الوضوء يكون اشارة الى عدم تكميل تكبير  
الصغار في اجتناب الكبائر كما هو به تقديم القولي وهو باجتناب الكبائر على علمه وهو  
تقرر صغار في الروايات انما الحسنة بين السنين وفي الحديث فانزع السبع الحجة  
نحوها وفيه ايضا في توضحه كونه وضوءه هذا ثم قام تركه وكعبين لا يجزئ فيهما فغير  
له ما تقدم من ذنبه وفي رواية لا يتوضو رجل مسلم في الوضوء فيصلي صلاة الاغفر  
له ما بينه وبين الصلاة التي تليها وكذا الصلوات الخمس وكذا رمضان وكذا الحج والبر والكل  
شرط باجتناب الكبائر كما في حديث الصحيح على معناه ان كان هناك كبائر لا يكون ما  
الا اثوبه او فضل الله تعالى والوضوء والصلاة وليس المراد ان مع الكبائر لا يكون في  
حرره والنور في باب الوضوء تسهيا **الاول** وشارحه هنا سؤال وهو اذا كانت الصغار  
مكفورة باجتناب الكبائر والكبائر لا يكون الا اثوبه فماذا يكون الوضوء وما به ونوعه  
ان في جوابه فاجاب النور على ما صرح به واحد من هذه الاثوبه صالح للتكفير فان قيل  
ما يكون من الصغار كونه وان لم يصادف صغرة ولا كبيرة كتب له به حسنة او قسرت له  
به درجتها وازدادت كبيرة او كبائر ولم يصادف كبيرة وجونا ان يخفف عنه من الكبائر انهم  
واعرفه بن سيد الناس بوجهين الاول ان تكفير الذنوب والثواب المرتب على الطاعات  
انما يوجب ليس للظن فيه مجال والثاني ان الفضل الوارد باشرط اجتناب الكبائر كما  
قد مضى في حديث الصحيح بوجهين والذين نقلوا المحققون ان الكبائر لا يكون الا اثوبه انهم  
وقرنا قال النور القولي وابن النور الى كيان ونقلنا عبارة بها بالاصل  
بل قال القولي لا مانع من تخفيف عذاب الكافر استغاثه او كونه بالتمتع انما هو غير ان  
انه لا يشترط لا تخفيف اياه انهم لا يخفف عذاب وفيه نظيرناه بالاصل واجاب  
البيهقي عن اصل السؤال ان الناس اقسام منهم من لا صغار له ولا كبائر وهذا

الدرج كما وهم من الصغار فقط بل اصرارهم في الكفرة باجتناب الكبائر الى موافقة  
الموت على الايمان وهم من الصغار مع الاصرار في الكفرة بالاعمال الصالحة كالصلوات  
والصوم وصوم يوم عرفة وعاشوراء ومن لا يكابر مع الصغار في الكفرة عن الصغار  
فقط فتكون منها على قدر ما كان يكفر من الصغار انهم قد يكون معنى عدم التكفير  
الاعمال الصالحة الذنوب غير مشروطة باجتناب الكبائر وهو خلاف نقل ابن عطية عن جمهور  
اهل السنة ان شرط تكفير الاعمال الصالحة للصغار ان يجنبوا الكبائر كما هو فان لم يجنبوا لم تكفر  
شيئا بالكلية وقال الخدافي انما تكفر الصغار ما لم يصبر عليها سواء اجنب الكبائر ام لا  
ولا يكفر شيئا من الكبائر انهم قد قيل في كلام ابن سينا ان من كونهما نقل ابن عطية عن  
الجمهور واجاب شيخ الاسلام الانصاري عن اصل السؤال بان لا مانع من ذلك ان اجتمع  
الكفارت في الاثوبه المعروفة لانها علامات للاثوبات الحقيقية فكما لا يتبع ان يكون الاثوبه  
علامات مستعدة لا مانع من ان يكون للاثوبات مستعدة ويجوز بهذا المعنى اجتماع  
عدة اثبات على سبب واحد كما هنا انهم قد قيل في اجابة قول سيد يوسف بن عمر  
في شرح رسالة المالكية ان الذنوب كالامراض والاعمال الصالحة كالادوية فكما كل نوع  
من انواع الامراض نوع من انواع الادوية لا يجمع فذو كذا تلك المكورات مع الادوية  
وتوزع ذلك موكول الى علم الله تعالى وهذا لا ينافي في الاشراط المذكور المذكور وانما  
قلد ويشهد حديث انهم الذنوب لا يكون صوم ولا صلاة ولا حجة وانما  
يكون ما السبع على العمل الثاني ليس تكفير الاعمال الصالحة للصغار عبارة عن استيفاء  
نواهيها في نظرها كقوله المفسر بل هو عندنا عبارة عن عدم الموافقة بها مع جوازها  
تلك الاعمال موفرة على صاحبها الثالث وهو تسليم في صحيح ما لم يسم شيئا من تلك فاما  
فوقها الارتفاع الله بها درجة وحفظ عنها بها فقال النور في هذه الاثوبه بشارة  
عظيمة للسليم فانه قال ان يترك الواحد منهم ساعة عن شيء من هذه الامور وفيه تكفير  
الخطايا بالامر من الاستقام ومصابرة اليقين وهو بها وان تعلق عليه شقها وفيها  
وفيها رفع الدرجات بهذه الامور وزيادة الحسن وهذا هو الصحيح الذي عليه جابر العلماء  
وحل القاض عن بعضهم انما تكفر الخطايا فقط ولا ترفع درجة ولا يكتب بها اجر ولا سنة  
قال ودروكه عن ابن مسعود حيث قال الوديع لا تكفرت به امر لكن تكفر به الخطايا به  
واعتمد على الاحاديث التي فيها تكفر الخطايا فقط ولم ينفذ هذه الاحاديث ان  
ذكر اسم المصحة برفع الدرجات وكتب الحسن انهم وما عكاه القاض عن بعضهم



وروي عن ابن مسعود وهو قديم الزمان في حديثه من قايين الكونيات وارتب الثواب  
بأدنى شرط والناية ان يكون من كسب العبد ومقدوره وان يكون ذلك المكسب مأثورا به  
قال الامام في كماله سمعنا في قديم الزمان والكون والذكر والنجس والهيل لا نوا  
له في علم الصالحين في قديم الزمان بعد الموت والاشهادين واما الكونيات فلا يشترط فيها شيء  
ثم ذلك كما علمنا من كتابه عنه بالاصل فلا يقول عليه نعم وقع في كلامه نفسه ومن ذلك ان  
المكسب المكسب بالثواب لقوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فما حسب ايديكم ويعلم بكم  
ولقوله لا يصيب المؤمن مصيبة ولا نصيب في الشوك بشاها الا كثره من ذنوبه  
فالمصيبة كفاية للذنوب جرمها سواء اقترن بها الصبر او السخط او الرضا فان سخط فمصيبة  
اخرى ونفيها بالسخط الذي يكون مصيبة عدم الرضا بالقضا لا التام من القضا  
والصبر قربة من القرب الجميل فاذا سخط فمصيبة ثم قد يكون هذه السببة قد  
السببة التي كثر بالمصيبة او قل او اعظم كسيرة السخط وقلة وعظم المصيبة  
وصغر ما كان المصيبة العظيمة كسيرة السببات التي من المصيبة البسيطة فالمصيبة  
واقعة قطعاً تسقط المصائب او جرمها لا غير انما يصير اجتماع الكفر واللام والسخط  
فقد يعود الذنوب بالمصيبة بما جاهد من السخط او قل منه او كثر وعلم هذا بحمل ما  
بعض الاعاديث من ترتيب الثواب على المصائب ايراد الصبر والا فالمصيبة لا نوا  
بها قطعاً من جهة انها مصيبة لا بها غير مكسبة والكفر يقع بالمكسب غير المكسب  
ثم فرغ من ذلك ان لا يجوز ان يقال المصائب مرض او قد يجوب او غير ذلك جعل الله  
لك هذه المصيبة كفاية لانها كفاية قطعاً والدعاء بتحصيل الحاصل حرام لا يجوز  
لانه فلا ادب مع الله عز وجل بل يقال اللهم عظم الكفارة فان تقطعها لم يعلم بربوبته  
بخلاف اصل الكفر فانه معلوم لك بالنصوص الواردة في الكتاب السنة فلا يجوز  
طلبه فاعلم ذلك فيه وفي نظائره انهم والقصد منه ان يتم ليس السخط وان قد  
لا يرد بما في الاعاديث لانها مطلقة قابلة للتقييد بما قاله **واما الدعاء المذكور** فالحق  
جواز الدعاء لما بان هذه المصيبة مكفرة اذا الحكم عليها بالتكفير انما هو جسيمها بغير  
قد يقال هو بغير ان الصبر عبادة اخرى فيكون ما قاله خلاف الاعاديث اذ ثبت في  
النوا على نفس الحقيقة المصيبة فقط وما ذكره من الشروط فيما يرتب عليه الثواب  
بغير علم ان تلك الشروط من المكلف به فان كان في ذلك على ان المكلف  
به فهو مرجع عند الاصول وان كان مأثورا به اذ لا راجع عند اهل التكليف الزام

ما فيه كفاية لاطلعه وان لا تكليف الا بفعل اختيارى على ما مر صدر الشيخ والله اعلم  
الراجح القول في الامام ان الحد والحج والكفارة كما صح به حديث مسلم قال ابن حجر  
وقال جمع انما هي ليست كفاية بل لا بد معها من التوبة ويمكن الجمع بحمل الاول على ذات  
الذنب والى ذلك على التوبة من جرمه نعم هي من بعضهم الى ان القصاص من الفعل لا يسقط  
حق العقوبة في المأخرة لانه لا يقع الا في الدنيا ويجزم بعض المحققين باستفاضة  
اياءه وهو ارجح **في** اليوم الآخر ثم هو ان الموقف من تخفيف ما جرمه وسقط  
بعضه في اليوم الآخر وهو يوم القيمة من انما يتبعه لا محالة كما بان به في القاض في  
تفسيره الراوي باليوم الآخر من وقت الحشر الى ما لا يتناهى الى ان يدخل اهل الجنة الجنة  
واهل النار النار في سحر بذلك لانه آخر الاوقات المحدودة وقال غيره هي يوم القيمة  
باليوم الآخر لانه لا دليل بعده وقيل لانه آخر ايام الدنيا قال القرطبي وصف الجنة  
بعضها واهلها واكثر ساكنيها النصف بكثره اسمائها على كثرة معانيها فليس المقصود بذكر  
الاسماء والاعقاب بل الغرض تنبيه الالحاق بالجنة فثبت كل اسم من اسماء الجنة ومن كل  
لغة من لغونها معنى فاسم فنبه بالاسماء على ذكر معانيها قال القرطبي كل ما عظم شأنه  
تعد صفاته وكثر اسماءه وهذا صريح كلام العرب لا تراه السيف لا عظم عند من هو  
وتلك بنفسه لهم وموقعه معموله حسنة اسم وكذلك العامة لا عظم في احوالها  
اهوالها سماها الله سبحانه اسماء كثيرة باعتبار كثرة ملكات الاحوال وتعد تلك الاحوال  
فقر كل حال منها منة يوم وكل هول منها منة زمانة مستقلة عند القوم في اليوم واليوم  
الحشر واليوم النازعة واليوم الحاقة واليوم الحاسنة يوم المسألة واليوم المراجعة واليوم  
الطامة واليوم النافثة واليوم الحاققة واليوم الزلزلة واليوم الملاقاة واليوم المدة واليوم  
الصاعقة واليوم الواقعة واليوم القضاة واليوم الفارقة واليوم الرافعة واليوم المراجعة  
واليوم المان يوم الحشر وفي الاصل ما يروى على المائة مع ذكر العلامات وترتيبها وبيان  
الفرق بينها وبين البعيدة **في** اليوم من الاسماء التي ذكرها في فافاها وعينها فاعلم كقول  
دويج وويرويس بين اسم مكان ويوم اسم للشمس لان فافاها واواخف فافاها ياد  
والحق انه لا نظير في هذا وفي الاصل نزاع في يوم فراجعه وقوله ثم هو الموقف العظيم  
الوقف وسنأيد به وما يقع فيه مما يوجب الكبار ويذهب المراضع عن الاولاد من انما ثبت  
به الكتاب السنة والنقد عليه اجماع المحققين قال تعالى يا ايها الناس اتقوا يومكم ان زلزلة  
الساعة تمشي عظيم يوم ترونها تلهل كل مرصعة عما رصفت وتضع كل ذات حمل



حملها ونزل الناس سكارا وما هم بسكارا ولكن عذابات شديدات انما تخاف من ربنا  
يوم نخرجهم من قهقهة راويها جعل الولدان سبيبا السماء منفطر به يوم يغفر للمؤمنين  
واحدة وابية صاحبته وبنية لكرامتهم يومئذ منهم شاة يفتنه يوم يبعثون وهو  
وتسود وجوه وفي الحديث خوفني جبريل يوم القامة حتى ابكاني فقلت جبريل  
الم يقول زني ما تقدم من زني وما تأخر فقال لي يا محمد لنشاهد من احوال ذلك  
اليوم ما يريك القوة ارضه ابن الجوزي قال الله والحق اختلاف باختلاف  
احوال الناس فتشدد على الكفار حتى قتلوا طلبة الغاية وينوسط على نفسه المؤمن  
وتخف على الصالحين حتى يكون كصلاة ركعتين ثم قال السعد بن بطريرك هذه الآية  
في الانبياء والاولياء وسائر الصالحين والانتفاء فيه تردد والفظا السطوة تنزل  
عليهم الملائكة انما لا يوافقوا ولا يخفونوا وانبروا بالجنة الآتية فقلت في آية اخرى لا يخفون  
الفرح الاكبر الآتية والذوق الفاضل والنور والحياسة واقرة اخوف الانبياء  
والملائكة خوف اعظام واجلال وان كانوا آمنين من العذاب به يحصل الجمع بين  
الآيات والآحاد من المتعارضة الظواهر فليست بشيء بديك فان قلت في العظم تكرر لانه  
ابن مودود الامام كل من استلم ثوبت اليوم الآخر لانه لا يكون الا في الجنة فقلت  
ولكنه اثر دلالة المطابقة على الاستمرار لانه لا ينفك عن المرام تبيينه كاي الامام  
يا هو القام بامانة بما فيه من الحجة والسرور فما يظهر وتوكل فحق ما رجم واستغفر  
تقبل وتنه بنبه على نفاذ الاحوال في تلك الاحوال والام لم ينفك الدعاء بالحققة وانه  
اللطيف في ما سبب النجاة من تلك الاحوال قضاء حوائج المسلمين ونزع الكربة  
عنهم والنجاة لهم من معاملاتهم اذ اعطاهم وكذا الشياخ الجامع وكسوة العريان  
وابواب ابناء السبيل وامدادهم بالاصل **وواجب العباد الصالحين**  
كما في القرآن نصا عرفاني **يقين** انما يجب سبعا الايام به اخذ العباد صحف اعمالهم  
فقد جارية الكتاب السنة وانفقد عليه الاجماع الامة والمراد جنس العباد فلا ينافي  
انما يذكر من السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا باخذة صحف وكذا  
الملائكة والانبياء نعم ظاهر الآتية والاحاديث عدم اختصاص هذه الامة وانما  
فيه بعض العباد وقد اختلف في هذه الصحف الاخذة فقبل في الكتب التي كتبت  
فيها الملائكة ما فعلوه من الدنيا وهو الرأج وقبل كفت كتبها العباد من قنور  
وجمع الصحف العباد مقابل للجمع وعلى الاول فقبل توصيل صحف الايام والليالي

وقبل نسخ ما في جميعها في صحيفة واحدة وهذا جزم به الغرالى ولم يذكر دافع  
الصحف لاورده ان الرمح نظير ما في خزائنه تحت العرش فلا يخطى صحيفة فتق صا حيا  
ومر ان كل احد يدعى في كتابه والجمع ممكن باخذ الملائكة من اعناقهم ووضعهم بايديهم  
ايدهم وقوله كما في القرآن نصا فاصول الاخذة ما قد ذكره صحف اعمالهم اذ ان الملائكة  
تفصيل من القرآن في آية فاما ان كان كتابه يمينه فيقول انهم اقرؤا كتابا في الجنة  
ان ملان حسابية الآتية ثم قال فاما ان كان كتابه شماله فيقول انهم لم اوت كتابا ولم  
اقر حسابية الآتية وفي آية فاما ان كان كتابه يمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا فيقلب  
الى اهل مسرورا فاما ان كان كتابه ورآ ظهره فسوف يدعون ثورا ويصل سحره انفسه  
على القرآن لانه المتواتر والآفاق كذا لك بل في الجحيم حيث ولا حرج فان قلت  
ليس في القرآن الا ان المؤمن الطابع ياخذ كتابه يمينه والكافر ياخذ كتابه شماله فيا  
الوهم الفاسق الذي لا يصدق في نفسه وانه يمينه فقلت جزم الماوردي بان الشبهة ان  
كتاب يمينه ثم حكى قولنا بالوقف قال ولا فاعل يانه ياخذ شمالا انتهى وهو مقدم من  
على قول سبعة يوسف بن عمر اختلف في عصاة المؤمنين فقبل ياخذون كتبهم بايديهم  
وقبل شملهم واختلف الاذوية فقبل ياخذونها قبل الدخول في النار ويكون ذلك على  
على عدم خلودهم فيها وقبل ياخذونها بعد خروج منها ومن اهل العلم من توقف فهم  
لتعارض المصنفين وقد يقال في حفظ حجة على من لم يحفظ والثبت مقدم على النفي  
نسبة الاول اولا ثم يعطى كتابه يمينه وله شعاع كشاع الشمس غير ان الخطاب بغير آية  
كما في الحديث وبعده ابو سلمة بن عبد الله واول من ياخذ كتابه شمالا هذه الامة بن  
عبد الله الثاني الذي يرجع الآيات والآحاد في انهم الاخر من من لم يؤد كتابه لثامه  
على الخياري والقباح والجرائم والعصا في ياخذون بسبب ذلك الدهش والرهبة لا يميز  
شمالا كالكافر ومنهم من يؤدونه بنفس ومنهم من يدعوا اهل حاضره لقراءة عجايبا با فيه  
واعضا طائفة منهم على طواهر المصنفين القراءة حقيقة وقيل كجارية غير ما علم  
كل احد بحاله وما عليه لفظ الحسن البصري في كل ان كتابه احيانا كان او غير احيى والله  
الثالث طواهر الآيات انما تكتب من الشيا فقبل ان يشأت المؤمن اول  
كتاب وآخرة هذه ذنوبك فدرتها وغرتها وان شئت الكافر اول كتابه وآخرة حسنة  
قد ردتا عليك وما قبلتها وقبل يؤد المؤمن شيئا لنفسه ونور الناس حسنة حتى  
ما هذا البعد سبعة ويقول ان في حسنة قبل واول سطر من صحيفة المؤمن ابيض فاذا قرء

علم



ابيض وجهه والكافر ضد ذلك وبسطه بالاصل الرابع الحق في هذه الامور  
 حكم الناس على ما حشد القوي وصح به غيره **البقرة** ومثل هذا الوزن والميزان  
 فتوزن الكفة والاعيان **ن** اعلم ان مراتب الموقف البعثة ثم الحشر ثم القيام رب  
 العالمين ثم العرض ثم تطاير الصف ثم اعدا بالابان والشمائل ثم السؤال والحساب  
 ثم الميزان وهو ما تقرر به هنا يعني كل من الوزن والميزان حق ثابت بالكتاب السنة  
 واجماع محقق هذه الامور في الآيات بها مثل الآية باخذ العباد الصالحين وذلك بالكتاب  
 والسنة والاعجام فالوزن والوزن بوضع الحق في ثقل موازينه فاولئك هم الصالحون وفي  
 حق موازينه فاولئك الذين هم خير النعمان بما كانوا باياتنا يظلمون وقد بلغنا  
 مبلغ النواتق وانفد اجاج اهل الحق من المسلمين على ان ميزان حشره كقائه وان  
 توضع فيه صحت اعمال العباد **البقرة** ليظهر الرابع والآخر وعادة الغزاة وثم  
 بالميزان والكتفين والوزن وسبقه الى هذا من عباسي الحشرى وعزاه في شرح  
 الفاصد كثير من المفسرين ومنها ما حشد الاول فالقرطبي الميزان من ولا يكون في حق  
 كل احد بل هو الميزان الصحيح فيقال لا تجد اذ دخل الجنة من اهلك من لا حشاه عليه الباب  
 الحديث واهل الانبياء وقوله كما يوفى الجرم بما هم فوقه بالنواهي والافادام وانما  
 يبيح الوزن في شأنا الله سبحانه من الفرقين **وذكر** القاضى من بن سعيد الطوطى انه اهل  
 القصة لوزن اعمالهم وانما يقسم لهم الاجر حسب الثاني فوزن اعمال الكفار فاولا في الاول  
 وروى طوطى في الآيات والآحاد بوزن اعمالهم وتولوا ليل الثاني وهو فلا تقم لهم يوم  
 القضاة وزن بوزن نافع كما اول قوله كما وقضا الى اعمالهم على جعله بها شئرا  
 بكالهداية من عدم نعمة وحطوا فائدة والحق انهم من الجن يكون في الناس في الوزن وكافهم  
 كالكفر كما حشد القرطبي استنبطه من عدة آيات وقد بطننا القول في السلك في الآل الثاني  
 وقع الوزن بعد الحشر كما ذكره الواحد وعزاه وجرم به صاحب كسر الاسرار قبل ومكانه بين  
 الجنة والنار كما في نوازل الاصول وراستقبل العرش اخذ جبرئيل عونه ناظر الى رب  
 ومكانه امين عليه تحفة الجنة والناس الرابع الاشارة الى ان ميزان واحد لجميع الامم  
 والجميع عاكفها كالميزان السموات والارض وقيل لكل اممة ميزان وقيل لكل مكلف ميزان  
 وقيل للمؤمنين موازين بعد جزائهم وانواع حسنة فلهذا ميزان ولصلاة ميزان اخر  
 وهم جرا ووقوعه بصيغة الجمع بوزن النعمة واجاب الاولون بان السقف كذا الآثار جوتي  
 بالآلة حشد وكذا في المرسليين او باعتبار اجزائه نحو شاست معارفة وقوله فتوزن الكفة

ن الكا

اول الاعيان اشارة الى ان العلماء اختلفوا على قولين احدهما ان الكفة استعملت في اعمال  
 العباد وهي التي توزن وهذا هو الذي ذهب اليه جمهور المفسرين وابوالحسن واستوفى ابن  
 عطية قال القدر وهو الذي قاله عمر بن الخطاب في ذلك قال الحقوقي ويؤيده حديث  
 البطاقة انه كور عند سلم وعزاه وسفاهة من الاصل وقدر هذا القول لا يتوجه به بعض  
 المفسرين وجماعة من اهل السنة كالصالح والمجاهد والاعرجي في الحاشية والوزن في حق  
 الاحمال اعراض ان يمكن بها ما يمكن وزنها ولذا تأولوا المفسرون على المراد  
 منها القدر الثابت من كل شئ والميزان والوزن ضرب من ثقل وثانيتها ان الذي يوزن  
 نفس الاعمال فيصير الاعمال الصالحة بصورتها لوزانية ثم تطرح في كفة النور وهي  
 التي هي القدر الحسن فتشتمل بفضل الله سبحانه وتصور الاعمال السيئة بصورتها في كفة  
 ثم تطرح في كفة الظلمة وهي شئ من القدر السيئ فتشتمل بعد الله سبحانه كما جاز به  
 الحديث فاستمتع قلب الحمايق في مقام فرق العا وقلت هم او مقيد بفناء آثاره  
 الحقيقة الاولى وذهب بعضهم الى انه كما يخلق اجساد على عدد تلك الاعمال في غير  
 قلبها كما جاز به الاشارة القدر وعلى هذا القول لا يتوجه الشبهة المذكورة والى الوجهين  
 اشارة بقوله المكتبة والاعيان ولم نقل الاعمال في القصة من تدقيقات هذا العظم والاعمال  
**سبها** الاول طوطى في الآثار وافعال العلماء اذ كفيته الوزن في الآخرة حقة وقلنا ان  
 كفيته في الدنيا ما نقل من الاله اسفل ثم يرفع العليين وما فطش الاعلى ثم من الاله  
 سجين وبه صح القوي وقال بعض النقاد من الصفه كخلفه وان عمل المؤمن اذا رجع  
 سعد ونفست سبحة وان الكافر تنفست كفة فلو الاخرى في الحشر ثم في العمل  
 برفعه وذكر بعضهم ان صفه الوزن ان تجعل جميع اعمال العباد في الميزان مرة واحدة  
 الحشر في كفة النور وهي من بين العرش جهة الجنة والسبحة في كفة الظلمة وهي من بين  
 جهنم والخلق الله لكل امرئ عاوضا ويرايه ركنه حقة اعماله ونفها وقيل كذلك  
 وعلامة الرجاء عودوا ليعوم من كفة الحشر في كفة السبحة وعلامة الخلق عود  
 كل يقوم من كفة السبحة في كفة الحشر لكل احد فان كفة السبحة اربع وستة  
 حقيقة اعمال العباد ويستفقه في البشارة الثاني بوزن المظلم من شئ الظالم فاذا اعد  
 طرح عليه من سبحة المظلم فان لم يكن له سبحة كالايتاء ولا للظالم حسنة كالافعال  
 المظلم حسنة بظلمته ثم عند الظالم بعد ذلك وظلمته الذي يستوفى اليه من ظلمة  
 المظلم وقيل لفظ كالخبر الثالث لم اقف على الآلة على ما به جم الميزان من المظلم هو



كالم أقف على نص الله بعد الآية أو سجد الرابع الوكيل لغة معرفة كقيد  
بافرى مختلفا على وجه مخصوص والميزان في أوت الغاء لكنها قلبت يا لكونها  
وانك ارمافها **ب** كذا الصراط في العباد مختلف مرويهم في المومنين **ب**  
الصراط لغة الطريق الواضح **ب** ومنه قول جرير أمير المؤمنين على صراط  
أد العوج للوارد مستقيم **ب** وقول الآخر فصد في مائج الصراط الواضح **ب** وهو  
بالصاد والسين المهملة وبالزاي المعجمة على نزاع في اخلاصها ومضارعتها  
بين الصاد والزاي من سب طلت الشيء بكسر الزاي اذا ابتليته لانه يتبع المارة  
كأنه الطريق كذا كذا **ب** رقيقهم ومنه ما قال السجدة محمد **ب** على مقيهم  
نروه الأولى والآخرة **ب** أدق من الشعر واحدة من السيف على ما ورد في الحديث  
الصبي انتهى قلبه في الكفاي السنة والتفقت على الكلمة في الجمل قال تعالى ولو  
لطف على عبدهم **ب** يستحق الصراط فانه بصيرة **ب** في سلم في البرية انه  
ناس قالوا يا رسول الله هل نزل ربنا يوم القيمة فقال رسول الله **ب** هل تضاروا  
القر ليل البدر قالوا لا يا رسول الله قال هل تضاروا في الشمس ليس دونها سحاب  
قالوا لا قال فانكم ترونه كذا كذا **ب** جمع الله الناس يوم القيمة فيقول من كان عبدا  
شيئا فليتبعه **ب** فيجمع من كان عبدا للقر والقر فيجمع من كان عبدا للطوائف  
الطوائف **ب** وتيق هذه الآية فيها ما فوقه فيا بينهم من ضرورة غير صورة  
التي يعرفون فيقول اناركم فيقولون نفوذ بانه منك هذا ما كنا فيه يا ربنا  
ربنا فاذ اجاب ربنا عرفناه فيا بينهم من ضرورة التي يعرفون فيقول اناركم  
فيقولون انت ربنا فليتبعوه ويضرب الصراط بين ظهراني جهنم فالكون انما  
واقني اول من يجيز ولا يكلم يومئذ الا بالرسول ودعوى الرسول يومئذ اللهم  
سلم وفي جهنم كلامك مثل شوك السعدان هل رايت السعدان قالوا نعم  
يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان غير انه لا يعلم ما قد عظمها الا الله تعالى  
يختطف الناس باعمالهم فمنهم المؤمن يوفى بعد ومنهم المجازي حتى تجي الحديث وقوله  
فالعباد يا اباؤا الاستغراق استرة الى جميع العباد وكلهم وعزيم ذكرهم  
وانت هم سجدهم وشقيهم فذل الانبياء والصديقين والحسنه والعارفون  
والشهداء والصالحون والمرسلون والمرتابون والنافعون والزادق والمبشرون  
هذا ما يقتضيه ظواهر الآيات والآثار قال تعالى يوم نوزلنا فتوة والنا فقا

للمدين آمنوا انظروا ما نقبض من لوزكم الآية وقصصه الخليل فقال الكفار لا يورون  
على الصراط قبل وهو محمول على انباء المور لعل ابتداء وكذا ما وقع من الكشف  
للقول فلا يخالف تلك الظواهر وقوله مختلف مرويهم امر متفاوت في سرعة  
النجاة وعدمها واختلاف المور من العسر والبسط بدله ما في الحديث فيمتر المور  
كطرف العير وكالبرق وكالريح وكل طير وكاجا وبدا الخيل والركاب فخرج مسلم  
ومعذوش من سئل ومكشوش من رماهم وفي بعض الروايات قال ابو سعيد لم يفي الى الجنة  
أدق من الشعر واحدة من السيف وفي بعضها ويعطى كل ان من منهم منافق او مؤمن  
لوزا ثم يطفئ نورها فحينئذ يكون المؤمنون في الجنة اوارزهم وجوههم كالقمر ليل البدر  
سبعون الفا لا يحاسبون ثم الذين يلونهم كاصونهم في السماء كذا كذا الحديث **ب**  
بعضها ونسب الامامة والرحم فتقوما في جنبي الصراط يميناً وشمالاً فيمتر اولكم كالبرق  
ثم كمر الزرع ثم كمر الطير وشدة الرجال يجرى بهم اعمالهم ويتكلم قائم على الصراط بقوله  
يا رب سلم سلم سلم حتى يعجز عا العباد حتى تجي الرجل فلا يستطيع السبر الارضاه  
قال وفي حاشي الصراط كل كلب يعضه مأمورة ناذرة امرت به فخذوش ناج  
ومكشوش في النار والى هذا التفات في العطب والسلامة اشار بقوله في المومنين  
ارقمهم السلم ومنهم القالف المتقرا ما رواه اما الى عدة يريد الله سبحانه فاقوم  
فاعمل انكف مطلق انكف الله سبحانه يعني اوقه الله في النكف فقلق بنا على هم  
القصير على السماع في ابواب المزيد **ب** تنبيهات **ب** الاول قدما ان الكلمة اتفقت على  
اشات الصراط في الحديث لكن اهل السنة يفتون على ظاهره من كونه جبر امعدوا الممر  
مقن منهم اعدت السيف وادق من الشعر وانكر هذا الظاهر القاضى عبد الجبار المقتضى  
وكثيره ابتاعه زعمائهم انه لا يمكن العبد عليه وان يمكن نفيه تعذيب لا عذاب  
على المؤمنين والصلوات يوم القيامة **ب** اما المراه طريق الجنة التي رايه بقوله سيدهم  
ويصلح بالهم وطريق النار التي رايه بقوله فاهودهم الى صراط الحيم ومنهم من جعل على  
الادلة الواضحة والباشا اوالا اعمال المردية يسأل عنها **ب** رواه في الكلب باطل  
لوجوب حمل المصنوع على ظواهر الا ما خالف القواع والمصنوع عليه ليس بابعد من  
الشيء على الماد او الطير في الهواء او الوقوف فيه وقد عتذر صل الله عنه عن الكافرة  
على وجهه بانه العدة صالحة لذلك **ب** الثالث انكر الزا في كونه ارق من الشعر واحدة  
من السيف وسبق ذلك شيخنا الغراني عبد السلام وبعبارة البدر الزركشي الصراط



ورث فيه الاخبار الصحيحة واستفاضت وهو محمول على ظاهره بغير تأويل والله اعلم بحقيقة  
 وفي الصحيحين جسر يقرب من ظهره جهنم بر عليه جميع الخلائق وهم في حوزة متناهية  
 ثم قال في بعض الروايات ارق من السحر واهد من السيف فانه يثبت من غير محمول على  
 ظاهره لما فيه الاشارة الى ان السحر والاهد من السيف في جنبيه وكونه الكلال والجلد  
 فيه واضع كل في الحوزة من عليه من العود قد وضع قد حبه زوال العرق في الصحيحين  
 انه من بعض وفيه طرفة يرق ويسير في السعادة ليلك بهم ذات اليمين واهل  
 الشقاء ليلك بهم ذات الشمال وفيه طافات وكل طافة تنفذ الى طبقة من طبقات  
 جهنم وجهنم من الجنة **والله اعلم** والجهنم على ظهره منسوب فلا يدخل الجنة احد حتى  
 يمر على جهنم وهو في قوله تعالى وان منكم الا واردا على احد الانوار ثم قال تعالى ليعلم  
 كونه الصراط ارق من السحر واهد من السيف لم اجد في الروايات الصحيحة والناظر في  
 في بعض الصحابة فما اول ما اراه ارق من السحر فانه ليس كحوزة عليه وعمره على قدر  
 الطامخ والمعج ولا يجمع في ذلك الا انه كما وقد جرت العادة بغير دفعه  
 الشعر مثلا للفا حقه الخ في ضرب حد السيف لاسرع الملائكة في المضي لا منشار  
 كما في اجابة الناس على قول القائل وعمره وكل يندام ووجه ما خرج من تلك الزيادة  
 عن ابي سعيد بلغا وبسبب الدلائل والاجتهاد في مدخله من فروع الصحيحين  
 والآيات بكل ذلك فاجب الفاعل على ما كانت الطرفة في العود على ان يسكن عليه  
 المؤمن كجده او كشيء ولا يجعل في الحقيقة الى الجواز الا عند الاستحالة ولا استحال في  
 ذلك مع الآثار الواردة فيه وثباتها بنقل الائمة العادل ومن لم يجعل الله له نورا فانه  
 نور انهر الثالث تقدم في الحديث ان اول من يجوز عليه محمد وامتة والله اعلم  
 في الاخرى يقولون انهم هم وفي الروايات ثم عيسى عليه السلام ثم موسى عليه السلام  
 بعد عن نبينا في كونه اكرمهم نفع وامتة وطوله على ما في بعض الروايات مسيرة  
 ثلثة الاف سنة الف منها صمود والف منها هبوط والف منها اسفوك وفي بعض  
 الآثار ان جبريل في اوله وميكائيل في وسطه يسالان الناس فمريم فما افوهه وغنم  
 في الجوه وعمرهم ما زاد علوا به وفي بعض الآثار في سبع فئات يسال كل قبيح عند  
 كل نقطة منها في انواع من الكيف يسال بالاصل الرابع قال العبد الركن في كل يوم  
 الخلاق في النار او مخلوق الا ان في البعد انهم في كلام ابن العاكف انه موجود  
 ونقط والعرط النور وصفاه موجود والاخبار عنه صحيحة وفي كثير من الاسرار

بين الخلق

في بعضهم يجوز ان خلفه كما حين يقرب من جهنم ويجوز ان يكون خلفه حين  
 خلق جهنم ونحوه وكذا في القاض عياض التي من قال الخلق لم يثبت ان يثبت في قوله  
 الموحدين من النار يجوزوا عليه الجنة او نزل ثم بعد ذلك اول البعاد او تصدق الله  
 الى السور الذرية الاعراف السادس قال العبد الركن في قوله او من الحكمة في قوله انهم  
 من عظيم فضل الله يوم النجاة من النار ولنصير الجنة استراحتهم بعد البعث الكافر ليعرف المؤمن  
 بعد شدة الكرم في العبود **السادس** ثالث عايشة رطس النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون الناس يوم  
 الاخر من غير الارض فقال على الصراط **والله اعلم** والكثير من العلم والهابتون  
 اللوح كل حكمه لا احتياج وبها الايمان بحب عليك انها **السادس** في هذا  
 الى قول القاض عياض في شرح حديث ظهرت مستور سمع فيه صديق الاقلام في هذا  
 حجة كنه سبب السنة في الآيات التي هي كناية الوحي والتفاسير وكنت انما في قوله  
 المنطوق وما شاء بالاقلام التي هو كما يعلم كيفها على ما جاء في الآيات في كتابه  
 والاعا ديت الصحيحين وانما جاء في ذلك على ظاهره لكن كيفية ذلك ومصورته وجنسه  
 مما لا يعلم الا الله تعالى وانما جاء في ذلك على ظاهره لكن كيفية ذلك او من اطلعه الله على  
 شئ من ذلك في ملائكة ورسوله وما يشاء وما يحيل على ظاهره الا الضعيف الغفول والاباء  
 او مات به الشريعة ولا تمل العقول لا الجليل والله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ملكه في  
 الله تعالى واظهار الآيات ومن عني لم يشاء في ملائكة وسائر خلقه والالتفات عن  
 الكتب والاشهاد سبحانه وتعالى ما يقوله الجاهلون علوا كبيرا انهم وتبعه النور والقطر  
 قال العلماء وكنا في قوله وفي الصحيح المذكورة في الاشارة الى كل ذلك مما لا يحيط به  
 به وما كيفية ذلك وصفه فعلمنا الى الله ولا يحيط به شئ من علمه الا بالاشارة واعلم انهم  
 وظهره انه اتفاق في العلم ولا بعد ذلك سنت العرش جسم نوراني علوي محيط  
 بجميع الاجسام قبل هو اول الخلق لا قطع لنا حقيقة لعدم العلم بها وفي بعض الآثار ان  
 انه خلقه من نوره والكرسي جسم عظيم نوراني بين يدي العرش ملتحق به لا قطع لنا تعيين  
 حقيقةه والماء كله في جوف الكرسي على متن الزبح وليس العرش كراكب عرشه كثر في  
 الهيئة بل هو صفة ذات قوام يحل في الدنيا اربعة املاك وفي الآخرة ثمانية وعمل الكرسي  
 اربعة فانت اقدارهم الارض اربعة السفلى مسيرة حسنة عام بين عمل العرش وعمل  
 الكرسي سبعون مجا في ظلمة وسبعون مجا في نور غلظ كل في مسيرة حسنة عام  
 لولا ذلك لافترق عمل الكرسي من نور عمل العرش وفي عطف الكرسي على العرش قول

رد



الحسن العرش وفضل الكرسي على السموات السبع فضل الخلافة على الملكة وفضل العرش  
على الكرسي كذلك ولبعضهم بالسما السابعة والنظر بها افضل من الآخرة  
والوصف بالنظم لا يستقيم التفضل والقلم جميعا لوراني خلق الله تعالى وامره بكتب  
وما يكون اليوم القوة تمسك الخبز تمسك حقيقته وفي بعض الآثار اول  
شيء خلقه الله القلم وامره ان يكتب كل شيء وفي بعضها انه الله تعالى خلق الريح وهو  
القصبة خلق من العلم وفي رواية اول شيء كتبه القلم انما التواب التوب على من تاب  
والكاتبون المراد بهم الملائكة الموكلة بكتبة اعمال العباد والناقلون من اللوح  
معايير الامور الى محفوظ اللوح جسم نوراني كتبه القلم باذنه رب ما كان وما يكون  
وما سيكون تمسك القلم سبعين حقيقة وفي بعض الآثار انه لو صاح احد جهيم  
يا قوة حرارة والوجه الثاني زهرة خضرة خلق وفيه برزق وفيه  
يحيى وفيه نبات وفيه فعل ما يشاء في كل يوم وليلة والعرش مبني وجليه  
حكم جرة والاصل كلها حكم فالاربعة اربعة الاصل من النور والناقل الجواهر  
ما يشوق للنظر الا كما برهن وان حق ادب كالجنة فلا تملح لاجل حقه **س**  
بعضه لكل واحدة من الجنة وان حق ثابت بالكتاب السنة واتفاق علماء  
الامة وكل ما هو كذلك فالانما به واجب المراد من النار دار العقاب والجنة دار النور  
وان جسم لطيف يحرق بطلب العلوم كذا مؤنثة والها غم واو بديل نصير  
على نورية والنور في الكثرة على نيران والنور اما النور فهو صوره وهو كل نيرة وهو  
تفيض الكلمة وهي سبع طبقات اعلاها صميم وتحتها الظن ثم المحطة ثم السعير ثم سقر  
ثم الجنة وفيها البواريق الهاوية وباب كل نيرة داخل الاخرى على الاستواء كما قال ابن  
عطية وغيره وقوله كالجنة في الجنة والاباد فيها مضي وهي لغة البشارة  
فالاجورى وقال غيره هي ما تكاتف من الشجر وظلمت اغصانه بعضها على بعض  
وقد تقدم ان المراد بها بناد النور بجميع انواعها وهل هي سبع جنات متجاورة  
اوسطها كما جاز به الحديث الجنة المأورة وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عزة  
ودار السلام ودار الخلد واربعة ورجح جماعة اخذوا قوله تعالى ولم يخالق مقام ربه  
جنات ثم بعد وصفها قالوا رتبة جنات او واحدة والاسماء والصفات كلها  
جارية عليها تتحقق معايرها كلها فيها خلافا بينا وجهه الاصل واليديل على حقيقة الجنة  
ووجودها الاخر وجهين الاول قصة آدم وقواوا سكانها الجنة ثم اخرجها منها

بكل الشجرة وكذا بها يحصفاة عليهما من ورق الجنة على ما نطق به الكتاب السنة  
وان فقد عليه الاجماع قبل ظهوره الى النبيين وعلى الجنة في قصة آدم على البيت النبوي  
الدينا وادم على رجل كانه يسير في ذلك وكان في حديقته ربوة فقص فيها ما يسط  
منها الى بطون الوادي يجرى بحري الغلاء بالدين والمرامح لا جاع السمين ثم لا قال  
بخلق الجنة وانه النار فنبوتها بنوتها والثاني الامات الصريحة ذلك كقوله هو وقد  
راه نزل اخرى عند سورة النهر عند جنة المأدر وكقوله من اعاد للمنفقين عيش  
للذين آمنوا بالله ورسوله وارزق الجنة للمنفقين وبرز الى المعادين وعلى هذه الآيات  
على النقيض المستقبل بلقط الحسب مبالغة في تحقق وقوعه مثل ونفي في القول بآدم  
اصحاب الجنة من الجنة في خلاف الظاهر فلا يترك الا لبردة الناطع عن نقاد تلك المفسرين  
على ظواهرها ولذا قال بعضهم اتفق سلف الامة ومن تابعهم على اجراء الآثار والآحاد  
على ظواهرها من غير تأويل واجمعوا على ما رواه ابن جرير وغيره الى دار الدين وقوله فلا  
تملح لاجل حقه ردة على المبالغة في الحكيم الباشا فين فقد تكلمت جماعة من العلماء  
وجودها بالبردة وحملوا الجنة على اللذات العقلية والنار على الالهم العقلية وذلك  
ان النفوس البشرية سوار جسد زليخة كما هو رافق طوي الا لا كما هو رافق سطوابة  
عندهم لان في جسد البشري بل تبقى بعد موت مملوكة بكاملها متبجج ما رواها في ذلك  
هو سعادتها ونورها وجنانها على اختلاف المراتب ونفثات الأحوال او من ان ينفذ  
الكلمات في فساد الاعتقاد وذلك يستفاد منها وعقباها وميرانها على ما هي من  
اختلاف التفاضل وآثار تنبته النفوس لذلك في هذا العالم لا تستغرقها في تدبير  
وانها سارة في كونه عالم الطبيعة وبالجملة لا اله الا الله العلي العظيم والعاين الزاير  
البدن وبسط بالاصل وهو من اسب سعادته من جنونه وحاف لانه نود الى نركي  
والنور والعتاب والكار للمعاد وهو خلافا لاجماع وانما انصوص السبعة وجماعة  
منهم وجود الجنة والنار وسائر المعيشات الى اجزاءه ورسوله عنها ف فقط وجوها  
كون ذلك من جنات الخيالات والوحيات الغريبة من الحسن وفي ما قبل ومن الرد  
عليهم ابو ياشم والفا في عبد الجبا المعتر لها زود في شاكلتها من المعقل فانتم  
قالوا بحقيقة النار والجنة وسفوا خلقها الآخرة وقالوا انما يخلق في يوم القيمة  
متناسكين بوجوه الاول ان خلقها قبل يوم الجوار عشت لا يخلق بالجميع وضمفها  
الثاني انما لو خلقها لكانت قوله تعالى كل شيء ملك الا وجهه واللازم بطا بالاجماع

رفه

نكره



على دواها المضمون الشاهد به دواها المكنة وكلها واجب تخصيصها في آية الهلاك  
جمع بين الآونة كامة وجعل الهلاك على غير الفناء كامة ايضاً بانه يحمل على الخروج عن  
الحال الذي يراد له اوبار الدوام المجمع عليه وانما التقاطع لبعثها ولا انتهاء لوجودها  
بحيث لا ينفك عن العدم زمانه بغيره كانه دواها المكنة على التجدد والانقضاء  
قطعا اذا لم يكن دواها مأكول بعينه وانما المراد بالدوام اذا في شيء جنى ببدله وهذا  
لا ينافي الفناء لحظة والثالث انها لو وجد فقلنا هذا العالم لا تسعها وكذا ذلك  
عنصر ياتي وكونها في عالم آخر مستلزم للحال الذي هو الحرف والالتيام لمقدما يتوابع قوا  
فلسفته هيلا او عناء تعلم من الاصل والمنطق الجواب في الجنة والى موجوداته والآية  
في علم بعلم الله الذي لا يحيط بشيء على وجه الحديث ان كل كسب البني يصل تدعوى  
الى جنه عرض السموات والارض فابن النار فقال هم سماء الله في الليل اذا جاء النهار  
وهو حديث صحيح يشهد ما ارضه الحاكم وصححه ابن برة فلا جاز رجل البني صل عليه  
فقال يا محمد اني جنه عرض السموات والارض فابن النار فقال ارايت الليل اذا انبس  
كل شيء فابن جيل النار فقال ان الله علم فقال هم كذلك الله يفعل ما يشاء **ونقل**  
دار الخلود للسعيد **والشفقة** مغدب منقح مما في **ش** يعني ما يجب اعتقاده ان كلا  
من الجنة والنار دار خلود دائم ونعيم ابد للسعيد والنار دار خلود دائم  
وعذاب مستمر للشفقة وتقدم ان السعيدات على الاسلام وان تقدم منكر وان في  
موت عن الكفر وان عاش طول عمره على الايمان فقول السعيد راجع للجنة وقول الشفقة  
راجع للنار المكنتى عنهما بالشفقة كما ان قوله مغدب منقح مما في ذلك دل على ذلك  
الكلمة والشفقة والتقدم على ذلك اجماع الامة في القراء ففهم شفقة وسعيد فاما الذين  
شقوا في النار هم فما زير وشتمين فالذين فما ما دامت السموات والارض الا ما  
شاء ربك ان ربك فعال لما يريد **واما الذين سعدوا** في الجنة فالدون فيما دامت  
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير محذوذ **واما الاهادي** فقد بلغ حبسها  
جلها مبلغ التواتر والقطع وان كانت صلبا آحادا **واما الاجماع** فقد انعقد  
اجماع السالكين على خلود اهل الجنة والجنة وعمل خلود اهل النار في النار قبل القوي  
الجسمانية منها به فلا تقبل خلود الحياة وايضا الرطوبة التي هي مادة الحياة في الجارة  
سما حرارة نار جهنم فتفقد في الفناء ضرورة وايضا دوام الاحراق مع بقا الحياة في زوج  
في نصيب العقل فلهذه قواعد فلسفية غير مسلمة عند المسلمين ولا صحيحة عند النصارى

الحكايات كلها الى الفناء المختار على تقدير عدم تساوي الفناء والى الحياة كجواز الخلق  
امنه البديل لعدم الثواب العقاب قال تعالى **كلما نقيت** مبدعهم بدلتهم بطودا غيرنا  
يندوقوا العذاب **وما تشبهوا الاول** دخل في الشفقة بالتغيير الى بن الكافر الى الجاهل  
والعائد وكذا في ما في النظر فلم يصل الى الحق خلافا للغيري والمال في الاخير  
لعذر ببدله وسببه ولا بد من هذا الطحال المشبهين فقد قال تعالى في عياض وهو امام  
انقل الصبي وهو مذهب اكثر من من المحققين انهم في الجنة الى اقرب من الاصل وكونه  
لا ين جردا في القوي وهو من علم الصواب على اصول اهل الحق انهم لا ينفكون  
لا في العقوبة فيع الكليف وبعثة الرسل والصبي لا يكلف ولا يثبت له الرسل  
فهو كالبهيمه وكخوة للنفوس وهو ما لا يخط اليه رايا في ما وقع في شمع القاصد  
لا ينفك به وقد اشبهنا الكلام في السلا بالاصل **واما اطفال المؤمنين** في الجنة عنده  
الجهنم بل قال النفوس في الجنة باجماعهم في الجنة وتوقف فيهم لا ينفك بوقفة  
وبنياء حبه بالاصل **واما اولاد الانبياء** في الجنة بالاجماع التا في بدل في حبه  
والشفقة كما في الجن كذلك وعبرة المارز اتفق العلماء على ان الحسن بعدوا  
في الآخرة على المعاصي قال الله تعالى **لأولادهم** في الجنة والناس جميعا وافقوا  
في انهم ومطيعوهم بل بدل الجنة وينعم فيها ثوابا له ومجازاة على طاعته ام لا  
يدخلونها بل يكون ثوابهم ان يجوا من النار ثم يقال لهم كونا اربابا كالبهيم وهذا قد  
كثير في السليم والصحيح انهم بدلون بها وينوب فيها بالاكل والشرب في غير ما وهذا قول  
الحسن البصري والحق انك وما لك بن امس وابن ابي سلمة وغيرهم انهم وكخوة في النار  
وانهم من غير النار وقد من في التخصيص في مباحث الوزر الثالث علم في العلم  
ان العصاة من المؤمنين لا يخلدون في النار وطلوا لانهم سعدوا فدار طودهم الجنة  
ولان الابناء على غير غير الفناء في قوله تعالى **فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره** ولا يمكن  
ان يراه في الجنة قبل دخول النار لقوله تعالى **وما هم فيها من جنين ولا في النار الا باليست**  
دار خلود جز فحين ان بعد خروجها منها الرابع فيهم في دوام عذاب الجحيم ان غيرهم  
لا يدوم عذابا مدة بقاءهم في سائر الطبقة العليا من عصاة المؤمنين بل يكونون  
بعد الدخول في النار لحظة ما يعلم الله مقدار ما لا يكون في جوارحها وفي كونها  
امانة حقيقة او حال نشبه حال النائم في نار النار في الاولى لانها الدت  
في الحديث بالصدر وهو امانة الحقيقة الخامس الناس في الوقف يكونون



على حاله التي ماتوا عليها فاذا دخلوا الجنة دخلوا مشايخا جردا واثرا ابتداء تلك وتلحين  
على عظم آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا في عرض سبعة ثم لا يزيدون ولا ينقصون  
لا ياكلون لوجع ولا يلبسون لبرد بل اللطيف والنعيم واما اجسام الكفار في النار فتختلف  
الغايرة في درجات من الكافر مثل احد ونحوه فكل درجة جلاله بالدينه السادس  
هل ينعم اهل الجنة بكنهه واولاد فيها او يعذب اهل النار بعقوب اناسهم فيها فقلت  
اذا استثنى المؤمن الاول في الجنة كان حله ووضعه وسنة في ساعه احره لمرور عن  
له سبحانه قال وهو حديث حسن غريب من النسخ حمله على حقيقة ومن الناس  
من جعله مجوزات العقول لا انتهى لكن لا يشترط هذا حسن واما العقوق فلم اراه  
والظاهر مشغولون بما هو من اللطيف الا ان بينهم القطف انقطاع لا يشعرون  
احد منهم نوابه السابع قال في شرح الناصب لم يرد نص في تعيين مكان الجنة  
والنار والاكثرون على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والارضين السبع  
والحق فلوصل ذلك الى علم اللطيف الخبير فقلت ما صدر به قول الاستاذ في عقابيه والحق  
عند علماء النقل ان الجنة فوق السموات السابعة وانه النار لم يرد نص في محلها جزا من  
الحق عندهم انه دخول الجنة لا يكون جردا عن عمل وانما يكون بفضل الله ورحمته واما رفعه  
الدرج فيها فهو الذي يقع في مقابل الاعمال وما يمازى عنه كتابه بالاصل  
السابع لا يزال النعم يعمري اهل الجنة حتى يذبح الموت كما لا يزال الرجاء يعمري اهل النار  
حتى يذبح على العرط بين يدي الله ومن بين الجنة والنار لرباه اهل الدارين وفي ذلك قولان  
احدهما انه يكون بين زكريا والافراة جبريل عليه السلام العاشرة قوله بهما فيهما في شدة  
والجواب في تقديم دليل عليه لم يأت في واحد من الخبرين في واحدة من الدارين على  
وجه الخلود فهو دائم له احد الامرين واما انها جردا عن الشريعة على ما يراه ابن مالك في  
الكافية والتمهيد وان كان مرعا بعبادة فيلحق بها الصلوة والصلاة مثل ما كان في  
حكم نافي الجنة والنار لكونه واما في وجودها الا في حكم التبعيد وانه علم **ص** ايماننا  
بموضع جبرائيل **حتم** كاذبا واما في النقل **ب** نال شرا من اقوام دفوا **هـ**  
بعونهم وقيل بزيادة طغوا **س** يعني اهل عجايب الالباب به حوض النبي يوم القيامة  
الآخرة نوره احدهم من شدة لا يظلم اربابا وهو في ثابت بالنقل الصحيح في الصحيح  
عبد بن عمر بن العاص حوضه مشتهر ورواه سواد ماؤه ابليس كماله  
وروي في السك وكبره اكثر من حوض سماء من شدة لا يظلم اربابا وفي رواية لاحد

اراد الحوض ما بين عدن وعمان وفي رواية للصحيحين ما بين صنعاء والمدينة وقرئ  
لها ايضا ما بين المدينة وعمان وفي رواية ما بين بابل ومكة وفي رواية لابن ماجه ما بين  
المدينة والريث القدر في رواية ما بين حبرا واورج وبس هذا الاضطراب في موضع الضعف  
لا مكان الجمع كما قال القاضي في هذا اختلاف التقدير والتجديد لانه اختلاف في الرواية  
لا في ذلك لم يقع حديث واحد فبعد اضطرابها واما ما جاء في حديث مختلف غير واحد  
في الصحابة سمعوه من الحسن بن علي بن فضال وكان النبي لم يقرب من كل واحد منها مثالا بعد  
اقطار الحوض سبعة ما بين الحيرة والعبارة وبذلك تعلم بعد ما بين البلاء والناس  
بعضها في بعض لا على رادة المسافة المحققة فهذا الجمع بين الاثبات المختلفة من بعض  
انتم واعترضه ابن جرير بن حرب النور القدر بان يكون ما يتعارف واما الاختلاف في  
الذي يربطه في ثلاثة ايام يوما وينقص الى ثلثة ايام فلا يحسن **و** رواية في رواية ثالثة  
اعترف بوقوفها على غلط فلا يربطها الا عن ارضها وقال القوي في بعض النسخ ان  
الاختلاف الواقع في الرواية في قدر الحوض اضطرابا وليس كذلك بل كما تقدمت به  
منسج الجواب قال ولعل ذكره في الحاشية بحسب من حضره محمد بن يوسف تلك الجنة  
في كل قوم بالجنة التي يوفونها انتم معناه وقال النور في ذكر ان في القليلة  
ما يرفع اليه في الكثرة فلا كثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة وقال بعضهم الاختلاف  
الواقع في هذه الرواية يحل اقصره ما فعل الحوض في قوله ما فعل الطول فقلت في الحديث  
المتفق عليه رواه سواد وهو يرويه بل في رواية طول وعرض سواد وقال بعضهم الاختلاف  
الواقع في هذه الرواية سبعة اخطا في سرعة السير عدوها فان الرواية عندهم في  
يقطع ما في شهر في عشرة ايام ومن يقطع ما في عشرة ايام في شهر في كل يوم في ثمانية  
الا وهو لم يبق على الحوض اجماع فقد عارضه القدر فتقوه قال سواد في سنن عمر  
في كذب به فهو مبتدع انتم ولم يثبت في الرواية الا اختلافها واما انما اعطيتك الكثرة في  
فلا في تخاريفه ان كثره ان الحيرة الكثرة كائنا بالاصل الثانية قال القوي لا يحيط بها لك  
او يذهب ملك الى الحوض يكون على وجه هذه الارض وانما يكون وجوده في الارض البنية  
على قدر مسافة هذه الاقطار في هذه الارض اذ في المواضع البنية التي يكون في تلك الارض  
بدلان هذه المواضع في هذه الارض وهي ارض صنعاء كالعقد لم يسفك دم ولم يظلم  
عليها احد من قبل مني على الحوض في الارض فلا يشك في ان لم يكن على هذه  
لأنه قيل ذلك وقوله نال شرا من اقوام وقوله بعد ما بين معناه ان يشرب منه **هـ**

بعد العرط لانه في الارض بين الناس  
على العرط وقيل انه



[illegible]

۱۰۰



**من واجب شفاعته الشفع** محمد مقدما لا يمتنع **شي** منافع من السبب  
 ايضا وروية آثار بلغت مبلغ النواتر المعنوي والنفقة عليه اجماع السلف الصالح  
 قبل ظهور المبدعة وهو الشفاعة وهي لغة الوكيل والطلب غير فاسد السؤال الجبر  
 للغير كذا قال بعض المحققين وقد نظر بعلم ما يات في الشفع ضد التوسل كذا الشافع  
 ضم سؤاله الى سؤال الشفع في شفع يشفع بشفع العين فيها كذا قال النووي في قوله وانما  
 ذكرته وان كان ظاهر الالاف رابت في سجنه ولا خلاف في قوله يقال شفع بشفع شفاعته فهو  
 شافع وشفيع والشفيع بكسر الهمزة الذي قبل الشفاعة والشفيع الذي قبل شفاعته  
 واعلم ولا ان العذر له وانما افقوا اجماع في قيامه عليها في الجملة كذا في قوله تعالى  
 الطبعين والناجين لرفع الارجاء وزيادة المثوبات وعندنا كما يعلم ما يات في قوله  
 يكون البقية لا اله الا الله في خط التسلات اما قبل دخول النار واما بعده لا سبب  
 في ذلك العفو والكبرياء ولا اشتد بل نواتر معنى في اعادة الشفاعة لا اله الا الله  
 كذا في قوله شفاعته لا اله الا الله في قوله تعالى وترك العاقبة بعد التوبة واجبة  
 العزة فلا يكون العفو والشفاعة في التائبين كبر فائدة بل لا يشفع في غيرهم على  
 في لم يثبت منها وقد سئل عن هذا القول واسفوفه في ذلك للمؤمنين الذين  
 المؤمنين فيهم الكبار والصغار ويقولون في حق الكفار فما تنفعهم شفاعة ان يشفع  
 فان مثل هذا الكلام انما يوافق حيث تنفع الشفاعة غيرهم فيقصده في حال الكفرة  
 ويجوز انهم بانهم ليسوا كذلك اذ لو لم تنفع الشفاعة احد لما كان في نصيبهم  
 زيادة غيب وتوجب هذا الاستدلال بعد هذا التكلف لا يثبت الا بوث اصل الشفاعة  
 كما انهم يشهدوا الطويل الذي في سلم في صحبه رواه ابن ابي هريرة ونقلناه بالا اصل  
 كذا في النزاع كما علم في ثبوت اصلها قال السعد نعم لو لم يذكره بعض الصحابة  
 في الشفاعة لا يجوز ان يكون حقيقا لزيادة النافع بل لا يوافق المصار  
 فقط والصحابة واجبه المكفر عند المعزلة بجناسه الكبار فيعين ان يكون لا شفاعته  
 الكبار لو لم يثبت هذا الكلام في اثبات اصل الشفاعة اثبات المطلوب الا انه غاية ما  
 ثبت ذلك البعض مما ذهب اليه هو ان الشفاعة لو كانت حقيقه فطلب زيادة  
 النافع كذا في شافعين في حق النبي صلى الله عليه وسلم في زيادة كرامته واللازم لطلب  
 اتفاق واعترض بانه يجوز ان يغير فيها زيادة في كونه الشفع على حاله من  
 للشفع لو اكون زيادة النافع بمجمل البنية بسؤاله وطلبه **واجب** الشفع

قد دفع النفس فلا يكون وقد يكون جرم مطاع فلا يقع السؤال فضلا عن ان يكون الاجل  
 سؤاله في اطلاق الشفاعة على طلبه الشافع كما لا سبيل الى انكاره كقول الشافعي  
 فذلك في ان تاتيه في ضيقه الى باب لم تاتيه بشفيع وكذا في مشور دار الخلاف  
 للشافعي في نحو ذلك كذا في مسائله وفيها كذا في قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون  
 حامدا للاسواقين قلنا نعم لكن لو كان حقيقا لا طرد فيها ذكرنا او اعلم ان هذا علم ان الشفع  
 على واجب اولها الشفاعة وثانيها ان النبي صلى الله عليه وسلم هو صاحبها بقوله الشفاعة غير مردود  
 ولذا انما يسمي المفعول ومدلول القبولة الشفاعة كما في قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون  
 انه المقدم لها على سائر الانبياء والمرسلين واللائكة المؤمنين وكل ذلك كذا في قوله تعالى  
 الصالحين اول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع واول شافع  
 وهي اعظمها واعمرها شفاعته وم بعد ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم من شفاعته  
 وهو له وطول القيام في رتب العلية وزيادة الخلق وتساعد العرف ما يذهب الى كبر  
 ونسبه الاولاد مرة ثلاثة الاف سنة فبها ترفع آدم الى عيسى في حق الآف سنة  
 اذ بين سؤال كل من في آخر السنة كان ابن حجر والقرطبي وغيرهما في ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 انما لها انما لها انما لها امتي امتي وكل من قبله لا يقول الا في حق من في حق من قبله  
 فيشفع وهذه حقيقة يدوم وتسمى الشفاعة العظمى وهذه جمع عليها لم ينكر احد من  
 بالحق اذ في الارادة من طول الوقوف في حق من يشفع الا انهم في حق من يشفع ذلك والحق انهم  
 وثابتها في داخل قوم الجنة بغير حساب وهذه الحقيقة بدوم على ما في الفاضل في التور  
 وترد ابن ابي عمير في اختصاص شافع بن حجر فاما لا يسأل عليه وقد ذكره في علم  
 وثابتها في قوم استوجبوا ان يشفع فيهم بنينا في حق فلا بد فونها وهذه في حق النافعي  
 وابن السكيت بعد اختصاصها به في قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون ذلك قال السكيت لا بد من  
 صرح بنسب الاختصاص بالشفيع **واجب** فيها في حق النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين الذين في هذه  
 وقع الطابق العموم على عدم اختصاصها به في حيث كان لم يجر انما على الانبياء والشفيع  
 في اخرج من قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون في حق النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين الذين في هذه  
 وكذا في اختصاصها بالشفيع في زيادة الرتبة في الجنة وهذه لا ينكرها البصيرة المعزلة كالأول  
 الا انهم في اختصاصها به في قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون في حق النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين الذين في هذه  
 بالاكثر من يناسب الحجة والاحتياط في قوله تعالى ومن الذين لا يشفعون في حق النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنين الذين في هذه  
 واول واراد الحشر واول واراد الجنة لا حال الله بينا وبينه بفضل الله وكرمه وقوله لا يشفعون







ان الرجل يشفع لغيره في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
تتمنا في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
فمن لم يزل في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
وذكرنا حديثا بالاصل وفي حديث شعبة الملائكة يشفع المؤمنون ولم يسن الا ارحم الراحمين  
ولما حدثت لانتال شفاعتي اهل الكبار من اهل الجنة في صومع بانفاق النمل ولو لم يكن علم  
على امره من في الحديث خبرت بين ان يدخل نصف اتقى الجنة وبين الشفاعة فاحتر  
الشفاعة فانها اعم من غيرها المتقين لا ولكنها تميز بين الخطايين والله اعلم **ص**  
اذ جاء شرف غفران غير الكفرة **ص** في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر  
وروي بالشفاعة وهي غير مستحيلة بل هي من مجوزات العقول وكل ما هو كذلك فهو  
واجب القبول لا يمنع الرد شرعا وبما اننا جازة ان العقل يجوز على الله تعالى  
غفران غير الكفرة من الذنوب بلا توبة ولا شفاعة فذا الشفاعة اولى وفي الخبر  
تصح بما تعف عليه الامة ونطق الكتاب والسنة من ان الله تعالى عفو  
عفو بل يجب الغفران والله يجوز عليه ان يعفو عن الكفرة ويطلق وعمر الكبار  
بعد التوبة قطعا وبما اننا جازة ان العقل يجوز على الله تعالى  
الاصح في الجمع ببسطة بالاصل **ص** في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر  
كما هو الاصح عند البيهقي وغيره وفي الحديث اللهم اغفر لغيري انهم لا يعلمون **ص**  
ابن حبان اغفر لهم ذنبهم في شئ وجهي لانه اراد الدعاء لهم بالشفاعة مطلقا وقته  
تصح بانه الصغيرة يجوز العفو عنها وهو اجماع لم يخالف فيه الا الخوارج وهم ممن  
اهل الاجماع خواجه على انها عندهم مكفرة لصاحبها فقبل كفره كذا وقيل كفر  
نوعه والاول هو الاصح عند ائمة وانه الكفرة يجوز العفو عنها بلا توبة وهو من باب  
اهل السنة والجماعة بل انبتوا دفوعة محبتى بين على جواز العفو بانه العفاضة  
كما نرى من استأطع مع ان فيه نفعا للعباد من غير ضرر ولا هدم بالآب والاحاديث  
النافعة بذلك مثل قوله تعالى يغفر الذنوب عمن يشاء ويعفو عن السيئات اولون  
بما كسبوا ويعفو عن كثير **ص** الله يغفر الذنوب جميعا ان الله يغفر لمن يشاء ويعفو  
ما دون ذلك لم يشأ وان ركب له ومغفرة للناس على ظلمهم وفي الحديث **ص**  
يا عبد الله انتني بقراب الارض ذنوبا لا تنبئك بشئها مغفرة الى ما لا يحصى وفي  
العفو والغفران واحد وهو ترك عقوبة المجرم والله عليه بعدم الموافقة **ص**

في غفران الكفرة بلا توبة الوعيدية من الغفران فقالوا يجب عليه ان يغفر اليها  
كما يجب عليه ان يشيع فيمنع العفو الكفرة وتناولوا هذه النصوص على العفو  
عن الصغار وروى عن الكبار بعد التوبة او على تاجر العفو بالسخط او على عدم  
شرع الحد في عامة العاصي او على ترك وضع الاثم عليهم من الكافة العفاضة  
كما وضوها على الائم السابقة او على ترك ما فعله بعض الائم من السخط وكنته الاثم على  
الحياه والاثواب كخودك مما يغفرهم في الدنيا وفي الآخرة فاسد وتكاف  
باردة اذ هي قد روي عن الظاهر بلا دليل وتخصيص العفو بلا تخصيص على ان لا تكاف  
تصح في بعض الآيات كقوله الله يغفر الذنوب **ص** في الدنيا وفي الآخرة كذا في الخبر كذا في الخبر  
نعم الشك وما دونه فلا يصح التوبة من الآيات وكذا نعم كل احد من العصاة فلا يلزم  
التعقيب من شاء الغفر للعصاة ولذا قال بعض الفقهاء ان الله تعالى عفو عن  
المسيح للحق عملا لبل الاقوال الكفرية فاحتره وعلم من قوله غير الكفرة ان الكفرة لا يجوز  
ان يغفر الله تعالى اسرها وانما عملا مجوزا عليه ان يغفره كما عراه النور والاسنة  
والماز والفاضة لا بل الحق خلافا لبعض من منعه عليه كذا غفران ينجي بانه العفو  
مخالف حكمه التفرقة بين من احسن عناية الاله **ص** وبما اننا جازة ان العقل يجوز على الله تعالى  
الكونية في الجنة لا يخلو الآبانه ورفع الحمة اصلا فلا يخلو العفو ورفع  
الغرامة وايضا كما في عقده حقا فلا يطلب عفاؤه وضمفوه فلم يكن العفو عنه  
حكمة وايضا هو اعتقاد الابد فوجب كذا لانه جازا الابد بخلاف سائر الذنوب  
قال السعد وضمفوه ظاهر انهم انما قالوا في شئ من شئ سلم قد انقذ الامة  
على ان الكفار لا تنفعلهم عالم بغير الحنة ولا بناوة عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب  
ممن بعضهم الله عذابا من بعض حسب ما هم انهم يلفظ وهذا كلام من ولما قوله  
بعضهم ان جاز ان الكفار لا تنوقف على نية مجوزا ان الله تعالى تخفف بها عنه فعدا  
الله يستوجب عفاؤه الى ان يكبرها سور الكفر لا تنقذها بالتخفيف برفع  
الشرعة ولا فائدة له الا زيادة عقابه فلا ينافي ذلك لجواز حمل علاج اعمالهم  
لا ينفعهم من تخفيف عذاب الكفر ولا بناوة عليها ثوابا يكون سببا في تخفيف النار  
**ص** واما عذاب الكفر فلا يخفف ولا يغفر ولا يغفر الثالث عرف ابن عرف المالك  
الكفر بانه عدم التصديق الممكن بما علم ضرورة بحبي الرسول به وفعل يد عليه  
عابا كغفل بني وانما تخفف بعدد وروى ذكرنا الخلاف في تكفير اهل البغي







شأنه من الخلق وإنه سرق وتبينها النصوص المشهورة بالخروج من النار كقولهم  
إن منكم خالدين فيها ألاما تارة ثم يخرج من النار وأدخل الجنة فقد فاز وكقولهم  
على السلام يخرج من النار قوم بعد ما تمسوا وصاروا حملا ونحما فينزلون على أهل الجنة  
ويرش عليها من ثيابها فينبشون كما نبت الحب من حبل السيل الرقيق ويولدون بالهم  
الأول واحد والآخر واحد وإن لم يكن محبة في الأصول لكنه بعيد التاكيد والتأيد فتعاقب  
المصوص وتناثرها وهو من عدة الاعتزال وفادح يخرج الالتزام لهم أنه من أهل الجنة  
والعمل الصالح مائة سنة وصعد عنه اثبات ذلك وبعد جريه واحدة كشره جريه  
في الجنة فلا يحسن عقله الحكيم أن يعذب من ذلك أبدا لا بد ولولم يكن هذا ظلم فلا ظلم  
أولم يستحق هذا فلا ظلم وراعى أنه المعصية متناهية زمانا وهو ظاهر وقد راجع  
لما يؤخذ من معصية شدة من حيث أنه يكون منها بها حقيقة القاعدة العادلة  
الكفر فانه لا ينبغي قدره وإن شأني زمانا أو قدره من الكفر فينته البقاء على كونه ما ليس  
ولو لا بد فاستحق جزاء الأبد وأما التمسك بما في الخلود من النار أشد العذاب وقد جعل  
جزاء أشد الجبابرة وهو الكفر فلا يصح جعل جزاء ما لا دونه كاللغة فربما يقع تفاوت  
مراتب العذاب في الجنة وإن تفاوت في عدم الانقطاع وبغير ذلك ونسك الوعيد  
في الخلود بوجوه منها ونقصه عليه لانه أقوال الآيات المتناولة للكفر وعجزه كونه أشد  
ومن بعض أسرارهم فانه لما رجع خالدين فيها أبدا وقوله كما ومن يقبل مؤمنا متوقفا  
في آوهم خالدين فيها وقوله كما ولما الذين فسقوا فإنا هم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها  
اعيدوا فيها وضلوا فيها مسجونين في النار فيخرجون وقوله كما وإن في النار لغيره عظيم يعذبون  
يوم الدين وما هم فيها أبقيين وعدم الغيبة عن النار خلود فيها وقوله كما ومن بعض  
ورسوله ويتعد حدوده ويخرج من النار خالدين فيها وليس المراد تعدد جميع الخلود بل تكرار الكبار  
كلما تركوا ما نهيوا عنه فانه حال لا يبين البعض من النصارى كالمهويبه والضرانية والجوسية فيجعل على  
مورد الآية من حدو الوارث وقوله في كسبته وأما حلفت فطينة فالوالتك الصاحبة  
النار هم فيها خالدون وأجيب تسليم كونه الصنيع والآيات المذكورة للعوام بالعوام من مراد  
في الآية الأولى لقطع كونه الثابت أصلا الصغار وصاحب الكبرية الغير المنصوص أنه الله  
بعد البطا حقاير بواوها على عقوبة فليكن من كسب الكبرية من المؤمنين أيضا فارجح ما سبق  
في الآيات والأدلة والحمد لله العالم الخ من بعض البعض لا ينفك القطع اتفاقا ولو لم يلائم تأييد  
الاستحقاق بل هو غيبا غيبا في رؤية الوعيد لقوله كما بعده حتى إذا رآها لم يؤذوه والآيات

ولو سلم فغابته الدلالة على استحقاق العذاب المؤبد وذلك لا يلائم على الوقوع كما  
هو المتعارف كجواز الخروج بالصحة والنباتة بانه من متعلق مستحق فعله على ما ذكره ابن عباد  
أضرب إذا التمسك على الحقيقة إنما يكون من الستمل أو بانه التعلق بالوصف بشره لا حقيقة يختص  
بمن قبل المؤبد لا بما شأوا بما في الخلود وإن كان ظاهره في الدوام فالمراد هنا المكث الطويل جمعا  
بين الآية لا بفعل الخلو حقيقة في التأيد لبيان الوهم البه وتلقاه كما وما جعلت بشره في ذلك  
الخلود ولانه يؤكده بلفظ التأيد مثل خالدين فيها أبدا وتأكيده في قوله لم يؤذوه ولان الوعد  
المؤبد بالخلود متناوله للكفار والمراد في قولهم التأيد وفاقا كذلك في حق النفاق فلا  
يلزم إرادة معنى الشك أو إرادة المعنى الحقيقة والجاز مع الالفاظ لا نقول لا كلام في التأيد  
اللعن عند الإطلاق والشافعية والاسنعية والروايات يمكن قد يستعمل في المكث الطويل  
المنقطع كسبح تحميد ووقف تحميد فيكون مخطئا على أن جعله لخلق المكث الطويل المنقطع  
نفسا للجاز والأشراك فيكون أولى ثم أن المكث الطويل سواء جعل معنى حقيقة أو مجازا  
أعم من أن يكون مع دوام كلفه من الكفار أو انقطاع كلفه من النفاق فلا تحذره في  
إرادتها جميعا وح فلا يلزم أن التأيد تأكيدي بل تعبيدي ولو سلم فالمراد به تأكيدي طول المكث  
أو تعبيدي حسب المؤبد ووقف المؤبد وعنه التأيد بانه في حق الكفار التكرار من الخسة لقوله  
قوله كما ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون مع ما في دلالتها على الخلود من النفاق الظاهرة  
لجواز خروجها منها عند عدم إرادتهم الخروج بالكلية منها والذبول عنه ويحذرك ذلك عدم  
الرابعة بعد سلم إرادتها النفي عن كل فرد ودلالتها على دوام عدم الغيبة بانه يخص بالكفار  
جميعا بين الأدلة وكذا الخامسة والسادسة حلالا للحدود على حدود الإسلام وللافاط الحظية  
على غلبتها بحيث لا يثبت معها الآية بانه هذا ما في الخلود من الأحمال تنبيه فيسبق للذين  
هذه عدم التعلق في قول النظم أو جازم غفرا في جز الكفر لخص عن التعرض لقوله ولم لم يرب  
البيت كتابا في جز العفو المستفاد من البيت السابق إنما ينصرف بجويز عدم الخلود بعد  
المعاقبة لا القطع بعدم الخلود فالمراد بهذا البيت فانه قوله ثم الخلود مجتبى عقوبة كانه  
علقت وقديما في البيت بن توطئة لقوله فلا تكفر مؤمنا بالوز فيكون الغرض الأصح  
منه إظهار مذهب الجوارح المكفر من بالذنوب كانه الغرض الأصح من هذا البيت إنما  
هو الرد على الغفلة لموجبين خلود النفاق في النار وإن لم يكونوا كافرا أصلا واجب  
تعذيب بعض ارتكبه كبرية في بعض المحققين أعلم أنه انقضاء الإجماع على أنه لا  
سمما من نفي الوعيد في طائفة من جميع العصاة أو طائفة من كل صنف منهم وهذا هو



لانه انما سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
كثير من الناس من سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
من سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
حكم الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
والنفس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس  
وكثير من الناس من سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
عنه والتوفيق للنفوس ثم وصفه بالانوار والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس والنفوس  
شرعا وبه يخرج الصفة لغيرها باجتناب الكبار وجواز العفو عنها وان لم يجنب  
وبما قد سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
انها واحدة على ما هو المختار من صدق الطائفة لغيرها فالتوقف في بعض مشايخنا في  
سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
بناء على ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
لهم عاقد كونهم في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
عليها في طائفة منهم جاز العفو عن من سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله  
والبعض فلا يتعين العفو للوعيد طائفة من الكفار ولا طائفة من المؤمنين  
الا بدليل فاصل ثم هو ظاهر كلامهم مشبه لغرض العصاة على عصاة المؤمنين وانه  
الاجابة ولا اقل الوفاء مع متقين عدم ما يقتضيه الثاني قال بعض مشايخنا  
بعضهم ما قدر استماع سؤال الغفر لجميع المسلمين لانه فانه ذلك والعفو هو اذا  
فقد الامر الغفر لجميع المسلمين لانه الاطلاق محل على العفو الابعس على العفو  
ما اذا قصد مغفرة كل ذنب كل واحد من جميع الناس كانه قد سجد لله بالاصالة لا بالعبادة  
حكم النظم في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
لانهم عرفوا في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
النور في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
المراد ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
العصاة من المؤمنين وكما ان يكون المراد بهذا خصوص الامم التي بغفر بعض الامم  
المعنى وهذا يظهر من سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
نور لا يقتضي الاجابة وانما يقتضي الامر والنهي يمكن الحكم على الله عز وجل

كونها للتعويض خلفا لانه قد قام الدليل على ارادة المخلص وهو ما ذكرنا من النقص  
ولما جاء السمع سفاهة الملازمة للحيث الرابع فالقوله في هذا الحكم الوجوب وعلمنا من  
سجدوا لله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
كلها بالكلمة المتكينة على قوله بانه قد اوجى البناء في العذاب على من كذب وقوله في كل حال  
اليوم والسورة على الكافرين واجبت تخصيصها بعذاب يكون على سجد العفو وما تسلم به  
قوله من قال لا اله الا الله من الجنة وان رزق وان سرق فضعف لانه انما ينسب الجلود والنفوس  
لا اصل الدخول من ثم الجلود مجتنب **ك** يعني ان الله عز وجل في كل حال من حاله  
في السورة الاولى والثانية لان قول العفو في النار بل يترك قوله في كل حال من حاله  
والاخذ به لا من قوله بل من قوله في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
انهم لم يسموا جوارحه ولا جوارحه براه قبل دخول النار ثم يدخلها لقوله تعالى وما هم فيها من  
فتعين ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
ما لمقتضى الاصل وتبين ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
ورزق من شئ في الجنة **ل** يعني ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
لا على كلمة الله وانهم لم يسموا جوارحه ولا جوارحه براه قبل دخول النار ثم يدخلها  
اي انما بل اجابة عند رزق من الجنة والحياة كما قد كتبه في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
او لم يسموا جوارحه ولا جوارحه براه قبل دخول النار ثم يدخلها لقوله تعالى وما هم فيها من  
الاية الشريفة وبه جزم بعض المحققين ان الله عز وجل في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
الاجابة بالاكل والشرب واللباس وغيره وهو ممكن فالعفو عنه من غير ما ذكرنا من النقص  
وقال بعضهم كونهم في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
بعضهم الجمل للروح لا بالي وقال العلامة العارفي بالله تعالى الجوز ان حياة الشهداء اجابة  
في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
الاسلام لا نصار في حوائج تفسير السيف والكر المفسرين على ان حياة الشهداء اجابة  
بالجود وقال ابن عابد وكما ان حياةهم بالجود وان لم يسموا جوارحه ولا جوارحه براه قبل دخول النار  
فانه جميع الانوار لا اتفاق فلو لم يكن حياة الشهداء بالجود لاستوفواهم وعلمنا من  
قال بعض النصارى والنصارى ما قاله الخواري في كل حال من حاله وهو على كل حال في كل حال من حاله  
اراعه وجوبا انصاف كل فرد في الشهداء بما ذكرنا من كلام الخواري وبه قنع



عجز البصر وقد صرح ابن الحاجب الاضافة الى بالقياس لعدم التماثل في اضافة الشهيد  
للمرجع المبطون والمطون وصاحب الدم والفرق والخرق وتقوم من شهيد آخر فقط  
فانهم وان اعطوا انما لهم الشهادة فيها لازم مساواتهم كما ذكره النفوس وغيره  
ودخل فيه فرفان **آدم** مما قيل في سبيل الله لا علوا كلمة الله عز وجل في مقام موثوق وثابها  
من قبل في سبيل الله لخصه في نور وكلاء على في الظنير وظاهر كلام اثنتا عشرة ارادة القليلين  
خلافا لغيره الحكم على الاول فقط كما هو اصل درود الآية فقد صرح جميعهم بان ارادة  
الغنية او الوقوع في المعصية لا ينافي حصول الشهادة نعم اخذنا جميع التفضل بين قصد  
الاحاديث في جود قدره وقصد له بنور فلا اجر كما اذا قصد معا الثاني كلام العلامة  
ظاهر في قصر الحكم المذكور على شهيد حر الكفا والعلو لكونه فيه اتم او لكونه فقط عالة  
بذلك والا فصرح الطريق بان كل مقتول على الحق في الحق هذا سبيل فقط والنفوس  
وهذا الفضل وان كان الظاهر في قتال الكفار في فعله من غير سبيل في قتال  
البغاة وقطاع الطريق في افادة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذا ذلك الثالث  
الآثار الواردة بشهادات الشهداء كثيرة وفي كل ما ليس في الآخر ولذا اجمع منها  
ابراهيم بن الحسين في الافصاح جمعا حاشا لمختصة انهم ممنوعون بغير وجه النعم مختلفة  
فمنهم من هو طاهر بغير من شجر الحجة ومنهم من هو فاضل طهر خضر ومنهم من هو باور الى  
قتاديل تحت الشمس ومنهم من هو فاضل طهر بعض ومنهم من هو فاضل خلق لهم  
من ثواب اعمالهم ومنهم من شجر رده ونزول الى جنتها ترويا ومنهم من ينطق روا  
المقبولين ومنهم من هو كفايل ومكاتب ومنهم من هو كفايل آدم ومنهم من هو كفايل  
ابراهيم ومنهم من يعلم ان المراد من كونها راداهم في خوف طراوة موصل طهر انما كرسب  
تلك الطراوة يكون اجوافها لها كالمواد في الشفافة الواسعة او المراد انما كالمطير  
في سعة قطع الى البعيدة لا ياراهم لها اجنية او انها نواحيها اجز غير  
اجامها فتدبر بالبرهان **النسخ** التي من قال ابو منصور البغدادي قال السكون  
المحفوظة اصحابنا انما يتبادر في بعد وفاته وانما يبره بظاهرا آمنه وانما الانبياء  
لا يلبون مع انما تقتضيه ثبوت الادراكات كالعلم والسماع والاشارة والوقوع  
بوجود جادة كل ميت في قبره وينعم العبر وعذابه وبما من الاعراض المشروطة بالحياة  
لكنه لا يتوقف على النبوة واما اوله الحياة في الانبياء فمقتضاها مع النبوة وقوة  
النور في العالم مع الاستغناء عن الهوى والبدنوية ومنها قال ابو الحسن الاشعري

النبوي في حكم الرسالة الآتية بعد موته وحكم النبوة في يوم مقام اصل الشئ في نور رسول الله  
الآخرة في القعدة تدعى على ما كان من احكام النسخ ان اس قال النفوس من سبيل النبي  
شهادة لانه حتى وروى عنه ابن دخلت وخضت وارسلهم وروى عن النبي  
اليوم الغفر وقال ابن الانبار لان الله تعالى ولا ملكه بشهد ولا بالجنة في شهيد  
منهم قوله وفي الاصل قوله **آدم** مع الحرب مؤنث وان لم يظهر النافذ في مقتله  
في الكبرياء واذا هو لسانها جلالها وفي الحديث وجع قبره من الكبرياء الرزق  
فيما ينجح الراد صعد وعصاف لمقوله وهو صخر الشهيد ابراهيم وصف الشهيد ابراهيم  
آية مما يشهد به نعيم الجنة **ص** والرزق عند النجوم ما به انتفع وقيل لا بل  
ما ملك وما انتفع في رزق الله لخلال فاعلم وبرزق المكره والمكره **ش** حق  
هذه المسئلة انما ذكرته مباحث الافعال لانها من ثوابها ونفاريها وانما ذكرتها هنا  
لما سبقتها المسئلة الشهيدة حيث جبر الرزق وهو عند كل سنة والجماعة ماساة  
الله الى الجبوة فانتفع به بالفعل فدخل رزق الاشياء والذواب وغيرها وشمل المأكول  
وعبره عما انتفع به وصرح عنه ما لم ينتفع به وانما كان السوق للانتفاع لانه يقال في عرف  
الشيء فمن ملك شيئا وتمكن من الانتفاع به ولم ينتفع به انما ذلك ليس رزقا له وهذا  
ينتفع حتى قول الكاظم اهل السنة ان كل احد يستوفى رزقه وانما لا ياكل احد رزق غيره ولا ياكل  
غيره رزقه وتعبية بالمال في المشرب بوقوع الانتفاع بالفعل ردا على من انشأ في المقولة من  
الرزق ثم جرد صحة الانتفاع والتمكن منه لفظ الى انواع الاطعمة والشراب ونسبه  
ارزاقا ونسبه بالانفاق من الارزاق قال **ش** وما رزقناهم ينفقون بما على من همهم  
من الرزق بالحق المصدق التمكن من الانتفاع وبالحق الاخر بالحق الانتفاع به  
ولم يكن لاخر منه اخر ازاعة الحوام وما ايج للضيف مثلا قبل ان ياكل وعليه تصور  
ان ياكل الارزاق رزق غيره وانما ياكل غيره رزقه وانما لا ياكل الارزاق رزقه وهو خلاف  
ما صح عنه عليه السلام ان النفس التي توت حتى تستوفى رزقها والحلف لفظ لا يقال فلا  
يتصور الانتفاع من الرزق كما دل عليه الآية لا بقية لانا نقول اطلاق الرزق على  
المنفق مجاز لانه بعد ان يكون رزقا وقوله قبل الآية يعني وقال بعض الفقهاء لا يصح  
اعتبار الانتفاع من الرزق ولا الخلو في اعتبار الملوكة بل لابد من اعتبار ان يكون الملوكة  
مطلقا انتفع به ام لا وما كان هذا القول فاسد الطرد لوقوع ذلك الله فيه ولا يبر  
ارزقا وانما والا لكان رزقا فاسد لعكس بحد رزق الدواب والبعيدة



عند بعض الناس مع ما فيه من الاعتلال باعتبار معنى الأصناف إلى الله تعالى فمنهم من أشار  
إلى عدم ارتضاء العلماء له بقوله وما انتبه لم يتبع أحد منهم ذلك كما أشار إلى ضعفه  
من حيث السبب قبل حتى كان قائله محمولاً لا يعتمد عليه لا يقال فالنوعان الحكيم والنظم  
أهل السنة قالوا لا يفتقر معنى الأصناف لانا نقول هو من كلامهم كما علمت من قبلها وانما تركه  
في النظم لقصوره الاختصار مع تبادر الأصناف عند أهل الحق إلى ما يليه من غير الخلق من قوله  
فيزق الله أو يفرغ على القول الأول وهو من السنة والاعتلال ما نقله أو سئل  
أو أجمع المسلمون على ما فيه تناوله أو اقتضى القياس الخلقية أبا عنه بعينه وجنبه لم يبين  
أنه حرام وجعلنا على التقلب في نوع التوكيد الخفيفة الغامضة بين المعطوف عليه  
وهو يزق الله الخلال وبين المعطوف وهو جله ويرزق الله كالمكره والحكم والمكره  
عند المتقدمين كما كان الهرج من غير كيد سواء كان بدلالة المطابقة أو لا وبعض المتقدمين  
من فهموا ذلك فحقيقته الأولى وسر الثاني وهو ما كان مأخوذاً من غموض النهر خلاف الأولى  
ويشبه بل هو المهر والصبغ أو بالمشبه على كلامه المذكور بالأصل في الأخر والمجموع  
الله كما أورثوا أو أجمع المسلمون على امتناع تناوله بعينه وجنبه أو اقتضى القياس  
المجدي ذلك أو ورفقه حد أو تغير أو وعينه شديد مجزؤه سواء كان تحريكه لغة  
ومعقود خفية كالرشد من ترك الجرس لغة ومعقود واضح كالشم الخمر ورفقه على  
منع كون الحرام رزقاً من الغيرة بناء على أصل النجس والتنجيس العقليين قالوا لو كان  
الحرام رزقاً لما جاز وضع المكلف عنه ولادته وعقابه عليه **فأجاب** بالنسبة فانه إنما يلج ذلك  
لو لم يكن فحظاً الحرام من تكلياً للمهر عند كتبنا للنجس في الفعل بما فيه مباشرة الاستبا  
بالأختبار فانه من الباطن المتعقبة بما حدث الرزق السحر هو تقدير ما يباع به  
الشيء طعاماً كان أو غيره ويكون غداء ورفضاً باعتبار الزيادة على المقدار العادي في ذلك  
الكلمة والآوان والتفريق عنه يكون بما لا اختياره كتحليل ذلك الجنس وكثير الرغبات  
فيه والعكس فانه اختياراً كافاً السبل ونسج النسيج وأدق الأجناس ووجهه  
أبعد إلى الله تعالى فالتعبد هو الله وحده خلافاً للمعقود زعمهم أنه قد من أفعال العباد  
قوله كما تم مباشرة كما لو اضعة على تقدير الأمان وفي الأصل الشفاء **ص**  
في الأكل والنوكل **أختلف** والراجح التخصيص فبما عرف **ص** ذكر هذه المسئلة  
وهي من التصرف المذموم كان قالوا في تركه القلب واختار ما سواه بها لنا  
لسلما الرزق إذ منه ما يحصل بلا كسب كما لم يمتعه عمران يأنها في الصنف فوالله

الشيء وفي الشفاء فوالله الصنف من غير داخل عليها وهو أن رايه بها بالآكل وعلم  
أنه لا يملك من النوكل هل يقين أحد بما حكاه أبو جعفر الطبري وعنه في طائفة من  
أنهم قالوا لا يستحق سلب النوكل إلا من لم يملك في لفظ قلبه خوف غير الله من سبغ أو عقوبه  
وحسن ترك السبغ في طلب الرزق لغة بضمزة الله تعالى له رزقه وأحقوا عليه بما جاء في الآ  
ونابها من النوكل هو الشقة مائة والاعتقان بأنه قضاءه نافذ واتباع سنة  
صلى عليه وآله فيما لا بد منه من الطعام والشراب من غير الحد وكما فعل الأبناء عليهم السلام  
قالوا في واقعة النور وهذا الذي هو المختار للطبري وعامة الفقهاء والأول  
بعض المصنفين وأصح علم الملة وأهل الأئمة على أن المحققين منهم وهو الذي هو  
أو أعلم بذلك فالنظم يحمل كلامه الطائفتين **فأجاب** على الأولى أن القوم اختلفوا في الأفضل  
من الأمر من اللذين ذكرهما بل هو الأكل وهو مباشرة الاستبا بالأختبار والسؤال  
وتعاطى الأمر التحصيل **ص** أو حفظها وليس الأمر لصون النفس التلف وبنائه  
المحصول لجباطة الدار في الأعراف في الحد أو هو النوكل على الله تعالى بمعية تعطل  
استبا التحصيل بالكف في الأكل والأعراف من الاستبا اعتماداً على رب الأرباب **فأجاب**  
على الثاني أن القوم اختلفوا هل الأفضل تعاطى الاستبا مع النوكل الذي هو الشقة مائة  
والأختبار بأنه قضاءه نافذ وترك تعاطيها فخرج قوم الأول لما فيه ترك النفس عن  
النطق إلى ما فيه النطق من غير ما في الخلق لهم والله للدين أيديهم مع عبارة مغيب  
الموسوعة على عبادته ومواساة الخياصين وصلاح الأرحام بنو نبي الله ورجح قوم  
الثاني لما فيه ترك كل ما يشغل عن الله تعالى وجبارة مقام السلامة من فتنه المال والحقا  
عليه والانتصاف بالرغبة إلى الله والوثوق بأعذة سبحانه وأما قوله والراجح آه فاشارة  
إلى إطلاق كلمة القولين غير مرتبة وإن الخياصين عند القوم القول بالتفصيل وإنما تجملها  
باعتلاف أحوال الناس فمنهم من يكون في نوكله لا يستخط عند ضيق بعينه ولا تستشرف  
من عند ضيق الله ولا ينقطع لسؤال أحد من الخلق ولا يتعلق به نفقة لازمة له لا يتر  
بجاءه فالنوكل في حق من لا فيه من جوارته من غير الدنيا والصبر شديداً ومجا  
النفس ترك من ممتلكها ولذتها ومن يكون في نوكله على خلاف ذلك فالأكل في حد رزق  
حد رزق الشئ وعدم العبث استشف النفس بل ربا وجب في حق المكسب فانه هذا  
التفصيل هو المعتبر المعروف في كتب القوم والأما رب والأحكام المعقودة والقواعد  
سنة الأول علم من حق الله تعالى في وجوب جعله والنوكل يحسن مع كماله المراد



فَقُلْ قَوْمِ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ إِلَّا  
مَعَ زَكَاةِ الْأَسْبَابِ فَهَوِّزْكَ  
الْأَسْبَابِ ص

ومعلومه فمما مضى وبما مضى وما مضى على ما مضى فان نكلا هم من دون ذلك فمن قائل  
 انه لا توافيق بينهما وعلى التحقق للمكانات الحاجة في وجوده انما الى غير ما وغير الحاجة  
 في شيئا البعد فان كان في وجوده وان لم يتصور غيره اصلا ونحوه الوصف بالشيء بالوجود  
 والامكان بالنظر في وجود ذاتها ولا توصف بها بالنظر في شيئا وليفعل عمل الوجود على  
 في السواد موجود في ذاته الشبهة في السواد في وعلمه من غير عدم جعلها بالشيء وان كان  
 الاصح فلفظها وانما يجوز على هذا القول فالامر الخارجي باعتباره نكرة في الخارج يقال له  
 موجود وباعتبار امتياز فيه عامده وصحة التفراده بالاحكام يقال له في ذاته قائله  
 بالمراد في غير الامكنة من واعلم ان الخلاف هنا في معنيين احدهما في الوجود المكنان  
 لم لا يوهل من عدم الوجود واسطة ام لا وهذا يجمع كلام المذاهب اربعة حسب  
 الاحتمالات اربعة اثبات اثنين من الامر من اوقوعها او اثبات الاول وفيه الثاني او بالعكس  
 وبما ان عدمه انما يكون ثابتا او لا وعلى السعد برين انما يكون بين الوجود وعدمه  
 واسطة او لا والحق عندنا الشيء في ما بنا على الوجود ويراد في الثبوت وعدمه بل ان الشيء  
 نكلا ان الشيء ليس ثابت فكله عدمه وكان لا واسطة بين الثابت والشيء فكذلك بين  
 الوجود وعدمه واما الشبهة في الوجود بمعنى ان كل موجود شيء وبالعكس فالشيء  
 واعلم ان لفظ الوجود تستعمل عندهم تارة فيما تعبر الامكان في الوجود كما في الترادف في تارة  
 في الواو في الصدف كما في التنافيين او اعلم هذا فلا شاعرة قالوا لعدم مطلقا  
 ممكننا كان او محتفيا ليس في الوجود عندهم نفس الحق ففرقه رفعها لتوثير  
 الالهية في عدمه منكم في الوجود لكانت موجودة معدومة فلا يمكنه القول بان عدمه  
 شيء وبما ذهبوا اليه قال الحكماء ايضا وان كان من بينهم زيادة وجود الالهية المكنة عليها  
 الا انها لا تكون عندهم في الوجود الخارجي والذهني اذ هي متوفرة متحققة وكل ما يكون  
 فهو موجود عندهم باحد الوجودين لا يتردد في تحققها عين وجودها وقيل في مطلق الخارج  
 عنها لا يكونا به كجوبها حكوما عليها بانها متوفرة غير غرضها او بانها ثابتة من علم الملاوة  
 الا على علمها بالاحكام كما هو قاعدهم غرض عدمه في الخارج شيء عندهم في الالهية  
 ان عدمه في الخارج شيء هو لعدم المطلق شيء مطلق او لعدم في الالهية شيء في الالهية  
 فكلما في شيئية عندهم تساوي الوجود وتساويه وان غايته لان قولنا السواد موجود  
 يعني فانه بعد بهاد قولنا السواد شيء واما العنصر فقالوا غير ان العنصر في  
 الالهية الخلاف في متبعيه منهم ان عدمه المكنان شيء وثابت ومتوفر في الخارج لكنه متناهي







نقطة اولنا في قولنا لانقسام بان يقبل الى غير النهاية وهو ايضا باطل لاوله  
شئ بالبرهان في قضية تامة او نظرية الاولها معارضة مثلها في القوة ثانيا  
وتسلك الثانية بان الصواب قد علم ان كنه في مراعته عليه خط الصواب عليه  
ان العلة تابعة للادراك وتسلك الثانية بان ظهر كلام الفرقين بمثلها لظن التامة  
الى الحاكم الحق والحاكم العقلي فلا بد من حاكم اخر وليس ذلك الحاكم العظم لانه فرعها فلو صحنا  
بما يلزم الدور وليس ذلك حكم صور الضرورة والنظر قد بطلان في الوقت في الكل  
واجرا في شبهة العادية بانها فاعيا بالنسبة فاعلمت التواضع والقطعية ومن الواضح  
انه لا يتعارض قطعا وبما هو الخارج في الطبقة على ما فرزة انه الدين وعلما السليم  
وعنه شبهة العينية انه لا يلزم من غلط الحس البعض لانتها جريئة تعرض له كوجوب  
كذلك عند انتفاء استبعاد الغلط فلا يلزم ان يكون المعاني تابعة للاعتقاد ومن شبهة  
اللاادوية بان غلط الحس البعض لانتها جريئة لا ينافي الجزم بالعقل انتفاء سبب  
الغلط والاختلاف في البديهي لعدم الالفة والحق في التصور لا ينافي البديهة وكثرة  
وكثرة الاختلاف لانتفاء الانتفاء لا ينافي حقيقة بعض النظر بان سبب من الوجود متبذرة  
جزء ثابت العامل في الجار والجزء بعده ومنه يستفاد من هذا الطوائف الثلاث امارد  
منه هي الاجزئين فظاهر واما رد من الاول فظاهر الحكم بثبوت الجاني يستلزم  
تحقق العلم بها كاشا في التفرقة الثانية السوطانية قوم كذا صرح به الا انه  
جاء في الكتب القديمة وغيرنا والمختون على ان السطة ممتونة من سوطا بعد الحاق العز  
لا يمكن بلقيتها والاستعمال ومعنا بطلانها في علم الغلط والحكمة المحمودة لان سوطا  
للعلم واسطاسم للخط المرفوف كاشا في الفيلسوف في فيلا سوطا ومعناه الصيغة  
التي هي كالحكمة الثانية الطريق للمناظرهم تعديهم بان اراما ان يقربوا بالالم وهو  
في الحسنة وبالفرق بينه وبين الله وهي العقليات وفيه بطلان لمعهم وانتفاء الحقيقة  
ولما ان بصواب على الاسرار في قوا وتنطق نازقتهم وهذا في الحقيقة امتياز للمعجزة  
ما عديهم لاسطة صفة جنة يلزم ان الجواب على ان يكون التزام للثبوت وقيل لا يوجد  
قوم عقلا في العالم شيئا هذه الهمم بان كل عالما سوف في محل غلطه الرابع  
اورد على الحق الوجود والثابت من ادقارة كانه الوجود والنبوت والحق كذا يلزم  
لغوية الحكم في قولنا الوجود ثابت في الخارج وانه بمنزلة الوجود في الانشاء والفرس  
والسادات موجودة في نفس الامر كانهما لا واجب الوجود موجود وهذا كلام مفيد راجح

يخرج الى البية ليس مثل قولك الثابت ثابت ولا مثل قوله انا الوجود شعري  
على لا يخفى ويحقق ذلك ان الشئ قد يكون لا اعتبارا بخلقته يكون الحكم عليه في  
بالنظر الى البعض تلك الاعيان او البعض كالات اذا اخذ من حيث انه جسم كانه  
الحكم عليه بالحيوية فغيرا واذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق كانه ذلك لقوله لا السعد  
وتلك من الوجود اخذ من العظم كالجسم والاعتقاد الثابت اخذ من حيث كونه خارج ونفس الامر  
الامر حقيقة الشئ وما بهتة ما بهتة هو كالجوهر الناطق للاثبات بخلاف مثل  
الفاصل والكتاب مما يمكن تصور الا ان بهتة فانه من العوارض سميت لانه كانه  
بما في السؤال ما هو الذي يطلب الحقيقة في الوصف كانه الكمية به كانه السؤال كانه هو  
ومنه فرق بين الحقيقة والماهية فقال ما بهتة هو باعتبار حقيقة موهبة وما بهتة الشئ  
هو من قطع النظر عن ذلك ماهية كذا في شئ العباد وفي شئ المعاصم الماهية  
اذا اخذت مع الخلق سميت انا وحقيقة فلا يقال ذات العنقا وحقيقة بل ماهية  
اربا يتقبل منه واذا اعتبرت مع الشخص سميت موهبة وقد يراد بالماهية الشخص وقد يراد  
الوجود الى وجوده وقد يراد بالذات ما صدقت عليه من الاضافات انتهى ان في  
هذه المسئلة تذكر في مباحث النظر والاستدلال كما هي كذا في بعض الكتب انما اقربا  
النظم الى ههنا البعض ذكر ان المقصود لها والاعتناء بالوردية على افاة النظر العلم  
في صدور الكتب تفصيل للنظام ويجمع ما يقع على ولا يقرب من كل واحد صاعدا على سبيل  
العلم على ان من ان يجمع ما يعلم انه لم يقل امدان الوجود في الماهية في نفسه يكون  
نفس الماهية في الواجب لكن جميعا او زائد اعلمها فيها جميعا او يكون نفس الماهية  
في الواجب وزايدا عليها او الكثر او بالعكس وهذا الاحوال الاجمالي لم يقل به احد فاعلم  
الناظر كانه لا يبعد ثلاثة اقسام الشئ الى الحسن الا شئ ايام اهل السنة وايه الحين  
السبب من المعقولات الوجود ونفس الحقيقة وعينها في الكل الواجب والممكنات كلها كانت  
وعليه من النظم في الوجود وكل شئ من الوجودات عين حقيقة مثل على نفس  
ما احصت ونمرة جز من جادة لوجوده امدان الاول لو كان الوجود زائدا على الماهية يلزم  
ان يكون الماهية من حيث هي بان تعبر في حد ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما يوجب  
عنها من وجوده فيلزم ان يكون معدومة اذ لا واسطة بين الوجود والعدم كما مر  
فيلزم في من انقسام الوجود اليها وقيامها بها انتفاء المعدوم الذي هو الماهية بالكون  
وان تناقض اذ قد تكون الماهية في موجودة معدومة معا الثاني لاشك ان الوجود



صفة ثبوتية وقيام العصفه الثبوتية بالشيء في وجود ذلك الشيء في نفسه ضرورة انه  
لا يثبت في نفسه لم يكن ان يصفه بصفة ثبوتية فلو كان الوجود صفه زائدة فاعلم انما  
لزم ان يكون قبل قيام الوجود بها الوجود فيكون كونه الشيء موجودا مرتين هذا خلف في لزم  
ايضا تقدم الشيء على نفسه كانه الوجود السابق على الوجود اللاحق بان يقال لو كان الوجود كونه  
صفه فاعلم انما يثبت كانه قبل قيام الوجود بها وجودا ثالثا وتسلل الوجودات  
الى الابدان من هو متع ومعتنا فلا بد هناك من وجود لا يكون بينه وبين الالهية وجود  
آخر قطعاً فيكون هو عين الالهية وذلك لان جميع الوجودات الراضية التي لا يتباين  
عائده الى الالهية ففرضه ان يكون له وجود قبلها لا يمنع انصاف العدد بالصفة الثبوتية  
وذلك الوجود لا يكون زائداً على الالهية والالم يكن ما فرضناه جميعاً بل يكون عينها وهو  
المطلوب الثاني لو كان الوجود زائداً على الالهية فبما كان له وجود آخر لا يمنع انصاف  
بالعدد الذي لا يقبضه في نفس الكلام الوجود ويشمل الوجود الى الابدان في نفس  
الصفات كانه الوجود ونفس الالهية الواجبة زائداً على ما هيته الممكن وانها المتكلمين  
الوجود زائداً على الحقيقة الممكن والواجب وادله المذهبين مع الالهية مستوفاه بالاصول  
تتفق في السعد هذه الداهية السطانية بظاهرها مخالفة لبدية العقل انه هو ظاهر مذهب  
الاشعري انهم من وجود الاشياء مثلاً هو مفهوم الحيوان الناطق وظاهر مذهب المتكلمين  
ان الوجود عرض قائم بالماهية قيام سائر الاعراض لها فيكون مختاراً عنها بالهوية  
وظاهر مذهب الحاشية والابدية كلام العقل في محله صحيح يتوجه اليه النزاع ثم بعد ذلك  
صاحبي المواقف والصالحين في ذلك اختار في التوجه الى اوله العالمين بان وجود  
زائده عليه لا يفيد سواه ليس الوجود من وجود الشيء هو الوجود في ذلك الشيء في غير الاله  
على انه عرض قائم قيام العرض المحل فانها لا تقبل العقل وان وقع في كلام الامام  
واولئك العالمين بان وجود الشيء نفس الشيء لا يفيد سواه ليس الوجود هو الوجود المستمر  
بالوجود هو الوجود في قائم بالاولى بحيث يكتفي اجمل البياض الجسم في ذلك العلم  
للوجود من وجود الشيء هو الوجود في ذلك الشيء فان هذا يدبر العلم فان لا يظهر كلام  
الفرق بين ولا يتصور ان النصف خلافه وان الوجود زائداً على الالهية ذهنا عند العقول  
وبحسب مفهوم المتصور في العقل ان يلاحظ الوجود ووجه الالهية والالهية في  
الوجود لا عين الحسنة والالهية بان يكون لكل منهما هوية متميزة تقوم احدهما بالآخر  
كباقي الجسم ففهم هذا سبب في ان الراد الزيادة في التصور في الهوية

يرتفع النزاع بين الفريقين ويظهر ان القول بكونه اشراك الوجود ونظماً بغيره الوجود من  
الوجود المتضاف الى الاشياء غير الوجود من المتضاف الى النفس لا اشراك بينهما في مفهوم  
الكون كحاشية وفي الفقه بعد هذه العقل السليم من حاشية الاشياء الذي اعتد بالنظم  
منه سبباً في عينية الوجود للوجود انه ليس في الخارج والحسوس الذات المتصفة بالوجود  
من غير ان يستحق في ذات هو وصفه للوجود لها فيه تحقيق وانها سبب الوجود وفي آخر  
كوجود الذات المتصفة بالهوية وعارضها الذي هو حجة الفاعل بها لانه مفهوم الذات المتصفة  
بالوجود نفس مفهوم الوجود فانه خلاف بديهة العقل **والجواب** ان الوجود في ذاته  
**لا يكون** لا يكون **فان** السعة في العلم كغيره من مباحث الحكم في العلم الهجينة في العلم  
الدينية ويلم عنه تحقيق الفاصلة بينهما فانه في ايراد الحجج عليها ودفع الشبهة عنها  
وذلك كما هو المعتاد في ثبوت الجزاء الذي لا يتجوز والحل في الفاعل على العالم وجواز ان  
على الافلاك وعدم اشراكها في الحياة بالهوية الخاصة وعدم لزوم تناهي القوى الحسية  
ويكون ذلك في ثبوت الشدة وعذاب القبر والمثوبة في الجنة والدار وعبر ذلك في ما منع عنه  
ولا يفتر عنه والجواب عند المتكلمين الوجود المتخيز بالذات امرنا في غير ما منع عنه في غيره  
فخرج الجواب لاننا في التخيير عند مرجع العرض لنتبعه في ذلك المحل لانهم قالوا الموجودات لم يكن  
مستوفاه بالعدم فقديم وان كان مستوفاه في حاشية القديم هو الواجب في وصفاته الحقيقية  
لانهم من حيث العالم والاشياء اما في غير الذات هو الجواب بالقبول وهو العرض والماهية  
بالا يكون محله الاول والحق في التخيير فلم يقدروه في اقسام الوجود لانه لم يثبت وجوده في ضعف  
اول الوجودات وعدم تناها على قواعد الاسلامية واما عند المتكلمين والحق في الوجود  
الموجود في موضوع لانهم قالوا الموجود في الخارج كان وجوده لانه يمتنع ان لا يتصور  
في وجوده في ذاته اصلاً فهو الواجب والحق في الممكن والممكن انما استغنى في الوجود في الموضوع  
في غير ذلك في موضوع والمراد بالموضوع محل يقوم الخلق في وصف الجواهر بالزود وهو عبارة  
المتغير وقد عبر المتأخرين عنه بالشيء الذي لا يتجوز في الخارج المركب الجسم والجزء الصغير المقدر  
انما هو القدر في محال فاعلم ان الجواب قد يطلق على ما سبأ العين وهو ما قيام ببناء  
منقحاً كما في اوله والامر بالزود لا يقبل الانقسام اصلاً لا قطعاً ولا كسراً ولا اقساماً ولا  
خالقاً بغيره في الاله فاعاد خلاف الحكم ايضاً بانها في الالهية الاخر اقسامها بخلاف الوجود  
فانه لا يولد في ذلك بل هو موجود فرض في غير شيء فقد يوجد للعقل سبب في الاعتبار  
كاختلاف عينين او كما في غيرهما مستحقين وقد اورد في القسمية العرضية الواهية شيء



واحد عند الاكثرين وقد راد بالقسم الوحيه ما هو من قبيل الوهم من ان في الجزئ وبالفرصه  
ما هو من قبيل فرض العقل في الشيء وعلى هذا الوجه فلا شك ان الجزئ الذي لا يتجزئ لا يقبل تقاسم  
من هذه الانقسامات انما انقسم الى جزئين يعني فرض شيء غير شيء انما تقسمه حاله واما من جعلها  
الحكماء من الاصلين الاولين العلم والجزء ليس امتدادا فلا يكون قابلا للتقسيم والابواب فبالا  
الفرضيه لا يكون قابلا للتقسيم بطريق الاولى وقد لا حاد جاز القسمة الذي هو الجواب  
جمل العالم وقد قام الدليل على وجوده وعلى صدق كل جزء من اجزائه فوجوده موقوف بالعدم والامر  
لما لا عند الانقسام وقوله لا يقسم جزائيات والمراد ان اجزاءها لا تقسم لانها غير متناهية  
في الوجود وعندنا من متعلق بغيره علم لا فائدة المحصر يعني ان شئ واحد من جميع الاجسام  
منه متناهية في اجزائه فبالا ليس لا يقسم لانها متناهية في الاجزاء فلا تقسم في اجزائها  
تركيب الاجسام من الجوهر والقدرة والاشياء فيقسم من اجزاءها باسقاطها في انفسها كما  
هي عند الحس ليس في تقسيم اجزائها اصلا وانما يقبل الانقسام بحدتها ولا تتجزئ الى هذه التقسيمات  
لها قبول الانقسام كما هو في تقديره الله واقسم ان التقسيم في اثبات تركيبه من اجزاء  
لا يتجزئ من اجزائها اثبات قبول الانقسام مستلزم لقبول الانقسام وتجزئه في كل قسم  
لنوعا بل للانقسام وكل ما هو كذلك فاقسمه حاصله بالتقسيم لوجوده الاول في العالم فلا  
لزم من منقسم بالتقسيم بل فاقسمه في نفسه كما هو عند الحس لزم قبول الوحدة للانقسام لزم  
بطاذا لا يقسمها من غير الانقسام وجاز لزم ان الوحدة هي كونه عارضة لذلك العالم  
حادثه سواء جعلت لازمة او غير لازمة ضرورة ان الحاصل في كل جزء غير خالف الآخر  
الثاني ان لو كان واحد العالم يقسم الى اجزائه اعدادا له ضرورة ان اعداد الهويه  
الواحدة واحد لثنتين اثنتين واللازم باطل للقطع بان شئ ~~بعض~~ بعضه لا يقسم الى اجزائه  
ليس اعدادا له واحدنا لثنتين اثنتين الثالث ان الانقسام لزم من حاصله بالتقسيم  
بعضه في بعضه لا اختلاف في اجزائه ضرورة واللازم بطا لا يقسم النصف غير  
مقطع الثلث وكذا الربع والخمس غير ما يكون من اجزاء الذي هو مقطع النصف متجزئه  
في النصف ومقطع الربع وهكذا غيره واجوبه الجميع بالاصل والطريق التي في اقسام اجزاء  
في الجمل لا يقبل الانقسام اصلا على ما مر قال السعد فانه المطلوب ان يكون في تركيب  
الجسم من اجزائه كل واحد منها لا يتجزئ وانما اجزاءه لا تقبل الانقسام والاصل في الجسم  
تركيبه من قسمين الاول ان يكون له من غير اجزاءه فلا يقسم من اجزائه في بعض اجزائه  
يقسمه اصله التقسيم لا يتجزئ من اجزائه فلهذا الطريق مسلك كاف السعد منها وتقصير عليه هنا

ما ينبغي وعلى قبول الانقسام مستلزم لقبول الانقسام بالعلم وفيه وجه الاول انما سفي  
فادعوا الى كبح في اجزاء الجسم اجزاءها الا في اقسام بحيث لا يقسم اصلا وذلك لان  
نسبة القدرة على الصدين على السواء واذا حصل الاعتراف ثبت الجزئ الذي لا يتجزئ او كونه  
قابلا للتجزئ كما ان الاجزاء باقية ووجه الثاني ان لو لم يقسم الجزئ الذي لا يتجزئ لما كان الجمل  
اعظم من الاجزاء لا يكلا منها جزءا بل يكون قابلا للانقسام غير متناهية فكله اجزاء كل  
منها غير متناهية من غير تفاضل وهو معنى الثالث ان لو لم يقسم الانقسام الجمل لم يقسم  
لما امتد وقبول الانقسام لزم ان يكون امتدادا لكل جسم حتى الجزئ غير متناهية في القدرة لثباته من  
امتدادا غير متناهية القدرة والقول الاول على اثبات الجزئ انما اذا وضعت اجزاءه حقيقه  
على سطح صفيقه حاشية تجزئ لا تقبل الانقسام والاصل في سطح الكرة خط مستقيم او سطح  
مستويا فلا يكون الكرة حقيقه حقيقه هذا خلف فذلك الجزئ اما جوهري وهو المطلق او عرضي  
وفي المطلق انما اذا اردنا تلك الكرة على ذلك السطح ظهر كونه سطحيا من اجزاء لا يتجزئ وبه  
يتم القصد والقول بان تقسيم الكرة او السطح او ما سواها ككبره ونحوه لغو لعدمه فكل  
السعد والحس ان صحت الكرة والسطح قورا وتاسسها بجوهرها ضروري ونسلك السعد  
على نفيه بوجه الاول انه لو وجد الجزئ الذي لا يقسم في انقسام فيه اصلا لكانت جهاته ضرورية  
فتقديره جوازه واطرافه لازمة الى المعنى غير مائة الى اليسار وكذا القول في الخلق والعدم  
والخلف فليزم انقسامه على تقدير عدم انقسامه وهو محال الثاني ان اذا انقسم جزاءه  
فاما ان يقسمه بالكلية بحيث لا يتجزئ جزائيات على جزئ الجزئ الواحد فيلزم ان لا يقسم انفسها  
الاخر اجمع ومقدور فلا يحصل جسم ولا بالكلية بل يشبه دور شي فيكون له طرفان وهو معنى  
انقسام الثالث ان اذا تاسست ثلاثة اجزاء على الترتيب لا يكون واحد منها بين اثنين  
فالوسطا اما منع الاخرين في التماس فيكون وجهه الذي لا يقسم اعدادا غير الذي  
بلا في الآخر فينقسم واما ان لا يقسمها فلا يحصل من اجتماع الجزئين مجموع ومقدار ذلك انما  
والرابع فلا يحصل الجسم الرابع انما تقسمه من اجزائه لا يتجزئ بحيث يكون لها طول وعرض  
فقط فاذا اشرفت عليها الشمس في الفرض يكون هو وجهها القابل للتقسيم في  
غير الوجه الآخر فتقسم مست قال السعد فلا سفي بالاجزاء في المبدأ والعداد ثانيا  
وانما تاسسها طريقا احدى طريقه اهل النظر والاستدلال وتاخرها طريقه اهل الريب  
والجهد فالتساوي للطرقة الاولى ان التماس في مظهر الابناء نعم المسكون والآله  
فهم حكماء المشاوير والتساوي للطرقة الثانية وهم اهل الرياضة والجاهل هذه اربوا







لله والنجمة واما النجفة فالحق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انها البيرة خلافا لبعض الشافعية  
 وشهادة الزور وقال العراقي ولو خدس اليدين العاجزة وقطعت الرمح وعقوق الوالدين والفرار  
 من الرضف وكل ما لا ينجم بغير حق والنجاسة من الكيل او الزهر او الذرع وترك الصلاة او  
 تاجرا او غيرها او قد يجرها عليه في غير موضع شرع ونحوه الكذب على الانبياء وضرر الملام  
 المسلم بغير حق وسب الصحابة بغير ما يراه الله من سب لم يجمع على نية او لم يجمع على كونه  
 في الملاكمة مثل الحفر والارادة وما ردت وكما في الشهادة والرسوة والديانة والعبادة والسعي  
 والباس في حجة الله والامن في مكر الله على قوله والظلمة والظلمة او الجحيم او الجحيم او الجحيم  
 بغير ضرورة والظلمة في حصة في غير موضع شرع والظلمة في الفينة والحاجة والربا والسحر والربا  
 والامر على الصفة والافقار واما في ما يجرها بالاصل ان الله كذا في موضع آخر  
 الكثرة وحاصلها في الصغيرة ولا تنحصر فيها ومنها ما يجرها كونه كبيرة وليس في الصغيرة  
 اجنبية ولعن عقيق ولو بغيره وكذب على غير الانبياء بما قد فيه ولا في دهر او مال  
 ولا ضرر ويحرم ولو لم يضره وصدق واشرف على سب غيره ويحرم من فوق ثلثة ايام  
 عدوا ونوع وطرس مع فاسق لا يناسبه جش واحسانه ويبيع ما على معصيا كانا عيب  
 وعش وحذبه واما في موضع في النظم لبيان في من النعمان لان ذلك من وظيفة الفقهاء  
 والحديث في الباطن الكلامية الرابع في الكبر الكبر الكبر الكبر منه ثم العقل العبد القدر  
 وما سحر من منها كانا واللعاط وعقوق الوالدين والسحر اربا وعلانية بغير كسر  
 والفرار من الرضف والكواريا وجز ذلك في الكبار فلما في صيل واعكام تعرف بها  
 مراتبها وتختلف امرها باختلاف الاموال والمنازل التي تبنى عليها وعلى هذا يقال في كونه  
 واحدة منها في الكبر الكبر وانما في موضع انما الكبر الكبر كان المراد منه في الكبر الكبر  
 انتهى كلام النور في الامح انقلاب الصغرة كبيرة بالامر والرجوع خلافا لما روي  
 قال سيد يوسف بن عمر في صغرة كبيرة بخسبها الامر عليها والتمها ويزيلها ونوع  
 بها والا فحقا وصدق في عالم فيفتقر من شانه لبيان ان النظم على تكرار  
 لا فائدة فيه لانه في قوله ثم انما في صغرة كبيرة هو عين قوله وباجتنب الكبار  
 تفهم صغرا في علم منه ان في الذنوب صغرا وكبار لا يتوفا في واضح بين الحكم  
 المعصية وبالا فائدة وبين انما في قوله في المعصية لا فائدة هنا انما في الذنوب في صغرة  
 صغرة كبر صغرا وكبار في حيث الاتفاق على وجوب التوبة وعدمه وهذا  
 الحكم تابع هناك الحكم بغيره الصغرا وكبار على ان في صغرة ونسبة

هنا المتكلمين او اهل السنة مزيد فائدة كافية في اندفاع عيب التكلم والتمس  
 والثالث منه المتكلم في الحال ولا استعاضة بعد الحال لكن كونه توبة  
 لما اقرق وفي القبول رتبهم قد اختلف في اعلم ان التوبة في الامور الاسلانية  
 واولها العتبات الابدية وهذا طريق السالكين ومفتاح باب الصلوات ومساواة لغة  
 الرجوع من تاب توب اذا رجع يقول فلما بالشاة فوق وبالخطبة والنوبة والنية  
 في اوله فيقال تاب وتاب وتاب وتاب وتاب اذا رجع ويند الى الله تعالى والى العبد  
 فلا الله تعالى ثم اجابته ربه فتاب عليه وهذا فانه يتوب الى الله تعالى ثم تاب عليه ليتوبوا  
 فاذ اسند الى العبد اريد رجوعه عن الزلة الى الذم واذ اسند الى الله تعالى اريد رجوعه  
 نحو الطائف الى عباده ومعنا ما في ما في الوقت الذم على المعصية من حيث  
 معصية مع عزم ان لا يعود اليها اذ اذع عليها قال قولنا من حيث من معصية لا في ذم  
 على شرب الخمر لانه في الصداع والاضلال الى ما لا يرضى لم يكن تابيا وقولنا مع  
 عزم ان لا يعود اليها زيادة في قوله انما في الذم على الامر لا يكون الا كذلك ولذلك لا يرد  
 في الحديث الذم توبة وقولنا اذ اذع لانه في سلب القدرة على الزنا والقطع طمعه  
 في عود القدرة اليه اذ اعزم عن تركه لم يكن ذلك توبة منه انتم وتعلقنا في الاصل  
 كلام السيد عليه في رجع اليه وقال السيد معصية التوبة شرعا الذم على المعصية يكون  
 معصية وقيد بذلك لانه الذم على المعصية لا يضر اربا بيده واصلا لها بعوض او ماله  
 او نحو ذلك لا يكون توبة واما الذم في خوف النار او للطمع في الجنة فليس يكون توبة فيه  
 ترد معنى على ذلك بل يكون توبة عليها لغيرها ولكونها معصية ام لا وكذا الذم عليها  
 لغيرها مع عرض آخر والحق ان جهنم كانت بحيث لو ان التوبة تحقق الذم توبة  
 والا فلا كما اذا كان الغرض مجموع الامر من لا كل واحد منهما وكذا في التوبة عند مرض  
 في خوف من الله ذلك الذم هو ان يكون نفع المعصية ام لا بل في خوف كافي الاخرة عند حق  
 ان في يكون بمنزلة اياها في البس والنظم كلام النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ما لم يظهر علما  
 الموت ومنه الذم مخبر وتوقع على فعل ونحوه كونه لم يفعل ولا بد من هذا للقطع  
 بانما في ترك كمالا من اذ في قوله فاستروح الى بعض الباطن ليس توبة وقوله  
 الذم توبة وقد يراى في الذم على ترك العادة في التقبل واعترض بان في المعصية  
 في المستقبل فلا يخطئ بان لا يهول او منه او مو او نحو ذلك وقد لا يقد له العارض  
 اذ كثر من في القذف وشغل اوجب الزنا فلا يتصور العزم على تركه لاجل ما لا يشاء



بالقدرة والاختيار واجبت ان اراد العزم على ترك عمل فقدر على الخطر والاقدر  
في سبب القدرة لم يشترط العزم على ترك هذا ينشأ كلام امام الحرمين حيث قال  
ان العزم على ترك المعادة انما يفرض التوبة في بعض الاحوال ولا يطرد في كل حال  
او العزم انما يصح محتمل من مثل ما قدمه ولا يصح في الجيوب العزم على ترك الزنا ولا  
الاخرى العزم على ترك الغدق فما ذكر في المواضع من انه قولنا اذا قدر ولا يترتب  
القدرة على الزنا وانقطع طوعه عن عود التوبة اذا تركه لم يكن ذلك توبة منه ليس لما  
شيء لا يستفاد به العزم على ترك ما يصح مع عدم القدرة على الفعل وبما العزم على الفعل  
مع العزم على ترك ما يصح مع عدم القدرة لا يمكن في التوبة بل لا بد من ان كانت موجودة  
القدرة وكلام الامام وجوه انه عدم القدرة لا يشترط في التوبة العزم بل لا يصح  
ويكفي مجرد العزم لا يقال مراد للواقف انه يوجد هذا العزم بدون العزم ليس توبة لانما قوله  
هذا العزم الكلام لا ينافي لقاعدة التقييد بالقدرة وقد يتوهم انه تقدم القدرة فيلزم ك  
لا العزم اركب العزم على لا يفعل على تقدير القدرة فيجب على من عرض له الاخر ان  
يعزم على لا يفعل لو فرض وجود القدرة هذا ينشأ ما قال في الواقف ان الزنا في الجيوب  
اذا ادم وعزم ان لا يعود على تقدير القدرة فهو توبة عندنا خلافا لابي اسحاق فيمنع  
ان ذكر العزم انما هو للقبض والقبض لا للقبض والاقتران انما هو على المعصية بقها  
لا يخفى ذلك العزم التوبة على تقدير الخطر والاقدر هذا قد ثبت في عرف العوام  
اطلاق اسم التوبة على الاستيقاظ واعلم ان العزم على ترك المعصية المستقبل ليس  
في التوبة في شيء ما لم تحقق العزم والاسف على ما مضى وعلامته طول الحيرة والخوف  
واسكان التمعن ومن نظره باب التوبة في كتاب الاحياء في الاسلام وما لم يبرء من  
فقد استغفار داود وعلم صحوة امر التوبة والخبرة لما ارجوا بالكبيرة فربها  
عن الانبياء ومنه ما بالخطيب في الخطبة في الزنا ما لم يتوبوا به ولو امر التوبة في عقد  
عوامه ان يمكنه ترك قول الفاحشه بنت ورجعت ورجعوا هم ان يمكنه ترك الفاحشه انما  
وانه لو لم يكن رد المعصية لردى ولا طاعة الى الاسف والحرث لانه اهل الجنة يردون  
على تقصيرهم ولا حرج وانما الحرث لتوقع الضرر ولا ضرر مع العزم ولا في الفاحشه فكيف  
بالتوبة في كل وقت ولا يمكنه كفيل العزم والحرث فيلزم تكليفه لا يطلق انه يلفظ  
او انقر هذا فانما في قوله فالتوبة فيصيرها استيفاء والثاني صفة المحذوف  
التي هي التوبة من غير التوبة هو الكفاية من التوبة من فاحشة في الحال

وعلى التوبة وادبهم التوبة للعزم بها في شئنا الشريعة انما هي المصلحة او اربابها ما  
العلماء كآدم وبنو اسحق كمال التوبة في كل شرط وفي لفظه اركان والامم قريب  
ينفع عن المعصية وان يندم على فعلها ابدان كانت المعصية تتعلق بأمر فله شرطه  
رابع وهو رد الظلمة الى صاحبها او كفيل البراءة منه واصلا العزم وهو كمال التوبة  
انتم فلعلمه في التوبة بالبراءة والبراءة على ان عبارة العزم وانتهى بين الامرين ان  
اقعد وجرمته التقسيم الثاني فيصنف في الكل والبعض مطلقا كانه او اشد او اضعف  
او ما وبالمثل من حيث هو في المصوب عندهم من حاله توبة عن بعض المعاصي وفي بعض  
خلافا لابي اسحاق في الاجماع على ان الكفاية في السلم وتاب كونه مع استدانة بعض  
التوبة في توبته واسلامه ولم يوافق الا عقوبة تلك المعصية والبعض ليس التوبة عن  
تلك المعاصي الا الرجوع عنها والعزم عليها والعزم على لا يعادها وقد وجد في  
ابي اسحاق ان العزم عليها في التوبة فيكون التوبة هو شامل للمعاصي كلها فلا تحقق العزم على شيء  
مع الامر على شيء آخر واجبت الشامل لكل هو التوبة لا خصوص شيء تلك المعصية  
وتحقق مع تفصيلها في المصوب بالاصل وعلم منه انه لا يشترط تقييد التوبة  
للتوبة منه في صحتها بل تصح اجمالا ولو لم يشترط عليه تقييده خلافا لابي اسحاق في  
من شراح رسالة المالكية حيث ذهبوا الى ان التوبة انما تصح اجمالا ما علم اجمالا وما  
ما علم تفصيلا فلا بد من التوبة منه تفصيلا تنبها في الاول وجوب التوبة على ارباب  
العظام يعني ثابت بالاجماع لم يخالف فيه سني ولا حنابلة وانما وقع التمسك في دليل  
الوجوب ففقدنا السمع كقولنا وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون وكقولنا  
يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا وكقولنا يا ايها الناس توبوا الى الله  
فانه ان توب كل يوم مائة مرة ولا شك ان التوبة اهم الاوامر التكليفية وعند  
المعزلة المعقل كافي في ضرر العقاب ولا ان العزم على التوبة من مقتضى العقل  
الصحيح قال السعد وهذا ينشأ من الصغار ايضا فيكون حجة على الرعية انما تليق  
بوجوب التوبة في الصغار سيما لا عقلا لسقوط عقابها انهم يتكلمون على التوبة  
منها قريبا اذ ان الله في قوله في الحال في حال التمسك بالمعصية وفيه كلام  
الماز في الفاحشه والنور وعزمهم ان وجوبها على الفور اجمالا وقد يعلق بعض  
المذنبين في عدم حمل الامر بخوف ان يتوب فيقتض انما جهل اذا ترك واجب  
على الفور وان تقع بعده ما يقطع منه وعبرة النور والتقوى على التوبة



















من الناس المصنف على كبر منكره على الأصح انهم والصلب خلافه وانما حكم الاجماع  
الحكم المحمود والتميز بالنوامير وما حاد بكونه الا اذا كان معلوما من الدين بالضرورة وعادة  
النوامير والاعتقادات واجبة على كل من كان على الاطلاق بل لا بد ان يكون الحق على شدة  
الدين حتى صار ضروريا فحكمه ان كل من لم يجمع عليها اجمالا لا يعمل الا بحكم القضاة فيجب عليه  
هذه المثل التي يجب الاجماع فيها ليس كواحد بل قد يحصل الاجماع في جملة كثيرة من الروايات  
والاجماع والنظام ولم يعلم احد ان يكون من حيث انهم يحدوا الاجماع الى اخر كلامه فتناول  
في الاصل برهنا وبعبارة ابن الحاجب من حكم الاجماع العظمى نائبا عن التواتر انكره  
العباد والخمس كبر انهم في العصبية في تواتر الناس ما نفعه نائبا وهو التواتر في العبادات  
الحسن ما علم بالضرورة من الدين بوجوب الكراهة انما اتفاقا وانما خلافه في غيره والحق ان لا يكون  
هكذا انهم بهذا الموضوع فانه يصح في التواتر انهم قال السبيل انهم لا يظهرون كلامهم  
والشرع واحكام الامم في المسئلة من ادله التواتر مطلقا والثاني عدم الكثرة  
مطلقا والثالث هو التواتر التفصيلي بان حكم الاجماع ان كان ما علم من الدين بالضرورة  
فالاخبار بوجوب الكراهة والاطلاق لا يصح من المسلم القوي بل انما كان ما علم من الدين  
بالضرورة لا بوجوب الكراهة بل انما قال في التواتر انما العظمى تكفي بعض الكثرة بعض والاط  
ان نحو العبادات الخمس والتوحيد مالا يخلف فيه وهو صريح في ان الخلاف انما هو في ما علم  
بالضرورة كونه من الدين لكن جعل الثالث على هذا السر من حيث ليس على ما ينبغي انهم  
وابن الحاجب في الامم في الكراهة والحق ان ليس في تكفير منكر حكم الاجماع العظمى الا  
قولا الذي من عظم العظم ومما يرد هو الصحيح المشهور ان لا يكون تبيين الاول الاجماع  
العظمى هو الذي اتفق عليه في كونه اجماعا بانه صريح في كونه اجماعا بانه صريح في كونه اجماعا بانه  
من غير ان يشهد منهم احد لاجل العادة عظيمة وهذا هو الذي هو خلاف في كونه منكر  
والاصح ان لا يكون الا اذا كان متقولا بالنوامير معلوما من الدين بالضرورة وبما لا يظن  
لنواله اختصاف للعبادة في كونه اجماعا كما سكونه وما ندر مخالف هذا من المحذور وله  
تمه بالاصل ان في العلم انما في الاسلام كلاما وبعضا خلافه بعينه من حيث انهم كان  
عند الاستنابة بشر تكليف وبلوغ الدعوة وعند المعركة بعد تأجيل النظر فقط ولما  
ينفعنا ولا اجها ده ويدخل في في الاسلام ما ثبت من قواعده بدليل العقل مع  
بدل السمع كمن في تواتر الجوارح بان القدم بان ثبت القدم لا فلا بد وكذا كالتفاسد  
وانما ما ثبت بدليل السمع وحده كمن في الحنة والجداد وكذا ما علم كونه من الدين بالضرورة

واما ان مثل تحقق التواتر وانما ارادة الشر والعباد وزيادة الصفا على التواتر  
وعند الضرر وكذا ما ثبت في انهم لا كافر خلافه في ما يثبت في كونه كافرا ولا كلام  
قولا انما الشر في وجهه ولا شك في شمول العظمى وقوله واستباح كالزنا اشارة  
الى امسلا استعمال المعصية والوصفة كذا اذا ثبت كونه المعصية بدليل قطعي لان ذلك في  
امارة التكذيب وقال بعضهم الاخر في اعتقاده حتم فان كان في غير المعصية كان ما وشرب  
الحمر وقد ثبت بدليل قطعي كونه الا فلا كما اذا استحل صوم يوم العيد وقال الشافعي ان  
استحل حوما ولو صغيرة حيث ما علم من الدين بالاسلام يحرم بالضرورة ككلح ذوات  
الحارم او شرب الخمر او اكل الميتة او لم يخبر من غير ضرورة كونه الا فلا كما اذا اكل  
الاثيرة غير استعمال الذر من من من العظم من حيث الاشعة وهو معطوف على شدة  
الواقع صلح ارمي من سبق ايضا كل مكلف استباح اراعت اياه وقل حتم  
بجمع عليه معلوم من الدين تحريم بالضرورة كانه في كل ما علم من الدين بالاسلام  
ولو في ملوكه وانما صرح في المسئلة ان في كونه في ضرورة كونه في ضرورة كونه في ضرورة  
اشد وكاستعمال الغرض فاعدا مع قدره على القيام كما صرح به النور وغيره وكما استحل  
الحمر وانما استعمل الامام كانه في الارتفاع الاطلاق اسم الكفر عليه بان لا يكون في اصل  
الاجماع فكيف تكفر بغيره واول ما ذكره القوم فيه ما اذا اقصى الجمع على انهم  
نابت في الشرع ثم حلالا لا يحكم كونه اجماعا في الشرع قال الرافعي وهذا في صريح في كونه في  
سائر ما حصل الاجماع على اقرضه ونحوه فانه واجبة ابو القاسم الرافعي بان  
ملخص الكفر ليس مخالف للاجماع بل استباحه ما علم من الدين بالضرورة وبهذا قال  
ابن دقيق العيد مسائل الاجماع ان صحبها التواتر كالمصلاة كونه منكر في التواتر  
لانما في الاجماع وان لم يجمعها التواتر فلا تكون اجماعا وقرن الزكوة بين منكر منكر  
الاجماع اجماعا على عدم تكفير منكر اصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كونه الاجماع  
حجة ثم انكر اشارة التواتر عليه فكيف ناه بخلاف منكر الاصل فانه لم يوافق على شدة انهم في  
نظر سيبويه بالاصل وقوله فليسمع كلمة لتوافق الروايات في تبيينها الاول تقدم اليها  
قال قواعد ازا انكار اجماع التواتر والعباد كونه ما هو معلوم الا باقية من الضرورة  
بالضرورة كونه انهم وبرة قول الامم اختلوا في تكفير جاهد الجمع فثبت بعض  
القبول وانما القانون مع اتفاقهم على انكار حكم الاجماع العظمى في جوارح الكفر  
نهلا في الجوارح انما هو التفصيل بين ان يكون داخل في مفهوم اسم الاسلام كالعبادات







تنبها ان الاول ما يجزى لانه نصيب الامام عند عدم النقص في الله ورسوله على النبوة  
 لمعين وعند عدم العهد والوصية من السابق بعينه باقاة معتين والافلاحي عليها  
 النصيب وانما نصيبها الامتثال والتفويض في وقت الشرط والوصية للمعين ان في  
 الامام ما هو من الامامة وهي لغة التقدم وتقدم الامامة وهي كالنبوة والامامة وراثة  
 كالحكم والامامة عبادة كالصلاة والامامة مصلح وهي الخلافة العظمى لمصلحة جميع  
 الامة وكلها كحقيقة ليدوم وجبت اطلاق في ان اهل الكلام انصرف في الحق لا يعرفوا  
 وهي بهذا المعنى ربانية قائمة في امور الدين والدنيا بنبأته عن النبي وم وهذا القيد  
 خرج النبوة كما خرج بقيد العموم مثل القضاء والرياسة في بعض النواحي وكذا رتبة  
 في جعل الامام نائباً عنه على الاطلاق فانها لا تقع الامام وكذا رتبة الامام في  
 والمنزلة المنكر وقول علي اعلم ان العلامة الشرعية هي الكيفية الشرعية والحدود  
 والفتن واللفظ له ذكر والامام غير هذا عشرة شروط الاول ان يكون من صميم  
 قرين قوله عم الامة من قرين في وقت اختلف في هذا المعنى ان يكون ممن يصلح ان يكون  
 قاضياً قضاء المسلمين بجهته لا يحتاج الى غيره في الاستفتاء في الفتاوى ان هذا  
 متفق عليه الثاني ان يكون ذا جرة وراية صيف بالمرحوم وبغيره من الجيوش وسنة  
 المشور وحماية البيضة وروح الامة والانتقام من الظالم والافضل للظلم منه  
 الرابع ان يكون له لائقة رتبة في اقامة الحد ولا يخرج من ضرب الرضا ولا قطع  
 الاشارة والدليل على هذا كله اجماع الصحابة رضي الله عنهم لا خلاف بينهم انه لا بد  
 من ان يكون ذلك كله مجتمعاً في الامة هو الذي يرضى القضاء والحكام وله ارباب  
 الفصل والحكم ويتفحص امور فوائده وقضائه ولين يصلح ذلك كله الامر كما عاينا  
 بذلك كله فمما لا يمتنع ان يكون حراً ولا خفياً فشرائط حرة الامام واسلاماً  
 وهو اسد والسابع ان يكون ذكراً او مجموعاً على ان المرأة لا يجوز ان يكون الامام  
 وانما اختلفوا في جواز كونها قاضية فيما يجوز شيئا منها في حقها ان يكون سليم  
 الاعضاء فيكون سميماً بصيراً حليماً ليس اقلع ولا اسفل وعبره من سلب الامام  
 قالوا ما حدثت اسمع والطبع وان كان عجباً مجتهد في الاطراف فيقول على من قرنته  
 بسوكة او على نائب فوض الامام امره الامور اذ لا بد من استيفاء بعض الحقوق  
 كجباية الخراج وسبقه اليه المازر وسلبه من عرفة الناس والاعتراف ان يكون  
 بالغاً عاقل ولا خلاف في ذلك في عشر ان يكون عاقل لانه لا خلاف بين الامة

انه لا يجوز ان تعقد الامامة لنفسه قبل ان يكون من افضلهم في العلم قوله  
 اعلمكم شفعاكم فانظروا بمن تستشفون وفي التمريل في وصف طائفة من الامة اصطفا  
 عليكم وزاده بسطة في العلم والحكمة في العلم ثم ذكر ما يدل على القوة وسلامة الاعضاء  
 وقوله اصطفا معناه اختاره وهذا يدل على شرط السند وليس شرط ان يكون معصوماً  
 من الزلل والخطا ولا عاقل بالغبية ولا ان يكون اقرس الامة ولا اشجعهم ولا ان يكون  
 من بني ابيهم فقط ودونهم من قرين في اجماع الامة قد انعقد على امانة ابي بكر وعمر  
 وليسوا من بني ابيهم انتهى والذكر ما سبق في حقهم من قول اذا علم هذا فالمراد بالعدالة عنده  
 الاطلاق في امثال هذه الباطنية ومما لا يشك فيه ان هذه الامة عند النصيب هو الذي خلفنا  
 وهذا شرط في الابداد وحالة الاختيار وهي وصف من خرج من شر وطه الاسلام  
 والبلوغ والعقل والحيية وعدم الفسوق بجرته او اعتقاده لا يغير المكلف في الحقيقة  
 والعبوة فامر من القيام بالامور على ما ينبغي والعبد مشغول بحرفة اليد لا يتبرع للامور  
 مستحق في عين الناس لا يراها ولا يشتمل امره ويستغفر من تذكير الوصف بشرط ان يكون  
 فلا يكون الامام امرأة ولا فتنة مشكلاً لانه بالنسبة اليه من اقصا عقول ومن لمعونة  
 ممنوعاً عن الخروج الى المشاهد والحكم ومعارك الحرب والفاقد لا يصلح لامر الدين ولا  
 يوثق بامره ولو اهدى الظالم كمثل به امر الدين والدنيا فكيف يصلح للولاية  
 ومنه الى الرفع منه فهو ذنب مستنور على الفهم واما الخلف فامر ظاهر واشترط  
 الرب ان يكون شجاعاً شجاعاً لا يجبن عن اقامة الحدود ومقاومة الخصوم مجتهداً في العلم  
 والورع ان وجد والا فاشغل القديس ليعتزل من القيام بامر الدين واداره في غير  
 الامور لئلا يخط في سياسة الجرب خالف فيه بعضهم وجوز الاكتفاء بها بالاستعانة  
 من القديس في امور الجرب وبما شره الخطوط الشجاعة ويستغنى المجتهدين في امر  
 الدين ويستغنى اصحاب الارادة الصائبة من امور الملك بحيث لا بد من وجوده في كل  
 واحد وفي فاما ان نصيب واحد فينبو في كل كلف لا يطلق او في نصيب فائدة  
 وذلك القادر او لا يجزى لا بد ولا ذاك فكيف اشترطه مستغنى عن الفاسد التي  
 يمكن دفعها بنصيب فائدة فلا يكون هذه الاوصاف معتبرة فيها وما عتسك بانها  
 تخالف عدم الوجوب مطلقاً لكن للامامة ان ينصب فائدة في دفع الفاسد التي  
 تنفع بنصيب اشتراط الاشاعة والحماسة ووجه الامة كونه قريناً من  
 اولاد القرين كنهه او من اولاد منوع على الخلاف في جاع قرين على هذا فالاول



ان يكون من بني عباس وجد صالح لها منهم والافقوشة آخر صالح لها فانه شيخ الفاجد  
فانه لم يوجد من فرقة من سجع الصفا العنبرية وله كتابان فانه لم يوجد من قبل من ولد اسماعيل  
وان لم يوجد من قبل من ولد اسماعيل ولا يثبت من الامام ان يكون اشيا ولا معصوما ولا افضل من يولي  
عليه خلاف الشيعة والحدود والفرقة لا يبيرون تشككهم مع رده بالاصل والرد على اعتبار  
كونه من بني عباس صالح السنة والاجماع اما السنة فلقد ادم الامة من فرقة من بني النضر ائمة الصلاة اتفاقا  
فثبتت الامة بالكرام وقوله دم الولاية من فرقة من اطاعوا الله تعالى واستقاموا الامر  
وقوله دم قدواته ولا نقضوا واما الاجماع فتوانه لما قال الانصار يوم السقيفة  
من امير ومنكم امير منهم ابو بكر ومنهم من لم يكره عليه احد من الصحابة فكان  
اجماعا وحجة من لم يثبت طائفة من سجع الامة الاصل سجعها الا ان بعضهم اذ لم يوجد من فرقة  
من يصلح لذلك ولم يثبت على نصيب استيلاء اهل الباطل وسوءة الظلم وارباب الضلالة  
فلا كلام في جواز نقل القضاة وتغيير الاحكام وافادة الحدود وجميع ما يتعلق بالامام من  
كل شرط وشك كالا اذا كان الامام العزيم فاصفا او جاز او جازا فضلا عما يكون مجتهدا  
وبالجمل فلكل شرط والافاضا انما يضاف عليها عند القدرة والانصاف والالتزام بالاحكام  
الدينية المتوسطة بالامام ضرورة ولم يعبا بعد العلم والعدالة وسائر شروط الضرورة  
تسبح المحمورا وقد سئل من ان الله سبحانه عما يحب علينا من غلبة بلادنا وهو الامام  
قال بحسبه ونور اليه ما يطالبك به من حقه ونكر فعاله ولا تنفقه منه واذا ائتمرك على  
سنة من امر الدين لم تنف قال من اذن من هو اذ لو دونه على الامر لم يصلح له من غير مشورة  
ولا اختيار واما من ان سئل البسطة فما الوجوب لك في آخر المبحث  
فلم يصدر من جواز نقل القضاة هو قول ابن غانم المالك والفرقة ابن خروجه المالك  
منه وصوبه مالك بن يحيى لما بلغه انه خالف في ابن غانم بقوله اصابه الفارس يعني ابن خروجه  
واخطا الموهب بن عيسى بن غانم الثاني وعلم من قوله نصب امام الذي هو من اضافة المصدر  
ان سجع من وطائفة الصالح لها سجع لا يصح في تلك الصلاحية اماما وهذا ما اتفقت  
عليه الامة بل لا بد من امر آخر يعقده الامة وذلك طرق منها متفق عليها منها مختلف  
فالمستحق عليه النص الله تعالى كذا او انا جعلناك خليفة في الارض والنص الرسول صلى الله عليه وسلم  
من الامام السابق فانه يجمع على انعقاد الامة بكل واحد منها فلهذا الحق في نصب الامام  
بنص الامام السابق وتعيين الامة بغير خلاف الحق اعتبارا كما بسطت ذلك في بعض  
وما يلحق بهذا القسم بعين الامام السابق جماعة وجعله لاختيار اهل الحل والعقد في

منها كما فعل عمر والهيأة رطبت عنهم قاله الغزالي كما علم من ايض ان من بني النضر  
للإمامة واهل الحدود ونسج النكر ودعوا الى بناء لا يكون بذلك اماما خلافا للفرقة  
الصالحية وهذا من الطرق المختلفة المردودة ومن مختلفات القبيلة عندنا وعند القدر  
والخارج والصالحية خلافا للشيعة الثمانية لاطرف الامة الا ان العمل فيسار الى الحل  
والعقد الصالح ويعتبرهم اياه من غير اشتراط اجماعهم على ذلك ولا بد من عدد ولا يتعقد  
بعقد واحد منهم بل من الباقي فعله ولقد لم يتوقف ابو بكر رضي الله عنه في الانتشار لا جاز في  
الاقطار ولم ينكر عليه احد وقال عمر رضي الله عنه لا يبيرون تشككهم مع رده بالاصل والرد على اعتبار  
واو بكر حاضرا فبايع ابو بكر ومعه بعض بني السبيعة عقد فوجب للفرقة الى عدده  
بعقد وانه كسائر القبائل وهذا من سجع النضر في كل الامام ابو العباس عليه السلام  
ولفظ في النسخة الامة بعقد واحد فقد لزمت ولا يجوز خلع من غير عقد وتغيير امره  
وهذا يجمع عليه سائر الملوك مع قائل الخلاف فقد ذهب اليه الفرقة الا اشتراطه  
عد وحجة من يصلح للامامة اذ دام النور وقضية كلام بعضهم عدم اشتراط البينة  
والصلب اشتراط الظاهر الاشرافا وعلى سبعة الامة لعل لا بد من احد بعقد الامة من  
وعليه فكيف في سائر هذه ان خلفا لابي جعفر قال لا بد من اربعة شروط وعقد وفوق  
له وانظر بل هذه حقيقة الامة العظمى والافضل هو من سجع ثبوت الولاية  
والفرق السماع الغاشية قال بعضهم وعلى الاول لا بد من كل واحد من جملة اربعة الامة  
عقد وجب الشخص السابق فيقدم ويكون غيره باعيا لانه في الامة من فان لم يعلم  
السابق وجب ابطال الجميع استيناف العقد وقع عليه الاختيار وقضية المنهج هو  
الصحيح به فربما لا يقع الثالث نعم في قوله امام عدل بالافراد اذ اقامت امامين  
او ثلاثة في عصر واحد وبل واحد لا يجوز لاجماع القول دم كافيه حديث مسلم في بايع اماما  
فاعطاه صفته بيه وشرة فليطعمه ان استطاع فاذا جاز آخر بنازعه فاحضره فاحضره  
عنق الآخر وفي حديث غوي فاحضره بالسيف كبايعه فاحضره بالسيف فاحضره بالسيف فاحضره  
امامين لا بد ذلك في الماشق والى لغة والاشفاق وحديث الغني وزوال النعم قال  
الامام ابو القاسم اصبحت الى المنع عقد الامة لشخصين في طريق العالم ثم قالوا لو اتفق  
عقد الامة لشخصين في غير علم ومعاينة نزل ذلك من غير تزويج وتعيين مرادة واحدة من  
من غير ايشوا هذا بعقد الآخر قالوا في غير هذا من عقد الامة لشخصين في صفة واحدة  
متقايين الخطط والى لغيره جاز وقد حصل الاجماع عليه انما اذا بعد الموت وكل



بين الامامين شيوع النور فلا خلاف في ذلك بخلاف هو خارج عن القواعد وكما انما است  
 ابو اسحق كوز ذلك من الطبعين متباين غاية البناء كالاندرس من انما لتعطل حوز  
 الناس وحكامهم في النظم وعلى انكر امية في جوهرهم نصب الامين من غير تفصيل وبلزهم  
 اجازة ذلك في بلد واحد وصاروا الى ان عليا ومعاوية كانا امامين فالاولا اذا كانا اثنين  
 في بلدين او انا جنيين كان كل واحد منهما اقوم ببلد به وواضبط لابلية ولان ما جازت  
 بعقبة شيان في عصر واحد لم يود ذلك الى ابطال البتوة كانت الامامة اولى ولا يودي  
 ذلك الى ابطال الامامة والجواب في ذلك جازي لولا منع الشرع منه بقوله فانقلوا الاكثر منها  
 ولا الامامة مجمعة عليه واما معاوية فلم يزعج الامامة لمصلحة انا في دولة الشام بتولية في قبله  
 من الامامة وما يعلو هذا اجماع الامامة في عصرها على ان الامام احد هما ولا فكل احدهما الى انما  
 ونحاشي امام فانه قالوا العقل لا يكمل ذلك وليس السمع يمتنع من اذنه قلنا ان السمع لا يمتنع  
 كما عرفنا ان العقل لا يكمل في كل بعض الشروط والتفصيل لانه ليس في طبيعة علم الكلام وانما  
 هو في الحقيقة كاهن الاشارة اليه وقد ذكرنا نحن شيئا في ذلك فاعلموا ان النظم  
 وقوله بالشرع متعلق بواجب هو العقول بالافادة اولها بالذات وسواء انا ومعتقونا  
 وبالعرض يعني ان وجوب الامام على الامانة طرفة شرع عند اهل السنة ومذهب المعتزلة  
 لوجوده احدى وهو اقوالنا الصالحة بضرورة اعموا عليه بعد موتهم حتى جعلوه ايم من خبره  
 ودفنه وتبعهم عليه في الامانة في كل زمان وعقبت استسقاء ولذا كان جوابهم عند امره  
 ايم بكنة خطبة حيث قالوا يا ايها الناس كان يعبد محمد فانه محمد قد مات ومن كان يعبد  
 رب محمد فانه حي لا يموت ولا بد لهذا الامر من يقوم به فانظروا وانما اراكم حكم الله  
 صدقت في كل جانب من المسبوق وكما ننظر في هذا الامر ولم يزل احد منهم امة لا فاضل بيننا الى  
 الامام غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين من يصلح خليفة وهو لا يمتنع من انما هم على وجوب  
 نصبه اجماعا وانما انما مع امر بافانته المحدث وسد النور في جبهته ليشي للجماعة  
 وكثير من الامور المتعلقة بخطط النظام وحماية بيضة الاسلام بالانتم بالامام وما لا يتم  
 الواجب الا بطلب الاب وكما قد ذكرنا في المسالك فهو واجب انما في نصب الامام دفع من علم  
 خطونه وكل من علم خطونه في دفعه على العباد وقد راعوا عليه جماعا بانه ذلك الضرر قد  
 انما علم علما بغير الضرر انما يمتنع من انما في دفعه من العباد والمساكنات والجماعات  
 والعقائد والاعمال الشرعية في الامام فاجتمع انا هو المعالي في انما في دفعه من العباد  
 وساد ذلك العقول لاني الامام من قبل ان يزعج رجوعه اليه ما بين لهم فانهم في خلاف

الاهواء وتشتت الآراء وامتلأ قلوب بعض الناس فقامت بها بعضهم ببعض فيغيث  
 ذلك الى الشقاق والفتنة في ذلك الملاك الكثير والوقوع في الامر الخطير بشهادة البتوة  
 عند موت الولاية بحيث لو تفرقت تلك المصطفات لمعاش وصار كل واحد مستغلا بحفظ ماله  
 تحت ثم سيفه وذلك يودي الى ضيعة المستضعفين في تلك المصطفات في نصب الامام  
 دفع معقولة لا اعظم منها وفقن لا يسأل عن افعالهم في نصب الامام من انما مصالح المؤمنين  
 واعظمها فاصد ليس في تلك الامايج اسمهم وقد بينا ما فيه الاصل سهان الاول قال الله  
 فانه قبل كونه نصب الامام لزم الطبا في الامانة في اكثر الاعصار على ترك الواجب لانفسه  
 الامام المتصف بما يجب الصفا سيما بعد الدولة العباسية لكن اللازم منصف لان تركه  
 معصية وضلال والامانة لا يتحقق على الضلالة فلي ايمان يلزم ذلك او تركه كالمكتوب في قدرة  
 واختيار وانما تركه من غير وعجز واضطرار الشك في السعد او الم يوجد على الوجه المشروعي  
 بحيث يسمع الشك والظن وبما يوجب طاعة من اجل الحق والعقد فربما في بعض الشرايط  
 من غير نفاذ الامامة وطاعة من العامة لا طاعة له وشكوكه بما يعرف في مصالح العباد  
 ويقعد بها على العزل والنصب اراد هل يكون ذلك اينا بالواجب هل يكون ذلك في الشك  
 العظيم من شكوك الاطراف المتصفين من السياسة والعدل والانصاف في بقوا الامام  
 اليه بالحكمة ويكونوا اليه كسائر الرعية انهم قلت الذين يعرضون لغيرهم قد روا  
 قرينا واذا انتم بكم فانتم ما استطيعتم وكما في اللوك والعطاء امانته على عقيد  
 الاوامر والزواجر وقوله فاعلم نكته وتقيم وهو لا يكمل العقل العطف في ما لا يمتنع  
 اراي وجوب نصب الامام عند ما ثابت على الامانة بالشرع لا يكمل العقل وهو على ما خط  
 والحياء والكف في ايم البصر في قولهم بوجوب نصب الامام على الامانة حكم العقل بخبر  
 بانه اصل دفع الضرر النابت واجب حكم العقل قطعا فكذا الضرر المظنون في دفعه  
 وذلك لان الجزئيات المظنونة المندرجة تحت اصل قطعي الحكم يجب ارجا في ذلك الحكم  
 قطعا او كونه في اكل الطعام المسموم فانما يجب اجتنابه ثم قلن ان هذا الطعام  
 مسموم ويجب عليه حكم العقل الصحيح اجتنابه وكل من علم ان هذا الساقط لا يجوز الوقوف  
 تحته ثم قلن ان هذا الساقط يفسد العقل الصحيح فيجب بوجوبه لا يفت حكمه ثم قلن ان  
 منع حكم العقل بالوجوب شرع واخواته بل هي الاستغناء والامام الشرع واما الوجوب  
 ففي العقل في هذه الموضع وامثلة فانما يكون كونه من مقتضى العقول والعبادات  
 وملا بانها والكلام ليس لابل في الوجوب استغناء في ناكه الدم من العاجل والغفاب



في الاصل في حكم الله تعالى وهو منع هذا كما علموا اذ لم يبق على عدم وجوب  
 الامام على الله تعالى بل وجب على الله تعالى الامام لان من لا يملك الامر فاما ظاهر ما  
 شرط في الامامة فامع رسوم الصلوة قائم بحماية بعينه الاسلام واقامة الحدود وتنفيد  
 الاحكام والالزام ظاهر في الامانة فكذا المردوم والحكماء مني على قاعدة الحق والبرهان  
 العقليين وقد تراءى بطلانها واداءها على الامامية والعلامة السنية والاسماعيلية  
 من الملاحدة حيث قالوا ان نصيب الامام واجبا على الله تعالى لا على الامة فلو كانت الامة  
 يكون معلى في معرفة الله تعالى وعبد الامامية ليكون الطاعة في اداء الواجبات العقلية  
 واجتناب النجس السلبية عند صلاة الشيعة لتعليم الكفار والافعال الاغذية والادوية  
 والسموم والفساد والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 الاصل في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 بوجه العقيدة لا بوجه العقيدة فليس في العقيدة في الدين ولا في غيره  
 في امره البين الا بوجه العقيدة فانه يكفينا اذاه وصدده تقدم  
 انما هو الامانة العقلية فما انما في العقيدة فلا يكون في علم العقيدة في الامانة  
 المسند التي في العقيدة بالذات ان نصيب الامام من حبل المعتقد فكذا انما يكون احد  
 القواعد المخرج بها المنقول بالتواتر كاشها دين والصلوة والركعة وصوم رمضان والحج  
 بقوله فليس لنا عقيدة الدين بقوله الدين لغو متعلق بركنا لا بعقيدة فكل ما ليس  
 كذلك فكل ما ليس في الدين كاشها دين والصلوة والركعة وصوم رمضان والحج  
 كما انما الله بنا بطريق الاجال وقوله ولا نخرج آه معناه ان الطاعة للامام وعلفها في  
 واجبة على جميع الرعايا فلا يجوز مخالفتهم في امر ولا في حق كاذب في كل ما ليس في الشرع  
 عنه ما لم يكن معصية محمدا عليها فله نصيب في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 طاعة الامام بما امر به انما امر به في حق الامارة بالكلية في كل الوجوه وذكر الامام  
 ابن عرفه المالك انما امر به في حق الامارة بالكلية في كل الوجوه وذكر الامام  
 مجمعا عليه ووجه الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 واجبة الظاهر والباطن فان الطاعة بالظاهر فقط هي والاصل في هذا كله قوله تعالى اطيعوا  
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم انهم آتوا الحق بالكلية العادلة بالموافاة والنا  
 في المنكر في الحديث بما طاع امير المؤمنين في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 من زمانه واولي الامر منكم انهم آتوا الحق بالكلية العادلة بالموافاة والنا

ما من مينة جالسة وهذا اجماع اذ بهم نعم الاحكام وتحقق الامور وحفظ النفوس  
 وسكن الفتن وسكن النعمان في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 النظم على الشاه لم يبعد وعلم الامر من جميعا بل في المباح ويكون البين في جميع  
 على ما تشره الامور معصية محمدا عليها فلا يجوز طاعة من لا طاعة لاطاعه مخلوق  
 في معصية الخلق وكذا الحديث انما الطاعة لله والوفاء قال الربيعي انما الطاعة لله  
 ليس بغيره ولا معصية فلهذا في الطاعة الواجبة المندوبة والامور الحادثة بشرا  
 فلو امر بها فطاعتها فيه واجبة واستغنى عن الفقه فلو امر بها فطاعتها فيه واجبة  
 تنبيه لا يخرج من هذا شكل والاطاعه جواز التي لفة تسبكا بقوله انما الطاعة لله في الوفاء  
 وهذا ليس بوفاء الا في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 القولين انما في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 الامام قيسا على الحاكم فلو جاز الامام احد على ما لا يحل مما اجمع على منتهى او كرهته فلهذا  
 لا يوصف في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة والحق في الامانة  
 قال الربيعي في حق من ايدى داود سائلكم كيف معصية بطلت منكم ما لا يحل عليكم  
 فاذا اسألوكم ذلك فاعطوهم ولا تسبقوا وتوقوا انهم صيرت عظيم الموضع في هذا الباب  
 فتدفع لهم ما طلبوا من الظلم ولا تسارعهم فيه وتكف الاستغا عنهم في التبريد  
 لابن عبد البر في طاعة من العترة وعامة الخوارج الى جوارحنا زعة الامام الجابر  
 قال واما اهل البيت واهل السنة فقالوا ان الطاعة الجارية والاصل والعقل والدين  
 يشهد بان اعظم المنكر هين اولها بالذات امر بسب نهر الجابر بلفظ ونهجه  
 وان الله الحق واجب على من يمكن من ذلك عند ظن انما ربه بل وتوهمها ولا يجوز  
 الوعاء على الامر اذ جهل بالحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق  
 والاستغفار رسالة بجانة اهل البيت واهل السنة وقوله لا يجوز طاعة الا ان  
 ليس من جنس قبل ومعناه ان الامام اذا امر بغير حق او ضمن فلا يجوز طاعته الا ان  
 حيث العقل بقوانين الاحوال فلا بأس باللفظ بالدين بما طاعة مع حفظ القلب عن  
 اعتقاد معصية وصبره على ما به الاكراه اجمل قال في الاكراه وقطبة طين بالاجابة  
 فان لم تحفظ العقل وفدت على طمع عمده فاطمعه وارضض بعينه جهرة  
 لكوه الموجب لا طاعة غير استحقاق التوفيق له اذ لم يحل له ان يملك من المؤمنين  
 سبيلا فان لم تقدر على الجبر فيك فاطمعه من اجتهاد قدرة القهار بخلق جوده

نهاده







بذلك وانما استحق الغفران فلا طاعة له وهو الذي قد فرغ من هذه المسئلة عند  
تعلقنا به السعوى وكذا في الغفران بالعتق فلا حاجة الى اعادته سببها الاول في شرح  
الفاصل ولا يجوز خلق الامام بلا رضى خلقه لم يستفد امامته من بعده وانما عرفنا  
كان العجز عن القيام بالامر انما هو في حق من استغفل الامر الى غيره والافلا انما هو  
لوضع خارج عن الامر معروف بالعدالة وجب على الناس جهاده ورفضه فان كان الامام سفا  
والى من عظم للعدل لم ينعكس الناس من غير ان يفر من الخارج حتى يثبت امره فيما يظهر  
العدل لا يتفق كالمجاعة على خلق الاول وذلك ان كل من ظهر في الامر اظهر نفسه الصلاح  
حتى اذا انكس رجوع الى عادته من خلاف ما اظهره في ذلك الفاعل فلا حكم له ولا امره فاول  
طالع في كذب النبال الذي فهم ما قبله لا يجوز في القيام على الامام وعلامة الامامة  
بغير غير الكفر والفرافادة هذا الشبهة لا يصح ذلك من قبله عند انه فرج كل  
الى غير ما رجوع اليه الا في ظاهره وانما كان بلا رضى من قبله هذا لعدم العلم اوضح وعلبك  
بالاصل فان من مباحث الامام الحق على كل من كان في كل واحد عجزه حاشي الله  
اختاره الامامة كراهية اطلاق الملك على استحقاقه عدم التصرف العام في الامامة وكذا على  
استحقاق ذلك خلفا بعده كما يكره اطلاق الملك عليه لغيره ولا يكره اطلاق  
الملك على استحقاق ذلك غيره من الانبياء لقوله في داود وشدا ملكه وفكر سليمان  
وهي ملكا لا ينفصل احد من بعده وفي اريد بسطة فعلية لا اصل وامر معروف  
لا في حق الامامة عبقها بما يتوقف القيام به غالبها عليها وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وهما من فرض الكفاية عند وجود شرط فاذا اقام بهما في صفة من فيه غدا سقط  
وجوبهما في الباقيين قال السعد وهذا لا ينافي في القول بان فرض الكفاية على الكل لا  
الذي بان فرض الكفاية فرض على الكل ويسقط بفعل البعض قال ابن الفاكهاني  
واقا نصيب الامام لعل كذا احد ثقتين عليه كما يتعين بالعلم على كل احد قدرا ولم يقيد  
اذ ذلك من جملة المقدور كما في الحديث ولا شك كما قال النووي انها من النصيب  
في الدين والرحمة للمسلمين قال السعد المراد بالمعروف الواجب للمسلمين والامر بالمعروف  
القول بانها واجبة مع القطع بان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب بل منه وبان  
السود وعجزه وجوبها عند القدرة العقلية عندنا بالشرع والديون على وجوبها  
عندنا انما هي السنة والاجماع اما الكفاية فكيف لا تكون ولكن منكم امة بدعي الى غير  
ويأمره بالمعروف وينهيه عن المنكر والملك هم الفاعل منكم فزامة اعزبت للملك

تأمره بالمعروف وينهيه عن المنكر الآية واما السنة فالمراد بها العباد بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
انما امره بالتأمر بنشر امره النبي وم قال قبل الغفران في حدود الله تعالى والواقع فيها  
كل من قوم استهوا على سنة فاصلا بعضهم علما وبعضهم سلفا فكان الذين استهوا  
اذا استغفروا المآثر ما عدا على من قوم فقالوا لو انما عرفنا في نصيبنا عرفنا ولم نود من قنا  
فان تركوهم وما ارادوا به لكانوا جميعا وانما اعدوا على ايديهم كواجبها الغفران في حدود الله  
معناه المنكر في الغفران في دفعها وانما في قوله والواقع فيها ان في موضعها التبيين  
فالعطف ليس بغير والحد في ما نهى الله ومعه استهوا اقروا ومنها قد علم عن  
اي سعيه في رضى قال سمعت رسول الله يقول من رآ منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع  
فليتركه فان لم يستطع فليقلبه ذلك ضعف الامارة ومنها حديثه ايضا علم على من في الغفران  
انما قال يستعمل عليكم امره فتوقفوا وشكروا فمن تركه فقد تركي ومن تركه فقد سلم ولكن من ترك  
وتابع قالوا يا رسول الله انما نعلم قال لا اما انما موافقكم الصلاة ومعناه في كرهه بقلبه ولم  
يقدر على التحريم ولا انك فقد تركي من الامامة وادركه في نفسه وفي انكره كسب طاقته فقد سلم  
من العصية ايضا في رضى بغيرهم وتابعهم عليه فهو العاصي واما الاجماع فلا ان السمع والصدور  
الاول بعده كانوا يتواصون بذلك ويؤكدون تاركهم مع الاقتدار عليه فان قلت انما  
بصيفة فعل انما يدل على الوجوب لا على مفيد الوجوب فغيره جلال قلتم النصيب بطلان بحسن  
الفعل والاصح ان الشريعة بهذه الاطراف السابقة لا يستغنى عنه مفيد الا الشريعة  
خاصة فان قلت انما يدل على قولنا بانها الدين اسموا عليكم انكم لا يصحكم من ضلوا  
اذا انه قد علم في قوله لا اكراه في الدين ومن حيث عايته قلنا يا رسوله من لا يامر بالمعروف  
ولا ينهى عن المنكر قالوا كان الرجل في ضلوكم واذا كان الحكم في ذلكم واذا كان الايمان  
في كفاكم واذا كان الملك في صغاركم قلت السعد حيث في الآية الاولى اصل انكم  
باوآلوا اجبا ونكر العاصي وبالا امر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يصحكم بعد النهي عن المنكر  
واصرهم عن العصية او لا يصحكم عند انهم ضلوا الصالح انهم قال النووي بعد ان قد روي  
وبهذا صحت الآية وبطلان وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال السعد قوله لا اكراه  
الاية مستوفى بآيات العقل على انه ربما ينافي في كونه الامر والنهي اكل واما الحديث فلا  
يدل الا على ان الوجوب عند فوا الشريعة بل من لم يفسد او انتفاء العائنة فان قلت انكم  
النهي عن المنكر لا يستلزم الامر لا يستلزمها شيئا وانما الامر بالنهي والوقوف لغة في النهي  
ومن هذا القول ان المعروف يؤخذ من عدم تعليقه وجوب الامر بالمعروف والامر بالمعروف



المشترطين ذلك وجوبها بذكرها الا جماع قبل ظهورهم على عدم توقف ذلك على ما  
كما قال امام الحرمين كما يؤخذ من عدم رتبة الامام عدم وجوبه عليه وهو اجماع الفقهاء  
المسبب في الصدق الاول وبعده كما يوافق في الولاية بالعرف وهو انهم من المنكرين غير تكبير  
احد فلا توقف على اذنه الامام فلا حد الا من الرعية ان يغير المنكر بالعدل والعدل  
او ان يغير الامر في الضيق او في شدة السلاح ربطا بالسلطان خذرا في الفتنة واذا وجدت  
الشروط لا يتب فوجوبه على الحاكم الكونه على دونه وعلى من يكون مسمى القول الكونه على  
دونه ايضا ومن ضعف سقط عنه التغيير لا بالقلب قلت حمل الفعل على الوجوب خرج منه  
الامر بالعدل والامر بالعدل عدم وجوبها كما في قوله المودع والملك عند الاطلاق بغير  
لوازم المحرم كما في السعة الامور وفي ذكره السبيل في عدم التكليف بها في الواجب  
والحرمان والحدود ما وقصها على الاولين قولنا القاضي والامام وقال ابن بشير فكون في  
المسؤولين بذبا او وجوب قولنا فيمكن حمل الظاهر على احد القولين في الردوب واعلم  
ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر شرط واحد لا يكون المتولي لذلك عالما بما يشر به وبما يضر عنه  
فالحاكم لا يمكن له ان لا يشر بما يراه ولا الامر به قال الامام الحسين في قوله اذا استوفيت اركان  
التي هي في العام فبقية العلم وعبر العالم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا اختص مذهب  
بالأصناف فليس للعوام فيه ولا للنسب بل الامر فيه موكول له اهل الاجتهاد ثم ليس في  
ان يقرض بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة الخلاف او كل جهة في الزرع مصيبا  
ومن قال ان الصبي واحد فهو متعين محله وقال الشافعي في الفرائض اذا ارادنا من فعل شيئا  
فما كان في كونه وتخليه وهو يعتقد بحرية انكرنا عليه لانه متعين في الحومة من جهة اعتقاده  
وان اعتقد بتخليه لم ينكر عليه لانه ليس صاحب ولا له ليس القولين او في الآخرة او في  
ولكن لم يتعين المصلحة الموجبة لاجابة النكار الا ان يكون مذكر القول بالتخلي  
صنيفا جدا ينقص فضا القاضي في منكره لطلانه في الشرع كواله في الجارية بالاباقت  
لذلك عطا وشار النبي معتقد الذي في حقيقته وان لم يكن معتقدا بتخليه ولا كراهه  
والدارك في الترخيم والتخلي متقاربان ارشد للمرك برفق في غير النكار فوجب لانه من  
بلد مع الندوب والامر بالعدل والنهي عن المنكر في شانهما الارشاد في غير الوجوب  
انهم ومن قولنا الا ان يكون مذكر القول بالتخلي صنيفا جدا ينقص فضا القاضي في منكره لطلانه في الشرع كواله في الجارية بالاباقت  
الحقيقة ان كل من يثبت الشافعي في كل الصبي ومنه ان النسب على وجهه ان يثبت  
في شرب الخمر والسلاح بلا وانه انهم ونايها ان ياتوا في نواحيه لا ينكر الكونه مثل ان

ان يشر عن شرب الخمر فيقول نهي عنه ان يشر الخمر في قوله قال القاضي في هذه المسئلة فسمان  
تارة يكون اذا رآه عن شرب الخمر ما يوجب عظم من غير الناي في تارة يفعل في الناي في نهاية  
الزمان فتقتل في القسم الاول انفق الناس على ان يحرم في النهي المنكر والقسم الثاني انفق فيه  
فهم في سواء بالاول نظر العظم المغة ومنهم من فرق وقال هذا لا يمنع واستمر في القول  
مشروع في طاعة الله عز وجل لقوله تعالى وكان من بني قنقلة يتوبون كثيرا منهم ما هم قتلوا  
بسبب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وانهم ما يهولوا اصابعهم في السبل وما يضعفون في  
وما استكافوا وهو يد له على ان يذلل النفس في طاعة الله كما يورث وقد قيل في بني زكريا  
عليهم السلام بسبب نهيهم عن تزويج الربيبة وقال السكوني في فضل الجهاد كلمة حق عند سلطان  
جائر ومعلوم ان من عصى في حق النفس في الجهاد فله الجنة فجعله لسواء عدم افضل الجهاد ولم يفرق  
بين كل كلمة كانت في الاصول او الفروع من البكارة او الصغار وقد خرج ابن الاشبث  
مع جميع كثيرة الناي بعين في حال الجهاد وعرضوا انفسهم للقتل وقتل منهم طائفة كثيرة  
بسبب انهم ظلم الحجاج وعبد الملك بن مروان وكان ذلك في الفروع لا في الاصول ولم ينكر  
احد من العلماء عليهم ذلك ولم ينزل اهل الجهد والعزم السلف الصالح على ذلك فظهر من  
المصطفى الفدية العظمى انما تنفع في الامر والنهي الا كانت من غير هذا القبيل امام هذا  
فلا انهم وكثرة في فقههم وعبرهم وعبرة الرتبة في باب الجهاد وشروط وجوب الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر وعصوه وماله وان قيل كما شمل كلامهم بل وعرضه كما هو ظاهر  
غيره با لا يخاف من جهة الكبر من جهة المنكر الواقع ويحكم مع خوف على الفدية وليس خوف  
على النفس انتهت بعبارة السعة من الشر وطاعة الله ومصلحة الكبر في ذلك المنكر  
او مشر وهذا في حق الوجوب والجزاء في قوله الامور والنهي وانظر انما يقتل ولا  
كناية لغيره فانه لو كان يحصل له السلوك بخلاف من يحمل وحده على المنكرين ويطعن انه  
مقتول فاما يجوز له ذلك اذا علم على طاعة الله فيهم يقتل او جرح او يهرجه انهم وفي كلامهم  
ان خوف من جهة مساوية مسقط للوجوب او لا فائدة في واحد الرابحة اما الرجوحة  
فيعدم الامر وهذا مقتضى القواعد وان لم يقف عليه كلام غيره في هذا البحث الثالث  
يعد على طاعة الله انكاره المنكر من قبله وانما امر بالمعروف والنهي عن المنكر في قوله تعالى  
ولنظر السعة من الشر وطاعة الله في قوله لا يعلم قطعا على عدم النأي لئلا يكون عتقا  
واشتغال بالاباقت فان قيل في قوله لا يشرعوا في الذين قتلوا ربا يكون ذلك اذا لا  
لا انهم وكثرة قول الامام من شرط الوجوب ان لا يباين من اجابته انهم وكل الكلائين

يكن



















لانه لا يتاخر اذا سمع بل قد يسهل قبل الخاف الغيبة الى حرمته في الغيبة وتاخره  
وكذلك في اعلان الملك ونظامه في الامراء واللوكة وفعله وانزع فيه ابناء وحبه  
وكيفية القصور من غير تبارك والافكار على التور على العظام والحصول الكبار فذكر  
مثل هذا في هذه الطوائف لا يحكم فانهم لا يتاخر في سبيل سيرة العز لا يتاخر في  
الاعلان والحيوة في احوال الطوائف حديث لا يثبت فاسق لا يقول هو غير ثابت الصحة  
عند اهل العلم ولو لم يكن صحة وجوبه بما اذا غيب عن مجلس فاسق بعد نبوته عليه او  
بما يترتب به واداره عليه ما بعد النبوة فلا ولا يجوز حمله على الطوائف اتفاقا ومنها النسخة  
والتي عين في المشتريات فاذا كان الاثني معروف بلحق كالاغصان والاعرج والاصم  
والامر والاهول والافطس والاهب والاشم وقبيلة عجزا جاز تعريفه بذلك بنية  
التعريف فيهم الطوائف على جهة التفتيش لو لم يكن التعريف بغير ما كان اوله وقيل  
بل يكافئ بعضهم بين ما يكون هو الملك والابكره فانه سنة استاكره  
العلماء بنات بها الغيبة فيم الشافعية النوز والغزالي وغيرهما من المالكية فيوافي  
وابن الحاج في هذا من زيادة تيناها بالاصل خاتمة معلوم في الغيبة لها جهتان  
جهة الاقدام عليها وجهة التوهم في حرمته فيم لا يطلع فيها التوبة بخودها  
والثانية لا يتدبرها مع التوبة في طلب عفو صاحبها عنه ولو بالبرادة المجلد متعلقا  
عندنا كما هو جد وجهين عندنا فقيحة اليه وانما تعين الغيبة لصاحبها ان  
يلتفت على وجه الغيب في الاصل من كثيره وقوله وحصوله عطف على نفسه وهو  
تقديم بعد تخصيص طلب العدم وجوب الاجتناب على ما ذكر بل كل حصوله ذميمة او ذميمة  
شتر مما كان الظلم والبغى والحرابة والغش والخدعة والكذب لغير مصلحة شرعية  
واللهو وترك الصلاة ومنع الزكاة وعدم المبادرة الى التسليم وعقوق الوالدين  
وترك الاستغفار بالعلوم الواجبة وغير ذلك مما لا يحصى من الاقوال والافعال وكذا  
الافلاق كالحي قال الزا في دهور روية العبادة واستغفارها في العبد لله  
معصية تكون بعد العبادة متعلقة بها هذا يتعلق الى من كماله في العبادة  
والعلم على كل مطيع بطاعة فانه احرار غير مطيع للطاعة لانه يقع بعد اكلها  
الربا فانه يقع مع انفسه في سر كرم العبد في سواد الله في فانه العبد في  
له ان يستغفر ما يتوب لسيده بل يستغفره بالذلة على سيده لا سيما عظمته  
ولذلك قال الله تعالى وما فعلوا الله حق قدره انما غطوه في غفلة فمما يغيب عن عباد

فقد هناك مع ربه وهو مطلع عليه وعرض لغيبته الله وسخطه ونبه على صده  
ذلك بقوله تعالى والذين سوفون ما اتوا وقولهم وجعل انهم الى ربهم راجعون فعنا  
يعتقدون الطاعة بما يفعلون وهم خائفون من لغات الله عز وجل تلك الطاعة اعتقادا  
لها وهذا يدل على طلب هذه الصفة والتمسك بصدقها فالمرجع للعبادة فقط بخلاف  
البكر فانه راجع الى الحق والعبادة كما ياتي في انفسهم فقلت علمهم قوله فيم انما يغيب الله في الاول  
رسم الحي بانه روية النفس في اعمالها واستغفار العبد ذلك منها والله اعلم وبالجملة بعد  
من الاخلاق القلبية وكذا البكره هو بطريق في بعض الناس كافتة به يوم كانه في  
مسلم من يدخل الجنة في منزلة متغالا ذرة من كبر فقالوا يا رسول الله ان احدنا لم يكن  
توبه حسنا وفعله حسنة فقال ان الله جميل الخيال ولكن البكره بطريق في بعض الناس  
او غفلة الناس بالصاد والطا المهملين قال العلماء بطريق في ذرته على فائده  
وخص من اعتقادهم وقوله من يدخل الجنة آه وعبد عظيم ليعتق ان البكره في الكبار  
وهو راجع بعضهم في هذا الحديث وامثاله محمول عندنا على من عمل عمدا في  
وقت بدورها غير التكبر او في المبدء والنفع العام قد يرايه الحاصل انفسه  
المقصود من التوهم فلا يشاهد بدينه للفقرة على فلو لم يكن البكره في النار ولا في النار  
في كونه بازكارا كما ذكره اربع سببات الاول البكره على عدا الله والعصا في والكلية  
واهل التوبة في الدنيا والآخرة المصائب مطلوب شرعا في غفلة وعلى الصالحين في  
الدين ورام بعدو دين الكبار هو من اعظم الذل في القلبية حتى قال بعض العلماء  
كل ذنب من ذنوب القلوب وما يكون معه الفتح الا البكره ان في ظمير الحديث في  
التجمل بالملايين الرأب الخيل والدور والحكم ولا سيرة والقصور لا يلزم ان يكون  
كبرا ولا اخلاق في تمامه في هذه الاوسية العلماء في اقسام وذكر في التوهم في  
الدين ولا حضوره بانه قال فيكون واجبا في حق ولاية الامور لا يصلح معها  
مصالح العامة اليوم لما جبلت عليه النفوس في العصور الناجزة من التعظيم في  
عكس ما كان عليه السلف الصالحين في العظم بالدين والتفوق وقد يكون معذوبا في  
الصلاة والجماعة وفي كدوب لربهم العدو والمرة لزومها وفي العلماء في تعظيم  
العلم في نفوس الناس وقد قال عمر رضي الله عنه في النظر الى النار ابيض  
النياب وقد يكون حراما ان كان وسيله لغيره كمن يتزين للاجبية فيقع العجز  
بهن وقد يكون مكرها اذا كان للقطا ولعل على مثاله وقد يكون حراما اذا اطلعت



عن تلك الاشياء يريد ولم يقصد اظهار النسخة الثالثة في قواعد على الحاشية  
انتم الكبرياء انتم القليل من الالباب في الكبرياء كانوا في وقت عهده وكتب  
على مثل هذا النوع تسمى كماله وقد علم كانه الحديث السابق وبتعد باحة والفرق  
بينه وبين النسخة بالبس ان اصل النسخة الاربعة ففقدتم انما قبلت النسخة على ان  
النسخة من النسخة الرابع الظاهرة الرابعة الى الحسن دونه الكبرياء هو ان النسخة  
الرابعة الى الاحتقار والارادة وبما نرى علم الكبرياء في النسخة تصف الخلق والخلق  
واذا النسخة تصف الاخلق ثم الفرق بين الحق والسميع وهو ان العمل هو العمل والسميع  
ثم بينه وبين الناس في تحذيره بل هو في النسخة الاولى والسميع والسميع  
بالنسخة في مسلم فوجدنا في سماعه يوم القيمة بانه ينفذ يوم القيمة بالعبادة  
ان فلان علمه انما اراد به غير كماله العلاء وفي رواية اخرى في سماع الله به  
ثم صفه وحقه والفرق بين السميع وبين الربا بانه ان العمل في صورة السميع  
يقع فالله له ثم يعبه فصدق وجه الناس وفي الربا يقع معارفاً للعبادة  
الناس لو كان في عبادة في العمل وقوله اذا لم يحط على العباد والعباد عليك  
ان يجنب الله هو كماله فالله في بيانه وهو ان يمتلئ زوال النسخة الاولى وسواء في  
استقالاته اليه لا كماله واعلم ان الذي يشترك مع الغيبة في انها طلب القلب  
وتعريفه في حيث ان النسخة زوال النسخة في الفرة والغيبة في حضور مثل  
نسخة الفرة في نفع لطلب زوالها في صاحبها وربما عبر عنها بالمثل لا اله الا الله  
اشتهر الحديث بما رآه في النسخة النسخة وحكم الغيبة الاربعة لعدم  
لغوبة البتة ودليل تحريم الكتاب بقوله تعالى ومن شر ما اذا هدم كبدوا  
الناس على اناسهم من فضل ولا تتواضعوا فضل الله به بعضكم على بعض ان زواله  
بقدرته المنة والمنة كقولهم رب ايكلم ذاك الامم فيكلمهم الى الغيبة  
في الحالة حاله الدين لا حاله السوء والذرف في بيده لا تؤمنوا حتى كما يوايه  
الحديث واما الاجماع فانه منعقد بين الامة على تحريمه وفيه لانه اعراض عن الحق  
ومعاندة له حيث انهم على غير الحاسد بالعبادة اياه لتوريد نفع فعله وازالة  
فضله كما ان ذلك على الكبرياء فان قيل ربما صار الحق والكبرياء في طابع لاجرة  
للكلف فما فكيف يثابرها في ذلك اذا صارت كذلك كانه الخلف به عدم  
اسبابها والعمل بمقتضاها والله اعلم وقوله وكالمعطوف على كالجواب وجب

عليك ان تجنب المراءى الدين وهو بالمد لفة الاستخارج ما هو من حيث ان فاذ  
مسيح من عاينها ومربى النفس اذا استخرجت حبه بسوطا ووجهه فكل من  
التمهدين يرمى صاحبها بسخج ما عنده او ما في كلامه وفي الوقت من زعم الفرة  
في يد صوابه ولو ظن ان النسخة لا تارثهم الا ما تارثها قال الغزالي والذموم منه  
طعنك في كلام الفرة لا ظاهراً ولا في غير عرض سور ختمه قائله واظلم من ذلك عليه  
انتم تنسب قد ظهر لك ان المراءى الحق وابطال الباطل مطلوب شرعا  
وتفصيل الخضم من غير عرض صحيح سور ذلك حرم ولعله هو اى الكاف لنبه على  
ذلك وقوله والجدل سواء جعل موطونا على ما قبل او على الجوع وركن آخره للفرقة  
وبما فيه الجدال اية وهي لغة القرآن مصدر جادل اذا خاض من الجدال يسكنوا الدلالة  
وهو ضد الفرة وهو سجع الشدة وكذا عريضا وقيل سجع محرقا قال الغزالي واما الجدال  
فعبارة عن امر يتعلق باطلا والذات في توريده وفي بعضهم بانه مقابل للجدل بالحق  
وبعضهم بانه تقاض بين اثنين فضا على التحقيق من ابطال باطل والحق من  
المراد هنا ما كان لا حقا في باطل او ابطال حق او ما كان لا ظاهراً في الخلق في كلامه  
الفرة ليست بكثرة العلم لفتة خفية الجمل الفرة واعلم ان كلام المراءى والجدل في  
الآخرة بل بما فيه واحد لا يحق الا بين اثنين فضا على وان الحزم منها ما دفعه الحق  
بالقول وترك الاضيقاد الى ما ظهر والجدل ثمرتها انما يكون طلبا للحق فيقال ما لك  
الجدل ليس من الدين في شيء وقال الشافعي في ما ذكرته احدا وقصد الحق في اتمه  
اذ اكره لاظهار الحق في حيث حق وهذا هو المأثرة المشروعة من النظر بالعبادة  
من الجاهلين اظهار اللطوب ولها آداب تجنب اضطرابها الذي من الجوارح  
والاعتدال في رفع الصوت وخفضه وحسن الاصغاء لكلام صاحب وجعل الكلام  
مساوية لاسما منه والنيات على الدعوى كانه نجيبا والاضمار على السؤال كانه  
سائلا والاضمار عن الفتنة والتعصب والمغالبة وقصد الانتقام فانه ذلك كله  
منهيب لطراوة الكلام وانه لا يسلم فيالم نفع له على ولا يوضع مهانة ولا يحضر غما  
تشبه بخضم بالزور وتروك كلامه بالتعصب وان تجنب المراءى والجدل والجدل  
وترك قبول الحق قال عبد الوهاب اذا قدم على الجاهل لم يجمع هذه الامور فيقول الله تعالى  
انما حدثنا ذكره عن حصار البصاح الحق وابطال الشبهة ورد الحق الى الصواب  
والفصل الى الرشاد والبرهان الى صحة الاعتقاد مع الذباب الى العلم والتعليم والطلب

ج







لا غيبه

الخلفه

الحفاظ والرسوخ والالتصاف المهيمن ومن ثم لم ندره من الزواجر تحت البعد على السبل  
ذلك هو ما يحفظه الله او بدونه فانه القرآن باعتبار لفظه وانزاله وصف بالحدث اول  
سورة الانبياء والاعتناء بالذم اقر به من مخالفة السنة ودعائه الى الضلالة وهي من حيث  
هي منقضية فمخالفة ما هو متناوله قواعد الوجود والذم في الشئ كونه من القرآن  
والشئ اربع اذ اختلف عليها الصانع فانه التبليغ لم يعدنا من الغرض واجبنا واجبا والى ذلك  
حرام اجلا وبعض الناس من ذم البعد الواجبة على الكفاية الاشتغال بعلوم العربية  
المتوقف عليها فهم الكتاب السنة كالنحو والعرف والمعاني والبيان والاعتناء بخلافه  
العرف من القوافي وكذا وفيه بحث ظاهر وكالحج والتعبد بل وتخرج صحيح الاطاعت من  
سبغها ونه عن كراهية اصله والآية والرد على القدرية الجبرية والمرجئة والمجتهدة  
اذا دعت الى ذلك حاجة كالمزلة حفظ السنة فرض كفاية بما زاد على التيقن كادلت  
عليه النواع الشرعية والابنائنة حفظها لا بد لك ولا يلزم الواجب المطلق الاله فتوارة  
ووامر وهو كل رتبة تلتها قواعد النجوم وادلت من الشريعة كالنحو والحدث من النظام  
والمرتبته النافية للنواع الشرعية وكفيعا لم الجاهل على العلماء وقولنا لما حسب الشرعية  
من لا يصلح له بطريق التوارث وجعل السنة في ذلك كونه المنصبة كالمزلة وليس فيه  
هو اهلية لزمانا وبعضهم ذم البعد المحتمل الاشتغال بهذا سبب شرايل البعد التي لانه  
لما عليه من السنة والجماعة الآتية الوجه السابق انما ومنذ البعد وهو متناوله قواعد  
الغيب وادلت كصلاة الزواجر جماعه وانما صور السنة والعقيدة وولاية الامور على  
خلاف كانه عليه الصلابة رضوان الله عليهم سبب الصالح والفاحشة لا يخل  
الا يعطى الولاية في نوازل الناس كانه انما في ذم الصلابة وحرارة الباطن بالدين  
وسابق اهل الكجرة والاسلام ثم اخبر النظام في صاورة الباطن الاله الصورة زاده  
بعضهم ذم البعد المذوبة اعداته كالحرب والدارس وكل انشغال في البعد في العصر  
الاول والكلام في دقائق النصوص والجد وجميع الحيات والاسئلة لا في السبل العلية في  
قصد وجانته تكملة وهو ما ناولته الكراهة من الشريعة وقواعد كتحصيل  
الفاصل او غير ما يوسع من العبادة في صحيح مسلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم كتحصيل  
بهيام او ليلها بقيام ومن هذا الباب الزيادة في العزوبة والحدودة كادرت في الشئ غيب  
الفرقة ثلثة وتلخيص فيعمل ما نهى ورد صاع في ركعة الفعلة تجعل عشرة اصعب سببا  
انما الزيادة في الظاهر للاشتغال من الزواجر وقلة ادب مع بل شانه الفعلة واذا اعدنا



شأنه وضعه عند الخروج عند قلاب الزيادة في الواجب عليه المنع لا يجوز  
إلا في بعضه الواجب هو الأصل والزيادة عليه مباحا وذلك من مالك رحمه الله تعالى  
سنة أبان من موال برضا لعل يعتقد أنها من رخصة وخرج أبو داود وجعل في كنه  
رسول الله وم فصل الفرض وقام ليصل ركعتين فقال لعربي الخطيب من راحة مجلس  
في فصل بين فضلك وفلك فبك من كان قبلنا فقال له ما أصابك بك  
ابن الخطيب يريد عمر بن الخطاب وصلوا الفرائض فاعتقدوا الجميع واجبا  
وذلك تغير للشرع وهو حرام إجماعا زاد بعضهم من البيع المكرهه في ذلك  
وتروى المصنف أنه وعلم أن حكما على الزائد على التيسير بالكرهه إنما هو من حيث  
زبانه فلا ينافي في قول النور وعنه أنه يباب عليه يعني من حيث أنه ذكر مباح وهو  
ما نأول له الأمانة وقواعد ما من الشريعة كما أخذ المأخذ للفق في الآثار  
أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو في الدين العيش  
وأصله من المأخذ فوسا لم يباحه زاد بعضهم من البيع المباحة توسع في ذلك المأكل  
والشارب للباس توسع الأكل فافعل في ذلك إمامة صور الأئمة وغيرهم من الأمانة  
الأئمة من ذلك فافعل كان هذا المذهب فومنه وبك أنه يجوز لهم فلا يباحه فلا  
ليس الكلام الآتي ذكره ولكن العلم أن مختلفون في ذلك في حقه بعضهم يجعله مكرها وبعضهم  
يجعله مباحا وبعضهم يجعله مباحا في غير كل كلام عليه بنا سببه من هذا الخلاف تغييرات  
الأول الخلق إنما هم القول بشرية البعثة فهو قول ابن أبي زيد الأصمطي مطبوعه على  
انكار البيع ولا شك في إطلاق الحديث السابق أيضا وهو عند السامع صحيح لا ينفق  
وفي الأصل عدم السابق كثره ويريد بيان كلام العراقي في التيسير بعده الثاني قال بعضهم  
كل حكم اجازة إن يقع ومنه أو لم يكن رده إلى أصلها هو واضح فإجازة مرة وسعة  
أخرى فالتأني ماسح للأول وإنما لم يرد فيه شيء ولا يمكن رد ما اجازة ولا منع فيه  
الخلاف قبل ورود الشرح والأصح أنه لا حكم فلا يملكه في شيء وقيل يرجع إلى المصلحة هو  
السبب فما وافقها منه أقدم وما لا ترك أنه قد قد مناه بر منة في محل يتيقن أيضا  
إذا عرفت أن قول العراقي البعثة إذا عرفت فوضع على قواعد الشرح وأولته فأن شيء  
تساو لها من الأدلة والنوع المحقق في الجواب كثره أو غيره ما وانظر إليها من حيث الجملة  
بالنظر إلى كونه بدعة مع قطع النظر عما يتقاضا كثره فإجازة كثره في التابغ والله  
كوفي الأتباع مطابقي للنظم مطابقة فامة الثالث قال أبو العباس الألباني في علماء الأئمة

ثلاثة لو كتب من ظنوا بسيفهم من فبين من الدنيا والآخرة اتبع ولا يتبع  
انضم ولا ترتفع من ربح لا يتبع وكلاهما للشيء قد ربح فما ربحه فافعل  
وربح ما لم يربح كما امر فاسبق بالخلق شيم أفضل الخلق وتقدم الزيادة شرعا  
على اختلافات بعض من ذكر كل خير وسلامة وفاقه حمده في اتباع السلف الصالح  
بينها أن أفضل الأموال وأكمل الخصال أموال النبي وم وهضاله التي لم تنسخ ولم يزل  
المتصو بها موجودا بجوار الفعل في الجملة ولما قام الدليل على اختصاصه عليه السلام  
به وإنه في الجملة بالتفصيل راجع على غيره في ذلك فهو مقدم على ما أقدمه القوم واستنبط  
من الأئمة ما يتبعه في طريقتهم ويستنبط من شريعة وأما ما نسخ كقيام كل الليل  
فهو من جملة ما خشي تغييره الغرض أو الأمانة به على كل وفور وكذا ما قصده وم  
موجود بيان الجواز كصوته وم مرة ثم لا فرق فيما أضيف إليه من هديه وهو طريقتهم  
وستبين الأقوال والأفعال والأعتقادات ومن هنا قال في السنة الضعيفة  
أحدثت من عتوا الرجال وكذا ما كان في حقه بدم كثر وقدمه أزيد من أربع نسوة  
فانقلبت القيود التي كانت عليه أشبهت بها لم يغير من في العلم في منها فلو اطلعا  
في محل التقييد فليس هو ردة إلى العقيدة شتمه ويمكن أن يكون المراد أن كل شيء  
لهم فهو باعنا ركونه هديا وم من حيث هو كذلك في وقته الخاص راجع في ذلك  
الوقت في غيره فلم يبقه الله في ذلك الوقت في ذلك الموضع فلا اعتراض لك بمخالفة الخبر  
الذي هو بيان ما هو الأرجح بالنسبة إليها لتبينه فيه ويرى أنه قد كان بانه باع  
قوله فما ربح من كل ماله ففعلك عنه ثم أو بلغ أمانك وأخذ به ولو كان مما ربح ففعل  
لك ابتاع فيه فافعل محج لك ما عساه يتوهم وقوله إذا ابتاع ففعل ما كان مستوحا  
ولا كما رخصه به وم غيره ولما كان بجوار الفعل ولا كفي في المراد بالبيع  
هنا ما لم ينع عنه ولو تغير ما فعل فيه الواجب المسنوخ والمذخور والمباح المستوطنا  
والأمر بفعله معناه أنه لا يجب عليك في فعله ولا شك أن كل ما ذكر كذلك ففعله  
وقوله ربح ما لم يربح أمر أميت فاجتبه أو ترك ففعل ما لم يربح لك فعله في العيب  
عليك فيه مما كان أو لم يكن أو خلاف الأول ويدخل فيه الجمل والأول قبل الجمل  
منها الجمل بكيفية وجه العمل بها في ولا يدخل فيه العام والمطلق فيلزم رد المخصص  
لوجوب العمل بها في تحقق المخصص والتقييد الأصل عدمها في غيرهما الأول بيان  
في كلامه ثلاثة فاما الأول فقام هو أصل المخصص في هذا الباب لعله لو كان كذا

في رواية أخرى



الخلق البيت على احد احوالات مرتبة ثم الثاني مقام الخصال وهذا اشار اليه بقوله  
وكل من يلقى في رجب الثاني مقام العوام واليه اشار بقوله فابح افعول وادع بالمع  
الثاني في البيت البديع النضين وهو قوله في الشوية ولم يبق على غير ذلك وهو ابن  
مالك في الغنية لشهره فتابع الصالح في سلفه وجانب البديع في سلفه  
لما ذكرنا كل من في اتباع في سلفه وان كل من في اتباع في سلفه ارشدنا الى ان كل من  
ما يورثه في اتباع في سلفه واقواله وافعاله وبيانه الفوق الصالح في سلفه الصالح  
بانه يقتدر في طاعة هديه اذ الصالح كما قال الزجاج وصاحب المطالع وغيرهما هو  
العام يحقون الله تعالى وفوق العباد وقد قالوا في اقتداء بالابدين في بعد ابي بكر  
وعمر وقالوا في علم بن سني سنة الخلفاء من بعد علي بن ابي طالب وقالوا في علم  
افضل من غيره في علم بن سني سنة الخلفاء من بعد علي بن ابي طالب وقالوا في علم  
ذلك من صالح غيرهم بقوله من سلفه بالانطلاق لان في اتباع السلف الصالح  
نجاه من كل سوء فورا بكل حال وجب اطلاق سلف الصالح في المروءة الصالحة كما  
واسلفه في المقدم مطلقا وسلف الرجل اباءه السابقون سلفه يطلق الصالح  
على النبي والذين قال الله فيهم واسمهم وادريس وذا النضر كلهم الصالحين وادعناهم  
في رحمتنا انهم الصالحين وقال تعالى فيهم نبينا الصالحين وقال فاولئك مع الذين  
انعم الله عليهم النبيين والصديقين والشهداء والصالحين لان في الانبياء اكمل منه  
في الاولياء اذ صلاح كل واحد بقدر ما زال من الفساد والزائل من الانبياء كقول الله  
مفسدة فضلا عنهم لا بعد صلاح وقوله وجانب البديع آه ارشادنا في بعد ارشاد  
الاول في البيت البديع من غير ان يتابع في البديع المذمومة في عفايده واقواله  
وافعاله ولو عادية على الزجاج في قول البديع في العاديات كالمعاشاة اعداء الغرور  
الفرق ففقا بالانطلاق بانه جاء بعد خواص الصالحة وعلاهم فيصدق بما وقع  
في عوامهم واعرابهم ومن لم يهتبه الاسلام ولم تستفد ففحات انفس الصالحة  
كعبية بن حصن الغرور واقراب وقد جعل بعض النافذين قوله في الصالح  
كل يوم بايهم اقتدى فيهم انهم في علمهم وانما طلبت بجانب البديع بعد  
بناجيه الصالح لانه لا يكمل قول الايمان الا بالعلم ولا يكمل قوله ولا عمل الا بالنية  
ولا يكمل قوله ولا عمل ولا نية الا بوافقه السنة وقوله كما وما انكم الرسول كما  
فقدوه وما انكم عنه فانتموا وقال تعالى ومن يطع الرسول فقد اطاع الله والرسول

عليكم بن سني سنة الخلفاء الراشدين من بعد علي بن ابي طالب وقالوا في علم  
او الحديث او الاجماع او القياس الخ في سنة وما فرغ من هذا فنبهوا على مذمومة وان  
اعتقدت فربما وصح للعامل في سنة بنسب ما يليق بهذا الحق قول الشرح الخ في  
قواعده اعلم ان الذين ساج من الكرام ان في سماء القسم الاول ما وردت به في سماء  
من انشاء الاسلام والطعام والطعام ونسب الى طين الصالحة عند اللقاة والاستيلاء  
عند القول وان لا تجلس على تكلمة احد من انشاء الاباء ولا يوم في منزلة الاباء  
وتحذرك ما هو ميسر من حكمة في الفقه الحديث القسم الثاني في عالم يروي في النصوص  
ولا كما في السلف لانه لم تكن استبا اعتباره موجودة في وجودت في عصرنا فيقتض  
فعله في استبا لانه شرع مستأنف بل علم في القواعد الشرعية في هذه الاسباب  
لو وجد في زمن الصحابة لكانت هذه السبب من فعلهم وصنعهم تاجر الحكم لنا في سببه  
ووقع عند وقوع سبب لا يقتضيه كبد يشرح ولا عدمه كالماتر الله عز وجل حكمه في الاول  
من رجم ووجه في العقوبة فلم يجد الدوا في زمن الصحابة وخراسا ووجه في زماننا الدوا  
في زماننا عليه تلك العقوبة لم تكن تجد من شرع بل متبعين لما تفرغ في شرع ولا في  
بين ان يعلم ذلك بقول في قواعد الشرع وهذا القسم هو زماننا في القيام للداخل  
من الاعيان واحدا والراسل ان عظم قدره جدا والى الطب بحال الدين ونور الدين وغير  
ذلك من الفتوة والاعراض من الاسماء والكنى والكانات بالفتوة ايضا كل واحد على  
قدره وتسطر اسم الان في الملوك وكثرة من الان في التغير في الملوك اليه بالحق  
والاسم والجنات وكثرة ذلك في الامور العرفية والمكاشاة العادية في ذلك ترتيب  
الناس في مجلس السالفة في ذلك انواع في التي طب الملوك والنورزا واول الرتبة  
في الولاة والعظماء ثم في الامور العادية لم يكن في السلف ولكن اليوم تفعل في  
الكثرا والدارا في ما تروى مع كونه بهيمة ولقد خفف يوما عند الشيخ عن الدين  
عبد السلام مع وكان من اعين العلماء واولي الجود والدين والنبأ على الكفا والنية في كونه  
بالملوك فضلا عن غيرهم لا يأخذ في الله لومة لائم فقد من الله فيها ما تقول ائمة  
الدين وفهم الله في القيام الذي ارشده اهل زماننا مع انه لم يكن في السلف كجور  
اولا كجور في يوم فكنيت في زماننا في الفساق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبايعوا ولا يحاربوا  
ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا  
ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا  
ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا ولا تبايعوا ولا تحاربوا



فقد اتفقت على ما فيها من جودها هذا هو معنى قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
انفسه على قدر ما احدثوا من الخير والبر كونهن اسبابا ليقضي الشرح مما امور لم تكن  
ذلك لا بل عدم سببها قبل ذلك لانها شرع بمجده وكذلك هي في هذا العناء  
هذا القسم لبطانة لا يبيع في ما ولا يترك واجبا فلو كان الملك لا يرضى منا الا بغير الحزم  
او غيره من العاصي لم يملك ان يواذبه وكذلك غيره من الناس ولا طاعة مخلوق في معصية  
الخالق وانما هذه امور لا يهذه الاستبانة المتجدة كانت مكرمة في غير غير في غير غير  
هذه الاستبانة صارت كبايو جيب الفياطة المحرمة فقدم الحزم والنزاهة وصح ما دونه  
وانه وقع المكره هذا هو قاعدة الشرح في زمر الصالحين ورضاهم ورضاهم وانما هذه التعارض  
ما وقع الامر في زماننا فان فضل الحكم به وما خرج في هذا من الغيب اما محرم فلا يجوز المواءمة  
به او مكره لم يحصل فيه تعارض بينه وبين محرم ثم انما الصالحين به من غير تزييد اذا  
فصل تعظيما له لا كونه لا يشبه فعل الجارية ويوقع الفاد في قلب الغير فام له ومباح  
اذا فعل اجمالا لا لا يريده ومنهوب للقاء في السور فاجابة وقد سلم عليه وشكره  
احث او انما لم يفتاحه ليعبر به بصيته وبهذا يحكم بين قوله "م" من احب ان يشبه  
لان الناس الرجال قايما فليؤمقوه من الناس ودين قيامه وم الحكم بين الرجال  
لا قدم من الدين في حجاب وقام طلي بن عبيدة فكون مالك لانه بنو الله عز وجل  
عليه تحفة وم ولم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فكانت له كرامة في ذلك وكان في  
كبره ان قيام له فكانوا اذا رآه لم يقولوا له اجلا لا كرامة في ذلك وكانوا اذا قام اليه  
لم يزلوا قايما حتى يفرق بينه وم لما يفرقهم تعظيما له في كل كرامة ذلك وقال فيهم  
لاننا نرى قوموا السيدكم في تعظيما له وهو لا يحب ذلك وفيه ليعينوه على النزول والادابة  
قلت والبر في حجة القيام سبعة في كل على من يريد ذلك فخر آفاق ارادة لرفع  
العز في نفسه والنعيق به فلا ينبغي ان يشتم من عنده لان حجة دفع الاستبانة  
ما دونه في حجة الكبر ومن احب ذلك فخر ايضا لا يفرق في حجة البطلان في الحجة  
لا يترك عليه من اذنه اناس في الم يجوزوا ومواظبتهم عليه في الامور الجليلة لا يتركها  
فقد ظهر الفرق بين الشروع في المودة وبعث الشروع منها انتهى هذا وار حوائض  
الاخلاص في الربا ثم في الاخلاص في الربا ثم في الاخلاص في الربا ثم في الاخلاص في الربا  
صد هذا الكلام باسم الاشارة طلبا للتمحيص في الخبر الاول في عرض ما في مناسبت  
فان الامر بتبعية الصالحين وحجابه البند في حجة ان يرفع في وهم ما هم ان تجرد في الاخلاص

فان الانتصا بالامور الدينية بالامر والنهي يشوبها الربا وكثير من الناس قبحوا الى الله  
في تعصي العيب وعلو من الطوبى والسعد في هذا الامر كما عرفت في الامر هذا واما جابنا  
الجبر في هذا الامر وكثير من المتقين في ما تب ثم انه بواو الحال او الاستبانة في قوله وانما اراد  
الله ان يمتد ما الى التوجه الى ابوابه في كونه مع عليه في ما جابته وافاضته ما سلمته  
مع تحقيق كونه وسعة غفوه اذ الربا الا مع الاخذ في استبانة الربا وهذا بمنزلة  
في الطبع وانما قوله في الاخلاص في حجة في حجة وانصاف به فانه لا يتدر على ذلك غير  
ولا يطلب احد سواه وما توفيق في الآباء عليه توكلت واليه ائب وهو قصد وصاله  
خاصة بالعبادة قوله كانت فعلية ظاهرة كانت او خفية قال في وما امر والا  
ليعبد الله فخلص من الدين خفاء ويقبوا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك بين العفة  
والاحاديث كالآيات في كونه وهو واجب في كل حرفة في جميع اعمال البر  
والطاعة والنزاهة في مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اجامكم ولا في صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم وفي الصحيح عن عبد بن عمر بن الخطاب  
قال سمعت رسول الله يقول انطلق ثلثة نفر منكم في كل منكم حتى اذا هم اليه حيث  
يظن انهم يجمعون بعض الاكابر لما عرف الاخلاص في الطاعة بان ترك الربا فيها قال ابو  
سبب خلاص من احوال يوم القيامة لا راس من مالك في ربه عن النبي وم انه قال في  
ان يبا على الاخلاص في حجة لا يترك له واقام الصلاة وابتاد الزكاة فادها  
وانه عن راض ردا بن ماجة قال سمع علي بن ابي طالب في حديثين وعمر بنان رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله وم يقول طوبى للمصابيح واليك مصابيح الهدى على من علم الله طوبى  
رواه البيهقي في حجة الاولى في الصانع اشارة لاستمرار حجة الربا في حجة الازمنة  
علما بالحديث المتقدم وانما الاخلاص يعرف طلبا للكمال منه الثانية قال الخليل  
اذ اكابر هناك قصد بنور وقصد اجرد من تسافر الى الحج والجمعة والعبادة والعبادة  
والزواج فاذا اكابر القصد الذي هو الاغلب في حجة اجروا في حجة القصد الذي  
هو الاغلب اجروا به وانما تساوبا فرد القصد بين الشيئين فلا اجروا في حجة  
ابن حجر وانما اذ انوار العبادة وحالها في حجة ما يتغير في الاخلاص فقد اوجوه  
ابن حجر في الطبر عن حماد السلف في الاعتبار بالابتداء فان كان في ابتداء في حجة خلاص  
لم يفر على ما عرض له بعد ذلك من العجايب في حجة انتم وفي حجة الشاغل لبعض الناس في حجة  
الربا العمل في حجة مضموم كان يعمل لربه الناس السمت ان يعمل ليعمل الناس عنه



عنه بذلك فبذلك موافق او مع او يعظم ما به من قولهم وكل ذلك مؤيد للفسق  
محبط ثواب العمل فانه عمل لا لذلك كانه قصد بوصفه البتة مثلاً فقال ابن عبيد  
لانما ليس العمل لقوله من غير الله تعالى في القدر انما هي الشكاه عن الشك فعمل  
عملاً اشرك فيه غيري فاما منه يرى وهو الذي اشرك وقال الغزالي ان العمل لا ينافي الاقره  
اشتبك الا فلا وينت في حاشيته مناسك النور اليك انما الغزالي عليه السلام الشافعي  
والاصحاب حيث خلا عن قصد عدم اشتبك بقصد العبادات الغزالي والطائفة  
الاتحاد وهو الجار على مقتضى قواعدنا وان كان خلاف ارضاءه الى حفظ كلام  
وبان كلام الغزالي وقوله من الربا الظاهر فيه الجدل على قوله ان ارضع الحيا  
الدين في الآخرة والمجيب ان جوابه سبحانه في تحليفه ايانا بالاطلاص بدل الربا هو  
ابتاع القربة لنفسه الناس كما قاله الغزالي قال مجيباً بالغزبية غيرنا كالتجمل بالناس  
وكونه فلان ربه فيه ارادة غير الناس لا فلان ربه فيه كونه كجبه او غيره ليعظم  
فلا تفرد ربه بذلك وهو قسماً ربه اخلص كان لا يخلص الا للناس وربا  
شرك كخلص الله والناس هو اخف ويحكم اجماع القول في قول المصليين الذين هم  
في صلواتهم ساهو الذين هم يراؤن ويغفون الماعون ومنى شمل الربا العبادات  
بطلت اجماع القول من حكاية غزاليه انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي انما هي  
اشرك فيه غيري ثم كنه لشره وان شمل بعضها وتوقف آخرها على اولها كالصلاة  
ففي صحته انما هو مكاه الحاشي في رعايته والغزالي ارحم به وان عرض قبل الشروع  
في العبادات امر برفعه وعملها فانه تعذر لصق الربا بصدقه فانه كانت معذوبة  
تعين الزك ليعظم الحزم على الصدقات واجبة من جبهة النفس لا بسبيل الزك الواسع  
قال واغراض الربا لثلاثة استجلاء الجور ورفع الشر والتعظيم من الخلق وما يلحق  
بالربا من العمل خشية الربا اذا العبد في نور الطاعة وترك القسوة لانه في العمل  
لا جلياً فقد شمل ما لك في المصلحة تقع في رفق محبة علم الناس وان يكون في طريق  
السجدة قال ان كان ذلك منه فلا بأس قلت كونه العبد يحب ان يعظم الناس العمل  
لهذا الغرض الاول في ان لا يسيء في حق الطاعة في موضعها قالوا والسمع غير الربا  
وهو حرام ايضا ان هو ان يعمل العمل فالحاشية ان يتم خبره بالناس لغرض الربا العظيم  
وجوه له بعد فلا ينف الطاعة اتعافا والربا مغارب لها وادله علم وفي شرح  
رسالة القشير شيخ الاسلام عفيف الربا انتفات القلب في الطاعة الى ثوابه

فمن الناس من يفعل ويدخل في عمله عليه من انما هي النية او منهم من يدخل في عمله  
نحو ويؤمن له في انما هي ما يريد به فيبطل عمله ومنهم من ينفي ما خط له من التزيد وينفي  
مسودا باطلاع الناس عليه في عمله لئلا يختلف فيه ومنهم من يمكن بعمله وان كان  
صحيحاً تاماً ويستحسنه وينسب منه ربه عليه ومنهم من ينفق في وقته وشره  
لحسن عمله وانما هي ربه ومنهم من يسمي العمل لئلا يطلع عليه ويحذر الاعيان  
في ربا العبادات افضل من افضل من الربا في ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
رب الربا الحرام وربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
في الرسالة وقال الغزالي ان العمل لا ينافي الاقره انما هي الشكاه عن الشك فعمل  
بشوا عليه بالاطلاص انما هي الشكاه عن الشك فعمل بالشكاه عن الشك فعمل  
بل حقه انما هي الشكاه عن الشك فعمل بالشكاه عن الشك فعمل بالشكاه عن الشك فعمل  
شيخ الاسلام وهذا اذا اشرك الناس مع الله في العمل اما عمله لاجل الناس فما قصه  
من ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
يخلصون في ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
لا يحرم بل قد يجب العلم وفلك ان الله انما هي الشكاه عن الشك فعمل بالشكاه عن الشك فعمل  
لغرض قوله تعالى وتروا لو انهم من قبضه يومئذ من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
واحد لهم يقولون لك مثل ذلك ثم يمدونه حرام وكذلك كل شيء كان  
على ظلم او متبع على يد عتد او مبطلا على البطالة وباطل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
وسيلة لشكركم ذلك الظلم والباطل ما يلهي دور عن اية موصيانه كما يقول انما الشكر  
في وجوه قوم وان قولنا ليعظمهم يريد الظلم والفسق الذين يتبعون شراهم تبسم في  
وجوههم وشكرهم بانما هي المحبة فانه ما احد الا وفيه صفة شكر ولو كان الحسن  
الناس في ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات افضل من ربا العبادات  
يتوصل القائل برفع مفسدة ظلمهم او يحتمل ان لا تنفع الا بذلك القول ويكون الخلال  
لنفسه ذلك وقد يكون معذوباً ان كان وسيلة لمعذوبات وقد يكون مكرماً  
ان كان في ضعف الضرورة تقاضاه بل كونه في الطبع او يكون وسيلة للوقوع في مكرمه  
فانكر المداينة الى هذه الامم الحام الحاشية في شرح الغزالي بين المداينة  
الحمة وغير الحمة وقد شاع بين الناس ان المداينة باثر انواعها كلها كالحمة وليس  
كما يتوهم لاجل ان بين الفرق بين المداينة الحمة وبين المداينة الشراعية والمداينة







وخارجا قد تقدم على الأصل من كنهكم اذ كل مولود واما بولده على العظة الاسلامية والحق  
الابدية والطوبى الى رب العالمين التي فطر الناس عليها حتى يكونوا فيها فيصنعون لشيئا على عرشه  
فكانت سال الله سبحانه البقاء على حاله الاصلية ثم سألته النجاة مما جرح من بعد ما ابعثوا فيهم  
فعلقت قد تمزج العنابة به وليكون النقص في كونه مفيدا ثم استأنف فبين علمه طلبت  
الحلاص من شر كل واحد من هذه المذكورة بقوله ثم يزل الزلازل كل شخص بميل لاهله ولا انشائه  
الى هي مبدل لاهلك ومنه لا فائدة في شئ من هذه ففارق الرشد ووقع في غي  
الاستقامة وقد افرقت بها ما لك كل واحد من هذه الشكوك بالانكشاف كما يعلم من علم الرشد  
والاخلاق فلا نظير بغيرها سلكها الاصل على عمل فخذ في عينه لا انشائه ان كثر  
تكرار لا يظنوه ولو جعل من شرطه فلا اشكال لكنه لا يخرج عن كنهه في اللقط وخفاء  
في العين الثاني قال الحسن في قوله فلا اقم العقبة هي وانه عقبه منيرة بجادة الان  
نفس وهو وعدوه والشيطان وانشد بعضهم في الغنى اني بليت باربع برمتني  
بالنيل قد نصبت على ضراكا ابيض الدنيا ونفسي الهوى من ارباب جويتهن فكانا  
يارب ساعدني بغير اني اصبح لا ارجو لمن سواكا وانشد بعضهم ايضا  
ان بليت باربع برمتني بالنيل عز فوسلها توقير ابيض الدنيا ونفسي الهوى  
يارب انت على الخلاص قد برز من اطاع مولاه وجاهد نفسه وهو دعوى شيطان  
ورفض ربه بلع من جز الدارين مناه وكانت الجنة نزل وماراه ومن عمار في عيشة وطيفة  
وسلم زمام قباده لشيطان كانت النار امة الهاوية ودار الجنة الحامية فقامت طغيه وانشر  
الحياة الدنيا فانهم في الماد والماز خوف نعام ربه ونهر النور في الهوى فانهم الجحيم  
وفي الآية تاويل آخر مبين بالأصل هذا وجوابه ان يمتحن عند السؤال  
مطلقا مجتبا ثم الصلاة والسلام الدائم على نبي دابة المرام محمد وصيه  
وعترته وتابع نهجه من امة قوله هذا اقتضاها في سبب التخليص وقرع اية  
عزرة وكوزها بقرينة النعم وجاوزه هو جعله مستقلا لفعله راسا الله هذه  
قالوا وبعده للعطف على الاول الى الحال ان هذا علم والحال انما هو الله والاصل في كونه  
واحد ارجاء منجى دابة في الأحوال والأزمنة والامكنة ان يمتحن ويعطينا معاشر الهمة  
من السكينة في معاشرته العلم ويكمل عضو من الناطق وحين العظة لا يبا في التواضع  
المشروع في مقام الدعاء لا اختلاف في الجنة لا في التواضع والاطلاص بحمد الله تعالى في  
اشهرها على الجوارح واظهار العظمة لنا بجل اسماءه للطلب وذلك نعمة ينفع اهلها

واما بولده انما يمتحن ثم انما يمتحن في موطنه من موطنه فيخرج الذي يعطيه بولده عند ربه  
الاسم اعلى ولونه وادوات الغنى والخيال والاسرار والحق الحقة الآتية وتكون مطلقا على سبيل  
اسرارها في الدنيا وفي العزلة في العبادات وتكون الاطلاق في نفسه بغيره سابقا لواقع افعلى كما قال  
بعض المتفكرين وقوله مجتبا من موطنه انما يمتحن في موطنه الاول في النقص به والموطن ما يخرج  
افضل ما يخرج من موطنه على جواب ذلك السؤال يجب ان يكون مقتضى الاطلاق في الاستقامة  
من قبله ثم انما كان عقليته في قياس البرائة والماجدة واما فطنته واما شوقه واما سخطه  
واما غشيه واشتهى وصوابها مبسوط بين النطق وان كانت غشيه فزادها كتاب واما سخطه  
واما اجماعه واما قياسه واشتهى بغيرها في نفس الاصل والى كانت الصلاة على وجهه ومقتضى  
عزرة ووده كاجابة الحديث وكانت الصلاة لا تزل الصلاة على راقيا في كتابه ام ان النبي صلى  
في ذلك المكان وكان في الظن والرجاء القصد في العكر اذ اصل صفة منك فغيره من الغشيه  
وانما بغيرها وغلل الانعام بارزها لا يربطها من جعل الصلاة والسلام بكنسها لما اتي به  
في هذه الرسالة من احكام نوسا الى ذلك انما كانت بضاعة من جادة فقال ثم الصلاة والسلام  
الدائم لا ينبغي ان يعطى على الصلاة والسلام انما بغيره من العظمة والدائم اما في موطنه  
الدائم كراهها واما في موطنه لا يمتحن في الاخرة ولا يمتحن في الصلاة عدم المطابقة لحوار  
كونه سببا لها والاصل الدائم فضله وثمرتها ثم عمل بالحرف والافعال ويجوز ان يمتحن في صحة  
دوام الصلاة والسلام المتغير في النطق بها لوجوبها فلا يمتحن في الدوام والثابتية وانما  
وقوله على سبيلها المصداق على قول الثاني في هذه والاول في هذه ثم حذف والاصل والصلاة عليه  
على سبيلها لا يمتحن في صحة عمل المصدر انما يمتحن في عمله فلو لم يمتحن في عمله فلا يمتحن في الثاني  
لانما نزل هذا في طينتها عليه على الحق ان هذا الشك انما هو في عدم النصيب في عمله في النظر  
والجوارح والحوال لا في الجوارح قد فعل فيها عمل النطق ثم نفي عنه وما هو وضعه اللازم والعمدة الدائم  
فقال ابراهيم والظاهر في هذه الآية الاولى والثانية الثانية وبواسطتها مع نوبت الطرفين  
يستفاد الجهر والادب العادة السخوة والارام جميع المرحمة كمنه الرحمة والرحمة يعني ثم الصلاة  
والسلام عيسى او صوبه لانه الاول ولا عادة الارام ولا يبا فيه اولا الجرح مع المبدأ لانه  
جاء في المصاديق الزيد واما في موصوفه لوجود المصداق وعدم لزوم مطابقة المراد انما يمتحن في العلم  
وهذا بقية التي انما سأل عن اهلها منهم لغيره انما العظمة الرحمة واللطف والشفقة ولذلك في  
سجادة بولده لانه جاء في قوله انما سأل عن اهلها منهم لغيره انما العظمة الرحمة واللطف والشفقة ولذلك في  
عليك بجمع النظم بما قرأناه في سجدتنا واما سلك الآخرة في العظمة لبعض المتفكرين في الكلام



من الحقة بالاصل وقوله محمد بن ابي بصير في الخبرين المذكورين في الصلاة  
لرب الملوكان تجاروا او العطاء كما بالمعنى ان يدين برأيه كماله ولم يجر واجبا في الصلاة  
فان فضل رسول الله ليس هو فيكون عنه ما طفق بهم كاشف نظر العبد من بعد  
صغرة ونحو الطرف من اعم انما مشكوا صغرتك للناس كما مثل النجوم الخ  
كيف هو السيد العظيم وصاحب الخلق العظيم ورسول الملك العظيم والمطلع من آيات ربه على العظم  
وقام نوع الانبياء العظيم واعلم ان ترك الناطم وصفه بالسيرة العظم والافلا طواف  
كافلا استقاما في جوار استعجال السيرة عليه السلام واستجابه في غير الصلاة وانما الخلاف في  
في حال الشهادة للصلاة والقدر عليه المسئلة الاسمية كالمسئلة بالاصل واما حديث  
لا تسود في الصلاة فقال الجلال الاصل وقال بعضهم لو وداكن تأويله وادعاهم وقوله  
وصحيفة عطف على نبي الصلاة والسلام الدائم كما انها على صحتها وتقدم بيانهم صدر الكتاب  
التواتر في عزة الله سبحانه وتعالى وهو ثباته في فوتين وصحت في ضبط الاول منها بالثقة بهم  
اهل بيته ومكرور به وقيل ان واجبه ودرجته وقيل اهل وعنه الاولون وقيل تسود ورجله  
الاولون وعليه انصاف الجوهري ولما كان الدعاء بالعلم افضل من الدعاء بالحق في الدنيا بعد  
الموت فخص من ذكر اولادهم في الدعاء من ثباته في الدنيا فخصه بعض الجاهل لم يفتقر  
على اراجح السابق بانه من جواز الصلاة والسلام على غير الانبياء بعد الصلاة والسلام الدائم على  
من كان نبيا من نبي الله صلى الله عليه واله في سنة وسنة وشريعة في جميع احوالهم صلح  
من اهل طاعة اليوم الغر والظواهر هذا القيد ليس بالواقع اذ لا يكون التسليم بعد الاقامة  
لعموم بعينه كاسبق لا يقال فيكون التسليم اتم من اتمه كانه عيسى ومحمد وآدم  
لانما قول قد سلف انه لا يكون اذ كان الاقامة السلفية بشيعة السلفية لانه بعينه مع ثباته  
على ثبوت بل لو فرض انه جميع من تقدم من الانبياء وجدده كانوا كذلك ولا سلم فلا يصح الاقرار  
على الاقامة في حاشي شتم على ما سئل منها انه قال جمع في الصلاة والصلوة سائر الاحبار  
فقال ابو بكر بن عمار في حديثه وخصص من الرعية بالصلاة والزعم بعضهم خلافه  
الذين على الجرح في يوم الرعية في الصلاة اشهر من غيرهم ومنها ان الامم كرامة الصلاة والسلام  
على غير الانبياء والملائكة سقط لا ولو قيل بنبوته عالم ثبتت في القول والصدق ولو قيل فمن لم تثبت  
نبوته في الحقيقة في الصلاة فالظاهر انه لا بأس ومنه انه يجوز ان يقال اللهم انما  
واجعلنا من شاة شفاعته النبي وم خلافا لا يكون محمد بن يحيى في منع ذلك لانه لا يجازي الله  
ولا ينفع الا ان يستجيبها فكانه دعاء باستجابه قال السواد في حاشي جملته

قوله من قال مثل ما قبل المؤنة قلت شفاعته في الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم  
في قوله قد عرف النفل المستفيض في الصلاة الصالحين رضاء شفاعته بينا وم ومنهم فيها  
وعلى هذا يلحق في كرامته مكره ذلك لكونه لا يكون الا للمؤمنين لانه في الصلاة  
في صحيح مسلم ووجه اثبات الشفاعات لا تقوم في دعواتهم الجنة بعرضها وتقوم في زيادة الدرجات  
في الجنة قال في كل ما عطف معرف بالنعمة فحاج الى العفو فحق ان يكون من المالكين ويلزم هذا  
الاعتبار لانه لا يدعوا بالعفو والرحمة ولا لادعوا الصالحين لانها لا يصح ان يكون كل هذا  
ما عرف من دعاء السلف والخلف انهم قد تمت السئلة ومنها ان لا ياتي اذا ادرك الصلاة والسلام  
عقب اتمام عمل كانه لا ينبغي له ان يقصد بها الا اعلام بانما حصل بشفاعته ان لا يقصد الا بقبول  
فقبولها والادخلة في الكرامة وكذا قوله عند التمام والله اعلم ومنها ما يؤخذ من العظم من ان لا ياتي  
بالصلاة والسلام بوجوه عليها ولو لم يكونا على الوجه الاكمل وهو الحق نعم الانبياء بهما على الوجه  
الاكمل في الاجر اكل ومنه ان قولنا في عباد من مواطن الصلاة التي قضت عليها عمل الاامة  
ولم يكرها احد الصلاة على النبي صلى الله عليه واله وسلم وما يكتب بعد البسملة ولم يكن في الصدر  
الاول واخذ عند ولابنه بن ماسم فخص به عمل الناس في افطار الارض ومنهم من يقيم به البض  
وقال من صلي على نبي كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام سمع في ذلك الكتاب منها اذينة  
عليه السلام في الشيطان والنام حائرة بانفاق الحفاظ وانما اخفقوا اهل البيت اذ ان الشريعة  
حقيقة وبر من لا يجلبها قد ثبت الاول جماعا وذهب الثاني في التواتر والوافي والوافي وهو  
اصح الاولون بانه صريح الحديث ولوراهد في شمس المعارف كابر السراج والشمس من بعد  
والمر في جرم الشمس واحدة وفواقه كذلك الجسم الكريم والبدن الشريف فلا يلزم مفارقة الروحنة  
الشريفة ولا فلو الصريح من قبل خوف الله الحي عز وجل المانع من براه وهو مكانه ويمكن  
على هذا ان يراه انما في انه واحد بها بالمشق والآخر بالحب او بجعل تلك الحي شفاعته  
لا توارس ما وراها وزينة التوا في باي عمل النزاع ما اذ اراه الراي في سنة بالمشق وراه آخر ذلك  
الوقت ببيتة بالوفاة الشمل كما برز في البيت شاعها واما جرحها فهو مكانه في السماء ولو ظهر  
بحر الراي لا يستلزم ذلك الا ان يكون في محله فوجب القول بالنال وقال جماعة من اهل العروة  
بالعلم النال سواء وافق صورة دم الحنفية او لا لانه المرئ على فلا واما بصورة الراي  
المنطبعة فمنها لعمم الذر هو كرامة القصور وتوسط بعضهم فقال رواية بصورة وصفت  
الحقيقة في بالا يحتاج الى تغيير رواية على غير ما يحتاج الى تغيير وهي حقيقة في الوجهين  
جميعا لا يفسر في ان الشيطان بانفاق لعموم فانه الشيطان لا يتجمل في الصالحين اذينة علم











بقول العبد لله تعالى لنوجد بغيركم كمالاً . المراد بالعبد النفس البتة الأبدية الآتية  
 جميع ما له وهو القلب على قدر القدر غير استعانة بكتاب المراد بالتوحيد توحيد الله تعالى وهو  
 الآخر بالذات والصدق بالصفات لأنه أحد فردانه وواحدة صفاته العظمى المجمع لصفات  
 القول امره تعالى جميع التوكل وهو الموقوف قوله التوحيد متعلق بالقول لا بقوله التوحيد  
 لكونه معتقداً للتوحيد بصفة القدم وصف الكمال ولا يجوز أن يتعلق بالبدن كزعم البعض لأنه  
 لا بد أن ليس التوحيد بل الله بالجملة القدم وصف الكمال وقوله ينظم يتعلق بالله وكبر  
 أن يتعلق بالقول والأول أنه لا يقر بالآلة صفة العظمى مثل نظم الآلة كاشن كنظم  
 الآلة في قوله تعالى وفي هذا البيت إشارة إلى الواجب على العبد الفاعل أولاً الاعتقاد بالتوحيد  
 والتبرك من النظر والشمس بكت ومعرفة الله بالنظر والفكر ثم وصفه بما يليق . كأنه  
الخلق هو أنا قديم . وهو صواب وصف الكمال المراد بالآلة المعبود بالخلق المخلوق  
 وهو ما سطره قوله سمى مشرك بين الأعدى والأسفل والمراد هنا أنه على قنينة أصافته  
 إلى الخلق وهو أنى قوله هو أنا صفة الآلة قديم فرد والراد بصف الكمال الصفة الثبوتية  
 وهي لا يزوم من نفعه نفسه كالقدرة والعلم والحكمة والآراء وغير ذلك وفي هذا البيت  
 مقامان أحدهما أن معبود الخلق قديم والثاني أنه موصوف بصفات الكمال كالتقدم الأول  
 فلا يلزم أن يكون قديماً كان حادثاً أولاً واسطة بينهما لأنه القديم لا ابتداء لوجوده والحادث  
 ما لوجوده ابتداءً ولا واسطة بين النفي والتأنيب لكن التأنيب كونه حادثاً باطل لأنه  
 على تقدير حدوثه كسجل في حدث آخر الحادث هو ما كان الوجود والعدم بالنسبة إليه سواء  
 فتخصيص الوجود بالعدم بلا تخصيص يمنع فلا بد من حدث متعلق الكلام في ذلك الحديث  
 فاما أن يتسلل وهو باطل كما ذكره الطحاوي أو ينهز إلى ما هو قديم وهو العلة وأما المقام الثاني  
 وهو منصف بصفات الكمال فلا يلزم أن يتصف بها لأنه لا يصف باحداد كالجمل والوجود والعدم وغير ذلك  
 وهو ثابت بغير كماله ظاهر الاستيلاء من آثار الحديث فلا يصف بها غيره والله تعالى  
 يصف كلامه القديم على ذلك حيث قال ولا يخطون به شيء (أنزل على) أنه سميع عليم وقد  
 القوة الثابتين وغير ذلك في الآيات وفي هذا البيت اختلاف لا يليق به المقام قال رحمه  
 هو الحق الذي لا يبرك أمره هو الحق المقدر والجلال . الحق صفة صفات الكمال فلا وجه لذكره وقد  
 ذكر بعض المحققين في شرح العدة أنه هو المتعين في الجادة مع على بواقب الأمور ومعقول

المقدر محمد وف أمره بغيره ما تقدم برتبة كل شيء والأزل على ما هو عليه من غير  
 شر ومن حسن أوقع فعله هذا يكون كل شيء بقضائه وقدره والجلال هو الصفات  
 السلبية لكونه ليس بحس ولا مركب وغير ذلك فالجواب عن هذا البيت شتم على شتم  
 وعادوا آخرياً أنه خالف كل شيء من الجواهر والأعراض وقدرته شامل لجميع الوجودات  
 فيدخل فيها أفعال العباد وآله هذا ما أشار بقوله الذي يبرك كل شيء لأنه كل ما عاين خلافاً للمفردة  
 فإنة العبد أهم وجوداً لافعاله لا على سبيل الإيجاز بل على سبيل صفة الاختيار ولأن العبد  
 لو كان موجوداً لافعاله لكان عالمياً بتفصيلها إذ لو جاز الإيجاز لم يكن علم بطل دليله  
 اثبات عالته أنه كماله من إله ان يصدر عن العلم مع عدم علمه شيء منه ولكن العبد  
 عز عالم بتفصيلها أما أولاً ففي حق النائم وأما ثانياً فإنة الفاعل المحرك للبطيئة قد  
 فعل السكون في بعض الأحيان والحكمة في بعضها مع أنه لا شعور له بالسكون أصح  
 الخصم بأنه فعل العبد لو كان بخلق الله وإيجاده لكان العبد متمكناً من الفعل لأنه  
 لم يخلق الله فكأنه منفع المحل وان خلق الله فكأنه واجب المصنوع ولولم يكن  
 العبد متمكناً من الفعل والترك كانت أفعاله جارية بحركات الجواهر فكأنه ابتداءً  
 جازمة بأنه لا يجوز أن الجواهر ونهها ومدها وزنها وجب أن يكون الأمر كذلك  
 أفعال العباد ولما كان ذلك باطلاً علمنا أنه العبد موجوداً لافعاله وأجوابنا بخلق الله  
 لكن عند مباشرة آيات فالمراد بالخلق والعدم الباشرة والكسب لا يبادر ثم إن الله تعالى  
أجر العادة بأنه العبد إذا صمم على الطاعة فإنه يكلفها ومنه صمم على المعصية فإنه يكلفها  
 وفي الحديث لأنه العبد ما لم يكن مستبداً به خالفه في الوجود أو لا يكون فهذا أثر  
 بين النفي والاثبات ولا واسطة بينهما فإنه كمال الأول فقد سلم قول المفردة وإن كان التأنيب  
 كماله المضطر لأنه إذا خلقه من العبد حصل له المحالة وإذا لم يخلق استحالة  
 حصوله فيه فكأنه العبد مضطر أصنع الأشكال فظهر أن الكسب لا يستلزم العلم العبد  
 أبعه فعل فيكون واقفاً بقدرة الله ولصعوبة فهم المقام الحكم السلف على الناظر فيه  
 وقد تكلم في شرح العدة في هذا المقام وذكر أن الأطلاع فليطالع ونائبها إن كل شيء  
 بقدرته كما والدليل عليه قولنا كل شيء خلقه بقدره فإنة القدرة والعدم ضريح  
 وهو عبارة عن العلم بجميع الوجودات بما في الأزل على سبيل الإبداع والعقلاء هو وجودها  
 في موادها الحادية مفسدة واحدة بعد فاعده على ما سبق العلم الأزل به وبغيره على  
 العكس من غائباتها سبحانه قال رحمه مريد الجبر والنسب البعيج . ولكن ليس في الجبر



قال صاحب الصغائر معنى الأرادة واضح عند العقل اذ كل احد منا يعلم انه قبل ان يصدق منه  
فعل او ترك بظنه في حالة مبلاتة بغيره نرجح احد على الآخر والا اختيار في رتبته  
فكانت مع اعتبار ملاحظة الطرافة وفي ارادة الله اختلاف فقال بعضهم انها عين العلم  
وقال بعضهم انها صفة زائدة على العلم وهو قول الخفيتين من الاشاعة والمعرفة وقال بعضهم  
انها على كمالها في الفعل المصلح الذي لا يخلو من الاكاد وهو قول ابي الحسن البصري وبعضهم  
انها في افعالها على ما هي في افعال الغير لا م بها وهو قول الكوفي والرضا كون الشيء مستحقا  
عنده والحال لا يمنع وجوده في الخارج والمراد منها كما في بعض الصواعق عند اول الهوى  
كالنور والعصية كمال ان عز نفعه وان تظفر حبه هذا بعينه في الفعل بدعي ان  
كان قبله صلا ولا طاعة ان المحلين تحت مطيع اريد بعينه العقل بدعي الفعل اذا  
تقرر هذا فنقول ما تقرر انه موجود لجميع الموجودات ثبت في رتبة له لانه موجود على سبيل  
الاختيار وكله اوجه على سبيل الاختيار وهو بدعي يتبع ان رتبة له وهو المطلوب لكن  
ما كان منه فيجب ان يتعلق به امر ولا يبرضا ولا يجب بل يتعلق به سخط وكراهته وقال المتكلمون  
ما كان منه معصية فلا يتعلق به ارادة ولا طاعة وجوابه هو بآراده قال صاحب  
صغائر الصغائر ذات ولا غير سواء في الفصل اختل في صغائر الله على كل من غير  
ذات او غير ذات فلا يفسد في ذاتها في ذاتها وبغيره في قولهم قول المتكلم ان الله عالم  
بلا علم بل بالذات لا بمعناه العلم بالشيء عالم لا بمعناه لا بمعناه قيام العلم بالذات هو الصفة  
بل بمعناه ذاته ومعلوم ان العالم من العلم فيكون على ذاته واجبة ان يكون له ذات زائدة  
على الذات فغير لا يخلو اما ان يكون صفة كالاولا فانه كان الاول يلزم فيها عنه وان  
كان الثاني كان الله تعالى فاصابة ان كانا بغيره اجيب ان نقصان اما يلزم ان لو كان  
صفة الكمال ناسبة في امير متصل اما اذا كانت ناسبة في الذات فهو متوحد وادب  
اهل النسبة والجماعة الى الصفة ليست عين ذاته لانه المعاني التي يفهم من هذه الصفة  
لغة وعقلان لم يكن ناسبة لذات الله تعالى فانه نقصانها صفة كال نقصان نقصان له  
وان كانت ناسبة كانت زائدة بالضرورة لانه تلك المعاني تمنع قيامها بذاتها فثبت انها  
ليست عين الذات ولست غير ناسبة الى الصفة بل الى الفهم بها الذاتان يمكن ان يكونا احد جامع  
الآخر اما بكان او زمان او وجود وعدم وادب له وصفة ليست كذلك اذ ذاته بدو  
صغائر وعلى العكس تمنع فلا يكون غيره وفي قولنا في الفعل اشارة الى هذا التفسير ليست  
غير يمكن انقصاها عنه بالحقس القديم فانها غيره لا ما يفهم من الذات لا يفهم من الصفات  
فانها غيره الاخر قال

صفات الذات والافعال طرأه فديارات مصونا الزوال في قول طرأه ارجعها حال  
من الصفات التي في قديمها من الزوال من كونها في الغناء او عن نفعك عن الذات  
قال صاحبنا روي صغائر الله كمالها اذ لية قديمة فانه بذات الله تعالى سوار كانت تلك  
صفة الفعل او صفة الذات قال الاشعر صغائر الذات قديمة فانه بذات الله تعالى  
وقر بانها ما يلزم من تعينه لصفة كالعلم والقدرة وعز ذلك وصفة الفعل طرأه غير  
قائمة بذاته تعالى وقدر بانها ما يلزم من تعينه لصفة كالكون والقيوم والاحياء  
والامانة وعز ذلك انما لو كانت طرأه لكانت النور عنه ثانيا في الازل انقصت  
فغيره على هو امر اما الحدوث قال في شيء ثانيا لا كاشياء وثانها في الست حال  
الشيء لم يوجد في الذات والذات كل ما يمكن ان يتصور بالاستقلال بخلاف الصفات  
فانها كمالها لا يمكن تصوره الا تابعا والجماع الست هي العوق والحق واليمين والسموات  
والخلف والقدام قوله حال جرمه محذوف اريد هو حال والجماع صفة لبعوله ذاتا  
ولا يظن ان قوله حال مبنية وقوله عز جرم الست جزء لانه متعلق بقوله حال متعلق  
الشيء لا يجوز وقوعه خارج ذلك الشيء وفي هذا البيت اشارة الى دعوى ابن ابي عمير  
ان اطلاق كل اسم على الله ليس جائزا بل ينتهي في اطلاق الاسم الى ما على الله الشئ فلا  
اطلاق الاسم المشترك بغيره في المعاني كما قال في شيء لا كاشياء لاننا نشئ  
الشيء اول الامر في المعاني بينه وبين غيره من الاشياء على انه ورد في الشئ كقوله  
بعضه في الشئ اكبر شأنا من قل الله شئ فلا يقال انه جسم لا كالأجسام كما ذهب  
اليه الكرامية لانه اذا لم يكن الشئ بلفظ الجسم واردا وكان معناه الثابت لغة  
مستحلا على الله تعالى كان اطلاقه مستغنا وكذا الكلام في اطلاق الذات عليه  
وثانها ان منزهة عن الجماع وانما الى هذا بقوله عز جرم الست حال ليس ذاتا اريد  
حال عن الجماع يعني شئنا لا كالأشياء لانها لا يخرج عن الجماع بخلاف ذات الله صلافا  
للكرامية لانه ليس بغير ولا حال في المعاني كما كان كذلك لم يكن في جهة اصلاء  
وهذا معلوم بالضرورة واما ان ليس بغير فقد ذكره ابن ابي عمير في صغائر قال بقوله  
وليس اسم غير المتشبه لدر اهل البصيرة جزال البصيرة نور القديس كمالها الاشياء  
كمال البصيرة هو نور العين بصفة الاشياء الال الال والاراد بابل البصيرة اهل  
السنه والجماعة اعلم ان الاسم المركب من الحروف ليس عين المسما بالاجماع لانه طرأ  
بخلاف المتشبه فلا يكون عينه والخطاف فيما بينهم من الاسم هل هو عين المسما او لا ذهب

الانسان



اهل السنة والجماعة في ان عينه والعبارة التي يعبر بها عن التسمية **قال صاحب**  
**الصالحات** ان التسمية لفظ لانهم ان ارادوا بالاسم اللفظ الدال على شئ في جود لا يسمونه  
 كما هو التسمية فلا شك ان غير التسمية وان ارادوا به غير ذلك مما يصح ان يكون عين  
 التسمية فلا نزاع فيه **واذا** اتفردوا بقول اسم كل شئ اما ان يدل على ما بهية على جزء  
 ما بهية او على الاخر خارج عما بهية او على المركب منها والثاني والرابع لا يجوز في  
 حق الله تعالى **واما** الاول فقال الامام محمد بن ابي النضر الرازي لا يجوز ما بهية اسم لا  
 فانه قلنا ما بهية كما معلومة للشيء جاز والاول **قال** محمد بن ابي جعفر رضى الله عنه  
 ولا كل وبعض ذو الشئ **ان** في قوله ما بهية فانه اذا زيد بطل علما  
 كما في قول الشاعر **وما ان** طينا جين ولكن منا يانا وولده آفينا **ورب** منه  
 ووجه قول جعفر مقدم عليه المراد بالجوهر الجذ الذي لا يتجزأ وهو متغير لا يتغير  
 لا باللفظ والقطع ولا بالوهم والوضوح **فان** في قوله ما بهية فانه اذا زيد بطل علما  
 وعنى اذا عرف هذا فاعلم ان البسمة شئ على ما عاينها **ان** ليس بجوهر لانه  
 اصل المركبات والله متغير عما يكون اصلا لانه **ولانه** متغير والصانع ليس بغير  
 وثانيها ان ليس بجسم لانه ليس مركب من اجزاء **والمتغير** في الغير ممكن  
 والله تعالى متغير عما لا يكون جساما وثالثها ان ليس بشئ لانه لا زمان  
 لانه يكون في محله واما **الحدوث** قوله لا كل وبعض مستدرك لانه ذكره  
 الجواهر والجسم يعني في ذكرها **قال** محمد بن ابي جعفر رضى الله عنه **فان** في قوله  
 اصنفوا في وجود الجذ الذي لا يتجزأ حيث انفسه في الاستدراك والتكامل **ان** البسمة  
 وغيره وانما بالنسبة وقالوا انها شئ ذو وضع غير متغير فانه كانت مستقلة لذاتها  
**فان** في قوله لا كل بعض متغير **والا** لزم ان تمام الحال بانفسه معلوم الجوده  
**قال** محمد بن ابي جعفر رضى الله عنه **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 ويراد به التوهم ويراد به التوهم والصحيح والمراد به الاول بدليل قوله كلام الرب تعالى  
**جست** النعال قصد بغيره **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 اتفق السالك على اطلاق لفظ التسمية على الله تعالى لانه لا يخلو في معناه وعنه  
 المتفرقة ان معناه كونه كونه لا يتصور **والا** لزم ان تمام الحال بانفسه معلوم الجوده  
 والجماعة ان الله تعالى متكلم بكلام لنفسه **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 لانه تعالى في نفسه **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير

والله تعالى متكلم بكلام لنفسه  
 باللفظ لا بالمراد

في النعال

موصونا بقية فهو نقص عن الله وذلك في حق الله تعالى **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 موصونا بقية فهو نقص عن الله وذلك في حق الله تعالى **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 بهذه الاصوات والوقوف وانتم لا تقولون بكونه **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 صرفتم اللفظ عن ظاهره **واذا** كان كذلك لم يكن صرفه الى هذا اللفظ الذي ذكرتم اوله من  
 صرفه الى معناه **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
**ان** الكلام لفظ القواد وانما جعل اللفظ على القواد **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 العرش **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 انهم ذهبوا الى ان الله تعالى متكلم فوق العرش **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 استوفى فانه منزه في الله مستوفى متكلم على العرش وقواهم ما اشار اليه بقوله **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 المتكلم **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 العرش **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 في ساحة وهو باطل لانه بوجوب النقص الجزوي وهو صاف للتوهم **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 بمقدار العرش وهو باطل ايضا لانه لا يمتنع ان يكون اصغر من هذا بوصف بكونه متكلما  
 والبسمة العرش ليس بغيره **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 والنقص **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
**واما** قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 يكون محله مع الاضطرار **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 فلو عمل على جوده لا يثبت له **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 فصن عن ذلك **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 الاصطلاح هو النوع القيد بصفة كائنه والروم والمراد بها الثاني **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 ذاته **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 اهل السنة والجماعة باللائل العقلية والعقلية اما العقلية **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 فانه تعالى متغير فالجواب لذلك التميز الذي بيننا وبينه حقيقة **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 التميز بلا مرجح **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 غيرنا مرجح بلا مرجح **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 عاد الكلام الى ذلك **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير  
 غيرنا متغير الكلام اليه مرة بعد اخرى **فان** في قوله لا كل بعض متغير **فان** في قوله لا كل بعض متغير











اما العقل فما ذكرته في شرح العدة لا يفي في هذا الموضع فليطلب اليه اما العقل فقولنا  
كنتم صرتم امة اخبرتم للناس فلما كانت امة الامم كان هو جز الانبياء . قال رحمه الله  
وباقى شرحه في كل وقت الى يوم القيمة والرجال . شرعه من بعد جوده باق مقدم عليه  
ارادته باقية الى يوم القيمة اذ لا يقبل النسخ لما بينا انه قائم الرسل فلما كان بعد الرسل  
لا اله الا الله ثم انما بانه لضبط احوال الناس واستخراج الاجمال الملائمة لكل زمان وانه  
عليه السلام بين صنوا بط سخر منها الامم على ان علمه اتمته في زمانه من بعده لانهم  
اعقل وازك من علماء سائر الامم ولذا قال عليه السلام افضل الصلاة واحمل النجاسات علماء امة  
كأنبياء بني اسرائيل قال رحمه الله وهو امر عاوج وصدق . ففقيه نص اخبار عوال .  
امر عاوج من بعد جوده مقدم عليه وصدق في المطابق للواقع عطف عليه الحق الثاني  
فمن اذ اثبت ومنه من يقضي بالباطل صوابه وثبوت وكيفية النص الصريح يقال نص عليه  
ارجح عليه كمال جميع ثمانية صفة اخبار الفاضل فقيه على الثبوت والصدق ابر  
انما ثبت وكان صادقا لانه ثبت ما جازعنا ان زمان يلحق فيها لانه ثبت بالقرآن  
لقوله تعالى سيجي الذي اسر بعبدك ليلا في السجدة الحام الى السجدة الآتية وفي الحديث لا يفي  
هنا ذكره والقرآن فيه عايد الى الامم الى الحق لانه الاخبار مستبين وعلمه فلا يكون  
ظرفا لها قال رحمه الله وان الانبياء لفي امان عن العصيان عمدا وانعزال اعلم ان  
الانبياء عليهم السلام الامنون عن الكفر بعد الوحي وقبله باتفاق المسلمين خلافا  
للفضيلة من الخوارج فانهم جوزوا عليهم العصية وعندهم كفرهم بخونهم عليهم الكفر  
وهو باطل اذ لو جازعنا لاقفة به جازعنا القول في فاعوجج وفادان في بدل على  
فساد الاول ومن الثاني في كرم كوز الكفر ولكن جوزا بكنا سر عليهم والصحيح ان الكنا سر الكوز  
عليهم بعد اذ لو صدر اليك فيهم كونا اقل درجة عصاة الامة وذلك غير جائز بيان للامة  
ان درجة الانبياء في غاية الشرف وكل من كان كذلك كان صدور الذنوب عنه المحض الا بغير  
قول كذا بان ان في مراتب متلن بها مشتملة ايضا على العذاب ضعفين فاعرض  
برحم وعبرة كذا وانما لا يجوز ان يكون النبي ام اقل من الامة فبالاجماع وانما انقلوا عنهم  
فمنهم من اقر عليهم وبعضهم يقول بنبول يلقى عليهم وانما الصفا بغيره اختلفوا فيها وانفق  
الاكثر على ان لا يجوز منهم الاقدام على العصية الصغيرة ولكن كوز صدورهم عليهم على اية  
وجود ثلث امة بالسنة بيان وثابنا من ترك الاول والثالث اشتباه النهر بالماء واذا  
ثبت انهم معصون بنسب انهم لا ينفكون لانه موجب الا بغيره وهو العصية منتف الا بغيره

ان ملكا لو جعل شخصا ملكا بدمه بالعدل واجراء احكام الشريعة ورعاية  
الرعابا وعبارة البلد فاذا انه بما امره لا يستحق القول فلو غلب ذلك الملك من  
غير جرم يكون مطلقا للناس . قال رحمه الله . وما كانت نبيا قط انتم  
ولا عبدا وتخصوا وافعال . هذا الاشارة الى الشرط النبوة يعني بحسب  
ان يكون النبي ذكر الامة النبوة لفتنة الاشهار بالنبوة بالدعوة والاطار بالمجزة  
والا لا نبوة نبيا فيها لانهما توجب التمسك لانه لا آمن بالقول في البيت وتجب ان  
يكون حرا لانه العبد لا يقدر على الاشتغال بالدعوة ولان الناس سئلوا ان يقنعوا  
به قوله شخص افتعال ارادوا فعل فيجوز كانه صفة بالسر والكذب والخناع .  
منه ركب لانه يعلم ما تقدم من قوله في امان من العصب . قال نزلته مرفقة  
وذا القربين لم يعرف نبيا كذا اللعان فاصدر عن جدال . قبل اسم القربين  
عليه وقيل اسكندر وانما سمي بذر القربين لانه بلغ الى المغرب الشرق وقيل انه  
دار في النوم كانه امتد من الارض الى السماء فاخذ بقرن الشمس فقص في ذلك على قومه  
فسمي بذر القربين وقيل ملك الروم والفرس وقيل لانه انقضى في زمانه قرنا من  
الناس وهو حي واختلفوا في نبوته وروى عنه ابن عمر والصحاح بن مرام ذكر  
كان نبيا وروى عنه ابن عمر كان عبد صالحا ولم يكن نبيا ولا ملكا وقال وهب  
كان ملكا ولم يوح اليه واختلفوا في زمانه ايضا قبل ان يبعثوا وكان عمره العاشر  
وقال وهب بن عطاء كان في القرية بين عيسى ومحمد عليه السلام . واختلفوا ايضا  
في نبوة لقمان قال سعد بن السبيبة قتاده وبها انه كان حكما وليس بشي . وعلم الحكمة  
في قوله كذا ولقد آتينا لقمان الحكمة على النعم والعقل وقال الشيعي وعكرمة والسدر  
انه نبى فعندهم امر المروءة الحكمة النبوة وقال بعض الغفر من الاصح الاول واختلفوا  
في صاعته قال سعيد بن المسيب كان فينا طار وقال ابن زيد كان راعيا وقال خاله  
ابن الربيع انه كان نجارا ولا كان نبوتها مختلفا فيها في غير توقف وامر ترك المجادلة  
لانه المجادلة في الشكوك غير مفيدة على انها حرام اذ لم يكن لاظهار الصواب . قال رحمه  
وجميعه سوف ياتي ثم نبوي . له حال شقي في حال . التوراهلاك والاثواد الاهلاك  
والدجال هو اجماره الرسول عليه السلام من خروجه واف . وكثير ام الناس والجمال  
الذي وقوله له حال يعني ان يكون متعلقا بيا في عايد بانه لا يهلك وقال يبنوي  
على القبر ان يكون من الاثوار فيكون من باب تسخير كقولك كذا يستغنونك قال الله

ترجم



بتعليم من الكماله وعلى قدر ان يكون من التورين نعلقه بيانه ومبرر تور على هذا  
 يرجع اليه لانه مقدم رتبة وقبيل نفسه لوقوع الاجنبية بين الفعل ومنعطفه فالحاصل  
 ان نزول عليه من اسماء ووجوه الرجال حق لانه الصادق عليه السلام اجمعها  
 قال رحمه كرامات الوالي في دار الدنيا لما يكون فيهم اهل النوال لما كان ارحم  
 وشئت النوال العطار القدر فيهم عائد الى الوالي وهو مودع واما اجازة لا اعتبار بغيره  
 في الاله بقرينة اضافة الجمع اليه فعوده اليه باعتبار اجازة كانه قوله وما حسب الديار  
 شقق قلبه فانه شقق قلبه من مودع قال اهل السنة والجماعة كرامة الاولياء  
 جازية الوقوع بل هي محقة بديل لشهاد الاجزاء واستغناء الحجاب عنهم كقصة عمر  
 رضاه واصف وخالد وعمرهم والمغفرة لالم يروا في انفسهم لصلواتهم وبعدهم ادعوا  
 انها جازية قال رحمه ولم يفصل في نطقه بغيره انما هو لانه في السجالات الرادفة  
 قط طرف الاله الزمان الفرق بين النبي والرسول النبي اعم من الرسول لانه الرسول  
 هو النبي بانه يسرع ابتداء او ينسخ بعض احكام شرعية من قبله بخلاف النبي فانه  
 عبارة عن انشاء بعض الله الى العباد لتبليغ ما اوحى الله اليه قوله في السجالات ارشد  
 الشرف وابتاع المكرة في سباق النفي لانه العوم بعينه كل واحد من الاولياء  
 في زمن الاله لانه ليس عليه من رتبة من النبي والفضل قد راعى الرسول لانه تابع لرسوله  
 وليس تابع اليه من رتبة النبوة على النبي ثم قال والله ما طلعت شمس ولا غربت على  
 احد بعد النبي افضل من اليه بكنه فانه من رتبة وان النبي افضل وهو افضل من غيرهم  
 فكذلك النبي افضل من الوالي فاذا كان من رتبة النبوة افضل من الوالي فالنبي هو الاله  
 قال رحمه وللمصدق رجحان جلي على الاصحاب غير احوال وانما سعى ابو بكر الصديق  
 لانه النبي لا ينفصل عنه لانه على اهل جليل عليه النعمة بما حبه كونه في نورهم  
 قد تم من فضيق ودافع به على راسه بغيره وانما اراد اناس من كرامة  
 به وسعى رجال اليه بغيره فقال كان ذلك لصدق قالوا انصفه على ذلك  
 قال رحمه لانه لانه بعد من ذلك فسر الصدوق قوله على انظار على الاصحاب  
 الاصحاب النبي من غير احوال من غير رجحان احد منهم عليه المراد من الرجحان هو  
 على الله عند الله تعالى قال رحمه والعارفون رجحان فضل علي عثمان في النورين قال  
 انما سعى من العارفين لوقبه بين الحق والباطل قوله قال رحمه لانه القدر هو بديل عثمان  
 ولا يجوز ان يكون صفة لانه نكرة والنظائر بين الصفة والوصف شرط فانه قيل

في قوله تعالى  
 وما كان  
 من رتبة النبوة  
 افضل من الوالي

لا يجوز ان يكون بدلا ايضا لوجوب تخصيصه اذا كان البدل مكررا للامتناع  
 المقصود من غيره احيانا لانه قد يرد على القدر فلا يلزم ما ذكره قال رحمه  
 وذو النورين صفا كان جازا من الكرامة في صف القتال انما سعى عثمان رضي  
 بذو النورين لانه وجه شقيق النبي ثم فالمراد بالنورين بناء والمراد بالكرامة على  
 ابن ابي طالب بسم نكرة ورجع على الاعتداء في الحرب ووجه قوله حقا  
 مفعول مطلق ذهب اهل السنة والجماعة وقدما المعركة الى اهل الفضل البشارة  
 بعد نبينا هم ابو بكر صراة لقوله ثم ما طلعت الشمس لحيث ولما روى عن ابن  
 عمر رضي الله عنه قال لما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الامة ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم  
 علي وروى محمد بن الحنفية انه قال قلت لابي اسر العباس من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ابو بكر قلت ثم من قال ثم عمر قال فثبت انه اقول ثم من فيقول عثمان  
 فقلت ثم انت يا ابي قال يا ابوك الارجل من السليمن فثبت بهذه  
 الاطوار ترتيبهم في الفضيلة وفيه اختلاف وكلام كثير بين الناس لا يفيق التكلم  
 في هذا المقام قال رحمه والمكرمة فضل بعد هذا على الاعتبار طرا لا يقال  
 هذا اشارة الى ذو النورين اراد على كرم الله وجهه فضل بعد عثمان ورضاه على  
 غيره طرا كطرا لا يقال انتم في الفضيلة على الاصحاب ولا يقال احد في الفضيلة  
 عليها لانها في اهل السنة والجماعة والما من الاطوار في فعل هذا يجوز لا يقال  
 بالخطا والغبية وعلى التعدي من لاله وعلامة سقوط الباء قال رحمه  
 وللمصدق الرجحان فاسمع على الزهراء في بعض الخصال وليس لها فضل بالنسبة  
 وقرينة عنها فضل على فاطمة الزهراء في بعض الخصال وليس لها فضل بالنسبة  
 لانها بنت سيد الكونين وم فلا يجاد يقرب منها بالنسبة الفضل انما عارضة  
 ام المؤمنين وهي بعد حجة المكرمة افضل في العالم وهي مخصوصة بالنسبة النبوية  
 مطهرة عن الكدور النفسية ولا يطعن فيها الا ولد الزنا او من لم يحسن في العواش  
 ووجهها في الجنة مع النبي ثم قوله الخلال جمع الخلة والمراد هنا الخصال قال  
 ولم يلحق يزيد بعد حجة صور المكارم في الاعمال قال النعمة بعد الطرد وهو  
 يستعمل على من بعد من رتبة الله ابد كالمشيطان يستعمل على من بعد من الرتبة  
 والخير ما دام على الفعل البقيع وانكر فاذا خرج من ذلك الفعل وقاب قرب  
 من رتبة الله وخرج من ان يكون ملعونا والنعمة تختلف باختلاف الاعمال السنية

في قوله تعالى  
 وما كان  
 من رتبة النبوة  
 افضل من الوالي

في قوله تعالى  
 وما كان  
 من رتبة النبوة  
 افضل من الوالي

في قوله تعالى  
 وما كان  
 من رتبة النبوة  
 افضل من الوالي



فمن كان على الحق كان لعنة اغلظ والفرق بين لعنة الكفار ولعنة المسلمين  
ظاهر لعنة الكفار يكون دائمة متصلة الى يوم القيمة ولعنة المسلمين فساد  
البعد الخ والذى يعمل بعينه فهو في ذلك الوقت بعد من الخ فاذ خرج من  
العصية ونال الى الطاعة يكون مشغولا بالخ والاولى ان لا يطلق لعنة الله على  
المسلمين فاذا اقر هذا فنقول لا شك ان يزيد يستحق اللعنة عند الله بفعله  
قره عين المؤمنين الحين رضي الله عنه لانه باشر ما هو اوجب الافعال واشنع الفعالي  
ولو كان مستحقا لو لم يكن يعمل ان يتوب ويرجع عنه يدم على ما باشر عليه فاذا ارجع غفر الله  
ودفع له فرساعة النبي دم الابرايم اية وحشي قتل عم النبي دم خرفة ودمه لم  
يبعد النبي على السلام ودمه على ما فعل بشرة الله كما بالجنة وهو المصالح النبي دم  
فمع الاحمال لا يلحق يزيد ولذا قال بعد قوله سورة الكافار اير لم يلحق احد يزيد  
الا قد اقل هذا قال اير في الآخرة اير الخ ليعرف ان الخ حيث فقولنا لا اعاد  
متعلق بفعل وهو بدل الكفار وصف يزيد للضرورة قال وانما لم يرد  
وايمان العقلة ذوا عينا با انواع الدلائل كالنصال من اعتق توحيد الصانع  
وبتوة النبي والصلوة وغيره فاعلموا وهو قبول قول البر في حجة اخفقوا في حجة  
ايمانهم قال ابو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي والشافعي وحسين بن علي  
انه صحيح وان كان عاصيا ترك الاستدلال وقال عامة انه ليس ثومن ولا كافر  
وزعم ابو حنيفة انه كافر فعنده انما حكمه بايمانه اذا عرف ما يجب اعتقاده بالليل العناني  
وقال الشافعي شرط صحة الايمان ان يعرف كل مسألة بدلالة عقلية وليس شرط ان يعرف  
بشيء وكما دل خصمه وهو قول عامة المتكلمين والفقهاء ان يستدلوا با انواع  
الدلائل لانه ما يدل على صحة العقل والفعل وقيل الرسول وكل واحد منهما نوع اما العقل  
فهو الايمان بعبادة الله المصدقين فانه من اجر كبر فقد قره لم يقع احد من ان يقول  
آمن به او آمن له فاذا صدق العقلة من اجرة عز ذات الله كما وصفناه صار مؤمنا  
واما العقل فنقول الرسول ومن سلك جريته دم ما الايمان فقال الايمان ان تؤمن  
بالله وما خلقه وكنت ورثه واليوم الآخر والعذر جرة وشرة فانه ما اجاب الا بالنصديق  
وهو فاصل في العقلة فيكون نوعا ولما فعل الرسول دم بعد من آمن به وصدق به في  
جميع ما جاء به عنده مؤمنا ~~فانما هو شرط~~ ولا يشغل تعليم الدلائل العقلية  
والنقلية فانه كل الاعتقادية وكذا العينية والنابوتية الى يومنا هذا ولما كانت

ولما كانت هذه الدلائل قطعية غير قابلة للتأويل شبه بالنصال في التفاضل وهي  
اعني النصال جمع النصل وهو حد السيف قال ابو حنيفة والشافعي وحسين بن علي  
بخلق الاسافل والاعالي المراد بالاسافل الارضون وبالاعالي السموات النقي  
الكامة على ان الايمان بالله واجب والكفر به حرام لكن اخفقوا في ان وجوبه بفعله  
او بالنقل ذهب شيخنا الى انه واجب بالعقل قال ابو حنيفة وهو لا يبعد للعقل الجدل  
بخالقه لما يبرهن خلق السموات والارض وخلق نفسه وسائر خلقه واما في الحكم  
الشرع فعند وجه تقوم عليه حجة وقالت الامامة والروافض والمبشرين والحوار  
لا يجب العقل شيئا ونمرة الخلاف انما يظهر في حق من لم يبلغ الدعوة اصلا ونشأ في  
شاهق جبل ولم يؤمن بالله وما هل قدر في ذلك ام لا فعنده او قبل لا يبعد وعنده  
من لا يوجب بعدد واما قال الذر عقل ولم يتعرض للبلوغ لانه بعد كثير من جهات  
معرفة الله بالعقل على البصيرة العاقل لانه على الوجوب العقل فلو كان الله عاقلا  
كان كالبالغ في وجوب الايمان به كما انه لو اسلم كان اسلامه صحيحا بالاتفاق  
قال وما ايمان شخص حال اس لم يقول العقلة الاستدلال بالناس السنة والاراد  
سكرات الموت يعني من حال الموت لم يقبل ايمانه كما ان كل احد من مكانه عند الموت  
فلم يؤمن بالغيب فلم يكن متمسكا بالامر وبوحيه قوله كما وليت التوبة للذين يقولون  
الشيء حتى اذا حضر احد منهم الموت قال اني نبت الان قال صاحب الكواشف اير  
وقع في الزرع او شابه الملائكة وعنه ابن عمر رماه انه قال قال الرسول ان الله  
يقبل توبة العبد لم يغفر الله ما لم يبلغ روحه حلقومه فيكون بمنزلة الشيء الذي يغفر  
به المريض قال القاسم توبة العبد الذنب مقبولة لم يحضر الموت فاذا حضر لم تقبل  
وذلك لانه شرط التوبة الغم على ترك الذنب التوبة وعدم العودة عليه  
وذلك انما يتحقق مع تمكن التائب قال ابو حنيفة وما افعال من حساب  
من الايمان موضوع الوصال قوله من الوصال حال من العير السكن في حجة  
وهو الطرف المستقر العائد الى الافعال فيجب ان يقول مؤمنا بعبادة الله بعبادة  
الذكر وادارة الافعال الى الجز من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع يعني الافعال الحية  
المروضة هل تقدم الايمان ام لا فيه خلاف ذهب المحققون من اصحابنا الى انها  
لا تقدم بل الايمان عبارة عن التصديق بالعقل في كل ما جاء به الرسول والافراد  
بالن شرط اجراء الاحكام في الدنيا وقال مالك والشافعي واهل الحديث انها







لما ادعى السجدة وتوكلوا على الله وقالوا ما اله الا الله قال الدعاء والصدقة  
ولا تدين من ما وعليه حجة وصلى واوصى لها يوم بانها دنا ولولا ان كانا نفعنا لما نفعنا  
وقد ينفى تاثيره في دفع القدر اصحاب الضلال في المعركة فان عذبهم ليس بسيف وسهم  
فاسد لانه قال رسول الله وفي الاجاد من توحيد ربي سبيل كل شخص السؤل  
الاجاد جمع جند وهو الغير سبيل بمعنى عن توحيد ربي متعلق به امره القبول بمعنى  
كل شخص بالسؤل في توحيد الله يعني في القبول سؤل منك وتكره حق لكل من مات صغيرا  
او كبير او اعمى او ذمي او اكله السبع وتوكل كل شخص ليس على العوم لانه لا يابى عليهم  
السلام لاب التوكل على الله قال رسول الله والتوكل على الله والتوكل على الله  
عذاب الجحيم من سوء البغال عذاب الجحيم عذبة للكفار مقدم عليه بغضا كثيرة  
وهو ان ينفق من الله ارادة الالهية والطرد والتعذيب الفعال بالكلية يستعمل  
في الشر والنجس والخير ومن اجلية كقول الله تنبض الدعاء معافوا الراسل ما عرفوا  
بجدة عذاب الجحيم لاجل الاعمال السبية كائن وثابت للكفار بغضا من الله عليهم اعادنا  
الله منه والانعام لاجل الطاعة في وثابت في القبر زقا الله بانه خلافا للمقرلة  
لما ان ما لا يابى الفعل واجز الصادق عنه كجانب يعتقد وما كان يصدده من هذا  
القبيل واما قلنا ان الصادق اجز عنه لانه الاستعانة من عذاب الجحيم لو انزلت  
من كذا رسول الله الى يومنا هذا وايضا فيه اجزا كثيرة بطول الكتاب يذكره قال رسول  
الله الناس بعد البعث فكلوا بالحرز عن وبال الوبال الائم الذكر الكار اليم  
قبل العبد كالقتل والظلم وغيرهما يعني فتا جميع الناس بعد البعث في ثابت لا يكثر  
الا الحار والمعاد والخلاف في حشر الاجاد والارواح كثر لا يبق ذكره في هذا المقام  
قول تكلوا لانه يعني اذا كان الحق حقا ثابتا كجانب كثر اقراره بانه اائم الذم  
بين وبين العبد لانه ما كان بينه وبين الله تعالى بر حبه غوه اما ما بينه وبين العبد  
قال رسول الله ويطعن الكتب بعضها كولين وبعضها كولين وبعضها كولين وبعضها كولين  
يعني فراءة الكتب التي كتبها الحفظة في الدنيا يوم القيامة من لفظ الله تعالى ونحوه في يوم  
كتابا يلقاه منشورا او كذا كذا لم يطع كتاب المؤمنين بايمانهم وكتاب الكافرين من  
شما تلم او من واد طهورهم لفظ الله تعالى واما ما اوتى كتابه يمينه فيقول يا قوم اقرأوا كتابي  
الاية واما ما اوتى كتابه بشا فيقول يا ايها الذين آمنوا قرأوا كتابي واما ما اوتى كتابه واد طهورهم  
قال رسول الله وهو وزن اعمال وجر على من الصراط بطا الهبال قوله الهبال

اربطا اعمال متعلق بقوله حق اوزن الاعمال حق لقوله تعالى والوزن يومئذ الحق  
موازنة فاولئك هم المفلحون الآية والاد بالوزن ما يعرف به مقادير الاعمال لانه الاعمال  
اعراض يستحيل ثباتها ولا يوصف بالحقة والتعلل لكن لما ورد الدليل على ثبوتها بحسب الله  
نعتقد ونكل علم ذلك على الله تعالى ولا نشك في كبريائه بل نقول ان الله تعالى قادر على  
انه يعترف عباده مقادير اعمالهم يوم القيمة بطريق شفاء ويكون ذلك مقادير الاعمال  
العباد قوله جر م دور على الصراط حق على قدر نفاذ درجاتهم واعمالهم في الدنيا  
فمن كان اعلى درجة واصلح علما كان مردود عليه سرعة قال احضض الله  
وم جوشة اهل جنة لاصح الكباثر كالجبال ترجى شفاعة اهل الجنة  
من الانبياء والرسل والاصحاب من ارتكب كبيرة خلافا للمقرلة ومنشأ والخلاف  
جواز العفو من جوار العفو من الله بفضل وكرمه بلا واسطة اجاز شفاعته ليعفوا الجاني  
ومن لم يكره بلا واسطة فلا يجوز بواسطة لقوله وم شفاعة لاهل الكباثر من الله بهداية  
مشهد قال رسول الله وذا اليمان لا ينفى بغيا يستوم الذنب في دار الشفاعة من  
فرح في الدنيا بلايمان من غير توبة لا يجلد في النار يستوم ذنبه وان كان في الكباثر عند  
اهل السنة والجماعة بلى عاقبة امره الحنة لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يراه  
والؤمن العاصي فيعمل مثقال ذرة خيرا واقل اليمان بالله ورسوله فيجب ان يرزق وابه  
بمقتضى الآية ورؤية النواب يكون بعد المخلص في العذاب لذ النواب قبل العقاب  
منصف فثبت انه لا يجلد في النار ودبت المقرلة التي يخلف في النار وعلى اصحاب الغاية  
واعقدا هم الحاسد وهو ان تركب الكبيرة يخرج من الايان وقد يتلاف ده قال رسول  
الله الست للتوحيد شبا يدع الشكل كالسحر للجلال اللطيفة التي يقال للتوحيد  
الوشى النواب لذ يكون في الوان الالوان من السواد والبياض والحمرة وجز يدع  
الشكل صفه وتشبه ولم يعرف بالاضافة لانه اضافة لفظ الشكل هو شيء تقرض  
لشيء بواسطة احاطة قد قول كالسحر للجلال هو الشبه لشك للاشياء لانه تشبيه  
الشكر بالوفا يعرف في السحر سوي سبح نحو اذا افزع احدا وجعل مد هو شما نحو ا  
وهذا ان يكون بان يعمل الساحر شبا العجز فعل واور اليه السحر عليه وسم الشكل  
كونه كذلك لا يوجد مثل ولا يدرك كيفية وانما وصف السحر للجلال اذ لو شبه بالسحر مطلقا  
بما يت الادام اليه السحر حرام والتي بها الحرام حرام او قرب منه فيكون موجبا  
لتغير الطابع في نظمه لا تغير في نظمه بالجلال يعلم انه ماده بالسحر في يخرج عنه

يعني توحيد الله تعالى  
بأن الشاكلة في الشاكلة  
اربطه وزنه في قوله تعالى



